

1 b

يحمد في العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا
باللفظ الكريم فقال الحمد مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد
وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قال من انعام او غيره يعني
سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فيحمد له مكافات لما وصل مثل حمدت
زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف
بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص
باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص
من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق
الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالجنان
في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس او للاستغراق ولا يكون
للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق
لوليه اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت وكائن وهو ضد العدو ومن
الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر واحد وهو وليه اي قريبه وصديقه
او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني ناظره وحافظه
وكلا المعنيين هنا جائزان اما على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد
يحب كل حمد على ان يكون الاضافة ولية للاستغراق والضمير البارز فيه
راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه

واما غير

2 a

واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى
ان جنس حمد او كل حمد ولي امر حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان
او ما يحمد به وهو اللسان وخلق لتعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء
الحمد بما لا يليق به وانما قال لوليه ولم يقل لله مع كونه اخصر اما لفظا
فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا
فيحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة
ونعمتين اولى من نعمة والصلوة الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت
بالواو كالزكوة لتعظيم لفظه لان الواو قوي وهي من الله تعالى رحمة و
مغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل
مبتدأ على نبيه خبره الضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولي
الحمد والنبي اما من النبوة وهي ما يرتفع من الارض سمي به لارتفاع
شانه وقدره على سائر الخلق وهو ح وزن فعيل بمعنى مفعول
كجريح بمعنى مجروح او من النباء بمعنى الخبر وهو خبر فح يعني فعلى هذا اصله
نبيئ على وزن جريح وعلى الاول نبيو مثل عبيو سمي به لان النبي مخبر
عن الله تعالى فح فوزنه فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير
بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام يعني
لبيان الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها الذين بلغ كما امرت الآية و
الرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة
فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان
حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد
فينصرف الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود في القلوب

وقد يكون جنسية واستغراقية فالمعنى ح والصلوة على كل نبي لكنها
فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما على افي نفسه
وانما قال نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسول او الرسالة اقوى وبالمقام
اقوى اعني اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة لله
للجنس والاستغراق ظ لانه اشمل واما انها عهدية فلان الله على النبي عم
اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة
يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى وعلى اله عطف على نبيه بلا
باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة
النبي عم كانهم استحقونها اصالة مثل قوله تعالى فلله وللرسول ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين يقال ال الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى
الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعني يكون من قبيل
عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احق بالصلوة
لانهم كانوا تابعين له عم كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما المعنى الاول
فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص
لان الال ايضا اصحابه ليتكرر الدعاء لهم لكونهم اله واقربائه والال اصله
أهل قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل
اصله أول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي لبيت قال فلا بد آل من
هاء اصلها اهل وقد قال بعض الناس من واو ابدلا ومضاف
الى الضمير الراجع الى النبي واصحابه بالجر عطف على اله وهو جمع صحب
جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع و
اصحاب
كجناب

نشبان
شبان

وشبان ثم قبل الصحاب من صحب الرسول عم وهدمه واخذ منه و
اختلف في تفسيره وهم عند وفاته عم مائة الف واربعة الى عشرة
الفا كلهم اهل الرواية عنه عم لقوله عم اصحابي كالنجوم بايهم ا
اقتديتم اهتديتم كذا في حاشية المطول المتبادر من صفة للال
والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف والتفسير للابهام
الناشي منه تقديره وعلى اله المتادبين واصحابه التابعين حذف الوصف لاول اختصارا
او ذاهبا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب
اذا ابدع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس واما المتعلق
ادب النفس فلان الال واصحاب كانوا متادبين باداب نفسه عم
واب د ومن عمه تم التخلق بخلق القران وهو الامر بالمعروف و
النهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق
القران الكريم واما ادب الدرس فلان النبي عم كان يبلغ الكتاب
والاحكام كما قال عم في اثناء وعظه الاهل بلغت قالوا بلى قال
فليبلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام
كما يبلغ النبي عم اياهم باداب جمع ادب يعني [illegible] البراعة و
الكرم منه عم فيبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عم
لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب و
بعد الواو ابتدائية [illegible] من ظروف المكانية استعيرت ههنا
للزمان لكونه مضافا اليه لبعد مبني على الضم لما تقرر في موضعه تقديره
وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى اله واصحابه و اي و
العامل فيها اما المقدرة لان قبل وبعد مظنة اما يدل عليه الفاء في قوله

فهذه اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد
محذوف اما على انه لامنع من اجتماعهما حيث يقال واما بعد لوجود
معنى الفعل في اما نيابتها عنه ورايحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه
محمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة الى المسائل التي
كتبناها على هذا الكتاب بناء على تاخير الديباجة عن تدوينه فيكون الحاضر
الان روح حسية او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون
الاشارة ذهنية في محشي عصام اي هذه الامور الحاضرة في العقل
استحضر المعاني في التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد
اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة دائما يستعمل في الامور المعقولة
وان كان وضعها للامور المبصرة حاضرة في مرئ المخاطب اما الكمال
اتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانه مبصرة عنده و
يقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ
مبلغا حتى صارت المعاني عنده كالمبصرة والتحق ان يشار به المعقول
بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعاني الى ههنا كلامه قوله فهذه مبتداء فوائد خبر جمع فائدة
كنواصر جمع ناصرة وهو ما استفيد من علم او جاه او مال يقال
فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة
عن البطلان والخلل وافية وفي الشيء اذا تم بقي مثل رمى يرمى
وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا نقصان فيها و
اللام في لحل متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق والتضمين
طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا
معناه

معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل و
الثاني ان يكون زائدا والمضمن قائما مقامه فح يكون المعنى فهذه
امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على طريق
الثاني تفوت معنى الفوائد والوافية قوله لحل مصدر مضاف
الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل كل
هذه الفوائد الوافية للحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها
وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اى الايضاح مشكلات
الكافية وبيانها مشكلات جمع مشكلة من الشكل هذه
الشكل الى اشتبه الكافية اسم الكتاب لابن حاجب قوله للعلامة
صفة للكافية في تقدير الكائنة له من حيث التاليف او حال
منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهو مفعول به للمصدر فيكون
مبنيا للمفعول للواسطة يعني يجوز الحال عن المضاف اليه اذا حذف
المضاف واقيم هو مقامه ههنا كذلك يجوز ان تقول الحل الكافية
حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا فمن اراد تحقيق المرام فليطالع
حاشية العصام المشتهر بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما
وجاء متعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على
ان التاء فيها للمبالغة كناية نسابة اختار من بين اوصاف
الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا للاشتهار واعتذارا
عن اعراضه عن الاطراء في المدح في المشارق متعلق بالمشتهر و
بيان لمحل الاشتهار والمغارب عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا

يعني نحو

باي

يعني عنه الاشكال ثابتة في الكافية

والتاء للمبالغة

لانه

فلو غاية الشيخ وأما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لأن لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره سمى في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار المشرق الصيف ومشرق الشتاء لأنهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب الشيخ عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه سنه اى علامته او من خمسين او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين هذه على حقيقة وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيخ للشيوخ ابن الحاجب لاشتهاره بهذه اللقب لأنه كان والده حاجبا للسلطان بزمان تغمده من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب يضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور في التفسير وتخييلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اى ستر الله تعالى بمغفرته ورحمته كما ستر الشيء النفيس بالثواب الفاخر واسكنه اى اسكن الله الشيخ يوم القيمة بحبوحة بالباء الموحدة من لحب من تحته وبعده حاء مهملة وبعده باء ايضا وبعده واو وحاء كذا للاعلى وزن فعلولة مفعولة الشيء الاوسط الشيء الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب على الظرفية جنانه بكسر الجيم

جمع

جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخيل سميت بها لاشتمالها يعني لاشتمالها على الاشجار والنخيل يعني اسكنه الله وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته في السلك اى جمعت الفوائد الوافية في سلك متعلق بالنظم والسلك الخيط التقرير وقيل التقرير جعل الشيء في قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب يعني قرار ذلك والمراد به ههنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل والمقام وعلى التقديرين يكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد التي هي المعاني يعني الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالخرز في السلك وجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتيام وسمط عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز التحرير وهو التقديم والاضافة فيه من قبيل لجين الماء اى جمعت الفوائد الوافية اى الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز اى جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز والتحرير الذي هو كالسمط الذي هو فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الادنى الى الاعلى للولد متعلق بنظمتها الولد المولود العزيز فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل فوصفه به في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكانه قال جمعتها للصبي الموصوف بالذكاء والفضل ضياء الدين هذا

الخياط الخياطة ادرز للدن الخ

لقبه عطف بيان او بدل منه والثانى هو الاولى يوسف اسمه عطف
بيان حفظه اى يوسف الله عن اشياء موجبات بكسر الجيم جمع
موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول التلهيف والتاسيف
كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة والكربة الا ان فى الثانى مبالغة
فى الحزن لان التاسف اشد الحزن كذا فى الصحاح يعنى حفظه
الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا فى الدنيا والآخرة
وسميتها اى سميت الفوائد الوافية التى نظمتها عطف على نظمتها والتسمية
تتعدى الى مفعولين بنفسها نحو سميت ابنى زيدا وتتعدى الى المفعول
الثانى بالباء نحو سميت ابنى بزيد وههنا من القسم الثانى بالفوائد
الضيائية وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف
لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها
ولكون اللقب اشهر من العلم فى اكثر الاستعمال بنسب اليه ولان فيه
نسبة الى الضيا بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ
القلب ويزيل عنها ظلمة الريوب فلا سؤال ينتسب اليها وقيل
المقصود الاصلى فى التركيب الاضافى ان كان فى الجزء الثانى فالنسبة
اليه والا فالنسبة الى الاولى والمقصود الاصلى ههنا الجزء الاول لان
المصنف كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعتق كما فى قولك عبد
مناف يقال فيه عبدى لا منافى وقيل ابن الزبير زبيرى وفى امرء
القيس قيسى قوله لانه علة للجملة التى هى قوله نظمتها اى لان
الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا لهذا الجمع والتاليف
عطف التفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتاليف وغيره وفسره به

واما

وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخراج الفقرتين عن
المساوات ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذى و
ان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاول فلا يصح قول من
قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين
عن المساوات تدبر كالعلة الغائية وهى ما تقدم فى التصور وتاخر
فى الوجود وههنا فى الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب
المؤلف له وهو فى الواقع مقدم فى التصور ومؤخر فى الوجود
واما نفس يوسف فهو متقدمة فى التصور والوجود ولم يصح ان
يكون علة غائية فلهذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا
على طريق التحقيق ويجوز ان يكون علة غائية على طريق التحقيق
لكن بحذف المضاف عن جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع
والتاليف العلة الغائية على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى
ليس كمثله شئ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة
الغائية ليضاً واتضح وكفى فى النسبة لما عرفت فاعلم ان العلل
عندهم اربع العلة الفاعلية وهى ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة
المادية وهى ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها
والعلة الصورية وهى ههنا جزم جرم هذا الكتاب على اى وجه كان
والعلة الغائية وهى تعلم يوسف هذا الكتاب والاشتغال به نفعه اى
يوسف الله تعالى لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر
وايراده بالماضى للتفائل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة
الواقع والاحتراز عن صورة الامر بها اى بالضيائية لما سبق ان المقصو

علة الفاعلية جامى
علة صورية كتاب
علة مادية اجزاء كتاب
علة غائية ولد عزيز

ههنا الوصف وسائر معطوف على مفعول نفع وهو الضمير
البارز المتصل به من سأر يسأر سأرا من باب فتح يفتح
ومصدره سؤر وصفة سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب و
معناه الباقي ويجيء ايضا بمعنى الجمع فالسائر هٰهنا بمعنى الثاني ليكون
المدعو اليه انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه أولا بالضمير
العائد له وثانيا بالعطف يعني يكون من باب عطف العام على الخاص
لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى المبتدئين جمع مبتدئ و
هو من باب ابتداء في تقدير كل شيء يقال له في اوائل ابتدائه مبتدئ
فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح من اصحاب التحصيل احترز
عن كونه من اصحاب الطرف والضنايع لان هذا اللفظ يعني لفظ ا
اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل
به وما توفيقي الا بالله مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل
والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات في المعنى فالمص وما
كوني موفقا يعني فما يكون اسبابي مدافعة موافقة للمسبباتي
بشيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى لي اياي وتوفيقه اياي
فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشيء فح يكون
المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما اكون مستعدا
على الاقدام بشيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل
الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما يكون
افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الا الخ وقيل هو موافقة
تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري موافقة

لتقدير الحق

لتقدير الحق الا الخ اي الى آخره كما يقال العبد يدبر والله يقدر وقيل هو
هو الامر المقرب الى السعادات الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد
تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب
الذي للشيخ زاده وهو حسبي الواو للحال والجملة حال اي حسبي وكافي
في جميع مهماتي وفي مراداتي ونعم الواو للعطف الوكيل فاعله اما
معطوف على حسبي عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم
مثل زيد نعم الرجل كذا في المطول او على هو حسبي عطف جملة على جملة
فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل والوكيل الله مثل قوله تعالى
نعم العبد اي نعم العبد ايوب عم وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء
على الاخبار وبينهما كمال انقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف
اما في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب
المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال اللفظ
وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث
المعنى فيصح عطفه اعلم جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المص لم يكتب في
اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه وخالف السلف
فيه لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم ان الشيخ لم يصدر من
التصدير رسالته هذه صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وكيلي
تفصيله بحمد الله متعلق بقوله لم يصدر بان جعله متعلق به ايضا اي
جعل المص الحمد لله جزءا مفعول الثاني منها الجار والمجرور صفة الجزء
والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل المص الحمد لله جزءا من الرسالة
كتبا لان الجزئية لا يكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبا لانه ليس من رسالة المص

انه لا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلبي يعني بالفعلي وبالقلبي
فعدم التصدير بالحمد الفعلي او القولي او القلبي حين الشروع
في شيء من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المص الفاضل هضما
مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من
الكمالة منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسياتي زيادة تفصيل
الكلام في قوله لنفسه متعلق به ويمكن ان يقال انه لما صدر رسالته بالبسملة
فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه
لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس مما اتى بما يكاد ان يوقعه
في الاعجاز كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا
ترك الصلوة على النبي عم الباء في قوله بتخييل متعلق بقوله هضما وهو القاء
الشيء في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المص هذا المعنى
اي نقصان كتابه في نفسه وهو ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس
فعل من افعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله ككتب السلف
والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اي ليس هذا الكتاب من
حيث انه كتابي ومؤلفي مثل مؤلفات السلف وهو على بوزن الخلف
يعني على وزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من صغر جرمه وعدم
اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد حتى يصدر
رسالته تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم على سننها بفتحتين الطريق اي
على طريقتها من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها ولا يلزم هذا جواب
دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه
على الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم من

ذلك

ذلك اي من عدم التصدير بالحمد عدم الابتداء فاعل لقوله ولا يلزم به اي
بالحمدلة مطلقا لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا حتى يكون كتابه هذا ابتر
اي بترك الحمدلة كتبا وفعلا اقطع ويدخل تحت قوله عم كل امر ذي بال
لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجذم لجواز اتيانه
اي المص بحمد الله قولا وقلبا من غير ان يجعله جزءا من كتابه بان يقول
بالحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تع بقلبه وباله ولكن لم يجعله
جزءا من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق وبدا الواو للاستيناف
يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من يشتغل اولا في علم النحو
ان يعرف المعرب يعني اولا في علم النحو بتعريف الاعراب والبناء وما يبنى
عليهما الا ان المص بدا في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف
الكلمة والكلام فاجاب عنه بقوله وبدا بتعريف الكلمة والكلام يعني
كان من ادب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود من علم
النحو الكلمة والكلام لكونهما من موضوع العلم يعني ان الكلمة ذات
موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك
مبنية وهما صفتها كما ان الذات مقدم على الصفة كذلك ههنا ومالم يعرف
يعني مالم يعرف الموصوف لم يعرف الصفة لانه اي المص يبحث في هذا
الكتاب اي في هذا الكتاب المسمى بالكافية عن احوالهما اي الكلمة والكلام
يعني من الاعراب والبناء والانصراف وعدم الانصراف وغير ذلك و
اذا كان الامر كذلك فمتى لم يعرفا مبني للمفعول اي الكلمة والكلام
من التعريف ان اريد بالتعريف المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد
بها المعرفة بالذات ايا ما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذات

فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن
احوالهما يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال
الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام مع ان المقصود
الاهم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وهى
تتوقف عند المص على التركيب الذى هو الكلام لان المص اخذ
فى تعريف المعرب التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب
تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام لكون افرادها اى
افراد الكلمة جزء من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلا
قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة قولنا زيد او قائم ولا شك ان كلا
ان زيدا او قائما جزء من زيد قائم فيكون افرادها جزء من افراد الكلام
تامل ومفهومها جزء من مفهومه اى الكلام هذا من باب عطف شيئين
على معمولى عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص
معين او ذات متصف بالقيام ومفهوم زيد شخص معين و
مفهوم قائم ذات متصف بالقيام ولا شك ان قولك زيد شخص
معين او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين
وذات معين بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثانى
وضعا ليتناسب الوضع الطبع تامل فقال الكلمة قيل هى والكلام
مشتقان الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى يعنى على الاخرى لتناسبهما فى
اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه
فى المشتق كالاشتقاق نحو ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين
فى موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد

اى فى المراد

فبعيد لبعد

المناسبة

المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة
الشاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا فى الرضى من الكلم الكائن
بتسكين اللام مصدر مضاف الى المفعول وهو اللازم من باب ضرب يضرب
يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين
فيهما وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرح من باب قطع والجرح بالضم
اسم الاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه
وفى الحديث زملوهم بكلومهم وبما ئهم واللام فى قوله لتاثير جارة
وهو مصدر مضاف الى الفاعل وهو معانيهما اى الكلمة والكلام
متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه فى النفوس
يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما و
انقباضا ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعنى كتاثيره فى نفوس
المجروحين غما وانقباضا وفرحا انبساطا تامل وقد تدل على ان الكلم
بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال وقد عبر بعض الشعراء
جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل وقائله على بن ابى طالب رضى الله عنه
ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء فى كلامه
المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر
متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة والجماعة
ان يطلق على على رض هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا
عن الشارح الفاضل فلا طلاقه عليه بشاعر من عدم البلوغ عن بعض
متعلق بقوله وقد عبر تاثيراتها اى الكلمة فى النفوس اى نفوس السامعين
بالجرح بالفتح حيث قال جراحات جمع جراحة المراد بها ههنا ما لا يكون

سببًا ومؤديًا الى الموت ولا يتعلق بها بقرينة الالتيام لان ما كان له
سببًا وتعلق بها الموت لا يلتام السِنان جمع سِنّ بكسر السين المهملة
وبعدها نون مشدده وهو الرمح القصير وانما سمى سنا لقصره
كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدًا او
غيره ولذا عرف بلام الجنس لها اى للجراحات الالتيام يقال الا
الالتيام الجرح بالضم اذا انضم احد جانبيه فى الاخر وبروع و
برعه ولا يلتام ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله
جرح بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذى
بعث اى بعثه الله اللسان مرفوع على انه فاعل جرح وهو فى
اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة
يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال و
لا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمة و لما فرغ
قوله من الكلم بتسكين اللام توهم منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه
فماذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية والكلم بكسر اللام المجرد
عن التاء جنس لا جمع بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر
لا الجمع وقال الرضى وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعًا الذى
التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن الكلم
لم يستعمل فى عرف العرب الا على ما فوق العرب الاثنين انتهى قوله
كتمر وتمرة تنظير يعنى كما ان تمرا جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحدة
كذلك الكلم جنس لا جمع ومع التاء واحدة قوله بدليل متعلق بالفعل
المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسًا لا جمعًا بدليل قوله تعالى

اليه

قوله والكلم بكسر اللام جنس لا جمع [illegible] بدليل تصغيره على كليم [illegible] نقل من [illegible]

اليه اى جناب قدسه ومحل عرضه يصعد آنا فآنا الكلم الطيب
اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب
صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعًا لما جاز لو
توصفه لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سيأتى و الله
التوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع والتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز
الاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سيأتى تفصيله وقيل هو
جمع صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم
جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها بالقرينة
والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة وما فوقها
بالقرينة اى مع القرينة حيث لا يقع على شىء من الاثنين الا على الثلثة
وما فوقها كالجمع حيث لا يقع الا عليه وما فوقها فصاعدًا الفاء
للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع
على الثلثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلثة الى
ان انتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة
اجاب الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب مأول ببعض
الكلم يعنى مؤول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه و
الطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة
له والتصغير والتمييز ممنوع امرتين لانه معين لا يدل على اصل معين
واللام فيها اى فى الكلمة للجنس واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام
لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى

اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فما يدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو ان الانسان لفى خسر واما الثالث فما يدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل واما الرابع فما يدل على المعهود فى الذهنى نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ والتاء للوحدة فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة قوله ولا منافات بينهما اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب عن سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثرة والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافات بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا نوعية ولا شخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافات لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس المراد بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس او وصفا نحويا كما يقال الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافات لما اتصف احدهما بالآخر ويمكن اشارة بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام ا

الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس وبالجنس حملها اى اللام على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلا لفظ اللفظ فى الاصل مصدر من باب ضرب بمعنى الضرب فى اللغة الرمى لانه يقال فى اللغة اكلت التمرة ولفظت النواة مكان رميت النواة ولذا فسر الشارح بقوله اى رميتها اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى فى الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث قال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن الا اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا و فى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا ثم اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والمتدال عليه بما يقال نقل مبنى للمفعول اى اللفظ فى عرف النحاة اى فى الاصطلاح ابتداء منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى ما يتلفظ به الانسان يعنى نقل الى ما يتلفظ به الانسان لفظا او بعد معطوف

يعتبر

اى دكيرمن اتدى الدقيق اى اونو اى اونو اتدى انجه اى اون

وفى العرف صوت ممتد من الانسان ... على المخرج

على قوله ابتداء جعل ثانياً بعد جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق وفي الرضي ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كما
كالقول بمعنى المقول اى كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه
انتهى وانما اعتبر هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص
لان المناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء
لانه ح يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى
الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظ الانسان فالاضافة لادنى ملابسة
وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا
لان المشتق وصف يستدعي موصوفا قوله الى متعلق بقوله ثم نقل
ما موصولة يتلفظ به الضمير راجع اليها اى الى ما الانسان فاعل
يعني يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظة حقيقة اى يتلفظ من
حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا
حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان او حكما معطوف على حقيقة
وهذا التوجيه اولى تامل مهملا منصوب على انه خبر مقدم لكان
اى كان ما يتلفظ به الانسان مهملا او موضوعا المشهور في كلام النحاة
مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو
مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله
وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح هو
الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل مفردا كان
ما يتلفظ به الانسان او مركبا ومثال اللفظ الحقيقي حال كونه موضوعا
موضوعا مفردا في الاسم كزيد والفعل كضرب ولم يذكر الحرف و

يعني ضد الوضع

والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم و
خمسة عشر وغير ذلك من المركبات الاسنادية وغير ذلك ومثال
اللفظ الحكمي كالمنوي وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة
سواء كان جائزا كما في نحو زيد ضرب وزيد ضارب او وجوبا نحو
اضرب امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله اذ ليس
تعليل لعدم كون المنوي لفظا حقيقيا من مقولة الحرف يعني
ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا
وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوي ليس مقولا بالحرف
يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت من غير
ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اى
قطعا يعني قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا ولم يوضع له
اى للمنوي لفظ معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ
مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوي لاجل قوله وانما
عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم
لان لفظ هو موضوع للمنوي في قولك زيد ضرب ولفظ انت
موضوع للمنوي في قولك اضرب فاجاب عنه بقوله وانما عبروا عنه
بالاستعارة لفظ المنفصل له يعني الاستعارة والضمير المرفوع المنفصل
للمنوي مجاز من نحو هو للمنوي في زيد ضرب وانت للمنوي
في اضرب واجروا احكام اللفظ عليه اى على ذلك المنوي من
كونه مسندا اليه نحو زيد ضرب ومؤكدا كما في قوله تعالى اسكن انت
وزوجك الجنة ومؤكدا معطوفا عليه وغير ذلك فكان ذلك المنوي

اى المنوي ليس من مقولة الحرف
والصوت بخلاف اللفظ الحقيقي
وليس تعليل المنوي

12 b

لفظاً حكماً لاجراء احكام اللفظ عليه لا حقيقةً والمحذوف من
الفعل والمبتداء والخبر وغير ذلك عاملاً او غيره جوازاً او وجوباً
سماعاً او قياساً لفظ حقيقةً لا حكماً يعني داخل تحت اللفظ
الحقيقي لان الحذف كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظاً حقيقياً
لانه اى لان المحذوف كذلك قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
يعني عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفاً جوازاً
او وجوباً كما يقال في نحو الهلال اى هذا الهلال وفي نحو سقياً
اى سقاك الله سقياً وفي نحو وان احد من المشركين استجارك اى
وان استجارك احد الاية وغير ذلك وكلمات الله تعالى اعلم
ان كلمات الله تعالى قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى وكلام لفظي
دال عليه اما الاول فهو قائم بذاته الله تعالى ليس له صوت ولا حرف
ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق
قائم بذاته تعالى فلا يكون داخلاً في اللفظ لانه غير مخلوق واما الثاني
وهو مكتوب في مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف
محفوظ في قلوبنا بالفاظ المخيلة مقروء بالسنتنا بحروف الملفوظة
المسموعة مسموعة باذاننا غير حال فيها به اى في المصاحف و
القلوب والالسنة والاذان بل هو معنى قديم بذاته الله تعالى
يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ المخيل ويكتب بنقوش
واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق
يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار حرفاً
وصوتاً فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذي على العقائد

وما قاله

13 a

وما قاله الشارح في القسم الثاني فليتامل داخلة فيه اى في اللفظ
اذ هي اى كلمات الله تعالى اللفظية المكتوبة في المصاحف مما يتلفظ
به الانسان لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا ٥
محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة وعلى هذا القياس مجرور صفة
هذا اى على قياس كلمات الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة
وكلماتهم ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون
داخلة في اللفظ كالفاظ والجن وهي كالملائكة كقول من
صاح على ض بين حرب امية فمات من صيحته وقبر حرب ٥
بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر فتكون كلمات الجن
ايضاً داخلة في اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن
متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب
فتكون كلماتهم في الدخول واللفظ متساوية والدوال الاربع و
هي مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل
الحكم الخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد
وارض عمرو مثلا والعقود جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد
في الاصبع لتكون متذكرة لبعض الاشياء والنصب بالضم النون
وفتح الصاد جمع نصبة بسكين الصاد وضم النون ما وضع
لمعرفة الطريق اما الماء واما البادية او غيره والاشارات
جمع اشارة وهي اما بالعين او اليد او غيرهما للاتيان وضده
وغيرهما غير داخلة في اللفظ لانها ليست مما يتلفظ به الانسان
اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ

على تقدير الربط اولى من بعد الربط

ويد وحاجب واصبع ورأسه

فلاحاجة الى قيد يؤخذ فى التعريف ليخرجها اى الدوال الاربع
لان ما لم يكن داخلا فى الشئ لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد
الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة ضرب عند ركوب السـ
اى يدل ضرب عند ركوب السلطان
السلطان ليدل على ركوبه وانما قال لفظ جواب عن سؤال مقدر
وهو ان المطابقة بين المبتدا والخبر فى التذكير والتانيث شرط
وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدا مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء الداخلة على الوحدة لانه اى المصنف
لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج
ح بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظ
واحد على ما يجئ بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة ههنا
غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل الضمير حتى يطابق
المبتدا اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة لعدم الاشتقاق فى قوله لفظ
لانه مصدر مع كون اللفظ اخصر من اللفظة ومايستتبعه هى ايضا اخصر
مما يستتبع اللفظ وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلثة
(اوتختص)
فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
من اهل ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا
حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدا والخبر مشروطة بثلثة شروط الاول
الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدا وعدم المساواة
فى التذكير والتانيث وقد انتفت الشروط الثلثة باسرها
وضع مبنى للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه
صفة اللفظ الوضع تخصيص شئ بشئ فالمصدر ههنا مضاف

مضاف

قوله لانه لم يقصد الوحدة حتى لو قصد الوحدة
فيخرج بعض الكلمات عن التعريف كعبد الله علما
لانه ليس بلفظ واحد نقل فاضل ...

بحث وضع

مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ
الاول اللفظ فى الالفاظ وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى
(يشمل الالفاظ)
وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ بحيث اى فى مكان متى اطلق مبنى
للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى
كما فى الالفاظ من غير قرينة او احس مبنى للمفعول المراد به
الاحساس البصرى ليحسن مقابلته مع اطلق اعم لان الحواس الظاهرة
خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس
لمس الشئ الاول فهم منه اى من احساس الشئ الاول الشئ الثانى
بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس
تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية والاول عند
الكوفية كما سياتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلثة انواع وضع
جنسى كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك
بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق
ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص
والتشخص معين قيل يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير
جامع لانه يخرج عنه اى عن تعريف الوضع تعريف وضع الحرف
فلا يكون جامعا حيث لا يفهم معناه اى معنى الحرف متى اطلق اى
متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء
اذا اطلق لفظ الى وغير ذلك بل يفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا
مصاحبا مع ضم ضميمة مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو
سرت من البصرة الى الكوفة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من وحدها

بل اذا ضمت الى السير والبصر واجيب عنه اى عن هذا الاعتراض
بان المراد من قوله متى اطلق ان يقال متى اطلق الشئ الاول اطلاقا
صحيحا لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا كذلك
شئ اذا ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا فهم منه الشئ الثاني واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال في جواب هذا الاعتراض
ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اى ان يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان
اللسان اى الذين وضعوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد في محاوراتهم
اى في مصاحباتهم العرفية وبيان مقاصدهم يعني بيان ما في ضمايرهم مع
الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد على اصل التعريف في تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف
منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشي مجيبا
لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح ولا يبعد
بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر
من الاطلاق كما اكتفيت به الى ههنا كلامه والصواب ان يقال المراد
يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم
اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم
التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدالة على معنى
في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ
من غير ضميمة لمعنى مفعول به باللام لقوله وضع المعنى اصطلاحا
وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعني المعنى ما يصح به القصد ما يقصد
مبني للمفعول بشئ متعلق بالقصد فهو اى المعنى لغة اما مفعل من عنى

يعني

يعني مثل رمى يرمي اسم مكان او اسم زمان ما يكون بمعنى المقصد ما
بالكسر يعني مكان او زمان قصد فيه بشئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره
لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود او مصدر ميمي
بمعنى المفعول يعني لفظ مصدر ميمي الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي يعني كما ان مرميا اسم مفعول من غير
نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل عن اصله معنوي كمرموي اجتمعت
الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلب الواو ياء ثم ادغم الياء في
الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معني بالتشديد كمرمي ثم خفف
بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنِي كمضرِب ثم جعل كسرة
النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف
من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين
فحذف الالف لدفعه فصار معنًى على وزن مرعًى فرعًى وهذا اقرب
الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله و
لما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد فلا
فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ
الاول هو الدال والشئ الثاني المعنى المدلول فكان المعنى داخلا في
الوضع وذكره بعده يكون مستدركا فكان على المص ان يقول اللفظ
وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الآتية فيه بقوله
ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع يعني داخلا فيه لما عرفت ان الوضع
تخصيص شئ بشئ والشئ الثاني هو المعنى الاعتراض لا غير ولان
اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك

فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا
وذا غير جائز فذكر المعنى بعده اى بعد ذكر الوضع مبنى على تجريده
اى على انتزاع المعنى عنه اى عن الوضع يعنى ينزع عن المعنى الذى كان
مأخوذا فى الوضع معنى آخر فيجعل مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا
له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى
المطول التجريد ان ينزع من امر ذى شان صفة امر آخر مثله فى تلك
الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد
تحقيقه فليرجع اليه فخرج به اى بقيد الوضع المهملات جمع مهملة و
هى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديز و بيز والالفاظ الدالة بالطبع مثل
اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح
بالحاء المهملة فانه يدل السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى
ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا
اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة اذ لم يتعلق بها اى ا
بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا وكذا الالفاظ
الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على
وجود اللافظ وراءه وبقيت حروف الهجاء بفتح الهاء والجيم و
بالقصر وهى الحروف التى يكون على حرف واحد مثل ق و ن و ص
الموضوعة لغرض التركيب اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن او
ثلثة كالى واربعة مثل نصر ودخج او خمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا
وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضها فعلا فى الثلاثى والرباعى

وبعضه

قوله والالفاظ الدالة بالطبع وقد خرج الالفاظ
الدالة بالعقل فعلى هذا فان قلت اريد الالفاظ الباقى
السؤال بان يقال ...

وبعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن و
ما وثلثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا مثل جعفر وعقرب وخماسيا
مثل جحمرش وبعضه حرف تأمل فحصل بهيئة الاقسام كلام الكلمات
اوغير الاسنادى ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجاء ولا
يلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه
يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ
بشئ لا بازاء المعنى وخرجت الحروف المذكورة بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى لما عرفت آنفا فان قلت
اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق و
اشارة الى انه جواب لشرط محذوف تقديره اذا كان الكلمة لفظ وضع
لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض لفظ آخر كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا
وهو لفظ آخر وكالفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا
وكالحرف فانه وضع بازاء لفظ من فكيف اى فعلى اى حال وى
وصف يصدق عليه اى على ذلك المعنى البعض انه اى ذلك
البعض وضع لمعنى فكانه على المصى ان يعق اللفظ وضع لمعنى لشئ
مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وهو وضع لمعنى لان الشئ
عام يصح اطلاقه على كل واحد منها فيكون التعريف جامعا قلنا
تعريف المصنف ايضا جامع لان المعنى ما يتعلق به القصد يعنى
المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا وهو اى ما يكون المقصود
من اللفظ ومرادا وهو اى ما يكون مقصودا منه وما يتعلق به القصد

اعم من ان يكون لفظا كالامثلة السابقة لان المقصود المتكلم ومراده من
لفظ الاسم يكون زيدًا مثلًا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف
لفظة من فيكون لفظ زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف
او غيره عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب
فان المراد منه المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريفا الكلمة
جامعًا لافرادها ومانعًا عن دخول غيرها فيها فان قلت اورد
ايضا بالفاء كما سبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب
السؤال الاول يعنى اذ كان ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت توقش فى هذا السؤال بانه ليس فى محله
لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم
لكون منشأه جواب السؤال الاول كما قلنا ولان لا يقع الفصل بينهما
ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة للمعنى
على ما هو الظاهر واما اذ كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر
فلم يرد لانه ح قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر فانه لفظ مفرد
وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم او قام زيد والجملة فانها
ايضا وضع بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى
لفظة الاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو
غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات فكيف يكون ذلك
البعض موضوعا لمفرد فكان على المص ان يقول لفظ وضع لمعنى
بلا قيد الافراد فيدخل فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى

مفردًا

مفردًا او مركبا قلنا هذه الالفاظ اى الالفاظ المركبات التى قد وضع
بازائها بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ الواو للحال
بالقياس للجار والمجرور خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس والجملة
حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهى مركبة خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال
كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها
على جزء المعنى لكنها اى الآن هذه الالفاظ بالقياس الى الالفاظ التى
الموضوعة بازائها مفردة فيصدق عليها انه لفظ وضع لمعنى مفرد
والحاصل انها معانى مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ
مركبة كما سبق وقد اجيب المجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع
اليها عن اشكالين الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض لفظ آخر فكيف الى آخره والاشكال الثانى وهو قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره اى الى الآخر بانه اى بعض الحال
ليس ههنا اى فى نقض تعريف الكلمة انه بالالفاظ كما فى السؤال
الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة
فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تامل لفظ مهمل ليس وضع
صيغة اللفظ بازاء لفظ آخر مفردًا بناء على السؤال الاول كان او مركبا
بناء على السؤال الثانى بل ههنا لفظ وضع بازاء مفهوم كلى افرادها الى
افراد المفهوم الكلى الفاظ كلفظ الاسم فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى
وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة مشتقا او غيره
وافراد هذا المفهوم الفاظ كزيد وعمرو ورجل وفرس وحجر وشجر وغير
ذلك والفعل فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على
وهو لفظ الفعل وهكذا

اى غير مشتق

يعنى حد تعريف الاسم وهذا المفهوم صادق على زيد وعمرو وبكر بل على الاسم وكذا تعريف قوله انه [illegible] احد يجوز بانه موضوع بازاء المفهوم الكلى نقلا عن المرحوم فاضل الجامى

على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او دل يعنى اما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ يعنى اللفظ والحرف فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى في غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره والخبر فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ ولا يخفى عليك ايها المخاطب والطالب المحض الذى كان حال التمييز ان هذا الكلام اى الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها مفردة تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد قائم هو او مركبة مثل زيد قائم هى جملة اسمية فان الوضع فيها اى فى تلك الضمائر وان كان عاما يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وانت موضوع لكل واحد توجه الخطاب اليه وانا موضوع لكل متكلم فتكون الالفاظ عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المفيد العموم الحلول اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الكلام مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له لكن الموضوع له يعنى الا ان الموضوع يعنى المستعمل فيه خاص فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلثة مثل زيد مثلا فى يكون المستعمل فيه خاصا وكذا

يعنى فيما رجوع الضمير الى

عين فليس هناك اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة بل الموضوع له فى الحقيقة بعض المخصوص فالوضع عام والموضوع له خاص يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم مفرد اسم مفعول من افراد وهو اى قوله مفرد اما مجرور لفظا وواقع على انه صفة لمعنى على انه وصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته على ما سيأتى تحقيقه ومعناه اى معنى المفرد ح اى حين كونه صفة لمعنى ما اى المفرد لا يدل جزء لفظه على جزء المعنى اى على جزء ذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة اولها الزاء والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا له ثلثة بل بمجموع لفظ زيد جزء ومعلوم الزاء لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد وفيه اى فى هذا التوصيف او فى هذا الاعراب متعلق بقوله يوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب يعنى يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل الوضع لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وصفه وليس الامر كذلك يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وصفه باحدهما بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه على جزء معناه فذلك المعنى يكون متصفا بالافراد فان اتصاف المعنى

بحث مفرد

بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع كما قلنا آنفاً تأمل ولا تغفل و
اذ كان في هذا التوصيف حصل الابهام المذكور فينبغي ان يرتكب
مبني للمفعول لان الارتكاب قد يجي متعدياً يقال ارتكب زيد هذا
الامر فيه تجوز عما في دفع هذا الابهام تجوز اي تكلم بالمجاز يقال تجوز
زيد تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفاً للمعنى قبل وضع
اللفظ بازائه مجازاً باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة كما ارتكب
في مثل من قتل قتيلاً اي في مثل قوله عليه الصلوة والسلام يوم بدر وقت
القتال تحريضاً للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين
على القتال من قتل قتيلاً فله سلبه الاستشهاد في قوله قتل قتيلاً و
يسمى به مجازاً لقربه بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا المجاز
اولياً ومجازاً مرسلاً ومثل قوله تعالى اني اراني اعصر خمراً او مرفوع
لفظاً على انه صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر
ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل ومعناه اي معنى اللفظ المفرد
ح اي كونه صفة اللفظ مرفوعاً ما اي لفظ مفرد لا يدل جزؤه اي جزء
ذلك اللفظ على جزء معناه اي معنى اللفظ فيكون ح للفظ وصفان
الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثاني ليس بجملة بل مفرد ولا بد ح
اي حين ان يكون للفظ وصفان من بيان نكتة في بيان السبب والعلة
لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلوا اختياره هذه الخصوصية من
نكتة وسبب في ايراد متعلق بالبيان مصدر قوله في ايراد مصدر متعد
الى المفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله احد الوصفين والآخر قوله
جملة فعلية والفاعل متروك تقديره في ايراد المص احد الوصفين جملة فعلية

والوصف

قوله فيسمى [illegible] ... ان يجعل الافراد
للمعنى ... قبل الوضع مجازاً باعتبار اتصافه به بعد
الوضع حقيقة ... [illegible]
باعتبار ما يؤول اليه ... [illegible]

والوصف الآخر مفرد هذا من باب عطف كلمتين على معمولي عامل واحد
بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال
لفظ وضع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل في الوصف الافراد
ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد
وان كان على خلاف الاصل وكان النكتة فيه اي في ايراد المذكور التنبيه
بالصيغة على تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه حيث
اتى مبني المفعول بالجار والمجرور نائبه بصيغة المضي لتدل الصيغة
الصيغة ايضاً على تقدم الوضع قوله المضي مصدر على وزن دخول
بخلاف الافراد وانما قدم الصيغة الاولى بانه لو قدمه الثانية وهم
تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان
يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة اللفظ على ما هو
هو خلافه ولتذهب نفس الناظر في تعريف كل مذهب ممكن و
لانه لو قدم الافراد لكان مغنياً عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد
الوضع دون العكس وقال المحشي والاولى ان يقال ان الاصل في العمل
الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد اختاره فيما لا معمول له سوى ما استكن
فيه واما نصبه اي نصب قوله مفرد اورده باما الثانية لان رسم
الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا
التوهم بقوله واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط اي حال كونه غير
مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع
عند التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم

لم يكتب تنوينه على صورة الالف فح لم يكن رسم الخط مساعداً لنصبه
فعلى انه حال الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدا الذى د
دخلت اما عليه من المستكن فى وضع فح يكون مبنيا لهيئة الفاعل فيوافق
رفعه فى كونه صفة للفظ لان الحال فى حكم الوصف او على انه حال
من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذى الحال اذا كان نكرة يجب
تقديم الحال عليه على ما سياتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور
ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروطة بعدم كون
صاحبه مجرورا فانه اى المعنى مفعول بواسطة اللام جواب سؤال
مقدر تقديره ان الحال يبين على هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى هنا
ليس فاعلا ولا مفعولا فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه
بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف
الجر مفعول به بواسطة حرف الجر ووجه صحته اى نصب المفرد على الحالية
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله
زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم يوجد المقارنة فلا يصح
ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته ان الوضع لم ان وان
كان الواو للحال مقدما على الافراد بحسب الذات متعلق بقوله مقدما
والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان الذات
الوضع ولفظ مقدم على لفظ ذات الافراد ولفظ لكنه اى الا ان
الوضع مقارن ومصاحب له اى الافراد بحسب الزمان يعنى
ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما
متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين وهذا القدر يعنى المقارنة

بها الحال

بها الحال وحاصل الجواب فى الزمان كاف لصحة الحالية اذ لا دخل
للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم
الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافى فى المقارنة بالز
بالزمان فيصح ان يكون حالا فح يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون
صفة له كما سبق ان الحال فى حكم الصفة وقيد الافراد سواء كان
مجرورا وصفا للمعنى او منصوبا حالا منه او مرفوعا وصفا للفظ او
منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشيء حال منه ايضا لمخرج
المركبات مطلقا اى حال كونه تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بال
بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح سواء خبر مقدم كانت فى تاويل
المصدر مبتدا مؤخر اى كونها كلامية مثل زيد قائم او قام زيد او غير
كلامية تفسير الاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية فيخرج به اى بقيد
الافراد عن حد الكلمة وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة
واحدة لشدة امتزاج احدهما الى الآخر سواء كان الجزء الاول منه
حرفا مثل الرجل والجزء الثانى منه حرفا مثل قائمة وبصرى وامثالها
اى امثال الرجل وقائمة وبصرى مما بيان لقوله وامثالها يدل جزء
اللفظ منه الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل على جزء المعنى
متعلق بقوله يدل لكنه اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره
الضمير يرجع الى المثال فى قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور يعد
فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعد ذلك
المذكور لشدة الامتزاج اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر لفظة
واحدة منصوب على انه مفعول ثانى لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين

يقال عدّ الاغنام مائة واعرب اى تلك الامثال عطف على يعد فتذكير
الضمير باعتبار المذكور باعراب واحد الانسب بالمقام بقرينة قوله
لفظ واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة له وان يدعوا
ما يقابل من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع
اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على
ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة ويبقى عطف على
فيخرج مثل عبد الله حال كونه علماً المراد كل تركيب اضافية سواء كانت
اضافة معنوية مثل عبد الله او لفظية مثل ضارب زيد جعل علما
داخلاً حال بعد حال فيه اى في تعريف الكلمة مع انه اى مثل عبد الله علما
معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل الذي
هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار كلمة واحدة وبقيا على
ما كانا عليه يعنى اذ جعل علما كان بمجموعهما واحداً تحقيقا باعتبار المعنى
لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظ لا يدل على جزء معناه
وكلمتين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد ولا يخفى
على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة واضلها من كان حياء لا
لا دراك وسريع الفهم العارف بالغرض من تدوين علم النحو اى
يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو وهو معرفة احوال الكلم
من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة واى
كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين
كلمتين وان لم يدل جزئهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب
واحد كلمة وان دل جزءهما على جزء معناهما انه اى الحال والشأن

الا ان دل جزئها على جزء معناه

لوكان

لوكان الامر اى الحال ملابسا بالعكس يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه — اى في تعريف الكلمة
وعبد الله علما غير داخل فيه لكان اى هذا الامر انسب وما اى الذى
اورده صاحب المفصل وهو متن متين في علم النحو للفاضل العلامة
الكشاف في تعريف الكلمة متعلق باورده حيث قال الكلمة هي اللفظة
الدالة على معنى مفرد بالوضع وهو جنس تحته انواع ثلثة الاسم والفعل
والحرف فمثل الفاء جواب الشرط لان المبتدا اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح
دخول الفاء في جوابه على ما كان في تحقيقه فمثل عبد الله علما خرج عنه
اى تعريف المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة لان اللفظة
ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعراب ما يصح لعبد الله مرتين
باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى و
من اضاف الاسم العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد
مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو
معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس
والكنى حيث جعل المركب الاضافى كلمتين وبقى مثل قائمة وبصرى
مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه اى في تعريف المفصل
لانه لا يقال لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما
فاخرجه اى مثل قائمة وبصرى بقيد الافراد لانه لا يصح ان يقال
فيه في اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة — هى اللفظة
جزء لفظ على جزء معناه ولو لم يخرجه مثل قائمة بتركه اى بترك قيد الافراد

لكان التعريف انسب كما عرفت فى قوله ولا يخفى على الفطن اه ولك ان
تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن
مفرداً حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة واعلم جواب عن سؤال
مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة
والمص لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه مع ان الكافية
مختصر من المفصل فهذا مخالفة ام اختصار منه فاجاب عنه فهما بقوله
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة
فلما ذكر الوضع فى تعريف المص اولاً استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام
الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشواً والحال ان الاختصار مطلوب
فى الكلام لا سيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا
الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه
شئ لاخر والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس
الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا ان الوضع اخص من الدلالة
وهى اعم ومعلوم ان الاخص يستلزم الاعم لم يوجد بدونه كالانسان
والحيوان فان الاول اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا
عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان
فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة يعنى متى وجد الوضع فى شئ
وجدت الدلالة فيه ايضاً كما سبق آنفاً لان الاخص يستلزم الاعم
واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى
عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص فبعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة
اولاً لا حاجة الى ذكر الدلالة ثانياً ليكون التعريف اخصر واوجه

كما وقع

كما وقع فى هذا الكتاب اى الكتاب المسمى بالكافية قوله لكن استدراك
من قوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع
كما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد
بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس لامكان
ان يكون اى توجد الدلالة بالعقل اى بلا وضع كدلالة لفظ ديز
وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع
لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظاً مهملاً لتمثيل وقيده بالسمع
من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز اللفظ والدلالة
كذلك المدلول العقلى فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور
بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون للفظ دلالتان فلا يظهر
ما قصده بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئياً لم يظهر ايضاً
لان فهم المتلفظ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه
المسموع صفة اللفظ من وراء الجدار يعنى من خلف الحجاب فذكر
الجدار لمجرد التمثيل على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فالاستدلال
بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لافظ
ينتج ان لهذا المسموع لافظاً لانه لما لم يكن اللافظ مرئياً استدل
استدلالاً بالعقل ان لهذا اللفظ لافظاً ولهذا كانت هذه الدلالة
عقلية وان يكون الدلالة عطف على قوله ان يكون بالطبع يعنى يكون
الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة اح اح اذا تلفظ به على وجع
الصدر يعنى صدر اللافظ اى فى صورة قوله اح بفتح الهمزة وسكون
الحاء المهملة وهى بضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء

المعجمة يدل على مطلق الوجع في الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور وكذا في شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لابد من ذكره فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع لما عرفت انها لا تستلزم كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع في تقسيمها فقال **وهي** اي الكلمة الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة المفهوم و اعتبار مدلولها ويكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المفهوم والمعنى **اسم وفعل وحرف** اي منقسمة انقسام الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كعكس الحيوان انسان لا انقسام الكلي الى الاجزاء وفي الرضي فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب زيد ونحو مرتزيد كلمة لانه فعل واسم وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وابل وفرس وتريد ما يدخل تحت كلي كدخول الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون الكلي جزءا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود في هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يتركب من الفعلين كلامه لكنه احد جزئيه

نحو ضرب

بحث انقسام الكلمة

نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل الى هذا الانقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله منحصرة فيها اشارة الى ان اللام في قوله **لانها** متعلق بمفهوم كلي وان اللام حصرية اي الكلمة لما كانت الكلمة لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا موضوعة لمعنى لما فهم من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة فهي الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية **اما** من صفتها **ان تدل** على معنى فيكون ان تدل في تاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفي الرضي اعلم ان الكلم ان ضمير الكلمة والمضاف المحذوف فاما انه من الكلم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان تدل يسافر او يقيم انت هي وقال الشارح الفاضل المختار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه **على معنى** كائن **في نفسها** الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن اي في نفس الكلمة اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستقل فيه لغة او مجازا والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الى ان تكون الكلمة دالة عليه اي على المعنى المستقل فيه بنفسها يعني بذاتها وانفرادها من غير حاجة يعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعني من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى

المستعمل فيه

بحث تعريف ضمنا

لاستقلاله اى المعنى بالمفهومية يعنى لكون المعنى مستقلة فى الفهم من الكلمة
الدالة عليه بحيث لا يحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى او من صفتها
ان لا تدل عطف على ان تدل وما كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه على معنى كائن فى نفسها بل
من صفتها ان تدل لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون
المعطوف مثبتا لان الاضراب من المنفى يكون اثباتا على معنى تحتاج
تلك الكلمة فى الدلالة عليه اى على المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعنى الى
اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة لا
لعدم كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى لعدم استقلاله يعنى
عدم كون المعنى مستقلة بالمفهومية يعنى فى الانفهام عن الكلمة وسيجئ
تحقيق ذلك اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة او غير مستقلة فيها
او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها فى بيان حد الاسم القسم
الثانى اورد القسم حيث جعله موصوفا بقوله الثانى بقرينة كونه قسما
للكلمة وهو اى القسم الثانى ما لا يدل على معنى كائن فى نفسها الحرف الجملة
مستانفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما
الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل و
ان كان آخرا فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال
فى طرف وفى التفصيل فى طرف اخر ولان الشروع فى البيان من القريب
يكون اولى ولعدم التفصيل فيه واما فى القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره
لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم لتقدم على الوجود وان كان
فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كاسمى من والى فانهما كلمتان

ولكن

ولكن تحتاجان فى الدلالة اى دلالة كل واحد منهما على معنيهما الخفى
عن انه معنى من الابتداء وان معنى الى الانتهاء الى انضمام كلمة
اخرى اليهما لتكون تلك الكلمة معينة فى الدلالة على المعنى بحيث لو
لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة كالبصرة
والكوفة يعنى كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى الكائنين فى قولك
سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم اى القسم الذى لا يدل
على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل يحتاج
فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها حرفا مفعول ثان لفعله وانما
سمى لان الحرف فى اللغة اى فى معناه اللغوى الطرف فى الجانب يقال — يقال زيد حرف اى فى جانب وطرف
زيد فى حرف اى فى طرف وجانب وهو اى هذا القسم فى طرف اى فى
جانب مقابل الاسم والفعل يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية
والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة
الاسد للرجل الشجاع فى قولك رايت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف
فى هذا القسم مجازا بعلاقة التشبيه مقابل صفة الجانب للاسم والفعل
حيث يقعان اى يقع كل واحد منهما عمدة ومقصودا فى الكلام
وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتاتى الكلام منه وحده
مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره
يعنى بالمسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد وهو اى الحرف
لا يقع مسندا ومسندا اليه يعنى ان الحرف لا مسند ولا مسند اليه لان الحرف
ليس له دلالة استقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما
يكون واسطة بينهما كما ستعرف فى حد الاسم لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه

بين الاسم والفعل

والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا
اليه و القسم الاول من قسم الكلمة وهو اى القسم الاول ما اى كلمة
يدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس ما دل اما من صفتها اى من صفة
القسم الاول فالتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ان يقترن
مبتدا مؤخر والجملة خبر الاول او مؤخرا او مؤول بحذف المضاف اما
من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتاويله بالصفة والمعنى
القسم الاول مقترن ذلك المعنى اى معناه يشير الى ان يرجع الضمير ههنا
من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى المدلول عليه بنفسها فى الفهم اى
فى الفهم المعنى المدلول عليه عنها اى عن القسم الاول باحد الازمنة جمع ز
زمان كحال واحوال و امثلة الثلثة جمع زمان كمثال و امثال الضمائر الثلثة
بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء كما ياتى تحقيقه فى بحث
اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلا يرد
على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران
بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات زيد وصه ونحو زيد ضارب الان
او غدا او امس مما اقترن بالعارض اعنى باحد الازمنة الثلثة اى
الماضى والحال والاستقبال الحال ما انت فيه زمان المتكلم والماضى
ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عليه اى حين يفهم ذلك المعنى
المدلول عليها بنفسها عنها اى عن القسم الاول يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا اى كما يفهم ذلك المعنى مقارنا يعنى حال كون معنى احد الازمنة
مقارنا له اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط يفهم ان فهم المعنى
مقارنا لاحد الازمنة وعلى العكس او من صفتها اى من صفة القسم الاول

ان

بحث تعريف الاسم

ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها اى عن القسم
الاول مع احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال القسم الثانى
وهو اى القسم الثانى ما اى كلمة يدل على معنى كائن فى نفسها اى فى نفس
ما دل يعنى الكلمة ايضا اى نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون
ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها غير مقترن فى الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو بكسر السين المهملة او ضمها عند
البصريين من السمو سمو مثل غزا يغزو وسمو على وزن فنو حذ
حذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم
ليتعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فيجى بالهمزة ليمكن
الابتداء بها فصار اسما كذا فى الشرح الشافية وهو اى السمو
العلو لغة لان العرب يقول وكل علاك فهو سماك وانما سمى
هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا لا
لاستعلائه على اخويه الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه لمعنى
الاسم الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف
حيث يتركب منه اى من هذا القسم وحده حال من الضمير المجرور
فى منه لانه مفعول به بالواسطة الكلام فاعل يتركب دون اخويه يعنى
لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف وقيل هو
ماخوذ من الوسم وهو من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة
ووعدا هكذا عند الكوفيين وهو العلامة يقال وسمت الدابة اذا جعل
لها علامة وانما سمى هذا القسم بالاسم لانه علامة على مسماه واصله
عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة الوصل ليمكن

وكل ما علاك فهو سماك وانما سمى

الابتدا بها **والقسم الاول** وهو ما اى كلمة يدل على معنى فى نفسها اى
فى نفس ما دل او نفس القسم الاول مقترن فى الفهم عن القسم الاول باحد
الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال **الفعل** سمى هذا القسم به اى
بالفعل لتضمنه اى تضمن الفعل والقسم الاول الفعل اللغوى وهو المصدر
والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو من قبيل
تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز
مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حصر عقلى اعلم
ان الحصر على ثلثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة
فى الاقسام الثلثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء
والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة اللامية
والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل
كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكالحصر الكلى فى اجزائه
وقد علم الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد
تبين وقد علم ويحتمل ان يكون من باب تنازع الفعلين ويجئ لهذا زيادة
تحقيق او اعتراضية بين الجملة والكلام لعلاقة جزئية بينهما با
بالمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او لرد من ظن ان
هذا حصر بدون تعريف الاقسام واللفظ اما للتعريف او للتحقيق
وقد جرت العادة كاستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات
فالمعنى وقد علم هذا الحد بكليته **بذلك** اصله ذا اسم مبهم للاشارة
واللام عوض عن كاف التى للتشبيه عوض عن الهاء التى للتنبيه ولهذا
لا يجمع بينهما والكاف للمخاطب انما وضع المظهر موضع المضمر على

باب الحصر على ثلثة اقسام

خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيار اسم الاشارة من بين
الاسماء الظاهرة لزيادة التمكن فى الذهن واختيار كلمة البعد مقام هذا
للتعظيم كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب اى بوجه حصر الكلمة اى بدليل
انحصار الكلمة فى الاقسام الثلثة التى هى الاسم والفعل والحرف **حد**
مفعول ما لم يسم فاعله **كل واحد** كائن **منها** لان من البيانية اذ كان
ما قبلها نكرة تكون صفة لها يعنى وصفا لها اى من تلك الاقسام
الثلثة المذكورة وذلك اى حد كل واحد منها معلوما بدليل انحصار
الكلمة فيها واقع وثابت لانه قد علم تحقيقا بكلية به اى بوجه الحصر
اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسام الثلثة ان الحرف كلمة مع اسمها وخبرها
فى محل الرفع على انها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله وقد علم يعنى قد علم بدليل
انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما
للكلمة لا تدل على معنى كائن فى نفسها بقرينة قوله اولا بل يحتاج فى
الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى يعنى الى اعادة كلمة اخرى
فى الدلالة على المعنى اياها وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسما لها
يعنى نوعا منها تدل على معنى كائن فى نفسها بقرينة قوله اما ان تدل
على معنى كائن فى نفسها لكنه اى الا ان المعنى المدلول عليه مقترن فى الفهم
عنها باحد الازمنة الثلثة وصفا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلثة وان الاسم كلمة بقرينة كونه نوعا منها تدل على معنى كائن
فى نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى او غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
اما المجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز
الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى هو غير مقترن وصفا باحد الازمنة الثلثة

اذا علم ذلك بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلثة كلمة فالكلمة
جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع مشترك بين هذه الا
الاقسام الثلثة كما انه مشترك بين هذه الاقسام الثلثة كما انه مشترك
بين الانسان او غيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا احد
مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح
قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة حد المفيدة
للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين اراد تمييز بعضها عن بعض فقال
مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى ترتيب النشر لترتيب اللف
فالحرف كلمة تدل على معنى الاداة ممتاز عن اخويه الفعل والاسم لعدم
الاستقلال فى الدلالة على معنى فى نفسه يعنى ان الحرف مشترك لاخويه
فى كونه كلمة تدل على معنى الاداة امتاز عنهما بكون فى غيره يعنى ان
الحرف لا يدل على معنى فى نفسه بل فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت
من البصرة الى الكوفة فان لفظ من تدل على معنى ابتداء الغاية الا
الحاصل فيها والفعل مشترك ايضا لاخوايه فى كونه كلمة تدل على معنى
الاداة ممتاز عن الحرف بالاستقلال يعنى ان الفعل ممتاز عن الحرف لكونه
مستقلا فى الدلالة على معناه بما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها و
ممتاز عن الاسم ايضا بالاقتران يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه
مستقلا فى الدلالة على المعنى الاداة امتاز عنه بكونه المعنى المدلول عليه
فى نفسها فى الفهم عن اللفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة والاسم
ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على معنى الاداة ممتاز عن الحرف بالاستقلال
فى الدلالة على معنى بما عرفت يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى

يعنى دلالة الحرف غير مستقل فيها

الدلالة على معناه بما عرفت ان الحرف غير مستقل فيه و ممتاز عن الفعل
ايضا بعدم الاقتران يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى الا
بالاستقلال و ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم
عنه باحد الازمنة الثلثة فعلم بعد كونه الكلمة جنسا مشتركا
بين هذه الاقسام الثلثة وامتاز كل واحد منها عن اخويه بفصله
المخصوصة له لكل واحد منها حد معرف بكسر الراء المهملة صفة للحد
جامع لافراده اى افراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا
مانع عن دخول غيرها اى غير الافراد فيه اى فى الحد لوجود فصل
مخصوص لكل واحد منها مميز عما عداه وليس المراد اى مراد المص
بالحد ههنا اى فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها الا المعرف
الجامع لافراده المانع عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادبان ليس
معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للتواب لمنع
الناس والدواب من الثانى و فى العرف هو ما يبين ماهية الشئ
الشئ يعنى الحد قول الدال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دال على
ماهيتها وكذا غيره و لله خبر مقدم در المص الدر مصدر مضاف
الى الفاعل مبتدا والجملة يمدح بها و يكثر الخير وسيأتى زيادة التحقيق
المراد به ههنا شفقة المص على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل
فى التعليم والتاليف جانب الذكى والغبى والمتوسط بينهما ولم يترك
جانب احد وراعى غيره بل راعى على الجوانب الثلثة حيث اشار
الى حدودها اى الى حد كل واحد قسم من اقسام الكلمة فى ضمن دليل
الحصر رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه

قوله المعرف الجامع المانع لان الحد اللغوى ... [illegible]

العقل ثلاثة انواع
الذكى والغبى والمتوسط

وماهو لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنها حصل
بالاشارة حد كل واحد منها ثم نبّه بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم
الدال على اليقين وبكلمة البعد عليها اي على حدود الاقسام الكلمة
المشار اليها في ضمن دليل الحصر بقوله وقد علم بذلك رعاية لجانب
المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتفطن بالتنبيه ويدرك
ما نبّه عليه ويفهم ثم صرح بها اي بحدود الاقسام المذكورة فيما
اي في المقام والمحل الذي يأتي بعد الفراغ من احوال الكلمة و
الكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث
قال في اول البحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبي لان
الغبي لغباوته لم يفهم من الكلام ما هو المقصود الا بالتصريح
والتفصيل بناء على انه مفعول له لافعال الثلثة الاشارة
والتنبيه والتصريح على تفاوت مراتب الطبايع وفي بعض النسخ
الطباع والاول جمع طبيعة كالفرايض جمع فريضة والثاني كرجل
ورجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل
مصدر والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما معنى واحد واما
بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلقا والعام هو الطبع
لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات
الحيوانات او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة
والمراد ههنا منها العقل من باب ذكر المحل وارادة الحال مراطبا
لطباع وتفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت

على التعيين

اليه

الناس

الناس بعضهم من بعض واليه اشير في قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب
يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة لجودة
عقله وبعضهم لا يفهم بالاشارة المقصود ما في طبعه ولكن يفهم
بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة
ولكنه يتفطن بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ
عن تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف
الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية
والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال **الكلام**
اللام فيه للجنس كما ان اللام الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا
اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا في الهندي
في اللغة ما يتكلم به سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال قليلا نحو
يكون زيدا او ضرب اوان في الاسم والفعل والحرف كلاما كان او
كثيرا لغة وفي الاصطلاح النحاة عطف على قوله في اللغة باعادة
الجار **ما تضمن** اثر تضمن على تركيب لان تضمن احصر التعنا
عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ول
على اضرب من حقيقة دون تركيب وانما قال تركيب اي لفظ
تضمن اشاربه الى ان لفظ ما موصوفة لان التنكير في الخبر اصل
ولان التنكير في التعريفات انسب لكونه جنسا **كلمتين** حقيقة
نحو زيد قائم او قام زيد او حكما الاولى حكما والثاني حقيقة مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد والعكس مثل زيد قائم ابوه او زيد
ابوه قام فالاقسام الثلثة والقياس ان يكون اربعة الثلثة الاولى

الكلمة

قوله بالعظيمة فكان زيد ... فالعطف ... حكما

وان نكون كلاهما حكماً ولهذا ان لم يوجد له مثال تأمل ولكن لا تكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين ولساباذ يقال الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ما قال المص هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائز الحمل كمثل زيد ضرب او واجباً مثل اضرب وغير ذلك اى يكون كل واحدة منهما اى من الكلمتين حقيقة او حكماً فى ضمنه اى فى ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى الموصول اذ كان الكلام فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد وتوهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا فالمتضمن اسم المفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التمييز والتعريف بينهما فقال بالفاء الفاضل المشعرة للتمييز والتعريف بينهما فالمتضمن اسم فاعل وانما قيد به مع انه لا يمكن الآن يكون ذلك التخصيص الصورة المخطية بلم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام وهو المجموع فقط يعنى بمجموع زيد قائم مثلا ويقال المخطية لهذا المجموع لفظ ماتضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمناً بالكسر والمتضمن اسم المفعول وهو كل واحدة من الكلمتين يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا بمجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر الفرق

قوله فالمتضمن وايضا المتضمن بالكسر المجموع هو المسند والمسند اليه والاسناد والمتضمن بالفتح الجزء الاخر هو المسند والمسند اليه فلا يكون ... مثلا اضرب زيد متضمن ...

كذلك

كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهما كما توهم ان اتحاد المتضمِن والمتضمَن بل تضمن كل ما لكل جزء بالاسناد اى تضمناً حاصلاً بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكماً الى الاخرى يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمينه معنى الحصول والى انها سببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم هو المنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم ان يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد بالاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم او الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر والطلبى نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب وتضرب ولتضرب الى هنا كلامه والاسناد فى اللغة الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانى مثل قام زيد وزيد قام وزيد قائم حقيقة او حكماً الى الكلمة الاخرى بحيث متعلق بالنسبة يفيد من افاد يفيد اذ كان بمعنى علم يتعدى الى المفعولين يعنى يفيد تلك النسبة المخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل المخاطب منها تلك الفائدة فقوله لفظ

[illegible]

المستفاد من لفظ ما الموصوف جنس يتناول الالفاظ المهملات والمركبات
والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية لان كل واحد منها لفظ
يدخل تحت الجنس وبقيد تضمن مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق
بقوله خرجت الالفاظ المهملات الصرفة والمفردة اما المهملات فلانه لم
يطلق عليها الكلمتين لان الوضع فيها لمعنى الشرط فيها لا يوجد الوضع
لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة
التثنية في قوله الكلمتين وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية سواء
كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل رجل فاضل او
تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية
مثل سيبويه وبقيت المركبات الكلامية المقصودة من التعريف
سواء كانت تلك المركبات الكلامية كلامية خبرية فعلية فاعل مذكر
مثل ضرب زيد او مؤنثا مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد قائم و
القائم زيد او انشائية امرا مثل اضرب او نهيا مثل لا تضرب فان
كل واحد منهما اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة يعني الاول كلمة حقيقة والاخرى والثانى مع
معنوية كلمة حكما وبينهما اى بين الكلمتين التين احديهما كلمة حقيقة
والاخرى حكما اسناد يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد
المخاطب فائدة تامة فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين
بالاسناد فيصدق الكلام ايضا الا انه كلما صدق الحد على الشيء صدق
المحدود ايضا على ذلك الشيء قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم
لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث اه الآتي

فان

فان الاخبار الى آخره اعم من ان يكون اى الكلمتان كلمتين حقيقة او حكما دخل
في التعريف فرمز ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان
يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانى
كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى في حكم الكلمة جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم او وجدته فعلية مثل زيد قام ابوه او حكمية مثل زيد
قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سياتى في حكم المضارع فيكون
في حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز
ان يقول المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز فيه الامران
احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد
الخبر والثانى ان يكون الخبر مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا
التقديرين يكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذى
قبلها وسياتى لهذا زيادة التحقيق في قوله وان طابقت مفردا
جاز الامران فان الاخبار جمع خبر كفرس وافراس فيها اى في
الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة مع انها مركبات لدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب المقصود
منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى هو
يقوم به لا الغرض التركيب لانه اذا قيل قائم لم يعلم ان القيام وصف
لزيد او لسببه ودخل فيه اى في الكلام اى في تعريف الكلام الذى
جزء الاول في حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا يعنى كما دخل
ما كان جزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد مع انه المسند اليه فيهما اى في هذين المثالين

قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه ... فرد على صاحب المتوسط ... بان ... فاضل على ... حيث يعرف ... تامل

قوله اعنى قائم الاب فان قيل قائم الاب ايضا مركب فكيف يصدق قوله في حكم الكلمة المفردة يعنى قائم الاب قلنا المقصود من القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل لا الغرض التركيب وعلى هذا مثل قولهم جسق مهمل وديز مقلوب زيد فانهما في حكم هذا اللفظ فان المقصود منه هذا و اللفظ هو التعبير عنه ... على ... م

مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكماً فانه اى المسند اليه فيهما فى
حكم هذا اللفظ فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ
جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذا ولك اعرب باعراب الكلم
وجعل مسنداً اليه واخذ حكم الكلمة بحقيقة اعلم ان كلام المص يعنى
ان القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المص
وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد ظاهر فى ان الفعل مع فاعله ومفعوله
وجميع متعلقاته مثل ضربت زيداً قائماً الباء فى قوله بمجموعه متعلق
بقوله كلام تقدير كلام بمجموعه لانه قال فى تعريفه لفظ تضمن كلمتين
بالاسناد هذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه
لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضاً على مثل ضربت فقط مع
ان الكلام فى هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات
فيه وكلام المص كائن بخلاف كلام صاحب المفصل يعنى بخلاف
ما يصح ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل حيث قال فى تعريفه
الكلام هو المركب حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان
جوازاً او وجوباً من كلمتين حقيقة او حكما اسندت احديهما اى
احدى الكلمتين الى كلمة الاخرى فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضاً
وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق فانه
هذا التعريف صريح فى ان الكلام المصطلح هو ضربت يعنى الفعل
مع فاعله فقط والمتعلقات من المفعول والحال وغيرهما خارجة
عنه اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لا يطلق على المجموع الكلام كما اطلق
فى كلام المص بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير

والحاصل

والحاصل ان كلام المص وكلام صاحب المفصل واحد الآن كلام المص
يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل ثم اعلم يعنى بعد
علمك سابقاً الفرق بين كلام المص وكلام المفصل ان صاحب المفصل
قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة و
فيه اى المص اشارة اليه وان لم يصرح وصاحب اللباب اى صاحب المفصل
ايضا يعنى قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق
على ما تطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صرح منه ذ
ذهب الى ترادف الكلام والجملة الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ
من ردف كالقعود والجلوس وليس كذلك يعنى الترادف هو ما صح
ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر وكلام المص ايضاً
اى مثل كلام الشخصين ينظر الى ذلك اى يميل الى ترادفهما لان
النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال
اليه فانه اى المص قد اكتفى فى تعريف الكلام الجار والمجرور فى قوله
بذكر الاسناد متعلق بقوله قد اكتفى فان المص قد اكتفى بذكر الاسناد
حال كونه الاسناد مطلقاً غير مقيدة بكونه مقصوداً لذاته ولغيره
ولذا فسره بقوله ولم يقيده اى الاسناد بكونه مقصوداً لذاته اى
لو كان مراده التعريف بين الكلام والجملة لقيد الاسناد بكونه مقصوداً
لذاته ولم يقيد فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضاً
ولكن جعله اى من جعل الكلام من المص فرق اخص من الجملة قيده
اى قيد الاسناد به اى بكونه مقصوداً لذاته فح اى حين كون الكلام
اخص من الجملة يصدق الجملة على الجملة الخبرية قيدها بالخبرية

لان الانشائية على ما يجئ لا يقع خبرًا ولا وصفًا ولا حالًا الواقعة
اخبارًا كخبر المبتدا وخبر باب ان وخبر لا التى لنفى الجنس والجملة
فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وما قام
مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين ٥
بليس والمفعول الثانى فى باب حسبت وفى هذه المواضع يكون فى
محل النصب والخبر لان ما قامت هى مقامه منصوب او اوصافا
فهى فى هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب
والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودًا لغيره يعنى الاسناد
فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها خبرا مرتبطة ومتعلقة بما قبلها
غير مستقلة بنفسها ولذا احتجت الى الربط من الضمير وغيره و
كذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له
وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا ٥
لغيره ايضًا بخلاف الكلام لانه لا يقع فى هذه المواضع لكون
لكون الاسناد فيه مقصودًا لذاته فلا يقتضى الارتباط لغيره
بل يكون مستقلا بنفسه ووقع بعض الحواشى وهى جمع
حاشية وهى ما كتب على الشرح لزيادة الايضاح وحل بعض الم
المشكلات اذ المراد بالاسناد اى مراد المص بالاسناد الماخوذ
فى تعريف الكلام هو الاسناد حال كونه مقصودًا لذاته فقط
على ان يكون اللام للعهد وح اى حين كون المراد هكذا يكون
الكلام المصطلح عند المص ايضًا اى كما كان اخص عند من جعل
اخص من الجملة فح يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا

قوله بخلاف الكلام اذ ينبغى فى زيد قام مثلا لان زيد قام مع ضميره فيه يجوز ان يكون كلاما [illegible] عند صاحبه الحاصل ان زيد قام مع ضميره فيه ليس فيه كلام لانه [illegible] بالاسناد المقصود لذاته و [illegible] مع ضميره فيه ليس المقصود بالذات صفة القيام الى زيد ولهذا كان ضميره راجعا الى زيد لكن زيد مخصوص [illegible] مقصود بالذات

فكل كلام

فكل كلام جملة من غير عكس اخص من الجملة وفى الرضى الفرق
بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودًا
لذاته او لا كالجملة التى هى خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجملة و
الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودًا لذاته فكل كلام
جملة ولا ينعكس انتهى ولا يتاتى اى لا يحصل من الحصول
لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه
فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ذلك اى الكلام لغة و
اصطلاحًا هذا تفسير هو مناسب للمقام وجملة على التضمين او
الاسناد بعيد عن المراد كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ما تضمن
او التضمن او الاسناد الاصلى اى لا يحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء
الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان
الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل
فى بمعنى من اى لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين الا فى
ضمن اسمين بحذف المضاف احدهما مسند والاخر مسند اليه
اذ لا يتاتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمى الفعل مثل رويد
وبله ومن اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه
مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقائم وقاعد وذلك لانه لم يصح
حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا
فلا بد من ان يكون احدهما مسند والاخر مسند اليه ليصح الحمل و
يحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والاخر مسند اليه
والمراد المص ليس الا هكذا الا انه لم يقيد اعتمادًا على فهم لك

قوله الا فى ضمن الكلمتين هذا الحصر يخالف ما فهم من ظاهر تعريف كلام المص الا ان ظاهر تعريف الكلام [illegible] بان المتعلقات داخلة فى الكلام كما هو من قبل وهذا الحصر يدل على ان الكلام منحصر فى المسند والمسند اليه [illegible]

المتكلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية للتقديم وهو ظ
ولا يخفى على من له ادنى تامل اوفي ضمنين عطف على قوله في اسمين
او هنا منفصلة حقيقية يعني مانعة الجمع والخلو كقولك العدد
اما زوج او فرد اسم قدمه لاستحقاق التقديم مسند اليه فعل
مسند لانه لا يتاتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتاتى من اسم و
فعل و وقع في بعض النسخ او في فعل واسم مكان قوله في اسم
وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم ها
فيلزم فيه الفصل بتقديم الفعل لانه عامل فقد حقق لذكر فانه
التركيب تعليل المفهوم الكلام وهو ان في تقسيم الكلام على طريق
الحصر ولم يذكره بلا حصر كما في تقسيم الكلمة فان التركيب الثنائي
منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثي الى الثلثة والرباعي
الى الاربعة كذا في شرح الشافية العقلي يعني بحسب القسمة
العقلية بين الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف يرتقي الحاصلة اقسام
بضرب الاثنين في الثلثة اذا لم يرع الترتيب ثلثة منها
متحصص بالموصف وضع قوله منها لان من البيانية ان كان
ما قبلها نكرة تكون صفة له من جنس واحد الجار والمجرور خبر
اسم واسم بدل من قوله ثلثة بدل الكل من الكل فعل وفعل كذلك
حرف وحرف تقديره هؤلاء الاقسام الثلثة من جنس واحد
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف و
انما قلنا ان لم يرع الترتيب لانه ان روعي فينتهي الى تسعة اقسام
لانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار التقديم والتاخير

يرتقي

يوعى

اي قسمين

اي قسمين كذا قال سيد عبد الله قوله ومن البين خبر مقدم وجوبا
لما سيأتي ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤولة مع اسمها
وخبرها بالمفرده الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك
اي ومن البين الواضح الغير الخفي ان الكلام المصطلح لا يحصل
بدون الاسناد ولان الاسناد ماخوذ في تعريف الكلام والاسناد لما
الماخوذ في تعريفه لا بد له اي الاسناد من مسند ومسند اليه
لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد
المخاطب فائدة تامة معلومة ان احدى تلك الكلمتين مسند و
الاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل
للمخاطب فائدة تامة فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر
نسبي لا يحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما
ان الاضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه و
لهذا نظائر كثيرة وهما يتحققان ولا يحصلان في شيء من الاشياء
الا في اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في اسم مسند اليه و
فعل مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند
والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين او في اسم وفعل فالكلام
موقوف على اسمين مسند ومسند اليه او فعل واسم مسند ومسند اليه
لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء و
لما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند و
المسند اليه وهي لا يوجد الا في اسمين او في فعل واسم وتبين
ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل

على اقسام

لا يحصل الا من قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال

حال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه

بامّا التفصيلية بقوله واما الاقسام الاربعة الباقية اثنان

منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها

من جنسين فعل وحرف اسم وحرف ففي الحرف والحرف كلاهما

اي المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق

بقوله مفقودان تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم

الظرف اللغوي يعني ظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التاخير عنه

للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معاً منحصر ومخصوص

لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه

فضلاً عن ان يكون مسنداً والمسند اليه لانهما لا يكونان الا في

اللفظ الدال على معنى في نفسه وفي الفعل والفعل او في الفعل والحرف

المسند اليه مفقود اما في الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل

على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسنداً

او مسنداً اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم

بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسنداً

دائماً ولا يكون مسنداً اليه ابداً فلا يوجد المسند اليه في هذين

التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت وفي الاسم والحرف احدهما

اي المسند والمسند اليه مفقود فان الاسم ان كان مسنداً يعني ان كان

صالحاً لان يكون مسنداً بان يكون فيه معنى نسبتي نحو القائم فالمسند اليه

مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه وان كان الاسم

مسنداً اليه

مسنداً اليه يعني ان كان الاسم صالحاً لان يكون مسنداً اليه بان يكون

دالاً على الذات ولا يكون فيه معنى نسبتي لا تحقيق ولا تاويل نحو الرجل

وان زيداً وازيد فالمسند مفقود يعرف دليله مما سبق فلم يوجد

الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين ونحو يا

زيد جواب عن سؤال وارد على قول المص ولا يتاتى ذلك الخ يعني ان نحو

يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو

حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد الكلام في الحرف

والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر تركيب

الحرف والاسم الا انه بتقدير ادعو زيداً فليس الحرف والاسم المنادى

في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا الفعل والفاعل المقدرين فلذا

قال الشارح فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد

بل نحو يا زيد كلام حاصل من تركيب الفعل المقدر والاسم الذي هو

المنوي في ادعو المقدر سياتي له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف

الكلمة ومن تقسيمها الى الاقسام الثلثة ونبه عليها ايضا ولما كان

الكلام كليا للكلمة كما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل

الاقسام الثلثة على ترتيب اللف والنشر فقال الاسم معرفة

باللام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيدت معرفا يكون الثاني عين

الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق سعاية المناسبة قائم لعدم قصد

الربط وليكون بابا بعد باب وفصلاً بعد فصل وقال الرضي

لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل

واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حداً مصرحاً

قوله من تركيب الفعل الخ فلفظ يا في يا زيد قائم مقام الفعل والاسم فكان كلمتين حكماً اذ تحقق في ضمنها كلمتان حكماً وان كان مهملاً حقيقة وليس بكلمة فافهم

ولا المقصود منه الخبر بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى ههنا
كلامه ما دل وانما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها
للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
بان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح اى كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اى في نفس ما دل يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى
الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور
وذا باطل يعني الكلمة فتذكير مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو الضمير
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة
عن الكلمة والضمير فيما دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها و
هي مؤنث فيجب تانيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه
لان تطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليها واجب فا
فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين بناء خبره
ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر
بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اى مبني
على لفظ الموصول لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان يكون
موصوفة او موصولة واشار في التفسير الى الاول وههنا الى الثاني
قال المص فيه رد على الرضي حيث قال بعد قوله كلام المص بلفظه
وفيه نظر وباين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه في
الايضاح شرح المفصل قيده به احترازا عن غير الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يعني الضمير المجرور راجع الى معنى لا الموصول فح
يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا اى

ما دل على معنى كائن باعتباره اى المعنى قوله في نفسه متعلق باعتباره
اى في نفس المعنى وبالنظر عطف على قوله باعتباره اليه اى الى المعنى
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر
خارج عن المعنى فالضمير المجرور راجع الى المعنى مثال كون الضمير
في نفسه يرجع الى المعنى كائن كقولك الدار اى هذه الدار في نفسها
اى باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان يكون معمورة وجميع ما
يحتاج اليه موجود فيها حكمها اى قيمتها كذا يعني مثلا الف درهم
مثلا فقوله الدار مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثاني كذا
الجار والمجرور خبر مبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر مبتدأ الاول لا
اى ليس حكمها كذا باعتبار امر خارج عنها اى باعتبار كونها في
وسط البلد او كونها قريبة من الخارج او كونها حرا نها مع
صلها او كونها قريبة من الحمام او الى غير ذلك بل كون حكمها
كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها ولذلك اى لما قال
المص في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجع الى المعنى او
لكون ما دل على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل اللام متعلق
بقوله قبل الحرف ما دل على معنى كائن في غيره اى حاصل في غيره اى
غير المعنى او في غير ما دل اى الحرف ما دل على معنى حاصل باعتبار
متعلقه يجوز فتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في
قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء
الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل لا يدل على معنى
حاصل باعتبار المعنى في نفسه اى في نفس الحرف الجار والمجرور

متعلق باعتبار انتهى كلامه اى كلام المص فى الايضاح بحصوله
اى بحصول الكلام المص فى الايضاح وبنتيجة ماذكره بعض المحققين
وهو السيد الشريف ذكره فى حاشية المطول حيث قال ذلك الفاضل
المحقق كما ان الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ المحذوف
ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وغيره كائن كما ان ان
ولفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها و
المشبه الكلام المترتب عليها من كون المعنى فى نفسه وفى غيره
ولا يبق اى الذين ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو
ايضا من تتمة الاول فى الخارج والمراد به ما هو المحسوس و
المشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهد شيئا موجودا قائما
بذاته كالجوهر وهو شيء موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالجسم
كالحيوان والاحجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم
عليه كما ان يقال مثلا هذا الحجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به
كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر وشيئا موجودا قائما بغيره
كالعرض والعرض شيء هو موجود قائم بغيره كالسواد والبياض
وغيرهما من الالوان فانها لا يقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها فان
السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم
عليه وبه يعنى لا محكوم عليه ولا به فان قيل ان العرض يصح ان يحكم
عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كما
كقولك هذا اسود وهذا ابيض قلنا ذلك انما يصح من حيث
وجوده لا من حيث العرضية الحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه

للموجود

قوله كذا الشيء الذهني سواء كان مركبا كالجوهر وهو شيء قائم بذاته كالحيوانات او مجردا كالنفوس والجماد وغيرها وموجود قائما بغيره كالاعراض والعرض هو موجود بعينه كالالوان فانها قائم بغيرها
من عبد فاضل على الحجابى

للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه
وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود
الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال
على ذلك المعنى ايضا كذلك اى كما ان الموجود الموجود الخارجى قسمان
موجود قائم بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود فى الذهن
قسمان معقول خبر مبتدأ محذوف اى هو ما فى الذهن هو اى
ذلك المعقول فى الذهن مدرك اسم مفعول من ادرك اى معلوم
قصدا اى حال كونها مقصودا ملحوظ خبر بعد خبر بقوله هو
فى ذاته لا فى ذات غيره يصلح اى ذلك المعقول المدرك قصدا له
الملحوظ فى ذاته لان يحكم عليه ولان يحكم به كالاعيان الغائبة عن
البصر اذ الاحظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا
وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح ان لان يحكم عليها مثل التمساح
حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح لان يحكم بها نوع
من الحيوان ان تمساح مسكين فى النيل وفى الذهن معقول هو
اى ذلك المعقول مدرك اى معلوم تبعا يعنى من حيث احتياجه
الى الغير ليكون معلوما تبعا لذلك الغير وانه عطف على قوله مدرك يعنى
يكون المدرك بالتبع آلة وسببا لملاحظة غيره يعنى لملاحظة
الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا
له فيكون المعقول الذهن ايضا على قسمين قد سبق منه فيكون اللفظ
الدال على معنى فى نفسه كالمعقول فى الذهن المدرك قصدا الملحوظ
فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول المدرك الذهن

تبعاً الذى يكون آلة لملاحظة غيره فلا يصلح شئ منهما اى من المحكوم
عليه وبه وتأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل
تبعاً للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصلح ان يحكم عليها وبها لا
لانها لا تدرك قصداً واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها
فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى
الى قسمين كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال
له فقال بالفاء التى يفيد التفصيل فالابتداء الفاء للتفصيل و
الايضاح بين المعنيين الآخرين مثلا منصوب على المصدرية اى
يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدا وهو الابتداء والحال عن
المبتدا جائز عند المصنفين او على غير الحالية اى حال كونه ممثلا اذا
لاحظه اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف العقل وهو الاولية
قصداً اى حال كونه معنى الابتداء مقصوداً من لفظه وبالذات عطف
على قوله قصداً لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاءنى زيد راكباً جاءنى
زيد وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله
لاحظ كان اى معنى الابتداء الملحوظ قصداً وبالذات معنى مستقلاً
بالمفهومية ملحوظاً خبر بعد خبر فى ذاته اى ذات لفظ الابتداء يعنى
يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير احتياج الى شئ آخر
ويلاحظ ذلك المعنى فى حد ذاته لا فى حد غير ذاته فح يكون المعنى مستقلاً
بالمفهومية ولزمه عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال
الملحوظ فى ذاته تعقل متعلقه بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف
اليه لفظ الابتداء مثلاً ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة وغير ذلك احمالا

اجمالاً نصب على التمييز من النسبة الاسنادية وتبعاً لذلك المعنى المـ
المستقل كذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج الجار والمجرور فى قوله
من غير حاجة الى ذكره اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه
متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذلك المعنى المفهومية بالاستقلال تعقل
ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق كالاستقلال فى
الدلالة على المعنى المقصود منه وهو اى المعنى المستقل بالمفهومية
فى لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابساً بهذا الاعتبار اى
اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء اى قصداً وبالذات مدلول
لفظ الابتداء فقط يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا
قصداً وبالذات فح لا حاجة فى الدلالة اى فى دلالة لفظ الابتداء
عليه اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية الى ضم كلمة اخرى اليه اى
الى لفظ الابتداء ليدل اللام متعلق بالمنفى بسلوب عنه النفى بالمفهومية
والفاعل المستكن فيه رجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الايجام فى
ليدل تأمل على متعلقه وهذا اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم
الابتداء العقل قصداً وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلاً بالمفهومية
هو المراد بقولهم اى بقول النحاة ان للاسم والفعل اى لكل واحد منهما
معنى كائناً فى نفسه الكلمة الدالة عليه اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل
الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصداً وبالذات
كان ذلك المعنى مستقلاً بالمفهومية فح يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم
مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما
يدل على النسبة والحدث مثل كاقائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ

العقل ايضا معنى الفعل قصداً وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية
من لفظ الفعل فح يصلح ان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على
الذات حتى يصلح لان يحكم عليه لان يكون محكوما عليه ابدا فلما
كان دالا على الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه ابدا
فيكون مسندا دائما على ما سياتى له زيادة تحقيق واما اذا لاحظ اى
مفهوم لفظ الابتداء العقل لكن من حيث هو اى مفهوم لفظ الابتداء
حالة بين السير والبصرة مثلا يعني من حيث كون السير متصلا
بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها وجعله
اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة وسيلة لتعريف مصدر من
باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله حالهما اى حال السير
والبصرة يعني وجعل آلة وسيلة التعريف ان السير حال ومبتدء
منها وهي محل ومكان له كان اى المفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى
غير مستقل بالمفهومية اى من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية
من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه با
بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية وح لا يصلح ان يكون محكوما عليه
وبه لعدم كونه مستقلا في الدلالة على معناه ولا يمكن عطف على
قوله لا يصلح ان يتعلق مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه و
راجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل ليمكن اى لا يمكن ان يتعقل
مفهوم لفظ الابتداء لشيء من الاشياء الا بذكر متعلقه بخصوصه
اى الا بذكر متعلق مخصوص كالسير والبصرة ولا زائدة لتاكيد
النفي انكذا ان يدل مبني للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه والضمير

فيه راجع

فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم ان
يدل على ذلك المفهوم شيء من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلق
لعدم كونه ملحوظا قصدا وبعدم كون ذلك المعنى ايضا غير مستقلا
بالمفهومية والحاصل اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ
من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي مستقل بنفسه في المفهومية
يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى
كلي مستقل بنفسه صالح فيهما يصلح لاحدهما واما لفظ من فهي
موضوعة لمعنى جزئي من ذلك المعنى الكلي الموضوع عليه لفظ الحيوان
وكما ان لفظ رجل موضوع لمعنى كلي كما ان لفظ الانسان موضوع له
لمعنى جزئي موضوع من موضع الانسان ولهذا قال الشارح لكل واحد
من جزئياته اى جزئيات المعنى الكلي الموضوع له لفظ الابتداء الخ
المخصوصة صفة للجزئيات المتعلقة صفة بعد صفة لها قوله من
حيث متعلق لقوله المتعلقة انها اى تلك الجزئيات حالات يعني كل
واحد منها حالة لمتعلقاتها اى لمتعلقات انفسها انها يعني ان كل
واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة له
لمتعلقاتها نفسها وآلات عطف على الحالات يعني ان كل واحد منها رابط
لتعريف احوالها اى احوال المتعلقات وذلك المعنى الكلي الموضوع
له لفظ الابتداء يمكن ان يتعقل قصدا اى حال كونه مقصودا من
لفظ الابتداء مستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى
اليه ويلاحظ عطف على ان يتعقل ان يتعقل اى ذلك المعنى الكلي في حد
ذاته يعني في حد نفس لفظ الابتداء لا غيرها فح يستقل ذلك المعنى الكلي

بيان المتعلقة

المتعقل قصداً الملحوظ فی نفسه بالمفهومية من لفظ الابتداء بلا احتياج الی انضمام كلمة اخری اليه ويصلح ذلك المعنی ان يكون محكوماً عليه نحو الابتداء واقع وثابت ويصلح ايضا لان يكون محكوما به كقولك بهذا هو الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوعة لكل واحد منها لفظ من فلا تستقل بالمفهومية من لفظ من كونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فی حد ذاتها وح لا تصلح يعنی تلك الجزئيات لان يكون محكوما عليها ومحكوما بها لما عرفت غير مرة اذ لا بد لكل واحد منهما ای من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون معناه مستقلا بالمفهومية ملحوظاً قصداً وبالذات وقوله ليمكن علة لقوله اذ لا بد لكل اه ان يعتبر مبنی للمفعول النسبة نائب بينه ای بين كل واحد اه وبين غيره ای غير ذلك الكلی فالضميران يرجعان الی كل فی قوله اذ لا بد فی كل واحد الی آخره يعنی ان كان ذلك الكلمة مسنداً اليه فغيره يكون مسنداً وان كان مسنداً فيكون ذلك الغير مسنداً اليه فح يحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التی كانت لفظ من موضوعة لكل واحد منها لا يتعقل مبنی للمفعول نائبه مستكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنی علی كون التعقل مقصوداً بالذات وملحوظاً فی الواقع ليكون تلك الجزئيات آلة ورابطة لملاحظة احوالها ای احوال المتعلقات وهذا ای ما لاحظ العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو حالة او آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما اه هو المراد بقولهم ای بقول النحاة

ان الحرف تدل علی معنی حاصل فی غيرها يعنی ان لفظ من مثلا لا تدل علی معنی فی نفسها بل انما تدل علی معنی فی غيرها كالسير والبصرة يعنی تدل علی ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا واذا عرفت هذا ای التحقيق الناشی من ارجاع الضمير المجرور فی نفسه الی المعنی والی لفظ ما ح المراد من هذا ان لا فرق بينهما فی المآل وانما الفرق بينهما فی التوجيه فقط عرفت فاعلم ان المراد بكينونة المعنی فی نفسه بناء علی تقدير ارجاع الضمير المجرور الی المعنی الاستقلال بالمفهومية يعنی ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظاً فی ذاته وان المراد بكينونة المعنی فی نفس الكلمة بناء علی تقدير ارجاع الضمير الی الموصول الذی هو عبارة عن الكلمة دلالتها ای دلالة الكلمة عليه ای علی المعنی بنفسها من غير حاجة الی ضم كلمة اخری اليها ای الی الكلمة الدالة يعنی ان يكون تلك الكلمة مستقلا فی الدلالة بحيث لا تحتاج الی معاونة كلمة اخری كالاستقلال ای المعنی بالمفهومية من تلك الكلمة يعنی اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا فی المآل والواقع لان مآلهما واحد فمرجع مبتدأ كينونة المعنی فی نفسه ای علی التفسير الثانی وكينونة المعنی فی نفس الكلمة الدالة عليه علی تفسير الاول الی امر واحد الجار والمجرور فی محل الرفع علی انه خبر المبتدأ وهو ای امر الواحد استقلاله ای المعنی بالمفهومية وصحة كونه محكوماً عليه ومحكوما به ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة

راجعا الى ما الموصوف وتارة الاخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق
بينهما فى المآل فهو استقلاله بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما
بينهما ليس الا التوجيه اذ هنا بيان ما هو الاولى والاليق منهما
فقال بالفاء المفيدة للتفصيل ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه
الضمير مبتدأ والجار والمجرور صفة بعد صفة له وفى هذا
الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى
نفسه الكائن فى هذا الكتاب يحتمل خبره ان يرجع اى ان يراد
رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التى هى عبارة عن الكلمة
كما فى تفسير الاول ولم يكن تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه
مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية له
لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها وهذا
اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى ما الموصولة فهو
الظاهر مما سبق قوله ليكون تعليل للحكم بالظهور او المرجع
او للاهتمام لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل
على طبق ما سبق اى ليكون ارجاع الضمير الى ما الموصول مطابقا له
لما سبق فى وجه الحصر فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها
ان تدل على معنى فى نفسها خارج من كينونة المعنى فى نفس الكلمة
بيان لما فى قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع الى المعنى المعبر عنه بان يراد
رجوعه الى المعنى قوله تنبيها تعليل لقوله ويحتمل المعطوف على
لصحة ارادة كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى فى نفس ما دل
والثانى فى نفس المعنى لما سبق تحقيقهما ولكن المذكور من الاحتمـ

من الاحتمالين

من الاحتمالين الا ان عبارة المفصل التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم
ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ظاهرة فى المعنى
الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول و
هو اى المعنى الاخير ارجاع الضمير الذى هو فى نفسه الى المعنى لعدم
مسبوقيتها تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها
راجع اليها الباء فى قوله بما يدل متعلق بقوله بمسبوقيتها على اعتبار
كينونة المعنى فى نفس الكلمة اشار الى ان الظاهر فى نفى العبارة للمعنى
الاخير والايصال الى المعنى الاول الا الذى وكان وجه قرب مرجع الضمير
وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا ورد ضمير بين
الاقرب والابعد فهو للاقرب يصير حائلا للابعد كذا قال فى
المحشى ولذا اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار
اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة جزم المص هناك اى فى شرح تلك
العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول
الذى هو عبارة عن الكلمة قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان المراد
المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى
الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه مع ان
ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق
انه لا يختل حد الاسم جمعا يعنى لا ينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا
لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما يجىء وما يختل ايضا حد
الحرف منعا بانه لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه
فقوله بالاسماء متعلق بقوله لا يختل اللازمة صفة الاسماء الاضافة

يختل اى ينتقض

مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءني زيد الحسن الوجه مثل
ذو مال معناه وهو صاحب وضعاً مستقلا بالمفهومية من لفظ
ذوا من غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فمعناه وضعاً العلو
وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة
اخرى وتحت هو ضد العلو وقدام وخلف منتهياً الى غير
ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك لان معانيها اى معنى
كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عنها
ملحوظة في حد ذاتها اى في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة
في تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف
ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه لزمها تعقل
متعلقاتها وهي ما اضيف هي اليه مثل ذو مال او العلم او
المال او فوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثلا مثل زيد ذوا
العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك اجمالاً بنصب على التمييز
من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل وتبعاً عطف على قوله
اجمالاً يعني كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظة
ملحوظة في حد ذاتها ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً من غير
حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل
بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته من غير حاجة الى ذكرها اى
الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها
مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات
كلية اه لما جرت العادة اى لما جرت عادة العرب واستمرت باستعمالها

من نسبة اللزوم

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء في مفهوماتها اى في مفهوم كل واحد
منها حال كونه من تلك الاسماء مضافة الى متعلقات مخصوصة صفة لمتعلقات
اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا في لفظ
ذي فانه لا يضاف الا الى الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره
فيكون ما اضيف اليه هو اليه متعلقا له لا انه اى لا استعمال في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها اى وضع كل واحد
منها لزم وجوب لما ذكرها فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها
لفهم هذه الخصوصيات المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى
ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال لكنها اى
لا يلزم ذكرها لاجل فهم اصل المعنى اى لاجل ان يفهم السامع المعنى
اللغوي لكل واحد منها فهي اى كل واحد من هذه الاسماء فالتانيث با
باعتبار الجمع لان كل جمع غير مؤنث سوى جمع المذكر السالم دالة على
معانيها اى دالة على معناه اللغوي لكل واحد منها حال كون تلك
المعاني معتبرة في حد انفسها اى في ذات كل واحد منها بحيث
لا تكون دالة على معان معتبرة في حد غيرها فاذا هي اى هذه الاسماء
داخلة في حد الاسم ولا تكون داخلة في حد الحرف حتى ينتقض في حد الاسم
جمعا وفي حد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضاً
ايضاً حد الاسم حد الحرف مانعاً لاغياره فلم يلزم ان يختل حد
الاسم جامعاً ولا حد الحرف مانعاً ولما كان الفعل دالا على معنى كائن
في نفسه حال كونه دالة باعتبار معناه اى معنى الفعل لتضمنه المعنى
الحدث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقي غير مقترن باحد

باحد الازمنة الثلثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا
بنفسه واراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الكلم
الفعل اذ الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام
المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والفعل على الحدث
والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن
الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان في ضمن الحدث والزمان
والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة
والفعل على النسبة الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه تضمنا
مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
اخرجه جواب لما اي اخرج المص الفعل بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة يشير
الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك اشتريت
الفرس بسرجها اي مع سرجها الازمنة جمع القلة على وزن الازمنة
الثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا لان العدد تتبع موصوفه اذا كان جمعا في الافراد يعني
ان كان مفردة مذكرة كما في نحو فيه لان الازمنة جمع زمان
وان كان مؤنثا يورد مؤنثا مثل جائني النسوة الثالث وكما
في قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام في الفهم متعلق
بقوله مقترن اي في انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال عن
اللفظ الدال عليه اي على المعنى فهو اي قوله غير مقترن بالجر صفة
بعد صفة لان الصفة الاولى في قوله في نفسه وهذه الثانية فيكون

من قبيل

من قبيل تعداد الصفة مثل جائني زيد العالم العاقل الفاضل
لمعنى فبالصفة الاولى الباء متعلق بقوله خرج الحرف يعني بقوله
في نفسه لان الحرف يدل على معنى في غيره لا في نفسه عن حد الكلم و
بالصفة الثانية خرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل
على معنى في نفسه الا ان يكون ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة فتم حد
الكلم جمعا ومنعا والمراد بعدم الاقتران المفهوم من قوله غير مقترن
ان يكون عدم الاقتران بحسب الوضع الاول وانما قيده بالاولى
لان في بعض الكلماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها
وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا
للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران وهو عدم
الاقتران بالوضع الاول لانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن
باحدها لا الوضع الثاني لانه يدل على معنى في نفسه مقترن
باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه
لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان فدخل فيه اي في حد الكلم اسماء الافعال لان جميعها
منقولة عن الشيء الاول الا ان بعضها منقولة عن المصادر
الاصلية اي عما يكون مصدرا في اصل وضعه سواء كان النقل
فيه صريحا اي سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل
وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير
وحذف الزوائد نحو رويد وهو في الاصل مصدر رود ارواد
او ارود ارواد الا انه صغر بحذف الزوائد ويقال التصغير الترخيم

تصغير الترخيم

بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون بعد تصغير رود اى رفق و
ح لا يكون بحذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها
المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة المصدر نحو
سر سيرا رويدا اى سيرا مرودا او حالا نحو سر سيرا رويدا اى سر مرودا رويدا
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم المفعول الكثرة الاستعمال بان
يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل وان ينتقل المصدر الى اسم الفعل
قبل نحو رويد زيدا الى هنا كلامه فانه اى رويد قد يستعمل الى
قليلا مصدرا بمعنى ارودا مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب
وسمع عن بعض العرب رويدنه حيث جعله مصدرا مضافا ايضا
اى كما استعمل اسم فعل او كان النقل فيها غير صريح يعنى ان يكون
على وزن المصدر ولكن لا يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه عاما على
ايضا نحو هيهات لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازا تسمية
باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى فانه وان لم يستعمل مصدرا
فى استعمال العرب ولا يستعمل غيره الا انه يكون على وزن قوقاة
مصدر قوقى بقوقى قوقية اى يصح ان يقال قوقى الدجاجة بمعنى
تقول حين تلقى بيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية فرحها
وقيقات على وزن فعالة وفعلا لا وكان فى الاصل هيهية سكانه فيهابة
قلبت الياء المتحركة الفا او عن المصادر التى كانت فى الاصل
اصواتا يعنى ان بعضها منقول من المصدر الذى كان فى الاصل صوتا
ثم نقل الى المصدر وجعل كما له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق

من ذلك

من ذلك المصدر سمى بالمصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا نحو صه
ومه بمعنى اسكت واكفف او اما بعضها عن الظرف مثل
امام وخلف وغير ذلك او منقول عن الجار والمجرور نحو
امامك زيدا فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من
الجهات الستة ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعده جعل
علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او
التحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر عن تهيو زيد من بين ذلك يديك
كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا
فيكون اسم احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الحافظ
كما ان رويد اسم لامهل وعليك زيدا فيه نشر على ترتيب اللف
فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه اسم وجعل اسم فعل
وهو الزم بكسر الهمزة او من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد
قرينة لهذا النقل فليس شئ منها الدلالة بحسب الوضع الاول
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة اما الاول وهو رويد فلان
معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو امهل وهو غير مقترن
باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو
هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعيد الغير المقترن باحدها
حين المفهوم اى الفهم واما الثالث فهو صه يدل على السكوت بحسب
الوضع الاول وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو
امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك
قدام فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان

بيستقلال بعض

لفظ عليك معناه الاستيلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل
لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان
وخرج عطف على دخل عنه اى عن حد الاسم الافعال المنسلخة بحسب
الاستعمال عن الزمان اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة
الثلثة كالافعال المقاربة نحو عسى وكاد وغيرهما فانهما فانها
فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت
عنه لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانهما ايضا
دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لم
لقصد الدلالة فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا ء
بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب لاقتران معناها اى
معنى افعال المنسلخة عن الزمان به اى بالزمان بحسب اصل
الوضع ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض وخرج
عطف على خرج او دخل عنه اى عن حد الاسم الفعل المضارع ثلاثيا
ورباعيا وغيرهما ايضا اى كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
فانه اى المضارع على تقدير متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان
الاشتراك بين الحال والاستقبال فيه اشارة الى ان الاختلاف فيه لان
المضارع ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم يكن قرينة
الخصوص وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة
الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة
الجزئية يدل اى المضارع على معنى مقترن بزمانين معينين و
هما الحال والاستقبال من الازمنة الثلثة واذا دل المضارع على

معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال فيدل على واحد معين ايضا
فى ضمنها يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين
هما الحال والاستقبال اذ لا يقدح مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح
المنع يقال قدحه اى منعه فى لدلالة على معين الدلالة نائبه
على ما اى على المعنى الذى هو سواه اى غير المعنى المعين فالمعنى
المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين
اى لا يمنع عند كون المضارع والا على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين
المعينين الحال والاستقبال دالة على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين
الزمانين غير معين نعم هذا جواب سؤال ناشئ عن قوله اذ لا
يقدح فى الدلالة اه وهو انه علم انه لا يقدح فى الدلالة على معين
ما سوى الدلالة على ما سواه وهل يقدح فى ارادة الزمان
المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم يقدح فى
ارادة الدلالة المعين ارادة ما سواه سواء كان معنى او زمانا
او زمانا يعنى حين يراد بالمضارع الاقتران بكلمة معنى معين
لا يراد غيره ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان
المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى ارادة وهو غير
جائز واين ظرف مكان الا انه خبر مقدم لكلمة الدلالة مبتدأ
مؤخر من الارادة متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة
فرق لان الدلالة صفة قائمة بالمتكلم باللفظ يعنى صفة اللفظ
والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم
باللفظ معنى او زمانا او اقترانا بزمان لا ينبغى له ان يريد بذلك اللفظ

لا يخفى

له ان يريد ذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان
الآخر لانه يكون الالتباس بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذا
دل لفظ على معنى او الاقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او
يقترن تأمل وانصف ولم ال جهدك و لما فرغ المص من بيان
حد الكلم اراد هو ايضا ان يذكر بعض خواصه من اللفظي والمعنوي
ليفيد اى ليعلم المص او ذكر بعض الخواص زيادة معرفة به اى
بالكلم لان الشئ اذا عرفت او لا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم
زيادة معرفة به فقال ومن خواصه اما مبتدأ على تأويل
بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم
منبها حال من فاعل قال اى من اول الامر بصيغة متعلق بمنبها على
وزن بيعة جمع الكثرة على كثرتها اى على كون الخواص كثيرة
متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة ما يطلق على فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وتنبيها ايضا بمن التبعيضية اى بكلمة من
التي تفيد معنى التبعيض في مدخولها وافادة ان الخواص
المذكورة بعض منها على ان ما ذكره المص من الخواص بعض منها
اى من خواص الكلم وهي اى الخواص جمع خاصة كخواص جمع خاصة
وخاصة الشئ ما يختص به اى بالشئ ولا يوجد في غيره وهي
اى الخواص اما شاملة بجميع افراد ما هي خاصة له ويقال لها
عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالقوة
للانسان يعني ان الكتابة خاصة لازمة له من حيث وضعت في
قوة ذاته وركبت في طبيعة ولهذا كانت شاملة لجميع افراده

ومنها ايضا

اوهي

اوهي غير شاملة لجميع الافراد ما هي خاصة له بل تكون مخصوصة
ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
كالكاتب بالفعل له اى للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا
لا توجد في جميع افراد الانسان بل يختص ببعض افراده وسمى
هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان و
الكلم وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيا
لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني فهو الكاتب
بالفعل لان اللام لا يوجد في جميع افراد الكلم لانه لا يدخل المضمرات
والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لا يدخل المبنيات من الكلم
وغير المنصرف ونحوها وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف
وما عرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهما
ومن خواص الكلم دخول اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى
الفاعل وهو اللام اى لام التعريف لكون اللام شايعا في هذا
فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا
يؤيده ولو قال المص دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لكان
قوله شاملا للميم الذي يستعمل حرف التعريف في قوله عليه السلام على
لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم في لغتهم حرف
التعريف كاللام حيث قال ليس البر صيام في السفر كما للام حيث كان
قال من امبر مصيام في امسفر وقيل على لغة طي فان الميم ايضا
حرف التعريف عندهم ليس من امبر امصيام في امسفر ليطابق
الجواب السؤال وقيل لم يصدر منه عم في غير هذا الحديث لكنه

بنبات

ليس ابر صيام في امسفر

اى الآن المص لم يتعرض له اى لدخول مثل هذا الميم لعدم شهرته
ولانه اى لانه دخول اللام اخصر والاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثيرة شايعة
وفى اختيار اى المص اللام فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول
دخول الالف واللام كما قال البعض اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه لان فى حرف التعريف ثلثة مذاهب والمختار
منها عند المص مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن و
مذهبه يكون اقوى المذاهب من ان بيان لما فى قوله ما ذهب اليه اداة
اداة التعريف يعنى آلة التعريف وحرفه وهى اللام وحدها
يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها
شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها التخصيص وضعها وهو جزء
من التعريف ولان اللام ثابت مع الهمزة المعروف درجا وابتداء ع
بخلاف الهمزة زيدت همزة الوصل عليها لتعذر الابتداء بالساكن
لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل فى الكلمات
الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل او
بالفتح لالتبس باللام الابتدائية وبالكسر لالتبس باللام
الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرة وانما تراد عند لزوم
الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء بالساكن به وقال المحشى ونصر مذهب
مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليل حرف التنكير ساكنا
فيناسب ان يكون دليله حرف ساكن واما الخليل بن احمد استاد سيبويه
فقد ذهب الى انها اى حرف التعريف كلمة آل كهل يعنى كما ان مع الحرفين هو

كما ان

كما ان هو مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك
آل او الى معها ايضا حرف التعريف لانه لما روى راى فى جميع الاستعمالات
ان الهمزة لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة
لجاز حذفها فى بعض الاستعمال كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى
انها اصلية غير زائدة كاللام واما المبرد فقد ذهب الى انها اى حرف
التعريف الهمزة المفتوحة لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على
حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت وحدها
لانه لما رآى انها كثيرة اما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من
المعانى كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هى تكون للتعريف وحدها
زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين الهمزة الاستفهام والنداء
ايضا فى مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الآخرين فانها
فيها للتعريف وحدها او جزؤه وههنا زيدت لثبوت التعريف
وانما اختص دخول حرف التعريف على مذهب الثلثة بالاسم لانه
اى حرف التعريف موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل
عليه اللفظ مطابقة وذلك المعنى لا يوجد الا فى الاسم سواء كان
جامدا او مشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات الم
المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال والحرف لا يدل على معنى مستقل
بل يدل على معنى فى غيره والفعل وان كان يدل على معنى مستقل
بالمفهومية الا انه يدل عليه تضمنا لا مطابقة فلا يدخل عليها
حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط وهذه الخاصة اعنى حرف التعريف ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بانواعها واسماء الا
الاشارة كذلك لان كل واحد منهما موضوع للتعريف فلا يحتاج
الى التعريف و لا يدخل ايضا غيرها اى غير الضمائر كالموصولات
بعضها
كالذى والتى وما ومن وغير والمضاف بالاضافة المعنوية و
الاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج
الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل
للانسان وكذلك خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من
خواص الشاملة لسائر اى ما باقى الخواص الخمس المذكورة
ههنا اى فى بيان خواص الاسم يعنى ما فى الخواص الخمس المذكورة فى
بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس
كل واحد منها ايضا من خواص الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص
المذكورة ههنا لفظى و معنوى واللفظى ثلثة وهو اللام والجر
والتنوين وقدم اللام منها لانها تدخل الاول ولان الدخول
حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه
يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال
و منها دخول الجر يريد ان قوله الجر معطوف على الدخول يعنى
على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض
وانما اختص مبنى للفاعل دخول الجر اى لحوق الجر بالاسم متعلق
بالاختصاص ودخل على المقصور عليه لانه اى الجر اثر حرف
اختصاص
الجر لان حرف الجر عامل والعمل الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل
المضارع فى الاسم المجرور به اى بحرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا

اى تقديرا مقدرا يؤيده قوله كما فى الاضافة المعنوية فان الجر فيها
اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى ودخول الحرف الجر لفظا نحو مررت بزيد
او تقديرا نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد يختص بالاسم واذا
كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم بحيث انه يختص اثره الذى هو
الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر لانه اى حرف الجر
وضع للافضاء اى لايصال معنى الفعل الى الاسم كما سيأتى ان حرف الجر
اصطلاحا ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه فينبغى ان يدخل
الاسم يعنى ان يكون من خواصه ليفضى اى ليوصل معنى الفعل اليه
المعنى الى الاسم الذى صار حرف الجر من الخواص لان الشىء ما لم يناسب
الشىء ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره واما
الاضافة اللفظية جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه
فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير
مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا وهو كما سيأتى ان حرف
الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل
مضافا اليه بها لكونه موجودا بدونها حرف الجر فلا يكون الجر
مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله
واما الاضافة اللفظية فهى فرع المعنوية بناء على ان اللفظية
تفيد التخصيص فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا
او التخصيص والتحقيق والتعريف فتكون اللفظية من حيث الا
الافادة جزء المعنوية وجزء الشىء يكون فرعه لانه محتاج اليه فح
ان كانت اللفظية غير مخصوصة بالاسم بل يكون عاملة الفعل والاسم لزم

لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح فينبغى ان
لا يخالف الفرع وهو اللفظية الاصل وهو المعنوية والمخالفة
لا يكون الا بان يختص الفرع بما يخالف ما يختص به الاصل و
الموصول الاول عبارة عن الفعل وفسر الشارح بقوله اعنى
الفعل والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان يختص
بالاضافة اللفظية الفعل والمعنوية الاسم او يزيد عطف على يخالف
الاول فينبغى ايضا ان لا يزيد الفرع عليه اى على الاصل وذلك الاصل
الاصيل لا يكون الا باب يعم الاسم والفعل اى باب يوجد الفرع
فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على ان يختص الاول اى فينبغى
ان لا يخالف الاصيل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان
هذا السؤال والجواب على تقدير حرف الجر فيها كما هو الظا المتبادر
من كلام المص فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا
فيها على ما فهم من تفسيره بقوله وهما معنوية ولفظية فلا سوال
ولا جواب لان الجر فيها بتقدير حرف الجر ايضا و منها اى من خواص
الاسم دخول التنوين باقسامه الخمسة الا التنوين الترنم فيكون
الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينتصب المستثنى ويجيء
فى اخر الكتاب اى كتاب الكافية تعريفه اى تعريف التنوين وهو
اى التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وبيان
اقسامه الخمسة الاول تنوين التمكن يعنى يدل على امكنية الاسم فى
الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل و
ضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
اى تنوين الثانى

يعنى ما

يعنى ما لكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين اى اسكت
سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم
عوضا عن المضاف اليه يعنى بحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا
التنوين مثل كل اى كل واحد وهكذا والرابع تنوين المقابلة وهو
ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم
لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو
ما لحق يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين
الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله والحرف اى فعل وحرف
ايضا على وجه متعلق بقوله سيجيء يظهر مبنى الفاعل من الظهور
جهة بالرفع لانه فاعل وهو اى علة اختصاص ما عدا التنوين
بالنصب الترنم به اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو
الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا لان نصب
مفعول لانه فعل ماض متعد بنفسه سيأتى تحقيقه والمعنى جهة يظهر
جهة اختصاص تنوين بالاسم وجهة عدم اختصاصه تنوين الترنم
به اى بالاسم و لما فرغ من تعداد بعض الخواص اللفظية شرع فى تعداد
بعض خواص المعنوية ايضا فقال و منها اى من تلك الخواص الاسناد
اليه الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قائم مقام الفاعل
والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو اى الاسناد اليه
بالرفع عطف خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال على الدخول فيكون
مثله اما مبتدا او خبر لا يكون بالجر معطوفا على مدخوله اما على اللام

لكونه اصلا واما على التنوين لكونه قريبا لان المتبادر من الدخول اما معناه الحقيقي وهو الذكر في الاول يعني ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام او معناه المجازي وهو اللحوق في الآخر وهو ان يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين وكلاهما يعني الذكر في الاول واللحوق في الآخر منفيان يعني لا يوجدان في الاسناد فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الآخر وكذا خبر المبتدأ المحذوف اي وكذا الحال يعني كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال في الاضافة وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا اللحوق في الآخر والمراد به اي بالاسناد اليه كون الشيء مسندا اليه يعني ان الهمزة في افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اي صار ذا ماشية وانما اختص هذا المعنى اي كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون مسندا ابدا منصوب على الظرفية اي في الزمان كلها فقط الفاء جزاء الشرط المحذوف وضع قط مبني على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انتهى اي اذا كان وضع الفعل لان يكون مسندا ابدا فانتهى عن ان يكون مسندا اليه فلو جعل مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز واما ان لا يكون مسندا اليه فقط فح يلزم خلاف وضعه وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون

وتاويلا

دالا على الذات تحقيقا او تاويلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقا ولا تاويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام ومنها اي ومن خواص المعنوية الاضافة سبق اعرابها اي كون الشيء مضافا سبق تفسيره ايضا بتقدير متعلق بقوله متصلة مضافا حرف الجر لا كون الشيء مضافا لا بذكره اي بذكر حرف الجر لفظا اي حال كونه حرف الجر ملفوظا ووجه اختصاصها بالاسم اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف بيان لوازمها من التعريف اي من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه والتخصيص اي كون المضاف مختصا بعد اذا كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا والتخفيف اي كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط واما في جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه به اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى في نفسه لا يقبل شيئا منها لكونه عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى في نفسه وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع انها محتملة لان تفسير بكون الشيء مضافا اليه ايضا لان الفعل والجملة يعني الجملة الفعلية اي تختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون فيه

بمعنى بعبره بالشيء متاخا

او الجملة

مضافاً اليه الفعل والجملة الفعلية مع اتفاقهم فان المضاف اليه وهو
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من
خواص الاسم قد يقع اى الفعل والجملة مضافاً اليه فلا يكون المضاف
اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم او الجملة والفعل والجملة فلو لم يحترز
عنه فلهذا فسرناها هكذا كما في قوله تعالى او الجملة يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقوله تعالى يوم ينفخ في الصور ويوم يقوم زيد ويوم
قدم زيد وقد يقال اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت
على المضارع الى ضعف ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المص
على معنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جداً
هذا اى احد الامرين من الفعل او الجملة كائنا بتاويل المصدر اى
يوم نفع الصادقين الاية بتاويل اضافة المفعول او بالجملة فالاضافة حينئذ معا
بتقدير حرف الجر مطلقا اى سواء كانت الاضافة معنوية يكون
الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين
الاية بيوم نفع الصادقين فالاضافة ح يختص بالاسم وانما
قيدناه اى قولنا كون الشيء مضافا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا
لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد وانما مار بزيد فان م
مررت بزيد مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر حال كون ذلك
الحرف لفظا اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ
حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة با
بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تامل ولما فرغ من تعريف الاسم و
بيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع الى تقسيمه فقال وهو

حرف الجر بتقديره

اى الكلم قسمان يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف
والى انه تقسيم الجنس الى نوعيه الى وعوعيه كقولك الانسان عربي
وعجمي معرب ومبني قدم المعرب لان الاسم اصل في الاعراب فيكون
المعرب اصلاً وانما انحصر الكلم في القسمين لانه اى الكلم لا يخ اما
اذ يكون مركبا مع غيره باحد التركيب الستة مثل قام زيد و
هذا زيد او لا يكون ~~مركبا مع غيره باحد التركيب الستة مثل قام~~
~~زيد وهذا زيد~~ او لا يكون مركبا مع غيره اصلاً بل يكون مركبا
مفردا مع غير مركب مثل زيد وعمرو والاول اى المركب مع
غيره لا يخلو اما ان يشبه مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل
في البناء وهو ثلثة عند البصريين الماضي والامر بغير اللام والحرف
او لا يشبه مبني الاصل فكان ثلثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء
كان مشابها له او غير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشابه له وقسم
يكون مركبا ولكن يكون مشابها له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم
الثاني معرب وحده ولذا قال الشارح وهذا اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وحده كما قلنا في القسم الثاني وما عداه اى
القسم الذي هو غير هذا القسم اعني غير المركب كما هو في القسم الاول
سواء كانت مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد
ورجل والمركب الذي يشبه مبني الاصل كما هو في القسم الثالث مبني
فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلي كما
لما مر انه ان اراد بين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من
تقسيمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه

اى لا يخلو

بحث المعرب

لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو
لا يظهر الا فيه فقال **فالمعرب** بالفاء التفسيرية الذى هو
قسم من الاسم يشير الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لا للجنس لان النكرة
اذا اعيد معرفاً يكون الثانى عين الاول فيكون اشارة باللام الى
المنكر السابق كقولك جاءنى رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس
الا الرجل الجائى فقوله ثم المعرب مبتدأ **المركب** خبره اشار اليه
الشارح بقوله اى الاسم الذى ركب فيه اشارة الى ان الموصوف
مقدر لان قوله المركب صلة يعنى صفة تقتضى موصوفاً والى
ان اللام لام الموصول لان اللام فى الاسم الفاعل واسم المفعول موصول
والى ان المركب اسم المفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى
حيث يكون صلة للموصول مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
اى يوجد فى التركيب يعنى يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله
سواء كان العامل لفظيا او معنويا فيدخل فيه اى فى التعريف ما كان
مركبا مع غيره سواء كان مشابها المبنى الاصل او لا مثل زيد وقائم
وهؤلاء الكائنة فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كل منهما مركب
تركيب يتحقق معه عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى
وفى الثانى هو العامل اللفظى بخلاف ما ليس بمركب اصلاً اى
قطعاً فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا
من الاسماء بيان لما فى قوله ما ليس المتعددة صفة الاسماء المذكورة
عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء وسواء كانت متعددة
بلا عطف نحو الف با تا ثا او بالعطف نحو الف وبا وتا وثا موقوفا

صلة المفعول

ف التعداد

اولا او غير اسماءها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف
نحو زيد بكر عمرو موقوفا اولا فانه مبنية عند المص وبخلاف ما
هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله سواء كان ما
اضيف اليه مركبا معربا كغلام فى غلام زيد او مبنيا مثل غلامك
فان جميع ذلك اى جميع المذكور فى الاسماء المتعددة باقسامها و
الاسماء التى لم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند المص لانه
شرط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم
يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل وفى الثانى انتفى تحقق العامل
معه وقع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء
لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية **الذى لم يشبه**
صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى
اللام اى لم يناسب تقييد بلازمه لان عدم المشابهة يستلزم عدم
المناسبة مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب وصف المناسبة بالمؤثرة
احترازا عن غير المنصرف فانه يناسب الفعل لما سيأتى الا انه
ان مناسبته لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر و
التنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه
مبنى الاصل بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى
غير معموله كضارب مصر وكذا جعلت اضافة معنوية اى
المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة يعنى اضافة
المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف
صفة بيانية لما قلنا آنفا فالاضافة البيانية علامتها ان يصح

حمل المضاف اليه على المضاف يعنى يمكن الاسناد احدهما على الآخر كخاتم
فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال
المبنى الذى هو الاصل وهو اى المبنى الاصل ثلثة الماضى وانما بنى
لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلثة وبنى على الحركة
مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة للنكرة
وعلى الفتح للخفة ولكونها اخ السكون لكونها جزء الالف و
الامر بغير اللام لان الامر باللام معرب ومجزوم وانما بنى ايضا
لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى
للعدول عنه كما فى الماضى والحرف سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت
لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعانى الثلثة
وبهذا القيد اى بقيد نفى المشابهة خرج عن التعريف مثل هؤلاء
فى مثل قام هؤلاء وان كان مركبا بتحقق فيه عامله يعنى مع عامله
لكونه اى لكون هؤلاء فيه مشابها بمبنى الاصل فى الاحتياج يعنى
ان اسماء الاشارة مشابهة بالمبنى الاصل للحروف فى الاحتياج كما
ان الحروف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء الاشارة محتاجة
الى المشار اليه كما يجئ فى بابه اى فى باب المبنى او فى باب اسماء الاشارة
ولما اخذ المص التركيب فى تعريف المعرب وقيده به ايضا بعدم
المشابهة فهم ان المص رحمه الله خالف الجمهور حيث لم يشترط
التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال بعينها واعلم ان صاحب الكشاف
الذى صنف المفصل فى النحو جعل الاسماء المعدودة الغير المركبة سواء كانت
غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او مركبة لكن لا تركيبا يتحقق

معه عامله كغلام فى غلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر العارية
عن المشابهة المذكورة يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل
معربة يعنى اطلق الاعراب عليها وقال وهى معربة قبل التركيب
ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى
فى حركات الاعراب والتنوين ونوع يعتز له عنه الجر والتنوين كما
كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل انتهى اى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف
العوامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل هذه الاسماء مبنية حين
اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده
وليس النزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة
كيف يجعل معربة مع ان الاعراب لم يجب عليها بعد فاجاب
عنه بقوله وليس النزاع اه فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك
اعربت ها يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى فان ذلك اى المعرب
الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى لا يحصل بشئ من الاشياء
الا باجزاء الاعراب بالفعل على آخر الكلمة لفظا او تقديرا بعد التركيب
اى بعد ما تركب بعامله نحو قام زيد باجزاء الاعراب على زيد بالفعل
بل النزاع انما هو فى المعرب اصطلاحا يعنى هل يقال لزيد مثلا
قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له
ذلك اصطلاحا وعند المص لا يقال فاعتبر العلامة اى صاحب
الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه
سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف به

لم يجر عليها ه

مجرد الصلاحية لاستحقاق اللام متعلق بالصلاحية لا التعليل الاعراب
بعد التركيب ولهذا لم يؤخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب
عنده معربا بالصلاحية لاستحقاق الاعراب بعده بخلاف المص
فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل
وهو اى ما اعتبره العلامة الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المص مع الصلاحية اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن
مشابها لمبنى الاصل حصول الاستحقاق يعنى حصول استحقاق الاعراب بالفعل
وذلك لا يكون الا بعد التركيب ولهذا اى لكون الصلاحية مع حصول
الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب في تعريفه اى في تعريف المعرب
حيث قال المركب الذى اه واما وجود الاعراب بعد التركيب في الكلمة
بالفعل مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر
فى كونه متعلق بالوجود الاسم معربا يعنى ان وجود الاعراب بعد التركيب
على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنا لك يكون الاسم
معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله فلم يعتبره احد فيه
من الفحول والنحول ولذلك اى لان وجود الاعراب في الاسم المعرب بالفعل
بعد التركيب في كونه معربا غير معتبر عند احد يقال لم يعرب الكلمة
بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم تجر عليها بالفعل مثل
جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف وهى
معربة اى حال كونه معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه
الجملة من تتمة المعقول ولما ورد هنا سؤال وهو ان المص
فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرف بما عرفوا به والمخالفة

للجمهور عين الخطاء اجاب الشارح عنه بقوله وانما عدل
المص اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى
الاعراض عما اى عن التعريف الذى هو المشهور عند الجمهور من
بيان لما في قوله عما ان المعرب عندهم ما اختلف آخره باختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل
البعض الآخر وبين سبب العدول وعلته بقوله لان الغرض يعنى
المقصود الاصل من تدوين علم النحو وتأليفه ان يعرف به اى
بعلم النحو احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء والصرف
والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحروف وذلك
الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى
غير ذلك من الاحوال في المنوعين التى وقعت في التركيب
العرفى من ما الموصول مع الصلة في محل الرفع فانه فاعل
يعرف لم يتتبع من تتبع يتتبع من باب التفعيل لغة العرب
بان كان غريبا او تعلم اصطلاحاتهم من ابائه واجداده وفروعهم
او من قبيلتهم ولم يعرف عطف على لم تتبع احكامها بالتتبع
منهم اى من العرب بان كان عجميا الا انهم وقع فيهم واختلط
بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاطه بهم من فصحائهم وبلغائهم
فصار من جملتهم فان العارف باحكامها اى احكام اواخر الكلم
فى التركيب او احكام لغة العرب كذلك اى بالتتبع لغتهم اى بالسمع
منهم مستغن اى برئ عن تعليم علم النحو حيث لا يحتاج اليه لحصول
مقصوده بالتتبع او بالسمع ولا فائدة له اى لذلك الشخص العارف

معتد بها لانه يكون تحصيل الحاصل اذ لا يحصل في معرفة اه
اصطلاحاتهم اي اصطلاحات النحاة او العرب فالمقصود من معرفة
المعرب اي من تعريفه مثلا انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة
احكام عند المص كما اشار اليه فيما بعد ان يعرف مبني للمفعول
انه اي المعرب مما يختلف اخره في كلامهم وان مع اسمها وخبرها
في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يعرف ليجعل آخره معربا
مختلفا باختلاف العوامل فيطابق كلامهم اي كلام العرب
لانه انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اصل عند
اختلاف العوامل فمعرفته اي معرفة ذات المعرب متقدمة على
معرفة انه مما يختلف آخره اي على معرفة وصفه وهو اختلاف
آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة
والذات مقدم على الصفات طبعا فيناسب ان يقدم ذات المعرب
وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع
فلو كان معرفته اي معرفة المعرب المتقدمة صفة المعرفة المراد
بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب حاصلا بمعرفة هذا الاختلاف
يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف وتعريفه به عطف تفسير وهو
من عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعطف واحد لانه قوله
وتعريفه معطوف على قوله معرفة والضمير للمعرب وقوله به عطف
عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب
حاصلا بهذا الاختلاف وجب جواب لو ان يعرف المعرب اولا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعني قبل ان يعرف فانه بغير ما

حاصلة بمعرفة الاختلاف
يعني حاصلة بمعرفة هذا الوصف
بعض النسخ

ذاته بغير ما

عرفه

عرفه الجمهور به بانه اي المعرب مما يختلف آخره يعني يجب ان يعرف
قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
ليعرف مبني للمفعول انه اي المعرب مما يختلف آخره وان مع اسمها و
خبرها في محل الرفع على انها قائم مقام الفاعل ليعرف فيلزم تقديم الشيء
على نفسه والمراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو
الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم
تقديم الصفة على المعرب يعني يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة
ذاته وهذا ممتنع فلزمه ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته
ولذا قال الشارح رحمه الله عليه فينبغي ان يعرف المعرب و يبين ذاته اولا
اي قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره بغير ما عرفه به الجار و
المجرور بقوله به متعلق ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على قوله
يعرف مبني للمفعول ايضا اي وينبغي ايضا ان يجعل ما عرفوه به من
جملة الاحكام لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه
كما فعله المص ليفيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفوه
اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية وحكمه
اي من جملة احكام المعرب يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من
احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه واشارة و
آثاره المرتبة عليه اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة
الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس
لا للاستغراق فيئول المعنى الى ان بعض حكمه من حيث هو معرب يعني
لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ان يختلف آخره

عرفه

اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتاً نصب على التمييز على نسبة الاختلاف
الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بخلاف المضاف اى
اختلاف ذاتاً الجار فى بان يتبدل متعلق بالاختلاف حرف بحرف
آخر حقيقة نصب على التمييز بان يتبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة
الحقيقة او على المصدرية اى تبديلاً حقيقياً وهو تبدل ذات
الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفى نصب
يتبدل الى الالف مثل رايت اباه وفى الجر يتبدل الى الياء مثل
مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته الى الالف
فى النصب وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء او حكما
اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية
والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر والجر
حقيقة لان حالة الرفع بالالف وفى حالة النصب والجر بالياء و
منها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه
فى حكم الالف لما سيجىء وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وفى
حالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء
بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجىء وفى جمع المذكر السالم حالة
الرفع بالواو وفى حالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو
الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف
اذا كان اعرابه اى المعرب بالحروف او صفة عطف على قوله ذاتاً و
اعرابه كاعراب التوجيهين بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة
او حكما اعرابها كاعراب اخويها فى القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركات

واعرابه على التوجيهين

بالحركات

بالحركات والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه
ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب
مثل رايت زيداً وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت
بزيد والحكمى فى جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر
حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة
وفى غير المنصرف فانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه
الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة باختلاف العوامل
اللام فيها للجنس اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
اى على المعرب فى العمل متعلق بقوله باختلاف العوامل يعنى العوامل لا يكون
الا فى العمل وفى الاختلاف فيه جائز لا الجار متعلق ايضا بقوله
بان يعمل بعض منها اى من العوامل خلاف ما يعمل بعض الآخر منها
يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر
منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وانما خصصنا
اختلافها اى اختلاف العوامل بكونه اى بكون الاختلاف واقعاً
فى العمل مع انه مذكور فى كلام المص مطلقاً غير مقيد لئلا ينتقض
ذلك الاختلاف بمثل قولنا ان زيداً مضروب وانى ضربت زيداً
وانى ضارب زيداً فان العوامل فى زيد فى هذه الصورة جمع صورة
اى هذه الامثلة مختلفة بالاسمية يعنى ان العامل فى زيد فى المثال
الاخير اسم يعنى ضارب والفعلية وفى المثال الثانى العامل فيه فعل
اعنى ضربت والحرفية وفى المثال الاول فيه حرفية اعنى ان التى
هى من حروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف مع ان آخر المورد

الذى فى آخر الصور وهو زيد لم يختلف فيها وفى بعض النسخ يختلف
بالاختلاف بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع
عدم الاختلاف فى العمل جائزان ولهذا قيده بقوله فى العمل لفظا او
تقديرا تفصيلا للاختلاف الآخرى اى اختلافا ملفوظا او
تقديريا اذا اختلاف العوامل اى سواء كان ملفوظا او مقدرا نصب
على التميز عن نسبة الاختلاف الى الاخر والتميز عن النسبة اما
بمعنى الفاعل كهذا اى ويختلف لفظ آخر او تقديره بالرفع لانه
معطوف على لفظ آخر وهو ايضا بالرفع لانه فاعل يختلف ومثله
قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتغل شيب رأسى واما بمعنى
المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض او
نصب على المصدرية بحذف المضاف اى يختلف اختلافا لفظا
او اختلاف تقديرا ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه و
يقال لمثل هذا عند ارباب المعانى ايجاز الحذف الاول يعنى
النصب على التميز اولى بعد التزام الحذف منه ولان فيه اجمالا
وتفصيلا وابهاما وهو تفسير او هو اوقع فى النفس بخلاف
الثانى والاختلاف لفظا اما بالحركة كما فى قولك جاءنى زيد و
رأيت زيدا ومررت بزيد واما بالحروف نحو جاءنى ابوه ورأيت
اباه ومررت بابيه او تقديرا او بالحركة المقدرة وهو بالحركة المقدرة
كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى بالرفع
والتنوين وفتيا بالنصب والتنوين وبفتى بالجر والتنوين ثم
انقلبت الياء الفا لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب الفا

فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن
حروف الاعراب فصار الاعراب تقديريا يكون بمحل الاعراب الذى
هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس
ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس والاختلاف اللفظى والاختلاف
التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اى التعميم
فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وقررناه بما لاح الينا ما
فارجع اليه لئلا ينتقض غير المنصرف فى مثل قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد بالفتحة فى حالة النصب والجر وبالمثنى وبالجمع المذكر السالم فى
قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين حال كونهما مثنى يعنى بفتح ما
قبل الياء فيه للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر وحال
كونهما مجموعا يعنى بكسر ما قبل الياء للجمع المذكر السالم الاول
حالة النصب والثانى حالة جره فانه اى الشان قد اختلف مبنى
للفاعل العوامل بالجمع ههنا ما فوق الواحد فيه اى فى المذكور
من قولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع ولا اختلاف فى
آخر احمد حقيقة النصب على التميز لان الآخر فيها مفتوح بل الاختلاف
فيه حكما فان فتحة احمد بعد الناصب حقيقة لانها علامة النصب و
تلك الفتحة بعد الجار علامة الجر لانها فى حكم الجر لان الجر لما عطا اقيم
مقامها الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا
لفظا لا تقديرا وكذا الحال فى التثنية والجمع فان الياء فيهما بعد الجار
علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف
العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد الناصب علامة النصب لان الياء فيه

فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف بالالف فيكون اليا فى
حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا عنها فاخر المعرب فى هذه الصور الله
المذكورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فدخل مثل هذا
المعرب فى الاختلاف لكونه عاما فان قلت هذا السؤال نشاء من
قوله وحكمه ان يختلف آخره الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان قلت
الى اخره صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قدرنا الك لا يتحقق
الاختلاف لا فى اخر المعرب الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتاكيد
ولا فى العوامل ايضا يعنى لا يوجد اختلاف فى العوامل واذا لم يوجد
اختلاف فيها لم الاختلاف ايضا وفى آخر المعرب لان الاختلاف آخره يتوقف
على اختلاف العوامل لكن يشترط ان يكون الاختلاف فى العمل اذا ركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله متعلق
بقوله ركب ابتداء منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب ذلك البعض
مع عامله اللفظى والمعنوى فى الاول الامر من غير تركيب قبله
اوبعده بعامل آخر مثل ان تقوم بالعامل الرافع جاءنى زيد
وتسكت عليه اوتقول بالعامل الناصب مثل رايت زيدا وتسكت
اوبالعامل المعنوى مثل زيد قائم اوالى غير ذلك ويترتب عليه
اى على ذلك المعرب المركب ابتداء الاعراب كما صورنا لك بل يتحقق
ويوجد هناك اى فى تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبنى الاصل حدوث الاعراب بدخول العامل لانه قبل دخول
العامل لم يكن فيه الاعراب لانه عند المص مبنى فلما دخل عليه العامل
صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخول العامل وحدوثه قلنا

قلت

قلت فى جوابه هذا اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه حكم آخر من
احكام المعرب والاختلاف اى اختلاف به آخره باختلاف العوامل حكم
آخر يعنى حكم آخر غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد هذا الحكمين المتغايرين
فى الاخر لا فساد فيه اى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا
انتفت الاحكام ولم يدخل بعضها واما اذا تغايرت فلا فساد فى
عدم دخول بعضها فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا الا
ان المذكور ههنا ليس الا حكما واحدا من احكام فليكن هذا الحكم
اى حدوث الاعراب بدخول العامل ايضا اى كالاحكام الكثيرة
من هذا القبيل اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا غاية الامر
اى حاصل الجواب ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف
العوامل لا يكون من خواص الشاملة اى من خواص المحيط بجميع الخواص
بحيث لا يوجد شىء منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه
الخاصة وخرجت بل ليس الا احكام من جملة احكامه كما اشار اليه
الشارح بقوله اى من جملة احكامه بمن التبعيضية ولما فرغ من تعريف
المحل شرع فى تعريف الحال فقال الاعراب اورد عقيب المعرب لمناسبة
الحالية والمحلية ما اى حركة او حرف اشار به الى ان لفظ ما موصوفة
بارادة نكرة اختلف آخره الجملة صفة اى اخر المعرب من حيث هو معرب
ذاتا او صفة قد سبق اعراب بهما وتفصيلهما به اى بتلك الحركة او الحرف
نبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى
بتلك الحركة او الحرف لانه لما عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولة
وقدم الموصوفية لانها انسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل

بحث الاعراب

في الخبر التنكير وكونه جنساً وحين يراد مبنى المفعول من اراد يريد
بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد مبني للمفعول ايضا من اراد يريد
وفي بعض النسخ لا يراد مبني للفاعل من وَرَدَ يَرِدُ وِرْدَةً لا يرد السؤال
العامل والمقتضي لانه يقدح حين ارادة المعنيين ارادة عين والآلة لانه
لا يجوز ان يراد بلفظ معنيان في حالة واحدة وحين اريد بلفظ ما الحركة
او الحرف لا يراد غيرهما ولو بقيت على عموميتها بان فسرت بقوله اي شيء
ثم يكون الشيء عاما حيث يشتمل الحركة والحرف والعامل والمقتضي
خرجا اي العامل والمقتضي بالسببية المفهومة من قوله به لان الباء فيه
للسبب والباء السببية مما يكون مدخولها سببا كما في نحن فيه لان الحركة ما يكون مدخولها سببا
او الحروف سبب الاختلاف فان المتبادر من السبب السبب القريب
خبر ان الى ما له نوع تاثير في المسبب لا التاثير التام والعامل والمقتضي
اي مقتضي الاعراب وهو المعاني الثلثة كل واحد منها سبب الاختلاف
الا انه من الاسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلثة القريب
وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضي الاعراب يعني الفاعلية و
المفعولية والاضافية والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا
واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة و
متعلق من عين و بقيد الحيثية خرجت حركة ما اضيف الى ياء المتكلم
نحو غلامي وداري وثوبي وغيرها لا لانه اي ما اضيف اليها معرب
على اختيار المص وهو الاصح لان فيه ثلثة مذاهب معرب واعرابه
تقديري ومبني واعرابه محلي ومتوسط بينهما يعني ليس بمعرب و
لا مبني وهذا ضعيف المذهب لكن اي الا ان اختلاف هذه الحركة
اضعف

على

على آخر المعرب الذي اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند
الشارح الاعراب ايضا ليس من حيث انه معرب اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا
قبل العامل بل الاختلاف فيه ليس الا انه من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى الياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان
التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المص فلما اضيف اليها اجتمع
ساكنان فحرك بالكسر دون غيرها لمناسبة الياء لانها اصل في تحريك
الساكن ولانها اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء فهذه
الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام والضمة
في الغين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل وبهذا القدر اي ما
اختلف آخره به تم حد الاعراب اي تعريفه حال كونه جامعا اي جامعا
لافراده ومانعا اي مانعا عن دخول غير فيه لكن اي الا ان المص اراد
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب هي تمييز بعض المعاني
عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم لا احسن زيد ولم يعرب
انه متعجب او ناف او مستفهم وبتمييز المعاني الثلثة بعضها عن
عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع
يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر ورفع احسن يعلم انه مستفهم
مستفهم فتمييز المعاني بعضها عن بعض فضم اليه اي الى الحد قوله
ليدل على المعاني المعتورة عليه حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهي
التمييز وكانه اراد هذا المعنى اي التنبيه على فائدة وضع الاعراب
حيث قال في شرح هذا الكتاب ليس هذا يعني قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه من تمام الحد لا انه عطف على مفعول اراد وهو قوله

قوله هذا المعنى خارج عن الحد اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خا
خارجاً عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال واللام فى ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا با
بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف يعنى المراد بالامر الخارج
عنه الذى يكون متعلقاً به قوله وضع الاعراب المفهوم صفة لقوله
وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ من فحوى الكلام اى من معناه
ثم علل النفى بقوله فانه اى تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم غاية
البعد لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصداً ولا تبعاً قوله غاية البعد
منصوب على الظرفية فانه تعلق بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية
البعد فاللام فيه اى فى قوله ليدل متعلق بقوله اختلف آخر يعنى
المعنى اختلف آخر ليدل الاختلاف اشارة الى ان الفاعل يرجع للحد
الدال عليه اختلف على منوال قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى
فرجح هذا بقرب المرجع او ما به الاختلاف وهو الحركة او الحرف
اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول ثم مثل الاسم ما دل على معنى فرجح
هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسبالة على المعانى جمع معنى المراد
بها هاهنا ما صرح بعنى بها الشارح بقوله يعنى بها الفاعلية والمفعولية
والاضافية المعتورة بالجر على صيغة اسم الفاعل صفة المعنى فيكون
المعنى ليدل على اخذ كل من المعانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول
المعنى ليدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على
تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا انه اعتبار الاخذ
فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه عليه اى على المعرب متعلق

بالمعتورة بناءً على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء والتضمين
يحتمل الامرين احدهما ان يكون الاصل ثابتاً والمضمن حالاً تقديره
ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب
الثانى ان يكون الاصل زائدة والمضمن اصلا تقديره على المعانى
الواردة والمستولية عليه وبين معناها اللغوى بقوله يقال
اعتوروا الشئ من الافتعال وتعاوروه من التفاعل اذا
اى تداولوه اى اخذه اى اخذ ذلك الشئ جماعة واحدة منها اى فرد
واحد من الجماعة هو بدل البعض من الكل بعد واحدة يعنى بعد
اخذ فرد واحد فرع منه وفى الصحاح تداوله اى
اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية دست كردن بدست كردن
كردن خبير برى على سبيل البدلية والمناوبة متعلق بقوله
اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا من الواحد
الاول والبدلية اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر لا على
سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب اى تعاقبت
تعاقبت عن المعرب اى على محل واحد يعنى كل واحد هو الاسم المعرب
حال كونها متعاقبة متناوبة غير مجتمعة فى محل واحد هذه ا
احوال مترادفة ومتداخلة على ما يجئ بها لتضادها اى لكون المعانى
متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاول
تعارض الفاعلية والاضافة والثانى تعارض اخويها لان الفاعل
من حيث انه فاعل لا يكون مفعولاً ولا مضافاً اليه والمفعول ايضا
من حيث انه مفعول لا يكون المضاف اليه ولا فاعلاً والمضاف اليه

اوان يستغنوا كتب

من حيث انه مضاف اليه لا يكون احماً احدهما ينبغى ان يكون علاماتها
وهى الرفع والنصب والجر ايضا اى كالمعانى كذلك اى ينبغى ان يكون
متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الكلم بحيث ان يكون على حسب
المستمى فوقعت بسببها اى بسبب المعانى المختلفة اصلاً اختلاف فى
آخر المعرب لان الاختلاف المسبب يقتضى اختلاف المسبب
فوضع اصل الاعراب على آخر المعرب واصل الاعراب ما يكون بالحركة و
اذا وضع اصله وفرعه اولى بالوضع لان الفرع تتبع وكثيرا ما
يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع والفرعية ما يكون بالحروف
للدلالة على تلك المعانى اى ليكون دالا عليها لانها معان حقيقة
تستدعى علايم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى تقتضى علامة ظاهرة
يعرف بها ووضع ذلك الاصل والفرع ايضا بحيث يختلف به اى بالاصل
الاعراب اخر المعرب لاختلاف العوامل تلك المعانى اللازم للتوضيحات
اى وضع اصل الاعراب وفرعه بمكانه يختلف بذلك الاصل والفرع
آخر المعرب عند اختلاف للمعانى الثلثة وانما جعل الاعراب اصلاً
كان او فرعا فى اخر الكلم المعرب مع ان الاول الاولى يكون محلا للاعراب
لكونه اسبق فهو احق وفهو اولى والاوسط اولى به لانه خير الامور
اوسطها ولانه يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى
ظرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون
الا فى الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب بالحروف فان الواقع
بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل
لان الكلم يدل على المسمى كما قبل الكلم الانباء عن المسمى والاعراب

فوقعها

يدل على

غالبا

يدل على صفة الكلام يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولان ذات
الصفة متاخرة عن الموصوف لكن الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف
كما فى النكرات او موضحة له كما فى المعارف المختص او الموضح لا يكون
الا بعد ما خصص او وضح فالانسب ان يكون الدال عليها اى على الصفة
ايضا اى كما ان الصفة متاخرة عن الموصوف متاخرة عن الدال عليه
اى الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو اى الاعراب باللغة
ماخوذ من اعربته اذا اوضحه فالاعراب لغة الايضاح وسمى العلامات
الدالة على المعانى مجازا بعلاقة التشبيه فان الاعراب اى المسمى
به حركة كان او حرفا يوضح المعانى الثلثة الفاعلية والمفعولية و
الاضافة المقتضية للاعراب لانها فى حقيقة يقتضى علايم ظاهرة يستدل
بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها او هو ماخوذ من عربت من
باب علم معدته بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين
لغة فيه ايضا وهو للسان كالكرش لسائر الحيوانات اذا فسدت
تلك المعدة يعنى اذا اعرب فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها
الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعراب بمعنى ازال فساد المعدة
ولذا قال الشارح رحمه الله على تقدير ان يكون الهمزة فى اعرابه للسلب
فيكون معناه اى الاعراب فى اللغة ازالة الفساد وسمى كل واحد من
العلامات الثلثة الدالة على المعانى الثلثة به اى بالاعراب بعلاقة
التشبيه لانه اى كما بالاعراب يزيل فساد الالتباس بعض المعانى ببعض
وانواعه اى انواع اعراب الكلم لا مطلقا انواع الاعراب لان البحث فى الكلم
فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب اربعة الرفع والنصب بحث

والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب
فافترقا في الجر فاعطي للاول والثاني للثاني ولم يعكس
لان الجر ثقيل والاسم خفيف والفعل ثقيل فاعطي الجر الثقيل للاسم الخفيف
الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا ثلثة
تنبيه على ان الخبر بمجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث
لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل قولك
السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت في الثلثة لان المعاني
في المقتضية للاعراب ثلثة فيكون الانواع الاعراب ايضا فيكون الدال
على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف
اذا كان اكثر فينبغي ان يكون الانواع ثلثة رفع سمي رفعا لان الرفع
في الارتفاع الشفتي العليا عند التلفظ به ولرفعة مرتبة بين
اخويه ونصب سمي نصبا لان النصب في اللغة الانتصاب
الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولان النصب الفضلة من
غير احتياج اليها في الكلام وجر سمي به لان عامله يجر الفعل الى
الاسم هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية التي هي
الضمة في جاءني زيد والفتحة في رايت زيدا والكسرة في مررت بزيد
والاعرابية التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك
ولا تطلق حقيقة ولا مجازا على الحركات البنائية اصلا اي قطعا
سواء كان في الاواخر او الاوائل او في الاواسط بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة مع الياء كلها فانها تستعمل في الحركات البنائية
من حيث واين وجير ونزال غالبا وتستعمل ايضا في الحركات الاعرابية

ولجزم

تحت رفع ونصب

مثل فتح وضم وكسر هذا يستعمل في البنائية والفتحة والضمة والكسرة في الاعرابية بقلة يستعمل

على القلة واما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في اواخرها فمختصة جدا
بالحركات البنائية ولا يستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر او في اخره
اولا وفي الهندي وانما قال ههنا انواعه وفي المبنيات و
القابه لانه واحد من الرفع واخويه دال على نوع من المعاني
فلما كانت المدلولات انواعا كانت على ايضا انواعا بخلاف
القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل
على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه فالرفع الفاء للتفسير
والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع الاعراب
الاسم فيكون للعهد الخارجي حركة كانت اي الرفع فالتانيث باعتبار
باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركة او حرفا كما في الاعراب بحروف
علم الفاعلية اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة
للفاعل فقط على انه لو كان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعلية
لكونه اخصر ودال على المقصود اي علامة كون الشيء اي الاسم
ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت فاعلا
فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان
الياء في قوله الفاعلية مصدرية حقيقة تمييز او منصوب على انه
صفة اي فاعلا حقيقيا او حكما عطف على حقيقة على التوجيهين
ليشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عممنا قولنا الفاعلية
الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله
علم الفاعلية المرفوعات الملحقات بالفاعل لان الرفع حقيقة في الفاعل
وهو المبتدا والخبر

عن كتب الخ

ط بالحركات

لكونه اصلا فى المرفوعات وما عداه منها ملحق به ايضا كما يشمل
الفاعل اصلا كالمبتدأ والخبر وغيرهما كخبر باب ان واسم باب كان و
خبر لا التى لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس **والنصب**
الذى هو من انواع اعراب الكلم حركة كانت النصب كالاعراب بالحركات
او حرفا كالاعراب بالحروف **علم المفعولية** اى علامة كون الشئ اى
الكلم وانما قال كون الشئ ليشمل مثل رأيت الله قائما مفعولا حقيقة
كالمفاعيل الخمسة او حكما ليشمل المنصوبات الملحقات السبعة بها فى
كونها فضلة من الكلام كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان و
اخواتها واسم باب ان واسم لا لنفى الجنس وخبر ما ولا فى المجازية **و**
الجر الذى هو من انواع اعراب الكلم ايضا حركة كانت الجر او حرفا
علم الاضافة اى علامة كون الشئ ليدخل مثل اعجبنى انتهاض ابنك
عالم اى علامة كون الكلم مضافا اليه حقيقة او حكما ولم يذكر
اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية للعلم وجودهما اما
الحقيقى اليه فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف
الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية
والمجرور بحرف الجر الزائد واذا كانت الاضافة بنفسها اى
بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج اما مبنى للفاعل فكما
وفاعله ما لا يمكن فيه يرجع الى المصدر او مبنى للمفعول وقوله الى
الحاق الياء المصدرية مفعول ما لم يسم فاعله اليها اى الى الاضافة
حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر كما احتج

الى الحاقها

الى الحاقها اى اخواتها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء و
نفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة حكما او بعيد لكون
اخويها مصدرية كما احتج الى الحاقهما فى الفاعلية والمفعولية
لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر وانما اختص الرفع تا
بالفاعل وما الحق به واختص النصب بالمفعولية وما الحق به
دون العكس فرقا بينهما وتعادلا لان الرفع ثقيل لاحتياجه
فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولان ما تولد منه الواو وهو
اثقل الحروف والفاعل قليل والقليل يكون خفيفا لانه اى الفاعل
واحد ولانه معمول ما هو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة
وهى خمسة فاعطى الثقيل الذى هو الرفع القليل الذى هو
الخفيف للتعادل والمناسبة الرفع الفاعل فى القوة والنصب خفيف
لانه فتحة وهى جزء الالف واخ السكون والمفاعيل كثيرة والكثير
قد يثقل لانها اى المفاعيل خمسة فى الفعل المتعدى واما اللازم
والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرع المتعدى
وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لا الحقها سبعة فاعطى
فاعطى الخفيف الذى هو النصب للكثير الذى هو المفاعيل
والمناسبة النصب المفعول فى الضعف ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
لما عرفت ان العلامات ثلثة والمعانى ايضا ثلثة فذهب واحد
بهذه المناسبة فى كل منها وبقى علامة الجر المضاف اليه غير الجر جعل
اى الجر علامة له اى للمضاف اليه انه لما كان المضاف اليه متوسطها
بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير

زيدا الثانى اى المفعول او نصب

لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط لانه
ايضا بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه
فلا يظن ان اعطى الجر اليه ضرورى العامل احتياج الى بيانه
لكن لاحتياج المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ولذكره فى حكم
المعرب الا انه اخر عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المقتضى
للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلقا العامل لان البحث فى الاسم
والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص
من الاعراب لفظيا كان العامل وسماعيا كان ذلك العامل اللفظى
او قياسيا او معنويا ما به الباء للسببية متعلق بقوله يتقوم
قدم للحصر اى يحصل بسببه لا بغيره تفسير باللازم لان التقوم
يلزمه الحصول المعنى المقتضى اسم فاعل اى يحصل معنى يريد ان
ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة
وبينه بقوله من المعانى الثلثة المعتورة اى المتوالية والمتعاقبة
والواردة على المعرب المقتضية صفة المعانى للاعراب ليكون علامة
دالة عليها كما سبق انها معانى خفية تستدعى علايم ظاهرة ليستدل
بها عليها ففى قولك جانى زيد الفاء للتفسير والايضاح والجار 5
ظرف مع متعلق صفة لجانى العامل تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى
هو فى قولك جانى زيد عامل فى زيد اذ به اى بسببه جاء حصل
لا بغيره معنى الفاعلية فى زيد وهو المجئ القائم بزيد فيكون به جائيا
فجعل الرفع الذى كان علم الفاعلية علامة لها اى لمعنى الفاعلية الحاصلة
فى زيد ليعرف بهذا لان الامور المعنوية تعرف بعلامتها وفى قولك

رأيت زيدا

رأيت زيدا رأيت اى لفظ رأيت الذى كان فى قولك رأيت زيدا عامل
فى زيدا اذ به يحصل معنى المفعولية فى زيدا وهو كونه قرينا مجه
فجعل النصب الذى كان علم المفعولية علامة لها اى لمعنى المفعولية
ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ تعرف بعلامة وفى قولك مررت
بزيد الباء الذى فى قولك مررت بزيد عامل فى زيد اذ به اى الباء
حصل معنى الاضافة وهو كون الشئ مجرورا به فى زيد فجعل الجر
الذى كان علم الاضافة علامة لها اى المعنى الاضافة لتكون
تلك العلامة دالة عليها لانها خفية لما فرغ من بيان الاعراب و
العامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو
الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلث وتارة تكون
بالحروف الثلث وتارة يتركب من الحركات الفتحة وتارة
الكسرة ومن الحروف وتارة بالالف وتارة بالواو فيهذه
اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب
بتقديم الاعراب بالحركات الثلثة لاصالته والاصل فيه لتبعاد الحركات
الثلثة ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء فالمفرد المنصرف
اى اعراب الاسم المفرد المنصرف الذى لم يكن مثنى اى تثنية
ولا جمعا لان المفرد مقابل المثنى والجمع ولا غير المنصرف لانه اذا
كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية وبعض
الجمع يعنى الجمع المذكر السالم واما بالحركات ولكن يكون ناقصا
كما فى جمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه
بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة كزيد ورجل

حقيقية

اما ان يكون الجمع الذى المذكر السالما فان اعرابه نسخه

او مشتقا نحو ضارب ومضروب وكذا اى كالمفرد المنصرف و
للجمع المكسر المنصرف اى جمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه اى فى
ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء الواحد سالما فيكون اعرابه بالحروف
مثل الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف واما الجمع المؤنث السالم
فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا ولا غير منصرف ايضا لانه
اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه
ناقص اذ يتراد فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط كرجال او مع
زيادة ونقصان كطلبة جمع طالب كنواصر جمع ناصرة فالاعراب فى
هذين القسمين اعنى فى المنصرف والجمع المكسر المنصرف من الكلم
يكون المبحث فيه على الاصل لان الاصل فيه ان يكون بالحركات
التامة من وجهين احدهما اى احد الوجهين ان الاصل فى
الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخف والاعراب فيهما اى فى
هذين النوعين بالحركة كما سياتى والثانى انه اذا كان الاعراب
فيهما اى فى هذين القسمين بالحركة لكونها اصلا واخف فالاصل
فيهما ان يكون الاعراب فيهما بالحركات الثلث الضمة والفتحة و
الكسرة فى الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفى كل
ذى حق حقه ولا يكون على النقصان والحال ان الاعراب فيهما اى
فى هذين القسمين النوعين بالحركات الثلث كما مر فى الاحوال الثلث
كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكن اعرابهما
اصلا من وجهين فقدمهما على سائر الانواع فالاعراب فيهما فيه
اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدا بتقدير المضاف كما قدرنا

هناك

هناك بالضمة الجار والمجرور خبر المبتدا رفعا اى فى حالة الرفع
اى حال كونه مرفوعا والفتحة نصبا من قبيل العطف على معمولى
عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المص مثل
قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو اى حالة النصب اى حال كونه
منصوبا والكسرة جرا اما معطوف على قوله بالضمة لكونه اصلا او
على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا اى حالة الجر اى حال كونه
مجرورا اذا كان الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا
على الظرفية اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف بتقدير مضاف
وهو قوله حالة ويحتمل النصب على الحالية اى ويحتمل ان يكون
منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتاويل المشتق
ى يوب الاسم حال كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ويحتمل ايضا النصب
على المصدرية اى رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا و
الجملة حال بتقدير قد والضمير وحده والعامل فى الحال على كلا ال
التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر فالقسم الاول
وهو المفرد المنصرف مثل جاءنى زيد بالضمة حالة الرفع ورأيت زيدا
بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى
رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى وهو الجمع
المكسر المنصرف مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة
ومررت برجال وطلبة والثانى من الثلثة يعنى من الامثلة التى
تكون الاعراب بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو
شيء واحد جمع المؤنث السالم صفة الجمع المكسر لانه اضح لانه

لانه معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعراب الاسم له
بخلاف فانه يزول عند اعرابه ولان النصب لتابع للجر كثير
ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد
لان يكون مفردا او جمعا وهو اى الجمع المؤنث السالم ههنا
المراد به ما اى جمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مؤنثا
نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات
فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل
مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات واحترز
به اى بالسالم عن الجمع المكسر اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار
الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم فانه قد علم حاله سيعلم و
وعن جمع المذكر السالم بقوله المؤنث فانه سيعلم بالضمة خبره رفعا
اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا والكسرة نصبا
اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الا
الاخيران ايضا فان النصب فيه اى فى الجمع المؤنث السالم تابع للجر
ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه
اجراء مفعول له لقوله تابع للفرع الذى هو جمع المؤنث السالم
على وتيرة من وتير وتيرة من ضرب الطريق اى على طريقة الاصل
الذى هو جمع المذكر السالم لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا و
المؤنث فرع له مفردا كان او جمعا فان النصب فيه اى فى جمع المذكر
السالم تابع للجر كما سيجى ذكره اى وجه تبعيته وحمل الفرع
عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب للجر فى الجمع المذكر

السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول
مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى
مع كونه اصلا اعراب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل
نصبه على الجر كما فى الثانى بل جعل بالعكس نصبا بالفتحة نصبا
كان الفرع مخالفا للاصل من وجهين فيلزم زيادة المزية
الفرع على الاصل مثل جاءنى مسلمات وزينبات بالكسرة
جرا اصلا وزينبات بالضمة رفعا ومررت بمسلمات وزينبات
بالكسرة جرا اصلا ورايت مسلمات وزينبات بالكسر نصبا
لكن تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا
او جرا وترك الكسرة وهو باعتبار الفرع شىء واحد الا
انه يكون مفردا او جمعا مكسرا وهو غير المنصرف مبتدأ
لانه مضاف الى الضد الكامل فيصلح مبتدأ بالضمة خبره
رفعا اى حالة الرفع والفتحة عطف على الضمة نصبا اى حالة
النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيهما وجهان اللذان
سبقا فالجر فيه اى فى غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب فيكون
اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر فيه متروكا كما ستذكره اى وجه
لانه لما ترك جره لشبهه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب
لمكان المشاكلة بينهما نحو جاءنى احمد رفعا ورايت احمد نصبا و
مررت باحمد كذلك ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو
ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع من بيان
ما هو الفرع وهو ثلثة ايضا اقسام الاول ما يكون فى الحروف الثلثة الو

65 b

الواو والالف والياء وهي الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها
مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكره فقال اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الكاف تكسر في المؤنث لكونهن
اسفل في الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها
فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر لان الحم في اللغة
قريب المرأة من جانب زوجها لا من جانبها كابيه وابن وبنته واخيه ه من جانب الله
واخته وغيرها ذكورا او اناثا قريبا او بعيدا فلا يضاف الحم الا اليها
ولذا كسر الكاف لكونه كناية عن المؤنث وهنوك والهن في اللغة
الشيء المنكر صفة الشيء اسم مفعول من انكر الذي يستهجن مبنى
للمفعول اي يستقبح اي يكون قبيحا ومكروها ذكره نائبه وهو
ثلثة اما في الذات كالعورة من الرجل والمرأة واما في الصفات
الذميمة اي المذموم كالحد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها والعوق
واما في الافعال القبيحة كالقتل بغير حق والزناء وشرب الخمر وغيرها
وهذه الاسماء الاربعة منقوصات ولكن لا مطلقا واوية لان اصل كل
واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنية على اخوان وابوان و
حموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وحميو وهنيو لان
التثنية والتصغير يرد الاشياء الى اصوله اي اصله فيعلم انه واوي يراد الشيء منه
او يائي فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقي بعد الحذف
اخ واب وحم وهن واذا اضيف اي كل واحد منها الى غير ياء المتكلم
عاد المحذوف فصار اعرابها وفوك وهو اجوف لكن لا مطلقا بل
واوي لامه هاء اذ اصله فوه بسكون الواو مثل حول بدليل افواه

لان الجمع

66 a

لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذفت الهاء نسيا كما حذفت الواو في
البواقي وقلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد سيأتي تفصيله واذا
اضيف الى غير ياء المتكلم عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك وذو مال
وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه وهو لفيف مقرون وهو ما كان عينه ولامه
حرف علة لكن هنا يكونان بالواوين يعني في عينه واو وفي لامه واو اخرى
اذ اصله ذوو وحذفت العين يعني الواو الاولى كراهة ا
اجتماع الواوين وقيل حذفت اللام يعني الواو الثانية وهذا هو
الاصح لان اللام محل التغيير والاتباع اخواته فبقي ذو مثل يد
ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز
اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذو مال ثم
فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال في الرفع لاجل الواو بقي على حاله في حال
النصب لاجل الالف وكسر في الجر لاجل الياء وانما اضيف الى اسم الظاهر
مخالفا لاخواته دون الكاف يعني كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة
الاخوات كما وقفت فان يكون اعرابها بالحروف لانه اي ذو لا يضاف
الى الشيء الا الى الاسماء الاجناس كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس
باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتي ان وضعه ان يكون وصلة لتوصيف
اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يتسر لهم
ذلك حيث لا يقال جاني زيد مال وضعوا ذو واضافوا اليه فلا يقال جاني رجل
مال بل يقال رجل ذو مال ولاجل هذه العلة ان ذو لا يضاف الا اليه
فاعراب هذه الاسماء الستة فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدا بجزئي اضافة
والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعني يكون اعرابها بالحرف

سواء اضيف الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر **بالواو** خبره رفعا اى
في حالة الرفع **والالف** اى في حالة النصب **والياء** جرا اى حالة الجر فاستوى في كل
ذى حق حقه ولكن لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون حال كونها اما
مكبرة اسم مفعول من باب التفعيل وهى ضد التصغير اذ مصغرتها
معربة بالحركات يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والضمة
رفعا لكونها ملحقة الى الاسم الصحيح وان لم يكن صحيحا بنفسه كدلو
وظبى نحو جاءنى اخيك بالضمة رفعا اذ اصله اخيوك قلبت الواو
ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وكانت الاولى منهما ساكنة
تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير في الياء الثانية
التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن
فصار اخيك ورايت اخيك بالفتحة نصبا واصلا مثل ما مر ومررت
باخيك بالكسر جرا **وموحدة** عطف على مكبرة اى يكون اعرابها كذلك
حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل اذ المثنى منها
والمجموع صحيحا او مكسرا منها معرب باعراب التثنية يعنى بالالف
رفعا والياء المفتوحة ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا
نحو جاءنى اخواك ورايت اخويك ومررت باخويك واعراب الجمع
ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا يعنى يكون اعرابه بالواو رفعا ان كان
مصححا نحو جاءنى ابوك والياء المكسورة ما قبلها نصبا وجرا يعنى
بكسر ما قبلها نصبا وجرا ويكون نصبها محمولا للجر ويكون الالف متروكا
نحو رايت ابين ومررت بابين كذلك وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسر جرا نحو جاءنى اخوة ورايت اخوة و

مررت باخوة

مررت باخوة وانما لم يصرح المص بهذين القيدين مع انهما لازمان
اكتفاء بالامثلة لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون كلمتها
مصغرة وتثنية وجمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها تثنيتها
وجمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر
فلا حاجة الى ذكرهما ههنا **مضافة** عطف على قوله موحدة او مكبرة
لانها اى لان هذه الاشياء يعنى ان هذه الاسماء اذا كانت مكبرة و
موحدة ولكنها لم يكن مضافة ليكون اعرابها بالحروف اصلا يعنى
لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لا تقطع
عنها فاعرابها حين بالحركات يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا لكونها مفردة منصرفة نحو جاءنى اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغى ان يكون مضافة ليكون اعرابها بالحروف ولكن يكون مضافة
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها عند
الاضافة الى الياء كحال سائر الاسماء المضافة اليها اى الى الياء يعنى
اذا اضيف هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة
تقديرا عند المص لانها حينئذ يكون من باب غلامى ويكون مبنية بناء عارضا
اكتفى عند بعض فيكون اعرابها بالحركات محلية يعنى يكون اعرابها محلا و
لم يكتف اى المص في هذه الشرط اى في كونها مضافة الى غير ياء المتكلم
بالمثال كما سبق اكتفى في القيدين الاولين اعنى في كونها مكبرة وموحدة
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها اى اضافة الاسماء الستة غير ذو
وبكونها اى الاضافة الى الكاف متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى
في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف

ومضافة عطف على قوله موحدة او مكبرة
واما اذا كان من المتن فلا عطف
بل كان نائب الفاعل فيرجع الى الاسماء

مشروطاً باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيف الى الكاف يكون اعرابها ما
بالحروف والا فلا وليس كذلك بل يكون اعرابها اذا اضيف الى غير الياء
سواء كان ذلك الغير ضميراً او ظاهراً نحو اخوك واخوه واخو زيد ونحو ذلك
وانما جعل اعراب هذه الاسماء اى الاسماء الستة بالحروف متعلق بجعل ليكون
توطئة بجعل باعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف لانهم اى النحاة
والعرب لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف احتراز
به عن الجمع المؤنث السالم وعن المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف
بل يكون بالحركة ناقصاً او تاماً ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
جمع واحد ايضاً كالمثنى والجمع الذى على حدة كذلك اى بالحروف لئلا
يكون بينهما اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون
اعرابهما بالحروف بينهما وبين الآحاد جمع احد كفرس جمع افراس وحشة
ومنافرة تامة يعنى اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث
لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصاً كان او تاماً والحال انه
جعل جعل اعراب المثنى والجمع وحده بالحروف يكون بين الاصل
الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى
فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضاً بمرتبتين اجنبية ونفرة
تامة يعنى يكون احدهما اجنبياً للآخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل
اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب
الفة بالحروف بيقع وحشة تامة بينهما وانما اختاروا الاسماء ستة مع
ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر لان اعراب كل واحدة من المثنى
والمجموع على حدة ثلثة يعنى اعراب المثنى ثلثة الرفع والنصب والجر

فان كلا تسوى

فان كلا تسوى الاخيران فى الحروف باعتبار المحل وهو ثلثة وكذا اعراب
الجمع الذى على حدة ثلثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه
ايضاً فجعلوا اى فوضعوا فى مقابلة كل اعراب لهما فصار الاسماء بهذا
الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة
المثنى وكلا واثنان والجمع بالواو وعشرون فجعلوا فى مقابلة
كل فرع اصلاً انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحل
اولى من القياس الى الفرع والملحق به وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لان يكون فى مقابلة كل اعراب لهم ولم يختاروا غيرها لمشابهتها المثنى
اى المناسب هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها فى كون معانيها
اى معنى كل واحد منها منبئة اى مستلزمة للتعدد يعنى يستلزم اى
كل واحد منها ذاتاً آخر كالاخ والاب والابن والحم للزوج كذا غيرها
من ان ذو يستلزم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره
والفم يستلزم الشفتين ولوجود حرف هذه العلة مع العلة الاولى
مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الآحاد و
لا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والام والقريب
الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كان كذلك لكن ليس فى اواخرها
حرف صالح لان يقوم مقام الحركة صالح للاعراب فى اواخرها وذلك
الحرف فى الاربعة الاول لام الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا فى ذو
فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذف منه نسياً الا عند الاخفش
النحوى عين الحرف وعند المص بدل من العين فى الدم لان الاعراب لا يكون

من اصل الكلمة حين الاعراب اى وقت وجود الاعراب فى الطريان والتغيير
فيقول المشابهة لكونها من جهتين فيها بالفعل بوجود ذلك الحرف . ٥
سماعا لا قياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة
جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما جمع العجز
يدى ودمو بالياء والواو حذفت اللام نسيا فبقى يد ودم فانه لم
يسمع مبنى للمفعول فيها اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة
من العرب اعادة بالرفع للحروف المحذوفة من الاواخر عند الاعراب سواء
كان المضاف الى ياء المتكلم والى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون
اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلثة التى كان
اعرابها بالحروف ما رفعه بالالف ونصبه وجره بالياء وتركت فيه الواو
فكان اعرابها بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف
المثنى وما يلحق به وهو ما الحق به اثنان احدهما كلا وكذا كلتا
وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول
لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو يكتب الفا
كالعصا واذا قلبت عن الياء يكتب ياء كرحى للفرق بين الالفين ولم
يعنى لم يذكر المص كلتا مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا وحكمه
حكمه فيكون من قبيل الاكتفى بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى حكم
التاء فى كلتا بدل عن الالف فى كلا والالف للتانيث كحبلى كالالف
حبلى لان علامة التانيث يجب ان يكون فى الاخر مضافا اى حال

كون كلا وكلتا اى كل واحد منهما مضافا الى المضمر لا الى المظهر سواء كان
المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما كلاكما وكلانا بشرط ان
يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تاكيدا ٥
للمثنى نحو جئنا كلانا وجانى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا
تاكيد نحو كلاهما جئتما وكلانا جئتنا وانما قيد بذلك لجعله
مضافا ولم يطلق لان كلا باعتبار لفظه مفرد لانه ليس فى اخره علامة
التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى لان تكرار الواو يعنى لان معناه اثنان فلفظه يقتضى ٥
الاعراب بالحركات لانه اسم مفرد منصرف كما سبق ان ما كان كذلك يكون
اعرابه بالحركات لكن فى اخره الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب
فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة ومعناه
يقتضى الاعراب بالحروف كما سبق ايضا اذ معناه معنى التثنية فيكون
اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى
فروعى فيه اى فلزم ان يراعى يعنى يلزم ان يراعى فى كلا كلا الاعتبارين ٥
فيه لطافة اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء ذى حق حقه لئلا
يلغوا احدهما فاذا اضيف كلا وكلتا الى المظهر اى الاسم الظاهر الذى
هو الاصل لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لان الضمير ٥
يحتاج الى المكنى عنه لان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال
عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكون يجب ان يكون هذا المظهر مثنى معرفة ٥
روعى جانب لفظه اى لفظ كلا الذى هو الاصل لكونه مفردا وهو
اصل واعرب اى كلا وكلتا بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب لكونها

اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل لكن اى الا انه يكون حركاته
الاعرابية تقديرية حيث لا يمكن ان تجعل لفظية لان آخره الف لا تقبل
الحركة ومع هذا تسقط سواء اضيف او لا اما الثاني فظ واما
الاول فلانه لا يضاف الى المعرفة باللام المثنى فتسقط بالتقاء
الساكنين فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرا
فى الاحوال الثلثة مثل جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع لما سبق
رعى جانب معناه الذى هو الفرع كما سبق ايضا واعرب بالحروف التى
هى الفرع لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع
نحو جاءنى كلاهما الضمير الى المؤكد ان كان كلاهما تاكيدا نحو جاءنى
الزيدان كلاهما واما الى المبتدا ان كان التاكيد فى الاسناد مثل الزيدان
جاءنى كلاهما ورايت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين بكليهما فا
فلذلك اى كون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند
الاضافة الى المظهر معربا بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر
لان يكون اعرابها بالحروف قيد كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق
قيد مضافا الى المضمرات احترز عن اضافة الى المظهر لانه حينئذ يكون
اعرابه بالحركة لما سبق و ثانيهما **اثنان** وكذا اى كما ان اثنان
ملحق بالمثنى اثنتان بالهمزة فى اوله وثنتان بدونها لكونها مؤنث
اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اى اثنين واثنتين
وثنتين وان كانت اى هذه الالفاظ ان للوصل مفردة اذ لم يثبت
المفرد اثن واثنت ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال

ضمتين الواو فتحتين الفاء

التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان
وذين واللذين لكن صورتها صورة التثنية مثل ابنان وابنتان
وبنتان ونسيان وابنين وابنتين ومعناها معنى التثنية لانه تكرار
الواحد لان معنى التثنية تكرار فالحقت بها اى بالتثنية فاجيب فاخذت
حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى مستلزم
ان يكون اعرابها مثل اعرابها **بالالف** رفعا اى فى حالة الرفع **والياء**
والياء الساكن المفتوح ما قبلها صفة جرت على غير من هى له مثل
قولك هند جايل وشاهبها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة
ما قبلها فانها علامة فى الجمع على حدة التثنية نصبا وجرا اى فى حالة
النصب وحالة الجر الا انها فى الثانى اصالة والاول تبعا وحملا كما
ليجئ وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف ما
مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو **جمع المذكر** لا المؤنث لانه قد
علم حاله **السالم** صفة للجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله والمراد
به ههنا ما يسمى به اصطلاحا سواء وجد شرط جمع او لا بل جمع
هذا الجمع من غير وجود شرط وشرطه على ما قياس اسما فهو مذكر علم يعقل
فان كان صفة فهو مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان
فعلى ولا يستوى كان فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء
للمبالغة وهو اى ما يسمى به اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا سالما او مغيرا
فيدخل فيه اى فى الجمع نحو سنين جمع سنة مغيرا اوله وارضين
جمع ارض مما لم يكن واحده مذكرا لكن اى الا انه يجمع بالواو والنون

بحث جمع المذكر

او بالياء والنون وقال الهندی وما هو علی صیغة فیکون من
حذف المعطوف والمراد صیغة جمع المذکر والمؤنث فلا یرد نحو سنین
جمع سنة وشبین فی شبة وقلین فی قلة انتهی **و** ما الحق ببنی
المفعول به نائبه وهو ای ما الحق به اثنان **اولو** بضم الهمزة و
کتب الواو بعدها لیکون دلیلا علی ضمها لئلا یلتبس بالی
الجار فی النصب والجر جمع ذو لا یکون جمعا عن لفظه بل من غیر
لفظه سماعا لان الجمع عن لفظه قیاسا ذوون مثل رضون ثانیها
وعشرون واخواتها جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل و
النظیر ولهذا قال الشارح ای نظائرها ای نظائر عشرون و
فالاستعمال الاخت فی المثل والنظیر استعمال عرفی لا اصطلاح
نحو التسبع صفة النظائر وهو النظائر فالتذکیر باعتبار الخبر
وهو ای النظائر فالتذکیر باعتبار الخبر ثلثون وفی بعض النسخ
وهی بالتانیث منتها الی تسعین فیدخل الغایة فی المغیا
کالمرافق لان صدر الکلام یتناولها وهذه عقود ثمانیة عشرون
وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
وفی الرضی انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذکر لان الجمع
المذکر السالم کل اسم ثبت مفرده الی مفرده ثم الحق به واو
ونون او یاء ونون دالة علی ما فوق الاثنین ولیس اولو
وعشرون کذلک لان اولو موضوع جمع السلامة ولیس به مفرد
اول فی المفرد الی هنا کلامه فان قیل لم یوجد فی کلام العرب آخره و
بعد ضمة واولو کذلک قیل الواو فی اولو موضع التغییر لانها تغیر

بیان الحق

والمتغیر لا اعتبار له قدم اولو علی عشرون لانها ادخل فی الجمع منها لان
لها مفردا وان لم یکن من لفظها ولیس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون
ایضا جمع ثلثة والا ای لو کان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرین
علی ثلثین ولم یصح اطلاق علی عشرون مع ان الاستعمال علی العکس
لانه ای ثلثین ثلثة مقادیر العشرة لان اقل مراتب العشرة ه
لان اقل الجمع ثلثة مقادیر الواحد ویصح ایضا اطلاق ثلثین
علی التسعة ولم یصح اطلاق علی ثلث مراتب العشرة لانه ای التسعة
ثلثة مقادیر الثلثة واقل ما یطلق علیه الجمع ثلثة مقادیر الواحد
ولیس الامر کذلک بل انما یطلق کل واحد من هذه العقود علی مراتب
معینة من الاعداد من غیر ان یکون ذلک المدلول علیه ثلثة ها
مقادیر الواحد وعلی هذا القیاس ای علی قیاس عشرین وثلثین فی عدم
ان یکون تعریف الجمع موجودا فیه البواقی ای العقود الباقیة وهی
اربعون الی التسعین فان اربعون لیس جمع اربعة ولا تسعون
جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون الی اثنی عشر لان ثلثة مع
مقادیر الاربعة واطلاق تسعون الی سبعة وعشرین ولیس الاستعمال
کذلک وایضا ای کما ان عشرون لا یکون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة ه
للعلة المذکورة کذلک هذه الالفاظ ای العقود الثمانیة من الاعداد
تدل ای کل واحد منها علی معان معینة یعنی علی معنی معین بلا زیادة
ولا نقصان ولا تعیین فی الجموع ای لیس فی الجمع الدالة علی معنی معین
سوی کان سالما او مکسرا مذکرا او مؤنثا واقل ما یدل علیه الجمع ثلثة
وهو لیس بمعین فعلم من ان هذه العقود لیست جموعا بل تکون

العقود جمع عقد

اى العقود الباقية

صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع لحقت به واعربت باعرابه كما
لحق اثنان بالتثنية واعراب باعرابها بالواو الجاة والمجرور خبر لقوله
جمع المذكر السالم دفعا اى فى حالة الرفع والياء نصبا وجرا اى فى حالة
النصب والجر وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقات اعنى كلا وكلتا
واثنان واثنتان وثنتان وجعل ايضا اعراب الجمع المذكر السالم
مع ملحقاته وهى اولو وعشرون واخواتها بالحروف متعلق بقوله جعل
اى انما جعل اعراب كل واحد منها بالحروف لانهما اى التثنية والجمع
فرع الواحد واصل فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد لان التثنية
فرع الواحد لمرتبة ويحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ويحتاج
اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان وسقط
النون بالاضافة الى الواحد والحال ان فى آخرهما اى فى اخر التثنية والجمع حرفا
يصلح للاعراب حين الاعراب كالاسماء الستة وهو اى ذلك الحرف
علامة التثنية وهى الالف والياء وعلامة الجمع الواو والياء فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اى الحرف الصالح للاعراب لان يكون اعرابا لهما
اعرابهما اى اعراب التثنية والجمع ليكون اعرابهما اى اعراب التثنية والجمع فرعا
للاعرابه اى اعراب الواحد كما انهما اى التثنية والجمع فرعان له اى للواحد يعنى
كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا للاعراب
ليكمل الفرعية ويتم المناسبة لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
فى الخفة لان الحركات اخف من الحروف وهو ظاهر ولما جعل اعرابهما
اعراب التثنية والجمع بالحروف للمناسبة المذكورة وقد كان حروف
الاعراب ثلثة لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة

والحروف

والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة
لان الواو تولد من الضمتين والالف من الفتحتين والياء من
الكسرتين وهذا هو الصحيح المختار وايضا الواو تدل على
الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة واعرابهما
اى اعراب المثنى والجمع ستة لان لكل واحد منهما رفعا ونصبا وجرا و
الجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل
العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ثلثة اما بالرفع او
بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير ثلثة
٥ منها كائن للمثنى وهذا هو الاصوب الرفع والنصب والجر و
ثلثة منها كائن للجمع رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف عن
عن الحال فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة يعنى لو جعل
اعراب رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما
بالياء لوقع التباس اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى
الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز
ولو خص المثنى بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق
من الجمع فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء بقى الجمع
بلا اعراب لانه لم يجد حرفا يأخذه ولو خص المجموع بها يعنى لو
اعطيت هذه الحروف بالجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بالذ
بالذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل
فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا بقى المثنى
بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرفا

ما انتقض الحروف من الحال نسخ

بما وقع

وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كلها وقع في

قسمة فوزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس والخصوص عليهما

اي على المثنى والجمع بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى يعني اعـ

اعطى الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة

من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه ولانه اي الالف الضمير المرفوع

للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا قدم المضارع لكونه في صدر الاعراب

فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في التثنية فذهب المحل الو

الواحد بالحروف الواحد وجعلوا الواو علامة الرفع في الجموع

لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه

بالذكور العقلاء لانه اي الواو الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو

يضربون وضربون فحمل الاسم عليه فجعل الواو علامة الرفع

في جمعه فاخذ هذه المحل الحرف الواو فبقي حرف واحد مع المحال

الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء فجعلوا اعرابهما

اي المثنى والجمع بالياء حالة الجر على الاصل لان الياء اخت الكسرة

التي هي الجر ولان الياء متولد من الكسرتين فكان الجر اصلا

للياء فوقع الالتباس وفرقوا بينهما اي بين المثنى والجمع لدفعه

بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية

بالنسبة الى الجمع وكسروه اي انه ما قبل الياء في الجمع لثقل الكسرة

فيه وقلة الجموع بالقياس الى التثنية ومما سبق ان التثنية اكثر في

الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية للتعادل وحملوا النصب

على الجر اي حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبهما

كالاعراب

قسمة

اخف لثقل المثنى بحر

كاعراب جرهما لا على الرفع اي يعني لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا

حالة النصب في المثنى بالالف وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكو

لكونه عمدة في الكلام ومقصود لمناسبة النصب والجر المناسبة معنى

جار لفاعل وناصب لمفعوله لوقوع اي في وقوع كل منهما اي من النصب

والجر اي ما فيه احدهما فضلة في الكلام ولانه اشبه من الحمل و

لمشاكلة كل واحد منهما في الكتابة والكتابة نحو رأيتك وبرتك

ومررت بك ولما فرغ المص من تقسيم الاعراب الى الحركة التي هي الاصل

فيما سبق والحرف الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله

الاعراب ما اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحركة والحرف او

صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو

والالف والياء وفرع ايضا من بيان موضعهما اي موضع الاعراب

بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف المختلفة بما مر اي ان الاعراب

بالحركة ثلثة انواع ما استوفى الحركات الثلث وما ترك فيه النصب

وما ترك فيه الجر وايضا ان اعراب الانواع بالحروف ثلثة ما وجد

فيه الحرف الحروف الثلثة وما ترك فيه الالف وما ترك الواو شرع حينئذ

لما في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين هما صفة

لهما اشير الى تقسيمه اي تقسيم الاعراب اليهما اي الى اللفظي والتقديري

فيما سبق اي في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره

باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولما كان التقديري اشار به الى

وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم و

يكون ايضا النشر موافقا للف لان الاعراب التقديري لكونه اقل

البحث الاعراب التقديري

من اللفظي والاول يكون كالجزء وهو يتقدم على الكل اشار اليه
اي يبين الاعراب التقديري اولا اي قبل ان يبين الاعراب اللفظي
ثم اي بعد بيان التقديري يبين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري
معرفا باللام العهد الخارجي اي تقدير الاعراب فاللام يغني غناء الاضافة
في الاشارة الى المعهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب
البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول
يعني مذهب البصرية فيما اي في كلم المعرب فيه اشارة الى ترجيح
جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب
لكون البحث فيه الذي تعذر الاعراب بقرينة المقام فيه قدره
لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير
مضاف اي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فاستتر فيه لان حذف الفضلة كثير واهون من حذف العمدة
اي امتنع ظهوره في لفظ لان التعذر يلزمه امتناع الظهور
اي في كلم المعرب الذي امتنع ظهور الاعراب في لفظ وذلك اي
تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ كلم المعرب واقع اذا
لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب وهو الحرف الاخير قابلا
للحركة الاعرابية بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له
باب عصا كما في كلم المعرب بالحركة الذي الموصولة مع الصلة صفة
بعد صفة كالاسم في اخره الف فاعل الظرف لاعتماده على الموصول
مقصورة صفة الالف سواء كانت الالف للتانيث مثل حبلى و
بشرى او منقلبة عن الواو مثل عصا عصى او عن الياء مثل رحى
مثل [illegible]

اوشبهه

او شبهه مثل حمرى وسواء كانت الالف موجودة في اللفظ كالف
التانيث والالف المقلوبة كالعصا والرحى المعرف بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا ورحى وفتى بالتنوين في المحل
فان الالف المقصورة قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون
اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء و
ورداء وكساء في الصورتين اي في صورة كون الالف محذوفة
فيها كعصا ومذكورة كالعصى غير قابلة للحركة مطلقا فتحة كانت
او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لو حاولت
تحريكها لخرجها عن حدها وانقلب حرفا آخر يعني همزة فلما كان
ه تقبل فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل
ه الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر لعمل
بالفرع والثاني باب غلامي مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه
بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح وكما
في كلم المعرب بالحركة لفظا وهو كلم الصحيح والملحق به يجيء
ظبي نخ المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي وداري ودلوي وظبيي
اخره عن باب عصا لانه ليس من كونه معربا خلاف واحد واما
في باب غلامي خلاف ولذا قال الرضي اعلم ان مذهب النحاة ان باب
غلامي مبني لاضافته الى المبني بخلاف المص لان عنده من قسم المعرب
المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب في نحو غلاميه وغلامك و
في بعض الحاشية وخلافهم المص كما رايت لانه لا عزوة من قسم المقدر
ه اعرابه وهو الحق بدليل اعراب في نحو غلامي وغلامك ومن ابن لهم

ابن لهم

انا لاضافة الى المبنى مطلق سبب البناء يعنى مطلق سبب البناء بل
شرط كما يجئ فى الظروف المبنية الى هنا كلامه فانه اى الشان
لما اشتغل ما اى حرف كان قبل الياء المتكلم كالميم مثلا بالكسرة حين اضيف
الكلم الى الياء المناسبة اى لمناسب حركة الياء بان يكون كسرة قبل دخول العامل
على ذلك المضاف فاذا اراد اعرابه بمقتضى العامل وجد محل الاعراب
مستقلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل
فارغا غير مستقل بحركة ويكون الاسم صالح للاعراب امتنع ان تدخل
عليه اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها حركة اخرى
والحال انه لا بد منها بعد دخوله اى بعد دخول العامل موافقة بالرفع
بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة مخصوصة لها
اى للكسرة فى حال كون العامل جارا او مخالفة عطف على موافقة اى
فى حال كونه رافعا او ناصبا لانه فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة
العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى
الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل حال
وهو ظ ولا يمكن ان يجعل هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الياء
وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان
يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة
بحال الجر فقط فيما ذهب اليه بعض تنكيره للتحقير كانه بعيد
بقوله ولذا لم يصرح بكلمة من ان بيان لما ان الاعراب مثل هذا الاسم المعرب
بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء فى حالة الجر لفظى خبر ان غير مرضى
خبر المبتدا عند المص لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل لاجل البناء

وبعله

وبعله يجب ان يكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون
اعرابية وبالعكس لان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا
يجوز ان يكون اثرا له لانه يكون لتحصيل الحاصل ولذا قال مطلقا
اى فى الاحوال الثلث لا فى الحالين فقط الرفع والنصب يعنى كون
الاعراب تقديريا فى هذين النوعين اى فى باب عصا وباب غلامى
من الاسم المعرب انما هو اى ليس الاعراب التقديرى الا فى جميع الاحوال
يعنى فى حالة الرفع والنصب والجر غير مختص خبر بعد خبر او حال من
الضمير المستكن ببعضها اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى
فى حالة الرفع والنصب تقديريا لا فى حالة الجر قوله مطلقا هذا التعميم
مخصوصا بالثانى لان الشارح عمم الاطلاق اليهما المناسبة الاشتراك
فى كون اعرابهما تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف
لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة فى حالة الجر
او استثقل مبنى للمفعول عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر
او تقدير الاعراب ايضا فى الاسم المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير
الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالعرب
لانفهام لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره فى تقسيم
الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه اى فى لفظ الاسم المعرب وورد
ذلك اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع اذا كان محل الاعراب
وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما قابلا للحركة الاعرابية لكونه
اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب
ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا لفظا

ه ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر نسخ

للاستثقال واقع نسخ

او تقديرا لكن اى الا انه يكون ظهور اى ظهور الاعراب فى اللفظ اى
فى لفظ الاسم المعرب ثقيلا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة الى
الضمة فى حال الرفع نحو جائنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر نحو
مررت بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا
شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو والياء المكسورة ما قبلها
يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهو كما فى الاسم المعرب الذى فى آخره
ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز مكسورة ما الى
الحرف الذى قبلها سواء كانت تلك الياء محذوفة بالتقاء الساكنين
وسواء كان ذلك الاسم مفردا **كقاض** او جمعا مكسرا مثل جوار ودواع
او غير محذوفة كما كان الاسم معرفا باللام كالقاضى والجوارى
والدواعى **رفعا وجرا** اى فى حالة الرفع والجر نحو جاءنى قاض
والقاضى ومررت بقاض وبالقاضى لا اى لا يكون اعراب فيه تقديرا
فى حالة النصب نحو رايت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله
تعالى اجيبوا داعى الله الآية لاستثقال الضمة والكسرة على الياء و
ذلك محسوس لضعف وثقل الحركتين عليها مع تحريك ما قبلها
بحركة ثقيل اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما وبين الياء
ولانها اقوى الحركة واما ثقل الكسرة وان كان مجانسة فلاجتماع
الكسرات لتولد الياء من الكسرتين وكسر ما قبل الياء لان الشىء اذا
كسر يثقل واذا سكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة
يعنى ان الفتحة لا يكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان لكونها خفيفة وجزء
الالف فيكون الاعراب فى حالة النصب فى ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا والثانى

كل جمع

كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدار
لا النصب ولا الجر **ونحو مسلمى** عطف على قوله كقاض باعادة الجار
لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا
بالحروف فى الاحوال الثلث او فى حال الرفع فقط كما فى التثنية اذا
اضيف الى ما اوله ساكن مثل هذان ثوبان ابيك وكذا الاسماء الستة
على ما يأتى وقال الزمخشرى يعنى ان غرض المص رحمه الله بذكر الامثلة فى
هذا القسم بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة قد يكون فى الاعراب بالحروف
لا لبيان الاقسام للمستقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل
لم يذكرها انتهى يعنى تقديرا الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة رفعا ونصبا وجرا لما مر وقد يكون فى الاعراب بالحروف مطلقا
كما فى الاسماء الستة اذا اضيف الى اسم اوله ساكن يكون اعرابهما بالحروف
تقديرا فى الاحوال الثلث او رفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم
اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمى او فى التثنية قد سبق بخلاف
تقدير الاعراب للتعذر فانه اى تقدير الاعراب للتعذر مختص
بالاعراب بالحركة ولا يوجد فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف
الاعراب لا يكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل
محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا او
ما قبل ياء المتكلم فنافيا **رفعا** اى فى حالة الرفع نصب على الظرفية
واليه اشار الشارح بقوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال فى نحو مسلمى
اى فى الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم انما هو اى لا يكون فيه الا
فى حالة الرفع فقط دون حالة النصب والجر نحو جاءنى مسلمى اى ا

ان الاعراب فيهما لفظي سوله اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب
وهو الياء لفظاً فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف
فيه دون غيرها نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون
اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون
في الرفع سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع
والياء التي هي حرف الاضافة والحرف السابق وهو الواو ساكن
يستدعى للادغام فانقلبت الواو ياء طلباً للتخفيف لان الياء
اخف من الواو وادغم الياء في الياء لاجتماع الحرفين من جنس
واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه وكسر ما
اى حرف كان قبل الياء المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسرة
اخف من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهة
ثلث قلبت الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان
الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة فاذا
فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ لا حقيقة ولا حكماً
فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة فصار الاعراب في حالة
الرفع تقديريا لكون العلامة فيه مقدرة بخلاف حالتي النصب
والجر مثل رايت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما لفظيا
فان الادغام لا يخرج الياء المدغمة عن حقيقتها اى عن ان يكون ياء
ايضا اذ المدغم ثابت لفظاً فان الياء المدغمة ياء ايضا اى كما هو
انها اذا كانت غير مدغمة ايضا ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء
لان المدغم فيه حرفان في اللفظ وان كان حرفاً واحداً في الكتابة لان الاعتبار
(فافرق المدغم)

للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظاً فيكون الاعراب ايضا ملفوظاً وقد
يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث وهي الرفع والنصب
والجر كما في الكلمات الستة اذا اضيف الى الاسم الذي في اوله همزة وصل
وقيل وضابطته ما اذا كان حروف الاعراب مدة ولاقى ساكن ولذا
قال الشارح في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي
القوم الا ان المص لم يذكر اكتفاء بذكر نحو مسلمي على وجه التمثيل بان (بابي القوم)
قال نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه احضر فانه ازالت ثم تلفظ
حروف الاعراب الواو والالف والياء عن اللفظ بالتقاء الساكنين حرف (مسلمي بلا واو نسخ)
واللام في القوم لان الهمزة للوصل سقط في الدرج لم يبق جواب حالة
الاعراب يعني حروف الاعراب لفظا لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة
بل صار الاعراب تقديريا لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت
تقدير الاعراب للاستثقال مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء
تحمل الحركة ولكن تثقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم
لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا يحتمل
لا تقبل الحركة قلت ان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال
اعراب رايت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
واللفظي اى الاعراب المتلفظ به الجار والمجرور في بد نائب
الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قيد للموصوف ههنا وجعل
المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما
بان هذا التفسير يجرى في الاول ايضاً اى الاعراب المقدر به
كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف الياء تقدير

الموصول اى الذى متلفظ به فيما عداه يعنى فيما اى فى الاسم المعرب الذى
عدا ما ذكر اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان
ضمير ما عداه راجع الى القسمين التقديريين المتعذر والمستثقل
باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع
الضمير الى القسمين مما تعذر فيه الاعراب او استثقل فيه ولما ذكر
المص من تفصيل المعرب بل فى تفصيل الاعراب المنصرف مرتين بقوله
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وذكر ايضا فيه غير المنصرف
مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة وكان غير المنصرف
اقل لانه فرع المنصرف لانه يحتاج الى السببين او الى سبب واحد
قائم مقامهما من المنصرف لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف مقامهما نسخ
يعنى المنصرف لعدم احتياجه الى شئ وبمعرفته اى بتعريف غير
غير المنصرف وبيانه يعرف المنصرف لان غير المنصرف اذا عرف
بالبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عداه منصرفا على قياس الاعراب
التقديرى واللفظى حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى
لكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظى ولذا قال المص واللفظى
فيما عداه عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه ولم يقل فى اخر
البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه
لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف
عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا فقال غير المنصرف
مبتدا لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبد الله

بحث غير المنصرف

علما

علما فان قلت ان غير نكرة لا يتعرف بالاضافة اصلا وكيف يكون
مبتدا وحق المبتدا ان يكون معرفة قلت نعم اما اذا كان مضافا الى
ضد واحد فيكون معرفة فح يصلح ان يكون مبتدا ما خبر المبتدا اى
اسم معرب جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا
تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم
يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف
الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان الانصراف وعدم الانصراف
وصفان له لا غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما فيه اى
فى الاسم المعرب علتان مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا
اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدا والموصول وذى الحال وهمزة
الاستفهام وحرف النفى يعمل الظرف فى الظاهر بعده وقد وقع نحو زيد فى الدار
ابوه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى فى كتفه سيف وجاءنى
زيد عليه جبة وشى وما فى الدار زيد وافى الدار زيد وسيأتى
تؤثران بيان لوضعهما ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اى بسبب
اجتماع انفسهما واجتماع شرائطهما التى سيذكرها لان فى تأثير
كل علة شرطا سوى العدل فيه متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب
اثرا هو منع الجر والتنوين عنه سيجئ ذكره اى ذكر الاثر وهو
قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين من بيان لقوله علتان فيكون صفة
اى علتان كائنتان من علل تسع التنكير ههنا فى مقام العهد
اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه اوردها به للتفخيم او علة
واحدة كائنة منها اى من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة

لقوتها وكمالها لان الشيء اذا قوي وكمل يليق ان يقوم مقام
شيئين بل مقام الاشياء مقامهما منصوب على الظرفية اى فى
مقام هاتين العلتين التين هما من العلل التسع بان متعلق
بقوله تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة حال كونها وحدها تاثيرهما
اى تاثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع
فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط
والى ان العلل التسع ايضا نوعان منها ناقص لم تقدر ان تؤثر فى
الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضمه علة اخرى اليه حتى تؤثر
ذلك بانظمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر نفسه
ان تؤثر ذلك الاثر فيه واشار المص الى الاولين بقوله ما فيه
علتان من تسع والى الاخرين بقوله ما فيه علة واحدة منها تقوم
مقامهما تامل وانصف وهي مبتدا اى العلل التسع فيه اشارة
الى ان الضمير راجع الى العلل التسع بمجموع ما فى هذين البيتين من
الامور التسعة فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط
لا لكل واحدة منها لان كل واحدة منها علة لا علل حتى يقال فيه رد على
الهندى حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل كما ظن لان كل
واحدة منها علة لا علل لا يصح الحكم بقوله عدل ووصف الخ
على العلل التسع اذا كانت هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد من هذه
الامور التسعة حاصلة وهذا اى قوله وهي عدل ووصف الخ تقسيم
الكلي الى الاجزاء فح يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا لكل واحد
منها مثل قول المص فى ما يبنى وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك

البيت جدران وسقف ومثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء لا
تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف وذلك المجموع
عدل لقد بلغ بتنكير الالباب فى هذين البيتين ونهاية الحسن لان
البيت عدل ما الاكل عدل وهو المعدول الذى لا يكون علة البناء اى
لا يكون سببا للبناء وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الا
الاصلي وهكذا الى اخرها وهي كان المناسب بتنكير النون ايضا
الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان
الالف واللام فيه زائدة ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعدول الواو للاستيناف يعنى هذا جواب
لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين
العلتين من الواو الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة
واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم فى عطف هاتين العلتين
من الواو الى ثم ليس الا لمجرد المحافظة على الوزن الشعر
يعنى لو جيئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع
الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعل فاعل مرتين
فلا بد ان يكون الثانى ايضا كذلك فلزم ان يجيئ ثم بدل الواو
حتى لا يكون الثانى انقص من الاول لا لشيء آخر فلفظ لا ههنا
عاطفة وشيء آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد ... لانه خبر المبتدا
لانه لمحل الرفع على انه خبر المبتدا وهو قوله والعدول وهو اما
مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لا
لشيء آخر وقال المحشى عصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد يستعمل

للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبلها
وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما
قبله ومما بعده الجملة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فيكون
للتدرج في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من
الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الا ان الشارح ولم يتعرض
لبيان الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن **والنون زائدة**
من قبلها الف وزن الفعل وهذا القول تقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال من النون لانها فاعل فعل
محذوف بقرينة المقام على ما فسر الشارح وكونها ذا حال ورد هذا الا
المفيدة للتعريف دون غيرها اذ المعنى وتمنع النون من الكلم المعرب
الصرف بالنصب لانه مفعول لتمنع اى تجعله غير منصرف حال كونها
زائدة وقوله الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعني به قوله من قبلها
لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون
لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتدأ
تخصص بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك وفي الدار رجل والخبر
الظرف المقدم عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه
ضعيف لما يجيء في بحث الحال ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا عن
الضمير وحدها يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه
على الاول والثاني زيادة الالف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع انها
ايضا اى كالنون زائدة لانه يكون معنى الكلام وتمنع النون من
الكلم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كونها ما قبل النون الف

وانت خبير نسخ

انت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى ولهذا اى لاجل كون
الالف زائدة كالنون يعتبر مبني للمفعول اى من التعبير عنهما اى عن
الالف والنون معا بالالف والنون متعلق بيعتبر الزائدتين حصه
بصيغة التثنية على ان يجعل وصفا لهما ولو لم يكن الالف ايضا
زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت
فليكن هذا من قبيل التغليب كما يقال الفا في حمراء وصحراء الفا
التأنيث مع ان الالف التأنيث همزة المقلوبة عنها والالف
الاولى زائدة كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي
الله عنهما قلت يوصفهم في جميع المواضع والالف والنون بها
يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لقالوا في مادة من
المواد والالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا
المزيد وعلم انها زائدة اصلية ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
لاعتماده على ذي الحال لما يجيء في انه يشترط في عمل الفاعل على احد
الاشياء الستة على مذهب البصريين والظرف اعني من قبلها
ظرف لغو متعلق من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد اى ولو جعل الظرف ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة واريد
بزيادة الالف قبل النون لاشتراكهما في وصف الزيادة بان جعل
الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما
فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو يصدق الاشتراك فيهما لما
كان لهذا التعبير وجه وتقدم الالف عطف على قوله لاشتراكهما
عليها متعلق بالتقديم اى على النون في هذا الوصف اى في وصف الزيادة

ما النون فلا اشتراكهما فيها نسخ

لان تعلق الظرف بالزيادة وارجع الضمير البارز الى النون افاد تقديم
الالف عليها فى وصف الزيادة لفهم جواب لو مبنى للمفعول زيادتهما
جميعا حال من الضمير المجرور اى جعل حال كونهما مجتمعين فى الزيادة
لان الزيادة ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالاخر يعنى صارت
وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط وهذا اى هذا التوجيه مبتدا كما
اذا قلت خبره اى شبيه به لقولك او شبيه لقولك جاءنى زيد راكبا من
قبله اخوه فانه اى هذا القول يدل على وصف اشتراكهما اى اشتراك
زيد واخيه فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما
فى هذا الوصف اى فى وصف الركوب لما قلنا انفا وقوله اى قول
من نظم العلل التسع فى هذين البيتين وهذا القول تقريب يعنى ان
ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام عوض
عن المضاف اليه بصورة النظم وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا
اشارة الى هذين البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر
عن السياق والسباق تقريب من قرب بالتشديد لها اى
للعلل التسع الى الحفظ اى حفظها لان حفظ النظم اسهل لان الطبيعة
يميل اليه وهذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع
البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو ظاهر المفهوم مما سبق ايضا
او القول اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو
قال به اى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اى الحكم بكل واحد
من العدل والوصف والتانيث الى اخرها علة خبر ان لان يكون
الاسم غير منصرف وفى قوله بان قول تقريبى خبر لقوله او القول

اليه اميل نسخة

بمعنى الحكم

بمعنى الحكم اى الحكم مجازى بعلاقة الجزئية لا التحقيقى اى لا حكم حقيقى
هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا اى الى كل واحد
على فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد اذ العلة الموجبة
غير المنصرف عدم الصرف فى الحقيقة ونفس الامر اثنتان منها
منها اى من الامور التسعة لا علة واحدة يعنى العلة الموجبة كون
الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث
لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحد منها واما اذا
كانت تامة فالواحد كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه
اقل لم يذكر الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب
وقال اذ العلة فى الحقيقة اثنتان او القول اى الحكم بانها اى العلل
الموجبة لمنع الصرف تسع خبر ان تقريب خبر المبتدا وهو القول
لها الى الصواب اى جعلها قرينة الى ما هو الحق من المذاهب الثلثة
لان فيها ثلث مذاهب لان فى عددها خلافا بين النحاة فقال
بعضهم انها اى الامور المقتضية عدم انصرافه يعنى الامور التسعة
عدم الصرف تسع منها المص عدها فى البيتين كذلك وقال بعضهم
انها اثنتان غالبا لان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا الا
اثنتان وقال بعضهم وهو صاحب اللباب انها احدى عشرة
من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التانيث كما
كارطى علما ومراعات الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد
العلمية فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها
الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة لان خير الامور اوسطها حيث

لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول الاحرى
واولى ثم اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول
المختار انه اى المص ذكر امثلة العلل المذكورة ليكون وسيلة الى
زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دابه على ترتيب ذكرها
في البيان ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى الى الضبط و
اسهل في الحقيقة ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا
للمعرفة حيث لعلة فقال مثل عمر مبتدء مثال للعدل خبره مع
قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا
والا يكون تكرارا وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصلح ان يكون
مثالا لغيرها مثل سوى مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع
فقط ومثل احمر مثال للوصف وفيه وزن الفعل ايضا الا انه
غير معتبر هنا لما قلنا ومثل طلحة مثال للتانيث اللفظي و
مثل زينب مثال المعرفة وفيه اشارة الى التانيث المعنوي وفي
ايراد خبر مقدم المصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل
متروك اى في ايراد المص زينب مثالا مفعول ثان له لان اورد
يتعدى الى المفعولين ثانيهما عين الاول للمعرفة بعد طلحة اى بعد
ايراد طلحة مثالا للتانيث اللفظي اشارة مبتدء مؤخر الى قسمي
التانيث بالاضافة لسقوط نون التثنية في قسمين التانيث
اللفظي بدل من القسمين والتانيث المعنوي او خبر مبتدء محذوف
ومثل ابرهيم مثال للعجمة ومثل مساجد مثال للجمع ومثل
معدي كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الياء مثال للتركيب

و

ومثل عمران مثال للالف والنون المزيدتين في العلم وفي
الصفة نحو سكران ومثل احمد مثال لوزن الفعل ولما فرغ من
تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب
فيها واوضحها بالامثلة شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم انصرافه
وهو التخفيف بحذف التنوين والجر فقال وحكمه مبتدء اى حكم
غير المنصرف والاثر المترتب عليه مفعول من باب التفعيل فيه اشارة
الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعني لا كسر
ولا تنوين فيترتب على وجود العلتين او العلة الواحدة القائمة
مقامهما والحكم مرتب ايضا اعني وجود المسند والاسناد عليه
اى على غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود
علة واحدة منها فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان في غير المنصرف احكاما
اخر لكن لا من هذه الحيثية ان مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير
الشان محذوف لزوما كما في قوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله
رب العالمين سيجئ تفصيله لا لنفي الجنس كسر اسمها مبني على الفتح
لانه اذا كان مفردا او نكرة ويقع بعدها بلا فصل مبني على ما ينصب
به فيه اى في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر
لا لنفي الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله اى موجود والجملة
خبر ان وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتدء وهو قوله وحكمه وقدم الكسر
على التنوين اشارة الى ان المذهب المختار من ان الكسر يحذف من غير
المنصرف بالاصالة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل

شرح مرح باحه

غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذي
في احمد مثل عمل الجار لا محالة **ولا تنوين** عطف على ان لا كسر وفيه
خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وحمل كل واحدة منهما نكرة
نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار
الفتح اي البنو فيما على ما يجي تفصيله وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين
من حيث اشتماله على العلتين او العلة الواحدة القائمة مقامهما او
حكما ان لا كسر ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال الواقع وثابت
لان لكل علة من العلل التسع فرعية لاخر فاذا وقع في الاسم المعرب علتان
منها او علة واحدة تقوم مقامهما حصل فيه اي في ذلك الاسم فرعيتان
حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم
مقامهما فيشبه ذلك الاسم الفعل اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع
اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني يكون معنى الاسم معنى الفعل
كما في اسماء الافعال فح يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء
ويعطى عمل له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل
فيبنى مثله وعمله كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف
الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فيه ياخذ عمل
الافعال التي كان في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كان لازما
فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة من اضعف من الاولى فلم يقدر
ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادناها اي الاسم
ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة
الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شيء فيه كما ان الافعال

فرع الاسماء

فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها
ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه و
هو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من
حيث ان له اي للفعل فرعيتين بالنسبة الى الاسم اي بالقياس
الى الاسم بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له احديهما اي احدى
الفرعيتين افتقاره اي احتياج الفعل الى الاسم لما سبق ان الفعل عرض
لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها
وهي ليست الا ذات الاسم فلذلك احتياجه الى الفاعل والاخرى اي
الاخرى الفرعيتين اشتقاقه اي الفعل من المصدر لان المصدر
جنس يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه
اشياء لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يذكر فينبغي ان يكون
اصلا والفعل له امثلة يثنى وانواع مختلفة وامثلة مطردة في
ايضا حيث له ماض ومضارع ولا غير ذلك وافراد وتثنية وجمع
وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر
اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على
الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع منه اي من
الاسم المشابه له الاعراب المختص اظهارا لفائدة المشابهة بالاسم و
هو الجر لما مر ان الجر يكون اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا
بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل
والاسم على السواء على ما سيأتي واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل
فرقا بين اعرابيهما وتعادلا ومنع منه التنوين الذي هو علامة

التمكن

اي علامة دالة على امكنية الاسم في الاسم وتقربه حيث لم يشبه
مبنى الاصل حتى بنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اي علامة — مبنى الاسم حتى يعرف ويخ نسخ
اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقاً والمراد ههنا اي هذا المعنى
لان المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول وانما قلنا في
بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان كل علة من العلل التسع
سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها فرعية — لان العدل اي المعدول فرع المعدول عنه نسخ لبقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية نسخ
لان العدل اي المعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالة الاصلية و
الوصف فرع الموصوف يعني تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض
والاصل في العوارض ان يكون فروعاً لمعروضاتها وهو ظاهر والتانيث
لفظيا كان او معنويا فرع التذكير في كونه مجرداً عن زيادة التاء في
الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله لانك تقول
في المذكر قائم مجرداً عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق بين المذكر
والمؤنث وتقول بقولك قائمة فتكون صفة قائمة مع زيادة التاء و
لان المؤنث فرع المذكر في التخفيف ايضا وهو ظاهر والتعريف بانواعه
فرع التنكير لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام
او بالاضافة او غير ذلك والعروض يقبل الزوال وما يكون عارضا
عارضا لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح لانك تقول رجل بالتنكير
بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شيء ثم تزيد اللام عليه
وتقول الرجل وهو فرع لاحتياجه الى ارادة التعريف والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام عربياً او عجمياً
ان لا يخالطه لسان اخر اي ان كان الكلام عربياً فالاصل فيه

ان لا يخالطه لسان عجمي وان كان عجميا فالاصل فيه ان لا يخالطه
لسان عربي فيكون العربية اذا كان في الكلام العجم فرعاً له و
الجمع فرع الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع
الواحد بمرتبتين والتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل بك
ثم تركبت احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك والالف والنون
سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتان
لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه فرع ما — ما زيد تا اي الالف والنون نسخ
زيد بالافراد لكونهما سببا واحداً اي الالف والنون وفي بعض
النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي
بعضها زيدتا بتلك الصيغة والتانيث باعتبار كونهما حرفين ع
عليه الضمير المجرور البارز راجع الى الموصوف او الموصول
اي فرع الشيء الذي زيد الالف والنون على ذلك الشيء مثل
عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا التوقعه
البناء عليهما فصار عثمان وسكران ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع من الفعل والاسم ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع
اخر مثلاً الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص
بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع
الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه فاذا وجد فيه اي
في كل نوع اعني في نوع الاسم هذا الوزن اي الوزن المختص بنوع
الفعل كان اي الوزن الموجود في نوع الاسم فرعا الوزنه الاصلي
لكونه دخيلاً على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له

فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فوعالة
والعكس كذلك **ويجوز** اى لا يمتنع الجواز يجئ على ثلثة
معان سلب الضرورة والامتناع على ما يجئ فى بحث المفعول معه
فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب
دون الامتناع وههنا المراد المعنى الاخير ولذا قال يعنى فى الشارح دون الامتناع وسلب الامتناع نخ
بقوله اى لا يمتنع لا سلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة
كانكسار الوزن سواء كان الصرف ضروريا مثلا انكسار
الوزن عند عدم الصرف او غير ضرورى كرعاية القافية للانكسار بلا انكسار
للانكسار الوزن عند عدم ايضا **صرفه** اى جعله فى حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة
الفعل لسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما
فيه اى فى غير المنصرف متعلق بادخال لا لجعله منصرفا حقيقة تميز
فان غير المنصرف عند المص ما اى اسم معرب فيه علتان من علل
تسع او علة واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر متعلق بقوله
لا يلزم والتنوين عليه اى على غير المنصرف لا يلزم خلو الاسم عنهما بالكسر
لكن الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دخلا عليه فكيف يزيلان
العلتين او العلة الواحدة وانما قال عند المص غير المنصرف ما فيه علتان
او علة واحدة تقوم مقامهما لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخل
الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء
شرط وقيل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه معناه اللغوى
وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرف منه لا معناه الاصطلاحى

وهو فى الاصطلاح

وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين والضمير فى صرفه
راجع الى حكمه فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير
المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى
سلب الامتناع **للضرورة** اى لضرورة وزن الشعر فيه
اشارة الى ان اللام فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه
الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحد قيل
ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والتقديم والتاخر وخروجه عن
الاعراب الى وجه آخر على طريق التثنية والتانيث التذكير و
تذكير المؤنث والتصغير **او رعاية القافية** عطف على وزن
الشعر اى ولضرورة رعاية قافية فانه اى الحال والشان
اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما نصب على الظرفية و
لفظ ما صفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله يقع
من منع صرفه اى من كونه غير المنصرف انكسار وهو نقصان
حركة او حرف فى البحور يخرجه اى يخرج الانكسار الشعر
عن الوزن فيجب جعله غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر
لان رعاية وزن واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر
مندوب فرعاية الواجب اولى او يقع من منع صرفه او انزحاف
وهو تغيير اجزاء البحور لكن يخل بالوزن ولا يخرجه عنه و
لكن يخرجه عن السلاسة فيجوز صرفه غير المنصرف لتبقى
سلاسته كما فى التناسب اما الاول اى مثال غير المنصرف الذى يقع

من منع صرفه انكسار يخرجه الشعر عن الوزن فكقوله اى قول فاطمة
رضى الله تعالى عنها فى تربة النبى عليه السلام حين قبر و تركته و
قبضت قبضة من تربته عليه السلام فوضعت على انفها
فشمتها فبكت و قالت ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى
الزمان غواليا مد الزمان امتداده غواليا جمع غالية كنواصر من
ناصرة بالفارسية خوش بوى والمعنى ما الذى او اى شئ على من
شم تربة احمد فى ان لا يشم امداد الزمان انواع الغالية والاستفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شئ كذا فى الكافية فقالت صبت بنى
بالتانيث على مصائب قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة
وهى النازلة من المكروهات يقال صابت اذا نزل من باب قال
وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة والجمع واصلها الواو لانه
جمع ايضا على مصاوب وهو الاصل فى الصحاح اى نزلت على نوازل
لو انها اى لو ان تلك النوازل صبت اى نزلت على الايام المنورة
بنور الشمس وضيائها صرن فعل ماض معلول جمع المؤنث وفاعله
راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام لياليا والف للاطلاق بظلمة
تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتاثيرها على
وجه الارض وزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكشفة ومضمحلة
فصارت الايام قبل غروبها الشمس لياليا يعنى لو لم يجعل مصائب
فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير المنصرف
لكان جواب لو المصرع الاول لكان ناقصا من المصرع الثانى بحرف لان
التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر جزء مسدس فالمصرع الثانى

مستفعل

مستفعلن تذكر

مستفعل ثلث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين
فى الوزن واما الثانى اى مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه
انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى فكقوله لى
كقول من مدح امامنا الاعظم اعد امر من عاد يعيد من باب الافعال
على وزن اكرام اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر ذكر نعمان
بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام
لانه يقال نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة لنا متعلق بقوله اعد
كرر ذكره لنا ان ذكره ان كان الجملة الاتية فيه يعنى جوابا للسؤال
مقدر نشاء من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك
الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان
كثيرا لذلك مثل قوله تعالى وان المساجد اى ولان المساجد وقوله عبس
وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى وقوله تعالى افنضرب عنكم
الذكر ان قوما اى لان كنتم فى قوله ذكره اى ذكر نعمان بن ثابت
هو الضمير للفعل على ما يجيء المسك اى كالمسك و بين الشاعر
وجه التشبيه بقوله ما كررته يتضوع اى ينتشر رائحته يقال
ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع وتضيع
ايضا مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك ينتشر رائحته
كذلك الامام الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وحصل له الحميدة
ينتشر منها المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة
والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك فانه
اى الشان لو جعل نعمان غير المنصرف ومنع من الجر والتنوين

فعول مفاعلن فعول مفاعلن

وضم نونه نسخ

وفتح نون نعمان في موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن
ولا ينكسر لان بحره فعول مفاعلن مرتين ولكن بفتح النون
يقع فيه اي في الوزن زحاف اي بغتيه في الحركة يخرجه اي
النون عن السلامة كما يحكم به اي بالخروج عن الوزن سلامة
الطبع فانه لو كسر نون ويدغم في لام لنا لانه يلزم اجتماع المـ
المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون
ساكنة فيزول الثقل الذي حصل من اجتماع المثلين فيحصل
السلامة وامّا لو فتح النون وادغم احصل السلامة ايضا
لكن السلامة فيه دون الالف ومخالف للقياس ايضا واما و
فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون
النون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما في الكلمتين فلم يزل
الثقل ولم يحصل السلامة لان حصولها مبني على وزن الثقل
بالادغام فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
لانه لا يجعل يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا
فكيف يشمل اي الزحاف قوله للضرورة حتى يدخل في عموم قول للضرورة
فيغتفر قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف ثم اذا امكن الاحتراز عنه
اي عن ذلك البعض الاظهار ههنا في مقام الاضمار اي في مقام
ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس في الضمير لانه لم يعلم ان
الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض او على
العكس فالاظهر احتراز عنه ضروري عند الشعراء فههنا يمكن
الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه بادغام

فانه لو كسر وتنوين يدغم التنوين في ... نسخ

لانه لا يختل بالوزن

والتنوين

والتنوين عليه فيشمله قول للضرورة فيدخل فيه واما الضرورة الواقعة لرعا
لرعاية القافية فكما في قوله اي في قول من مدح النبي عليه السلام
سلام مبتدأ لانه يتخصص بالنسبة الى المتكلم مثلا سلام عليك اي
سلامي اي سلام من قبلي اي التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرية
من كل عيب وتنبيه على خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة
للتخفيف لكثرة استعماله بالاضافة الى الانام وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى
وسيد عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فعيل فادغم
اي مقتديهم الجار والمجرور خبر حبيب بدل من خير بدل الكل من الكل
ليتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى الفاعل و
الاول اولى مضاف الى اله العالمين محمد عطف بيان له بشير
فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة
والاحسان في دار الجنان مبالغة في التبشير خبر مقدم نذير
وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين يخوف
اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغة
فيه وهو خبر بعد خبر هذا من تعدد الخبر بلا عطف هاشمي
اي منسوب الى قبيلة هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير
والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الباب والتكثير ههنا في التعليق
لانه مكرم عند الله تعالى واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الملا
الخلائق ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل عطوف فعول بمعنى فاعل من
عطف اذا اشفق يعني شفيق على امته وباب ضرب رؤوف وهو
ايضا فعول بمعنى فاعل بمعنى رائف وبابه قطع اي ذو العطف والرأفة

بخوف اياهم بالخلود في النار نسخ صحيح عبارة

في التعلق نسخ

فاعل من رأف بابه قطع والرأفة يعني ذو الشفقة والمحبة نسخ

يعني ذو الشفقة والمحبة لمبالغة لمن اتبعه كما قيل قبل ذكره في نظم
الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة
بغير عطف من موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ يسمى فعل مضارع
مبني للمفعول نائب مستكن فيه راجع الى الموصول باحمد مفعول الثاني
لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف باء الجارة وقد يحذف
اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد
فانه اي الحال والشأن لو قال الشاعر باحمد بفتح الدال في موضع
الجر وعلم انه غير منصرف لا يخل بالوزن اي لا يكون في الوزن خلل
بجعل احمد في هذا البيت غير المنصرف لان وزنه مستقيم لانه فعول
مفاعلن مرتين ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي وهو
بفتح الراء وكسر الواو في اللغة التمام وههنا المراد من الحرف الذي
تكرر في اخر الابيات لكون ذلك البيت تامة به في سائر الابيات
الدال المكسورة اي الدال المتحركة بالكسرة كما في البيت السابق
فهذا البيت لو لم يكسر لاختل القافية فجعل قوله باحمد في
حكم المنصرف بادخال الكسر عليه **او للتناسب** عطف على قوله
للضرورة باعادة الجار وانما الاعادة اشارة الى ان التناسب
مستقل غير داخل في الضرورة واليه اشار الشارح بقوله
اي يجوز صرف غير المنصرف اي لا يجب اي لا يمتنع جعل
غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه
والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف
منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله

غير منصرف

غير منصرف ليحصل التناسب بينه اي بين غير المنصرف وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمتين امر مهم اسم (الكلمات نسخ)
فاعل من اهم لزم يقال امر مهم اي لازم عندهم اي عند العرب
سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد وبضم
الياء في الاولى والقياس الفتح لانه من بدى مثل مرأ او في
الشعر كما في قوله قالوا فنشرح شيئا نجد لك طبخه جبة و
قميصا مكان خيطوا للمناسبة طبخة وان اختلف لما وفعلا وفي
الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هذا في الشرح
الشرح مراتي مع ان اللغة امرني ومنه في التنزيل الله يبدئ
الخلق ثم يعيده واللغة المشهور يبدئ ورد ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب باجادلف الركب قد صار واقفا فالكاتب كتب
الافصح كسر الدال فلم يلتفت اليه اهتمامه بامر التناسب الى
هنا كلامه وان لم يصل اي كون رعاية التناسب بين الكلمات المعهود
امرا مهما الى حد الضرورة ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة ما
نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى
التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان
امر التناسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كلي فانصرافه
بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له اوثق كلام بقوله
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف فيه سلاسلا وادخل التنوين
عليه لتناسب المنصرف الذي يليه اعني بالمنصرف اغلالا فانه منصرف
اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسع المعتبرة واما سلاسلا فهو

غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساود فقوله سلاسلا واغلالا امثال للجموع غير المنصرف الذى صرف وهو سلاسلا و
المنصرف عطف على غير المنصرف الذى صرف غير المنصرف الذى
غير المنصرف لتناسبه اى لتناسب غير المنصرف والا لكان الانسب
ان يقول المص مثل سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله
سلاسلا واغلالا اخره اذ ذكر اغلالا ليس بزائد لان المعنى
المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف
سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا
ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وتم بيان جواز اراد ان
يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال **وما يقوم**
مقامهما اى العلة الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما
موصولة فيكون اشارة الى ما سبق فى تعريف غير المنصرف بقوله
او واحدة منها لان الموصول فى حكم لام التعريف التى تقوم مقام
علتين من العلل التسع علتان مكررتان حقيقة او حكما يشير
الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور
تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثانيا تفصيل قامت
كل واحدة منهما اى من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت
تأثير العلتين ما سبق ان الشىء اذا قوى يقوم مقام الشيئين
بل مقام الاشياء مقام علتين ضعيفتين لتكررهما اى لتكرر
كل واحدة منهما احديهما اى احدى العلتين المكررتين القائم
كل واحدة منهما مقام علتين **الجمع** لا مطلق بل الجمع البالغ الى

صيغة منتهى الجموع وسياتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه
اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع مقام سببين وقوته
لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى
قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان
ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى
الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى
الجموع فانه اى الشان قد تكرر فيه اى فى هذا الجمع الجمعية حقيقة
نصب على التمييز او على المصدرية اى تكرارا حقيقيا كاكالب
لان المفرد فيه كلب وجمعه اكلب يعنى على اكلب وعلى هذا الجمع
جمع مرة اخرى على اكالب فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو فى
اللغة الحريص يقال فلان كلب اى حريص وسمى الكلب كلبا
لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب واساور جمع
اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع
التاء ايضا ومثل بمثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر
الاخر من الجمادات واناعيم وهى جمع انعام وهو جمع نعم
بفتحة النون والعين وهو المال الراعية وكثيرا ما يقع هذا
الاسم على الابل وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه نعمة والابل
نعمة مختصة لا يوجد فى غيره حيث ياكل لحمه ويشرب لبنه و
يركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا
المعنى لا يوجد فى غيره من الاموال واراعيف جمع ارغف جمع رغيف
ولم يمثل له من الجمادات لقلته واكتفاء بما سبق او حكما عطف

على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل مرة واحدة الا
انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه
الجمعية كالجموع الموافقة لها اى الجموع التي تكرر الجمعية حقيقة
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد جمع مسجد فانه
موازن الاساور والكالب ومصابيح جمع مصباح فانه كلمة آلة
فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومجلس ومجزم و
هو موازن الاناعيم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع
الجمع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه و
ثانيهما اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة
منهما تقوم مقام علتين لتكررها التانيث لكن لا مطلقا اى
الا انه لا يكون التانيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا بل لا يقوم
الا بعض اقسامه لان اقسام التانيث اثنان باعتبار علامة التاء
وهي لا اصلية ولذا يكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة
مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم مقام السببين و
لا يكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها
عارضية غير لازمة لما دخلت هي عليه و[illegible] الالف وهي لا تقدر
بل يجب ان يكون ملفوظ وهو اى في ذلك البعض الف التانيث
اصله الفان سقط النون بالاضافة المقصورة صفة الالف ولم يثن
لكونها سببا واحدا ولان التانيث في المقصورة واحدة لا غير والممدودة
عطف على المقصورة وهي صفة ايضا لان الالف الممدودة الفا التانيث
الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل

لها في التانيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وضعها بصيغة ا
الافراد ولما يتوهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي وضعت
لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف ولا واحدة
منهما فقط دفعا لذلك التوهم بقوله اى كل واحدة منهما يعني ان
المقصورة تكون سببا مستقلا والممدودة ايضا سببا مستقلا لا ان
بمجموعهما سبب واحد كما توهم كحبلى مثال الالف المقصورة وحمراء مثال
الالف الممدودة لانهما اى لان الالف التانيث المقصورة والممدودة لازمتان
اى لزمت كل واحدة منهما الكلمة التي لحقت هي بها وضعا اى لزوما
وضعيا لا عرضيا كتاء التانيث لا تفارقانها اى لا تنفك كل واحدة منهما
مما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير المعنى اللزوم اصلا يعني ابدا مستمرا
فيكون منصوبا على الظرفية فلا يقال في حبلى حبل بحذف الالف المقصورة
يعني يقال في مؤنثه حبلى وفي مذكره حبل لانه ليس له وصف لمن
في بطنه حبل ظاهر ولا يقال ايضا فيما لحقت الفا التانيث الممدودة مثل
حمراء في مذكره حمر بحذف الالف التانيث لان مذكره احمر لا حمر فعلم
انهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنها في وقت
من الاوقات فجعل لزومهما اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي
دخل عليها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث فيهما مكررا ذاتا و
وضعا يعني صار ذاتهما تانيثا ووضعتهما تانيثا آخر وهذا
معنى تكرر التانيث والحاصل ان الف التانيث لم يكن موضوعة
للفرق بين المذكر والمؤنث لان وضعت التانيث والفرق بينهما
بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة

مستقلا لانه بمجموعهما سبب واحد نسخ

لانه وصف لمن في بطنه حبل ظاهر نسخ

لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على
لزومهما الكلمة بخلاف التاء التي للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة
التي دخلت عليه بحسب اصل الوضع فانها اى التاء وضعت للتانيث
حال كونها فارقة بين المذكر والمؤنث لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما
لان صيغة قائم يحتمل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتانيث فدخل
عليه للفرق بين المذكر والمؤنث فعلم منه ان المجرد عن التاء المذكر و
الداخل عليه التاء للمؤنث فيكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض
كالمعدوم فلا يقال ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده ايضا
الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم له لامر عارض له اللحوق
كالعلمية مثلا يعني مثلا ان يكون علما لم يقع قوة اللزوم الوضعي
اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التانيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا
فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف
وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التي تقوم مقام السببين اراد
ان يفصل العلل المذكورة في البيت اجمالا ليكون لها زيادة وضوح
كما هو دابه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا باللام العهد الخارجي
ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال فالعدل قدمه في كلا الموضعين
الموضعين لانه غير مشروطة بشيء بخلاف الباقي وهو في
اللغة الصرف ويقال كلم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح ما
عرفه المص مصدر من عدل يعدل وباب ضرب مبني للمفعول
كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب اى كون الاسم معدولا
خروجه المصدر المضاف الى الفاعل اى خروج الاسم فخرج خروج الفعل

مبحث العدل من العلل التسع

لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الاسم اى كونه اى كون الاسم مخرجا فيه
اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان
الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهولا عن صيغته اى صيغة
الاسم الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل اى الوضع اللغوي
والقاعدة اى الاصطلاح والاستعمال ان يكون ذلك الاسم اى الاسم
المعدول عنه عليها اى على تلك الصورة وقال في الحاشية فسر الصيغة
بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها
من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى ولا يخفى ان صيغة
المصدر ليس من صيغة المشتقات اى ليست صيغة المصدر
موضوعة بازاء المعنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات و
لان المصدر مشتق منه والاصل في المشتقات ان يكون المشتق
مخالفا للمشتق منه فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم اى الضمير
راجع الى الاسم بقرينة المقام خرجت المشتقات كلها عن حد العدل
لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة
عن مصادرها الباء في قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت
اى فخرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة
الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم بقرينة المقام ولا يخفى ايضا ان
المتبادر من قوله خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة اى
الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها باقية في
المعدول لانه لم يكن تلك المادة الباقية في المعدول لم يعلم انه معدول
عنها لان بقاء المادة يكون قرينة العدل بل المتبادر انه غير معدول

وانه بهم بولينه والتغيير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع
في الصورة فقط كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر عن
عامر وزفر عن زافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان
يكون التغيير في الصورة الا انه اذا لم يتغير فيها ايضا لم يتحقق
العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة فلا ينتقض حد العدل
بما اي بكلمة حذف منه اي من تلك الكلمة بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهند
الحسنة الوجه وكذا المحذوف الاوائل مثل عدة وسعة وكذا
المحذوف الاوسط كمقول ومبيع فانه لا يقال كل واحد منها معدول
عن اصله لكون المادة غير باقية فيها مثل يد ودم فان اصلهما
يدي ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقي يد ودم
مثل رحى وعصا فان المادة اي الحروف الاصلية ليست باقية
فيهما اي في يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدي و
دمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجود فيهما ولا يخفى
ايضا ان خروجه اي خروج الاسم عن صيغة الاصلية يستلزم اي يقتضي
ذلك الخروج دخوله اي دخول الاسم المعدول عنها في صيغة اخرى
اي في صيغة غير الصيغة الاولى اي مغايرة للاولى اي للصيغة
المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن
مغايرة لها تكون الثانية عين الاول فعلم يوجد الشرط وهو ان يكون
المادة باقية والتغيير يكون في الصورة فقط ولا يبعد ان يعتبر
مغايرتها لها اي مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها

لان لعدم الشرط نسخ

في كونها

في كونها اي في كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل و
قاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهي الصيغة المعدول عنها داخلة
تحته اي تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عنه اي عن حد العدل
المغيرات القياسية اي الاسماء التي غيرت قياسا كجاء وال ومقول
ومبيع وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما
يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة واما المغيرات
الشاذة اي الاسماء التي تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة
مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كقريب وعريس
بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة
مثل بصري بالكسر في الاول في بصرة وبدوي في بادية وثلاثي
ورباعي فلا نسلم انها اي المغيرات الشاذة مخرجة عن صيغة
الاصلية فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا
داخلة تحت اصل وقاعدة وقد حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ
ما خالف الاصل والقياس فان الظاهر اذ مثل اقوس جمع قوس
وانيب جمع ناب وانيب جمع ناب وهو السهم من الجموع الشاذة
بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كانت ما قبلها نكرة
تكون صفة له مثل جاءني رجل من بني تميم ليست مخرجة و
ليس مع اسمها وخبرها خبر ان وهي ايضا مع اسمها خبر لان في
قوله فان الظاهر عنها اي عن الجمع الذي هو القياس فيهما لان القياس
في الاجوف الثلاثي المجرد ان يجمع على افعال للقلة فيكون القياس
فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن اعني اقواسا وانيابا لا على

كالجمع نسخ

افعُل لثقل الضمة نسخ

لا على اقوس لثقل الضمة على الواو والياء في البناء الممتد وان كان ما
قبلها ساكنا بل انما جمع القوس والناب ابتداء يعني في اول
الوهلة على اقوس وانيب حال كون كل واحد منهما واقعا على
خلاف القياس لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع
مع انه ينفر ثقيل من غير متعلق بقوله بل انما جمع ان يعتبر مبني المفرد
جمعهما على خلاف اي جمع القوس والناب اولا اي قبل ان يجمعهما
على خلاف القياس على اقوس متعلق بقوله جمعهما وهو القياس
فيهما هو اقواس وانياب واخرج عطف على قوله جمعهما اي من غير
ان يعتبر ايضا اخرج اقوس وانيب عنهما اي عما هو القياس فيهما
اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء
المعدولة حتى ان ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليها وعلى
امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا معدولين وقال بعض
الشارحين قد جوز بعضهم اي بعض المصنفين والمؤلفين
تعريف الشيء اي شيء كان عاما اي بتعريف هو اعم منه اي من المعرف
بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان
المقصود منه اي من التعريف تمييزه اي الشيء المعرف المصدر
المضاف الى المفعول عن بعض ما عداه لا عن كله كما اذا قلت في
تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه الفعل
ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن
جميع الحروف وان دل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا
لحصول الغرض والمقصود واذا كان الامر كذلك فيمكن ان يقال

المقصود

المقصود من هذا التعريف ههنا اي في هذا البحث تمييز العدل
عن سائر العلل التي اشتركت له في العلمية لا عن كل ما عداه
سواء كانت ما عداه علة او لا فحيث حصل بتعريفه اي بتعريف
العدل هذا التمييز اي تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر
العلل لا بأس بكونه اي بان يكون تعريف العدل اعم منه بان يدخل
فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر
العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس
بعلة فيه فح اي حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل
عن سائر العلل وغير كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف اي تعريف العدل الى ارتكاب
تلك التكلفات الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر ليست بصيغة
المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون
في الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم
دخولها في صيغة اخرى مغايرة للاولى اما في الوزن واما في
الدخول تحت اصل قاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها
ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان
يبين سبب العلل العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها
واعلم انا نعلم قطعا اي جزما اي علما قطعيا انهم اي النحاة لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وزفر وامثالها غير منصرف
بالنصب لانه مفعول لوجد غير منصرف في كلام العرب واستعمالهم
والحال انهم لم يجدوا فيها اي في هذه الامثلة او عطف على مخرج

صيغة المصدر لصيغ المشتقات نخ

على مدخول لما اى لما لم يجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضى عدم انصرافها
من الاسباب التسعة غير الوصفية فى الاربعة الاول او غير العلمية فى
الاخير والوصفية الاصلية او العلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف
لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك
احتاجوا اى النحاة الى اعتبار سبب اخر غير الوصفية او العلمية من
الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان
منها او تكرر واحد منها لكون الصرف اصلا فيه ولم يصلح وهذا
عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف
واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف
واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح للاعتبار اى اعتبار
سبب اخر مع احدهما من الاسباب التسعة الا العدل لانه ليس
فيها اى امثلة جمع معتبر ولا تانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيب
ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجمع العلمية مع
الوصف فانتفى اعتبار غيره لانتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم
اعتبروه فيها اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها
غير منصرف للعدل وسبب اخر لا انهم عطف على قوله انهم اى لا
ان النحاة تنبهوا اى لا ان النحاة من التنبيه للعدل فيما عدا عمر
اى فى مثال غير عمر من هذه الامثلة بل نعلم ان هذه الامثلة
مشتركة فى اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الا قدام فيه
فجعلوه اى ما عدا عمر غير منصرف للعدل وسبب اخر وهو الوصف
واما حال عمر فمسكوت عنه ولكن استدراك من قوله اعتبروه اى

اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه لا بد من اعتبار العدل
مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا من امرين يعنى فى اعتبار
العدل مطلقا شرطان احدهما اى احد الامرين وجود الاصل
للاسم المعدول لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يكن اعتبار
العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول
المعدول عنه وثانيهما اى ثانى الامرين اعتبار اخراجه اى اخراج
المعدول عن ذلك الاصل اى الاصل الذى وجد لان مجرد الاصل
بمجرد وجود الاصل لا يكفى للعدل اذ لا يتحقق الفرعية
اى فرعية المعدول بدون اعتبار ذلك الاخراج لما سبق ان وجود
الاصل لا يكفى فى اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج ففى بعض تلك
الامثلة اعنى ما عدا عمر يوجد دليل غير منع الصرف سيبين
الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض
دليل سوى صرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه يعنى على
ان الاصل المعدول عنه موجود فوجوده اى فوجود ذلك الاصل
محقق اى ثابت بلا شك ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل
تحقيقيا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقيق
اصله والعدل عنه ايضا وفى بعضها اى بعض تلك الامثلة لا
يوجد دليل يدل على اصل المعدول عنه غير منع الصرف بعلة
وعلة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر فيفرض مبنى المعدول
اى فيقدر له اى لذلك الاصل ليتحقق العدل اى حتى يقع العدل
بالاخراج اى اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اى عن الاصل المقدر له

يعنى يقدر معدول عنه لعمر وزفر
وهو اى معدول عنه عامر وزافر

الاصل لانه اذا لم يقدر له اصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم
غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة
الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل ذلك البعض مقدرا
ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشيخ
فانقسام العدل الى العدل التحقيقى والعدل التقديرى حتى صار العدل
قسمين انما هو اى ليس ذلك الانقسام الا باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل
اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا شك واذا كان
مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج
المعدول عن ذلك الاصل اى المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثانى
ليتحقق العدل يعنى ليقع العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
لان الاصل فى الاعتبار بالعدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرف
بعلة واحدة فى كلامهم فعلى هذا اى على انقسام العدل الى التحقيقى
والتقديرى باعتبار الامر الاول قوله اى قول المص ابن الحاجب **محققا**
اى معناه اى معنى هذا القول لا اعراب العدل خروجه عن صيغة الاصل
خروجا كائنا عن اصل محقق اى موجود يدل عليه دليل غير منع الصرف
وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية مع الصيغة اى حال كون
وتانيث المصدر الواقع حالا عن المؤنث ليس بلازم لعدم الضمير فيه
كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلق وهو الاول
والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان
الاصل محققا **كثلث** ومثلث اى خروجا كائنا كخروج او خروجا كائنا مثل

خروج ويجوز ان يكون خبر المبتدإ محذوف اى مثاله مثل خروج
ثلث **ومثلث** وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلثة ثلثة
مكررا والدليل الذى يدل على اصلهما اى اصل ثلث ومثلث
انه فى معناهما اى فى معنى كل واحد منهما تكرار دون لفظهما اى ليس
فى لفظ كل واحد منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما
لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلث اى حال كونهم مفصلين بهذا
التفصيل وهو كون الجائى ثلثة مرة وثلثة اخرى وثلثة اخرى
مرة اخرى الى ان ينتهى القوم يعلم ان الجائى هكذا جاءنى والاصل فى
الالفاظ انه اى الشان اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
اى كما كان المعنى مكررا مكررا لان اللفظ تبع المعنى فعند افراد
المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكراره يلزم تكراره كما فى قولك
جاءنى القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مأول بلفظ واحد و
المشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل على هيئة حالا عند المص
اى منفصلين بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كان العبارة
عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد
عليهما جميعا فعلم من هذا التقدير ان اصلهما اى اصل كل واحد
من ثلث ومثلث لفظ مكرر وهو قولك ثلثة ثلثة و
قد عدلا عن الاصل تحقيقا فى الاصل لان ثلث اخف من ثلثة
ثلثة مع ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك اذا وجدنا ثلث
وثلثة ثلثة لمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا
العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر

على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزءا جزءا وبعت العراق
بلدا بلدا فكان القياس في باب العدل ايضا التكرار عملا بالاكثر
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا
كلامه وكذا الحال اى كالحال في ثلث ومثلث خبر مقدم والحال مبتدأ
مؤخر في احاد وموحد عدل كل واحد منهما من واحد واحد
وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث منتهيا الى
رباع ومربع فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم
الغاية ههنا حكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم بلا اختلاف لاحد في ان هذه
الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى
اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد وموحد قياسا عليهما
لكونهما معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد و
فيما اى في الاسماء التي كانت وراءهما بعد اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور
خبر مقدم منتهيا الى عشار ومعشر العدل لكل واحد منهما من عشرة
عشرة فالغاية فيه ايضا داخلة في المغيا خلاف مبتدأ مؤخر
في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة
لان السبب الذي هو يوجد فيما دونهما وهو العدل والوصف
قد وجد فيهما ولان الاشتراط في السبب يستلزم الاشتراط في الحكم
وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل في الاسم الصرف والصواب
الحق من المذهبين مجيئها اى ان يكون غير منصرف لما قلنا والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث اى السبب الذي يقتضي عدم صرفهما

واخواتهما

واخواتهما واشباههما من السياق والسباق يعني من احاد الى
معشر عند سيبويه العدل التحقيقي والوصف اللازمة لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اى الوصفية التي حصلت لهما
بالتركيب لان ثلث وضعت لمرتبة معينة من مراتب العدد من
غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في الاصل الوضع و
يدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية
الوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان
التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض صارت اى الوصفية
اصلية في ثلث ومثلث لان المعدول لم يوضع الا وضعا ولا يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلث
ولا يقال جاءني ثلث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع
المعدول عنه فتغاير وضعا لاعتبارها فيما وضعا له اى لكون
الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلث ومثلث
له واخر عطف على ثلث او مثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة
جمع اخرى صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون مؤنث
بالجر صفة لاخرى مضاف الى اخر الذي هو مفرد مذكر على وزن افعل
قلبت الهمزة الفا واخر اسم التفضيل كافضل بشهادة التعريف
له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان معناه
اى معنى اخر في الاصل اى في اصل الوضع يعني معناه اللغوي اشد تاخرا
تاخرا يمين يعني ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر اشد تاخرا
من زيد في معنى من المعاني ثم نقل من معناه اللغوي الى معنى غير

يعنى الى المجازى وهو النفى بقرينة السوال كما اذا قيل ازيد فى الدار
فيقال خير اى ليس فيها او تقديرى لان فى اسم التفضيل ايضا معنى النفى
لان الوصف الزائد فى المفضل منفى باسم التفضيل عن المفضل عليه
معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل
الى معنى غير فمعنى قوله جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى زيد غير رجل لكن
بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى وحمار آخر و
امرأة اخرى كذا فى الرضى وقياسه كلمة التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء
الثلثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما باللام اى اما ان يستعمل
بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد
او بالاضافة اى اضافة كلمة التفضيل الى المفضل عليه او كلمة منه
يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو
والجمع وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها اى من هذه الامثلة
علم انه اى اخر معدول من احدها اى من المستعمل باحدها
اختصارا فى اللفظ فقال بعضهم انه اى اخر معدول عما اى عن
اخر الذى فيه اللام اى عن الاخر لتوافق المعدول والمعدول عنه
فى اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما فى الهيئة موجود هيهنا لان
هيئة ما جرد عن اللام غير هيئة المتلبس به ولا يلزم ايضا ان يكون
المعدول معرفة كما فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف
باللام بمعنى الامس لكونه معناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف
وهو اللام فيما عدل عنه وهيهنا ليس كذلك لعدم بناء معنى
التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار كلمة مثله وقال

يعنى بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع لم يستعمل باحدها اختصارا فى اللفظ فقال بعضهم

بعضهم انه اى اخر معدول عما ذكر معه من اى عن كلمة التفضيل الذى
استعمل بمن التفضيلية اى عن اخر من لانه الاصل فى الاستعمال
لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح وكذا لم يطابقا موصوفه
حيث يكون مفردا وان كان مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة
لكون كلام منافى الجمع لانه اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد والا المثنى
وانما لم يذهب مبنى للمفعول الى تقدير الاضافة الجار والمجرور فى محل الرفع
بناء على انه نائب لم يذهب يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا
يعنى يذهب احد اى ان يكون نسخ
عن المستعمل بالاضافة نحو اخر زيد او اخر الناس فتكون الاضافة مقدرة
فى المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او
البناء او اضافة بالتنوين اخرى صفة الاضافة مثلها صفة
بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان المضاف اليه من
ان حذف عوضا نسخ
التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين فى المضاف ليكون
ما يوجب نسخ
عوضا عن المضاف اليه المحذوف وساداً مسده نحو حينئذ اصله
حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عن التنوين لما ذكر و
نون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تحقيقا واما ان يوجب
بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف
نحو قبل لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى قبل على الضم نسخ
بالضم لما سيجىء واما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط
ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين الاول ليكون قرينة على ان
المضاف اليه محذوف فى الاول نحو يا تيم تيم عدى فان اصله يا تيم عدى
تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل يا تيم تيم عدى

لماذكر وسيجئ ومثله يازيد يازيد العملات وليس في اخر المعدول شئ من
ذلك اى من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين ان يكون
يعنى اخر معدولا عن احد الاخرين اى عما في الكلام او عما ذكر معه من
التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع **وجمع** على وزن حرد عطف
على اخر لقربه واما على ثلث لاصالته جمع بالجر صفة له مضاف الى
جمعاء بالمذكر كصحراء مؤنث بالجر صفة لجمعاء مضاف الى اجمع
الذى مذكر افعل وكذلك اى مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم كتع
مبتدا مؤخر وبتع وبصع وقياس فعلاء الذى مذكر افعل ان كانت
صفته اى صفة افعل ان تجمع اى تلك الصفة على فعل بضم الفاء و
سكون العين ليتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو
والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث لشرط لان هذا الجمع اشرف
الجموع ولو جعل افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لدفع الالتباس و
لم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنث بالالف والتاء ايضا لكونه فرع
المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصارا
والمقصود هذه الصفة عن افعل التفضيل كحمراء على حمر وان
كانت اى صفة افعل اسما ان يجمع على فعالى اذ تجمع في التكسير بفتح
اللام وكسرها مثل اجدل وابصع واحرص يجمع على اجادل و
اصابع واحارص او فعلاوات بالالف والتاء في الصحيح لان
الفا للتانيث اذا وقعت في الكلام يجمع جمع الصحيح المؤنث
مثل حبارات في حبارى كصحراء بالمد البرية وكذا بالمد فعلاء
اذا لم يكن مؤنث افعل مثل عذراء وحراء وزماء يجمع على صحارى
والاصل فيه صحارى على وزن جهاديع لان ما بعد الف للتانيث في الجمع

ما بعد الف التكسير في الجمع نخ

الاقصى يكون مكسورا كما ساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد
حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية واقيس فصار
صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة
في اخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل
اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى
صحارى مثل جماذى او صحراوات لما ذكرنا فاصلها اى اصل جمع
اما جمع كحمراء ان كانت وصفا او جماعى او جمعاوات ان كانت
اسما فوجد الاصل المعدول عنه فاذا اعتبر اخر جها عن واحدة منها
اى من هذه الاصول الموجودة لها تحقق العدول فاحد السببين
المقتضيين منع صرفه اى جمع فيها العدل التحقيق لكن الا
الاصل محقق والسبب الاخر الصفة الاصلية وان كانت
اى جمع بالغلبت اى بغلبت استعمالها في باب التاكيد اسما لان فعلاء
افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة
مؤثرة في منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية
مثل اسود وارقم وادهم او غير زائلة بغلبة الاسمية مثل
احمر واصفر و في اجمع واخواته وهى كتع واتبع و
ابصع الظرف متعلق لما قبله تقديره احد السببين في اجمع
واخواته وزن الفعل والسبب الاخر الصفة الاصلية واما
في جمعاء واخواته فالتانيث القائم مقام السببين وانما اورد المص

وان صارت نخ

ثلثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى
لانه لا يخلوا اما ان يكون الوصف باقياً او لا والاول نوع والثانى اما ان يكون
النقل فيه محققاً او لا وما يكون النقل فيه محققاً فهو الثانى والثالث اى ما
يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على
وصفه او منقولا الى الاسمية كما فى باب التاكيد وعلى ما ذكرنا متعلق
بقوله لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغه والتنبيه عليه
بالامثلة او اشارة الى الفرق بين جمع وآخر وبين الجموع الشاذة مع ان
كلا منهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية
وبعضها شاذة وبعضها معدولة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض
ما قلنا بها كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها اى اخراج انيب واقوس
عما اى عن الجمع الذى هو القياس فيهما وان كان موجوداً كانياب واقواس
لان سبب الاعتبارى ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود
فى الجموع الشاذة كيف استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجها عما هو
القياس فيهما والحال انه لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس ثم
عدل عنهما فلا شذوذ فى هذه الجمعية اى فى انه يجمع ناب على انياب و
قوس على اقواس لكونه على ما هو القياس كما سبق ولا فائدة ايضا لكم
المخرج ليس للاسم المعدول فائدة قياسية ليلزم مخالفتهما الشذوذ
اى حتى يكون ما خالفهما من الاسماء المعدولة شاذاً فيكون الاسماء المعدولة
على قسمين شاذة وغير شاذة والاشيء من الاسماء المعدولة شاذ اذن
اين يحكم فيهما بالشذوذ هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم
فى تلك الجموع بالشذوذ حتى يكون اقوس وانيب شاذاً وما لم يعتبر

اخراجهما عنهما لعدم سبب وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ و
من هذا اى ومن عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى
هو عدم الصرف غير موجود تبين اى ظهر الفرق ظهوراً بيناً بين الشاذ
والمعدول لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج
عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر
اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سبب بل كان اولا على خلاف
القياس او تقديراً عطف على تحقيقا اى المعدول خروجه عن
صيغه الاصلية بحسب الفرض والتقدير كان ثلثا عن اصل مقدر مفروض فيه اشارة
الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله
مفروض يكون الداعى والسبب الى تقديره اى تقدير الاصل وفرضه
عطف تفسير منع الصرف بالنصب لانه خبر يكون لا غير اى لا هنا
النفى الجنسى وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ما يجىء اى لا
غير منع الصرف من الدليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الا
منع الصرف فقط كعمر وكذلك زفر فانهما اى عمر وزفر لما وجدا
غير منصرفين فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية و
من قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود السببين فيه
او سبب مكرر والحال انه لم يوجد فيهما اى فى كل واحد من
عمر وزفر سبب ظاهر من اسباب التسعة الا العلمية وحدها و
هى وحدها لا تمنع الصرف اعتبر فيهما العدل ليوجد فيهما سببان
العلمية والعدل ولا يكون مخالفا لقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره   اوليس فيهما نسخه
فيهما لانه ليس فيهما تانيث ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها

فاختص الاعتبار على العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
الاصل للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره ولما كان الاصل
لم يكن اى لم يوجد فيهما دليل ظاهر يدل على وجوده كما فى الامثلة
السابقة فى العدل التحقيقى غير منع الصرف بالوضع صيغة دليل
قدر وفرض فيهما ان اصلهما عامر وزافر يعنى كان الواضع قصد
التسمية اولا بعامر وزافر الا انهما كانا من الاجناس خاف
اللبس وعدل عنهما الى عمر وزفر لان عامر موجود فى الاجناس
لان عمر غير موجود فى الاجناس فكان خوف اللبس نسخ
فكانه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه عمر وسماه به اختصارا فى
اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله يأتى الظلامة
عنه النوفل الزفر الا انه كان نادر جعل كان لم يكن فى كان
عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس قط ومثل باب
قطام عطف على عمر وقطام علم امرأة من العرب كحذام المعدولة
عن قاطمة كما ان حذام معدولة عن حاذمة واراد اى المص
حاذقة نسخ
ببابهما اى بذكر الباب كل ما كان اى كل لفظ هو اى لفظ كان على
او لفظ كان نسخ
وزن فعال واللام فى قطام بالجر عطفا حال كونه على الاعيان
الالفاظ نسخ
المؤنثة اى علما موضوعا لغير معين من الاعيان المؤنثة صفة
لمعين نسخ فى الاسم نسخ
الاعيان حال كونه ملابسا من غير ذوات الراء يعنى ليس فى آخره
راء كحضار وطمار الكائنة فى لغة بنى تميم فانهم اى بنى تميم
ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة اعتبروا العدل اى اخرج
نحو قطام عن قاطمة فى هذا الباب اى باب قطام يعنى فى فعال
التى يكون علما للاعيان المؤنثة حملا له مفعول له لقوله اعتبروا

اى كونهم

اى كونهم حاملين هذا الباب على فعال التى كانت ذوات الراء فى الاعلام
المؤنثة مثل حضار فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القاموس جبل
بين اليمامة والبصرة والبجانية والحمير من الابل وطمار المكان المرتفع
او البجاية نسخ او الحمير نسخ
وفى بعض النسخ ويليه فى القاموس ارض بين اليمن وقيل طمار بكسر
بالكسر والفتح مكان مرتفع البه ويقال هو مكان ترفع اليه الانسان ثم يرى
منه فانهما اى حضار وطمار مبنيان على الكسر ولم يبنيا على السكون
مع ان الاصل فى البناء السكون لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا
على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح لانه اخف وايضا لا السكون
لانه يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس
فيه محذوف وليس فيهما شئ يوجب البناء او غيره الاسباب
من الاسباب التسعة المقتضية منع الصرف العلمية بدل من قوله سببان
والتانيث عطف على العلمية والسببان لا يوجبان البناء اى لا يوجبان
بناء ما وجد فيه احدهما لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء
البناء فان الموجب للبناء فى مثل هذا الباب المشابهة لفعال
الذى كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك فى العدل والوزن فاعتبر
فيهما العدل ولم يكتف بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحا
سحاب وجهام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة لان المشابهة
فى الوزن وحدها تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم
وحدهما لانهما لم تؤثر
لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر العدل فيما اى فى الافعال الذى عداهما اى مثل حضا
حضار وطمار تتميما بيان لما فى قوله فيما اى من بيان باب فعال الذى

وحدهما لانهما لم تؤثر صح

جعلوه اى بنو تميم معربا غير منصرف ايضا اى كما اعتبر والعدل فى باب
حضار حملا مفعول له لقوله اعتبروا اى ليكون محمولا على نظائره اى
على اشباهه هذه اللواتى هى ذوات الراء مع عدم الاحتياج اليه اى
الى اعتبار العدل فيه لتحقق السببين اى لوجود السببين من الاسباب
التسعة لمنع الصرف العلمية والتانيث المعنوى مع وجود شرط تحتم
تانيثه ههنا وهو الزيادة على الثلثة وسيجئ فاعتبار العدل فيه اى فى باب
قطام انما هو اى ليس الا للحمل على نظائره اى على اشباهه لا اى ليس
اعتبار العدل فيه لتحصيل سبب منع الصرف وهو العلمية وتمام
التانيث مع وجود شرط تحتم تانيثه وهو حاصل سواء اعتبر العدل
اولا والحاصل لا يمكن تحصيله ولهذا اى لاجل اعتبار العدل
فيه ليس الا للحمل على نظائره لا غير يقال ذكر باب قطام المصدر
مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المص هذا الباب ههنا
اى فى بحث العدل التقديرى ليس فى محله لان محله سيأتى فى
باب اسماء الافعال لان الكلام اى البحث فيما اى فى الكلم المعرب الذى
وجد غير منصرف بالعلمية وحدها وقدر فيه اى فى ذلك الكلم
العدل لتحصيل سبب منع الصرف وهو العدل لا فيما قدر فيه
العدل حملا على نظائره وانما قال المص فى بنى تميم احترازا
عن لغة بنى اهل الحجاز بناء لان الحجازيين يبنونه اى يجعلون فعال
هذه مبنية وان كان معدولا ولا ايضا عندهم فلا يكون باب
قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا مما نحن فيه اى فى البحث
الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل التقديريا والمراد من بنى تميم اكثرهم

فانهم

فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل
المقدر فان الاقليين منهم اى من بنى تميم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية
بل جعلوها يعنى جعلوا باب قطام سواء كانت ذوات الراء او لا معربا
غير منصرف لان الكلم اصل فى الاعراب والمشابهة للمبنى اذ كانت صفة
لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها اى فى ذوات الراء لتحصيل سبب البناء لما عرفت
ان سبب البناء العدل والوزن وحمل بالجر عطف على اعتبار العدل اى
ولا حاجة ايضا الى حمل ما عداها عليها اى حمل فعال التى لم يكن ذوات
الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم
فكان فى باب قطام ثلثة اقوال فى قول مبنى اى الحجازيين لمشابهة
فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه و
فى قول معرب اى الاقليين من بنى تميم معرب غير منصرف للعلمية و
والتانيث المعنوى فلا حاجة الى العدل وفى قول اى الاكثرين من
بنى تميم ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء
فهو معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى فاعتبر فيه العدل
وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب
منع الصرف الوصف المعدول من اسباب منع الصرف فالوصف
والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان
الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم
يعرف المص فى هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف فى هذا الكتاب
فى محل واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل

بحث الوصف

كان لو علم [illegible]

لعدوله عن تعريف السلف بخلاف الابواب الباقية حيث لم يعدل
فيها انتهى هو كون اسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة اى معتبرة مع
بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع وسواء بقيت
على الوصفية مثل احمر وجعلت اسما برأسها من غير الوصفية كا
كاسود وارقم على ما يجيء فانه اى مثل احمر موضوع لذات ما و
لفظ ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة
وصفة معينة اخذت مبنى للمفعول صفة لذات اى اعتبرت تلك الذات
مع بعض صفاتها التى هى الحمرة فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض
لانه يأخذ التانيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض اناملة او كانت
الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الوضع لم يكن
وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية با
بالاستعمال مثل اربع فى قولك مررت بنسوة بكسر النون وضمها
والنساء والنسوان جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة
نسية اربع بالجر والتنوين فانه اى اربع موضوع لما المرتبة المعينة
وهى ما بين الثلاثة والخمسة كانت من مراتب العدد التى هى من
واحد الى مائة ومنها الى الالف ومنها الى غير النهاية فلا وصفية
فيه اى فى اربع بحسب الوضع لانه اسم من الاعداد التى كانت فى
مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو بل قد يعرضه الوصفية
بعد الوضع بحسب الاستعمال كما فى المثال المذكور الذى اورده الشارح
فانه اى اربع لما اجرى مبنى للمفعول فيه على النسوة فى نحو مررت
بنسوة اربع بان جعل وصفا لها وبين به ما هو المراد منها كما ان الصفة

تبين

تبين ما هو المراد من الموصوف التى هى من قبيل المعدودات
وصفيتها دفع التوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول
توهم انها لم تعد لان العادة لا يكون معدودا للاعداد اى ليس تلك
النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر علم جواب لما ان معناه اى
معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة مر
مررت بنسوة موصوفة اى متصفة بالاربعية لكون الاربع دالة
على معنى فى متبوعه وهو الاربعية وهذا اى معنى مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية معنى وصفى عرضى اى عرض له اى لاربع بعد
الوضع كما فى الاستعمال اى بسبب الاستعمال واجرائه على النسوة
التى تكون معدودة لا وصفى اصلى له بحسب الوضع لما عرفت
ان وضعه اى الاربع لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك
الوصف فيه عارضا ولما تبين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى
احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح
مبينا والمعتبر فى سببية منع الصرف اى فى ان يكون سببا له هو
الوصف الاصلى لا غير لاصالته لان الاصلى لكونه اصلا يؤثر
فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد لا الوصف العرضى
يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا لعرضيته اى لكونه عارضا و
العارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى الاحكام والقواعد فلذلك
اى لاجل ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى
لعرضيته قال المص اى بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله
فلذلك متعلق بقال شرطه مبتدأ اى شرط الوصف المعدود

من اسباب منع الصرف فی سببية متعلق بالشرط مضاف الى المفعول
وهو منع الصرف ای فی كونه سبباً لمنع الصرف ان يكون ای الوصف
وصفاً فی الاصل والجملة خبر المبتدأ الثانی وهو مع خبره خبر المبتدأ
الاول الذی هو الوصف فی المتنين الذی هو الوضع جزماً لا وهماً ولو
حكماً كثلث ومثلث او تقديراً كجمع بان يكون وضعه ای وضع الوصف
على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع لا ان تعرضه عطف على قوله ان يكون
وصفاً الوصفية بعد الوضع فی الاستعمال لما عرفت ان المعتبر فی السببية
هو الوصف الاصلی سواء بقی الوصف على الوصفية الاصلية ولم
ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر او زالت الوصفية الاصلية عنه
بان نقل عنها الى الاسمية اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية
مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض
الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك فلا يضره ای
الوصف الاصلی وفسر المضر بقوله بان يخرجه فيه ای تخرج الغلبة الوصف
الاصلی عن سببية منع الصرف ای عن ان يكون سبباً لمنع الصرف الغلبة
فاعل فلا تضره ای غلبة الاسمية فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام
مضاف الى الفاعل بناء على ان يكون اللام فيه زائداً على الوصفية الاصلية
متعلق بالغلبة ومعنى الغلبة ای معنى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية
ان يكون اللفظ عاماً فی اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال
فی احد الانواع اشتهر به ولذا قال الشارح اختصاصه ببعض افراده الباء
داخلة على المقصور عليه يعنی كان اللفظ فی الاصل عاماً لانه يدل على
ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فی بعض الافراد الدال هو عليه فی الاصل وغلب

ان يكون اللام نسخه

فيه بحيث

فيه بحيث لا يحتاج ذلك اللفظ فی الدلالة عليه ای على ذلك البعض
الى القرينة اللفظية او غيرها واما فی الدلالة على المعنى الوضعی الذی كان
قد وضع اللفظ له عاماً فيحتاج اليها كابن عباس رضی الله عنه فانه
يقع على واحد من بنی العباس ثم صار اشتهر فی ابنه عبد الله بحيث
لا يحتاج فی الدلالة عليه الى القرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم و
الثريا والبيت والكتاب على ما يأتی كما ان اسود كان موضوعاً
عاماً لكل ما فيه السواد ای كان قد وضع وضعاً عاماً لكل شیء
اتصف بوصف السواد من ذی روح او جماد ولانه يقال لشیء
السواد للمتصف به ثم ای بعد الوضع العام للمتصف به كثر
استعماله فی الحية السوداء وهی فرد من الافراد التی وضع اسود له
كما قال النبی عليه الصلوة والسلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر
بحيث متعلق بكثر لا يحتاج ای الحية السوداء فی الفهم عنه ای
فی انفهامها عن لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج انت فی فهم الحية
السوداء عن لفظ اسود اذا ذكر الى قرينة دالة على ان المراد منه
الحية السوداء من موصوف او غيره اذا عينت به تلك الحية
بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة
عن موصوف مثل ليل اسود ورجل اسود او من الرجال فلذلك
المذكور اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتنع وعلتهما
والمشار اليه لما كان مثنى فسر الشارح بقوله المذكور ليصح الاشارة
بالمفرد دفعاً لما يرد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى وكلمة
الاشارة مفرد ثم بين المذكور بقوله من اشتراط اصالة الوصفية فی

فى كون الوصف سببا لمنع الصرف وعدم مضرة الغلبة اى غلبة الاسمية
على الوصفية الاصلية يعنى اذ كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة
الاسمية حيث يكون غير منصرف بقى وصفية اون والت صرف
لعدم اصالة الوصفية نظرا الى الامر الاول اربع اذ وصف للعدد
فى قولهم مررت بنسوة اربع مع ان فيه سببين الوصفية ووزن
الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر
فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم وامتنع من الصرف يعنى صار
غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية لعدم مضرة الغلبة نظرا
الى الامر الثانى اسود وهو فى اصل الوصف وصف لكل ذى سواد
لما عرفت وارقم وهو فى اصل الوصف وصف بمعنى ذى رقم
ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان حيث اى لانها
صار كاسمين للحية الاول بدل من ضمير صار ابدال البعض يعنى صار
الاول وهو اسود اسما للحية السوداء وهى الحية العظيمة
السواد يقال بالفارسية مار سياه بزرك ومار سياه تو وصار
الثانى اسما للحية التى فيها سواد وبياض وهى الحية التى تكون
جسمها اسود ويكون عليه نقطة بيضاء او يكون عليه نقطة سوداء
وبيضاء ويكون مختلطة بهما وجمعها اراقيم وعليه قوله ابا الاراقم
والعجائز فانها اشد من كلم الاراقيم وادهم وهو فى الاصل
وصف بمعنى ذى الدهمة اى سواد حيث صار اسما للقيد من
الحديد لما فيه اى الحديد من الدهمة بيان لما اعنى السواد تغاير الدهمة
وهى السواد يقال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود سوداء فى قوله تع

مدهامتان اى سوداوان وللحديد ايضا اسود فان هذه الاسماء
اى اسود وارقم وادهم وان خرجت عن الوصفية اى عن كونها
وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة لغلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية لكنها اى الا ان هذه الاسماء بحسب اصل الوضع
اوصاف لما عرفت غير مترة لم يجر مبنى للمفعول اى لم يمتنع استعمالها
بالرفع نائب الفاعل والجملة خبر ان فى قوله فان تم قوله وان خرجت
حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية
الاصلية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وصفا لم يمتنع استعمالها
فى كل واحد منها فى معانيها الاصلية ايضا اى كما لم يمتنع استعمالها
فى معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود مجردة عن الاسمية
بالكلية لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا
نعلم ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم
الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه
دهمة اى سواد وانت خبير ان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها
من معانيها الوصفية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء حين
كونها مستعملة فى معانيها الاسمية الصفة الاصلية لان الاصل لكونه
اصلا معتبر وان زال ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها
فى معانيها الاصلية يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوضعى
لكل واحد منها فلا اشكال فى منع صرفها اذا كانت ممتنعة من الصرف
وجعلت غير منصرف عند كونها مخرجة عن معانيها الوضعية و
كانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف

عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوضعى يكون بالطريق الاولى لان
السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تاثيرا
لوزن الفعل والوصف الثانى الاصل الذى هو الوضع والحال الذى هو
الاستعمال لانها فى وصف اصلا واستعمالا **وضعف** عطف على صرف
اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف **منع افعى** من الصرف
حيث صار اسما **للحية** الجنسية الشديدة اللسم بناء على زعم مثلث
الفاء ساكن العين الظن فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول وصفية
فيه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبيث يعنى توهم انه مشتق
من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبيث يقال فعوة
السم اى شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها
فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفها فقوى لانه لم يتحقق كونها
وصفا فى اصل الوضع **وكذلك** اى كما ضعف منع افعى من الصرف
حين كونها اسما ضعف منع **اجدل** من الصرف حيث صار اسما
للصقر بناء على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله
خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف
الصرف على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته و
الصرف اصل فى الاسم فانصرف **وضعف منع اخيل** من الصرف حين
صار اسما **للطائر** اى للطائر ذى خيلان على وزن عمران جمع خال وهو
النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء على زعم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الخال فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطاير ذى خيلان

ولماكان

ولماكان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا
ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا ووجه
ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء بعد النقل عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت بالوهم وماثبت
بالوهم لا يعتبر فكانها لم يوضع فى الاصل اوصافا فانها لم يقصد
بها المعانى الوصفية وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو
قوة وفى اخيل ذو خال مطلقا قوله لا فى الاصل تفسير للاطلاق
للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى
الوصفية فى اصل الوضع ولا فى الحال ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية
الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو
انه لم يقصد به المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت
واما الثانى وهو انه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان
المستعمل بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص
من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال
وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا
وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرف
هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا
عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل
طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت
اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة
كما تقول رايت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة

وان كان اقوى من الصيقل الى ههنا كلامه مع ان الاصل فى الاسم المعرب
ولم يقصده لكون البحث فيه الصرف كما سبق لانه لا يحتاج الى سبب
آخر بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما
ومالم يجتمع الى سبب يكون اصالة التانيث المعدود من اسباب
منع الصرف اللفظى قيد به لتقابل المعنوى ولا تقابل بالتاء لانها
مشتركة فيهما الحاصل قيد به ايضا ليكون متعلقا بقوله بالتاء
لا بالالف يعنى لا يكون التانيث اللفظى حاصلا بالالف فانه اى
فان التانيث اللفظى الحاصل بالالف سواء كانت ممدودة او مقصورة
لا شرط له فى منع الاسم عن الصرف كما سبق انه قائم مقام سببين من
احتياج الى الشرط لكون تانيثه وضعيا لازما قوله التانيث
مبتدا وشرطه مبتدا ثانى فى سببية منع الصرف اى فى كونه سببا
لمنع الاسم عن الصرف العلمية اى ان يكون علما خبر المبتدا الثانى
والثانى مع خبره خبر المبتدا الاول اى ان يكون علما علمية الاسم المؤنث
سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا ومؤنثا حقيقيا كعزة او لا
هذا او لاذلك كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تاثيره فلا تؤثر
بدونها ليصير التانيث لازما للكلمة فالمؤنث بالتاء ما دام
علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف
ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جيئت للفرق بين
المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف
فانها وضعت للتانيث لا غير فتلزم الكلمة بلا اشتراط العلم والمراد

بالتاء

بالتاء التاء الزائدة فى آخر الكلمة مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف
هاء سواء كانت للتانيث فقط مثل طلحة او جزءا من الكلمة من غير
بدل كحجارة ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما
مثل عائشة من عاش يعيش عائشا وعائشة وهو فى الجنس ليس
موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها فصار
التاء تمام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا
ثانيا والتانيث المعنوى فيه اشارة الى انه عطف على التانيث اللفظى
الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة
هناك لكونها مفهومة من قوله بالتاء والتانيث المعنوى ما يكون
التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى
كحلب ومصر كذلك اى كالتانيث اللفظى الحاصل بالتاء فى اشتراط
العلمية يعنى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف فيه اى فى
منع الصرف الا ان بينهما اى بين الشرطين فرقا يعنى بين ان يكون
العلمية شرطا لسببية التانيث اللفظى وبين ان يكون شرطا لسببية
التانيث المعنوى فانها اى العلمية فى التانيث اللفظى بالتاء شرط
لوجود منع الصرف يعنى ان هذا التانيث اذا جعل علما يجب منع صرفه
من غير احتياج الى شىء آخر وان العلمية فى التانيث المعنوى شرط
لجوازه يعنى ان التانيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه
بل يحتاج فى وجوبه الى شىء آخر فلا بد فى وجوبه اى فى وجوب منع
صرفه من شرط آخر يعنى غير العلمية معها والحاصل ان التانيث

اللفظي بالتاء لا علامة ظاهرة دالة على تحقيق وهي التاء الملفوظة فيكون
قويا فاكتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة
ظاهرة فكان ضعيفا ولم يكتف فيه بالعلمية فضم اليها شيء آخر ليقوى
به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء آخر يتقوى به والحاصل ان التانيث على
ثلثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف بقسميها لكونها لازمة
الكلمة لا ينفك عنها فى ان واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج
الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازمة الكلمة
حيث ينفك عنها يحتاج فى السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة
على تحقق اكتفى بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا
معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم
الا بقرينة خارجة عند احتاج فى السببية الى الشيئين العلمية واحد الامور
الثلثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعيف ويؤثر فى منع الصرف
تامل ولم آل جهدك كما اشار المص اليه اى الى الشرط الآخر بقوله و
شرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي فى منع الصرف
متعلق بقوله بالتاثير احد الامور الثلثة يعنى انضمام احدها الى العلمية
لانها مؤثرة وحدها بدون العلمية وفى قوله احد الامور اشارة الى
ان اوجهها مانعة الجمع والخلو يعنى يقال لها منفصلة حقيقة مثل قولنا
العدد اما زوج او فرد زيادة خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد
الامور بدل البعض من الكل على ثلثة اى زيادة حروف الكلمة التي تكون
غير المنصرف بالتانيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه
على ثلثة احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء الذي تكون

رابعة مثل

رابعة مثل زينب او تحرك يعنى ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على ثلثة
احرف فشرط تحتم تاثيره تحرك الحرف الاوسط اضافة المصدر الى الفاعل
قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من
تقديره من حروفها الثلثة لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد
مسد التاء مثل سقر او العجمة يعنى ان لم يوجد الزيادة على الثلثة
او تحرك الحرف الاوسط فشرط تحتم تاثيره العجمة ليوجد فيها اسباب
ثلثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى السببان ولكن يتعين ههنا
كذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا مثل ماه وجور وانما اشترط بعد
شرط العلمية فى وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة
يعنى اشترط وجوب احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا لان
العلمية اذا لم يوجد لم يؤثر واحد منها لتخرج الكلمة التي تكون علم
غير منصرف بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة متعلق بقوله لتخرج التي
من شانها ان تعارض ثقل احد السببين الذين يقتضيان بثقلهما ان
يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط يكون ثقيلا باجتماع السببين فيه فتزاحم الخفة تاثيره
الذي هو ان لا كسر فيه ولا التنوين فلا يمتنعان منه وثقل الاولين
الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب لما كان
مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط
لانه لا بد من حرف مبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما
والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا
واثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك وكذا اى كما ان ثقل الاولين ظاهر

ثقل

العجمة ظاهر لان لسان العجم ثقيل على العرب وهو ظاهر محسوس ولان
لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلاً عليهم لا
سيما لسان العجم **فهند يجوز صرفه** نظراً الى انتفاء شرط تحتم
تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة وان وجد فيه العلمية
والتانيث المعنوى ويجوز عدم صرفه لان الجواز ههنا يتحمل فى التساوى
الطرفين نظراً الى مجرد وجوب السببين فيه وقد جمعهما الشاعر فى
قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب
لان الاول منصرف والثانى غير منصرف **وزينب** سميت به مذكرا او
مؤنثا منصرف على كل حال **وسقر** سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم لكم
امراة او غير حقيقى كسقر علماً اى حال كونها علماً لطبقة من
طبقات النار الطبق والطبقة واحد الاطباق والطبقات الناس
مراتبهم والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى طبقة
ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات
وماه وجور حال كونهما علمين لبلدتين اشار بذكر البلدتين
الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها بتاويل البقعة
البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان والمرجع السماع وما
لم يسمع فمبنى على مشية المتكلم وههنا يجب ان يؤول بتاويل
البلدة ليوجد فيهما علل ثلثة **ممتنع** قوله وزينب مبتدأ والباقى
عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام من قبيل تعدد المبتدأ
بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف
الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف صرفها اى صرف زينب

منها فيه

منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى
بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مرفوع على انه فاعل ممتنع اما
اما زينب مبتدأ بحذف المضاف اى اما عدم صرف زينب فللعلمية
والتانيث المعنوى يعنى فلوجود السبب الذى هو التانيث المعنوى
والشرط الجائز الذى هو كونه علماً مع شرط تحتم تاثير يعنى مع وجود
الشرط الواجب وهو الزيادة على الثلثة اى الزيادة على ثلثة احرف و
اما عدم صرف سقر فللعلمية والتانيث المعنوى يعنى فلوجود السبب
الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علماً مع شرط
تحتم تاثير اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف وهو تحرك
الحرف الاوسط واما عدم صرف ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى
اى فلوجود السبب الذى هو التانيث المعنوى والشرط الجائز ايضا هو
كونه علماً مع شرط تحتم تاثير اى مع وجود الشرط المؤثرة وهو
العجمة فان سميت بهذه الاسم مذكراً حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح
ولوط وان سميت به مؤنثاً حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان
العجمة وان لم يكن سبباً فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها
عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بهما
متحتم المنع **فان سمى به** اى بالمؤنث المعنوى لان المؤنث اللفظى
قد سبق تفصيله **مذكر** نائب لفاعل فان سمى **فشرطه** فى سببية منع
الصرف اى فى كونه سبباً لمنع الصرف **الزيادة على الثلثة** اى على ثلثة احرف
فقط فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث
فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزول ذلك التانيث بسبب كونه علماً

المذكر لان الضعيف يزول بادنى شيء فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع اعلى المذكر فلا يكون التاء مقدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فح يكون غير منصرف لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث لانها تكون رابعة ايضا قائم مقامها فياخذ حكمها فيؤثر مثلها فيكون التاء مقدرة فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي وهو كونه آلة المشي يقال لها بالفارسية باى اذا سمي به اى بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشي تسمية بكلم آلة منصرف لان التانيث الاصلي وهو كونه موضوعا للآلة زال بالعلمية اى بكونه علما للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات التانيث لفظا ومعنى وحكما والعلمية وحدها لا يمنع الاسم عن الصرف كما عرفت وعقرب وهو اى لفظ عقرب مؤنث معنوي سماعي يعني ان التانيث وامثاله يكون في معناه لا في لفظه سماعي يعني علم تانيثه ح بالسمع لا بالقياس باعتبار معناه الجنسي وهو ان يكون اسم دابة ذي ذنب في راسه سم بالفارسية لها كدوم واذا سمي به رجل بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهو الايذاء والايلام ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث المعنوي بعلمية المذكر لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تانيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهر

في ذنبه سم يقال بالفارسية لها كدوم النسخ

التاء المقدرة

التاء المقدرة ولو كان فيه حرف قائم مقام التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التانيث والمنوب وهو غير جائز كما يقتضيه قاعدة التصغير وهو ان يضم اول الكلم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فعيل كفليس في فلس وفي الرباعي فعيعل كدريهم في درهم وفي الزائد فعيعيل كدنينير في دينار فيقال في تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال في تصغيره عقيرب بكسر الراء لانه ما بعد ياء التصغير لا يكون الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة من غير ظهور التاء المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامه وفي المفصل وتاء التانيث لا يخلو من ان يكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت في الرباعي الا ما شذ من نحو قديمة في قدام ووريئة في وراء انتهى وانما قال الشارح في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون علما لاحد وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لشخص باعتبار معناه الجنسي لا العلمي فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه يعني يكون غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي كما سبق المعرفة المعدودة من اسباب منع الصرف اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة لان ذات من حيث انه ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف القائم من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون

هو السبب ولم يقل المص وتعريف لضرورة الشعر لان التعريف انقص
من المعرفة بحركة وههنا لا يكون الشعر موافقا لالف وهي ابتداء
شرطها مبتدأ ثانٍ اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون المعرفة
علمية والجملة خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للاول اي ان يكون
تلك المعرفة هذا النوع بالنصب انه خبر يكون وهو العلم يعني ان يكون
علما لا غير من جنس التعريف لان جنس التعريف عند المص ستة انواع
بناء على ان يكون الياء في قوله علمية مصدرية او ان يكون منسوبة الى
العلم بان يكون اي المعرفة حاصلة في ضمنه اي في ضمن العلم لان الجنس انما
يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها وكالحيوان يوجد
في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول العام
انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء على ان يكون الياء في قوله
علمية للنسبة كياء تميمي وقيسي وانما جعلت اي المعرفة في كونها سببا
لمنع الصرف مشروطة بالعلمية دون باقي المعارف والحال ان المعرفة
عند المص ستة انواع لان تعريف المضمرات مطلقة والمبهمات يعني
اسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في ضمن المبنيات يعني ان
المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات ومنع
الصرف والصرف من احكام المعربات فبينهما منافاة فلا يمكن ان
ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون
شرطا للسبب الذي وجد في النوع الآخر فانتفيا والتعريف باللام او
الاضافة اذا كانت معنوية يجعل كل واحد منهما غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف

يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة
الفعل فيعود الى الاصل وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون
منصرفا دون المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير
منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخل حرف الجر لان الاضافة لما كانت من
خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر
شيئا فيه كما في المضاف حتى تغير من حال الى حال كما سيجيء تفصيله في
آخر هذا البحث فلا يتصور كونه اي ان يكون التعريف بلام او الاضافة
سببا لمنع الصرف لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون
شرطا سببا لوجوده وبهذا والتعريف بالنداء يجعله مبنيا فلم يبق
لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا الا التعريف العلمي لانه ليس فيه
مانع كما في اخواته وانما جعل المص المعرفة سببا من اسباب منع الصرف
وجعل العلمية شرطها اي شرط التاثير المعرفة ولم
يجعل المص العلمية سببا حتى لم يحتج الى الشرط لان الشرط
لان العلمية يكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام احصر
كما جعلها البعض وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له اي للتنكير لان
فرعية التعريف بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها
نوعا من المعرفة التي هي فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية
بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا السبب مثل
سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها
دون العلمية لانها نوع من المعرفة فناسب التنكير ايضا

في الجنس كان الجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل
ولكون السبب علة وتعدد الشيء الاسباب بان يكون عاما يختص
باشتراط العجمة المعدودة من اسباب منع الصرف وهي كون اللفظ
مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا مما وضعه غير العرب
لان العجمة غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع
العرب لان اللفظ تابع للواضع ~~ولتاثيرها~~ ولتاثيرها
اي لتاثير العجمة وكونها سببا في منع الصرف اي لمنعه شرطان
لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير
موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتا
نيث اللفظي او علامة مقدرة كالتانيث المعنوي لم يو
في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى زائد غير
العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه
يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع
الضمير اليه وغير ذلك كما اشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث
لم يظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير
العلمية شرطها الاول ان تكون العجمة علمية اي ان يكون
اللفظ العجمي منسوبة الى العلم لتحقق عجمتها في اللغة
العجمية قدر اللغة لان العجمة صفة والباء في قوله بان يكون
متعلق بقوله منسوبة متحققة موجودة في ضمن العلم
الذي في العجم لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم او في
العرب حقيقة بان وضع العجم اولا اعلاما غير ان يكون

اسم جنس

اسم جنس كابراهيم فانه وضع اولا علما وجعل علما للخليل الرحمن (اي العرب نسخ)
الى العرب او بان يكون العجمة متحققة موجودة في ضمن العلم في العجم
حكما لا حقيقة وذلك يكون بان ينقله اي الاسم الاعجم الذي هو نكرة في
العجم العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل
اي يجعل ذلك الاسم الاعجم علما من غير تغيير بالحذف والتبديل و
القلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على
الهيئة التي كانت عليها في العجم ويجعل علما كقالون فانه كان في
العجم اسم جنس بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على ما كان جيدا (على كل ما كان جيدا نسخ)
ثم سمي به احد رواة جمع راو كقضاة جمع قاض القراء يعني جعل
لقبا قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء وسمي عيسى
لجودة قراءته اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان لفظ قالون علما في العجم لان عدم التصرف فيه
دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي
الرضي واللازم ان لا يستعمل في الكلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل
استعماله فيه ايضا علما كابراهيم او لا كقالون فانه الجيد بلسان
الروم سمي نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فعلم ان
الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت
العلمية شرطا لتاثير العجمة حقيقة او حكما لئلا يتصرف فيه العرب
مثل تصرفاتهم في كلامهم اي في الفاظهم التي هم اوضعوها من
اضافة او ادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير
كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك

العلمية نسخه والعجمة نسخه العجمة

فيضعف فيه اى فى ذلك الاسم العجمى العجمة ولا تصلح تلك العجمة
ان يكون سببا لمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم
حقيقة او حكما صلى هذا وفى الرضى وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر
تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى
يزيل حكم المطرد عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويا التصغير و
يخفف مما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو
جرجانى وزريحان فى كزكان واذرباه بكان ونحو ذلك الى هنا
كلامه فعلى هذا اى فعلى ان العلمية شرط فى العجم لو سمى بمثل لجام
رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما للرجل لا يمتنع صرفه يعنى لا يكون
غير منصرف لعدم علميته فى العجمية يعنى لعدم كونه علما فى العجم حقيقة
والحكما لان العرب تصرف فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله
فى لغة العجم لگام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل
الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم
فى فم الفرس ان يدخل فيه وقت الركوب وشرطها الثانى احد الامرين
فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه تحرك الحرف الاوسط من حروف
الحركة الثلاثة او زيادة اى ان يكون حروفها زائدة على الثلثة
اى ثلاثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما
فى التانيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط
لا تاثير له فى العجمة فنحو تلك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف وضع
كلام العجم على الطول فان كان الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد الامرين
لئلا يعارض الخفة احد السببين فتزاحم تاثيره فيكون منصرفا فنوح

تعارض نسخه فتزاحم ح

منصرف

منصرف هذا اى قوله نوح منصرف الى قوله وابراهيم ممتنع اى مجموع هذا
هذا القول تفريع بالنظر الى الشرط الثانى اى بيان لفائدة وهى انصراف
نحو نوح فانصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى بقسميه لان
الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوح علم فى العجم و
هذا اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى اختيار المص
وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن
الاوسط جائز الصرف وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف
كما فى التانيث المعنوى لان العجمة سبب ضعيف لانه اى لان العجمة
فالتذكير باعتبار السبب امر معنوى وهو كون الكلمة ليست من
اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية
الضعيف فلا يجوز اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها
لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف
فلا يوثر فيه ما هو الاضعف واما التانيث المعنوى فان له علامة
مقدرة وهى التاء تظهر فى بعض المتصرفات وهو التصغير وارجاع
الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك فله
اى للتانيث المعنوى نوع قوة يعنى ان التانيث المعنوى اقوى
من العجمة لما قلنا فجاز ان يعتبر مع سكون الحرف الاوسط فى الثلاثى
وان لا يعتبر معه ولذا قال فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند
منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين
التانيث المعنوى والعجمة عنده فان قلت قد اعتبرت مبنى للمفعول
العجمة بالرفع نائبه فى ماه وجور متعلق بقوله اعتبرت مع سكون الحرف

لحرف الاوسط فيما سبق اى فى بيان شرط التانيث المعنوى بقوله وشرط
تحتم تاثيره احد الامور الثلثة الى آخره ما فصل ههنا الى حيث جعل نحو
ماه وجور فى المثين بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم يكن فيهما العجمة
معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكان العجمة معتبرة فيهما مع سكون
الاوسط فلم لم يعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير منصرف او يجعل
نحو هند منصرفا كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى قلنا فى جواب
اعتبارها اى العجمة فيما سبق اى فى وجوب تاثير التانيث المعنوى
انما هو لتقوية سببين آخرين هما التانيث المعنوى وشرطها العلمية
هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف
المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التانيث المعنوى
لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سببا مستقلا
فيؤثر مع سكون الاوسط لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا وان كان اوسطه
ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه ولو
اعتبر العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين
منه بجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر هو
التانيث المعنوى فيما سبق اعتبار بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى
سببيتها بالاستقلال ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال وشتر وهو
اسم حصن كان بديار بكر وفى الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف
لاجل تاويله بالبقعة والقلعة الآن تقول انه كان يستعمل الآن مذكرا فلا
يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح للمك
ضمير المذكور نسخه
مما يثبت نسخه

لانه

لانه اسم الى نوح صلوات الله على نبينا وعليه انتهى وفى الحاشية فى القاموس
قلعة باران بين بردعة وكنجه واياما كان فليس اعتبار العجمة فيه
قطعيا لاعتبار الاحتمال التانيث انتهى والمص لم يحكم بعجميته جزما
ولم ينف تانيثه بل بمثله وجعل مثالا للعجمة فلا ينافى فى المثال
لانه يصلح مثالا لما مثاله وان كان فيه التانيث ايضا وابراهيم وكذا
ابراهيم وابراهام ممتنع صرفهما يعنى ممتنعان من الصرف لو
لوجود الشرط الثانى فيهما مع وجود السبب الذى هو العجمة
والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة او حكما فان فى
شتر تحرك الحرف الاوسط وهو ظاهر وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة
فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة و
الشرطان اللذان هما العلمية فى العجم وتحرك الاوسط وزيادة على
احرف وانما اختص التفريع بالشرط الثانى اى وانما بين المص
فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول
فلجام منصرف انه ليس فيه علمية فى العجم لان غرضه والمقصود ههنا
التنبيه على ما هو الحق والصواب عنده من انصراف الثلاثى الساكن
الاوسط نحو نوح وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر
ولهذا اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم انصرافه اى
انصراف نوح مع انه اى انصراف نحو نوح متفرع على انتفاء الشرط
الثانى والاولى للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع
على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف كما لا يخفى وجهه
وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذا ما يتفرع

قطعيا الاحتمال اعتبار التانيث نسخه

شتر نسخه

على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقيل صح تفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود لان فيه ردا على المخالف كما قيل انه في تقديم النشر ايضا ردا على المخالف بل على المخالف الاقوى ولد وجرا علم ان اسماء الانبياء عم كلها ممتنعة عن الصرف يعني كانت غير منصرف للعلمية والعجمة الا ستة فانها منصرفة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها اي لكون هذه الاربعة عربية ولم يكن فيها من الاسباب الا سبب واحد وهو العلمية وهي وحدها لا تؤثر في منع الصرف فصرفت ونوح ولوط لخفتهما يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة صار منصرفين لان الاصل في الكلم الصرف وقيل ان هودا كنوح يعني انصراف هود لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرنه معه يعني ذكر هودا قريبا مع نوح لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا بعد الشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب ويؤيده يحتمل ان يكون هذا من تتمة ما قبل من كلام القائل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اه يؤيد ما قيل ما جاء من ان العرب بيان ما يقال من ولد اسمعيل والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وصفا لسان العرب فكان اسمعيل بالعرب لانه الاصل في الوضع ومن كان

قبل ذلك

قبل ذلك اي قبل اسمعيل او قبل اولاده اي الانبياء الذين جاءوا قبل اسمعيل او قبل اولاده فليس بعربي اي ليسوا عربيا فكان ابرهيم واسمعيل وغيرهما عجميا وهود قبل اسماعيل فيما ذكر من التواريخ والقصص فكان هود كنوح فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة والجمع المعدود من اسباب منع الصرف وهو سبب واحد قائم مقام السببين لما ذكر وهو مبتدا وشرط مبتدا ثاني اي شرط قيامه مقام سببين بان تؤثر وحده تاثيرهما صيغة على وزن ديمة خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدا الاول ومضاف الى منتهى الجموع التي هي جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهي اي الصيغة التي كانت نهاية للجموع المكسرة الصيغة التي كان اولها اي الحرف الاول والثاني منها مفتوحا وثالثها اي وكان الحرف الثالث منها الفا يقال لها الف التكسير وكان ايضا بعد الالف حرفان اولهما مكسور اما مدغم اوليهما في الاخر مثل دوابة وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل او كان بعد الالف ثلثة احرف اولها الكسر مكسورة واوسطها ساكن كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن كذلك بل متحركا كان منصوبا على ما يأتي هذا بيان للصيغة واما قوله وهي التي بيان لانتهائه بالجموع تكسيرا لا جمع مبني للمفعول نائبه ما في تكسيرا في جمع نصب على المصدرية ومضاف الى التكسير وهو جمع تغيير بناء واحده مرة اخرى نصب على الظرفية سواء كان جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم او لا كذلك

فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح ولهذا اى لكون هذه الصيغة
صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى لا بحيث تكسير المغير للصيغة
سميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع قوله لانها اى لان هذه
الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر
دون غير المكرر رجعت في بعض الصور من تلين تكسيرا نصب
على التمييز كما سامر وانا عيم كما سبق فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
بحيث لم تجمع جمع التكسير مرة اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلح لان
يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب اخر واما
جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما لحق
اخر مفرده واو ونون او الف وتاء فانه لا يغير الصيغة اى صيغة
مفرده لان يلحق تلك الحروف اخر المفرد لا يتغير الصيغة المفرد بل
عن الهيئة التي كان المفرد عليها فيجوز ان يجمع تلك الصيغة جمع السلامة
ولذا لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايامن
جمع ايمن جمع يمين على ايامنين بالواو والنون او بالياء والنون وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب
غير منصرف فائدة اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل
ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط في الاول لا الثاني
وانما اشترطت مبني للمفعول اى صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع سببا قائما
مقام السببين ليكون صيغة مصونة محفوظة عن قبول التغير لما عرفت ان جمع
التكسير يغيرها السلامة فتؤثر فتصلح لان يكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية
لما كانت عارضة والتكسير ايضا بغير الصيغة لا تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين

واما اذا

واما اذا انتهى التكسير للغير فقدم الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت
للقيام مقامهما **بغير هاء** والباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى
بلا هاء بل لا بها كما في قولك كنت بغير مال اى بلا مال و
هو خبر بعد خبر لقوله شرط اى ملابس وكائن او صفة لقوله
صيغة اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اى
ملابسة بغير هاء منقلبة بالجر صفة هاء عن تاء التانيث حالة
الوقف يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقفت عليها تصير ها
واذا لم تقف يكون تاء وتبقى على حالها او المراد عطف على مقدر
تقديره المراد بها ان يكون منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف
او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها في الاول على حقيقة
باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازية ما
باعتبار الاولية بها فيه لطافة يعرف بالتامل التاء التانيث
باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف اذا كان الامر كذلك فلا يرد
من ورد يرد ورودا نحو فواره جمع فارهة لا فاره لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون
والفاره الحاذق ويقال للبغل او الحمار فاره بين الفروهة با
بالغا غير بيش ... وفي الصحاح الفاره الحاذق بالشيء
وقد فره من باب ضرب قال لان هي قوله تعالى فارهين اى
حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير
وقال الجوهري ويقال البرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة
وجمعه فوهة وفره مثل صحبة ونزول انتهى مختصرا وانما اشترط كونها

تصير هاء نسخ

الفره وهو نسخ

وقال الجوهري يقال للبرذون والبغل والحمار بين اه نسخ

صحبة نسخ ونزل نسخ

بغير هاء لانها اى لان الجمعية لو كانت مع هاء كانت على فرازنة المفرد
وفي الكشي انما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن ملائكة
لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية و
علانية فتنكسر معه قوة الجمعية فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى
هنا كلامه كفرازنة وحيا قلة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى
الكراهة والطاعة فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا
لئلا يتوهم الجمعية فيهما فيدخل في قوة الجمعية فتور مصدر من
باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين
على ما قلنا سابقا كانهما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا
نظير له في الآحاد ولا حاجة جواب عن سؤال مقدر تقديره كان
على المص ان يخرج نحو مدائني من شرط بان يقول ولا يا النسبة كما هو
اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة
الى اخراج نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلدة كما ان انصاري
وفرائضي الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لعالم بتبيين الميراث
فانه اى مدائني او مدائني مفرد محض لما قلنا ان الثاني علم بلدة
والاول منسوب اليها بالنسب جمعا لا زائلة في الحال متعلق بقوله جمعا
لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفي المنفصل لان
الجمع اذا نسب رد الى الواحد ولا في المال لانه المراد منه العلمية او
النسبة لا الجمعية وانما الجمع مدائن جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام
به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا و
مثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدني والى مدائن كسرى

مدائني

مدائني كذا في الصحاح وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم فعلم مما سبق اى
من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
اى منقسمة عليهما احدهما ما يكون بغير هاء اى الصيغة التي
لا يكون فيها تاء التانيث وثانيهما ما يكون بهاء اى بصيغة التي يكون مع
تاء التانيث لان النفي يستلزم الايجاب الاول ما يستفاد من النفي
صريحا والثاني ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود
المنفي لانه لو لم يكن موجود لما نفي فاما ما اى الجمع الذي يكون بغير
هاء فيمتنع صرفه اى يكون ذلك الجمع غير منصرف لوجود شرط تاثيرها يعني
يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تاثيرها الذي هو
صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف كمساجد اى مثاله
مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى
المثل فقط اى مثل مساجد مثاله خبره واما على الاولين فخبر المبتدأ
محذوف اى هذا مثال لما اى الجمع الذي وقع بعد الف حرفان و
مصابيح مثال لما اى الجمع الذي وقع بعد الف ثلثة احرف الجمع
اوسطها ساكن واما ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرط الذي هو
ان يكون بغير هاء لان وجود السبب لا تاثير له بدون وجود الشرط
مثل فرازنة وامثالها جعله من باب حذف المعطوف مثل سراويل
تفيكم الخوارزمي والمبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط و
ليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى ايضا اى من الجموع التي هي على صيغة
منتهى الجموع الا انها كانت مع الهاء التي كان عدمها شرطا في تاثيرهما

ها نسخ

فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وان وجد السبب الذى هو الجمعية
لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط وهو اى الشرط كونها اى
كون الجمعية بلا هاد وحضاجر علما وفى بعض النسخ قوله علما
بالرفع فح يكون اما صفة لحضاجر او خبر المبتدا محذوف اى هو
علم والجملة صفة او اعتراض للضبع متعلق بقوله علما هذا اى قوله
وحضاجر علما للضبع غير منصرف لخ اه جواب عن سؤال مقدر وردك
المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستينافية تقديره
اى تقدير السؤال المقدر ان حضاجر علم جنس لا علم شخص للضبع
يطلق على الواحد اصالة وحقيقة ويطلق على الكثير لا من حيث
الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل وحد من افراده كما ان
اسامة علم جنس للاسد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير فلا
جمعية فيه اى فى حضاجر الذى علم جنس لانه لم يبق فيه معنى
الجمعية التى يكون سببا والحال ان صيغة منتهى الجموع ليست من
اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب
كونها علم جنس بل هى اى تلك الصيغة شرط الجمعية والشرط وحده
لا يؤثر اذا لم يوجد السبب فينبغى ان يكون حضاجر علما للضبع منصرفا
لعدم وجود السبب لكنه اى الآن حضاجر غير منصرف استعمالا و
تقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع قوله علما حال
من المبتدا صرح به ابن مالك وقد اشار اليه الشارح ايضا بقوله
ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه فبتقدير اعنى فضعيف
جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح

ابتداء المستقبل كتب

او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال لا يليق تطويل الكلام
بذكره فى هذا المقام غير منصرف خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدا لا اى
لا يكون غير منصرف للجمعية الحالية لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه
علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا يوجد فيه
الجمعية بل عدم صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصل كونه
اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل اسود كما للحية لانه اى حضاجر
منقول عن الجمع فيكون علما منقولا فانه كان فى الاصل اى فى اصل استعماله
جمع حضجر على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح العين بمعنى عظيم البطن
انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرك يجمع على حضاجر بمعنى
عظيم البطون سمى به الضبع ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم
يتبادر الى الذهن الا الضبع مبالغة مفعول له للتسمية فى عظم
مصدر على وزن عنب بطنها اى بطن الضبع والتانيث باعتبار
الدابة كان كل فرد منها من جنس الضبع جماعة من هذا الجنس
يعنى يسمى حضاجر واحد من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم
مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والاكل
والشرب وغير ذلك فالمعتبر فى منع صرفه اى منع صرف حضاجر
حال كونه علما لفرد من افراد الضبع هو الجمعية الاصلية لا الجمعية الحالية
حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى
هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى
هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح و
ان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع فان قلت هذا السؤال

لا الجمعية الحالية نسخ

تنشاء من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المنع فقط فان قلت الحاجة
في منع صرف الى اعتبار الجمعية الاصلية يعني يجوز ان يوجد فيه علتان
اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها فان فيه العلمية
لانه علم والتانيث المعنوي مع تحتم تانيثه وهو الزيادة على الثلثة لان الضبع
هي انثى الضبعان فيكون علما للمونث المعنوي كزينب والضبعان (هي انثى نسخ)
بالكسر على وزن علمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين مثل
سرحان وسراحين فعلة منع صرفه التانيث المعنوي والعلمية
فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مونثة
لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخص ولا اي و
ان كانت علمية مونثة كسائر الاعلام لكان حضاجر بعد التنكير
منصرفا كالاسباب التي فيها علمية مونثة لما ياتي وليس كذلك لانها
يمتنع من الصرف علما كانت او لا مع انها ليست على شخص والتانيث
فيه غير مسلم لانه اي لان حضاجر علم جنس للضبع مذكرا كان او مونثا
كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مونثا فالتانيث محتمل
فلا يجوز ان يعتبر تانيث والعلمية فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية له
لئلا يكون غير منصرف في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من جعلها بالانثى
فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مونث ومرادهم انها مونث
سماعية وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ان يقول وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول
عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف فلا
فاعلم

ولايضر

ولا يضره النقل كالصفة ولم يقل المص الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير هاء وان يكون في الاصل سواء بقي على جمعيته او لا كما قال في الوصف (على جمعيته ولم ينقل او لا نسخ)
شرطه في سببيته لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة كالاسمية لا
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف تنقسم الى قسمين قد يكون الجمعية اصلية
معتبرة بقيت او نقلت وقد يكون عارضة غير معتبرة لان العارض
لكونه عارضا في حكم العدم فلا يوثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين
قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر سواء بقي على وصفيته او
نقل الى الاسمية او لا وقسم لم يكن فيه وصف لعروضه بسبب الاستعمال
فلا يوثر فالاحتراز عنه قال شرطه ان يكون وصفا في الاصل وليس
الامر كذلك يعني لا عروض في الجمع مطلقا سواء كان سبباقيا مقام
السببين اولا اذ لا يتصور العروض في الجمعية لان واضع الالفاظ
قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا لانه وضع الجمع
مفردا ثم عرض له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا
بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية
قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد
تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف
الاصلي مثل اسود وارقم صار اسمين للحية على ما سبق وفي الرضي
ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المص لان المعتبر فيه
عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية
لعروض الزوال الى هنا كلامه **وسراويل** على وزن اناعيم اللالة
لبس تحت يقال له بالفارسية شلوار جواب عن سؤال مقدر نشاء

عن الجمعية نسخ

من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع يعنى من تغير
الجمعية الى الاصل والحال تقديره اى تقدير السؤال ان يقال قد تفصيت
بالخطاب من تفصى مثل تفعل اى تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص
عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر
علما كان منشأ لورود السؤال سراويل عن الاشكال بالكسر الوارد
له على قاعدة الجمع متعلق بالورود بحضاجر متعلق به ايضا حيث ان الجمع
فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف بجعل الجمع الذى هو قائم مقام
السببين البناء فيه متعلق بقوله تفصيت اعم من ان يكون فى الحال او فى
الاصل يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث
لم ينقل الى شئ كمساور وانا عيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل
لا يضره فما تقول فى سراويل يعنى فما جوابك فيه فانه اسم جنس كما سلف
حيث يطلق على الواحد والكثير والحال انه لا جمعية فيه لانه لو كان
فيه الجمعية لما اطلق على الواحد لا انه لا فى الحال لانه ليس بجمع حالا لانه
يطلق على الواحد ولا انه ايضا فى الاصل لانه ليس بجمع فى اصل
وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان
الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا فاجاب
المص عنه بانه قد اختلف مبنى للمفعول فى صرفه نائبه ومنعه بالجر
عطف على صرفه منه اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب
بعضهم الى انه غير منصرف لما سياتى وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب
والاصل فى الاسم الصرف يعنى معرب فهو اى سراويل اذا الاسم بشرط لم يصرف
مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف فهو اى عدم صرفه الا اكثر اى

من تفضى نسخ
يقال تفضى نسخ

اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه فى
موارد الاستعمال اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعماله غير
منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك فيرد به الاشكال
المذكور فى سؤال السائل على قاعدة الجمع كما قلت انت ايها السائل فقد
قيل جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله وسراويل فى
التفصى والتخلص عنه اى عن الاشكال وهذا المجيب هو سيبويه و
لاقدمه وفى التفصى فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد محض
لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما
يشابهه فمنع الصرف يعنى حمله ولم يمنع الاجر لحقوقا لانه جميع ما وازنه
ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلت والجز انتهى
فقال انه اسم اعجمى يعنى انه اسم قد وضعوا العجم وليس بعربى الا انه عرب
بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سراويل وقد قرى فى قوله تعالى
سرابيلهم ليس بجمع لا فى الحال لانه يطلق على الواحد ولا فى الاصل
لانه لم يكن فى اصل وضعه جمع ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه لم
يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا
الا انه حمل مبنى للمفعول عند سيبويه فى منع الصرف اى فى كونه ممنوعا
من الصرف على موازنه اسم فاعل من وازن اى على ما يوازنه فيه اشارة
الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى معموله لاعتماده على الموصول المقدر
اى على ما يوازن سراويل ويشاركه فى الوزن من الجموع بيان لما العربية
كاناعيم ومصابيح وقناديل فانه اى سراويل فى حكمها اى فى حكم الجموع العربية
من حيث الوزن ومن حيث المعنى يطلق على الكثير وان كان الاطلاق

مفرد معرب كما عرب الاجر لكنه نسخ

على سبيل البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان حكمه ما يوازنه ان يكون غير منصرف
كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشىء يأخذ حكم ما يشابه به فهو
اى سراويل وان لم يكن من قبيل الجمع يعنى وان لم توجد فيه الجمعية حقيقة لكنه
اى الا انه من قبيل حكما يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه
الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ما قلنا صار كانه جمع لان المشبه بالشىء
يكون فى حكمه فالجمعية التى قامت مقام السببين على هذا التقدير اى على
هذا الجواب اعم من ان يكون حقيقية كاساور واناعيم او حكمية كسراويل
وقول فبناء هذا الجواب وقع لما ورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب
منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية من ان
المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كانه او
واقع على تعميم الجمعية التى هى السبب الواحد الى الحقيقى والحكمى كما
ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة كما ظن وهو اى السبب الزائد عليها
الحمل على الموازن حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير الاسباب عشرة فيكون
التفصيل مخالف للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى الاجمال
يعنى فى بحث الاسباب منع الصرف عند احد حتى يكون بعد الاسباب التسعة سببا
هنا ايضا وليس الامر كذلك وقيل قائله المبرد وهو كلام عربى يعنى انه
مما وضعه العرب لان العجمى هو سرابيل بالباء الموحدة
كما فى قوله تعالى سرابيلهم فيما بالواو ويكون عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا
نصب على التميز او على المصدرية اى جمعا تحقيقا لانه اسم جنس كتمر
ونخل يطلق على الواحد والكثير ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه علامة

من علامات

من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او بالنقصان فكان مفردا محضا
لكنه اى الا انه جمع سروالة وهى قطعة من خرقة تقديرا نصب على
التميز و فرضا عطف تفسير له فانه لما وجد غير منصرف فى استعمال العرب
بلا سبب من الاسباب ومن قاعدتهم اى ومن قاعدة النحاة ان هذا الوزن
بدون الجمعية التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تاثيرها لم يمنع
مبنى للمفعول الصرف اى من الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال
العرب مع انها مبنية عليه قدر مبنى للمفعول من التقدير حفظا مفعول له
لهذه القاعدة يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون
مخالفة لاستعمالهم انه اى سراويل جمع سروالة وان مع اسمها وخبرها فى
محل الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قُدِّر فكانه سمى كل قطعة
قطعة من السراويل المشتمل على القطع سروالة ثم جمعت سروالة
بناء على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل جمع سروالة بناء على
اشتمالها اياها واجتماعها فيها الا انه جمع تقديرا و فرضا لا تحقيقا
لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقيا لما اطلق على الواحد لان
الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد واذا ظرف عطف على
قوله اذا لم يصرف صرف مبنى للمفعول اى سراويل يعنى اذا استعمل سراويل
منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال لعدم تحقق اى لعدم كون
الجمعية التى هى السبب فى كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققة فى سراويل
تحقيقا نصب على التميز والحال ان الاصل فى الاسماء المعربة الصرف اى دخول
الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شىء من الاسباب
بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى السببين او الى السبب قائم مقامهما و

ومالم يحتج الى شى يكون اصلا فينبغى ان يكون الاصل فى الاسم المعرب الصرف
فلا اشكال لفظ لا النفى الجنس واشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر محذوف
بالنقض به اى سراويل على قاعدة الجمع يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد
السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو
الجمعية غير متحقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة
الجمع ليحتاج مبنى للمفعول الى التفصى عنه اى عن السؤال المورد عليها
بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال عصام الدين ولو قال المص
وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا
هذه وان تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال
المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى ونحو جوار مبتدأ
اى كل جمع يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله
منقوص جمع على وزن فواعل لانه لا يجىء منه فعاليل يائيا كان ذلك
الجمع المنقوص او واويا كالجوارى والدواعى فيه نشر على ترتيب
اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهو جار مثل
رام والجمع جارون كرامون والمكسر منه جوار كرو[امٍ] وان عرف — الصحيح بعضه جارون

كروام نسخ
باللام عاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر
من دعا مثل غزى فهو داع والجمع المكسر دواع واذا عرف باللام
عاد الواو فصار [illegible] ثم تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما
فيقال الدواعى نسخ
قبلها فيقال دواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى رفعا وجرا
اى فى حالتى الرفع والجر نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف
مثل قاض خبره اى حكمه اى حكم مثل جوار يائيا كان او واويا حكم قاض

اى حكم جمع

اى حكم جمعه كحكم مفرده بحسب الصورة والتوجيه يعنى ا
الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسره الشيخ بقوله فى حذف
الياء عنه اى عن مثل جوار وادخال التنوين عليه هذا وجه
التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف عن نحو قاض لالتقاء الساكنين
فعوض التنوين عنه كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلق
مطلقا
بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما تقول جاءتنى جوار فى
حالة الرفع بالتنوين ومررت بجوارٍ فى حالة الجر بالتنوين كما
تقول فى المشبه جاءنى قاض رفعا بالتنوين ومررت بقاض جرا فى الجر
فى الرفع
بالتنوين واما نحو جوار واويا كان او يائيا فى حالة النصب متعلق
بقوله متحركة فالياء فيه متحركة فى حالة النصب مفتوحة لخفة — اى خفة الفتح
النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض
فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم يوجد المشابهة
يعنى
فى حالة النصب ولذا قال المص رفعا وجرا احترازا عن رايت
جوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول اساور واذا كان الامر كذلك
فلا اشكال لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسم لا مبنى على الفتح
لما سيأتى وخبرها قوله فى حالة النصب وقوله لان الاسم غير منصرف
متعلق بالجر لخبر لا علة له اى اذا كان الياء فى نحو جوارى متحركة
مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب
لكون الاسم غير منصرف للجمعية التى هى السبب قائم مقام السببين
القائم
ملابسا مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء يعنى لوجود السبب
القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تاثيرها وهو صيغة

منتهى الجموع بغير هاء فيكون في حالة النصب غير منصرف بلا اختلاف بخلاف
حالة الرفع والجر فانه قد اختلف مبني المفعول فيه نائبه اي وقع الاختلاف
بين النحاة في انه في حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لفوات الشرط
وبقاء الجمعية حيث لم تزل فذهب بعضهم اي الزجاج ومن تبعه
الى ان الاسم الذي على فواعل منصرف بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم
مع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا منع صرف
يؤثر السبب وحده بلا شرط والتنوين فيه تنوين الصرف لا انه
العوض لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة يعني ان الاعلال يتعلق
بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها مقدم على منع الصرف
لان الاعلال سبب الموجب له قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس
الذي هو من احوال الكلمة واوصافها فيتعلق بها بعد تمامها لان
سبب منع الصرف وهو مشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة
غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف
الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة
على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا فاصل جوار في قولك جاءني
جوار جواري بالضم اي بضم الياء والتنوين بناء نصب على انه مفعول له
او مفعول مطلق اي بني بناء على ان الاصل في الاسم المعرب مطلقا الصرف
اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط فبني مبني المفعول
الاعلال نائبه على ما هو الاصل اي على القاعدة المقررة في علم الصرف و
هي ان الياء اذا كانت مضمومة مع كسر ما قبلها يستثقل عليها الضمة لا سيما
في الجمع المتعدد ثم اي بعد ما علمت ان اصل جوار جواري بالضم والتنوين

وهي ان الياء اذا كان ما قبلها مكسورا وهي مضمومة منونة يستثقل عليها الحركة والتنوين
لا سيما في الجمع المتعدد ثم اي بعدما بعض النسخ والمعاد واحد

سقطت

سقطت شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبني للمفعول الضمة
نائب للثقل اي لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسورة ما قبلها فالتقى
فاجتمع ساكنان الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء
الساكنين فصار جوار بعد الاعلال على وزن سلام وكلام فاشبه
الجمع بالمفرد لفظا فحصل في قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو ان
تقوم مقام السببين فلم يبق نحو جوار بعد الاعلال على صيغة
منتهى الجموع لسقوطه زنة اقصى الجموع الذي هو الشرط والسبب

لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع نسخ

وحده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد الاعلال ايضا اي كما كان
قبل الاعلال منصرفا منصرف والتنوين فيه الصرف كما كان
قبل الاعلال كذلك اي كما ان التنوين قبل الاعلال للصرف وذهب بعضهم
وهو سيبويه والخليل الى انه اي نحو جوار بعد الاعلال غير منصرف
اي كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذي هو الجمعية والشرط
الذي هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال
واذا وجد السبب والشرط فينبغي ان يكون غير منصرف لئلا يلزم الهدر
اهدارها وبعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط فينبغي ان يكون

ان يكن

غير منصرف ايضا لان المحذوف الذي لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا
فقط فقد يكون ثابتا تقديرا فيكون بمنزلة المقدر في ملاحظة
الفعل والاعراب ولهذا اي لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا لا الاعراب
لا يجرى مأخوذ من جرى يجري اي لا يتصور الاعراب ولا يقع ههنا على الراء
التي كانت آخرها بعد الحذف بل لا يجري الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا

آخرا نسخ

ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولو وقع على ماهو
الآخر ليد ودم والتنوين فيه اى فى نحو جوار رفعا وجرا تنوين العوض
لا الصرف فانه لما اسقط تنوين الصرف لعدم الصرف عوض عن الياء المحذوف
او عن حركتها هذا التنوين يعنى الذى هو حاصل فيه اما عوض عن اليا
فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى و
اما عن الحركة فلمناسبة العوض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك
التنوين تعرض للآخر وفى الرضى فنقث بعضهم قول سيبويه والخليل
بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارىٌ بالتنوين ثم
جوارىُ بحذفها ثم جوارىْ بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارِ بحذف
الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب
الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل
طمع الياء الساقط فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت
وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارىٌ بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد
بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت
تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء المزول
الساكنين فى غير المنصرف فعوض التنوين من الياء الى هنا كلام و
على هذا القياس خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع
حالة الجر مبتدأ بلا تفاوت اى بلا فرق بينهما لاشتراكهما فى العلة وهى
الاستثقال ووقع فى لغة بعض العرب وهى قليلة واختارها الكسائى
وابو زيد وعيسى بن عمرو اثبات الياء بالرفع لانه فاعل فعل محذوف فى

فى حالة الجر بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين
يسقطان منه كما فى حالة النصب يعنى كما انهما يسقطان فيها تقول فى
حالة الجر مررت بجوارىَ بفتح الياء بلا تنوين كما تقول فى حالة
النصب رايت جوارىَ بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى
فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتدأ وارد
على تقديم منع الصرف على الاعلال لان الاعلال وان كانت متعلقا
بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى لمنع الصرف
فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون
فى الآخر فقدم منع الصرف على الاعلال لانه مثبت للياء والمثبت مقدم
لشرفه فانه اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال يكون الياء
متحركة مفتوحة فى حالة الجر لانه غير المنصرف وانما يكون بالفتحة و
الفتحة خفيفة لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب
الاعلال كما فى حالة النصب فما وقع فيه اى فلم يقع فى مثل جوار
فى حالة الجر الاعلال لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب
واما بناء هذه اللغة فى حالة الرفع فاصل جوار فيها جوارى مثل
ضوارب بالضم بلا تنوين لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقطت
التنوين لعدم الصرف حذفت الضمة للثقل لان الضمة تثقل على الياء
لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك
ثقيل جدا وعوض عنها اى عن الضمة التنوين لما سبق فاجتمع ساكنان
الياء والتنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين لدفع
اجتماع الساكنين فصار جوارٍ بالكسر والتنوين وعلى هذه اللغة اى

بحث التركيب

التي كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال لا اعلال في مثل جوار الا
في حالة واحدة وهي في حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضي للاعلال
فيها الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة وهي التي كان الاعلال
فيها مقدما على منع الصرف فان فيها الاعلال في الحالتين حالة الرفع و
حالة الجر كما عرفت مفصلا **التركيب** المعدود من اسباب منع الصرف
وهو اي التركيب صيرورة كلمتين او اكثر من كلمتين كلمة بالنصب لانها
خبر لقوله صيرورة كلمتها قوله كلمتين واحدة صفة الكلمة والتا كيد لان
التاء فيها للوحدة وقوله من غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة اي من
غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان
الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما فغير المنصرف لا
يكون الا في المعربات فلا يرد النجم وبصرى حال كونهما علمين لان الجزء
الاول في النجم والثاني في بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون
احدهما حرفا الالف واللام في النجم والياء في بصرى **شرطه** اي شرط التركيب
في السببية لمنع الصرف **العلمية** اي ان يكون علما ليأمن التركيب لكونه
عارضا يقبل الزوال من الزوال لان الكلمتين تنحلان في وضع العلمية
فيؤمن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان و
لما مر ان العلمية وضع ثان فيحصل له اي للتركيب حيث كان علما
قوة لانه مامون من الزوال والعروض فيقوى تربها اي بتلك القوة في
منع الصرف فيكون سببا لمنع الصرف **وان لا يكون التركيب باضافة** اي
تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة لان الاضافة تخرج المضاف
الذي كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف او الى حكمه على اختلاف مذهبي
...

يعني ان غير

وان لا يكون التركيب

يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا او
في حكمه على ما يجيء فكيف يؤثر الاضافة في المضاف اليه اي في الاسم الذي
اضيف الى المنصرف ما يضاده يعني ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف
اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال شيء لا يكون سببا لحصوله
اعني منع الصرف تفسير لقوله ما في ما يضاده **وان لا يكون التركيب**
بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة **باسناد** يعني لا يكون مركبا
بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا
جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المص ومبنيا حكميا
عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا في
المعرب وانما بني لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه
من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية يكون مبنية كما كانت
قبلها نحو تابط شرا وشاب قرناها ودرصيا تابط تفعل
لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت
ابطه لان معنى تابط شرا اخذه في ابطه وجعله تحته لئلا يراه
احد لان هذا من عادة من يريد شرا فلقب بفعله وشاب
قرناها لقب امرأة ضفرتاه وشاب يشيب اي يعيض سميت به
لانها كذلك فانها اي الاعلام المذكورة باقية حال العلمية على ما
اي حال كانت الاعلام المذكورة عليها اي على حال قبل العلمية من النصب
والرفع وغيرهما لم يتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية
الجرية المجرى الامثال فان التسمية بها اي بالجملة المشتملة على الاسناد

واغا هي منبئة لدلالتها خبر اي ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة
على قصة غريبة كما في تابط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي
هي اخذ سيف وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره
فلو تطرق اي عرض اليها اي الى الجملة التغير فاعل تطرق يقال اذا جاء
طريقا له يعني اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها
بعد التسمية كحالها قبل التسمية يمكن ان يفوت تلك الدلالة اي
الدلالة على القصة الغريبة لان الدلالة عليها انما يكون بجميع احوالها
وكلماتها التي كانت قبل التسمية بها واذا كانت تلك الجملة من قبيل
المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور ضمها اي فلا يمكن ان يجري
في تلك الجملة منع الصرف الذي هو من احكام المعربات لان الشيء المخصوص
بنوع لا يجري في نوع آخر ولا يوثر كاللام في الاسم وقد في الفعل مثلا لان
المعرب نوع من الاسم والمبني نوع آخر منه فان قلت كان واجبا على المص
في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها بل يجب عليه ان يزيد
وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
يعني ان يقول التركيب بشرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا
صوتي ولا تعدادي حتى يكون القيود الخمسة مذكورة اربعة منها ما يكون
نفيا وواحد ثبوتا فيكون مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج التركيب
الذي الجزء الثاني صوتا مثل سيبويه سيأتي تفصيل قوله سيبويه ونفطويه
بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة دهن معروف وويه
صوت سيأتي تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعل علما
لشخص والجزء الثاني منه تضمن حرف العطف مثل خمسة عشر وتسعة عشر وغيرهما من الاعداد

التي تتضمن

يقال تطرق له اذا صار طريقا يقال كان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية النسخ

التي تتضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسيأتي وجه تركيبهما وتضمن الثاني
لحرف العطف في باب المركبات علمين حال اما عن الاخيرين فقط لان
الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار
انهما قسمان قلنا في جوابه كانه اي كان المص اكتفى في ذلك اي في عدم
اخذه القيدين الاخيرين حيث يذكرهما بما ذكره فيما بعد اي بعد المركبات
في بيان بحث المبنيات انهما اي هذين التركيبين من قبيل المبنيات يعني
ان المص ذكر صريحا في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء
الثاني منها حرف العطف مبنية فلا يكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر المص بناءها اي كونها مبنية
اصلا اي قطعا لا صريحا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا
الى استثنائها ليعلم انها يكون مبنية فلذلك اي لعدم ذكر بنائها اصلا
احتاج المص ههنا الى اخراجها فاخرجها بقوله ان لا يكون التركيب باسناد
مثل بعلبك فانه علم لبلدة بالشام مركب تركيبا امتزاجيا ليس بينهما
اضافة ولا اسناد من بعل وهو اسم صنم كان لقوم الياس عليه السلام على
صلوات الله على نبينا وعليه لقوله تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن
الخالقين ويقال للزوج ايضا بعل لكون المراة تابعة لامره يدل عليه
قوله تعالى هذا بعلي شيخا اي زوجي وبك بفتح الباء وتشديد الكاف من
بك يبك اي ازدحم وبابه رد وبك عنقه اي دقه سمي مكة به
شرفها الله تعالى بمكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا التسلط
عليها كاصحاب الفيل وغيرهم وهو اسم صاحب هذه البلدة اي الذي جعل
بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك و

تابع العابد لقيل

وجعلا اى التركيب لهما واحدا علما للبلدة التى كانا فيها من غير ان يكون
مبنى للمفعول بينهما نسبة اضافية لان الاول فيه ليس بمضاف الى
الثانى واسنادية لانه ليس احدهما مبتدأ والآخر خبرا وغيرهما
من النسب المانعة من الصرف لانه ليس الثانى منه صوتا ولا
متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو
ليس بمانع لمنع الصرف **الالف والنون** المعدودان من اسباب
منع الصرف وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف
والنون وسائر الاسباب فلم خص بالوصف بها قلت الشرط للالف
والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه
على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان
الذكر هنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اى النظم
الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا والمخالفة صورة لضيق البيان
فى ذلك المقام انتهى وليفيد انهما معتبرة فى سائر الاسباب السابقة
واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب تسميان اى الالف والنون
عند الكوفيين مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهى الحروف التى
يجمعها قوله هويت السمان فشيبننى وقد كنت قدما هويت السمانا
او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها و
الثانى ارجح وانسب بالمقام وتسميا مضارعتين عند البصريين ايضا
اى كما تسميان مزيدتين عندهم لمضارعتهما اى لمشابهتهما الالف والنون
الالفى التانيث الممدودة او المقصورة فى منع دخول تاء التانيث
عليهما يعنى كما ان تاء التانيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه

لامتناع

لامتناع اجتماع التى التانيث كذلك لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف
والنون لانه يلزم اجتماع العلامتين الزائدتين فى آخر الكلمة فيفقد
المشابهة حتى لو دخلت التاء عليها يمتنع المشابهة فينصرف ذلك
الاسم مثل سريان وعريان وسعدان وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما
لمنع الصرف اى فى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف اما كونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه يعنى ان سببيتهما لكونهما متصفين
بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيد عليه واما مشابهتهما
بهما الالف التانيث وهذا مذهب البصريين وفرعيتهما لمشابهة الهمزة

ططهذا مذهب الكوفيين

والراجح من القولين هو الثانى الذى هو مذهب البصريين
قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين فرعين على ما زيد عليه سببا وحده
لكان هاشمى وبصرى عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك
لانه يلزم ان يكون ضاربان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة و
الالف والنون ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول
غير ملائم ثم اى بعد هذا المقام انهما **ان كانا** اى الالف والنون
فى اسم يعنى به اى بالاسم فى هذا الموضع ما اى اسم يقابل الصفة
يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل
والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله
٥
اسم او فى صفة على قوله فى اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان
المعطوف يغاير المعطوف عليه فان الاسم المقابل للفعل والحرف
وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمن لا يخ اما ان لا
يدل الا على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات بل يدل على ذات

معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائم بذاتها كرجل و
فرس وحجر وشجر واما قائم بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر
او يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها كاحمر واسود وضارب
وعالم ومضروب ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد
فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هي الحمرة و
الضاربية والمضروبية فالاول اي ما دل على ذات لم يلاحظ معها
صفة منها يسمى اسما لان الاسم يدل على المسمى فقط والثاني اي ما
يدل على ذات لوحظ معها صفة يسمى صفة لان معنى الصفة ا
ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات والمراد بالاسم المذكور ههنا
اي في قوله ان كانا في اسم هو هذا المعنى اي الاسم المقابل للصفة لا الاسم
الشامل للاسم والصفة وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه
يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه لو كان كذلك لاحتيج
الى قوله او في صفة لدخول تحت قوله في اسم مع انه لم يصح لان شرط
كونهما في الاسم مخالف الشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط
كونهما في الاسم وشرط كونهما في الصفة فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا
وان كانا صفة فشرط كذا ليعلم شرط كل واحد منهما فشرطه
مبتدأ اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف وسببيتهما
لمنعه عنه فافراد الضمير في شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب
ان يكون مطابقا لمرجعه في الافراد واخويه والتذكير وضده با
باعتبار انهما سبب واحد يعني انهما وان تعدد لفظا لكنهما سبب واحد
سببا فراعى المص اللفظ والسبب فثنى في الاول وفرد في الثاني او

وشرط ذلك

الضمير نسخ

وشرط ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في منعه من الصرف
فالاول اولى لمطابقة الضمير المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق
الضمير لمرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط ما يكون شرطا للالف و
النون وعلى الثاني يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون العلمية
خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو
مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون
تحقيقا مفعول له للشرط اي فقد شرطت العلمية في سببية الالف
والنون لتكون متحققة ومقررة للزوم زيادتهما على القول الاول
لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم او ليمتنع
التاء عطف على اللزوم اي تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعني
ليكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما فيتحقق
فيتأكد شبههما بالف التأنيث على القول الثاني لانهما شبها بالف
التأنيث في الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكد ا
المشابهة وتحقق ذلك الاسم اما مكسور الفاء كعمران واما مفتوح
كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده في الكل و
مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان او الالف والنون ان كانا في
صفة وفي العصام جعل من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء
بحرف عطف وهو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف
عطف والكلام في جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على التنافي
بين الشرطين انتهى فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في
صفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف فافراد

فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف في امتناعه منه انتفاء
فعلانة يعني شرط امتناع دخول تاء التانيث المتحركة عليه اى على الالف والنون
فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التي فيها الالف والنون
فالتذكير باعتبار الوصف ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما
على مذهب البصريين ولهذا اى لكون انتفاء دخول تاء التانيث شرطا
انصرف اى صار منصرفا عريان مع انه صفة وفيه الالف والنون لان
مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامراة عريانة واعلم ان الالف
النون في الصفة لا يكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يجيء مؤنثه فعلى
لا يكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثه فعلانة يكون
مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجيء مفتوح الفاء ايضا
نحو ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء على ما سبق وقيل
شرط اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف او شرط تلك الصفة
في امتناعها منه وجود فعلى والاول اعني انتفاء فعلانة اولى
لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا اليها بل لكون المط
منه انتفاء التاء اعني انتفاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون
اولى ولذا قدمه لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلانة لانه
لا يكون لشيء واحد تانيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة و
الاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالهما كما هو مذهب البصريين ومن ثمه وحيثما
الى المكان الاعتباري ولذا قال الشمس اى ومن اجل المخالفة في الشرط
اى شرط تاثير الالف والنون في الصفة اختلف مبني للمفعول في

في رحمن الظرف بالرفع لانه نائب فاعله منصرف بدل من قوله في رحمن
بدل الكل او غير منصرف فانه اى الشان ليس له اى لرحمن مؤنث ولا مذكر
ولم يذكره لكونه في صدد المؤنث لا زائدة لتاكيد النفي الذي في ليس ر
رحمى بدل من قوله مؤنث اى ليس له مؤنث بالالف المقصورة و
ارحمانة بالتاء لانه اى الرحمن صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تع
لا زائدة على مذكر بدل من قوله على غيره ولا يطلق ايضا على مؤنث
لان معناه الذي وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما
فيكون في المعنى البالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره تعالى و
لذا لا يطلق على غيره فعلى الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف
مذهب من شرط انتفاء فعلانة تقديره فهو غير منصرف على مذهب
مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه
لم يجيء رحمانة وعلى مذهب من شرط وجود فعلى تقديره ايضا هو
منصرف على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على
مذهبه لانه لم يجيء فعلى لما عرفت دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين يعني لانتفاء فعلانة
على المذهب الاول فان مؤنثه يجيء سكرى ووجود فعلى
على مذهب الثاني فان مؤنثه يجيء سكرى لا سكرانة يقال
رجل سكران وامراة سكرى ودون ندمان فانه لا خلاف
لاحد في صرفه يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرفه سكران
متفق عليه لانتفاء الشرط الموجب بمنع صرف ما فيه الالف
والنون من الصفة على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء

لاندمايا بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة هذا اى
كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او
كون مؤنثه ندمانة لاندمى اذا كان ندمان بمعنى النديم وهو المعاشر
يقال نادمه على الشراب فهو نديمه وجمعه ندام كعطاش واما ندمان
اذا كان بمعنى نادم من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم
على مافعل او مالم يفعل فهو غير منصرف بالاتفاق لوجود الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمى لاندمانة يقال رجل ندمان وامرأة ندمى
وجمعه ندامى مثل سكارى **ووزن الفعل** المعدود من اسباب منع
الصرف وهو كون الاسم على وزن يعد مبنى المفعول من عد يعد من
اوزان الفعل واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع
الاسم اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا اسما نحو احمر
ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى وهذا القدر لا يكفى فى
تاثير سببية منع الصرف لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن
والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف
للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفى بل
شرطه اى شرط وزن الفعل فيها اى فى سببية لمنع الصرف احد
احد الامرين على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل
وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال **اما ان يختص** ذلك الوزن
فى اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا
من نوع من الفعل بان يكون علما **كشمر** بتشديد العين على صيغة
الفعل الماضى المعلوم او المجهول ماخوذ من التشمير فانه نقل

فانه نقل الى نوع مختص بالفعل الخ

صاد نسخ

فانه الفعل اى نوع مختص بالفعل وهو المور رجاذا او مختالا
وبالفارسية دامن در ميان كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون
منقولا من المور رجاذا لان فى الفرس الخفة فى المشى فانه اى شمر
نقل من هذه الصيغة اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير
وجعل علما لفرس قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم
يعين تحاشيا عن ذكر اسمه وكذلك اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك
بذر بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما لماء قيل
لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثيرة وعثر بالثاء المثلثة
والراء المهملة لغزيدن ثم جعل علما لموضع ماسدة اى ذا كبوة
لكثرة العثار فيه وخضم بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلق
وقيل الاكل بالاضراس او ملاء الفم بالماكول ثم جعل علما لرجل
اكول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة
لكثرة الاكل فهم فهذه فى الاصل افعال نقلت اى نقل كل واحد منها
من الفعلية الى الاسمية يعنى جعل علما لما سميت به واما نحو بقم
مبتدأ حال كونه اسما للصبغ بكسر الصاد المهملة وفى اخره غين المعجمة
اسم لما يصبغ به معروف مشهور بين الناس وهو العندم بالتركى
بقام وشلم حال كونه علما لموضع بالشام اى لموضع بارض الشام
وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس فهو
جواب اما مبتدأ ثان من الاسماء خبر له وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
العجمية المنقولة منها الى العربية وجعلت علما لما جعلت له اذا كان
الامر كذلك فلا يقدح اى لا يمتنع مبنى للمفعول فى ذلك اى فى كونها

غير منصرف الاختصاص بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر
الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت يكون غير منصرفة للعلمية و
وزن الفعل ان العجمة النكرة غير موثرة فى منع الصرف ومثل ضرب
اشار الى انه قول ضرب عطف على شمر وانما اورد مثالين اشارة الى
ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من الزوائد كشمر معلوما او
مجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب على البناء للمفعول
بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تاسيسا
لا تاكيدا اذا جعل علما لشخص معين ليوجد فيه سببان العلمية
ووزن الفعل فانه اى ضرب المبنى للمفعول ايضا اى كما ان شمر غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا قول المص وضرب المحتمل للبناء الفاعل ايضا بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لوجوده فى الاسم ايضا مثل
فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرط ولم
يذهب الى منع الصرف اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط
فيه الا بعض النحاة لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل
على الاختصاص ولم يقيده المص بل اورده على اطلاقه بناء على ان
المختار عنده ما ذهب اليه هذا البعض او يكون عطف على يختص
يعنى او ان يكون هذا الوزن غير مختص به اى بالفعل بل يوجد فى الفعل
والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما لكن اى الا انه يكون فى اوله
اى فى اول الوزن الفعل فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى وزن
الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر او يكون فى اوله ان كان

على وزن الفعل فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال
ويرجح قرب المرجع زيادة بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله
لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم اى زيادة حرف اشار الى
التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة او حرف
زائد فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر من حروف
اتين متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اعنى اى زيادة حرف اتين
او حرف زائد وهى اربع الالف والتاء والياء والنون كزيادة
اى مثل زيادة حرف من حروف اتين فى اول الفعل او حرف زائد
منها فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب
على الحال من المضاف اليه والحال عن المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان يقال
يكون فيه زيادة كزيادة غير قابل كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم
حنيفا بحذف المضاف وهو ملة واقامة المضاف اليه مقامه للتاء
يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف لانه اذا اتت به يخرج الوزن اى
وزن الفعل بزيادة هذه التاء فيه الاختصاص اى لكون هذه التاء
مختصة بالاسم لان تاء التانيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم
الخفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتى تحقيق فى بحث الفعل
عن اوزان الفعل متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون
سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا ولو قال المص غير قابل
للتاء قياسا نصب على الحال عن من قوله غير قابل يعنى حال كونه غير قابل

التاء قياسا باعتبار متعلق بقوله قياسا الذي امتنع وزن الفعل من
الصرف لاجله مثل اسود فان عدم قبوله التاء قياس بالاعتبار الذي هو
الوصف الذي لاجله امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل
التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث
اسودة الا انه ليس باعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه
اي على المص اربع اذا سمي به رجل فان اربع عند التسمية به غير منصرف
مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس فان
لحوق التاء به قياسا اي باربع قبل التسمية للتذكير فلا يكون له
لحوق التاء قياسا وهو ان يكون لحوقها عند التسمية للتانيث ولا يرد ايضا اسود
فان مجي التاء اي لحوق التاء في اسودة حيث صارت اسما للحية الانثى
لانه يقال اسود اذا كان ما سمي به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي لانه لا تدخل التاء لان مؤنث بالالف الممدودة
سوداء لا اسودة الذي يمتنع نحو اسود لاجله من الصرف حيث يكون
غير منصرف للوصف الاصلي والوزن بل مجي التاء ولحوقها ليس الا
باعتبار الغلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية واجيب
عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب
الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار
تاويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب
الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة
الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة ومن ثمه اي ومن اجل
الشرط الاخير وهو اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف

يعني جعل
يجعل خ

يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل لوجود الزيادة المذكورة
وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة
الهمزة في اوله مع عدم قبول التاء في مؤنثه لان مؤنثه يجي بالالف الممدودة
مثل حمراء وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة
المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل مؤنثه
التاء المتحركة لقبوله التاء المصدر جار للفاعل ونصب لمفعول لمجي
يعملة لانه يقال هذا جمل يعمل ورجل يعمل وناقة يعملة للناقة القوية
على العمل والسير ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها
تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال وما فيه
علمية مؤثرة المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا
عليها ولها دخل في سبب الغير كعمر وذلك ثلثة سبب كعمر وزفر
واحمد وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتا
والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين اي كل اسم غير منصرف لكون البحث
البحث فيه يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف عن الاسم بالسببية المحضة
بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار متعلق
بالمؤثرة او مع شرطية اي ان يكون شرطا لسبب آخر كما في الاقسام
الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة والتانيث لفظيا
كان او معنويا واحترز المص بذلك اي بقوله مؤثرة عما اي عن
العلمية التي تجامع الفي التانيث ممدودة او مقصورة او
عن العلمية التي تجامع صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
اي من الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع كاف في منع الصرف

عن الكلم لما مر انهما سببان قويان يقومان وحدهما مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا يكون مؤثرة ولذا قال الشارح الا ثيرفيه
اى فى كل واحد منهما للعلمية **اذا نكر** مبنى للمفعول شرط وجزاؤه
قوله صرف اى اذا جعل ذلك الكلم فى حكم النكرة بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسمّات به اى الجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا نحو زيد فى قولك هذا زيد فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل فى الخبر ورايت زيدا آخر فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بالآخر فانه اى فان الحال اريد به المسمى بزيد ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما لانه بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشىء بعينه لا ما اريد به غير معين لمجاز ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاق او يجعل عطف على يؤول اى اذا نكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به بالرفع انه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم به اى بالوصف اى صاحب العلم به اى بالوصف نحو قولهم اى اهل الحق لكل فرعون موسى فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما

اريد به

اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه به صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح اى لكل مبطل محق وهذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة وصف صاحبه **صرف** جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع اجزائه فى محل الرفع لخبر المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة **لما** دليل الصرف اذا نكر اى لدليل **تبين** فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لما اى لدليل ظهر ظهورا بيّنا حين بيّن مبنى للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق اى فى تفصيل كل واحد منها **من انها** بيان لما فى قوله لما اى العلمية اى من ان العلمية التى هى شرط او سبب **لا تجامع** اى لا يجتمع حال كونها **مؤثرة** الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتى اى من ان العلمية لا يجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه **الا ما** اى تجامع السبب الذى **هى** اى العلمية **شرط فيه** اى فى تاثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا لم تؤثر ولم تعتبر سببيته وذلك اى كون العلمية شرطا واقع فى الاسباب الاربعة التى هى التانيث الحاصل بالتاء لفظا او معنى اى حال كونه التانيث لفظيا بان تكون التاء ملفوظا او معنويا بان يكون التانيث فى معناه كما قال المص التانيث بالتاء شرط العلمية والمعنوية كذلك والعجمة كما قال ايضا

كما قال شرطه العلمية

والعجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية والتركيب كما قال التركيب
شرطه ان يكون علما والالف والنون المزيدتين كما قال الالف
والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية فان كل واحد من هذه
الاسباب الاربعة مشروطة في تاثير سببيته بالعلمية اي بان يكون
علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر الا العدل ووزن الفعل
استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد
المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك ما
ضربت الا زيدا الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا اي لا تجامع
العلمية غيرهما مما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فالعلمية تجامع
الاسباب الستة ولكن لا تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها و
الا شيئين بلا شرط فان العلمية تجامعهما اي العدل ووزن الفعل
حال كونها مؤثرة معهما حيث كانت سببا محضا كما تجامع مع
العدل في عمر وزفر ووزن الفعل في احمد وشمر وضرب وليست
شرطا فيهما اي حال كون العلمية غير مشروطة في تاثيرهما كما لم تجتمع
مع العدل في ثلث ومثلث ومع وزن الفعل احمر واسود و
ارقم انهما لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين غير العلمية لان
لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولم يكن سببا
محضا لما كان الاولان غير منصرفين فعلم انها تجامعهما مؤثرة
بلا شرط حيث تكون سببا محضا وهما اي العدل ووزن الفعل
متضادان جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية

شرطا

شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية
مثل اصمت على ما يأتي واذا نكرت زالت ولم تزول لانها ليست
بشرط فيهما وح لم يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فا
فاجاب بقوله وهما متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
اي بالتتبع منحصرة على اوزان مخصوصة وهي ستة اوزان التي
اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل مثل مثلث وفعل مثل
اخر وجمع وفعل مثل سحر وافعل مثل اسود وفعال مثل قطام
وليس شيء منها اي من هذه الاوزان قوله منها صفة شيء وقوله
من اوزان الفعل خبر ليس المعتبرة صفة الاوزان في منع الصرف
من الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان
على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان الامر كذلك فلا
يكون اي لا يوجد يشير الى ان يكون تامة شيء معها اي مع العلمية
يعني ان المستثنى منه محذوف ههنا وهو شيء عام لمجموع هذين ا
الامرين فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه
ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى وههنا كذلك فلا يرد
ما اورده الهندي من انه غير صحيح من الامر بيان للشيء الدائر
صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما
اخرى بين مجموع هذين الشيئين العدل ووزن الفعل وبين احدهما
العدل فقط ووزن الفعل وحده الا احدهما يعني الا يوجد احدهما
معها وزن الفعل فقط والعدل وحده كعمر لا مجموعهما يعني لا يوجد
معها كلاهما معا كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية اذا نكر

كليا فاذا نكر اى اذا جعل نكرة غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية
سواء كان فيه شيئان معها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر وابراهيم
وعمران او ثلثة كماه وجود فى اسمى بلدتين او اربعة كاذربيجان
بقى ذلك الاسم الغير المنصرف بلا سبب اى لم يبق فيه اى فى الاسم الغير
المنصرف الذى احد اسبابه العلمية سبب من الاسباب التسعة
من حيث هو سبب يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عينه
بل وصفه وهو التاثير فيما متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى
هى اى العلمية شرط فيه اى فى سببيته من الاسباب الاربعة المذكورة
وهى التانيث لفظا ومعنى والعجمة والتركيب والالف والنون لما
مر ان العلمية شرطها واذا زالت زال تاثيرها وان يزل ذاتها لانه
اى الشان قد انتفى احد السببين الذى صفة احدهو العلمية والسبب
الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو اى السبب وصف سببية
لانتفاء الشرط وهى العلمية فلم يبق فيه اى بعد انتفاء العلمية سبب
من حيث هو سبب فانصرف او بقى ذلك الاسم على سبب واحد فيما
اى فى السبب الذى هى اى العلمية ليست بشرط فيه بل يؤثر فيه
بلا شرط من العدل ووزن الفعل بيان لما فى قوله فيما مثل عمر واحمد
اذا نكر كل واحد منهما بقى مع سبب واحد وهو العدل فى الاول
ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم يكن شرطا فيهما لم يلزم
انتفائها فانصرف لان الاسم بالسبب الواحد لا يكون غير منصرف ما لم
يتكرر هذا اى خذ هذا الامر الذى اذا نكر صرف وقد قيل اى
اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض على قوله اى قول

المص

المص وهما متضادان بان يقال ان اصمت بقطع الهمزة ووصلها بكسر
بكسرتين اى بكسرة الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها علما للمفازة
اى الصحراء وبالفارسية بيابان من اوزان الفعل خبر ان لانه بوزن
اضرب مع وجود العدل فيه اى فى اصمت فانه اى اصمت امر من
صمت يصمت من باب ينصر وقياسه ان يجئ بضمتين لانه اذا
كان عين المضارع مضموما يجئ همزة الوصل فى امر ذلك الباب
مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع
المتكلم من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة وكلاهما غير جائز فلما جاء اصمت بكسرتين علما للمفازة
علم انه اى اصمت معدول عنه اى اصمت بضمتين لانه لما جيء
على غير القياس علم انه معدول عما هو القياس الجواب من
هذا الاعتراض ان هذا اى كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت
بضمتين او عدم مجيء اصمت بكسرتين من صمت يصمت امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله علما
بضمتين ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون
مضارعه مكسور العين وان لم يشتهر بل المشهور ان يكون
مضموم العين فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كالعدل
او تقديرا لم يجتمع تلك الاوزان مع وزن الفعل وما يكون
وزن الفعل لا يكون معدولا وقال المحشى ونحن نقول اصمت
علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف
فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن حفظ لسانه

من اللفظ من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول منه

وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا مطلقا وليس كذلك

وايضا اى كما عرفت ان يكون اصمت بكسرتين معدولا غير محقق

للعلة المذكورة قد عرفت فيما تقدم يعنى بحث العدل من انه لا

لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار

خروجه عنه ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل

التحقيق وفى تقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيق

وفى عدم كفايته فى التقديرى اولى بدون اقتضاء منع الصرف

اياه اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة

وبدون اعتبار اخراج الصيغة المعدولة عن ذلك الاصل الموجود

تحقيقا او تقديرا وههنا اى فى اصمت علما لا يقتضيه اى لا يقتضى

منع صرف اصمت العدل واذا كان الاصل موجودا الوجود سببين

فى اصمت يقتضيان منع صرفه ودون العدل اى غير العدل وهما

اى السببان العلمية والتانيث المعنوى مع وجود تختم تأثيره

وهو الزيادة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب

لان افعل امر مختص به ثم اى بعد بيانه ان ما فيه علمية مؤثرة

اذا نكر صرف ابقائه بلا سبب او مع سبب واحد انه اى المص اشار

الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة اى القاعدة التى ذكرها

المص وهى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف على قول سيبويه

بقوله وخالف سيبويه مركب من سيب فارسى هو التفاح ووى

وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به

لانتشار

لانتشار رائحته كما ينتشر رائحة التفاح الاخفش مشتق من

الخفش بفتحتين صغر العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا

كان فى بصره ضعف وقد يكون الاخفش عليه وهو الذى يبصر الشئ

بالليل ولا يبصر بالنهار فى غيم ولا فى يوم صاح كذا فى الصحاح وسبب

تلقيبه به معروف المشهور هو ابو الحسن يعنى من يكون مكنيا

بابى الحسن لان الاخافش ثلثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد

سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه

والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ مبرد تلميذ سيبويه

عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر تلمذ من باب التفعيل

التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنا

حالا وانزل من العلم ولما كان ردا لما اورده الهندى حيث قال

الاولى دفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملايم

قال التلميذ اى ما قاله وهو انصراف نحو احمد بعد التنكير اظهر من

قول سيبويه لان الاصل فى الاسم الصرف مع موافقته اى مع ما قاله الاخفش

موافق لما ذكره المص من القاعدة بيان لما وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة

الخ جعل اى المص قول الاخفش اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وهو

سيبويه بحيث جعله سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى الفاعل

هو الاولى وان كان جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد

وان كان غير مستحسن لان جعل الفرع اصلا وهذا عكس المعقول تنبيها

مفعول له على ذلك اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكره من القاعدة

اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة فى انصرف متعلق بخالف

نحو احمر علماً اى فى كونه منصرفا **اذا نكر** اى اذا جعل نكرة بعد كونه
معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه
والمراد بنحو احمر كل ما اى وصف كان معنى الوصفية فيه اى فى ذلك
الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل كاسم جنس
مثل اسود وارقم وادهم قبل العلمية يعنى قبل ان ينقل عن الوصفية
ويجعل علما الشخص ظاهرا غير خفى يعنى يوضع لمعنى الوصفية
ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر
فيدخل فيه اى فى هذا الخلاف سكران وامثاله نحو عطشان وريان
مما يكون الوصفية فيه ظاهرة غير خفية ويخرج عنه اى عن نحو
احمر او عما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا افعل فى التاكيد يعنى ما صار
من الفاظ التاكيد المعنوى نحو اجمع واكتع وابصع فان هذه
الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت
غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان يكون مستعملة فى التاكيد فانه اى
نحو اجمع منصرف عند التنكير يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية
يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضاً
غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش بالاتفاق
اى باتفاقهما لضعف معنى الوصفية وهو الجمعية فيه اى فى نحو
اجمع قبل العلمية اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل
فاخذ حكمه وهو الانصراف وكذلك اى كما يخرج عنه افعل التاكيد
يخرج عنه ايضا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيل اراد به ما لا
يكون مستعملا بمعنى التفضيل الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة

مثل الله

مثل الله اكبر اى اكبر من كل شىء لا ما استعمل باللام او الاضافة فانهما
منصرف لما سيجىء انه اذا اضيف او دخله اللام ينجر بالكسر فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كان غير منصرف حال التنكير اولاً
او لادخال العلمية ثانيا بالاتفاق ولضعف معنى الوصفية لانه مجرد عن
عن من اذ المجرد عن من التلبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه
كافكل ولا يكون فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف
حتى صار افعل التفضيل حين تجرده عنها اسما مضمحلاً عنها معنى
الوصفية فينبغى ان يكون منصرفا وان كان معه من يعنى وان كان
افعل مستعملا بمن فلا ينصرف يعنى غير منصرف بعد التنكير ايضا
بلا خلاف لاحد لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملا
بمن التفضيلية لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمى
الذى لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف
فيكون غير منصرف للوزن الفعل والوصف او العلم **اعتبار الوصفية
الاصلية** متعلق بالاعتبار اى انما خالف سيبويه الاخفش فى انصراف
نحو احمر علما اذا نكر لاجل اعتباره اى سيبويه الوصفية الاصلية
المصدر جاز لفاعله وناصبه لفعل له وفى هذا التفسير اشارة
الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لخالف لوجود
شرط نصبه **بعد التنكير** ظرف الاعتبار فانه لما زالت العلمية
المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية للخصوص والوصف للعموم تا
بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائلة بالعلمية فاعتبرها
اى سيبويه الوصفية لزوال المانع وجعل اى نحو احمر غير منصرف للوصفية

الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل في احمر او الالف والنون المزيدتين
في سكران يعني ان في نحو احمر ثلثة احوال حال التنكير اولا فانه غير
منصرف للوزن والوصف اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه غير منصرف
ايضا للعلمية والوزن اتفاقا وحال التنكير ثالثا فانه غير منصرف
عند سيبويه للوزن والوصف الاصلي وعند الاخفش منصرف فان
قلت كما ان المخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان المحذوف
وجوبا اي كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
هذا هو المشبه به لا باعث على اعتبارها هذا هو المشبه ايضا اي
كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اي لم اعتبر سيبويه الوصفية
الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف وذهب الى
ما هو خلاف الاصل في الاسم المعرب اعني بما هو خلاف الاصل منع الصرف
لما مر غير مرة من ان الاصل في الاسم الصرف قيل يعني اجيب بان الباعث
على اعتبارها اي على اعتبار سيبويه الوصف الاصلي فالمصدر مضاف الى
المفعول وفاعله محذوف وامتناع اسود وارقم من الصرف كاسمين
للحية وادهم كاسما للقيد مع زوال الوصفية عنهما اي عن اسود وارقم
ح اي حين كونهما اسمين لهما يعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية
في نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها في اسود وارقم كاسمين للحية ازوال
للوصفية فيهما وفيه بحث اي في هذا الجواب نظر لان الوصفية
الاصلية اي التي هي السبب لم تزول عنهما اي عن اسود وارقم بالكلية
بالكلية اذا جعلا اسما للحية بل بقي فيهما بعد التسمية شائبة اي رائحة
من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لهما لان الاسود علم للحية

السوداء

السوداء وهي نوع مما وضع له اسود وارقم اسم للحية التي فيها
سواد وبياض وهي نوع مما وضع له ارقم وفيهما اي في اسود
وارقم اللذين هما اسمان للحية شمة اي رائحة من الوصفية فلا
يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اي في اسود وارقم اعتبارها
اي الوصفية بالرفع فاعل يلزم في احمر بعد التنكير وجعله غير منصرف
للوزن والوصف الاصلي لانها اي الوصف الاصلي في احمر قد زالت با
بالعلمية بالكلية فلا يقاس على اسود وارقم اجيب بان هذا اذا جعل
علما لغير قات مخصوصة وهي الموصوفة بالحمرة واما اذا جعل علما
علما التسلك الذات فلا نم ان الوصف تزول بالكلية واما الاخفش
فذهب الى انه اي نحو احمر منصرف بعد التنكير فان الوصف قد
زالت بالعلمية لانهما لا يجتمعان في كلمة واحدة كما سيجيء والعلمية
قد زالت بالتنكير وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم المعرب الصرف فلم يبق فيه
اي في نحو احمر بعد زوال العلمية الا سبب واحد وهو وزن الفعل
في احمر او الالف والنون في سكران والسبب الواحد لا يمنع الاسم من
ما لم يتكرر وهذا القول قول الاخفش اظهر من قول سيبويه لما
سبق وجه الاظهرية قال المحشي والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش
حيث قال في كتابه الاوسط ان خلافي في نحو احمر انما هو المقتضى القياس
واما السماع فعلى منع الصرف ولا اعتبر سيبويه الوصف الاصلي في احمر
بعد التنكير اشار الشارح بهذا الى ان قول المص ولا يلزمه جواب
السؤال ورد على سيبويه من قبل الاخفش على ان يكون الواو للاستيناف

وان كان زائلا بالعلمية لان الزائل لمانع لا يجوز اعتباره عند زوال ذلك المانع لزم اى سيبويه ان يعتبره الوصف فى حال العلمية يعنى عند قيام المانع ايضا اى كما اعتبره عند زوال فيمتنع نحو خاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية يعنى فيجعل سيبويه نحو خاتم غير منصرف للوصفية و العلمية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع فاجاب المص عنه اى عن هذا اللزوم بقوله **ولا يلزم** من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح الثانى اى ولا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بالعلمية بعد التنكير فى مثل احمر علما **باب خاتم** بالرفع لانه فاعل لا يلزم يعنى فرق بين باب خاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى خاتم وغير موجود فى احمر بل زائل بالتنكير ولعلم ان خاتم اسم فاعل على وزن علم من ختم يختم من باب نصر اى كل علم تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص فى خاتم كان فى الاصل وصفا ثم جعل علما مع بقاء العلمية المانعة للوصف بان اعتبر سيبويه متعلق بقوله لا يلزم فيه اى فى خاتم ايضا اى كما اعتبر فى احمر الوصفية الاصلية وحكم سيبويه بمنع صرفه اى خاتم للعلمية والوصفية الاصلية يعنى يجعل باب خاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى **لما يلزم** تعليل لقوله ولا يلزم وهو من اللزوم ههنا اى لعلة وهو مانع يوجد فى باب خاتم على تقدير منعه من الصرف اى على تقدير كون خاتم غير منصرف **من اعتبار المتضادين** بيان لما يعنى المراد من المتضادين الوصفية والعلمية فان العلمية للخصوص اى لشخص مخصوص معين بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف للعموم يعنى ان الوصف عام يحمل ما فيه ذلك الوصف

غير مخصوص

غير مخصوص بوضع واحد **فى حكم واحد** متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد يدل عليه قول الشارح وهو اى الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الوصفية صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف واحد لكونه غير جائز منع كون خاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى خاتم بخلاف ما مصدرية اذا ظرف زمانية اعتبرت مبنى للمفعول الوصفية الاصلية بالرفع انه فاعل نائب اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية مع سبب اخر وهو وزن الفعل كما اعتبرت فى اسود وارقم للحية فانه لا مانع من اعتبارها الان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل احمر واسود فان قلت المتضاد انما هو بين الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائلة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة و العلمية مثل خاتم علما لان الزائل لا يضاد الثابت فلو اعتبرت مبنى للمفعول الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فى منع صرف مثل خاتم متعلق باعتبرت لا يلزم اجتماع متضادين فى باب خاتم لان الوصف الاصلى والعلم فى الحال فلم يجتمعا قلنا تقدير احد الضدين اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الموجود بعد زواله مع ضد اخر اى ضده فى حكم واحد اى فى منع صرف لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين لانه اذا كان احد الضدين مقدرا والاخر موجودا لا يلزم اجتماع الضدين لكنه يشبه به اى الا انه يشبه اجتماع الضدين فاعتبارهما معا وان لم يكن مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغى للعاقل ان يعترض عن كلام غير مستحسن كما يعترض عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم الذى فيه سببان يمنع منه الجر

بَيَّن ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع منه في جميع الاحوال
فقال **وجميع الباب** اى باب غير المنصرف سواء كان عدم الانصراف بوجود
سببين او واحد مكرر سواء فيه علمية مؤثرة او لا **باللام** متعلق بقوله
ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران اى بدخول لام التعريف عليه اى على الاسم
الغير المنصرف اشار في التفسير بفى الموضعين الى ان اللام العهد الخارجى **او**
الاضافة اى اضافته اى الاسم الغير المنصرف الى غيره **ينجر** اى يصير ذلك
الاسم مجرورا **بالكسر** متعلق بينجر اى بصورة الكسر من القاب البناء خاصة
فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او يتجوز لانه اراد ا
بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لفظا مثل بالاحمر وعمركم او تقديرا
مثل بالحبلى وحبلى النساء وانما لم يكتف المص في بيان هذه القاعدة بقوله
ينجر لان معناه على ما مر يصير مجرورا لان الانجرار قد يكون بالفتح لما
سبق ولو اكتفى به لم يعلم ان الانجرار بالفتح او بالكسر مع ان المقصود هو
الثانى ولذا صرح به ولا بان يقول ينكسر اى ولم يكتف ايضا بينكسر
لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا كما يطلق على الحركات الاعرابية
ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان يكون مبنيا وليس الامر كذلك لان دخول
اللام والاضافة ليس من اسباب البناء وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم
اى الاسم الغير المنصرف في هذه الحالة اى حالة اضافته الى غيره ودخول اللام
عليه منصرف او غير منصرف منهم اى فبعض النحاة من ذهب الى انه اى
الاسم في هذه الحالة منصرف مطلقا اى سواء بقيت علتان فيه بعد هذه
الحالة او لا لان عدم انصرافه اذا كان فيه سبب كان لمشابهة الفعل
في الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص

اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم ...

الاسم اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية ويحققها اعنى اللام والاضافة على
ما سبق ان دخولهما من خواص الاسم قويت جهة اى جانب الاسمية وتحققت لان
وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه فرجع هذا الاسم الى اصله الذى هو
الصرف فدخله الكسر اى الجر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة و
جواز اجتماعها مع اللام والاضافة دون التنوين يعنى لم يدخله التنوين
لانه اى التنوين لا يجتمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع من دخوله
ايضا الا انه لا يجتمع معهما لان اللام وضع لتعريف ما دخله والتنوين
لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج و
التنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين
التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين ومنهم من ذهب
الى انه في هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعنى في الاحوال الثلاثة التى مرت
انفا والممنوع من غير المنصرف لاجل عدم وجود العلتين او العلة المكررة
مشابهة بالاصالة فيه بالاضافة هو التنوين لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما
بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا و
مثل نحو الدخل الليل وتضربين فكانت التنوين حقيقا بالمنع لاختصاصه بالاسم
وسقوط الكسر من غير المنصرف انما هو بتبعية التنوين لاشتراكهما
في الاختصاص بالاسم حقيقة وحيث الحكم يعنى واى مكان ضعف فيه
مشابهته اى مشابهة غير المنصرف للفعل بدخول ما هو من خواص الاسم
لم تؤثر اى المشابهة الا في سقوط التنوين لكونه مقصودا بالمنع فقط دون
تابعه الذى هو الكسر لان الشيء اذا ضعف ينحصر تاثيره فيما هو المقصود
ولم يتجاوز الى غيره فعاد الكسر الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعف

الى حاله لعدم المؤثر في سقوطه فبقي على حالة الاولى وسقوطه اى وسقوط
التنوين من ذلك في هذه الحالة لامتناعه من الصرف اى لكونه غير منصرف
وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كان العلتان باقيين او واحدة مكررة
باقية فمسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل
لان الاسم حينئذ يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهو
خلاف ما اتفق عليه الجمهور ومنهم من ذهب الى ان العلتين اذا كانتا
باقيين مع دخول اللام او الاضافة يعني ان جاز اجتماع العلتين مع
اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد
ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التي يجوز جمعها مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف
ولم يسقط الجر لما سبق في كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف وان زالتا معا
اى زالت احديهما اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعها مع احديهما
كان الاسم منصرفا فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة لما سبق وبيان ذلك اى بيان
المذهب الثالث ان العلمية تزول بدخول اللام لما سبق ان اللام وضع لتعيين
ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باى طريق كان
والاضافة لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد
المضاف من التعريف على ما سيأتي فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر
كما في الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق زالتا اى العلتان معا باللام
او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها
السبب الذي جعلت هي شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر

لذلك ولم

لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة كما في ابرهيم وطلحة وزينب و
بعلبك وعمران وان لم يكن اى العلمية شرطا له بل اثرت فيه بلا شرط
كما في احمد وشمر وزفر وعمر زالت احديهما فبقي ذلك الاسم مع سبب
واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين وان لم يكن هناك اى كان الاسم
الغير المنصرف علمية بل كان غير منصرف بدون العلمية اما مع سببين
كاحمر وثلث ومثلث وجمع بقيت العلتان على حالهما واما مع سبب
واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير
منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة منع منه التنوين لا
لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق وهذا القول انسب من
القولين الاولين بما عرفت به المص غير المنصرف وهو ما فيه علتان
من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه
الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكر المص بل اكتفى فيه بقوله
بالجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان

بحث المرفوعات

محال الاعراب وهي ثلثة فقال **المرفوعات** قدمها على اخويها لان
المرفوع هو العمدة في الكلام ويحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان له
علامة وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين
ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد
اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل او ليس الامر كذلك
فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المرفوعات
جنس المرفوع لا نوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفي المجرورات على حقيقته
وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ وخبره قوله ما اشتمل

وفي المنصوبات تبعا وهو اما مرفوع مبتدأ

اوخبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكر او من انواع المحال الاعراب
اوانها موقوفة لا محل لها من الاعراب وهو الصواب يعرف بالتامل جمع المرفوع
خبر مبتدا محذوف تقديره هي المرفوعة وان كان المتبادر بحسب الظاهر
هكذا لان موصوفه الاسم لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق
المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا
وهو الاسم مذكر لا يعقل لان العقل لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع
الانسان والملائكة والجن وجمع مبني للمفعول هذا الجمع منصوب بنزع الخافض
منه اختصار تقديره على هذا الجمع مطردا تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة
قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التمييز عن النسبة متوسط بين
النسبتين او انه كان في تقديره على عامله خلافه صفة مرفوع على انه نائب الفاعل
وهي على وزن علة لا على وزن ديمة المذكر الذي لا يعقل لان غير العاقل
لقصوره جار مجرى المؤنث كالصافنات جمع صافن وهو من الخيل الذي
يقوم طرف الحافر من يد او رجل ويطاء الثلث الاخر على الارض لغاية
جودته وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في العرب
الخلص الذكور على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا
كفرن وقرون من الخيل يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى وجمال جمع
جمل وهو الذكر من الابل سبحلات جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين
الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله اي ضخمات جمع ضخم
بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ وكالايام الخاليات اعاد الكاف
اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال الراسخات والبيوت
المنهدمات الى غير ذلك هو اسماء المرفوع الدال عليه المرفوعات لان المقصود

من الصافنات المحمودة
من الصفات المحمودة

داخل في الجمع

داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى
الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر
اعني على عكس من كانت امك لان التعريف اللام متعلق بالتفسير
تقديره وانما فسرناه هكذا لان الحاء اي الى اخره يعني لحد انما يكون
للماهية وهي الحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الا على
المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد كزيد
ورجل ما اشتمل اي اسم اشتمل فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان
لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا يفسد
بالمعرفة لان الموصول معرف وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها
موصولة لان الموصوفة لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا يشير بهذا الى ان الياء
مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة وهي الضمة
وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى الحركات
فالمناسبة للفاعل ان ياخذ ما هو الاقوى والواو وهي ايضا اقوى الحروف
والالف وانما جعلت علامة في التثنية لا غير لانها كثير الاستعمال و
الالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائبة عن الضمة والمراد
بالاشتمال عليها ان يكون الاسم موصوفا بها اي يكون اعرابها لفظا بهذه الا
العلامات الثلث او تقديرا كذلك او محلا كذلك نحو جاء في هذا
في محل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه
اي في قوله او محلا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلي لا يشتمل
عليه اللفظ فلا يكون جاني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا

عنه لا غير ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه
فى محل اى فى مكان من الرفع او النصب او الجر لو كان ثمة اى فى ذلك
المكان معرب اى اسم معرب لكان ذلك الاسم مرفوعا مثل جانى هذا فانه
لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا لفظا مثل جانى زيد او تقديرا
مثل جانى فتى فاذا كان الامر كذلك فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع
المحلي منصوب لفظا بيعد لانه فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى ما
اى بما جاوز الرفع المحلي وهو الرفع لفظا او تقديرا وهو اى المقيد بحث
يبحث مثلا منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلا والجملة حال
من فاعل يبحث او على الحالية بمعنى ممثلا عن احوال الفاعل من التقديم
والتاخير وغيرهما اذا كان ظرف يبحث مضمرا متصلا والمضمر مطلقا
لا يكون الا مبنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله كما يجئ فى بحث وجوب
التقديم والتاخير لما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم
ماهو الاصل منه فقال فمنه الفاء للتفسير ومن للتبعيض اى من المرفوع
يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور فى المرجع وايضا لان المرفوع
القسم هو المرفوع او بما اشتمل على علم الفاعلية يرجح هذا التفسير توافق
الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا العقل و
منها المبتدأ والخبر وقرب المرجع الفاعل مبتدأ مؤخر وقوله فمنه خبر مقدم
او خبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا
اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم على ما يجئ وانما قدمه اى قدم المصنف الفاعل
لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل
الجمل لان الفعل هو الاصل فى العمل او الاسناد والاخبار لانه لعروضه

يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظى
يعرب باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب
قوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ
وينسخه من عامل المبتدأ لانه يعرف بالقلب فقط ولان رفع الفاعل
لا ينسخ بالنواسخ ولانه شذ فى باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا
بسد شئ مسده وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق اى غالبا لانه
يجب تاخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله على ماهو
الاصل فى المسند اليه وهو التقديم وسيانى وجهه بخلاف الفاعل فا
قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم لكنه لما كان
معمولا للعامل اللفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق
لزم تاخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ولو كان مؤولا مثل زيد ابوك فى تاويل مربيك ومشتق
مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل
ليس كذلك فكان المبتدأ اقوى لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوة
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان الفاعل من صدر
عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف
يحكم به وانما يحكم به على المبتدأ بتاويل وههنا الحكم لا يقبل
التاويل وهو اى الفاعل ما اى اسم سبق فائدة هذا التفسير
حقيقة نصب على التمييز او حكما عطف على حقيقة واللام فى ليدخل
متعلق بالتعميم اى انما عممنا الاسم المفهوم من ما بمقتضى المقام الى الحقيقى
والحكمى فيه اى فى الاسم مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا لان الفعل

المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأً او مضافاً اليه
اى اعجبنى ضربك زيداً اسند اليه الفعل ولم يقل اخبر بالفعل عنه
ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيداً وغيرهما بالاصالة
متعلق بالاسناد لا بالتبعية واللام فى ليخرج متعلق بالفعل المقدر تقديره
وانما قيد ذلك بقولنا بالاصالة ليخرج عن الحد توابع الفاعل مثل
الصفة والمعطوف وغيرهما قوله كذا خبر مقدم المراد مبتدأ مؤخر
فى جميع متعلق بالمراد حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع
التابع بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء فى قوله بقرينة متعلق
بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التابع بقرينة ذكر التابع
بعدها اى بعد هذه الانواع الثلثة اعنى الثلثة المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات او شبهه معطوف على الفعل اى ما يشبهه لان المصدر العامل
فى حكم الفعل فى العمل وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر
لانه غير مشابه فيه ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه
لا يدل على الحدث وانما قال ذلك اى او شبهه ليتناول المتعلق بقوله
فاعل اسم الفاعل مثل زيد قائم ابوه والصفة المشبهة مثل زيد
حسن وجهه والمصدر مثل اعجبنى ضرب زيد عمراً واسم الفعل مثل
رويد زيداً وهيهات الامر وافعل التفضيل وسيأتى تفصيله
والظرف مثل زيد فى كمه كتاب وقدم عطف على قوله اسند او حال
عن الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعلت
حالاً يلزم فيها قد ظاهرة او مقدرة سيأتى تفصيله اى الفعل او شبهه يشير
الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل عليه اى على ذلك الاسم

المعتبرة

المعتبر عنده واحترز به اى بقوله وقدم عليه عن نحو زيد فى زيد
ضرب اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية لانه
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شىء اسناد اليه فى الحقيقة لانه
خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرجع
ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو المسند الى المبتدأ وان يقال هو
مسند الى ذلك الضمير والجميع مسند الى المبتدأ فازال هذا بقوله
وقدم عليه لكنه مؤخر عنه فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون
فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ والمراد بقوله
قدم عليه تقديمه عليه وجوباً هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب
عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله ليخرج متعلق بالتقديم
عنه اى عن هذا الفاعل المبتدأ المقدم عليه خبره مرفوع لانه
فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى يعنى صفة جرت على غير من
هى له مررت برجل حسن غلامه ويقال هذا صفة جرت على غير من هى له
نحو كريم خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ الا بنوع
من التخصيص سيأتى تفصيله من يكرمك والموصول مع صلته
فى محل الرفع مبتدأ مؤخر لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره
هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل قوله ثلثة تذهب
عن القلب الحزن الخضر والماء الجارى والوجه الحسن فان قلت
منشأ هذا السؤال قوله والمراد بتقديمه عليه وجوباً كان الفاء جواب
شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت قد يجب تقديم

اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا فالتخصيص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف
يتخصص النكرة كما في تحقيقه نحو في الدار رجل قلت المراد بالتقديم
وجوب تقديم نوعه اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا افراده وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض
كالمثال المذكور بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل فانه يجب تقديم نوعه
كما يجب تقديم فرده لما سبق **على جهة قيامه به** اى اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه به اى بالاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر
متعلق صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة
يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل
او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على
طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة اه وفيه نظر وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك ملائمتها او على ما في
حكمها اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف
ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان
المصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجيء مجهول
من الفعل اللازم كاسم الفاعل والصفة المشبهة مثال لما في حكمها
لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل
المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه
يسند الى نائبه واحترز بهذا القيد اى بقوله على جهة قيامه به عن
مفعول ما لم يسم فاعله اى عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى
نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول لا على

لا على صيغة

لا على صيغة المعلوم فالاحتياج الى هذا القيد اى القيد المذكور انما هو على
مذهب من لم يجعله اى نائب الفاعل داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب
الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة اه قدم
لئلا يتوالى بين حرف الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم من
من جعله اى مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيه اى في الفاعل كصاحب
المفصل حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه
ابدا ومع الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا يحترز
عنه عندهم فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم
لفظى راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس
خلافا معنويا فعند المص لا يقال وعندهم يقال قوله **مثل** اما مرفوع
على انه خبر المبتدا المحذوف تقديره مثاله مثل او منصوب على انه مفعول
الفعل محذوف تقديره امثل مثل زيد اتى به ليصح ما به المقصود من
المثال وليبين في **قام زيد** الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه
فهذا اى هذا القول مثال لما اسند اليه الفعل وصريح فيه **و** مثل ابوه
في **زيد قائم ابوه** وانما اتى بالمبتدا ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه
لانه لا يعمل بدون الاعتماد فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل ولكنه ليس
بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدا وقائم خبرا مقدما عليه
ولو قال زيد قائم ابوه او اباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار
الافراد اختصارا لان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين
والاصل في الفاعل لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل
فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبتنى عليه الشيء وفي

اختار هذا نخ

وفي العرف قاعدة كلية تنضبط ما تحتها من الجزئيات والمراد هنا
ماذكره الشارح بقوله اى ما ينبغى اه قيل ولو قال والاولى مكان قوله
والاصل لكان احضر واوضح واحسن لمراعات الاشتقاق يعنى مطابقة
الاولى وان يليه واجيب بان الاولوية يحتمل ان يكون عارضة لا بحسب الاصل
وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره اى ما ينبغى ان
يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع لان عند المانع يخرج عنه ويجب
الولى اولا ان يلى فعله المسند اليه يشير الى ان اللام فى الفعل للعهد
الخارجى مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل اى يكون بعده من غير ان يتقدم
عليه شئ اخر من معمولاته اى معمولات الفعل هذا تفسير بمعنى الولى
لان معناه القرب يقال وليه قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما
كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل
لانه اى الفاعل كالجزء من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل
الظاهر قوله لشدة احتياجه اليه تعليل للجزئية يدل على ذلك اى
على كونه كالجزء منه عند العرب لتاك اى لشدة اسكان اللام فى
ضربت اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك
لانه اورده على سبيل التمثيل قوله لانه لدفع توالى اربع حركات
تعليل للاسكان فيما هو طرف المتوالى بمنزلة كلمة واحدة لانه
لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما اشتغل
يكون حروفا اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاشتغال وجب
اسكان احدها الدفعه لزم ان يسكن احد حروف ما هو بمنزلته كالمثال
المذكور فلذلك الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل

اى فلاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل ... فهم

الولى واللام

الولى واللام تعليل ومتعلق الفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل
التنازع ذلك كلم من اسماء الاشارة وللبعد الاصل الذى يقتضى
تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة
او فروعا كالملحقات السبعة جاز ضرب غلامه بالنصب على انه مفعول
به زيد مرفوع لكونه فاعلا وقوله ضرب غلامه اه بتقدير مضاف مرفوع
محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله لتقدم تعليل
للجواز و متعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل مرجع الضمير وهو
اى المرجع زيد لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا رتبة منصوب على
التمييز لان التقدم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا و
اذ كان الامر كذلك فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حال كونه مطلقا بل
يلزم لفظا فقط وهو كلم من اسماء الافعال بمعنى انت مبنى على
السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا
فانته عن اللزوم رتبة وذلك اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط
جائز كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة وامتنع ضرب غلامه
بالرفع لانه فاعل زيدا منصوب لكونه مفعولا لتاخير مضاف الى
الفاعل وهو مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة تمييزان عن نسبة
التاخير فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك اى اضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة غير جائز لكونه مخالفا الوضع ضمير الغائبة سيجئ تفصيله قوله
خلافا منصوب على انه مفعول مطلق الفعل المحذوف اى خولف
خلافا واللام فى للاخفش متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا
لان المخالف هذان الجمهور وابن الجنى بسكون الياء وتخفيفها و

وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان ابن جنى ونقل عن سيبويه ان
جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة وسندهما اى دليلهما فى ذلك اى فى
الجواز قول الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع
الضمير الى العدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل
المستمى الى ربه ولان الرب هو الملجا للرجل فاذا انتقم المظلوم منه
يكون اشد عليه وعنى فى قوله عنى ههنا للبدل تقديره بدلا عنى وتمامه
عدى بن حاتم جزاء منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف
الى المفعول وهو الكلاب جمع كلب والمراد منها اشرار الناس وحقيقتها
وجزاها بالقتل هدر العاويات جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى
الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا
حرث ولا النفع الا العواء ويروى العاويات جمع العادى بالدال
المهملة وهو العدو والاولى الترخ بالمقام وقد فعل اى فعل الله
ذلك واجاب مستلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا
عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى واجيب عنه اى عن سنديهما
بان هذا اى قول الشاعر للضرورة اى لضرورة وزن الشعر اذ لو
قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولو وقع الفصل
الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر والمراد عدم جوازه فى
سعة الكلام والاضمار المذكور ليس بموجود فيه وبانه لا نسلم ان
الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل مثل
اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا

فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق اى
جزى رب الجزاء فح لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب
اى صاحب الجزاء قوله **واذا انتفى الاعراب** شروع لما يعرض الفاعل و
يخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائزا
التاخير عنه الدال الذى فى الاعراب للعهد الخارجى على فاعلية الفاعل و
المفعولية المفعول اليه فى قوله بالوضع متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة
الوضعية لا غير **لفظا** منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل و
احترز به عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره **فيهما** اى فى الفاعل
المتقدم ذكره مرفوع صريحا تمييز فى قوله قمنه لما الفاعل وفى الامثلة معطوف
على قوله صريحا لان فى التمييز معنى الظرفية والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الجملة
لا صريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا **والقرينة** معطوف على الاعراب اى الامر
الدال عليهما لا بالوضع لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع
اذا لم يعهد مبنى للمفعول قوله ان يطلق مبنى له ايضا نائب لفعله لم يعهد و
الجار فى قوله على ما وضع متعلق بقوله ان يطلق باذاء الشيء وقوله انه الضمير
الضمير كما ان رجع الى ما الموصول قرينة خبر ان عليه الضمير راجع الى الشيء
نائب لفعله ان يطلق لانه غير معهود ان الرفع مثلا قرينة للفاعل
بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه يعنى ان ذكره ذلك غير محتاج اليه فيه رد على
الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول واذا انتفى القرينة
اذ الاعراب من القرائن او قال الافصح ان يقول واذا خيف اللبس
يكفى لما عرفت قوله اذ القرينة شاملة له تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه

لالعدم الورود كما هو المتبادر وهي اى القرينة اما لفظية اى يكون
معروفة باللفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التانيث في
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية يعنى تعرف بملاحظة العقل من غير
مدخل للفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام نحو
اكل الكمثرى يحيى لان احدهما لم يصلح للفاعل اوكان معطوف
على الشرط الفاعل مضمرا متصلا بالفعل او شبهه بارزا بدل من الخبر
بدل البعض كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه سواء كان
المفعول اما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا
اياك او متصلا كضربتك الباء في قوله بشرط متعلق بالجزاء المقدم تقدير
وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط اذ يكون المفعول متاخرا عن الفعل
فيه رد على الوافية حيث قال وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت والا
في قوله ليلا متعلق بالشرط ينتقض اى ما ذكره المص بمثل قولنا زيدا
ضربت يعنى كما بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضمرا
منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظ ولكه
لكونه نادرا لم يلتفت اليه المص اووقع مفعوله اى مفعول الفاعل
معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثاني لقربه بعد الا ظرف
الوقوع الباء في قوله بشرط كالباء السابق توسطها اى كلمة الا بينهما اى
باين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير يعنى في صورة تقديم
الفاعل وتاخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبا نحو ما ضرب زيد
الا عمرا او بعد معناها اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه جزاء لقوله انتفى او لقوله او بعد

وامّا ما كان فجزاؤه الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه
واما الثاني فلقربه اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الاربع
والجار في قوله اما في صورة متعلق بمحذوف واما التفصيل تقديره اما وجوب
تقديم الفاعل على المفعول في صورة انتفاء الاعراب فيهما اى الاعراب اللفظي في
الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية فلكي
فللتحرز عن الالتباس يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيما لم يعلم يقينا ان
الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثاني لجواز تاخيره ايضا فلدفع
هذا الالتباس وجب تقديمه واما وجوب تقديمه عليه في صورة كون الفاعل
ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال المعد مضافا الى فاعله
ناصب المفعول لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين اجزاء الكلمة واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب معنى
يعنى انحصار الفاعل في المفعول فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا
يعنى في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وتوسط الا بينهما انحصار
ضاربية زيد في عمرو لان الاصل في الانحصار ما قبلها فيما بعدها في
قوله مع متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا بالشخص اخر يعنى ان الانحصار في الفاعل دون المفعول يعنى
ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو في زيد فعلى الاحتمال
والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد يعنى في صورة تقديم المفعول
وتاخير الفاعل وتوسطها بينهما انحصار مضروبية عمرو في زيد وضاربية
زيد باقية على الاحتمال مع جواز ان يكون زيد ضاربا بالشخص اخر يعنى

يعني يصح ان يكون زيد ضاربا بغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه فلو انقلب احدهما
بالآخر بتقديم المفعول على الفاعل في صورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول
في الصورة الثانية انقلب الحصر المطلوب لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى
اذ المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة
الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المط
في كل واحد منهما وانما قلنا بشرط توسطها اي الا بينهما اي بين الفاعل
والمفعول في صورة التقديم والتاخير لانه اي الشان لو قدم المفعول
على الفاعل في الصورة الاولى حال كون التقديم المفعول مصاحبا مع
الا فقيل في مثاله ما ضرب الا عمرا زيد لحصل فيه معنيان الظاهر
وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال فالظاهر ان معناه
اي معنى هذا القول اختصاص ضاربية زيد في عمرو يعني اختصاص صفة الفاعل
في المفعول اذ الحصر اي المحصورية انما هو فيما يلي الا سواء قدم او
اخر فلا ينقلب الحصر المط يعني لا يتغير المعنى الاول لان تغير المعنى
انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا
فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف
ما كان قوله لكنه لم يستحسنه بعضهم استدراك من قوله فلا ينقلب
الحصر المط وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول
على الفاعل قليل الدور لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول قبل تما
تمامها لان الصفة المقصودة على عمرو وهي الضرب المسند الى زيد لا
مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل ليتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا
بالفاعل وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا اي اختصاص ضاربية زيد في

لاحتمال ان

لاحتمال ان يكون معناه اي معنى ما ضرب الا عمرا زيد هكذا نحو ما ضرب احد
احدا الا عمرا زيد وهذا المعنى غير ظاهر لان الاستثناء شيئين بما
باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة
اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل ولا نحو
فيفيد هذا المعنى الغير الظاهر اختصاص صفة كل واحد منهما اي من الفاعل
والمفعول في الآخر يعني يفيد اختصاص ضاربية الفاعل في المفعول و
مضروبية المفعول في الفاعل وهو اي هذا المعنى ايضا مصدر من آض
يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا
مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال
خلاف المقصود لان المق اختصاص صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال
واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
في الجزء الاخير كما ان الحصر في الا فيما يليها وما يليها لا يكون الا الجزء الاخير حقيقة
او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدم
الفاعل لانقلب المعنى كما انقلب في الا حال كونها متوسطا بينهما
قطعا انما منصوب على التمييز او على الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية
مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم
ما يوجب تقديم الفاعل او
الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التاخير
شرع في بيان الاحوال التي توجب تاخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال
واذا اتصل به اي بالفاعل **ضمير مفعول** يعني ضمير يرجع الى المفعول
نحو ضرب زيدا بالنصب غلامه بالرفع لانه الفاعل **او وقع** عطف على الشرط
وهو قوله واذا اتصل اي الفاعل **بعد** ظرف وقع ومضاف الى **الا** المتوسطة

بينهما اى بين الفاعل والمفعول فى صورتى التقديم والتأخير اى صورة تقديم المفعول
وتأخير الفاعل مع توسطه الا بينهما نحو ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم المفعول وتأخير
الفاعل وتوسط الا بينهما وفائدة هذا القيد اى قيد توسط الا بينهما مثل
ما عرفت اى الذى عرفت آنفا من انه اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل
الذى عرفت فى القسم السابق يعنى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله
بعد الا او معناها او وقع الفاعل بعد معناها اى معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله اى بمفعول الفاعل او الفعل والاول
لادنى ملابسة الباء فى قوله بان يكون متعلق بقوله اتصل المفعول ضميرا
متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير ضمير متصل به اى بالفعل سواء كان
ضميرا منفصلا مثل ما ضربنا الا انا او ظاهرا مثل ضربك زيد او ضربه
او ضربنى زيد وقوله وجب تأخيره اى تأخير الفاعل ولم يقل وجب
تقديم المفعول لانه ذكر احوال الفاعل وهو قول المصنف جزاء له
لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلثة الاخيرة محذوفة اختصارا
او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما
وجزاء الصورة الاولى محذوفة ايضا اختصارا وعن فى قوله عن المفعول
متعلق بالتأخير وقوله فى جميع هذه الصور الاربعة متعلق بالجزاء
اما وجوب تأخير الفاعل عن المفعول فى صورة اتصال ضمير المفعول به
يعنى فى الصورة الاولى وقوله لئلا خبر لمبتدأ محذوف وقع اى وجوبه لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عنه
الاخفش وابن جنى كما تقدم واما وجوب تأخيره عنه فى صورة
وقوعه اى الفاعل بعد الا او بعد معناها يعنى فى الصورة الثانية والثالثة

وقوله لئلا

وقوله لئلا ينقلب الحصر المراد سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ما قبل الا محصورة
فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم
معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها واما فى
صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به يعنى فى الصورة
الاخيرة للمنافات مصدر مضاف الى الفاعل وهو الاتصال اى اتصال المفعول
بالفعل وقوله توسطه منصوب لانه مفعول المنافات ومضاف الى الفاعل
الغير المتصل وقوله بينه ظرف لتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين
المفعول المتصل وبين الفعل المتصل به يعنى لمنع اتصال المفعول توسط
الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله
بخلاف خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا
بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به فانه يجب اى حين
كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به تقديم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه
فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى
فيجب تقديمه على الاخرى وهى نحو ضربتك او ضربته او ضربتنى و
لما فرغ من بيان احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال
عامله ذكرا وحذفا جائزا او واجبا مبتدئا بقد التقليلية مع ايراد
صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال وقد للتقليل
يحذف مبنى للمفعول الفعل نائبه الرافع للفاعل يشير الى ان اللام فى قوله
الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله لقيام للتوقيت لا للتعليل اى وقت
قيام القرينة لان قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس

وصيغة المضارع

اى وقت طلوعها قرينة دالة صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة
على الشئ وهى دالة على الحذف وتعيين المحذوف لانه لا يحذف شئ من الكلام
الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا جوازا منصوب على
المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا
قوله اى حذفا جائزا في تفسيره الا ان قوله جوازا صفة لمصدر محذوف وقوله
فى متعلق بجائزا مثل قولك ذكره على وجه التمثيل زيد بدل من القول
بدل البعض والرفع محكى اى فيما كان جوابا لسؤال محقق هذا تفسير
لقوله مثل قولك واللام فى قوله لمن متعلق بالقول الذى هو فى قولك
ومن موصولة قال جملة مع فاعله جملة فعلية صلة من من استفهامية مبتدأ
قام مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب
مقول قال سائلا يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية بمعنى من يقوم
القيام فاذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا
فيجوز لان المضارع المثبت اذا وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الفاء
وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فلينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن
ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبون مائتين ان تقول بتاء الخطاب
الخطاب زيد يعنى ان يقول زيد والرفع فيه محكى والباء فى قوله
بحذف متعلق بقوله ان تقول قام اى قام زيد ويجوز ان تقول
قام زيد بذكره قوله وانما قدر الفعل دون الخبر اى هذا القول رد
على الرضى حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة السؤال الجواب
اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل فالاهم تقديم السؤال
عنه فالاولى ان تقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك ليطابق الجواب السؤال صورة

ولا يطابق

ولا يطابق معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد وفي — [margin:] وفي حكم نسخ
الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرير الاسناد فلا يطابق السؤال لا
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة لان الخبر فعل والفعل لا بد له
من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا قال الخبر جملة وتقدير — [margin:] ولتقدير الفعل بدون الفاعل يوجب حذف احد جزئيها نسخ
الفعل بدون الفاعل بل يذكر فاعله ويحذف فعله يوجب حذف
احد جزئيها وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد — [margin:] معطوف على معموليها / معطوف على معموليها نسخ
بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معموليها ان الحذف
تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتعليل فى
الحذف اولى لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن الواو فى — [margin:] والواو نسخ
قوله وكذا الى صح حيث لعطف مثال على مثال لان الحذف هنا بقرينة
كونه جوابا السؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا السؤال مقدر وليست
من البيت يدل عليه قوله يحذف الفعل جوازا اى حذفا جائزا فيما كان
جوابا السؤال مقدر كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا السؤال
محقق والجار فى قوله فى نحو قول الشاعر متعلق بقوله مقدر والجار
فى قوله فى مرثية مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى كائن فى مرثية بالتخفيف
بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى و
تشديد الياء خطاء بالفارسية بر مرده ستايش كردن يزيد بن نهشل
بن يزيد اخو ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات
يزيد ورثى عليه اخوه ضرار ليبك على وزن ليوم وقوله على
البناء للمفعول ظرف مستقر حال او صفة اى حال كونه كائنا على البناء او
الكائن يزيد هو مرفوع على انه اى يزيد مفعول ما لم يسم فاعله

ضارع اى عاجز ذليل يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز
وذليل وهو اى قوله ضارع فاعل الفعل المحذوف جعل قوله اى يبكيه
تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله بقرينة السؤال المقدر
متعلق بقوله المحذوف وهو اى السؤال المقدر قوله من يبكيه اى
اى من يبكى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكيه ضارع على يزيد و
اما قول الشاعر حال كونه كائنا على رواية ليبك يزيد الحاكين او
كائنا على البناء للفاعل وقوله ونصب يزيد عطف على قوله على البناء للفاعل
فليس اى قوله هذا مما اى الذى نحن فيه حتى يكون ضارع فاعل يبكى
المذكور لا المقدر واللام فى قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد
على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدا و
ذو الحال وحرف النفى وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين فى
عمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا او
اى يبكيه من يذل ويعجز من باب ضرب عن مقاومة الخصماء اشارة
الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر و
الى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى
معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله
لانه تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب على السؤال
يشعر بالخصوص كان ظهيرا فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة للعجزة جمع عاجز
كالورثة جمع وارث الاذلاء على وزن الاولياء جمع ذليل واخر البيت
اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين
عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى افاد كونه

شجيعاً

سخياً ومختبط عطف على قوله ضارع مما تطيح الطوائح والمختبط
بالخاء المعجمة السائل من غير وسيلة اى الذى يأتيك المعروف من غير
سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها والاطاحة الاهلاك يقال
اطاحه اهلكه والطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الزوائد
مثل اعشب فهو عاشب من طاح يطوح مثل قال يقول وقيل
طاح يطيح وهو واوى حال كونه الطوائح جمع مطيحة وقعا على
غير القياس لان القياس ان تجمع مطيحة على مطيحات كلواقح جمع
ملقحة وهو الفحل من الابل ومما يتعلق بقوله مختبط وتعلقه
بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة و
هى البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب
الاحتياط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل اليه
وما فى قوله مما مصدرية تعريف بالتامل يعنى يبكيه ايضا اى
كما يبكيه ضارع من يسئل من غير وسيلة من اجل اهلاك مصدر
مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله المهلكات ماله قوله وما يتوسل
به الى تحصيل المال وهو الآلات للحرف والصنائع وغيرها من كونه
سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو مال وقوله لانه علة
لقوله ويبكيه ايضا اه كان اى يزيد معطى منصوب على انه خبر كان
مضاف الى السائلين وحذف المفعول الثانى اعنى شئ سألوه يعنى
للاعطاء مبالغة فيه لانه اى يزيد كان يعطى اى شئ سألوه من غير
تخصيص شئ بدون الشئ الجار فى قوله بغير وسيلة يتعلق بقوله السائلين

والجار نسخ

وقوله قد يحذف الواو والفعل ان نسخة

و قوله قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى
حذفا واجبا يدل على ان قوله ووجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف
فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى تفصيله والجار فى قوله فى مثل متعلق بالحذف
مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك معناه بالفارسية
اكر يكى ازكافران بناه طلب وارد از تو بس بناه ده تو وى را تاكه
بشنود وى كلام الله اى كل موضع تفسير لقوله تعالى فى مثل قوله لان ذكره
على وجه التمثيل حذف فيه اى فى ذلك الموضع الفعل الرافع للفاعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشى من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض
والعرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس
لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون
علما اعز والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا وتوكيد له ليس فى ذكره
مرة اخرى فانه لو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسره
بالتشديد لم يبق المفسر مفسرا بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم
يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج
الى المفسر بل صار اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر
حشوا وهو زيادة متعينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد
فالاول مثل قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى والصبر والغنى لولا
لقاء شعوب والثانى مثل قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى من
علم ما فى غد عمى وان لم يكن الزائد متعينا يكون تطويلا لقول الشاعر
وقد قددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر الى الذى

اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن بخلاف المفسر الذى
فيه ابهام بدون حذف يعنى الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه
من معناه اللغوى او الاصطلاحى فانه اى الشأن يجوز الجمع بينهما اى
بين المفسر بالفتح وبين مفسر بالكسر لانه لما كان ابهام فى المعنى
بدون الحذف لزم تفسير فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد
كقولك جائنى رجل اى زيد لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور
بنى ادم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج
الى بيان ما هو المراد منه فقيل اى زيد وفى الجملة مثل قطع رزقه اى
مات لان قطع الرزق يحتمل ان يموته او لمسافرته وانتقاله الى الاخر فقر
فلزم بيان ما هو المراد منه ايضا ففسر بان يقال اى مات او انتقل
فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها
اى فى الاية مرفوع لفظا على انه فاعل فعل محذوف بقرينة دالة على المحذوف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى وجوبا اى حذفا
واجبا وهو اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد استجارك الاول
صفة المفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثانى صفة المفسر
بالكسر وانما وجب حذفه اى حذف ذلك الفعل لان مفسره قائم مقامه فى
اداء مؤداه مغن عنه لا فائدة ما افاده حتى لو ذكر الاول لزم استدراك
استدراك الثانى وقوله ولا يجوز آه جواب عن سؤال مقدر تقديره
لم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل
احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية
ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة يكون صفة له وههنا كذلك فيكون الاية

من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب
الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء هنا
قلت لامتناع دخول حرف الشرط على الكلام يعني لو جعل احد مرفوعا
بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الكلام لفظا ومعنى وذلك غير جائز
لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعني ان يكون
دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الكلام لانه يدل على
الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى
وان دخل على الكلام لفظا بل لا بد له من الفعل ليدخل عليه ولما بين حذف
الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال **وقد يحذفان** اي الفعل والفاعل لا
الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده
وقوله **معا** حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فا
فاكدها به يعني يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف
وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير منصرف في الزمان والمكان لازم النصب و
يلزم اضافتها ان ذكر احد المصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان
ذكرا قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئتنا معا وقيل انتصابه
على الحالية انتهى واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله دون الفاعل وحده و
قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اي حال كون الفاعل غير
محذوف وقوله وحده حال بعد حال اي حال كونه منفردا في الحذف
لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا اسند الى مصدره
والجار والمجرور **في مثل** متعلق بقوله يحذفان اي وقد يحذفان في مثل **نعم** حال كونه

جوابا

فاكدها به يعني شيخ
فاكدها يعني شيخ

جوابا **لمن قال اقام زيد** اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وهي
قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف التصديق
دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية تقدير بعده
نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان بالجملة الاسمية كان المقدر
بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم في
مقامها اي مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق بان نعم حرف تصديق
لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية وهذا
الحذف اي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما جائز والجار
في قوله بقرينة السؤال متعلق بالحذف لا واجب لعدم قيام مصدر مضاف
الى الفاعل وهو قوله ما اي الشيء او شيء الذي يؤدي مؤداه اي مؤدى
المحذوف في مقامه اي مقام المحذوف كالمفسر بالكسر لان المفسر يقوم
مقام المفسر ويؤدي مؤداه ويغني عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني
حشوا كما سبق في قوله فيلزم تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدي اه
يعني حتى يلزم في الكلام يعني في الجواب لو ذكر مع نعم استدراك بسبب ذكر
المحذوف يعني لو ذكر المحذوف كما يقال في جوابه نعم قام زيد بذكر قام
زيد مع نعم يلزم شيء من كونه حشوا او تطويلا بما لزم في الاية وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال زيد قام ليتاكد الاسناد فيصلح جوابا
للسائل المتردد دفعا للعدم في قوله ليكون علة تقدير الجواب مطابقا للسؤال
لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال اهم منهم
عندهم في كونه اي الجواب جملة الفعلية كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون
مثالا لما نحن فيه لانه في صدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف المبتدا مع خبره
لانه في صدد حذف الفعل شيخ

بحث تنازع

بالجملة الفعلية لانه ح يكون من باب حذف المبتدا والخبر الا من حذف الفعل مع
الفاعل تامل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في
المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في
المنصوبات والمجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم
والمنصوب مخصوص بالمتعدي والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد
التنازع في المرفوعات فقال **واذا تنازع الفعلان** شرط اي اذا قصد
توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع
وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه
اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا الاية اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام
جواب اذا محذوف اي جاز اعمال كل منهما في قوله لانه يحتمل ان يكون
قوله فقد يكون جزاء او قوله فيختار ايضا بل العاملان من باب عطف
العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن
ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما الا ان يقطع
التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لا يضمر في المصدر وبغير الحرفين ايضا
وهو ظ اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا كاسم الفاعل نحو زيد معط
ومكرم عمرا او الصفة المشبهة نحو زيد كريم وشريف ابوه واسم المفعول
نحو زيد منصور ومنقود ابوه واسم المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي
اخوه واقتصر على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان
مع انه يجري فيهما ايضا لاصالته في العمل واكتفى بذكر الاصل عن الفرع و
قياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم وانما قال الفعلان و

ولم يقل

ولم يقل الافعال مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين مثل ضربت و
اهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك اقتصارا
على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل
ظاهرا اي لفظا ظاهرا لان الظ صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو
منصوب على المفعولية للتنازع وبيان للمحل اي اذا تنازع الفعلان في اسم لفظ
يعني اذا كان تنازعهما فيه وقعا **بعدهما** لان بعدهما ههنا ظرف مستقر صفة للاسم
ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع بعد الفعلين اي بعد الفعلين
اذ المتقدم عليهما سواء كان ظ نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك
ضربت واكرمت والمتوسط بينهما كذلك يعني سواء كان ظ نحو زيدا ضربت
معمول للفعل الاول فيه رد على الهندي حيث قال وقوله بعدهما لا حاجة اليه
لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت
واكرمت وبك قمت وقعدت اذ هو متحقق قبل الثاني اي اذ الاول يستحق
ان يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان
الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل فلا
يكون فيه اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني مجال للتنازع كما عرفت
ومعنى تنازعهما اي الفعلين فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه اي الى الاسم الظ
المتنازع فيه قوله ويصح عطف على قوله يتوجهان ان يكون هو اي الاسم الظ مع وقوعه
في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين معمولا خبر لان يكون والام في قوله لكل
واحد متعلق بالمعمول منهما على سبيل البدل لا انهما جميعا لان المعمول الواحد لا
يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر
من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب

ان الاكثر اصل للاصل لكونه الاصل الشيخ

المعمول صحة كونه معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل الخ اى حين كون معنى
التنازع هذين الامرين لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل سواء
اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى لان الضمير المتصل الواقع بعدهما مرفوعا
كان او منصوبا يكون متصلا بالفعل الثانى لا غير وهو اى الضمير المتصل با
بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا
يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر كما سبق ولان المتصل لعامل
لا يمكن له ان يتصل لعامل اخر واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما اى بعد
الفعلين اذا كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا ففيه الفاء جواب اما
والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه اى قطع التنازع
يعنى جزئه بما هو طريق القطع عندهم اى عند النحاة وهو اى طريق القطع
اضمار الفاعل اذا اقتضاه فى الفعل الاول عند البصريين لانهم اختاروا اعمال
الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود
الاستعمال عليه على ما يجيء وقوله وفى الفعل الثانى معطوف على قوله فى الاول
باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق اخر ولذا قال الشارح عند
الكوفيين لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما يجيء ايضا قوله لانه
تعليل لقوله لا يمكن قطعه اه لا يمكن اضماره اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا
مع الا لانه حرف لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط ولا يمكن
اضماره ايضا بدون نداء بدون الا لفساد المعنى لانه اى الاضمار بدون الا
يفيد نفى الفعل عن الفاعل اى الفعل الاول عند البصريين او الفعل الثانى عند
عند الكوفيين والمقصود اى مقصود المتكلم وغرضه اثباته اى اثبات الفعل الاول

او الثانى له اى الضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر و
الاضمار بدون الا مناف له ومراد المص بالتنازع ههنا اى فى
هذا الباب ما اى تنازع يكون طريق قطعه اى طريق اجزائه اضمار
الفاعل فى الفعل الاول والثانى فلهذا اى لكون مراد المص به ههنا ما
يكون طريق قطعه اضمار الفاعل خصه اى التنازع بالاسم الظاهر قال العلماء
ظاهر قوله واما تفصيل للمذهب الثالث هو مذهب الكسائى والفراء
وغيرهما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل ان كان مرفوعا الفاء فى قوله
فعلى جواب اما والجار متعلق بفعله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو
الحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا عنده مذهب الكسائى يقطع بالحذف
واما التنازع المذكور سابقا على مذهب الفراء السابق بيانه فيعملان اى الفعلان
معا اى حال كونهما متصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى
عنده تشريك الرافعين على ما يجيء واما على مذهب غيرهما اى غير الكسائى
والفراء فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار فقط وهو
اى الاضمار ممتنع لما عرفت آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا
فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب
وما اكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت
الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى
عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا
حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائى فقد يكون الفاء تفصيلية ان كان
الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او
اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيحتاج

على بعض النسخ بالواو على النسخ المشهورة والا فقوله فيختار على بعض
النسخ اى تنازع الفعلين يشير الى ان الكلم يكون ضمير راجعا الى التنازع
الدال عليه قوله واذا تنازع اه مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى الاية كما
سبق والجار فى قوله فى الفاعلية مع متعلق خبر يكون وانما قال فى الفاعلية
بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم
الى الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مفعول ما لم يسم فاعله الجار فى قوله بان
يقتضى متعلق بقوله فقد يكون كل منهما اى الفعلين ان يكون الكلم الظاهر الواقع
بعدهما مفعول ان يقتضى فاعلا له اى لكل واحد من الفعلين فيكونان
اى الفعلين متفقين فى اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله الفاعلية
والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها مثل ضربنى واكرمنى زيد
وزيد شريف وظريف ابوه وقد يكون تنازعهما اى الفعلين فى المفعولية
فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى
المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم الى ما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل
التى يكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء فى قوله
بان يقتضى كل منهما ان يكون الكلم الظاهر التنازع فيه مفعولا له اى لكل واحد
من الفعلين فيكونان اى الفعلان متفقين فى الاقتضاء مصدر مضاف
الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها
مثل ضربت واكرمت زيدا وزيد معط ومكرم بكرا وقد يكون تنازعهما
فى الفاعلية والمفعولية وذلك اى كون التنازع فيهما جميعا يكون على وجهين
لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما
واما ان يكون فى كلم ظ واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الكلم فاعلا له

والاخر مفعولا له وهذا قسم اخر احدهما ان يقتضى كل منهما اى من الفعلين
فاعلية كلم ظ واقع بعدهما ومفعولية كلم ظاهر آخر واقع ايضا بعدهما بان
يقع بعدهما كلمتان ظاهرتان يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما
فيكونان اى الفعلان متفقين فى ذلك الاقتضاء اى اقتضاء كل منهما فاعلية
كلم ظ ومفعولية كلم ظ اخر مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا اى
هذا القسم قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
لان القسم فى كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث
انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون
فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل
اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما
اخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا اه رد على الهندى حيث قال اعلم
ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلثة اضرب
اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية
والمفعولية معا يعلم وجهه بالتامل فى عبارة الشارح وثانيهما اى ثانى
الوجهين ان يقتضى احد الفعلين المتنازعين فاعلية كلم ظاهر واقع
بعدهما والاخر مفعولية ذلك الكلم الظ حال كونه ملابسا بعينه اى بعين
الاول لا بغيره يعنى ان يكون الكلم الظ المتنازع فيه واحد ويقتضى احدهما
ان يكون فاعلا له والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول
او الثانى ولا شك فى اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو
قوله الفعلين لان المقتضى ليس الا الفعلين فى هذه الصورة المذكورة آنفا
ليس علينا ان يقيدها وهذا اى اختلاف اقتضاء الفعلين هو القسم الثالث

يقيد او يعيد نسخ

لاغير المقابل للقسمين الاولين لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية
فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكون متفقين فيه اى فى الاقتضا
وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان
الامر كذلك فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة الباء
داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس
على منوال قولك بالعبادة والمعنى لتخصيص الارادة بهذه الصورة حتى
يمتاز من بين الصور فقوله يعنى الى آخره تفسير لمآل المعنى ويكون تنا
تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير الى
ان قوله مختلفين حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف و
اقيم المضاف اليه مقامه لم يحتمل المعنى وههنا كذلك لا تقديره وقد يكون
الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون معنى مثل قوله تعالى
واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا
فى الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلثة اشياء حالية
مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى فعل المستفاد من الضمير الراجع
الى المصدر والجار يجوز ان يكون عاملة معنوية مستنبطا من فحوى الكلام
على ما سيجئ وذلك اى تخصيص هذه الصورة بالارادة والقسم الثالث
المقابل للقسمين الاولين قول تدبر تذكر لا يتصور اى لا يتعقل او لا يحصل عند
العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات
الا اذا كان اى وقت كون الاسم الظاهر المتنازع فيه يعنى الواقع بعدها واحد
لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث لهوا ذيكن
ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين وانما لم يورد مثالا للقسم

الثالث

الثالث كما اورد للقسمين الاولين لان الذى الحال وان اذا اخذ فعل
من المثال الاول والذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكان متفقين
فى الاقتضاء وفعل من المثال الآخر الذى كان فيه تنازع الفعلين
فى المفعولية متفقين فى الاقتضاء حصل مثال القسم الثالث يعنى لان
مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لا يتكرر
بعض الاقسام ولا حاجة الى فهم المتعلمين وذلك اى حصول مثال القسم
القسم الثالث عند الاخذ المذكور يتصور اى يتعقل على وجوه
كثيرة لانه لا يخ ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا
والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا له والاول فاعلا مثل ضربنى
وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا او بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى اى فعل الثانى
فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد
وهذا اربعة اقسام والثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل
الاول فاعلا مثل اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا او على
العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت زيد
وضربنى زيد وضربت زيدا واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فا
فالمجموع ثمانية اقسام والانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام ولذا قال الشيخ
وغير ذلك المذكور ربما يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مرفوعا فيختار الفراء
جزئية او تفصيلية بين الفريقين النحاة جمع ناح اصله نحوة على وزن فعلة
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعدل
طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو فتاة
او تقول ان فعلة بضم الفاء على وزن مختص بالمعتل منصوب بيختار على تضمين معنى

واما اورد ههنا ليكون موصوفا لقوله البصريون لان الكلام منصوب يقتضى موصوفا اعمال منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى يرجح النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى الى آخره

الترجيح لان الاختيار لازم فيرجحون النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه فهو على اخذه اقدر وللزوم الفعل على تقدير اعمال الاول ولوروده
الاستعمال على ذلك في القران المعجز والكلام الفصيح والاستقراء دال ايضا على
ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستدل به دون الابعد وايضا
لو اعمل الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين الفعل ومعموله باجنبي
غير ضرورة ولعطف على شيء وقد بقي منه بقية وكلاهما خلافا للاصل
كذا في الرضي حال كونهم مصاحبين مع تجويز مصدر مضاف الى المفعول
والفاعل متروك تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل الاول لانه فعل اصيل
في العمل ولا مانع منه وان كان ابعد ويختار النحاة الكوفيون اعمال
الفعل الاول هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد حال كونهم مصاحبين مع تجويز اعمال الفعل الثاني لسبق تفسيره
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الاول كما هو مذهب
البصريين فاحتياجه الى ذلك المط اقدم من احتياج الثاني فهو اولى
باعطاء المط اليه فان اعملت بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية
لشروع الى بيان مذهب الفريقين هو الفعل الثاني حال كون هذا
الاعمال كائنا كما اي مثل ما هي زائدة هو اي اعمال الفعل الثاني مذهب
البصريين وبدا به اي ببيان مذهبهم لان المذهب المختار الاكثر اختيار
مرادفة لاستعمال لا تمييز عن تمييز الاكثر ولان هذا الكتاب في مذهب
البصريين لان مؤلفه منهم ايضا وليكون النشر موافقا للف
اضمرت بناء الخطاب ايضا الفاعل بالنصب لانه مفعول به في الفعل
الاول اذا اقتضى الفاعل ظرف الاضمار لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة

في باب التنازع

في باب التنازع للمطلقا اما متر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملتبسا
بشرط التفسير اي بشرط ان يكون الاسم الظ مطلقا مفسرا للمضمر الذي في الاول
لانه لما كان تفسيرا كان كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر
واللزوم التكرار بالذكر يعني اذا ظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره
وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما وامتناع الحذف اي حذف
العمدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول
واقعا على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين يريد بهذا ان
اللام في قوله الظ للعهد الخارجي في قوله ظاهرا اي على موافقته يشير الى
ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب و
مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل
الاول للاسم الظ الواقع بعدها افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة للموافقة في
هذه الامور مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها لان لو
الرجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان
يرجع اليه لعدم التوافق الواجب دون الحذف ظرف اضمرت مع متعلقه
منصوب على الحالية مع ضمير اضمرت يعني اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونه
متجاوزا عن حذف الفاعل عن الفعل الاول وفارغا عنه لانه اي الحال والشان
لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا اي في
وقت من الاوقات الا اذا سد شيء الا وقت سد شيء مسده اي الا اذا
قام شيء مقامه فيجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب خلافا للكسائي
اي خالف الكسائي خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير فانه

اى الكسائى لا يضمر الفاعل ههنا مطلقا فى الفعل الاول يعنى لا يجوز الاضمار فيه
بل يحذفه اى الفاعل تحرزا مفعول له للحذف عن الاضمار قبل الذكر والتكرار
بالاظهار كما هو خلاف الاصل ويظهر اثر الخلاف اى فائدته بين البصريين
والكسائى لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية نحو ضربانى
واكرمنى الزيدان باضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وضربنى واكرمنى
الزيدان بحذفه عند الكسائى او جمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون
عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده [illegible] الواو للابتداء اورده
اكرمنى الزيدون عند الكسائى
هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء اى اعمال الفعل الثانى يشير الى ان الضمير
المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال
مصاحبا مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل المصدر ههنا جاز لفاعله
وناصب لمفعوله خلافا للفراء اى خالف الفراء الجمهور خلافا فى تجويز
اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل فانه اى الفراء لا يجوز
لا يجوز من التجويز لا من الجواز فانه لا يلزم اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء
الفعل الاول الفاعل لانه الحال والشان يلزم الجار فى قوله على تقدير اعمال الثانى
مع اقتضاء المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله اما الاضمار قبل الذكر
او من قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التاخير هو الاصل
للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان
تقديم ما حقه التاخير قد يكون للتخصيص كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل معطوف على قوله الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع لما عرفت
كما هو مذهب الكسائى بل يجب هذه الجملة الفعلية معطوفة على جملة لا يجوز تقديره فانه يجب
عنده اى عند الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو اما ارتكاب

سواء اقتضى

سواء اقتضى الثانى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله فان اقتضى
الثانى مرفوع تقديرا لانه فاعل الفاعل منصوب لفظا لانه مفعول الخ
اضمرته لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه
الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر
لفظا لا رتبة جائز وان اقتضى الفعل الثانى المفعول حذفته لكونه فضلة
فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان
جائزا لكنه يورث الكراهية فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا واضمرته
لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة
ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته
زيد برفع زيد تقول ضربنى واكرمتهما الزيدان او ضربنى واكرمتهم الز
الزيدون ولا يلزم ح اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او
الحذف والاضمار فى اقتضاء المفعول محذور لا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة
شئ مقامه كما هو مذهب الكسائى بل لا يلزم ح الاضمار قبل الذكر
لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور وقيل
روى عنه اى عن الفراء تشريك الرافعين اى جعل الفعلين الرافعين
شريكا فى رفع الاسم الظاهر بحيث يكون فاعلا لهما على سبيل الاشتراك
مع وقوعه بعدهما او اضماره عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل
الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا بعد الظاهر اى بعد الاسم الظاهر المرفوع
بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة قوله كما فى صورة تاخير الناصب خبر مقدم محذوف هو المشبه

المشبه به
خبر المبتدأ محذوف
صورة تاخير الناصب

كما في صورة اه نسخ

تقدير اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما في اخره اه يعني
كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك ههنا
يؤخر الفاعل تقول ضربني واكرمني زيد هو هذا مثال للاضمار بعد
الظاهر للتشريك وضربني واكرمت زيدا هو مثال للتاخير الناصب و
رواية المتن وهي قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهور عنه اي عن الفراء
وحذفت المفعول في الفعل الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب
الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون
الكسائي بخلاف الفاعل تحرزا مفعول له للحذف عن التكرار يعني تكرار
الاسم الظاهر حتى لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره وعن اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان مفسرا بالاسم الظاهر لو اضمر وذا
غير جائز **ان استغني عنه** مبني للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله
وحذفت اه وهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط
مثل ضربته واكرمني زيد لا تقول ضربته او زيدا واكرمني زيد **والا** عطف على
قوله ان استغني عنه اشار اليه الشارح بقوله اي وان لم يستغن عنه مبني للمفعول
وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولي باب علمت حيث وجب ذكره
عند ذكر الاخر ولا يجوز حذفه لكونه مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي
لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضاف الى الاول
اي علمت قيام زيد **اظهرت** بتاء الخطاب جزاء لقوله والا اي ان لم يستغن اي
المفعول في الفعل الاول نحو حسبتني بتاء المتكلم على انه فاعل للفعل ويا
المتكلم مفعول الاول منطلقا مفعوله الثاني وحسبت بتاء المتكلم زيدا
منطلقا تنازعا في المنطلق الاخير واعمل الفعل الثاني واظهر المفعول الثاني

للفعل الاول

للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب
حسبت لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها ان لا يعرف الشيء بصيغته فلو حذف
احدهما يلزم ان الموصوف بدون الصفة في الثاني وان يعرف الصفة بدون
الموصوف في حذف المفعول الاول وكلاهما خلاف الوضع ولم يضمر ايضا
لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة وهو
غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ما هو المختار البصريين من اعمال الفعل
الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظ
وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين
ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال **وان اعملت الفعل الاول**
في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا كما هو مذهب مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه
لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اي على موافقته الاسم الظاهر في
الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه راجعا
اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاء يعني لو اقتضى الفعل
الثاني ضمير المستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تاخر لفظا نحو
ضربني واكرمني زيد بناء على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير
المستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تاخر لفظا قوله اذا
جعلت بناء الخطاب بشرط زيدا فاعل ضربني يعني فاعل الفعل الاول سواء
كان الفعل لفظا ضربني او غيره واضمرت في اكرمني يعني في الفعل الثاني ضميرا
راجعا الى زيد اي الاسم الظاهر لتقدمه رتبة فلا محذور فيه اي في هذا العمل
جواب شرط اي حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني ضميرا راجعا الى الاسم

وضعها لان يعرف الشيء بصفته ولو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة في حذف الاول وهو خلاف الوضع نسخ

يبين نسخ

قوله لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا المحذور وبيان له ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه
معمولا للفعل الاول متقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا
وذا لا يمنع واضمرت المفعول يريد به ان قوله والمفعول معطوف على قوله
الفاعل في قوله اضمرت الفاعل في الفعل الثاني متعلق بقوله اضمرت المقدر
ولو اقتضاه اى اقتضاه الفعل الثاني في المفعول على المذهب المختار متعلق
بقوله اضمرت المقدر ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار يقال هذا مذهب
مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار كانه اراد بالمذهب
الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما يوصف بالكثرة
لانه يقال اراد هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر ولم يحذف المفعول من الفعل
الثاني وان جاز حذفه لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغايرا للاسم الظاهر يعني لو حذف مفعول
الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر
فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون
منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم فيكون الضمير اى مفعول الفعل الثاني
حينئذ حين كونه ضميرا راجعا الى لفظ متقدم رتبة وان تاخر لفظا لتعلق الاسم الظاهر
بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
لا رتبة وذلك جائز مثاله كاتي كما تقول ضربني واكرمني زيد برفع زيد على
انه فاعل الفعل الاول قوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا
اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره في وقت من الاوقات الا وقت
ان يمنع مانع من الاضمار اى اضمار مفعول الفعل الثاني كما هو القول المختار ومن

اى حذفه

كما هو المذهب الغير المختار نسخة

اى حذفته كما هو القول الغير المختار اذ كان الامر كذلك يعني اذا كان
مانع من الاضمار والحذف فتظهر المفعول اى مفعول الفعل الثاني لان
طريق التنازع ثلثة الاضمار والحذف والاظهار فاذا امتنع ا
الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار لان المقصود من التنازع التخفيف
والتفسير في الكلام والايسر من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار واذا
امتنعا فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفي بالاعسر
وهو الاظهار مفعول الفعل الثاني نحو حسبني فعل ومفعول وحسبتهما
فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله منطلقين الزيدان
فاعل للفعل الاول منطلقا مفعول الثاني للفعل الاول متنازعا فيه حيث اعمل
فيه حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر في حسبني للمفعول
المفعول الاول وهو الضمير الغائب المثنى في حسبتهما لتقدم مرجعه رتبة
وهو الزيدان وان تاخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز واظهر
مبني المفعول المفعول الثاني يعني اورد مظهرا وهو اى المفعول الثاني
قوله منطلقين واللام في قوله لمانع تعليل للاظهار يعني لمانع من
الاضمار والحذف وهو اى المانع انه اى الحال والشان لو اضمر المفعول الثاني
مفردا ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه
خالف المفعول الثاني المفعول الاول وهو ضمير الغائب المتصل بالفعل
الثاني ولو اضمر المفعول الثاني مثنى منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو
مثنى متصل باذ هما في الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما
اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة
الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختاره البصريون

والضميران راجعان الى الزيدان وهما فاعلا الحسبني

الاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره ولا يخفى انه ليس بقبيل الاول
لا يتصور التنازع في هذه الصورة اى في صورة توجيه فيها احد الفعلين
الى الاسم الظاهر مثنى لكون مفعول الاول مثنى والاخر الى اسم ظاهر اخر مفردا حيث
كان مفعول الاول مفردا لان المتنازع على ما سبق انهما بحسب المعنى انه يتوجها
الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد
منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة يعرف
بالتامل في وقت من الاوقات الا اذا لاحظت بناء الخطاب يعني الا
وقت ملاحظتك المفعول الثاني كلما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنية وافراده والا اى وان لم يلاحظ المفعول الثاني
هكذا بل لاحظه تثنية فافراده فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر
لان المراد بالكلم الدالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض
فلا اعتبار لها في التنازع لان الفعل الاول يقتضي مفعولا مفردا لكون مفعول
الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة
والفعل الثاني مفعولا مثنى هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد
بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا المليجي لان مفعول الاول مثنى وهو الضمير المتصل
فلا يتوجهان الى امر واحد وهو مع وقوعه في موضع لا يصح ان يكون معمولا
لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجب شرط التنازع فلا تنازع ولما فرغ من
احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد احكام معرفته وتمييزه عما
يلتبس به بايراد مثاله يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكنه يعرف من كان بصيرا
الى الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال وكما انه

ولما استدل

ولما استدل الكوفيون جواب لما قوله فاجاب عنه اه على اولوية متعلق بما
يستدل اعمال الفعل الاول اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار
لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر بقوله امرئ القيس الباء
هو متعلق بقوله استدل ايضا وهو من فصيح شعراء العرب وتمم بحوف
الاستدلال بقوله هو قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال حيث قالوا اى الكوفيون
قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد فهو اى الاسم الواحد قوله
قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه اى رفع الاسم الظاهر بالفاعلية اى بان
يكون ذلك الاسم فاعلا له والفعل الثاني نصبه وهذا ايضا من باب عطف اسمين
على معمولي عامل واحد بعاطف واحد بالمفعولية اى بان يكون ذلك الاسم مفعولا له
فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول حيث اورد قليل بالرفع
بالضرورة اذ لو اعمل الثاني ونصب قليلا به لا ينعكس عليه الوزن و
لا غيره مع انه يلزم منه شيء غير مختار وهو حذف المفعول من الثاني
وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول مختار اذ العاقل لا يختار الامرين
مع لزوم مكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك
ذلك الامر الذي اختاره في الحسن على الاخر فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره لانه الفصيح لا يختار الا ما هو الافصح والاقوى فعلم به اعمال
الفعل الاول هو المختار وقوله اذ لا قائل تعليل لقوله فلو لم يكن اه
بتساوي الاعمالين يعني اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني لان الفعل الثاني
يقتضي خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربني واكرمت زيدا فكيف يجوز

لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل اه مسلما كليا فاجاب المص عنه
جواب لما اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المص كاينا
عن طرف البصريين وقال وقوله مبتدا مضاف الى امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه هذه جملة فى محل الرفع خبر المبتدا اى ليس قول امرئ
القيس من باب التنازع الفعلين يعنى قال المص ان ما استدلالهم على اولوية
اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن
ان يدل على اولوية اعمال الاول يعنى اذ لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية
فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى
لفساد المعنى اى معنى قول امرئ القيس على تقدير متعلق بالفساد توجه
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال يعنى على تقدير متعلق انه يجعل هذا
القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على
القول المختار قوله لاستلزامه تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله
وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل اه او الى تنازع الفعلين
تأمل وناصب لمفعوله وهو عدم السعى لادنى معيشة اللام متعلق بالسعى
قوله وانتفاء معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو كفاية
قليل من المال جـ قوله وثبوت معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى
لاصالته طلبه اى طلب قائل هذا البيت المنافى صفة الطلب لكل واحد
منهما اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب
منفى والمنفى مناف للمثبت وذلك يعنى الاستلزام واقع وثابت لان لو
يجعل مدخول المثبت شرطا كان المدخول او جزاء او معطوفا على احدهما
من الشرط والجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء منفيا مفعول ثان لقوله يجعل

وهذا الجعل

وهذا الجعل لا يكون الا وضعا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال و
الحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفاء بعد دخولها يعنى لم
يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج والمنفى من ذلك اى من الشرط
والجزاء او المعطوف على احدهما مثبتا وهذا من باب عطف الاسمين على معمول
عامل واحد بعاطف واحد يعنى اذا كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما
بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام
كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعنى قد زرتني فا
فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى و
نفى المثبت سواء كان المنفى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني لاكرمتك
ولكن تشتمني لم اكرمك او انعكس نحو لو لم تشتمني لم اكرمك ولكن تشتمني
فقد اكرمتك فعلى هذا اى على تقدير ان قوله اى قول امرئ القيس ليس من باب
التنازع لفساد المعنى ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا والجار فى قوله قليل
متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على
هذا المطلوب اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر وقال
الرضى والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط
اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى لو كان سعى لقليل من المال لمنفى
ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكن اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى متأخر
لنفسى ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه اعنى قوله
ولكنما اسعى استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم
ان سعيه ليس بمجرد لادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله بمجرد
المجد اللام فى قوله لمجد متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من بجد كرم مؤثل

من اثل اذا ثبت الاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحد اثلة والجمع
اثلاث وتأثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل
فمعنى بمجد المؤثل كرم موصل ومجد ثابت نكره للارادة التعظيم اى مجد
عظيم وقد يدرك استيناف بيانا للاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا
البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى في اللام في المجد
المؤثل للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك امثالي مرفوع
تقديرا لانه فاعل جمع مثل بفتحتين الشبه والكلام مفروح اى حين يكون مفعول
لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى
وجعل مفعول لم اطلب محذوفا يستقيم المعنى اى معنى البيت يعني تفسير لكونه
مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه انا كالحي لادنى معيشة ولا
يكفيني قليل من المال ولكنني اطلب المجد الاصل الثابت وللحى له وقال
اللباب بقوله لو ان سعى للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل و
لم اطلب الملك ولكن الحي لاجل مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد المؤثل
اى الموصل الثابت قد ادركه امثالي من ابناء الملوك والاشراف القوم
الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون
الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض اخر و
ادرج بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال **مفعول** مبتدأ
مالم يسم مبني للمفعول **فاعله** نائبه اى مفعول فعل او شبه فعل لم
يذكر فاعله يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبه فعل على
منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل
واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تفسير بالالازم لان التسمية
تستلزم الذكر وعدمه وانما لم يفصل عن الفاعل من الفصل لامن التفصيل
تدبر ولم يعلم منه بارجاع ضمير منه الى ما ومرجع ضمير قوله فمنه سابقا كما فصل المبتدأ منه حيث قال في اول بحث الفا

بحث مفعول مالم يسمى فاعله

ومنها المبتدأ اللام في قوله لشدة تعليل لقوله وانما لم يفصل ومضاف الى فاعله
وهو قوله اتصاله الباء في قوله بالفاعل متعلق بالاتصال لقيامه واشتراكه
معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل
فيه ان يلي عليه وغير ذلك حتى سماه اى مفعول مالم يسم فاعله بعض النحاة
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية فاعلا لما سبق من قوله
لشدة اتصاله بالفاعل اه **كل مفعول** خبر المبتدأ ذكر كل لبيان الاطراد
لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان ما
ماكول لان من المعلوم ان كل افراده ماكول واذا اضيف الى المعرفة
يحيط الاجزاء واذا قيل ان قولك كل الرمان ماكول كذب لان كل
اجزائه غير ماكول فلم يوجد الاحاطة **حذف فاعله** الجملة صفة و
المراد بالفاعل الفاعل النحوي يعني ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم
عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل
النحوي لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اى
فاعلا لذا المفعول وانما اضيف الفاعل الى المفعول يعني الى الضمير عائد
الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه
الفعل وقام به الفعل فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا للمفعول فالاولى
ان يضاف الى الفاعل الى الفعل دون المفعول بملابسة كونه الى الفاعل فاعلا
لفعل متعلق به لان اللام صفة للفعل يعني اضافته اليه لادنى ملابسة مثل
كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمجهول متعلق بالفتح وهذا هو
المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمجهول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب
الحدث اولى من اعتباره من جانب المجهول لدلالته على الذات كذا في الكردي

في الهوادي نسخ

وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا
لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل
متعلق بالفتح به اي بالمفعول قوله واقيم معطوف على قوله حذف وهو
تأكيد للضمير المستتر وانما اكد به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه
فيختل المعنى اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل بضم الميم اسم مكان
منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله
اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما يثبت في موضعه
يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه او شبهه كاسم المفعول
كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم
فاعله للجار في قوله في حذف فاعل متعلق بالشرط اي فاعل ذلك
المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة
واقامته اي اقامة المفعول معطوف على الحذف مقامه اي مقام الفاعل
قوله اذا كان ظرف للشرط عامله اي عامل مفعول ما لم يسم فاعله فعلا و
اما اذا لم يكن العامل فعلا بل اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا
الشرط بل لا يمكن وانما لم يمكن واذا لم يقيده المص لكون الفعل اصلا
في العمل والاسناد واكثر استعمالا ان مصدرية ناصبة تغير مبني للمفعول من
التغيير صيغة مرفوع لانها نائبه ومضاف الى الفعل الى فعل اي الى
الماضي المجهول اراد به ان فعل علم لجنس الماضي المجهول حتى يكون غير
منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفي الهندي
هذا من باب ذكر العلم وارادة صيغة المشهور نحو لكل فرعون موسى
الى هنا كلامه اي لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف

المعطوف مثل ونحوه اي نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف
البرد لان الوقي لا يختص بالحر بل يكون بالبرد لا يقال وفي المحشي عصام
فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون في معنى فعل و
نحوه فيكون ح من باب حذف المعطوف والبرد هذه الاقوال جعله
الشارح على الماضي المجهول او يفعل وهذا ايضا غير منصرف للوزن
والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله اي الى المضارع المجهول
اذا كان الامر كذلك فيتناول كل واحد من فعل ويفعل مثل افتعل و
استفعل ويفتعل ويستفعل وهذا نشر على ترتيب اللف وغيرها اي
غير هذه الافعال من الماضي والمضارع من الافعال المجهولة وفي بعض النسخ
المجهول بالتذكير وهذا لا يبعد بل هو اولى للاختصار والانه ح يكون
من باب التنازع المزيد كالمبيع اسم مفعول قوله فيها نائبه عند البصرية
ونائب الاول المستكن فيه او محذوف وعند الكوفيين على العكس
كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تامل ولا يكن من الغافلين
ولما فرغ من تعريف وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان
من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اي مفعول من المفاعيل
المفاعيل يقع موقعه فقال ولا يقع ابتداء كلام فيكون الواو ابتدائية
وقيل معطوف على الخبر فيكون الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على
الظرفية المفعول الثاني الكائن من مفعولي باب علمت لم يرد به افعال
القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين
هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من الافعال القلوب اولا فذكر علمت
اتفاق او لكونه اكثر وقوعا لانه اي المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول

اسنادا تاما لكونهما في الاصل مبتدءا وخبرا واسناد الخبر الى المبتدء لا يكون
الا تاما وبدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التام الى
النقصان بل هو كما كان ولو اسند الفعل اليه اى المفعول الثاني ولا يكون
اسناده الا تاما حال من الفعل لان الفعل اصيل في الاسناد الا فاسدة
تام ليس الا لزم كونه اى كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه معا
يعني في حالة واحدة وهي كونه نائب فاعل الفعل قوله مع متعلق بقوله
لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما مصاحبين مع كون
كل من الاسنادين اى اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد الفعل الى
الثاني اى مفعول الثاني تاما هذا اللزوم كائن بخلاف قولك اعجبني
ضرب بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى او
بدونه اى مضافا الى زيد لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا له لانه و
ان كان مجرورا فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفة مرفوعة تقول عجبت
من دق القصار بالاضافة الدق بالرفع لان احد الاسنادين وهو
اسناد المصدر غير تام لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كاسم الجامد لم يحتج الى
الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تام كاسم الفاعل في قوله
بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضي حيث قال
وفيه نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه الى شيء آخر في حالة واحدة
لا يصير مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد
وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسند الى شيء واسناد ذلك الشيء الى ذلك اللفظ

الى المفعول الاول ومسندا اليه معا باعتبار كون الفعل مسندا اليه
كون المفعول الثاني مسندا باعتبار اسناده
فاسناده تام ليس الا التمر كون له اى
حال من الفعل لان الفعل اصيل في الاسناد

بعينه

بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه الرضي ولا يخفى وجهه
على من له ذوق سليم ولا يقع المفعول الثالث من مفاعيل باب
اعلمت موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند البعض نحو اعلم موسى
عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعول الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيدا
هندا ذاهبة وقال الرضي وقيام الثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث
القيام من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم من
كثرة اذ حكمه اى حكم المفعول الثالث منها حكم اى كحكم المفعول الثاني
من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول
فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث من اعلمت فيأخذ
حكمه في كونه مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما يعني كما كان اسناد المفعول
الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب
اعلمت والمفعول له حال كونه بلا لام اما معطوف على قوله المفعول الثاني
فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدء
خبره قوله كذلك لان النصب اى نصب المفعول له لفظا او تقديرا فيه
اى في المفعول له مشعر اى يكون النصب قرينة وعلامة بالعلية اى
بكونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل اليه اى الى المفعول له فات
النصب والاشعار ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسناد
الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان
النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذ كان له سبب
واحد وههنا كذلك وهذا بخلاف ما اى المفعول له اذا كان مصاحبا
مع اللام حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل قوله تعالى يسبح له بالبناء

بالبناء للمفعول فقوله له قائم مقام الفاعل لقوله يستبع مع كونه باللام لان اللام فيه يشعر بالعلية فلا يفوت الاشعار بجعله قائم مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له نحو ضربت للتاديب قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا **والمفعول معه** معطوف على قوله المفعول له على كلام الوجهين **كذلك** اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه يشير بهذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا اى كائن كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فيه نشر على ترتيب اللف قوله فى انهما اى المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المص بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه التشبيه ذكره الشارح بقوله فى انهما اه والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كا

كالمفعولين

من البابين نسخ

كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع المفعول له بلا لام موقعه فلما عرفت من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع المفعول معه موقعه ايضا فلان حال الانسان لا يجوز اقامته اى اقامة المفعول معه مقام الفاعل قوله مع متعلق بالاقامة الواو التى هى اصلها العطف لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل وهو اى الواو دليل الانفصال اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد ايضا تغايرهما والفاعل كالجزء مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الاتصال ايضا بدون الواو فانه لم يعرف اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو ومفاعل لا اتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل مع الواو ولا يجوز اقامته مقامه ايضا بدون الواو فانه لم يعرف اى حين اقامت مقام الفاعل بدون الواو كون المفعول معه لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمالا وما لا يجوز تفصيلا شرع الى بيان ما هو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال **واذا وجد المفعول به** يعنى بلا واسطة **فى الكلام** متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا مع غيره من المفاعيل بيان لقوله غيره التى يجوز وقوعه موقع الفاعل وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المص المفعول به ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول

الاقامة مقام الفاعل الاتصال والجزئية نسخ

المطلق والمقيد بالصفة او غيرها سياتى تفصيله والجار والمجرور **تعين** ان المفعول به **له** اى لوقوعه موقع الفاعل والمراد بالتعيين التعيين لكن الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون فوافقهم بعض المتاخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعيين التعيين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقول ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسبت بذلك الجرو الكلاب لشدة شبهه به اى شبه المفعول به بالفاعل فى توقف مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله تعقل الفعل عليهما اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج فان الضرب مثلا قد سبق اعرابه مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به ولذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به وهو الفاعل كذلك يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا ان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له بخلاف سائر المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل

قد سبق اعرابه بمثل الكاف فى كما ان الخ نسخه

فانها ليست بهذه الصفة فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتاكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما تبين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال **تقول** **ضُرِبَ** بالبناء للمفعول **زيد** باقامة المفعول به الذى هو زيد مقام الفاعل الذى حذف **يوم الجمعة** ظرف زمان يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمان **أمام الامير** بفتح الهمزة ظرف من الظروف المكانية يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكان وامامه بكسرها وهو كل من يؤتم به ويقتدى **ضربا شديدا** مفعول مطلق له للنوع ونوعيته باعتبار الصفة وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله وبقيد ما لم يفيده الفعل فلو قلت ضُرِبَ ضَرْبٌ مثلا لم يجز لان ضُرِبَ مستغن عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضُرِبَ ضَرْبَةٌ والضرب الفلانى ولذلك قال ضربا شديدا اذ لا فائدة فيه اى فى اقامة المفعول المطلق للتاكيد مقامه لدلالة الفعل عليه وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان والمطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان

مفعول مطلق نسخه

والمكان المطلق من نحو نسخه
لا مطلق الزمان والمطلق نحو نسخه

بالتنبيه على ان الزمان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة
في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المص بتعريف الاضافة
ولم يوردهما بالتنكير مع كونه احضر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة
فيهما كما بين فائدة في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في
في المفعول المطلق ولا بيان فائدة قيد في الاخير من الامور المفيدة لمعرفة
فائدة القيود الاخير ويغني عن بيانها تأمل ولا تغفل **في داره** جار
ومجرور شبه بالمفاعيل لكونه فضلة في الكلام مثلها اقيم مقام الفاعل
خبر بعد خبر حال كونه مثلها اي مثل المفاعيل في قيامها مقام
الفاعل **فتعين زيد وان لم يكن** تامة بمعنى يوجد يدل عليه قوله
الشارح اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به بان كان الفعل لازما
غير متعد لانه لا يجيء للفعل اللازم مفعول به ولا المجهول ايضا
الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا
في داره **فالجميع** مبتدأ الفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه
اشار اليه الشارح بقوله اي جميع ما سوى المفعول به **سواء** خبره اي
مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم
بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضي تساوت البواقي
في النيابة ولم يفصل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها
لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة
كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول
المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كان ادخل في عناية
المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة

لانه مقصودة

لانه مقصودة لي هنا كلامه اي الرضي في جواز وقوعهما موقع الفاعل **و**المفعول
الاول الكائن **من باب اعطيت** اراد بالباب كل فعل متعد الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اي الفعل المتعدي الى المفعولين مثل
كسوت وغيره ولذا قال الشارح اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما
غير الاول يعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثاني على الاول
اولى بان يقوم مقام الفاعل **من** المفعول **الثاني** وان جاز اقامة
الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشيئين
على الآخر بعد استوائهما في اصل الفعل اللازم في قوله لان تعليل الا
الاولوية فيه اي في المفعول الاول معنى الفاعلية بالنسبة اي بالقياس
الى المفعول الثاني لانه اي المفعول الاول عاط اي اخذ فكان المفعول الاول
حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوب وفاعلا معنى
لانه اخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب و...
مأخوذ فاذا بني الفعل للمفعول فالانسب ان يقوم مقام الفاعل
هو المفعول الاول لا غير نحو اعطي بالبناء للمفعول زيد باقامته
مقام الفاعل درهما جواز اعطي درهم زيدا باقامة المفعول الثاني
مقام الفاعل لانه لا التباس فيه وذلك اي جواز وقوع المفعول الثاني
موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب
واقع عند الامن من اللبس بفتح اللام اي الالتباس يعني اقيم
المفعول مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول قوله اما عند عدمه
ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالي بين حرفي الشرط
والجزاء يعني عند عدم الامن من الالتباس فيجب الفاء جواب اما

اقامة المفعول الاول دون الثاني يعني لا يجوز اقامة المفعول الثاني
مقام الفاعل عند اللبس نحو اعطي زيد عمروا اذ لو قيل اعطي عمرو زيدا
لم يعلم ان عمروا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ او المفعول
الثاني وقائم مقامه ايضا والمأخوذ لصحة ان يكون كل منهما اخذا
ومأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه
ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات فقال
ومنها المبتدأ مبتدأ مقدم الخبر والعكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف
على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من المبتدأ من الملحقات بالفاعل
لاشتراكه بالفاعل في كونه مسندا اليه والخبر معطوف على المبتدأ و
انما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل في كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم
المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق
انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل
والخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره وليس بهذه المثابة
ووقع في بعض النسخ ومنه بالضمير المذكر يعني ومن جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع فيه نشر على ترتيب اللف جمعهما اي المبتدأ والخبر
في فصل واحد حيث قال ومنها المبتدأ والخبر للتلازم الواقع بينهما
اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا لكل خبر من المبتدأ على ما هو الاصل فيهما
حال عن الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ
مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما هو القسم الثاني
من المبتدأ فلا حاجة الى الخبر لانه يتم بفاعله كلاما فلا تلازم و
لاشتراكهما في العامل المعنوي في الاصح على ما يأتي وللاشتباك احوالهما

حتى ان بيان

البحث المبتدأ والخبر

حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وما
بالعكس بل لوجوب العائد في الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب
تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر فالمبتدأ الفاء للتفصيل هو ضمير الفصل لان
الخبر معرف باللام الاسم لفظا او تقديرا واللام في قوله ليتناول متعلق
بالتعميم كما سبق نحو ان تصوموا اي صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتناولهما بالاسم اي الاسم علك وانذارك
المجرد صفة الاسم عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا او قطعا فح يكون قوله اصلا منصوبا على المصدرية يريد
به ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به
لتنزيل امكان الوجود منزلة الوجود في الهندي التجريد يقتضي سبق
الوجود قد نزل امكان الوجود كما في قولهم واحترز به اي بقوله المجرد
عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان الاسم يشمل كاسمي ان
وكان قوله وكانه اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد
عن العوامل اللفظية شرطا في كون الاسم مبتدأ فلم لم يجرد قولك بحسبك
مبتدأ ودرهم خبره بحسب اللفظ مع انه مجرد بحرف الجر اللفظي ما
فاجاب عنه بقوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما اي عاملا يكون مؤثرا في
المعنى وفي قولك بحسبك درهم انما يؤثر في اللفظ لا المعنى فكانه قال
المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لكنا
لئلا يخرج عنه اي عن المبتدأ مثل بحسبك درهم مسندا اليه قوله الية
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا هذا هو حال معتمد على صاحبه واحترز به

اى بقوله مسند اليه من الخبر فانه مسند به لا مسند اليه وثانى قسمى المبتدأ
اى ثانى قسم ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين
المفهومين لخارج عن القسم فانهما اى الخبر والقسم الثانى لا يكونان
الا مسندين او الصفة عطف على قوله الاسم والكلمة او تقسيم المحدود حيث
يتناول صور الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم ايضا على
منع الخلو لا الجمع وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين هذين فلا
يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية وبجميع اجزائها فاذا
اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد الا هنا كلامه
وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضا قوله سواء خبر مقدم قوله كانت مع كلمه
فى تاويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها مشتقة كذا فى حاشية المطول كاسم
الفاعل مثل ضارب واسم المفعول مثل مضروب والصفة المشبهة مثل حسن
او جارية مجريها اى مجرى الصفة المشتقة كقريشى فى تصغير قرش على وزن
فرس اذ الحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى البحر الهند
تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار ولا تحل ولا تؤكل ولا تعلو ولا تعلى
قسمى نضر بن كنانة لغتو قوته وشجاعته مع صغيره وصباه ثم
نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوادى الواقعة صفة الصفة هذا هو
احد المبتدأ الثانى بعد ظرف لقوله الواقعة حرف النفى كما ولا وان الالف اى
الاستفهام ليحصل الاعتماد او نحوه هذا من باب عطف المعطوف او ذكر
الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام كهل وما ومن روى عن
سيبويه جوز الابتداء بها يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ من
غير استفهام ولا نفى يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها

مبتدأ بلا

مبتدأ بلا نفى ولا استفهام كان مع قبح والاخفش يرى ذلك يعنى جواز
الابتداء من غير اعتماد حسنا وعليه اى على الاخفش لا فقط لان راى سيبو
سيبويه ان يكون الجواز على جواز قبح وسائر الفصيح لا يختار ما هو
القبيح نحو فخير نحن عند الناس منكم معناه بالفارسية بهتر مانزد
آدميان از شما فخير اسم تفضيل اصله اخير مخفف بالحذف كما اى
اشبر اى شر مبتدأ ونحن ضمير منفصل مرفوع محلا فاعله اى فاعل
اسم التفضيل من غير اعتماد ولو جعل خير خبرا مقدما عن نحن حيث
جعل مبتدأ لفصل مبنى للمفعول جواب لو بين ظرف لقوله لفصل اسم التفضيل
اى الذى هو خير ومعموله الذى هو وباجنبى متعلق بقوله لفصل و
هو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كان مثلا لكن لما
لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين بخلاف
ما لو كان نحن فاعلا لكونه اى لكون الفاعل كالجزء لما سبق ان الفاعل جزء
من عامله فى محشى عصام وفيه نظر كانحصار كون الفاعل اسم التفضيل
التفضيل كما ظاهر فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان
يكون منكم متعلق المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما
حذف منكم اولا فسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسره لرفع الابهام
الناشئ من الحذف مثل قوله تع وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه
ان المراد باسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما
رافعة حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة او عامل فيه لظاهر متعلق
بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا
كقولك بعد ذكر الزيدان اقائم هما فاعلها مع انه مضمر ولذا قال الشارح اى

او ما يجرى مجراه اى مجرى اللفظ وهو الجارى مجراه الضمير المنفصل وانما قلنا هكذا
لئلا يخرج عنه اى عن هذا القسم نحو قوله أراغب انت عن الهتى فان قوله
انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب
ومعموله يعنى الهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل
بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله او ما يجرى
مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم
انتما واحترز به اى بقوله رافعة لظاهر عن نحو اى عما لا يرفع لهما ظاهرا
نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون لان اقائمان رافع لضمير راجع
الى الزيدان واقائمون كذلك ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية لانه
ح يلزمه تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن فى الصفة والاخر الاسم الظاهر و
هو غير جائز مثل زيد قائم مثال لخبره للقسم الاول متعلق بالمثال لكان
من المبتدأ لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال
كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا وما قائم
بالتنوين الزيدان او ما قائم الزيدون مثال الصفة الواقعة بعد
حرف النفى واقائم بالتنوين ايضا الزيدان واقائم الزيدون مثال
صفة الواقعة بعد حرف الاستفهام اورد المص الامثلة على ترتيب اللف
فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام نبه على
ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يجوز فى الصفة
المرفوعة لظا امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان
الاوضح والاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا دلالة ما اتى به المص
هذا كلامه بل الاوضح والاظهر ما ذكره المص لان المذكور سابقا

الصفة الواقعة اه وهو مؤنث فيجب تأنيث المضمر الراجع اليه لهما مفردا
لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا لقرينة المقام و
هذا كما قال فى باب التنازع لهما ظاهر مذكور بعدها لان المراد بقوله
مفردا ان يكون لهما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا
يعنى ان طابقت الصفة المذكورة لهما مفردا واقعا بعدها نحو ما قائم
واقائم عمرو واحترز به اى بقوله مفردا عما اى عن صفة اذا طابقت الضمير
يرجع الى الموصول او التأنيث باعتبار المعنى مثنى نحو اقائمان الزيدان او
مجموعا نحو اقائمون الزيدون وما قائمون الزيدون فانها اى الصفة المذ
المذكورة ح اى حين طابقت مثنى او مجموعا خبر ليس اى ليس تلك
الصفة الا جاز الامران جزء الشرط كون الصفة مبتدأ بدل من قوله
الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون
الصفة اه وما بعدها فاعلها من باب عطف شيئين على معمولى عامل
واحد قوله سد مبنى للمفعول مسد الخبر منصوب على الظرفية وكون
ما بعدها مبتدأ معطوف على قوله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الـ
الاعرابين فيه ايضا الصفة خبرا مقدما عليه اى على الاسم هذا ايضا من
باب عطف المذكور فههنا اى فى موضع الذى طابقت الصفة فيه لهما
مفردا ظاهرا بعدها قوله فههنا خبر مقدم ثلث صور مبتدأ عند
البصريين وهذه بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا
اربع صور احدها مطابقة الصفة لهما مثنى ومجموعا بعدها نحو
اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ويتعين يعنى وجوبا ح اى
حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين ان يكون

الزيدان او الزيدون مبتدأ وقائمان وقائمون خبرا مقدما عليه لانه
لا يجوز ان الصفة والاسم الواقع بعدها فاعلها لها ساد مسد الخبر لما
لم لسبق ان يلزم ح تعدد الفاعل بحسب اللفظ وثانيها اذ يكون الصفة
مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعنى ان الصفة مفردا و
الاسم المذكور مثنى او مجموعا اذ يكون الاسم المذكور يعنى الزيدان و
الزيدون فاعلا للصفة حال كونه قائما لم يطابقه نحو اقائم الزيدان
او اقائم الزيدون ويتعين وجوبا ايضاح ا ح حين كون الصفة مفردا
والاسم المذكور مثنى او مجموعا ان يكون الاسم المذكور يعنى الزيدان والزيدون
فاعلا للصفة حال كونه قائما مقام الخبر لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ
والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم
يستو فيه التذكير والتانيث يجب مطابقته للمبتدأ وثالثها يطابق
الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد ونحو اقائم الزيد واقائمة هند
وح يجوز الامران المذكوران سابقا يعنى ان يكون الصفة مثنى
او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفرد مثل اقائمان الزيد واقائمون زيد
زيد وهى غير جائزة لانه لا يمكن الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلها
لها ساد السادس الخبر كما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مسند
مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يثنى
الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح و
قال فههنا ثلث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ
الى قسمين وتعريف قسميه واوضحها بالامثلة وبين ما هو المختار
بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال والخبر هو ضمير الفصل لان الخبر

معرفا باللام

معرف باللام المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قد سبق تحقيق
هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما
فسرنا بقولنا اى هو الاسم اه لان الكلام اى كلامنا وبحثنا فى
مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل
انما يكون تعريفا للمجرد الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة
دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا
فى الاسم واذا كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ يضرب يعنى على المضارع
الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا فى مثل زيد يضرب فانه واقع موقع
ضارب لانه فى تقدير زيد ضارب ولم يكن نحو يضرب زيد فانه فى تقدير
ضارب زيد انه اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر
لانه اى ذلك الفصل ليس باسم فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف
المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان
مجردا عنها مسندا به مغايرا اليها المسند به صفة بعد صفة للاسم
للاسم المقدر الباء للاستعانة كما فى كتبت بالقلم او للسببية اى ما
يقع به الاسناد واشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل
فى المسند هو مصدر مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان
وان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى الاسم الـ
الفاعل والمفعول موصول على ما سيأتى وقال المحشى عصام يشبه
كلامه بان الترتيب من قبيل اسناد الفصل الذى لم يسم فاعله الى مصدره
على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند

الى الجار والمجرور والباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور
بل المعنى الحقيقى ماله قال الشارح تامل واحترز به اى بقوله المسند به
عن القسم الاول من المبتدأ لانه اى القسم الاول من المبتدأ وان كان
لما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه مسند اليه لا مسند به فيجب الاحتراز
عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر المغاير صفة بعد صفة
له ايضا للصفة متعلق بالمغاير المذكورة صفة الصفة فى تعريف المبتدأ
متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة اه اى الذى لا يكون صفة وقعت
بعد حرف النفى والف الاستفهام واقعة لها واحترز به اى المغاير للصفة
المذكورة من القسم الثانى من المبتدأ لانه ان كان لما مجردا عن العوامل
اللفظية ووقع الاسناد ايضا لكن لما كان معتمدا بحرف النفى والف
الاستفهام جعل المبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد لجعل
خبرا فلزم اخراجه عن تعريف فقال المغاير للصفة المذكورة احترز
عنه وجاز لك او جائز لك ان تقول المراد بقوله المسند به المذكور
فى التعريف المسند به الى المبتدأ بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ و
الخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت
فى موضع مررت بزيد بحذف قولك مررت بزيد بقرينة حالية او مقالية
او تجعل معطوف على قوله ان تقول الباء فى المسند به بمعنى الى
لان الباء للالصاق او الملصوق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده
كقولك بزيد دا فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المعنى ينتهى
بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى راسها فان الاكل انتهى
عند الراس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا بمعنى التوجيه الاول

ان القائم

ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه
الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد
المسند الى المجرور ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة
اى المجرد المسند الملابس المجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل
اللفظى ابدا لا بالمجرد قوله وعلى التقديرين اى تقدير حذف الجار والمجرور
وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله يخرج به اى بقوله المسند به القسم
الثانى من المبتدأ لان المراد بالاسناد الاسناد الى المبتدأ بحيث لا
يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة
اه احترازا عن الاحتمال لغيره وعلى هذا يكون قوله المغاير للصفة المذ
المذكورة تاكيدا لما علم ضمنا من التوجيهين ان يتعلق فيكون هذا
تصريحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانما هو من الملحقات بالفاعل فى الرفع
بنوع الضمة والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل
اراد ان يبين العامل فيهما منهما بقوله واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر
هو الابتداء لا غير عند المذهب المنصور اعنى تجريد مصدر مضاف الى
المفعول وهو الاسم والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم قد سبق
معنى التجريد عن العوامل اللفظية اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه والاسناد
فى قوله ليسند فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم الى شىء كما فى القسم الثانى
من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيام
المحض او ليسند مبنى للمفعول اليه اى الى الاسم شىء نائبه كما فى القسم الاول
من المبتدأ نحو زيد قائم جرد ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك
الاسم القيام المحض واذا كان عاملا لفظا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد

مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند هو القيام المؤكد لا القيام فقط

فمعنى الابتداء هو التجريد عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين ثم

لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى

المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة

فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا على السواء والا يلزم الترجيح

بلا مرجح وذا لا يجوز قوله واما عند غيرهم اى عند غير البصريين متعلق

بالخبر هو قوله عامل فى الموضعين قدم عليه كما سبق غير مرة فقال

بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند

لانه يقوم عليه فى الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى والمبتدأ

لكونه مسندا اليه وركنا اعظم فى الجملة الاسمية ومعلوما غالبا عامل فى

الخبر فعامل المبتدأ وهو الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله معنويا وعامل

الخبر لكونه المبتدأ لفظى هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ

فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما

فى القسم الاول فلما قلنا واما فى القسم الثانى فلان المبتدأ وان كان عاملا فى

فى الخبر بحسب اللفظ لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامل المبتدأ ليس

انه مؤول مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام

هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التاويل من القسم الاول فيكون المبتدأ

اسما جامدا فلا يعمل الرفع وقال آخرون التعبير بالتنكير يشعر ان ما قالوا

ضعيف كما ان التعبير بالبعض كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر

يعنى قالوا ان المبتدأ عامل فى الخبر لكونه امرا نسبيا عامل فى المبتدأ وحده

ليس الا دورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء ولانه يلزم من هذا ان

يكون

يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز

تامل ولا تكن من الغافلين وعلى هذا اى على ما قاله الآخرون لجلاف

متعلق بقوله لا يكونان تقديرين ولا يكونان اى المبتدأ والخبر مجردين عن

العوامل اللفظية على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما

مجردين عنهما مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل

الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عندهم واما عند البصريين

فعاملهما معنوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع فى

بيان ما هو الاصل فيهما وبيان احوالهما فقال **واصل المبتداء**

قد سبق ان معنى الاصل فى اللغة ما يبتنى عليه الشىء واما معناه الاصطلاحى

وههنا ما قاله الشارح بقوله اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا

لم يمنع مانع من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك

المانع مثلا اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ

نكرة على ما سياتى له زيادة تحقيق **التقديم** على الخبر لفظا لانه محكوم

عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكونه عاملا فى المحكوم عليه و

مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه

قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا لان المبتدأ ذات يعنى دالا على الذات

تحقيقا مثل زيد قائم وزيد المنطلق زيد فانه فى تاويل الشخص الموصوف

بالانطلاق زيد والخبر حال من احوالها تحقيقا او تاويلا لما مر آنفا

والذات مقدم على احوالها طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع الوضع

ولذا كان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله **ومن ثمة** متعلق بالفعلين

الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز الـ

لان جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتدا
التقديم لا غير وبيان لفائدة كون الاصل فيه التقديم قوله ثمه بفتح الثاء
المثلثة والميم المشددة بعدها هاء السكت اسم مكان من اسماء الاشارة
وقد يستعمل للاشارة الى معنى مجازا اي من اجل الاصل في المبتدا
التقديم على الخبر لفظا لا تقديرا لانه في التقدير متقدم جاز قولهم
اي العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم مجازا رجاع
ضمير الجمع اليه او النحاة في داره زيد بتقديم الخبر على المبتدا مع كون
الضمير المجرور في داره عائدا وراجعا الى زيد المتاخر صفة لزيد لفظا
لتقدمه رتبة نصب على التمييز لاصالة التقديم اي تقديم المبتدا
وامتنع عطف على جاز قولهم صاحبها في الدار مفيد بعود الضمير المجرور
في قوله صاحبها الى الدار واحترز به عن عوده الى شيء مقدر قبله بقرينة
حالية كما تقول هذه الجارة صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي
قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المص امتنع صاحبها
في الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدا التقديم وهو اي الدار
فالتذكير باعتبار لفظ في حيز الخبر وانما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل
عند البصريين واسم الفاعل عند الكوفيين كما يجيء الذي اصله التاخير
لما عرفت سابقا فيلزم عود الضمير الى الدار المتاخر لفظا وهو ظ ورتبة
لان مرتبة الخبر متاخرة عن مرتبة المبتدا كما سبق وهو اي عود الضمير
الى الدار المتاخر لفظا ورتبة غير جائز بل يجب ان يقال في الدار صاحبها
بتقديم الخبر على المبتدا والمسا في انه اذا كان في جانب المبتدا ضمير يرجع الى
اجزاء الخبر يجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر كما في قولهم على التمرة مثلها زبدا وقد يكون

المبتدا

المبتدا نكرة اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخل على المضارع
ايذانا الى ان الاصل في المبتدا التعريف ان الشيء اذا لم يكن معلوما لا
يصح ان يحكم عليه وانما جاز في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل
لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكن الاصل في المبتدا التعريف قال
الشارح مفيدا للحال وان كان الاصل فيه اي في المبتدا ان يكون معرفة
لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك اتيك وان لم تاتيني
كذا في الضوء لان للمعرفة معنى معينا وضعا والحال ان المطلوب المرام
الكثير الوقوع مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد الحسن الوجه وفي
الكلام اي الكلام العرب انما هو الحكم فقط على كل امر معين من الامور المعينة
لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا
لزم ان يكون المبتدا معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه وهو اذا لم يكن
معلوما معينا فيكون الحكم على معين ولكنه اي الا ان المبتدا لا يقع اي لا يكون
نكرة لما عرفت ان المبتدا ان يكون معرفة او نكرة مخصصة على الاطلاق
اي سواء مخصصة كانت او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على ان
يجب ان يكون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم
على الشيء لا يكون الا معرفة ولا يصح قبلها بل يقع المبتدا نكرة اذا خصصت
تخصصت تلك النكرة اذا ههنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف
الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك اتيك
اذا احمر البسر اي اتيك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدا نكرة وقت
تخصيص تلك النكرة بوجه ما واعلم ان الاسمية تشتمل على ستة اقسام
موصولة نحو عرفت ما اشير اليه وموصوفة اما بمفرد نحو مررت

بما يعجب لك وجملة كقوله ربما نكرة للنفوس من الامر له فرجة كحل
العقال وبشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهامية نحو ما عندك و
ما فعلت نحو اضربه ضربا ما وتامة بمعنى شئ منكرا او معرفة نحو ان
تبدوا الصدقات فنعما هي وههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من
وجوه التخصيص بيان لكونه ما صفتها اذ بالتخصيص يقل الاشتراك بها
فان النكرة وان لم يكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة
فيصح ان يقع مبتدأ لانه يكفيه رائحة التعريف وهي اى وجوه التخصيص
على ما ذكره المص ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في
النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا
رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او جاهلا و
اذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد من افراد العالم
لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تعالى ولعبد اللام للابتداء
تدخل على الجملة الاسمية ليتاكدها والعبد في اللغة ما من شانه العبادة
والانقياد سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله مؤمن خرج من
الانقياد له فان المشركات فقرب عن المعرفة فصح وقوعه مبتدأ
وقوله خير من مشرك خبره فان العبد لما قلنا متناول للمؤمنين
والكافرين اى من امن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة قلت الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة فجعل مبتدأ
حال كونه مرفوعا لفظا وخير خبره هذا من باب عطف الاسمين على معمولي
عامل واحد والثاني من وجوه التخصيص يعلم المتكلم يعني ان المتكلم يعلم ان واحدا
كان في الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل

ليعلم

ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم
مثل قولك ارجل مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن في الدار خبره ام امرأة
عطف على رجل فان المتكلم اى الذى تلفظ وتكلم بهذا الكلام اى بقوله ارجل
في الدار ام امرأة يعلم ان احدهما اى من جنس الرجال ام امرأة في الدار لان
الهمزة التي للاستفهام مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد
المسئولين الا انه لا يقدر على التعيين لعدم جزمه به فيسأل له
المخاطب عن تعيينه اى تعيين ذلك المسئول عنه فيقدر ان المتكلم ما
اراده فكانه قال المتكلم بهذا الكلام اى المبتدأ لتخصيصه بقوله
من الامرين لان البيانية اذا كان ما قبلها نكرة يكون صفة لها
وهو سببي مثل قولك هند جائل وشياحها كون مرفوعه بانه نائب
نائب الفاعل لقوله المعلوم واحدهما مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين
في الدار متعلق بالكون كائن فيها خبره فكانه هذا المثال من قبيل التخصيص
بالوصف تاويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا فكل واحد
منهما اى من الرجل والمرأة يعني ايهما كان مقدما يتخصص بهذه ال
الصفة اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من
الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا
النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون ا
احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم مبتدأ في الدار خبره وهذا ايضا
من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد ففي المثال المذكور الرجل معه
مقدم فجعل مبتدأ وفي الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في
الدار ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقوله من قال

من قال الظ جعل غيرها اى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما ليصح
عند قوله فى الدار خبره ولاتغفل من قال ايضا ذلك انه تراعى الظ وترك
بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما
بل المراد ما قدم من التلفظ رجل كان او امراة تأمل وانصف و
مما تخصيص ايضا جواب هذا ما الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل
او امراة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعيينا
من غير احتمال و الثالث منها ان تقع النكرة فى حيز النفى او الاستفهام
مثل هل احد خير منك مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة
يعنى قوله احد فيه اى فى قولك هذا وفى بعض النسخ فيها اى فى
هذه الصورة وقعت فى حيز النفى الحيز بوزن انضم الى الدار من
مرافقها ولكل ناحية حيز اى سياق النفى بحيث لم يكن تلك النكرة
النكرة محمولة لم تكن من هذا القبيل فافادت تلك النكرة عموم
الافراد وشمولها يعنى شملت لكل فرد من الافراد من حيث لم يدخل
بحيث العموم فتعينت وتخصصت عطف تفسير وانما قال اولا فتعينت
اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان
كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد ولم يكن
منتفيا فيكون ذلك المنفى امرا واحدا فيه فيقع مبتدأ لكونه امرا
واحدا ولذا قال الشارح فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو اى جميع
الافراد امر واحد لان العام من حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان
مثلا فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك او جميع الافراد خير منك بل
انت خير من كل فرد او جمعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا

بصفات الكمال

بصفات الكمال وكذا خبر مقدم اى كما ان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى
يعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك كل نكرة مبتدأ وقعت فى الاثبات يعنى
وقع فى كلام مثبت قصد بها العموم هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى
كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان
يتعلق قوله يومئذ لقوله ناضرة نحو تمرة خير من جرادة هذا قول
امير المؤمنين عمر رض اذا تعيين فدية الجرادة اذا قتلها المحرم
حال احرامه والمقصود منه ان الجانى من يقتل الجرادة يتصدق بما شاء
سواء كان تمرة او غيره والمراد مقدار تمرة وقوله عليه الصلوة والسلام
تصدقوا ولو بطلق محرق وقوله عليه الصلوة والسلام اولم بشاة
وعموم النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو علمت
نفس ما تقدمت واما فى حيز النفى فيستوى المبتدأ والفاعل و
نحوهما كذا قال المحشى والرابع المبتدأ الذى كان فى الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل من الكل ثم قدم
وجعل مبتدأ للتخصيص مثل قولهم شر اهر ذا ناب والمراد قصده من العرب
انه كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتدأ
لتخصصه اى ذلك الكلام بما يتخصص بالفاعل لتشبهه به اى لتشبه ذلك الكلام به
بالفاعل اذ يستعمل هذا القول فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعنى
يستعمل فى موضع يكون شر فيه فاعلا محصورا عليه الفعل لان هذا
الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا فى انا عرفت او لانه كان فى
الاصل فاعلا قدم للتخصيص وما اى المعنى الذى يتخصص به اى بذلك
المعنى الفاعل قبل ذكره اى قبل ان يذكر الفاعل هو اى ذلك المعنى

صحة كونه اى الفاعل محكوما عليه بما اسند اليه اى الفعل المسند الى الفاعل فا
فانك اذا قلت قام شيلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى الفاعل سوا
كان لازما او متعديا علم مبنى للمفعول اى العلم القطعى للسامع قبل ذكر ما
يسند اليه منه من قولك قام ان ما يذكر بعده اى ذلك الفعل او
بعد قولك قام امر يصح ان يحكم عليه بالقيام يعنى امر دال على الذات بحيث
بحيث يصح ان يسند القيام اليه فاذا قلت يعنى اذا ذكرت بعده رجل
فهو اى قولك رجل بعده فى توقع رجل موصوف بصحة يحكم عليه بالقيام
واعلم ان المهر للكلب من اهر يهر اذا غزاه وحرصه والهر صوت
الكلب دون نباحه من قلة جرعلى البرد ويقال هر يهر هرا بالكسر والمعنى
الذى اهر الكلب بالنباح المعتاد فى خلقته وجبلته من حيث انه
كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه قد يكون ذلك النباح خيرا كما
اذا كان الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت مجئ حبيبه اى
صديق صاحبه لانه يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى وقد يكون
ذلك النباح ايضا شرا كما اذا كان وقت مجئ عدو لصاحبه يراه اجنبيا
فهو لاضطرابه وتاملة فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما
الى قسمين ما يكون خيرا عند مجئ صديقه وما يكون شرا وقت مجئ علاق
واما المهر له نباح غير معتاد فيه بل نباح لا يكون الا بانضمام شئ
اليه ومقارنه له يتشائم به مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح
وانما وصف به لانه اذا لم يتشائم به يكون من القسم الاول لان الكلب
للنبح عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد يكون شرا لا خيرا
فيكون قسما واحدا فقط فعلى الاول اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين

شرا وخيرا

شرا وخيرا يصح القصر اى قصر الاهرار على الشر بالنسبة الى الخير اهر
ذا ناب فيكون صفة الاهرار مقصورة على الشر وعلى الثانى لا يصح القصر
لانه لا يحتمل ان خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه فيقدر فيه وصف
حتى يصح القصر بالنسبة الى ذلك الوصف فيكون المعنى شر عظيم لا حقير
اهر ذا ناب وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان
يكذبوك فقد كذبت رسل اى رسل عظام ولكن الاول انسب
بحال هذا العلم والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخ
التخصيص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى
نباح غير معتاد يتشائم فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت
وهذا قولهم هر اهر ذا ناب مثل يضرب مبنى للمفعول لرجل قوى
باى وجه كان ادركه العجز فى حادثة يعنى عجز عن دفعها مع انه
رجل قوى لا يضره ولا يعجزه الشئ فتصحيح هذا القول لان يكون
مبتدا انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى
التمثيل فالتركيب معتد من غير احتياج الى التخصيص والحاصل التخصيص
بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لا يكون مظروفا فيه
ويكون ايضا محلا له اذا افاد تقديمه تخصيص المبتدا مثل قولك فى الدار
الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين رجل مبتدا نكرة لا فاعل الظرف
لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة
على ما سيجئ التخصيص بتقديم الخبر يعنى به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه
للعهد لما سيجئ ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقال المخصص
لتخصيصه بتقديم الخبر عليه يعنى به الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق

لا مطلق الخبر لان تقديم الخبر مطلق لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال
قائم رجل من الاحاطة والشمول وغير ذلك وبخلاف غيره لانه اذا
قيل في الدار علم اى حصل للسامع العلم القطعي ان ما اى الذى يذكر بعده
اى بعد قوله في الدار امر موصوف بصحة استقراره في الدار يعنى يعلم ان
بعده ذات يصلح ان يوصف بكينونة فيها فكانه قيل رجل موصوف
بصحة استقراره في الدار كائن فيها فهو اى هذا القول في قوة التخصيص بالصفة
وان كان في اللفظ من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار
صار قسما آخر والسادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى
من يصدر هذا الكلام منه مثل قولك سلام مبتدأ نكرة لتخصيصه
عليك الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ لتخصيصه اى
لتخصيص قولك سلام بالنسبة الى المتكلم يعنى بالقياس الى من يصدر
هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله اذ اصله سلمت سلاما لان
السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل
فحذف الفعل الناصب له مع فاعله يعنى حذفت الجملة الفعلية اذ
القرينة حالية او غيرها لقصد الاختصار وعدل من النصب الى
الرفع يعنى اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجعل مرفوعا
مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام لقصد
الدوام والاستمرار يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام
والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من الاسمين والاسم يدل
على الذات مما يدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف
الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لا بقاء له زمانا قليلا

فكيف يدوم

فكيف يدوم فهى تدل على الحدوث والتجدد فكانه قال المتكلم سلامى
بالاضافة اليه اى سلام من قبلى يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام
في الحقيقة وصف لله تعالى فلا يضاف الى غيره تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا
في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في اللفظ من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم
عليك هذا اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع
مبتدأ فح يكون قول بعض المحققين منهم اه عديلا له واما اشارة الى
ما ذكره من تفسير قوله سلام عليك الخ هو الاول والمعنى اى الحكم
بالنكرة يجب ان تخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى يكون مبتدأ
هو المشهور المتعارف فيما بينهم اى بين النحاة وقال بعض المحققين
مبتدأ ومضاف الى صحة الاخبار عن النكرة يعنى يجب ان يصح
الاخبار عن النكرة وقوله مبنى على الفائدة الجار والمجرور خبره يعنى ان
كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل
لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره ذلك البعض
لانهم لما رأوا ان المبتدأ لا يبقى فوقه بالتمييز بين المقيد من الحكم على ه
النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عنها الفائدة ليكون
على بصيرة ما في الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبنى
على المقام الذى يبقى فوقه بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ه
ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى يبقى قوته بالتمييز بينهما ولكل ه
وجهة تامل لا ما ذكره عطف على الخبر باعادة الجار من التخصيصات
بيان لما في قوله هنا على ما ذكره التى يحتاج مبنى للمفعول في توجيهاتها
الى هذه الحمل الركيكة اى الضعيفة من ركه يركه بالكسر ركة دق رق نخ

وضعيف فهو ركيك فعلى هذا قوله الواهية صفة كاشفة لها فانها
يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيفة فعلى هذا اى
على ما قال بعض المحققين يجوز ان يقال كوكب مبتدا من غير تخصيص
وهو ط انقض اى سقط على وزن افعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع
خبر المبتدا الساعة المنصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة
وشمس انكسفت وقمر انخسفت وغير ذلك لحصول الفائدة
لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا رجح على بعض دون بعض اذ
جعل مبتدا من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل الفائدة
ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه اى لعدم حصول الفائدة فى جعل
رجل مبتدا بلا تخصيص وقائم خبرا له لكون قيام الرجل كثير الوقوع و
هذا القول اى قول بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور وجهه و
هو حصول الفائدة وورد الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة
ناظرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناظرة واما على تقدير ان يكون
صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد
ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاعه
الى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما
فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال لما
كان الخبر المعرف بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
فيما سبق فى تعريفه مختصا بالخبر المفرد بحيث لا يكون شاملا للخبر
الجملة لكونه اى لكون الخبر المعرف فيما سبق قسما من الكلم والكلم من
حيث انه كلم لا يكون جملة الاسناد فيه غير تام فلم يكن الخبر الجملة

كان او فعلية داخلة فيه اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا اراد ان
يشير اى ان يبين الى ان خبر المبتدا قد يقع يعنى قد يكون جملة اعلم
ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد
الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب
وحصولها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قوله وجزاء
شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والجمع لها محل من الاعراب
ايضا يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة فقال جاعلا كلامه مثالا
لما يكون الخبر جملة والخبر قد يكون جملة فعلية ويشير بكلمة قد التقليل
وبصيغة التجدد الى ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه طرفى الكلام في
ما سبق ايضا اسمية قدمها لكون البحث فى الكلم ولكون الاصل فى الافادة
والاعراب مثل زيد مبتدا ابوه مبتدا ثان قائم خبر المبتدا الثانى
وهو مع خبره خبر المبتدا الاول وجملة فعلية سواء كان فعلها ماضيا
مثل زيد مبتدا قام فعل ماض ابوه فاعله والفعل مع فاعله فى محل
الرفع لانه خبر مبتدا او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او
نهيا ولذا يقدر الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيدا اضربه اى مقول
فى حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ونحو زيد لا تضربه ولم
يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية لانها مؤول بالفعل فتكون فى
حكم الجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال
اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه كان فاعل الفعل ولا القوله
ولذا تقول لم يذكرها لانها سبقت من غير مرة بل متصل بهذه
الامثلة ولم يذكر الشرطية لا المص ولا الشارح لانها تخرج عنهما

لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعني
ان كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصـ
اثنان اسمية وفعلية لما سبق من انه حصر الكلام فيهما وان كان الخبر
جملة بما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لاشتمالها على الاسناد المشتمل
على المسند اليه لا يقتضي الارتباط بغيرها لافادتها فائدة تامة
يشير اليها ان الفاء في قوله فلا جزاء الشرط محذوف ولفظة بلا
هي التي لنفي الجنس و بد مبني على الفتح في محل النصب اسمه في الجملة الوقو
خبرا من عائد الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل
من عائد اى لا محال ولا فراق يربطها به اى يربط ذلك العائد تلك
الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به و
ذلك العائد الذي يربطها به اما ضمير عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة
في مثل زيد قائم او فضلة مثل زيد ضربته عائد او ضربت به او مضافا اليه
كما في المثالين المذكورين في المتن او غيره اى غير ضمير كاللام اى
كلام الجنس الذي يدخل على فاعله افعال المدح والذم فان فاعلهما
اما المحلى بلام الجنس او المضاف والمضاف اليه الكائن في نعم الرجل
زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل
هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه وكوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في ذهن السامع و تقديره فيه لان فيه
اعادة اللفظ ... عن ضميره ويكون قائما مقام ما يؤدي
مؤداه في نحو الحاقة مبتدأ ما استفهامية مبتدأ عند سيبويه و
خبر مقدم عند غيره الحاقة خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين

والجملة

والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ما هي اى اى شيء هي وهو
ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر
تفسير المبتدأ يعني ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقول
عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيرا له استغنى عن الة
الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة
الزائدة نحو قل هو الله احد وقد يحذف مبني المفعول العائد
اذا كان ضميرا غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة في
الكلام ومع ان اما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل
الحذف ووضع الظـ موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف لو
حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينافي الذهن الا الى المضمر فلا حـ
فلا يجوز حذف غيره لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة حالية او
مقالية دالة عليه نحو البر مبتدأ الكر مبتدأ ثاني وهو بالفارسية
دوازده ستر وام مهذب وتفصيله ان الكر اثنى عشر وسقا و
الوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن ستين
الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
درهما تمييز عنه ثم بنون الجمع والسمن بفتح السين المهملة وسكون الميم
وهو يخرج من السمم مبتدأ منوان تثنية من مبتدأ ثان بدرهم
الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول اى
الكر منه الجار والمجرور وههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه
على عامله الظرف وهو جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه
او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر

حال كونه من البر كائن بستين درهما ومنوان منه الجار والمجرور
صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ
الا انه حذف بقرينة حالية ان بايع البر والسمن ولا يسعر غيرهما يعنى
العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية التسعير نرخى بيان كردن يعنى
ان بايع البر بين قيمتها لا قيمة غيرها وبايع السمن ايضا بين
قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو ان يكون
الضمير مجرور المن بتبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون
المبتدأ الثانى فيها جزء من المبتدأ الاول الى ههنا كلامه **وما**
وقع ظرفا اى الخبر الذى جعل ما هو موصولة اشارة الى سبق
الخبر وقع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد
عندك او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى
الفعل او معناه احتياج الظروف اليه لمناسبة له لان الظرف فى
الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى وكذا سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحيا قال المحشى الظرف عندهم اسم الظرف الزمان والمكان
وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور ثم يتسامحون
فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير
لفائدة التعميم الى ههنا كلامه **فالاكثر** مبتدأ الفاء فى جواب
الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا الا ان صلته
الجملة الفعلية او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل فى جوابه الفاء
على ما سيأتى من النحاة وهم البصريون كانوا واقعون على **انه** قدر
الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير اى الخبر الواقع

ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا **مقدر** اى مؤول هذا تفسير
باللازم لان التقدير يلزمه التاويل اذ المقدر يؤول لا محالة وليصح
تعديته بالباء **بجملة** كائنة بتقدير الفعل فيه لان الفعل يحتاج الى
الفاعل وهو مع فاعله جملة لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
ومن ثمه ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة لان
الصلة يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا فى غيرها
واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود هو الاخبار
بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما
واقاموا البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا
ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا قال قدر اى بخلاف
الظرف قدر فيه اسم الفاعل واسم المفعول او غيرهما من المشتقات
غير الفعلية كما ذهب هو مذهب الاقل وهو الكوفيون فانه
اى الظرف ح اى حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره يصير مفردا لانه
اسم الفاعل للمكان تشبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانا
رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب الا يكون مع فاعله جملة
فيكون لا محالة مفردا وجه الاكثر يعنى البصريون فى ان الظرف مقدر
بجملة بتقدير الفعل فيه ان الظرف لا بد له من متعلق بفتح اللام
لكونه فى الاصل جارا ومجرورا عاملا فيه ليعمل فيه والاصل فى العمل
هو الفعل فقط لكونه فى الاصل حدثا قائما بالغير فاذا وجب
التقدير اى تقدير متعلق ليعمل فيه فالاصل فيقدر ما هو الاصل
فى العمل اولى واليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة

الموصول مثل الذي في الدار زيد وعلى الظرفية وقع صفة مثل كل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان يكون جملة وجه الاقل في الان المقدر في الظرف كلهم فاعل و نحو انه اي الظرف خبر والاصل في الخبر الافراد ليتفق الركنان في كونهما مفردين وان المفرد سريع قبول لان الجملة في الربط وتكثير بان اتفاق الركنين اما تحققا او تاويلا وفي الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تاويلا ولان خبر الجملة اقوى لتاكيد وقدم في قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق وجاز تاخيره عن الخبر على خلاف الاصل لكنه اي لان التقديم على الخبر لفظا قد يجب لامر عارض يوجب تقديمه عليه كما اشار اليه المص اي الى ذلك الامر العارض بقوله **واذا كان المبتدأ** هذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر **مشتملا على ما** موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثاني **له صدر الكلام** فاعل الظرف لوجود شروط عمله في الم الظ وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له و الجملة الفعلية او الاسمية صفة او صلة اي على معنى وجب له اي لذلك المعنى صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام والتمني و الترجي لا غير ذلك وانما وجب بهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع فانه يجب تقديمه اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام حفظا لصدارته وكذلك اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكروم الا انه مؤثر في الكلام ويخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ما له صدر الكلام

نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعل بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الاخر لفات الابهام المق وكذا ما التعجب نحو ما احسن زيد فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتاخير وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بالابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في قوله نحو نعم الرجل زيد فقدر في حركته الاصلي اي هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوفة الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدر في مركزه الاصلي كقولك في جواب من قال عندك زيد اي زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله **مثل من ابوك** ولم فوتك فان من في محل الرفع لانه مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام وانما وجب تقديمه ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير قبل فان معناه اي معنا امن ابوك اهذا ابوك ام ذلك او ازيد ابوك ام عمرو او غيرهما فاختصر منه فاقيم لفظ من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم وابوك خبره وهذا اي كون من مبتدأ وابوك خبره هذا هو مذهب سيبويه لانه يخبر عنده بمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام او نكرة هي افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه هذا المقام

نحو من قام وماجاءك وايهم قام ومن قام قمت وذهب بعضهم
النحاة الى ابوك مبتدأ لكونه معرفة بالاضافة وكون من النكرة ومنع
سيبويه الامتناع فى المبتدأ المتضمن بمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن
الحاجب ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانه فاعل على المبتدأ المتضمن
معنى للاستفهام فيكون هذا المثال على هذا من وجوب لتقديم الخبر
على المبتدأ فى المضى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام لهم
التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو
فلو جوز ان يجئ بعده مايغير لم يدر السامع اذ سمع بذلك المغير
هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجى بعده من الكلام فيتشوش
لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشويش او
كانا عطف على كان اى المبتدأ والخبر معرفتين احتراز عن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل
لانه لايجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة متساويين فى التعريف
نحو انا ابو النجم وشعرى شعرى ونحو انت انت وهو هو وانا انا
فى مقام المدح او غير متساويين والاقرينة على كون احدهما المقدم
او المؤخر مبتدأ والاخر منهما خبر وهذا من باب عطف شيئين على معمولى
عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم
يجب التقديم مثل ابو حنيفة وابو يوسف والمراد تشبيه الثانى بالاول فيكون
المعنى ابو يوسف كابى حنيفة ومثله قول ابى تمام لعاب الافاعى
القاتلات لعابه وارى الجنى اشترته ايد عواسل والمراد ههنا تشبيه
الثانى بالاول فيكون تقديره لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله

ايضا قوله

ايضا قوله بنونا بنو ابنائنا اى بنو ابنائنا كبنونا وبناتنا سو
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه يلتبس ان المراد الاخبار
عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا للاخبار عن الابناء بل
بانهم بمنزلة الابناء الابناء نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد اى
الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير
متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجئ ولم يمثل للمتساويين
فى التعريف لندوره اوكانا اى المبتدأ والخبر متساويين فى التخصيص
التخصيص سواء كان متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره يعنى يكون
وجه التخصيص فى احدهما على قدر جهة فى الاخر فان ذلك غير مراد
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر ههنا
اعرف من المبتدأ كقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب
تقديمه ايضا اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص
مثاله مثل قولك افضل منى افضل منك وهما متساويان فى
التخصيص بالمعمول مع قطع النظر من الخطاب والتكلم والا فيكون
الثانى اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين
دفعا للاشتباه وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا
لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لا بالراء
اذ الدفع اسهل من الرفع لان الرفع يكون فى آن الحدوث والرفع بعد
التقرر فيكون اسهل اوكان الخبر فعلا له اى للمبتدأ اى يصح للمبتدأ
ان يكون فاعلا لذلك الفعل او تاكيدا لفاعله لو تاخر المبتدأ مثل انا قمت
وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا له احتراز عما اى عن الخبر الذى

لا يكون فعلا له بل يكون لسببه كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا
يجب تقديم المبتدأ على الخبر بل يجوز تأخيره ايضا وكذا قال الشارح معنا
يجوز ان يقال قام ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم الالتباس
يعني التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيد ايضا وهي ظ
مثل زيد قام وجب تقديمه جواب للقول وان كان المبتدأ الاه او لقوله
اذ كان فعلا له على ما سبق اي تقديم المبتدأ على الخبر في الصور الثلث الاول بفتح
الهمزة وفتح الواو جمع اول فلما ذكر من وجوب الصدارة في الصورة
الاولى ودفع الالتباس في الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيها تقديم
الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو مبتدأ واما وجوب
التقديم في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل لو اخر اذ كان
الفعل الواقع خبر عنه مفردا مثل زيد قام فانه اذا اخر المبتدأ على الخبر وقيل
قام زيد يلتبس المبتدأ بالفاعل يعني لم يعلم ان زيد فاعل للفعل والكلام
جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام
جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة
الالتباس او بالبدل عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل يعني فلئلا يلتبس المبتدأ ايضا بالبدل عن الفاعل اذ كان
الفعل مثنى مثل الزيدان قاما او مجموعا الزيدون قاموا فانه اذا قيل
في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا يعني خبر المبتدأ في هذين المثالين
وقيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه غير مراد فالتبس المبتدأ
بالبدل عن الفاعل او بالفاعل على هذا التقدير اي قاما الزيدان و

قاموا

قاموا الزيدون ايضا اي كما التبس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء على
قول من يجوز ان يكون الالف يعني الالف التثنية والواو اي واو الجمع حرفا
دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا ضميرا فاعل الفعل فيكون ح الفاعل كالمظ
كالتاء في ضربت هند فانها حرف دال على تانيث الفاعل لا ضمير هو فاعل
للفعل فيكون كالمظ كالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة
الليل والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم
المبتدأ بعد ان كان الاصل فيه التقديم شرع في بيان احوال التي
توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل التاخير فقال **واذا تضمن**
اي اذا كان مشتملا فتغير العبارة التي كانت في المبتدأ للتفنن
فيها لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر عنه كون ما له صدر
الكلام وما يلزم **الخبر المفرد** اي الذي ليس بجملة لان المفرد يطلق
على ما يقابل المثنى والمجموع والمضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها
والمراد الاخير صورة سواء كان الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او
غير جملة **ما** موصولة او موصوفة مفعول يتضمن لانه متعدد
له صدر الكلام فاعل الظرف او مبتدأ خبره الظرف اي معنى وجب له
صدر الكلام كالف الاستفهام وغيره مما يقتضي صدر الكلام **مثل اين
زيد** فمعناه افي الدار زيد ام في السوق فزيد مرفوع لفظا لانه مبتدأ
عند البصريين انهم شرطوا الاعتماد على الاشياء الستة في عمل الظرف في
المظ واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا
الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان جملة الظرفية لا محل لها من الاعراب

جملة

وفي اين ظرف من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح كلم متضمن للاستفهام خبره وهو اى لفظ اين ظرف كما قلنا الا انه لابد له من متعلق عامل فيه فان قدر فعل لكونه اصلا في العمل والفعل لابد له من فاعل كان الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل جملة حقيقة ومفردا صورة فيكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام واذا قدر باسم الفاعل كان اى الظرف المذكور مفردا حقيقة وصورة لمسبوق باسم الفاعل وعلى التقديرين اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر بجملة صورة وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة واحترز به اى بقيد الافراد بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لا يقتضى صدر الكلام نحو زيد اين ابوه فزيد مبتدأ واين كلم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب تقديم الخبر لان ابوه اذ كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صورة جملة داخل هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم اذ لا يبطل بتاخيره اى بتاخير ذلك الخبر صدارة الاستفهام صدر الكلام لتصدره في جملته وجملة ما يغيره لما ذكرنا او كان للخبر المعلق الباء في قوله بتقديمه اى الخبر متعلق بقوله مصححا لانه احترز به عن

ان يكون الخبر

ان يكون الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتاخيره حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه اسم فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ اى لكون تقديم الخبر الظرف مصححا له وذلك الظرف اما مذكور مثل في الدار رجل او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك اى عندى رجل واحترز بقيد التصحيح عن مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح له بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده مثال قوله في الدار خبر مقدم تخصص المبتدأ كما عرفت فيما سبق في وجه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال التخصيص بتقديم الخبر الظرف فلو عمل بما هو الاصل في الخبر واخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل التخصيص بالصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر المحذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور او كان لمتعلقه بكسر اللام فان فتح اللام لا يراد به مجموع ما وقع خبر اللفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اى الجزء الخبرى يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر اى كان المتعلق للخبر الجزئية التابع صفة المضاف وهو المتعلق له اى للخبر بتبعية ممتنع معها

رجل موصوف بصفة الاستواء

اى مع تلك التبعية **تقديمه** اى تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر قوله متوكل
فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير
فى عبده وان كان عائدا الى الله تعالى الذى يتعلق بالخبر الذى هو متوكل
الا ان تعلقه به ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق بالجزء بالمحل **ضمير**
كائن فى جانب المبتدأ بان كان الضمير مضافا اليه له راجع الى
ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر الخبر عملا بما
هو الاصل فيه لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة حتى لو قيل مثلها
زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه
مثل على التمرة مثلها زبدا كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة
فقوله مثلها اى مثل التمرة مرفوع لفظا لانه مبتدأ ومضاف الى ضمير يرجع
الى التمرة فى قوله على التمرة ولذا قال الشارح وفيه اى فى قوله مثلها وهو
مضاف اليه راجع لمتعلق الخبر بكسر اللام اى بالجزء الخبر وهو اى ذلك المتعلق
التمر بدون الجار لان الخبر هو مجموع قوله على التمرة يعنى الجار والمجرور
كلاهما فى محل الرفع على الخبرية والتمرة متعلق به اى بالخبر وهو الكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة قيدها بالمفتوحة لان المكسورة
لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما
منافاة فاذا قدم سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن او غير ظرف نحو
حق انك عالم عرف من اول الامر اى الذى يجىء بعده ان المفتوحة لان الخبر
لا بد له من مبتدأ ولا يصلح الا المبتدأ الواقع مع اسمها وخبرها المؤولة بمفرد
بعد صفة لان بالمفرد مبتدأ مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو فقد

السكين

نحو وقعدت السكين

السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ لو اخر الخبر
لالتباس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه خبر ان المكسورة
بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة
واذا تقدم عرف انه خبر المبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
الخبر هى المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهى لا تقع مبتدأ
بخلاف المفتوحة فانها مع ما فى خبرها فى تقدير المفرد كما سبق اذ
فى تأخيره اى تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه خوف لبس بفتح
وسكون التبس اى خوف الالتباس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ
يعنى السامع ام يعلم ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة لخفائها اى
الفتحة او فى الكتابة مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف
على قوله فى التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور
يجوز اعادة الجار فيه ولا يجوز يعنى لو اخر الخبر اعنى قوله
عندى عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم عندى احتمل انها اى
المكسورة وعندى ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام اى جملة
مؤكدة واحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ و
عندى خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية
بلا تأكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا **مثل**
عندى انك قائم او غيره مثل حق انك قائم **وجب تقديمه** اى
تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصورة الاربعة لما ذكرنا على
كل واحد منها بخبرها فليراجع اليها **وقد يتعدد الخبر** لانه حكم و
الحكم على الشىء يجوز تعدده من غير تعدد المخبر عنه قيد به تصحيحا للتكا

للتقليل فى قد فان تعدد الخبر متى تعدد المخبر عنه كثير ومنه قائم وعمرو قاعد
فيكون الخبر اثنين فصاعدا يعنى فوائدا على الاثنين الى ان ينتهى
وذلك التعدد اما ان يكون بحسب اللفظ والمعنى يعنى ان يكون لفظ
الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
اجتماعهما فى محل واحد جميعا اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ
والمعنى حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط
ويستعمل ذلك اى التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا على وجهين
احدهما ان يستعمل بالعطف بان الثانى معطوف على الاول نحو زيد عالم
وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلا منا
فيما تعدد فيه الخبر عن الشىء واحد وههنا المخبر عنه بالجاهل
فلا يكون من تعدد الخبر فى شىء بل يكون تقديره هو رجل جاهل
والثانى ان يستعمل بغير العطف مثل زيد عالم عاقل وفى الرضى لان
الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة اولا والاول كقوله
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففى كل واحد
ضمير يرجع الى المبتدأ وان كان مشتقا ولا اشكال وفى الثانى اما بحسب اللفظ
فقط على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس مما تعدد لفظا دون
معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثانى
فى الحقيقة تاكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى
انهما اذا اجتمعا يحصيل معنى واحد ايضا لا ان يكون الثانى تاكيدا
للاول مثل قولك زيد جائع نحو هذا حلو حامض لان الضمير يرجع من
كل واحد من الخبرين مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة

وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل

كلها غموضة

ريحان

كلها غموضة لانه امتزاج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وفصل بالا
بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانهما فى الحقيقة خبر
واحد اى مز بضم الميم وتشديد الزاء المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة يعنى
حال الوسط بينهما لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما
ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكفى بيان حلاوية هذا
وحامضية ذاك وكونه هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مراد به الكيفية المتوسطة
بينهما وفى هذه الصورة اى صورة تعدد الخبر للفظ فقط دون المعنى ترك العطف
بينهما اولى لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف
بينهما لكان عطف بعض كلمة على بعض تلك الكلمة ونظر بعض النحاة وهو
ابو على الى صورة التعدد وجوز العطف بالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى
واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع
المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وكذا كل ما هو بمنزلته
فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع
اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض وسبق واما اذا لم يرجع
كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ
متروك تقديرا اى احدهما عالم وجاهل الى هنا كلامه ولا يبعد ان يقال
مراد المص يعنى فى توجيه عبارة الباء فى قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله مر اد المص
فى قوله وقد يتعدد الفاعل الخبر ما اى التعدد الذى يكون بغير عطف لان التعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا فى تعدد الخبر على ما سبق ولا فى تعدد المبتدأ مثل زيد
وعمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمرو وبكر ولا فى تعدد غيرهما
غيرهما اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو و

189b

والمفعول وما هو مبين مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه
لان المص يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء وضعف وما هو مبين بنفسه
لا يحتاج الى البيان وايضا اى كما ان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر
ولا في المبتدا ولا في غيرهما ليس بخبر ومبتدا بل انما هو من توابعه اى من
توابع الخبر والمبتدا او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع
على ما يجيء ولهذا اى لكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير ما عطف
لعدم الخفاء في التعدد بالعطف اورد المص في المثال التعدد للخبر
الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل المتعدد المفهوم
من وقد يتعدد الخبر اعم من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة
وبعطف فالاختصار اى اقتصار المص في التمثيل عليه اى على ايراد المثال
بغير عطف كذلك قوله فالاقتصار مبتدا لذلك الجار والمجرور خبره اشارة
الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء لا في الخبر ولا في المبتدا ولا غيرهما
لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتامل اى لكون المتعدد بالعطف
لا خفاء فيه اه وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط اى يندرج فيه معناه
فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية في الخبر اذا نال تضمن المبتدا معنى
الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل في خبر المبتدا
الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فينطلق ولا تحذف الا لضرورة
نحو واما القتال لا قتال لديكم في مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تعالى
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا
في خبر المبتدا المذكور ههنا كذا في الرضي وهو اى معنى الشرط
سببية الاول للثاني اى كون الاول سببا للثاني نحو الذي ياتيني فله درهم لان الاتيان سبب لاستحقاق الدرهم حتى لو لم

بالمتحققة

190a

بالمتحققة قطعا كما في قولك ان جئتني فلك درهم او للحكم به يعني ان يكون ا
الاول سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا له فلا يرد بان يقال لم
دخلت الفاء في قوله وما بكم مع ان الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب
والثاني سبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى
بل الامر بالعكس يعني بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها
سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها
سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها
من عند الله تعالى فلا احتياج الى قوله او للحكم به فلا يرد عليه اى على قوله
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط نحو قوله تعالى وما اى نعمة استقرت بكم حال كو
كونكم منكرين او جاهلين معطيها من نعمة بيان لما الموصوفة فمن الله
يعني سبب الحكم بكونها من الله اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان
نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة فيشبه المبتدا الشرط لتضمنه
معناه في سببيته اى سببية الخبر كسببية الشرط للجزاء كذلك المبتدا المتضمن معناه يكون سببا للجزاء
ان قصد السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدا فانه يصح
قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول
يصح دخول نخ
الفاء على الخبر ولزومه في الخبر ولذا قال المص فيصح دخول الفاء في الخبر
ويصح عدم دخولها اى الفاء فيه اى في الخبر قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله ويصح قوله
عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب
بنفسه ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظرا الى عدم توصل المبتدا في السببية
كالشرط هذا اذا يقصد الدلالة على السببية اما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
اذا لم يقصد نخ

في اللفظ يعني اذا قصد الدلالة المبتداء على معنى السببية في لفظه فيجب
دخول الفاء فيه اي في الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة وان لم يقصد دلالة
دلالة المبتدء على المبتدء السببية في لفظه بل قصد بمجرد الدلالة على معنى
الابتداء فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اي عدم دخول الفاء في
الخبر لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ **وذلك** اي المبتداء
المتضمن معنى الشرط اي الذي تكون سببا للخبر للحكم به فيصح دخول الفاء في
شيئان اما **الاسم** اي احدهما الاسم **الموصول بفعل** اي اسم موصول جعلت
صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه
لا يكون الا مستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول اللام
الموصولة نحو الزانية والزاني الاية لان صلتها لا يكون الا فعلا في صورة
اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجيء **او ظرف** عطف على قوله بفعل اي الذي
جعلت صلته جملة فعلية او جملة ظرفية مؤول بجملة فعلية فيه نشر على
ترتيب ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع الفعل لا محالة لان لا يقع
ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف
ما يجري مجراه على ما عرفت سابقا ههنا اي في موضع الصلة للموصول
الذي وقع المبتدء متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره وصحة
الدخول فيه مراد اف فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهة الشرط بالاتفاق
من الكوفيين لان عندهم الظرف مؤولا بالاسم لم يكن صلة للموصول
واما ان كان صلة له فمؤول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين
مضافا فيكون مؤولا بالفعل بالاتفاق الفريقين اولا كما صلته وانما
اشترط مبني للمفعول ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل يعني

شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف مطلقا ماله
بالفعل ليتأكد مشابهته اي مشابهة المبتدء الشرط المبتدء لكونه متضمنا معنى
الشرط كان مشابها به ولما كان موضع لا صلته فعل او ظرف مؤولا بالفعل
تأكيد مشابهته به لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي الرضي والاغلب في الموصول
الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقلة كما في كلمات
الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية
كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية مسوقة للحكاية عن جماعة
مخصوصين حصل عنهم الاحراق وقد يكون خاصة وصلته مستقلة
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية اذ لا يريد كل موت
اذ رب موت فر منه الشخص فيما لافادة ذلك النوع بكونه بالقتل
بالسيف مثلا ولا فادة بنوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي
تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدء ههنا وان لم يكن
موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول
المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني
فله درهم **وفي حكمه** اي حكم الاسم الموصول المذكور اي الموصوف الذي ذكر من قبل
وهو الموصول بفعل او ظرف الاسم الموصوف به اي الاسم الذي وصف
بالموصول المذكور **او الثاني النكرة** العامة **الموصوفة بهما** اي
باحدهما اي النكرة التي وصفت باحدهما بحذف وهو كثير فلا وجه لقول
من قال فالاولى به بافراد الضمير او بالفعل او بالظرف وفي حكمها اي
حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف اليها اي تلك النكرة لان
المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه **مثل الذي يأتيني** هذا مثال

للاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية استقبالية
ومثال الاسم الموصول بفعل اي الموصول الذي جعلت صلته جملة فعلية
ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية او الذي في الدار
هذا مثال للاسم الموصول بظرف تنبيه هنا الى ان هذا الكلام من
قبيل عطف عبارة عن عبارة فله درهم الفاء جواب لمبتدأ الذي
تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر
والجملة خبر لاحدهما اي المبتدأ الاول او الثاني على سبيل البدل او
الاول وخبر الثاني محذوف او خبر للثاني وخبر الاول محذوف و
اما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم الملاقاة لازمة للفرار وكذا في قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها يعني
هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم
الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجري مجراه فقولك الرجل
الذي امامك او في الدار فهو ضيفك ومثل كل رجل يأتيني
هذا اي مثل كل رجل يأتيني مثال الاسم الموصوف بفعل لان كل مبتدأ
مضاف الى رجل ويأتيني فعل وفاعل والجملة في محل الجر لانها صفة رجل
ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد
والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا معنى الشرط فله درهم او
كل رجل امامك او في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف او ما يجري
مجراه فله درهم الفاء جواب الشرط الجار والمجرور في محل الرفع خبر مقدم و
درهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة الاسمية او الظرفية

خبر المبتدأ

خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشي فان قلت هذا مثال للمضاف
الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا الكل قلت المراد
بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط للافراد الموصوف موصوف
معنى الى هنا كلامه لان المضاف يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق و
اما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما اي باحد المذكورين
يعني الفعل والظرف فقولك كل غلام رجل يأتيني هذا مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك او في الدار هذا مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف فله درهم قد سبق تفسيره وقد
يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبلا بمعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم
لمضارعة لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف لغير
الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على
خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ
كذا في الرضي ولما فرغ من بيان ما يقتضي دخول الفاء على خبر المبتدأ
شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه اختلاف
فقال وليت مبتدأ ولعل عطف عليه وقوله من الحروف المشبهة بالفعل
لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة
بالفعل مختص بهما لا لان كونهما من النواسخ اذا دخلا اي ليت ولعل على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره اي على المبتدأ المتضمن معنى الشرط مانعان
خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول عن دخوله
عليه اي عن دخول الفاء على الخبر لان صحة دخولها عليه انما كانت تلك الصحة
لمشابهته مصدر مضاف الى الفاعل وهو المبتدأ والخبر وناصب لمفعول

وهولان رط والجزاء فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط والتضمن معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه وليت ولعل اذا دخلا على ذلك المبتدأ و الخبر يزيلان تلك المشابهة اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى يمنعها لانهما اى ليت ولعل يخرجان الكلام من الخبرية وينقلان الى الانشاء يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ان الاذ الا الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب زال المسبب لا محالة اذ كان له سبب واحد والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه و مثل قوله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم اى انت مأمور حالا او مآلا بتبشيرهم بعذاب اليم وغير ذلك وذلك المنع اى منع دخول الفاء عليه انما هو كائن **بالاتفاق** اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما وذلك المنع من النحاة متعلق بالاتفاق فلا يقال ليت الذى يأتينى او ليت الذى فى الدار فله درهم او لعل الذى يأتينى او لعل الذى فى الدار فله درهم بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل فان قيل منشأ هذا السؤال من كون

قيس نخ

المنع بالاتفاق

المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذ كان ذلك المنع مخصوصا بهما فلم قيل باب كان يعنى الافعال الناقصة باسرها وباب علمت افعال القلوب جميعها ايضا يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه مانعان بالاتفاق من النحاة فيما وجه تخصيص ليت ولعل ولم يذكر هذين البابين ايضا قيل وتخصيصهما ببيان الاتفاق الباء داخلة على المقصور انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا يعنى لا من بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال فى مكان ليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الى النونيات من الحروف المشبهة ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما اى فى ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركة فى ذلك المنع **والحق** ماض مبنى للفاعل **بعضهم** فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر اى بليت ولعل قيل هو اى البعض الملحق سيبويه قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المص من الحق **ان** المكسورة قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتى **بهما** اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر لان المكسورة للتحقيق وكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأتى الا فى المشكوك ويحتاج ايضا الى ما يترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان التحقيق

او باب كان وقت

ويمنعه النواسخ الا النونيات من الحروف بمكان افيد واجد من الشبهة نسخ

ان بليت ولعل

لانه عند المص من الحق نسخ

الا فى المكسورة نسخ

فكذلك لهما معنا الشرط نخ

بين التحقيق والتعليق كذا في معنى الشرط والاصح انها اى ان المكسورة لا
يمنع عنه اى عن دخول الفاء عليه لانها لا يخرج الكلام عن الخبرية وتنقله
الى الانشائية بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتوكده وما ذكره من
التعليل غير مسلم لورودها في الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا يؤيده
اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا عطف على الصلة وهي جملة كفروا فيكون صلة ايضا لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه وهم كفار الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى
حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر فلن يقبل وفي حمل الفاء على الزيادة
او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها في بعض الآية نحو قوله تعالى ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا يوجب كون ان المكسورة مانعة
لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها دخلت
ايذانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت ايضا ايذانا
بان دخولها ليس بواجب تأمل فان قيل قد الحق بعضهم وهو المالكي
ان المفتوحة ولكن بليت ولعل كما الحق بعضهم ان المكسورة بليت
ولعل فما استفهامية بمعنى اى شيء مبتدأ متضمن بمعنى الاستفهام
عند سيبويه وخبر مقدم متضمن له عند غيره كما مر في قوله احد
زيد ام ذاك وجه مرفوع انه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين و
الى تخصيص ان المكسورة بالاتفاق الباء داخلة على المقصور فالمعنى
اى شيء يوجب تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان المفتوحة ولكن قد
الحقا بهما فكان على المص ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان
ولكن بهما او يقول والحق ان وان ولكن بهما فيه خلاف تحت الالحاق

قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد اصله اعتدد فادغم كما
عرفت في موضعه اى فاعتبر بقوله لكونه امام ومقتدى في هذا الفن وذكره
اعتمادا عليه ولم يعتد اى ولم يعتبر بقوله من سواه اى بقول من
كان غير سيبويه لكونه من التابعين في هذا الفن فلم يذكره لعدم اعتداده
اياه لانه غير معتبر كالعدم مع ان كلا القولين وهما الحاق سيبويه ان
بهما والحاق البعض ولكن بهما لا يساعدهما اى لا يوافقهما ولا يكون
دليلا لهما القرآن المعجز وكلام الفصحاء فيما يدل الفاء للتفسير و
التفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل صلتها او صفتها على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق خبر لقوله فيما يدل علم
يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من
خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق وما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء عليه اى ما يدل على
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر قوله تعالى واعلموا خطاب
عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في انما حرف من حروف المشبهة بالفعل
وفتحت لكونها مفعوله ولفظ ما موصولة بمعنى الذي يدل عليه قوله من
من شيء لان من فيه للبيان والبيان لا بد له من المبين غنمتم صلتها
حذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله
تعالى أهذا الذي بعث الله رسولا اى اهذا الذي بعثه الله
وقوله من شيء بيان له بما سبق والمعنى الذي غنمتموه حال كونه من شيء
من مال يعني ان المال الذي اخذتموه من ايدي الكفار فان لله خمسه الفاء
جواب الشرط ان من الحروف المشبهة ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتي

اى بقول من كان نخ

حال كونه من بيان
بعض من قال يعني
ان المال الذي اخذتموه
من ايدي الكفار نخ

خبره منصوب لانه اسم أنّ وهو واحد الخمسة وأنّ مع اسمها وخبرها في تأويل
المفرد خبر لانّ وهي مع اسمها وخبرها في محل النصب قائم مقام مفعولي
علمت يعني فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمضارعة المذكورة
وما يدل على عدم منع لكن عن دخول الفاء على الخبر قول الشاعر فوالله
الفاء لترتيب هذا الكلام لما قال اليه من المفارقة والعداوة وتعقيب
والواو للقسم ما نافية فارقتكم فعل وفاعل ومفعول قاليا منصوب على
الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما في قوله تعالى اني لعملكم من
القالين اى من المبغضين ولكم متعلق به ولكن ما يقضي فسوف
يكون ولكن حرف من تلك الحروف المشبهة ايضا ما موصولة او موصوفة
ويقضي فعل مبني للمفعول لصلة او صفة اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف
ههنا لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة في محل الرفع على انه
خبر والمعنى ولكن الذي او شيئا يقدر عند الله فيقع لا محالة وقد
يحذف المبتدأ لا نسيا لانه ركن في الكلام فلا يجوز الا وقت قيام قرينة
ولذا قال المص لقيام قرينة لفظية كقولك انا راكب البعير وطليحان اي البعير
طليحان حذف لقرينة لفظية وهي المضاف اليه او عقلية كالمثال
المذكورة في المتن جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه
اى حذف المبتدأ اذا قطع النعت بالرفع اى كان الخبر في الاصل نعتا
ثم عدل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف نحو الحمد لله
اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورايت زيدا الفقير ومن
الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك اى هو اهل الحمد ونحوه
لقلة الا العدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس

بسديد

بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن و
قد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب تقدير
حذفه اصلا لانه ركن قوي اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد و
في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل
الحمد وكذا غيره وانما وجب حذفه عند وجود الشرط المذكور وهو
القطع ليعلم بنى المفعول انه اى الخبر كان من الاصل صفة لشيء مرفوع او
نصبه فقطع عن النعت فجعل مرفوعا لقصد المدح اى لقصد المدح اسم
الموصوف او الذم او لقصد ذمه او غير ذلك اى غير المدح والذم كالترحم
فلو ظهر المبتدأ ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا او لم يحذف لم يتبين
ذلك اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما التخصيص
او التوضيح وان جئت للمدح او الذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم
يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على كونه
مقتضى الظ ويجب حذفه اى حذف المبتدأ ايضا اى كما يجب حذفه اذا قطع
النعت بالرفع عند من قال في نعم الرجل زيد انه تقديره اى تقدير هذا الكلام
نعم الرجل هو زيد يعني عند من قال ان المخصوص بافعال المدح والذم مرفوع على
انه خبر المبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل
وقيل من هو وأجيب بزيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو
مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبل خبره قدمت عليه لتشويق
السامع المبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده
وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل يتعين ههنا
كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره كقول المستهل في القاموس استهل الصبي

لقصد مدح الموصوف نسخ

رفع صوته نخ   وضع صوته نسخ

دفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم دفع صوته او خفض كالتعبير المبصر الهلال
الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه ويدن وبانك زون
كلاهما سقيم اي المبتدأ المحذوف جوازا بقرينة الجار لان الكاف اذا كان
حرف جر لا بد له من تعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا ولو قدر فعل او
نحو وان كان كلاهما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر
مثالا للمقام مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل بحذف المضاف اليه
وجعل المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر بكسر الراء من ابصر لان
الاستهلال المصدر التعبير للابصار بقرينة رؤية الهلال الرافع صوته لفرط
سروره بالرؤية المختصة عند ابصاره مضاف الى الفاعل والمفعول متروك
اي ابصار المبصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اي ابصار الهلال
المبصر بالرفع والاول هو الاولى **الهلال والله** اي هذا الهلال
والله الآن المبتدأ حذف جوازا بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما
يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته
رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو
لانه قد علم انهم يفهمون ما يعني فكان الحذف هو الافصح لامرين
الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلث ليال
هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر او لليلتين
الى ثلث او سبع ولليلتين من آخر الشهر ست وعشرين او سبع وعشرين
وغير ذلك قمر واشار الى ان المراد بالمستهل وهذا القول اي قول المستهل
الهلال والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه كائنا بتقدير الهلال هذا
فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره لان مقول المستهل اي مقول

من رؤى الهلال واراد اعلامه المستهلين الغير المبصرين تعيين شيء بالاشارة
بان يقول هذا الى شيء محسوس ابصره هو والحكم اي ويحكم عليه اي على ما عينه
بالاشارة بان يقول بالهلالية لا تعيين شيء بالهلالية والحكم عليه بالاشارة
فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين
بان يروا اشياء ولم يميزوا اي شيء منها الهلال فيمنهم فيقول الهلال
هذا ليتوجه اليه اي الى ما عينه بالاشارة والحكم عليه بالهلالية اي الى جانبه
الناظرون الغير المبصرون اياه ويروه كما يراه ويكونون اسوة في الرؤية
وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا وانما اتى بالقسم
مع انه ليس له دخل في الحذف للخبر جريا على عادة المستهلين غالبا
فيكون القسم خارجا مخرج العادة او وجه ان يكون هذا المرائي مخصوصا بالرؤية
مما ينكر لان اتيانه بها من بينهم مع كثرتهم وخرجهم على الرؤية في مظان الانكار
فاكد بالقسم لئلا ينكر عليه ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
اذ الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان
الهلال منصوب فيكون مفعولا به محذوفا عامله الناصب له بقرينة
حالية يعني ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا
على عادتهم ولئلا ينكر عليه **وقد يحذف الخبر جوازا** ايضا لكن بشرط ان
يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا
حذفا جائزا لقيام قرينة لانه لا يحذف شيئا لكونه ركنا من غير اقامة
شيء مقامه لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا
كما يجيء **مثل** الخبر المحذوف جوازا كائن او واقع في قولك **خرجت فاذا السبع**

على غيره جريا نخ

يعنى وقع بعد اذا المفاجاة اذ كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا
كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بعينه فيستغنى
عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة
موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما
قام مقامها فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب
قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك خرجت فاذا السبع اى واقف
هكذا يعنى خرجت فاذا السبع واقف واما هذا القول على المذهب الغير
الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر من السبع وهذا
مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان اذ لا معنى لقولك مكان خروجى
السبع وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان
خروجى السبع بالباب فى تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه
ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدا
والخبر اذا المفاجاة لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل
فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير
فوقت خروجى السبع واقف فح يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
يدل على صحته ان العرب اذا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف
واما الفاء الداخلة عليها وقيل جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية
التى المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجاة السبع لازمة للخروج
هذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز
حذفها وقيل هى عطف حملا على المعنى اى خرجت فقد جاءت كذا وقع
قريب على تقديره يكون اذا ظرف زمان متعلق للخبر المحذوف لقيام قرينة جواز الخبر

وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم على السبع ... اى مكان خروجى السبع و ... اليه لا يطرد نسخ

فالمعنى خرجت فوقت خروجى السبع

غير ساد مسده اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم
لفظا لا يقوم مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى
الوقوف وغيره ولا يغنى عنه تامل فى معنى وقت خروجى السبع واقف
فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قدم لكون الخروج سببا
لمفاجاة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب
وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم
مبنى للمفعول يقال التزمت الشئ وهو التزمته قلبه ملازمته اى
فى التركيب الذى التزم منه اى من هذا التركيب وهو من قبيل الكرمة
وتقديره هنا اقيس من تقديره فيه فضمير الموصول المحذوف وجعل ما
موصولة هنهنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تامل فى
موضعه اى فى موضع الخبر المحذوف وجوبا غيره نائب لقوله التزم
اى غير الخبر فالمجروران راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر فى موضع
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار
لفظ ساد مسد الخبر ذلك الخبر وذلك اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم فى
موضعه غيره كائن فى اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعنى اكتفى
فى كل منها بالمثال كما اكتفى فى وقوع النكرة المخصصة مبتدا اولها اى اول
تلك الابواب الاربعة المبتدا الذى وقع بعد كلمة لولا الامتناعية
مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود هنهنا لوقع ما وقع و
كان فى قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدا ولا يجوز
ان يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا ولا بد منه
فى الاغلب كما فى قوله لولا على لهلك عمر لان لولا موضوعة لامتناع الشئ

معنى الوقوف نسخ

وهو جوابها لوجود غيره وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود علي
في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر يعني لامتناعه وحاصل
ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون
الاولى فتدل كلمة لولا وضعا على الوجود بحيث تكون قرينة له وقد
التزم في موضع الخبر غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اى حذف الخبر
غيره وهو جواب لو فيجب حذفه اى حذف الخبر لحصول شرطي الحذف و
وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لما سبق
انها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان
الخبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك اى
من انواع الخبر الخبر الثاني اللفظ الساد مسده وهو جواب لولا ولذا
قال الش لقيام قرينة دالة على الخبر المحذوف وهي لولا والتزام قائم
مقامه اى الخبر لبيان شرط الحذف وجوبا هذا اى وجوب حذف خبر المبتدأ
الذي بعد لولا الوجود شرطي الحذف كائن اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا
عليه كالوجود والحصول وغيرهما واما اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ الواقع
بعد لولا خاصا فلا يجب حذفه سواء كان حذف جوازا او لم يحذف اصلا
كما في قوله اى قول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري اى تاليفه
او الاشتغال به وكثرة الممارسة به والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او
مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله تعالى والشعراء
يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزري والمراد منهم الذين
قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثة
الانبياء وقال خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقط للحصر

فتقدم

لان الازدراء

لانه الازدراء

لان الازدراء انما يلحق بهم من ازراء خبره واجيب بان يزري حال
من المضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى لولا الشعر كائن حال كونه
يزري بالعلماء لان يزري وان صلح للخبرية الا انه قدر الخبر لئلا
ينخرم القاعدة لكنت اليوم اشعر من لبيد اى لكنت في زماني
غالبا في تاليفه واشتغالي به على ذلك الشاعر ولكن الازدراء منع
منه هذا اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوف خبره اولا
على مذهب البصريين كما عرفته منفصلا وقال الكسائي الاسم بعد لولا
ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه فاعل لفعل مقدر اى محذوف وجوبا
كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني وذلك انها في الاصل لو وهي حرف لو
من لوازم الافعال دخلت على الافصار لولا وهي ايضا تكون من ا
لوازمها كما في قولك لولم تشتمني لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل
لا يكون واجبا من غير مفسر لا في الحال ولا في المآل اى لولا وجد زيد فحذف
الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقي لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف
وجوبا وقال الفراء كلمة لولا هي الرافعة للاسم الذي وقع بعدها
يعني ان وقع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل
فيه الابتدائية او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل
المختصة في العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك
انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم
ان يكون المسند اليه معمولا العامل اللفظي هو لولا دون الخبر لانه معمول

لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المبتدأ والمسند اليه هو العامل
المعنوى لاغير وثانيها اى ثانى من الابواب الاربعة كل مبتدأ كان فى
الاصل مصدراً صورة مثل ضربى او بتأويله اى او مكان مؤولا بالمصدر
مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به منسوبا صفة
لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا الى الفاعل وحده بان يضاف اليه
او المفعول وحده بان يضاف اليه ايضا او كليهما اى الى الفاعل و
المفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالاضافة
فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر
معنوية لكونه مبتدأ وبعده اى بعد المنسوب اليه حال مفردة او
جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية او كان المبتدأ فى
الاصل اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر صورة او مؤولا منسوبا
الى احدهما او كليهما وذلك مثل ذهابى راجلا مثال لما كان مصدر
صورة منسوبا الى الفاعل فقط وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به
لانه يحتمل ان يكون فاعلا فيكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الايهام
مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط و
مثل ضربى زيدا قائما حال عن المفعول او الفاعل او قائمين حال عنهما
مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ما كان المفعول فيه
مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدٌ قائما او قائمين وان ذهبت راجلا وان ضربت زيدا قائما او قائمين هذه امثلة ما يكون فى تأويل
المصدر واكثر شربى السويق ملتوتا مخلوطا من لت اذا اختلط

قرشمش

اى شرب الملاق السوق ملتوتا
مع البون كثيرة السرق

واحطب بها

المعنوية لكون المصدر مبتدأ

وان ذهبت راجلا وان ضربت زيدا قائما
وان ضربت زيدا قائما الا يصلح مثالا

او اخطب ما يكون الامير قائما فذهب النحاة البصريين الى ان تقديره اى
تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
حاصل اذا كان قائما وضربى زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا كان
قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا
حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كنا قا
قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة فحذف المتعلق وهو حاصل
وجوبا كما يحذف متعلقات الظروف الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا
وههنا وجوبا لسد الحال مسده نحو زيد عندك تقديره زيد حصل او حاصل
عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه فبقى بعد حذف
المتعلق قوله اذا كان قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا
مع شرطه العامل فى الحال لان اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمى
مدخولها شرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا وفى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
ومثله كثير يعنى حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعل الشرط الذى دخل
هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو
الضمير المستكن فى ذلك الفعل واقيم الحال منسوبا مقام الظرف القائم
مقام الخبر وهو المتعلق لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءنى زيد
راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيك وقت قدوم الجيش
قادم اتيك وقت قدوم الجيش وبهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر لان القائم مقام القائم مقام الشئ
الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة فيكون الحال قائما مقام الخبر

فالتقدير اذا كان قائما
فتقدير ضربى زيدا قائمين
ضربى زيد حاصل اذا
كنا قائمين فتفسى نسخه

ومعنى قولك اتيك والجيش قادم
اتيك وقت قدوم الجيش
فى زى ولهذه المناسبة اقيمت
الحال مقامه فالحال نسخه

قال الرضى الشارح لهذا الكتاب نسخ

لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا قال الرضى الشارح لهذا الكتاب هذا اى
تقدير البصريين وهو ضربى زيدا حاصل اذ كان قائما ما قيل فيه وفيه اى فى
هذا التقدير تكلفات كثيرة وهى حذف بيان للتكلفات الكثيرة اذا
مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت حذف اذا مع جملتها المضاف اليها
فى غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير
اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة وما
يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا الى معنى التامة وهو قليل ونادر
ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظروف وهذا وان لم يكن
تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا
ووصف التكليفات بالكثرة لكونها ثلثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا
وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام
الظرف واما كونها اربعة لو عد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا
واما الثلاث يتوهم كون تكلفات تثنية فان قيل لم لا يكون كان المقدر
ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط المذكورة
لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبر كان
لجاز تعريفه فى شئ ويسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان
تامة وقائما حالا لان التنكير شرط فى الحال على ما سيأتى والذى يظهر لى
هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها ان تقديره لم ان اى تقدير
البصريين مثل هذا المثال نحو ضربى زيدا يلابسه من حيث وقوع الضرب
عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب للحال عن المفعول وضربى زيدا

الى ما هو تكلف التكليفات بالجنس
اما كونها ثلاثة نسخ

يلابسنى من حيث كونه صادرا منى حال كونى قائما اذا كان الحال حالا عن
الفاعل وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا عن الفاعل والمفعول
كليهما جميعا اولى خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر
المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهر لى ولم يدخل الفاء لانه
جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهر لى بما ذكرا اولى من
توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات ثم نقول حذف المفعول
الذى هو ذو الحال فى المثالين الضمير الغائب فى الاولى والمتكلم فى
الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما
صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله يبسط له فيكون قياسا
فيبقى بعد الحذف ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام
القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز
حذفه لانه يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه تقول عند حذفه الذى
ضربت قائما زيد اذا جعلت قائما حالا عن ضمير الموصول بقرينة كون
الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد اى الذى ضربته قائما زيد ثم حذف
الفعل الذى هو يلابس مع فاعله بقرينة الملزوم الذى هو ضربى
لان الضرب يلزمه الملابسة الذى هو خبر المبتدأ يعنى الفعل
الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ
والعامل فى الحال لما سبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال و
لا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه
ايضا قياسا وقام الحال بعد حذف ذى الحال وعامله مقامه لان المعمول

لان المعمول كثيرا ما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب
كما تقعد راشدا مهديا بحذف العامل في ذي الحال المحذوف بالقرينة لا
الحالية اى لسر امر من سار يسير مثل باع يبيع بع راشدا مهديا و
كون مهديا حالا لا بعد حالا او صفة لراشدا يجي تحقيقه في الحال ان يكون
حذف العامل ايضا قياسا فعلى هذا اى على كون التقدير هكذا
او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية يكونون اى البصريون
مسترحين اى متخلصين من تلك التكلفات البعيدة التى ذكرت في
تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى
لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اى المثال
المذكور ضربى زيدا قائما حاصل يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول
المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ
مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح بجعل قائما اى الحال من متعلقات
المبتدأ لا من متعلقات الخبر والباء في قوله بجعل متعلق يقال و
اجابهم الشارح عن طرف البصريين بقوله ويلزمهم اى الكوفيين حذف
الخبر وجوبا من غير سد شيء مسده يعنى من غير اقامة شيء مقامه
لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصح لان تقوم مقامه لان المتقدم
لا يقدر ان يقوم مقام المتاخر عنه وتقييد المبتدأ عطف على حذف الخبر
المقصود عمومه نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد
المبتدأ بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم
والقيد ينافيه بدليل الاستعمال متعلق بالعموم المقصود لان الجنس المعرف اذا
استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح

دفعا نخ — بلا قرينة نخ

في تقدير البصريين لان البصريين كل واحد نخ

ولان المصدر

وان المصدر اسم الجنس باق على عمومه لان اذا استعمل الجنس ولم يكن قرينة
خصوص كالمتفرق نحو النوم ينقض الوضوء لانه نخ ولكونه مستغرق جاز استثناء
الشارح بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى كل ضرب
واقع منى على زيد في الحال القيام حاصل وهو غير مراد وذهب الاخفش
الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده اى الخبر الذى نابت الحال منابه وقامت
مقامه مصدر مضاف الى صاحب الحال من الفاعل والمفعول فيكون الخبر
مسده الى الخبر الذى ناب الحال منابه نخ
المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول اى ضربى زيدا ضربه
قائما هذا اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كان حالا عن الفاعل
فتقديره ضربى قائما او ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا ضربى زيدا
قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه و
اجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو
والابقاء وابقاء نخ
ممتنع عندهم لان المصدر مع ان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه
والجزء بدون الكل لا يحذف كما لا يحذف الموصول مع الصلة وذهب بعضهم و
هو ابن درستويه واشار بالبعض الى بعض ما قاله الى ان هذا
درستويه نخ
المبتدأ لا خبر له لانه مستغن عنه بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع
الاستقراء لكونه اى المصدر ههنا بمعنى الفعل وكما لا يحتاج الفعل
الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه اذ المعنى اى معنى ضربى زيدا
قائما ما اضرب زيدا الا حال كونه او حال كونى قائما واجيب بان هذا
القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال الضرب بالفاعل بدون الحال
ولو كان بمنزلة اضرب قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام
بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال

فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما او ضربى زيدا قائمين نخ

وهو ابن نخ

لان المقصود

لم يجز ان يكون بمعنى الفعل و رابعها اى رابع الابواب الاربعة كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة يعنى يكون للخبر لفظ المقارنة او معنى
او ما يفيد معناها وعطف عليه اى على ذلك الخبر شىء يصح ان يكون
مصحوبا للخبر بالواو التى بمعنى مع و ذلك اى مثال القسم الثالث مثل
كل رجل وضيعته بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة
العقار وههنا كناية عن الضيعة والحرفة سميت بها لانك اذا [illegible]
صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة
التى لا تغنى اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى مقرون بضيعته وضيعته
مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو فهذا الخبر واجب حذفه لحصول
الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فكون
الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر و لذا علل ذلك
بقوله لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون لكونها بمعنى مع فتكون الواو
قرينة لحذفه واقيم المعطوف الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناه
الاصلى فى موضعه اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا
على المبتدا لو كان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب
عن الخبر ويشغل مكانه و رابعها اى رابع الابواب الاربعة كل مبتدا
فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى يكون ذلك المبتدا مقسما به او
ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله و
لعمرك وخبره اى خبر ذلك المبتدا لفظ القسم و ذلك اى مثاله مثل
لعمرك وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله لافعلن كذا
اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل باللام التاكيد اى لعمرك و

جاء فى الصحاح ضيعة الرجل حرفته يعنى ... ولهذا فى ... صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تغنى اى كل رجل ... شرح

بقاءك

بقاءك وذاتك قسمى خبره اى ما اقسم به ليصح الحمل لانه لا يصح
حمل القسم على المبتدا ولا يقال لعمرك قسمى فلا شك ان لعمرك يدل
على القسم المحذوف لان المقسم به لا يكون بدون القسم لان تعيينه للقسم
دال على تعيين الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى
تعيين المحذوف وجواب القسم وهو قوله لافعلن كذا قائم مقامه لان
المتاخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام
ما يقوم مقامه فيجب حذفه والعمر بالفتح والعمر بالضم كلاهما بمعنى
واحد وهو البقاء ولا يستعمل مع اللام فى القسم وفى غيره كلاهما
فى الاستعمال سواء الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف اى لا بد التخفيف
لكثرة استعماله وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولا شك ان الفتحة اخف
ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ما هو
ملحق به وعامله لفظى فقال خبر ان واخواتها انما الحق بالفاعل لكونه
جزءا ثانيا فى الجملة اى من المرفوعات نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه
من خبر المبتدا بل ذكره ليس الا لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر المبتدا
حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة
اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدا والخبر قصدا الى البيان على
وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح خبر ان واخواتها اى اشباهها و
ليس هذا وصفا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة
لعنت اختها من الحروف الخمس الباقية وهى اى تلك الحروف مبتدا ان و كان
ولكن وليت ولعل المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه
وهو اى خبر ان مرفوع بهذه الحروف اى بكل واحد من هذه الحروف الستة لا

ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله شرح

لا بالابتدا كما هو مذهب الكوفيين الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان
خبر المبتدا لا بالحروف لان الحروف لضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل في شيئين
على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها الجزئين
على السؤال فالاولى ان تعمل فيهما على السواء ولكنها متشابهتها مشابهة قوية
بالفعل المتعدي وقال في المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحرف لانه اشبه الفعل
في لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح والمتعدي منه فالحق
منصوبه ومرفوعه بالفعل والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة
ضرب زيدا اخوك انتهى انتهى لما شابهت هذه الحروف الفعل في لزومه
الاسماء المتعدي في احتياجها الى الاسمين كما يجيء في بحث الحروف عملت رفعا
ونصبا يعني نصب الاسم ورفع الخبر مثله اي كالفعل المتعدي يعمل نصب
المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقديم
الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعني كون العامل
فرعا كان عمله ايضا فرعا هو ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا
باللام يؤتى بالضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاعراب
وقيل مبتدأ ثاني اي خبر ان واخواتها المسند خبر للاول او للثاني
وهو مع خبره خبر الاول الى شيء آخر ولم يقل اي الى الاسم ان ليدخل فيه
نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم
هو مع الفاعل مسند الى اسم ان بعد دخول احد هذه الحروف زاد
لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول جميع هذه الحروف عليه وهو ليس
كذلك لان المرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس هو مرفوع الا دخل
عليه احدها عليهما اي على المسند وعلى شيء آخر فقوله المسند جنس شامل
لخبر المبتدا اراد بالمبتدا القسم الاول لان خبره مسند الى الثاني لان خبرها

يعني قيل هو ضمير الفصل مبتدأ ثان

وليس كذلك لان المرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس هو مرفوع الا دخل عليه احدها عليهما اي على المسند وشيء آخر فقوله المسند

مسند اليه فليس شامل له وخبر كان واخواتها وخبر لا التي تكون لنفي
الجنس وغيرها كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام
كلها مسندة فتدخل في قوله المسند والجار في بقوله متعلق بقوله خرج بعد
دخول هذه الحروف خرج جميعها اي جميع اخبار هذه الاقسام عنه اي عن
التعريف بوالي خبر هذه الحروف والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
بمعنى دخول هذه الحروف عليهما للايراث اي اعطاء اثرها وهو العمل
فيهما اي في المسند وشيء آخر لفظا او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع
اما لفظا فبالعمل واما معنى فاستحاب معانيها الى معانيهما من التاكيد
والتاكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه
وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضي حيث قال دخل فيه غير
المحدود ايضا فان حسنا في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى
غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية
فلا ينتقض التعريف اي تعريف خبر ان بمثل يقوم اي بفعل مسند الى الاسم الظاهر
مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا
اي في هذا المثال بدون الفاعل من حيث اسناده الى ابوه ليس اي الاسم
لفظ يقوم مما يدخل عليه اي من قبيل الخبر الذي يدخل عليه ان بهذا
المعنى اي لايراث اثر فيها لفظا او معنى بل انما دخل ان على جملة فعلية
هي جملة يقوم ابوه اي ينسحب اثرها ان الى لفظ زيد وجملة يقوم ابوه
لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو المسند
والمسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان و
الحال انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك

الكلم ظاهر

فلا يحتاج مبنى للمفعول الى ان يجاب عنه اى عن انتقاض التعريف بمثل
بان المراد بالمسند المذكور فى التعريف المسند الى اسماء هذه الحروف
ويقوم فى المثال المذكور ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلق وهو
ابوه فكيف ينتقض التعريف به ويلزم عطف على قوله يجاب فيكون
المعنى ولا يحتاج ايضا الى انه يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله
لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على
التقدير الاول ولا خفاء فى هجنته فلا يليق ان يقول على انه يلزم
منه اى من هذا الجواب الاستدراك الى زيادة قوله بعد دخول هذه الحروف
لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام
السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها
فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسماءها فلا يحتاج الى
قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشى و
يمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف
الى اسماءها انتهى قوله الى اسماءها اذا كان متعلقا بقوله المسند
فما الفائدة فى تاخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير
تامل و لا الى ان يجاب عنه اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف
على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم
اى فلا يحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض التعريف بمثله بان
بان يقال المراد بالمسند المذكور فى التعريف الاسم المسند بتقدير
الموصوف والمسند فى المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند
فيحتاج اى حتى يحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حتى يكون خبرها اى خبر

Margin: فيخرج نسخه — فما الفائدة نسخه — حيث يكون نسخه

هذه الحروف

هذه الحروف جملة يعنى جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها
مثل ان زيدا يقوم او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه فانه اى
يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم المسند اعم الى الاسم الحقيقى والاسم الحكمى
وقال المحشى ويمكن ان يقال لا حاجة الى تأويله لان الخبر الجملة مباين
بقوله واسمه كالمرخبر المبتدا اى كما ان خبر الجملة للمبتدا يأتى بعد
ذكر تعريف يختص بالخبر المفرد مثل قائم فى ان زيدا قائم نبه بالمثال
على ان المراد بخبر ان واخواتها وحده وان المراد بدخول هذه الحروف
دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول
احد هذه الحروف فانه اى لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد
هذه الحروف فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما
فما معنى قوله هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف قلنا لان قائما
وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ بدخول
احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل
فى قائم بعد الدخول وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدا
اى حكمه اى حكم خبر ان واخواتها كحكم خبر المبتدا لانه فى الاصل خبر
المبتدا فبدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه فى اقسامه الى اقسام
خبر المبتدا من كونه بيان للاقسام مفردا يعنى كما يكون خبر المبتدا مفردا
مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم و
جملة يعنى يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية او فعلية نحو ان زيدا قائم
ابوه او قام ابوه كما يكون خبر المبتدا كذلك ونكرة كما سبق مثاله ومعرفة
مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم وفى احكامه اى احكام خبر المبتدا

Margin: اعم الى الاسم حقيقة او حكما نسخه — مثل ان زيدا ابوه قائم او قام ابوه نسخه — تقوم نسخه

من كونه واحدا او متعددا يعني ان خبر المبتدا يكون واحدا و متعددا
كذلك خبرها يكون واحدا و متعددا لفظا و معنى بالعطف و بدونه
مثل ان زيدا عالم فاضل او فاضل او معنى فقط نحو ان هذا حلو حامض
و مثبتا و محذوفا على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق
الامران الموجبان للحذف مثل ان زيدا قائما و مثل ان زيدا و ضيعته
و غيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول
احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال لله لولا زيد لكان كذا و لا يقال ان لعمرك
لافعلن كذا و هو ظ و في كونه مشتقا و جامدا و في شرائط من انه
اذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد يربطها به المراد بالعائد ما يمنع
دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخولها عليه لانه
لا يقال ان الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح و الذم مثل ان زيدا
ابوه قائم او قام ابوه لما تقدم و انه زيد قائم و ان الحاقة ما الحاقة و
لا يحذف العائد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه
مطلقا الا اذا علم يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين
و ان السمن منوان بدرهم و المراد انه كامن يعني ان المراد من
هذه التشبيه بعد ان يصح كونه اي خبر المبتدا خبرا لباب ان يعني ان
خبر الباب مشارك لخبر المبتدا في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا
لباب ان بوجود شرائط اي شرائط كونه خبرا له و انتفاء موانعه
عطف على الوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع
ليكون خبرا له اذا كان الامر كذلك فلا يلزم من ذلك اي من تشبيه
خبر ان بامر خبر المبتدا ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا

ان كل ما يقع ما وهو نخ

نحو يصح ان مع فاعله نخ

لباب ان قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما وهي
مع اسمها و خبرها في محل الرفع ايضا الا يلزم حتى يرد من ورد يرد من باب
ضرب يضرب انه اي الشان لا يجوز ان يقال اين زيد و من ابوك يعني يجوز
ان يقع الظرف المستقر خبر المبتدا مقدما عليه وجوبا لما سبق من ان كلمة و اسم
الاستفهام مبتدا و ابوك خبره و بالعكس على ما سبق ايضا و لا يجوز ان يقال
ان اين زيد و ان من ابوك يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان و
لا كاستفهام او اسم خبر لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منها خبرا
لان و هو الصدارة ان لو دخل عليه ان لبطل الصدارة الا في تقديمه
عليه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث
يفترقان فيها جوازا و امتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدا عليه و لم
يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلب الحق لان الحق من وجوب تقديم
المنصوب اظهار انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل و هو يفوت
بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل اي ليس امره كامر
خبر المبتدا لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول جاءني القوم الا
زيدا يعني ان زيدا لم يجئ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان
على الاسم اي على اسمها و قد جاز تقديم الخبر على المبتدا غالبا الا ان المبتدا
اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او نكرتين
متساويين او كان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا
و ذلك اي وجوب تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدا و الخبر
حيث يجوز التقديم و التاخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبرهما
في التقديم جوازا او امتناعا واقع و ثابت لان هذه الحروف فروع جمع فرع

يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبر الاستفهام او الاسم خبرا لهما لوجود المانع نخ

او غيرهما نخ

اذ الفرق بين خبريهما في التقديم نخ

كغرون جمع قرن وهو التبع يعني التوابع داخلة على الفعل في العمل اي
في عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالاً وسياتي تفصيله فاريد
ان يكون عملها فرعياً للعمل الفعل ايضاً يعني كما ان ذاتها فروع له لتناسب
الفرعية وليكون عملها موافقاً لذاتها والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع مثل ضرب عمراً زيد بلزوم كون الفعل من اول الامر
واقعاً على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا
مؤخر والعمل الاصلي له ان يتقدم المرفوع على المنصوب لان الاصل
في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم
المرفوع على المنصوب يكون عملاً بالاصل فلما اعملت هذه الحروف العمل
الفرعي لم يتصرف في معمولها يعني في اسمها وخبرها بتقديم ثانيهما
اي ثاني المعمولين وهو الخبر على المعمول الاول وهو الاسم يعني وجب
تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتدأ وخبراً وقد
جاز التقديم والتاخير فيهما لكيلا يتصرف في معمولي الفعل المتعدي
بالتقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع منهما لنقصانها في العمل عن درجة
الفعل لانه الاصل في العمل وهي مشابهة به لتحمل عمله فتكون فرعاً له فيه
الا اذا كان الخبر ظرفاً زماناً او مكاناً او جاراً ومجروراً اي ليس امر
كامر خبر المبتدأ في تقديم في جميع الاوقات الا اذا كان الخبر ظرفاً اي
الا وقت كونه ظرفاً فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاشتباه من النفي
فيكون مثبتاً مثل قولك ما جاءني القوم الا زيداً اي جاءني زيد فان حكمه
اي حكم خبر ان اذاً بالتنوين لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفاً
متعلق بقوله حكمه اي حكم خبر المبتدأ في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة

الا ان يكون الخبر ظرفاً
الا اذا كان الخبر ظرفاً نخ

ما جاءني القوم الا زيد
اي الا جاءني زيد

يعني كما

يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره والظرف عليه نحو
في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة
يجوز تقديم خبرها الظرف عليه نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وان في
الدار زيداً وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان المبتدأ نكرة
يختص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان
الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتدأ نكرة نحو قوله عليه
السلام حين قدم رجلان من المشركين يخطبا ببلاغة ومحسنات
الفاظ فعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما ان من البيان لسحرا
يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في العجز عن
الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا
صرف الى الباطل وان من الشعر لحكمة اي كاملا نافعاً يمنع عن الجهل
الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينتفع
الناس والثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما شبه ذلك
وهذا النوع من الشعر محمود ومذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه
فاسد كذا قاله ابن الملك شارح المصابيح وذلك اي جواز تقديم الخبر
عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع لتوسعهم
اي النحاة في الظرف ما لا يتوسع مبني للمفعول في غيرها اي غير الظرف
اي تجويز النحاة في الظرف ما لا يتجوزون في غيرها لان كل شيء من المحدثات
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء فيهما كقريبة ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخل فيما لا يدخل غيرها
واجري الجار والمجرور مجراه للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور يحتاج الى

ثم ان علينا حسابهم

نحو قوله صلعم حين نخ

من المحدثات

للظرف نحو واختلافا نخ — لاحتياج نخ

لا للفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلافا
بالمسميات فان كل شخص لا بد من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان
يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما خبرا
الحائنة قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى
بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ
وهو قوله خبرا وهو نادر لان الحال اما لبيان هيئة الفاعل
او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا و
ان كان جائزا او شايعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف
وهو غير جائز لما سيجيء فلا وجه لقول من قال والمشهور في امثال
تقدير النكرة لنفي الجنس اي لنفي صفته اي صفة الجنس وحكمه
بحذف المضاف اذ لا رجل قائم مثلا وارد وملفوظ لنفي القيام وهو
الصفة والحكم من الرجل لا وارد لنفي الرجل نفسه لان النفي والاثبات
انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا
الخبر ايضا بالحروف لانه لا يحذونها حذو ان التي من الحروف
المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها لان لا للنفي وان للاثبات
ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضي وجه مشابهتها لان ان لا
للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات
لانها للتاكيد فيه فح يكون حمل النقيض على النقيض انتهى وقيل
ان لا للتاكيد كما ان ان كذلك فح يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير
فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود
الشرط وترفع الخبر لمشابهتها بان المشابهة بالفعل فتكون هذه

مشابهها — مشابهته نخ

ان المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء نخ — مشابهة نخ

مشابها بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابه للشيء مشابه
كذلك الشيء هو اي خبر لا هذه المسند الى شيء آخر سواء كان مسند
اليه اسمها او لا هذا اي المسند جنس شامل لخبر المبتدأ وخبر ان و
اخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها اي غير هذه المذكورات كخبر ما
ولا المشبهتين بليس وكل واحد منها مسند الى شيء آخر بعد
دخولها اي بعد دخول لا هذه فخرج به اي بقيد البعدية سائر
الاخبار كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول
كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به
والمراد بدخولها اي دخول لا هذه ههنا ما عرفت في خبر ان من
ان المراد بالدخول لا يراث اثرها لفظا او معنى على سبيل منع الخلو
الجمع اذ كان الامر كذلك فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
بان يقال انه يتصدق على يضرب مسندا الى شيء آخر بعد دخول لا
هذه ولا يصدق خبر لا لان لفظ لا ما دخلت على يضرب بهذا المعنى
بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها لها نحو لا غلام
رجل منصوب لانه اسم لا الوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة
مضافا او مشبها به او واقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك ظريف
خبرها وانما عدل المص في التمثيل عن المثال المشهور فيما بين النحاة و
هو اي ذلك المثال المشهور فيما بينهم قولهم اي قول النحاة لا رجل في الدار
وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها في الدار
الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها لاحتمالها حذف الخبر فيه
لكون خبرها يحذف كثيرا وجعل في الدار صفة للاسم فلا يكون

بعد دخول

لكون خبرها

نصبا نخ

هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع والاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه لا ايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح بخلاف ما ذكره المص من المثال لان غلام رجل معرب منصوب لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا بلا فصل ولا يجوز ارتفاع صفة مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ما يجيء بناء على ما هو الظ وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل ولكن غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب بخلاف الظ فالاحتمال الظ في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه **فيها** اي في الدار وان لم تكن الدار سابقة اي الدار مذكورة سابقة حقيقة الا انها حكما سابقة مثل ضمير الشان او القصة اي ضمير القصة في قولك نحو زيد قائم وهي هند قائمة خبر بعد خبر مبتدا محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر لا ظريف بان يكون هي متعلقا به ظرفا لغوا والخبر واحدا او لا حالا من الضمير المستكن في الخبر ويكون ظرفا مستقرا فالمعنى لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله لان الظرافة المفهومة من قوله ظريف لا تقييد بالظرف على التقدير الاول وتحوه على التقدير الثاني اي نحو الظرف لان الحال في معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت مطلقا من غير تقييد بها بشيء من الامكنة وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما وانما اتى المص به اي

منصوب نخ

فيها نخ

في نسخة نخ

نحو نخ

يعني

في حد وجدت نخ

اضدها نخ

جوهر د

ان يعني او لان

جليلة نخ

بالخبر

او نخ

بالخبر بعد الخبر وبقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد الخبر واحد في المثال فلم اورد هاهنا الخبر متعددا مع انه ليس من دابه فاجاب الشارح عنه بقوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي الظرافة الظرافة كل غلام رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم فتكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معا عن الاسم لا نفي كل واحد منهما كما في قولك هذا حلو حامض كما سبق وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف بدل البعض من قوله لنوعي غيره اي غير الظرف وليكون مثالا الخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا او وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحط مرتبتها عن مرتبة اصلها **ويحذف** خبر لا هذه اي لا التي لنفي الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا لانه اذا لم يكن الاسم مذكورا لا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف حذفا **كثيرا** فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه اذا كان الخبر عاما اي بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة كالموجود والحاصل وانما حذف لدلالة النفي عليه فتكون لفظية لا قرينة لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف نحو لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله وفي المقاليد قوله

انا اراد الخبر واحدا كان نخ

نفيهما على سبيل نخ

مثلا نخ

في

لفظية لا قرينة لفظية عليه لان نخ

الى العام وهو اذا كان مذكورا لفظا يعلم انه محذوف نخ

ذو الفقار بدل من سيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجيء بعد
تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح المبدل
البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا
ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله في الوجود الا الله انتهى
وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان النبي عليه السلام اهداه اليه
ملك الاسكندرية مع بغلة تسمى دُلدُل وجارية تسمى مارية
القبط ام ابراهيم عليه السلام فاعطاه عليا رضي وقيل اهداه اليه
النجاشي وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء **وبنو تميم لا يثبتونه**
من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم اى لا يظهرون الخبر في اللفظ
اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره
لان الحذف واجب عندهم اى عند بني تميم او المراد عطف على مقدر
تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهرون او المراد به
انهم اى بني تميم لا يثبتونه اصلا اى اثباتا قطعيا يعني لا لفظا
لا تقديرا فلا يكون خبرا ثابتا عندهم فيقولون معنى قولهم اى
قول العرب لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فيكون لفظة لا
من اسماء الافعال وزيف المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة
الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول
اى قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون لا
نائبة لانتفى كناية يا مناب ادعوا في قوله وهذا ايضا ليس بمختار
فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين اى على تقدير كون الخبر واجب
الحذف وانه لا يكون له خبر اصلا يحملون ما يرى خبرا يرى بالبناء للمفعول

وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا نخ

الشارح تزييفه لانه لا يجوز ان يكون لا نائبة لانتفى كناية عن ... نخ

او الفاعل

او الفاعل في مثل لا رجل قائم على الصفة متعلق بقوله يحملونه اى يحملون
ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا حملا على محل الاسم
البعيد وهو الرفع بالابتدائية دون الخبر يعني لا يحملونه على الخبر
انه ثبت في لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل **الا ان ما و**
لا المشبهتين بالفتح من التشبيه **بليس** وهو مشبه به في معنى النفي
والدخول على المبتدأ والخبر هذا وجه التشبيه يعني كما ان ليس موضوعة
للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل واحدة منهما موضوعة
للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفي ونفي الحال
والدخول على المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون
الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على النكرة ولا تكون لنفي
الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على الخبر ولذا ضعف
عملها دون عمل ما ولهذا اى لاجل هذه المشابهة يعملان اى
يعمل كل واحد منهما عملها وهو رفع الاسم ونصب الخبر يحصل حينئذ
من المشابهة فائدة لهما **هو المسند اليه** هذا شامل للمبتدأ لانه
مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مسند لا مسند
اليه وشامل ايضا لكل مسند اليه من اسم ان واسم لا النفي للجنس واسم
كان **بعد دخولهما** اى بعد دخول احدهما خرج به اى بهذا القول
غير اسم ما ولا المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى الدخول ثمة
قد عرفت ما يمنعه عن القبول والنقض من العيوب نخ ومعنى الدخول ثمة في باب ان
من ان المراد بالدخول لايراث الاثر في الاسم والخبر لفظا او معنى لا يرد عليه
مثل ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه

ليحصل نخ

.. من اسم ان واخواتها نخ

بعد دخول ما ولا يصدق انه اسم ما مثل ما زيد قائما قد يكون اسم ما
وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون
العكس لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد
قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف ولا رجل افضل منك و
لا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لا غير وانما اتى في تمثيل لا بالنكرة
بعد لا ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة ما في المثال لانه اتى بعدها
بالمعرفة لان لفظة لا لا تعمل الا في النكرة بالافراد وفي بعض النسخ
في النكرات جمع نكرة ولان لا وان كانت ههنا مشابهة بليس الا
انه يراعى اصلها وهو نفي الجنس وذلك لا يكون الا في النكرة
ولذلك لا تعمل الا في النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها في المشابهة
بليس ايضا بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة لقوة مشابهة
بليس لما عرفت ولانها لا تكون في الاصل لنفي الجنس حتى يراعى
اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص بالعمل في
المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو في لا شاذ لا اختصاص له
الشذوذ بلا لان عمل ما لما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم
الخصوص بل يتبادر ان يكون عملها اي عمل ما عاما شاملا للمعرفة
والنكرة وهذا اي عمل ما ولا المشابهتين بليس لغة اهل الحجاز
ومذهب البصريين لانهم اخذوا هذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة
والجيم بعده وفي اخره زاء معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى واما بنو
بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل لان هذه المشابهة لا توجب عمل
المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع

ولا غيرها

والضعف لا يستتبع

ولا غيرها فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا من ان يستتبعه
تستتبعه في العمل ويقولون اي بنو تميم الاسم والخبر اي ما يقال له عند الحجازيين
بني اسم وخبر بعد دخولهما احدهما مرفوعان بالابتداء كما كانا اي الاسم والخبر
مرفوعين قبل دخولهما اي قبل دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم
ولا رجل افضل منك بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثاني
خبرا عندهم وعلى لغة اهل الحجاز ورد اي نزل القرآن الفصيح المعجز
نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول
لاقتضائهما على التسوية فتعمل فيهما على التسوية وهذا صريح في كون ما عاملة
واما لا فيقيس على ما عندهم لكونهما شريكين في اصل المشابهة بليس
ولما فرغ من بيان عملهما وجب ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملهما فقال
وهو اي عمل ليس المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس
لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى
ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط في لا متعلق بقوله
شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح
دون ما اي ما دون عمل ما لانه ليس بشاذ شاذ قليل اخذ القلة
من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للقليل كقول
الحريص على الماحين قيل له ما اعطي لك ما اعطي لي شيء اي شيء
قليل لا يعبأ به لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولفظة
ولفظة لا ليس كذلك لانها ليست لنفي الحال فانه للنفي مطلقا بل النفي
الاستقبال ونقصان المشابهة يوجب نقصان العمل بخلاف ما فانه
ان لفظ ما ايضا كليس لنفي الحال اي كما ان ليس لنفي الحال في مثل

اي كليس

ليس زيد قائما كذلك ما النفي الحال وان لم يكن عمل لا شاذا قليلا له
لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة فيقتصر مبنى المفعول
عمل لا على مورد السماع اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة قياسا
قياسا على عمل لا التى لنفي الجنس كقوله اى قول الشاعر فى مثال العمل لا
فى النكرة من صد عن نيرانها من كلم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل
وهو ما اشتكن فيه راجع الى من يعنى عرض ونكل لان الصدود اذا تعدى
يعنى يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من
نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها و
انكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا
شدائدها والامها بعلاقة التشبيه فانا ابن قيس لا براح الفاء جزاء
الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس وبراح من برح
الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب
وشدائدها والامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة
لا زوال لى عنها ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن
كان اباه هكذا فابنه كذلك عاقبت كورك زاده كورك شود ومحمد
مار مار سود اى لا براح لى يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى
ليس لى اعراض وعجز ولا يجوز ان يكون جواب سؤال مقدر تقديره
ان لا هذه ليم لا يجوز ان يكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبراح
معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه فى خبر النفي ولا يجوز البناء لضرورة
الشعر ولا النصب لعدم وجود شرط اجاب عنه بقوله ولا يجوز
ان يكون لا هذه لنفي الجنس لانه اذا كان لا لنفي الجنس يلزم التكرار

ان لا يكون نخ — لا هذه لنفي الجنس — يلزم تكرار نخ

والنصب لعدم نخ

بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل لا هذه لا يصدق الا جوابا عن سؤال
محقق او مقدر والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امرأة
فيجاب لا رجل فى الدار ولا امرأة لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر لما
ذكرنا ولا تكرار فى البيت وهو ظ توجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون
براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف نحو ما فسره الشارح اعلم ان المراد بالمسند
والمسند اليه فى هذه التعريفات المذكورة سواء كان عاملهما معنويا او
لفظيا ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية ليخرج توابعهما
عن هذه التعريفات علم ان المراد ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر التوابع يعنى
ان المص سيذكر التوابع مطلقا فيما بعد مبنى على الضم اى فى الموضع الذى
يكون بعد الاصول الثلثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقض
تعريف كل واحد منهما بالتوابع ولما فرغ من بيان المرفوعات اصلا وملحقا
واصل المرفوعات الفاعل كما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان و
خبر النفي للجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس شرع فى بيان المنصوبات
اصولا وفروعا وقدمها فى البيان على المجرورات مع ان كل واحد منهما فضلة
يقع بعد تمام الكلام لكثرتها المقتضية له لمزيد الاهتمام ولشدة
اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم
ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع فى المرفوعات عليها
ولكون بعضها تاكيد الفعل العامل فى الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا
وعلة له وبعضها مصاحبا للفاعل فى صدور الفعل عنه يكون احتياجه
اليها اشد من احتياجه الى المجرورات ولخفة النصب وثقل الكسر لان الطبيعة
تنفر من التثقيل وتميل الى التخفيف فيقتضى تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل فعلى

توابعهما نخ

ولخفة الفتحة وثقل الكسرة نخ

الثقلة نخ — يميل نخ

فقال المنصوب ما هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه اى
شرح هذا الكلام بما ذكر فى المرفوعات من ان المنصوبات جمع المنصوب لا
المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب
والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات لان المنصوبات
ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكسرة وضمير المذكر المنفصل
راجع الى المنصوب الذى عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد
والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او
محلا والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة نصب على التمييز
كالمفاعيل الخمسة او حكما كالملحقات السبعة وهى اى تلك العلامة اربع
لانها اما بالحركة او بالحروف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثانى اما
بالالف او بالياء فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
رايت زيدا مثال لما يكون بالفتحة ورايت مسلمات مثال لما يكون بالكسرة
لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورايت اباك مثال لما يكون بالالف
لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف و
رايت مسلمين ومسلمين لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء
المكسورة او المفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب
مطلقا شرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل
انها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول
المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان ما فعل الفاعل
وقام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال فمنه
الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدا بتاويل البعض

اى فبعضه

اى فبعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدا التقديم اى
من المنصوبات يرجح هذا التفسير توافق الضمير بين المرفوع والمجرور فى
المرجع او مما اشتمل على علم المفعولية يرجحه قرب المرجع المفعول اما خبر او
مبتدا بناء على التوجيهين فى قوله فمنه المطلق سمى به يعنى وصف
المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة على وزن ديه لا على وزن علة
المفعول عليه اى على ما فعل فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق
بينهما فى صحة الاطلاق على كل واحد منهما من غير تقييد متعلق بالاطلاق
بالباء او فى او اللام او مع لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك
ضارب زيد فليس مفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب بخلاف المفاعيل
المفاعيل الاربعة الباقية التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا
والمفعول له او معه فانه اى الشان لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما
يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل او علة له او مقارن
لفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تقييدها اى الا بعد تقييد كل
واحد منها بواحدة منها اى من تلك الحروف ثم يصح اطلاق المفعول عليه
على كل واحد منها فيقال فيها المفعول به او فيه او له او معه على سبيل منع
الخلو والجمع وهو اى المفعول المطلق اصطلاحا اسم ما اى معنى فعله
فاعل فعل صفة او صلة والمراد بفعل الفاعل اياه المصدر ههنا مضاف
الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى قيامه به اى قيام الفعل
وحصوله بالفاعل بحيث اى بمكان يصح اسناده اى اسناد الفعل وشبهه اليه

اليه اى الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثراً فى الفعل وموجداً اياه كضرب
زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واوجده بمعنى ان له تاثيرا فيه فى
الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تاثير فيه
مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تاثير فيه
قطعاً لا ان المراد بفعل الفاعل اياه ان يكون الفاعل مؤثرا فيه اى فى الفعل
موجداً اياه اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر فان
المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك فلا يرد
عليه اى على هذا التعريف اى على قول المص لم ما فعله فاعل فعل مثل مات
زيد موتا وجسم من باب ظرف جسامة على وزن ظرافة لا على وزن دراية
وشرف من باب ظرف ايضا شرفا على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها
يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به فان الموت قائم بزيد وان
لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد على
مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لان معنى
فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور وانما زيد لفظ
اللام يعنى زاد المص فى التعريف لفظ اللام وقال لم ما فعله فاعل فعل
ولم يقل المص ما فعله بدون اللام لان ما فعله الفاعل هو المعنى القائم به
وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات موتا وهو ليس بلفظ
والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيكون المفعول المطلق اسما لذلك
المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة اللام فى التعريف وقول المص ما فعله
فعل جنس يدخل فيه اى فى هذا القول المصادر كلها يعنى ان هذا القول
جنس يشمل المعرف وغيره مذكور بالجر لانه صفة الفعل وهو اى

الفعل المذكور

الفعل المذكور اعم من ان يكون مذكورا حقيقة نصب على التمييز من قوله
مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه صفة لقوله مذكورا اى
مذكورا حقيقيا كما اذا كان الفعل مذكورا بعينه اى بلفظه نحو ضربت ضربا
ومات موتا وجسم جسامة او حكما عطف على حقيقة كما اذا كان الفعل مقدرا
اى محذوفا سواء كان جوازا نحو فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب ضربا
هذا من قبيل ركبا القدوم وابهم وتقلدوا السيوف فهم بحذف الفعل مع فاعله
جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التاكيد والاختصار
والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث
امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قال البيضاوى او وجوبا سماعا
او قياسا على ما سيجيء امثلتها او حكما بالنصب عطف على قوله مذكورا اولا
يعنى اعم من ان يكون الفعل حكما مذكورا فالحاصل ان الفعل المذكور يشتمل الفعل
الملفوظ والمقدر واللام للملفوظ لان المراد من الفعل المذكور اعم من ان
يكون الفعل او شبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل الاسم
يكون فيه معنى الفعل لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى
يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا نحو ضارب ضربا او لازما نحو ذاهب
ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا
وخرج به اى بقوله مذكورا المصادر التى لم يذكر فعلها لا اى لا يكون فعلها
مذكورا حقيقة ولا حكما فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ما
هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس نحو الضرب واقع على زيد فانه
فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكورا حقيقة وهو ظ
ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب

والمتحسنت الغرب بمعناه صفة ثانية للفعل والضمير راجع الى الكلم اى
فاعل فعل مذكور كائن بمعنى الكلم وليس المراد به اى بقوله بمعناه ان
الفعل العامل في المفعول المطلق كائن بمعنى ذلك الكلم مطابق له في
المعنى فان معنى الكلم الذى هو الحدث جزء معناه اى معنى الفعل الذى
هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد
وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الكلم جزء
معنى الفعل بل المراد بقوله بمعناه ان المعنى الفعل مشتمل عليه اى على معنى
الكلم ومحيط به اشتمال الكل اى كاشتمال الكل على المعنى الجزء يعنى كما ان
السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره فخرج به اى بقوله
بمعناه مثل تأديبا يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل في قولك
ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا فانه اى المفعول له او مثل
تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور فان التأديب قام بالمتكلم
الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال انا
اذبته وجبنت ولكنه ليس المفعول له او مثل تاديبا مما يشتمل على
معنى الفعل لان التاديب او الجبن ليس جزء لمعنى الفعل الذى هو ضربت
وقعدت حتى يشتمله بل التاديب والجبن علة للضرب والقعود و
كذلك اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك خرج به اى بمعناه
مثل كراهتى اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور في قولك كرهت
من باب علم كراهتى فان للكراهتى في هذا الباب اعتبارين احدهما
اى احد الاعتبارين كونها بحيث اى ان يكون الكراهة بمكان قامت
بفاعل الفعل المذكور واسندت اليه والحال انه قد اشتق مبنى المفعول

اى اخذه

اى اخذ منها فعل اسند اليه اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر حينئذ
مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار
المعنى كرهت كراهة ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها اى حين
كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل و
ثانيهما اى ثانى الاعتبارين كونها بحيث اى ان يكون الكراهة بمكان وقع
وقع عليها فعل الكراهة المسند اليه الفاعل فيكون الكراهة مفعولا به حينئذ
لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل فاذا ذكرت الكراهة بعد الفعل المسند
الى فاعلها بالاعتبار الاول اى باعتبار ان يكون قائمة بفاعل الفعل المذكور
مشتقا منها فعل اسند الى فاعلها بالاعتبار الاول ذلك الفاعل كما في قولك
كرهت كراهة يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل
الفعل العامل فيها فهى اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار مفعول مطلق
ليصدق تعريفه عليها كما في قولك كرهت كراهة واذا ذكرت الكراهة بعده
اى بعد الفعل بالاعتبار الثانى اى باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل
الكراهة يعنى باعتبار ان يكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه
والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة كما قولك كرهت كراهتى يعنى
كرهت واستقبحت الامر المكروه والصادر عنى فهو اى الكراهة حينئذ
مفعول به لانها حينئذ يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر
المكروه الصادر عنه واوقع فعل الفاعل عليه لا مفعول مطلق
لانه لم يكن الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء بهذا الاعتبار اى باعتبار الثانى حتى
يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف بل هو

اى الفعل المذكور واقع عليه اى على الكراهة وملابس به ووقوع الفعل المتعدى
على المفعول به فى قولك ضربت زيدا وملابسته به فى قولك علمت زيدا و
نصرته فخرج قوله كرهت كراهتى بهذا الاعتبار اى باعتبار الثانى
عن الحد اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو يدخل
فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار
الثانى مفعول به وبين ما هو المراد ليس الا القرينة وانطبق
الحد على المحدود جامعا لافراده مانعا عن دخول غيره فيه ولما فرغ
من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو من دأب المصنفين
فقال ويكون المفعول المطلق للتاكيد اى لتاكيد المصدر الذى هو
مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شىء عليه انه فى الحقيقة تاكيد
لذلك المضمون وانما قيل تاكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت اى
احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكانه قيل احدثت ضربا ضربا
ان لم يكن فى مفهومه اى فى معنى المفعول المطلق زيادة على ما ذكر
يفهم من الفعل بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون عين
المؤكد كما قررنا ويكون النوع ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من
الفعل ودل ايضا زيادة عليه على بعض انواعه اى انواع الفعل الحاصل
فيه والعدد ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا
على عدده اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل مثل جلست
جلوسا فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون انه
المصدر وهو الجلوس المذكور تاكيد للمضمن وهو الجلوس المفهوم
من جلست مثال للتاكيد كما قلت وجلست جلسة كائنة بكسر الجيم مثال

فانما يفهم من جلست وهو الجلوس فيجوز العدد

للنوع فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه
لان الجلوس يتنوع الى التربيع والتورك وغيرهما وجلست جلسة
كائنة بفتحها اى بفتح الجيم مثال للعدد لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس
المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة وفيه نشر على ترتيب اللف فالاول
اى الذى يعنى المفعول المطلق الذى يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع مبنيان
للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال لانه دال
على الماهية والحقيقة المعراة اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية عن
الدالة على التعدد لان الماهية من حيث هى هى واحدة لا اثنان ولا
اشياء حتى يجوز فيها التثنية والجمع كالانسان فانه من حيث هو هو
لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثنى وجمع يكون فى مفهومه زيادة على
ما يفهم من الفعل فلا يكون للتاكيد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
لان التثنية تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليها فلا يقال فى
الاول بناء على انه دال على الماهية جلست جلوسين بصيغة التثنية او
جلست جلوسات بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال او وقت
الا اذا قصد به اى الا وقت قصد النوع او العدد بالمفعول المطلق
فرد ٤ التاكيد الا التاكيد لانه اذا قصد به النوع الواحد او العدد الواحد افرد
واذا قصد به الاثنينية تثنى واذا قصد الجمعية جمع
لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه خرج من كونه دالا على الماهية
بخلاف اخويه الذين هما يكون احدهما للنوع والآخر للعدد فانه
يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد التثنية والجمع اذا قصد الجمعية نحو
جلست جلستين تثنى او جلست جلسات جمعا بكسر الجيم للنوع فى المثنى

والمجموع وفقهما للعدد فيهما ولما كان الاصل في المفعول المطلق
ان يكون موافقا للفعل العامل فيه في اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق
في المعنى فقط قليلا لمخالفته الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة
للتقليل فقال **وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه** اي يكون
المفعول المطلق مغايرا للفظ فعله العامل فيه لكن على قلة لان
الاصل فيه ان يكون موافقا للفعل في لفظه ايضا وهذا الدفع لتوهم ان كون
للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد لفظي و
هو لا يكون بغير لفظه اما ان يكون مغاير اللفظ فعله بحسب المادة
اي الحروف الاصلية التي ركب منها **مثل قعدت جلوسا** وجلست قعودا
فان المادة مغايرة في الفعل والمفعول المطلق وهو ظ وبابهما
ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن
الشارح لم ينظر اليها واورد اليها مثالا برأسه لزيادة الايضاح
وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام انتهى والمص لم يعرف بينهما
بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في مقام الاخر واورد هما هنا
ومع هذا المناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين الفاضلين
واما ان يكون مغايرا له بحسب الباب نحو انبت الله نباتا لان
الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انهما موافقان
في الحروف الاصلية وسيبويه يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز
المغايرة فيها ويقدر له عاملا من بابه فيما خالف الباب والمادة
اي قعدت وجلست جلوسا وانبت الله فنبت نباتا عطف ههنا بالفاء وفي

ما انبت الله نباتا عطف خ

بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو
المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما
يستلزم فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كذلك
كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان الاصل في العامل في
المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام و
حذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق يشير لان اللام في الفعل
للعهد الخارجي **لقيام قرينة** اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف
الفعل المحذوف لانه اذا لم يكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف **جوازا** اي
حذفا جائزا يعني كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا
كقولك لمن قدم من باب علم من سفره دعاء له **خير مقدم** اي
قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذف قدمت بالقرينة الحالية و
قدوما ايضا للاختصار فبقي خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم
بالفارسية خوش امدى فخير اسم تفضيل مخفف اخير على ما سيأتي في
بابه ومصدريته اي كونه مصدرا مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف لكون
الصفة عين الموصوف اذ كانت قائمة به او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه لكون المضاف اليه مماثلة يعني من
التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا
اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم
المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه
بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف **ووجوبا** عطف

في قوله الفعل خ

على جواز اي يعني وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ايضا القيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا فيه اشارة الى ان نصب سماعا
على الوصفية للحذف المقدر اي حذفا واجبا سماعيا موقوفا على السماع
من العرب لانه لا قاعدة له اي لحذف الفعل الناصب له وجوبا يعرف الحذف
بها اذا وجدت تلك القاعدة وللحذف السماعي ثلثة اضرب دعاء له ودعاء
دعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول نحو سقيا اي سقاك الله سقيا اي
احسنك الله احسانا ورعيا اي رعاك الله رعيا اي حماك الله حماية
وحفظك حفظا ومثال الثاني خيبة اي خاب فلان خيبة ماخوذ من خاب
الرجل خيبة من خاب يخيب مثل باع يبيع اذا لم ينل اي لم يصل من
نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول ما طلبه بالفارسية
زيان كرده شده وجدعا اي جدع مبني للمفعول جدعا والجدع بالجيم والدال
والعين المهملتين قطع احد الاعضاء الاربعة من الانف والاذن والشفة
واليد او قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها ولذا عطف بالواو
دون او والحق الدعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلها زاد القطع زاد
القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول كردم وفي الدعاء
او بدل الواو وهو الموافق اللغة ومثال الثالث حمدا اي حمدت من
باب علم حمدا بالفارسية ستايش كردن وشكرا اي شكرت من باب
دخل شكرا بالفارسية شيايش كردم بمقابلة نعمة وعجبا اي عجبت
على وزن غلب من باب علم عجبا على وزن علم فانه اي الشان لم يوجد في كلام
اي في كلام العرب استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر مع مصادرها
ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد في كلام من يعتمد عليه في
لانه يوجد نخ من يعتمد عليه نخ

ونظم ان

ونظم ان يقال سقاك سقيا ورعاك رعيا ولا غيرهما وهذا اي عدم وجدان
استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال معنى وجوب الحذف
اي حذف الفعل الناصب له سماعا قيل اي اعترض لان القول اذا تعدى
بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال
بحكم به عليه اي على هذا التعليل بانهم قد قالوا احمدت الله حمدا وشكرت
الله شكرا وعجبت عجبا واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك
التعليل حيث وجد الاستعمال فاجاب بعضهم بان ذلك اي هذا الاستعمال
ليس من كلام الفصحاء الذي يعتد بكلامهم بل من كلام من لا يعتد به — من لا يعتمد عليه نخ
والمولدين واجاب بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما اي في المفعول
المطلق الذي استعمل باللام لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق
التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل به فلم يكن
هذه المرتبة مختص بحذفه جوازا وجاز ذكره نحو حمدا او حمدت حمدا — بهذه المرتبة نخ بحذفه جوازا ولجاز ذكره ايضا نخ
نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وسقيا له ورعيا له وخيبة وجدعا له و
قد يحذف قيد اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والمعطوف في
حكم المعطوف عليه الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا
اي حذفا قياسيا اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا اي
حذفا واجبا قياسيا والقياسي ما يعلم مبني للمفعول اي يوضع له ضابطة — يعني قاعدة كلي
كلي منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق
فانه يصدق على جميع افراد الانسان يحذف معه الفعل الناصب له معه اي... مع — يحذف مع الفعل الناصب اي مع وجوب الضابطة الكلي نخ
وجود الضابطة الكلي لزوما اي وجوبا كما اورد المص في الصورة المذ
المذكورة ههنا في مواضع مثبتة بصيغة الكثرة على انه لا يختص حذفه
الكثرة نخ

الواجب فيما ذكره من المواضع الستة متعددة وصفه بها اشارة الى
ان المواضع جمع منها خبر مقدم او مبتدأ بتاويل البعض اى بعضها
اى من هذه المواضع اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا موضع ما وقع قدر المضاف ليصح الحمل بقوله
منها او بقوله ما وقع اى مفعول المطلق اشارة الى انه ما موصوفة و
هو المناسب فى القواعد والقياسات وقع مثبتا اسم مفعول من
اثبت اى اريد اثباته فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه
السلام من قتل قتيلا لا نفيه فانه اى الشان لو اريد نفيه نحو ما
زيد سيرا لا يجب حذفه اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا و
المذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا
فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الش لا
يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا نحو ما زيد
يسير سيرا بعد نفى متعلق بقوله وقع دخل اشارة الى ان قيد الدخول
على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله او معنى نفى وهذا المعنى
هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذ كان
القيد فيهما واحدا وههنا كذلك فتامل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل
والقال على اسم وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا
ما كان زيد الا سيرا وما وجدته الا سيرا البريد على انه مفعول مطلق
كذا فى الرضى لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان
ذلك الاسم مبتدأ او معمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله من الرضى او
وقع مثبتا بعد معنى نفى لانه لو لم يقع بعد نفى او معنى نفى نحو زيد سيرا
وقع مثبتا نخ

كذا فى نخ

لم يجب حذفه

لم يجب حذف الفعل الناصب له لفوت الحصر داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه اى الشان لو دخل حرف النفى
على فعل نحو ما سرت بالخطاب او المتكلم الا سيرا او معنى نفى نحو انما سرت
باحدهما سيرا لا يكون ذلك المثال منه اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ
لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير
احتياج الى تقدير العامل وانما وصف المص الاسم الذى دخل عليه النفى او
معناه بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه اى الشان لو كان المفعول
المطلق خبرا عنه لصحة الحمل عليه نحو ما سيرى الا سير شديد وانما سيرى
سير كثير وههنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة
الحمل عليه مثل زيد عدل وقع هذا وصف بالمشتق وهو يزيد خبرية
لكان المفعول المطلق مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول
مطلق بناء على ان فعله العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا او وقع عطف
على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع المفعول المطلق مكررا اى وقع
المفعول المطلق فى موضع الخبر عن اسم طالب للخبر لا يصلح وقوعه اى
وقوع المفعول المطلق خبرا عنه اكتفى المص عن هذه القيود بما سبق فلا
فلا يرد ما هو المتبادر من ظ فلا يرد عليه اى على قوله ثمة او وضع مكررا
نحو قوله تع دكت بالمبنى للمفعول الارض اى زلزلت الارض دكا دكا
بانه يقال فوقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لا
جوازا ولا وجوبا لانه لا يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلح
وقوعه خبرا عن اسم بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى
ليس تاكيدا للاول على ما هو ظ بل ظرف للفعل الا انه حذف الظرف المضا

وهو يزيد خبرية نخ

او وقع مكررا نخ

ف

وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة
بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال وانما جمع المص بين
الضابطتين ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل فى
الصور الآتية به لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم يقتضى خبرا الاولى لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه وجمع الضابطتين ظ ولذا لم يبين الشارح
وجه الجمع فيهما نحو ما انت الا سيرا فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا
بعد نفى وهو لفظ ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا
عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الا بالمجاز او مبالغة
نحو رجل عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه اى ما انت
الا تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اى ما انت الا تسير سير البريد
فهو معرب دم برين وهو اسم بمعنى دم ذنب الحمار لان علامته قطع
الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك هذان اى نحو ما انت الا سيرا وما
انت الا سير البريد كلاهما مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى داخل
على اسم لا يكون خبرا عنه وانما اورد المص مثالين لهذه الصورة
مع ان المثال الواحد كاف لايضاح الحق والتفهيم ومع هذا ليس
من دأب المص ان يورد مثالين لقاعدة واحدة تنبيها على ثلثة فوائد
على ان الاسم الذى هو المفعول المطلق الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة كما فى الاول او الثانى او ينقسم الى ما هو فعل المبتدأ والى ما
يشبه به فعله لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ نوعه سيرا
وفى المثال الثانى سير البريد فيكون المفعول المطلق مشبها به وليس
فعل المبتدأ ولا قائما به او ينقسم الى مفرد كالمثال الاول ومضاف

مثل زيد نحو عدل فنصب

كالمثال الثانى

كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وانه يجب تقدير عامله بعد الا كما
كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق عن مثله وهو السير المطلق
وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره
بعدها وانما انت سيرا هذا مثال لما وقع مثبتا بعد معنى نفى اى
انما انت تسير سيرا او انما انت تسير سير البريد وزيد سيرا سيرا اى
زيد يسير سيرا سيرا يرد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل
هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير ان
سير الثانى ليس تاكيدا كما فى قوله تعالى دكت الارض دكا دكا لانه بيان كثرة
الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه
هذا مثال لما وقع مكررا فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه و
منها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها متعلق
بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع ما وقع اى موقع المفعول المطلق
وقع تفصيلا وتفسيرا وبيانا لاثر اى الفائدة مضمون جملة وما
هو الحق متقدمة سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة
بالتقديم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم والمراد ههنا بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة
الاسنادية مثل فاذهب فاما ماشيا بعدا او ركوبا او مصدرها المضاف
الى المفعول كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق لا النفاد و
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية والمراد باثره اى باثر له
المضمون غرضه المطلوب منه اى الفائدة الحق من ذلك المضمون وفى الحقيقة
يعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه و

لانه يقال مثل الكلام

وما هو الحق منها

باثر المضمون الغرض المطلوب منه

وسمّاه اخرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر
الذى يكون بعد المؤثر والمراد بتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة و
انما وجب الحذف لان الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون بيانه
فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما
يتضمن تلك الاعراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت
تلك الفائدة اشتغل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها دفعا للثقل نحو
نحو قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق بالفتح والكسر ما يشد به
ما يشد به من حبل وغيره فاما منا بعد اى بعد شدوا الوثاق و
واما فداء بكسر الفاء وفتحها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة فعلية
مضمونها اى مصدرها المضاف الى المفعول لان الملحق من هذه الجملة
احكام الوثاق وشده والشاد كائن من كان وذلك المضمون
شدوا الوثاق والغرض المطلوب من شدوا الوثاق يعنى الفائدة
الملحق منه اما المن بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن منا انعام
متعمد منا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء و
اخذ شئ بمقابلته بالفارسى اسير را رها كردن بغير چيزى واما الا
واما الفداء مصدر فدى يفدى مثل رمى يرمى من الباب الثانى
على وزن صاف الاطلاق باخذ شئ بمقابلته بالفارسى اسير را رها
كردن بچيزى واما القتل واما الاسترقاق والاستخدام فالحاصل
فى شدوا الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام
ففصل الله تعالى وبين هذا الغرض المطلوب من هذه الجملة باما
التفصيلية والفاء التعقيبية بقوله فاما منا بعد واما فداء اى

اى تمنون منا اى اما تطلقون ما شددتم الوثاق عليه الاطلاق بلا شئ
فتنالون ثواب الاعتاق بعد شد الوثاق واما تفدون فداء اى اما تطلقونهم
اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا فى الانشائية و
اما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد يشترى
طعاما فاما اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها اى من تلك المواضع
اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع فيه للتشبيه اى لان يشتبه مبنى للمفعول
به اى بالمفعول المطلق امر آخر يعنى ان المفعول المطلق يكون
مشتبها به لامر آخر واحترز المص به اى بقوله للتشبيه عن نحو لزيد
خبر مقدم صوت مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل صوت حسن
فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق
والثانى مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لصيرورته
مع صفته بمنزلة شئ واحد واجاز الرضى جعله تاكيدا لفظيا فا
فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا
لانه اى لان قوله صوت حسن لم يقع ههنا للتشبيه علاجا والعلاج
مصدر عالج اى حال كونه اى كون علاجا له دلالة على الهيئة دالا
على فعل من افعال الجوارح وهى جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة
هى العضو الخارجى للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل
سمية جارحة لكونها آلة للتاثير ومعنى الجارحة المؤثرة واحترز
المص به اى بقوله علاجا عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم
الفقهاء فان مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان

لانه يحصل بكف النفس عن الدنيا ملاحظة القلب

لان زهد زيد يشبه زهد الصلحاء الا انه ليس علاجا لان الزهد ليس
من افعال الجوارح لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك
فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من
الكل و لان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما فيها لانه ثبوتي يقول زهد
فيه وزهد عنه اي اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل
فيه **بعد جملة** ظرف وقع واحترز عما به اي بقوله بعد جملة عن نحو
صوت زيد مبتدأ صوت حمار خبره فان الصوت مصدر من صات يصوت
صوتا وقع التشبيه علاجا لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حالا كونه
علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا **مشتملة** تلك الجملة
صفة جملة **على اسم** متعلق بمشتملة كائن **بمعناه** اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به اي بقوله مشتملة على اسم بمعناه عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب
صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع التشبيه علاجا بعد جملة وهي
له ضرب الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق
فصوت حمار مرفوع على انه بدل اذ عائد من المبتدأ فكانه قيل
فاذا له صوت حمار **و** مشتملة تلك الجملة ايضا على **صاحبه** اي على
صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذي اشتملت تلك الجملة قوله اي الذي قام به
معناه تفسير لقوله صاحبه واحترز به اي بقوله وعلى صاحبه عن نحو
مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع التشبيه
علاجا بعد جملة وهي له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت الا ان
تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه على
الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة

و مثل صات يصوت

بتقدير مثل

الشروط

بتقدير مثل واغا وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشرائط لسد
الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه **نحو
مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار** اي يصوت صوت حمار
والجملة المحذوفة حال مشتق من صات الشيء صوتا من باب دخل
مثل صان يصون صونا بمعنى صوت يصوت تصويتا من باب التفعيل و
انما قال بمعنى صوت يصوت تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا فان
ان الغني قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس
يجعله اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدريته اتفاقية
فصوت حمار مصدر كذا قال الصحاح مضاف الى الفاعل وقع التشبيه لان
صوت زيد في هذه المثال له شبه فكان مشبها به علاجا لان الصوت
من الحمار صدر من احد الجوارح وهي الفم واللسان فيه بعد جملة هي
اي تلك الجملة قوله له صوت لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مؤخر
مثل في الدار رجل ومبتدأ مع خبره جملة اسمية وهي اي هذه الجملة مشتملة
يعني اشتملت على اسم كائن بمعنى المفعول المطلق وهو اي ذلك الاسم المشتملة عليه
صوت لان صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق ومشتملة تلك الجملة ايضا
على صاحب ذلك الاسم وهو اي صاحب الضمير المجرور في قوله له لرجوعه الى
زيد فوجد الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه
دلالة التامة ومعينة عنه **و نحو** مررت بزيد فاذا له **صراخ صراخ الثكلى**
فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفي اخره خاء معجمة مصدر على
وزن سؤال من باب علم وح لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم
بمعنى المصدر فيحتاج الى نقله اليه اي يصرخ صراخ الثكلى والجملة حال

مثل صات يصوت صوتا

على دلالة تامة

حال ايضا الثكل بفتح الثاء المثلثة وضمها والاول افصح للخفة وهي امرءة

مات ولدها لان الثكل الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث

ثكلتك امك وامرءة ثاكلة وثكلى بابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى

ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي روح سوى كان من غير ذوي العقل

كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك نعم التجارب

القلقل وكالثاني ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثاني

ومنها اي من تلك المواضع اي من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول

المطلق فيها قياسا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة

اي مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول لا محتمل لها فلا لنفي الجنس

ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبني على الفتح كلم لا وكلها اي لهذه الجملة صفة

محتمل وغيره اي غير المفعول المطلق خبر لا والجملة صفة جملة او محتمل

ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول

الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت

لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله

وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم نحو له خبر

مقدم على حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف الف

درهم مبتدأ وهذه هي الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتملة

اعترافا اي اعترفت اعترافا ما علي من الالف اعترافا وهو ما

بالفارسية اقرار كرده بچيز وههنا اقرار كردم بهذا فاعترافا اسم

مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهي قوله اي المصدر له علي

الف درهم لان مضمونه اي مضمون قوله له علي الف درهم الاعتراف

بالفارسية اقرار كرده بچه وجه

لان المراد يؤخذ وقد اقتدر بالالف نخ

بالف درهم لا غيره لان المراد مؤاخذ باقراره وقد اقر بالالف ولا محتمل

لها غيره فاصله له علي الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا فحذف

الفعل مع فاعله وجوبا بالدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه قائم

بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا ويسمى

بالبناء للمفعول هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذي وجب حذف

عامله قياسا تاكيدا لنفسه وذاته اي نفس المفعول المطلق وهذا اسم

مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ لان المؤكد ليس

بملفوظ بل مفهوم مضمون يعني ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له

علي الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفي الذهن فاعترافا يؤكد الاعتراف

الذي تضمنه الجملة المذكورة لانه اي لان الاعتراف انما يؤكد نفسه

وذاته لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف لا يؤكد امرا

يغاير اي يغاير نفسه وذاته ولو كان يؤكد نفسه بالاعتبار اي

باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف

المؤكد مضمونا حكما ليوافق فيؤكد الملفوظ او المضمون المضمون

تامل ومنها اي من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول

المطلق فيها ما اي موضع المفعول المطلق وقع مضمون جملة كان

لها اي لهذه الجملة محتمل غيره بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل اي

غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق قيام زيد حقا والجملة

بيان وتفسير له ماخوذ من حق يحق مثل فر يفر من باب ضرب اي

اذا ثبت ووجب لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب

فحقا مصدر من حق يحق وقع مضمون جملة وهي اي تلك الجملة قوله

ومنه الله قائم حقا

مضمون قيام زيد نخ

قوله زيد قائم ومضمونها قيام ولما اى لهذه الجملة محتمل غيره انها خبر
يحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا
والكذب وهو ما لا يطابق مثل السماء تحتنا والارض فوقنا والحق
والحق وهو ما يطابق الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له وقيل
والباطل وهو ما لا يطابقه الواقع واهل الواقع **ويسمى** هذا النوع من
المفعول المطلق **تاكيدا لغيره** لانه اى لان المفعول المطلق من حيث هو
منصوص عليه بلفظ المصدر وهو قوله حقا يؤكد نفسه والجملة خبر
من حيث هو محتمل الجملة هي زيد قائم فصار المؤكد منصوصا ومصرحا
والمؤكد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تاكيدا
لنفسه وذاته ولو باعتبار فلزم بيانها فقال بالفاء التفسيرية
فالمؤكد حال كونه اسم مفعول يعنى المحتمل بجملة زيد قائم من حيث
وصف الاحتمال فيه اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا لانجلاء
زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال يغاير خبر لقوله فالمؤكد حال
كونه اسم فاعل من حيث انه اى ان المؤكد اسم فاعل منصوص عليه
بلفظ المصدر فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما
لما عرفت ان الجملة لكونها خبرا يحتمل الحق والباطل فيكون ذلك
الحق محتمل الجملة والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به و
المنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا مرادا فكان هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره فاطلاق الغير باعتبار الوصف
لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الاخر التنصيص والتاكيد
باعتبار المراد لان المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تاكيدا باعتبار

ولو باعتبار فلزم بيان التغاير بينهما نخ

المراد وقيل

المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تامل ولم ار احدا كذلك ويحتمل ان يكون
المراد من قوله ويسمى تاكيدا لغيره انه تاكيد لاجل غيره بناء على ان
اللام فى قوله لغيره علة للتاكيد بحذف المضاف لا صلة له كما فى التوجيه
الاول ليندفع الغير وينفرد ما هو الحق ولهذا يسمى تاكيدا لكن
اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا
الاحتمال ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر
حتى يحسن التقابل اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام
فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فيحسن
تقابلهما فى كلا التوجيهين **ومنها** اى من المواضع التى وجب
حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا **ما** اى موضع المفعول المطلق
وقع مثنى اى وقع على صيغة التثنية صورتها يعنى بالياء الساكنة
المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية يعنى وان لم يكن المراد من تلك
الصيغة بل المراد منها التكرير والتكثير وانما اورد بصيغة
التثنية دون الجمع لكون التثنية اكثر استعمالا دون الجمع فناسب
ان يكون صيغتها مستعملة فى التكرير والتكثير ولا يكون هذا النوع الا
مضافا الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر دواليك اى فعلت
مداولة بعد مداولة وهذاذيك اى اسرع اسراعا بعد اسراع و
محاحاليك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن
هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها
كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح

فعلته مداولة نخ

وحاجبه نخ

تحننا بعد تحنن نخ

ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال ورد هكذا
اى ومنها ما وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول اقول لما كان هذا
النوع لم يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قيد الاضافة اعتمادا
اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة قوية فيما بينهم لئلا يرد على هذه القاعدة
مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين بان يقال المفعول المطلق في هذه الآية
وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب
له لا جوازا ولا وجوبا بل مذكور لفظا اى ارجع البصر رجعا مكررا
كثيرا متتابعا وفي جعل المثال وهو لبيك وسعديك من تتمته اى
من قيد تتميم التعريف لافادة هذا القيد اى قيد الاضافة يعنى
في اكتفاء المص في هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا تكلف
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة
الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة
وذا تكلف اخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع القيود ثم يورد المثال
ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذ بعض القيود في المثال ليس
من دأب المعرفين مثل لبيك اصله الب وهو فعل مضارع
معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال لك الباءين اى
معنى الب اقيم لخدمتك عسيرا او يسيرا وامتثال امرك اى ما امرتني به
ليلا ونهارا ولا ابرح اى لا ازول عن مكانى اى عن مكان الخدمة
ومكان الامتثال بالامر كالمقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى
الب لك اقامة كثيرة بحيث لا نهاية متتالية اى متتابعة بعضها
اثر بعض بحيث لا فصل بينهما هذا معنى الباءين فحذف الفعل مع فاعله وجوبا في كلام المجيب قيل ليتفرغ المتكلم

كثيرا متتابعا نخ

وهو الامر

وهو الامر عن سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليتفرغ المتكلم بسرعة
فيتفرغ لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب واقيم المصدر
وهو الباءين مقامه اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك اختصارا
الباءين لك كما في قوله تعالى فضرب الرقاب ورد المصدر الى الثلاثي بحذف
زوائده واريد بالجمع هنا ما فوق الواحد لان الزوائد في الباءين اثنان
الهمزة والالف لان الزائد يقبل الحذف ثم حذف حرف الجر وهو اللام
من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك
واضيف المصدر اليه اى الى المفعول فصار المفعول المطلق بعد هذه
الاحوال لبيك كل ذلك للعلة السابقة آنفا ويجوز ان يكون لبيك
ماخوذا من لب بالمكان ثلاثيا بمعنى الب يعنى بمعنى اقام به في
القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك فلا يكون لبيك حينئذ محذوف الزوائد
لانه ليس فيه زوائد فيحذف اصله الب لك لبين فحذف
الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول
اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد
وعلى هذا القياس سعديك الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه
لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب اى اسعدك
اسعادين يعنى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة كثيرة
متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك
اسعادين قدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين
اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك
لان اسعد اشتقاء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك

فصار لبين اياك نخ

مثل لبيك في جميع الاحوال الا في حالين في ان الحمد مخصوص بان يكون
محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى الحمد كما جاء لب بمعنى
وفي انه لا يكون محذوف اللام لانه يتعدى بنفسه ولا يحتاج الى
شيء يتعدى به بخلاف لب فانه لازم يتعدى باللام والله اعلم

المفعول به ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية
ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمي به لانه
وقع الفعل به كما في ضربت زيدا او تعلق به كما في خلق الله العالم
والضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل
بالفعل **هو** اي المفعول به **ما وقع** اي اسم ما وقع **عليه فعل الفاعل**
اي ما تعلق به فعل الفاعل اما جسما نحو ضربت زيدا او غيره نحو
خلق الله العالم او اعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكر الاسم
ههنا ولم يقل اسم ما اكتفاء بمفعول له بما سبق اي يذكر في المفعول
المطلق اختصارا او ظهورا ان المفعول به من اقسام الاسم والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل تعلق به
اي تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة حرف بين الفعل والمفعول
فانهم اي اهل اللغة يعقلون في قولك ضربت زيدا ان الضرب وقع
على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به ولا يعقلون في قولك
مررت بزيد ان المرور واقع عليه اي على زيد لكونه بواسطة حرف
بل يعقلون ان المرور ملتبس به ومتعلق به وملصق به فخرج به
اي بقوله عليه المفاعيل الثلاثة الباقية المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
فانه اي الشان لا يقال عند ارباب اللغة في واحد منها ان الفعل الصادر

من الفاعل

بل يكون ان المرور نسخ

من الفاعل واقع عليه كما قالوا في المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه في
المفعول فيه فان الضرب مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة
فيكون يوم الجمعة ظرفا له وهكذا يحل الافعال فيه كما تحل الاشياء في
محالها او واقع له في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك ضربت زيدا تاديبا
تاديبا واقع لاجل التاديب او واقع معه في المفعول معه فان الاستواء في
قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج عن التعريف ايضا
المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته اي المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به
مغاير لفعل الفاعل لان المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو
الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره فاما المفعول المطلق
عين الفعل العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا ومات موتا او معنى
نحو جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى
مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوهما والمراد بفعل الفاعل ههنا فعل
اعتبر بالبناء للمفعول اسناده الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا
او الى ما هو فاعل حكما كقولك اعطي زيد درهما فان زيدا فيه حين كون
اعطي مبني للفاعل فاعل حكما لانه عاط اي اخذ واذا بني له الفعل و
قيل اعطي زيد درهما بقي على ما كان عليه فكانه قيل اخذ زيد درهما و
كذا علم زيد فاضلا تامل فخرج به اي بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه
مثل زيد في قولك ضرب زيد يعني خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذي
كان في الاصل مفعولا لفظا حقيقة او حكما على صيغة المجهول فانه لم
يعتبر اسناده اي اسناد ضرب في ضرب زيد الى فاعله لا حقيقة ولا حكما

به

عين فعله نسخ

على صيغة المفعول نسخ
فانه لم يعتبر اسناده نسخ

فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج
من كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى آخر
كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار
درهم مفعولا به ولا يشكل تعريف المفعول به بمثل اى بالمفعول الثانى
فصار درهم مفعولا به
فى باب اعطيت مثل اعطى زيد درهما فانه اى الشان يصدق على
درهما انه وقع عليه يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال فعل
الفاعل الحكمى صفة الفاعل المعتبر صفة بعد صفة له اسناد بالرفع
الفاعل
نائب الفاعل لقوله المعتبر الفعل اليه اى الى الفاعل فان مفعول ما
لم يسم فاعله فى باب اعطيت و فى باب علمت فى حكم الفاعل لما عرفت انه
فى الاصل فاعل بمعنى لانه اخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم
الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا وعاذكرنا من تعميم لفظ
الفاعل فى قوله فعل الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة او حكما
والباء متعلق بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل فى التعريف لانه لو لم
يذكر الفاعل فيه وقيل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدة
وهى التعميم اليها لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم فلا يرد انه لو قال
المص فى تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل
لكان احضر فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة فى قوله الفاعل
ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان احضر انتهى الا انه لم يكن
الفائدة او فردى ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا
فى هذا المثال قد وقع عليه بلا واسطة حرف بينهما فعل اعتبر اسناده الى الفاعل

الحقيقى الذى هو ضمير المتكلم او المخاطب فهو مفعول به والاصل
فى المفعول به ان يكون متاخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان
ان يتاخر عن العامل ولكن قد يتقدم المفعول به على خلاف
الاصل لنكتة وعلة على الفعل العامل فيه وغيره من العوامل
العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ما
هو الاصل فى العمل فجوازه على ما هو الفرع اولى لقوة الفعل فى العمل
لما سبق فيعمل الفعل ونحوه فيه اى فى المفعول به حال كون المفعول به
متقدما على الفعل على خلاف الاصل او متاخرا عنه على ما هو الاصل
او حال كونه الفعل مقدما عليه او متاخرا عنه والاول اولى اما ان
يتقدم عليه تقدما جوازا اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون الفعل
مخصوصا ومنحصرا عليه مثل الله اعبد واياك نعبد فان تقديمه
ههنا لتخصيص العبادة به او اهتماما نحو وجه الحبيب تمنى
واما وجوبا اى تقديما واجبا فيما اى فى المفعول به الذى تضمن معنى
الاستفهام او معنى الشرط لوجوب الصدارة نحو قولك من ضربت
بناء الخطاب فان من فيه كلم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه
ازيدا ضربت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب
تقديمه لئلا يبطل الصدارة ومن هو كلم تضمن معنى حرف الشرط
بان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه
للصدارة تكرم فعل الشرط يكرمك جزائه وكذا ما اضيف الى احدهما
الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه هذا
اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع اذا

اذا لم يكن مانع من التقديم اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه نحو
كوقوعه اى المفعول به في حيز بتشديد الياء المثناة من تحت والزاى
المعجمة ان المصدرية نحو من البر خبر مقدم أن مصدرية تكف فعل
مضارع مخاطب في تاويل المصدر مبتدأ مؤخر لسانك بالنصب لانه
مفعول لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل هاهنا لان ان مع الفعل
في تاويل المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل ومعناه
بالفارسية ازنيكى است تو منع كنى زبانت را و الاصل في الفعل العامل
في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزءا من الكلام
و قد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة الاختصار العامل يشير
الى ان اللام للعهد الخارجي في المفعول به لكونه البحث فيه لقيام اى
وقت وجود قرينة علامة مقالية او حالية دالة على تعيين المحذوف
جوازا نحو قولك زيدا بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا
لمن اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة قال صلته من
كلم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آنفا اضرب
مضارع متكلم وحده اى قال المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو
اضرب مع فاعله جوازا للقرينة المقالية الدالة عليه التي هي السؤال
بقوله من اضرب ونحو قولك مكة وهي علم للمدينة التي فيها بيت
الله الحرام للمتوجه اللام متعلق بالقول ايضا اى الذي يريد الذهاب
اليها اى تريد اى اتريد بحذف الهمزة الاستفهام لكون المقام مقام
الاستفهام بالتوجه مكة فحذف الفعل وهو تريد للقرينة الحالية
التي هي تهيئوه او ذهابه اليها و قد يحذف الفعل العامل في المفعول به

تهيئوه

وجوبا

وجوبا اى حذفا واجبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر اى المص
هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس للحصر لانه ليس
في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان
العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في
موضعه لوجوب الحذف يعني حذف الفعل في باب الاغراء مثل اخاك
اخاك اى الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد اى
اعني او امدح اهل الحمد او الذم مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم
او الترحم مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم بل ذكر هذه المواضع
الاربعة لكثرة مباحثها اى مباحث كل واحد منها بالنسبة و
القياس الى هذه الابواب الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضي البحث
عنه المواضع الاول من تلك المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول به فيها سماعي يعني حذف الفعل الناصب له
فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي يعرف به علة وجوب الحذف لانه
لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا مقصورا على السماع من العرب لا يتجاوز
بني للمفعول حذفه عن امثلة جمع مثال محدودة اى معينة مسموعة
صفة بعد صفة لامثلة بان يقاس متعلق بقوله لا يتجاوز عليها اى
على الامثلة المعينة المسموعة امثلة اخرى اى لا يقاس على المثال
الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف في
المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع نحو امرأ بفتح الراء
لان عينه وعين ايما كلاهما تابعان للامهما في الحركات الثلثة ونفسه
اى اترك امرأ اى من ترك يترك امرأ ونفسه ان كان الواو للعطف يكون

الاغراء قندزمق
بالقياس نخ
وز
الذي سمع
لاعينه ولاعين نخ

لازم معناه بالفارسية كزنداز ين مردوان كان بمعنى مع يكون
لازم معناه بها ايضا كوناه كن تو دست از دين اين مردو باز
از بحث كردن اين مردو وازد شنام دادن وفي الحاشية معناه
الحث على الفرار من المراء وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول
الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر
الهجر عنه او ترك الانتقام عنه او اترك صلاح امره وانتهوا خيرا
لكم اى انتهوا عن التثليث اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله
ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه واقصدوا واخيرا لكم
اى ما ينفعكم في الدنيا والاخرة ومن اتبعكم وهواى ما هو خير
لكم التوحيد اى قولوا لا اله الا الله واهلا وسهلا اى اتيت
اهلا والاهل اما مصدر من اهل ياهل بمعنى المفعول صفة موصوف
محذوف وهو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله اى اتيت اهلا
اى اتيت مكانا ماهولا اى معمورا لا خرابا يعني لم يكن المكان الذي
اتيته خرابا واما اسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه بقوله او
اتيت اهلا ذا قرابة لا اجانب يعني لم يكن الذي اتيته اجنبيا لك
فمعناه بالفارسية امدى تو خويشا نراونه امدى بيكانه كان
والمعنى الاول انسب لقوله فمعناه بيتان امدى توجاى زيبا
وطئت الوطئ مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم سهلا من
البلاد لان البساط السهل نقيض الجبل معناه وپى توجاى نرم
وهى باى بروى الحزنا بفتح الدال المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ

ای قولوا لا اله
الا الله وحده
عن صميم قلبكم
وخلوص اعتقادكم

ايضا كتاه كن تو دست
از ين مردودها ...
كه دين مردود ... وق

جای درشت نه جای نرم

من الارض جاى دوشت باى نهى جاى نرم نه جاى درشت وعلة وجوب
الحذف في هذه الصورة كثيرة الاستعمال والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة يعني التي يجب حذف الفعل العامل في المفعول به المنادى و
هو المطلوب اقباله اى الشخص الذي يطلب اقباله اى توجهه
اليك بوجهه كما اذا ناديت مدبرا لك او توجهه بقلبه كما اذا
ناديت مقبلا بكسر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء لا بقلبه واذا
ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اى اقبالا حقيقيا مثل
يا زيد فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط او
حكما عطف على حقيقة مثل يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال
كما في قوله تعالى يا جبال اوبي ويا ارض كما في قوله تعالى يا ارض ابلعي مما
يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجمادة فانها اى فان الالفاظ التي
استحال نداؤها نزلت مبني للمفعول اولا اى قبل ادخال حرف النداء
عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء وهو ذو الروح
الذي له عقل وبصيرة يعني اذا كان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية
النداء في النداء والانقياد فاستعير حرف النداء التي كان حقها ان تدخل على
من صلح للنداء للمشبه الذي استحال نداؤه ثم ادخل بالنباء المفعول عليه اى
على ذلك المشبه حرف النداء وقصد نداؤه وجعل منادى حكما فهى اى هذه
الكلماء في حكم من يطلب اقباله اى توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط
ومنه نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال بخلاف المندوب يعني المندوب حكما
يخالف المنادى الذي نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء
وجعل في حكم المنادى وقصد نداؤه لان اى المندوب المتفجع عليه كما سياتي مع

معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحاً ادخل بالبناء للمفعول عليه
حرف النداء والجملة خبر بعد خبر او صفة لقوله المتفجع عليه على المنوال و
لقد امر على اللئيم يسبنى لمجرد اظهار المتفجع لا التنزيله اى لتنزيل
المندوب منزلة المنادى وقصد ندائه فلم يكن منادى لا حقيقة
وهو ظ و لا حكما لعدم التنزيل فخرج المندوب بهذا القيد اى بقوله
المطلوب اقباله حقيقة او حكما عن تعريف المنادى لانه لا يطلب اقباله
لا حقيقة ولا حكما ولهذا اى لخروجه عن تعريفه افرد المص احكامه
اى احكام المندوب فيما بعد وفيه اى في اخراج المندوب عن تعريف المنادى
بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا
القول من الحقيقى والحكمى تحكم اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول
وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى
الحكمى كما قال بعضهم وهو الجزولى منادى مطلوب اقباله لكن لا حقيقة
بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع والتوجع فاذا قلت يا محمداه
حال كونه مندوبا فكانك تناديه وتقول له تعال بفتح اللام امر من
تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى بسقط الياء للوقف لان جزم الناقص
ووقفه بسقوط لام فعله فانى مشتاق اليك فيكون منادى لان المنادى
مشتاق الى المنادى فيناديه فخذ هذا فالاولى والانسب ادخاله
المنادى ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا كما فعله
صاحب المفصل وهو الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما
على وجه التفجع كما قال في المفصل في بحث الاعراب المندوب باللازم اضمار
المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الان قال او مندوبا كقولك يا زيداه وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا اى كصاحب المفصل والجزولى
انه داخل في المنادى

والمختصة للندبة من حروف النداء

حكما واجب بانه وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة
للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة
واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم
فاستبعد المص جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع
الوقوع فناسب ان يجعل بابا على حدة بحرف متعلق بالمطلوب نائب صفة
حرف مناب ادعو نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام من الحروف
للجنس بيان الحرف وهي اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة الحكم فيها
بعد التركيب كقولك السكنجبين خل وعسل وماء قد مر غير مرة واحترز
به اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو عن نحو ليقبل امر غائب من الاقبال
زيد فاعله فان زيدا في هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه و
قلبه او بقلبه فقط الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل
بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله لفظا او تقديرا تفصيل للطلب
يعنى صفة المصدر المفهوم من المطلوب اى هو المطلوب اقباله بحرف كذا
طلبا لفظيا والطلب اللفظى لا يكون الا بان يكون آلة الطلب وهي احد حروف النداء
لفظية اى ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديريا والطلب التقديرى لا يكون
الا بان يكون آلته اى آلة الطلب تقديرية اى مقدرة محذوفة عن اللفظ
لا من النية نحو يوسف اى يا يوسف اعرض امر من الاعراض عن هذا
ويجوز لهذا زيادة تحقيق او تفصيل للنيابة المفهومة من قوله
نائب مناب ادعو اى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة
لفظية اى ملفوظة وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مناب ادعو
ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مقدرا

تقديره ضرب زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل فبقي فيبقي اذا كان

كما في المثالين المذكورين او تفصيل المنادى في قوله والثاني المنادى اى
منادى ملفوظا او منادى مقدرا ومثال المثال المنادى الملفوظ مثل
يا زيد ومثال المنادى المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا
وسياتي لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول
اقربها والثاني كالاول في المثال لان الالة والنائب واحد وهو حرف
النداء لانه الة النداء ونائب مناب الفعل وانتصاب المنادى لفظا
او تقديرا او محلا عند سيبويه ومن تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف
وجوبا وناصبه اى ناصب المنادى الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى
في العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او تقديرا فيكون العمل له لا الحرف
لان عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان
انتصابه بالفعل المقدر واصله اى اصل يا زيد يا ادعو زيدا وانما جاء
يا ليكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مجرد ادعو ليكون الفعل
مذكورا صريحا وفي المفصل لانك اذا قلت يا عبد الله فكانك
قلت يا زيد او اعني عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال و
صار يا بدلا منه انتهى فحذف الفعل الناصب له وحده فلا انه واجبا
لكثرة استعماله اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضي التخفيف
فخففوه بحذف فعل الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر
في بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا ولدلالة حرف النداء
عليه اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب
له وهو ادعو او اريد او اعني وافادته فائدة عطف تفسير اى
افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له فائدة الدعوة وحرف النداء
وفائدة الدعوة نخ

نصب اتمام

دالة عليها وانتصابه عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل اى
لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا واقام
الحرف مقامه عزل الفعل عن العمل وورث الحرف فعمل عمل ما قام مقامه ورد
بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر في النية والمقدر في النية
كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا كا
فالعمل له ايضا لقوته في العمل فيعمل سواء كان ملفوظا واذا كان ملفوظا او
مقدرا وقال ابو علي الفارسي في بعض كلامه وانما قال في بعض كلامه اشارة
الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المص ان يا واخواتها اسماء افعال انتصب
المنادى على المفعولية كما تنتصب اسماء الافعال المتعدية للمفعول به مثل
رويد زيدا وهات زيدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لا يكون
اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهي على حرف واحد و
ان قال الرضي فيما قال فعلى هذين المذهبين اى مذهب المبرد ومذهب
ابو علي لا يكون المنادى من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به فيه
بعامل وجب الحذف بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور
مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله
عند المبرد واسم فعل عند ابو علي وعلى المذهب الثلاثة مذهب سيبويه
والمبرد وابي علي كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
من المسند والمسند اليه على المذاهب كلها فعند سيبويه جزئي الجملة اى الجملة
جزءان لفظا نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل
قولك هذان غوبا ابنك يدل عليه قول الشارح اى الفعل والفاعل
تفسير الجزءان مقدرا انه خبر لقوله جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه هو
وهو ايضا نخ

تنصب نخ

زيد

لان الخبر مطابق للمبتدا فيكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون حرف النداء
ولا المنادى احد جزئيها وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
اى الفعل لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون
المسند مذكورا عنده والفاعل اى المسند اليه مقدر فيكون الحرف عنده احد
جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا وعند ابى على احد جزئيها
اسم الفعل وهو حرف النداء والجزء الآخر ضمير مستتر فيه اى في حرف النداء لكون
اسم الفعل يقبل الاستتار كالاسماء الافعال فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكورين
الا احدهما يعنى المسند ملفوظ والآخر يعنى المسند اليه مستتر فيه والمنادى
ليس احد جزئيها ايضا وان المختار من هذه المذاهب الثلثة هو مذهب
سيبويه عند المص ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف
واليه ذهب الزمخشرى ايضا كما نقلنا لك سابقا تامل والله اعلم و
يبنى بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه اى يجب ان يبنى المنادى
لا انه يجوز لانه ظ الحال فى المسائل لا بالجواز فى السعة والضرورة
لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزاء الشرط على جواز تقديم
تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف قدم المص بيان
البناء والخفض والفتح على النصب مع ان تقديم النصب عليها اولى
وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب
اول عليه لقلتها اى لقلة كل واحد منها بخلاف المضاف لا القلة الثلثة
لتساوى مجموع هذه الثلثة للنصب لان اقسام النصب ثلثة كاقسام
المضموم والمخفوض والمفتوح بالنسبة والقياس الى النصب واقسام
كما عرفت غلثة المضاف وشبهه والنكرة والطلب للاختصار فى بيان النصب

لانه لا يجوز نخ

على تقدير جواز تقديم الجزاء على نخ

بيع ذ

بقوله وينصب

بقوله وينصب ما سواهما كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى على ما
يرفع مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى به والمجرور راجع
الى الموصول اى يبنى المنادى على الضمة اذا كان اعرابه بالحركة لفظا مثل
يا زيد ويا رجل او تقديرا مثل يا حبلى ويا فتى او يبنى على الالف فى المثنى
مثل يا زيدان ويا رجلان او يبنى على الواو فى الجمع المذكور السالم مثل
يا زيدون ويا مسلمون وهذان لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول
كما عرفت التى يرفع بها المنادى والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلثة
على سبيل البدل فى غير صورة النداء يعنى ما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى
منادى يبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف او الواو بلا
بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الالف او الواو اذا كان منادى
قوله فى غير صيغة النداء اما قبل النداء فيكون المناد يرفع الى المنادى
باعتبار ما يئول اليه واما بعده فيلزم التعبير عن المسند اليه
بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى اموالهم او الفعل عطف
على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعنى يرفع مسند الى ضمير مستكن
فيه راجع الى المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به فيكون
مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور ولا ضمير فيه اى فى يرفع لانه يلزم
تعدد الفاعل بلا عطف وارجاع الضمير المستكن فى يرفع على التقدير
الاول لا الثانى لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا المنادى اى على ما يرفع به
الاسم لكونه فى بحث الاسم غير ملائم لسوق الكلام فى محله لان قرينة
الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة
العموم التى هى بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى

العموم التى هى

لينلب السوق **ان كان** اى المنادى **مفردا** اى لا يكون المنادى مضافا
مثل يا عبد الله ولا يكون ايضا شبه مضاف مثل يا خيرا من زيد وهو
اى شبه المضاف كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه كانضمام
من زيد بخيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه **معرفة** خبر بعد
خبر فلبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف المراد بالتعريف هنا
التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات واحدها
المبهمات فهما مبنيتان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها المعرف
بالام التعريف وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سيأتى وضح
التعريف الاضافى بجعله مضافا فبقى التعريف بالعلم او التعريف بالنداء
قبل النداء اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارض
او بعده اى دخول حرف النداء وانما بنى بالبناء للمفعول المنادى المفرد
المعرفة بعد دخول حرف النداء عليه لوقوعه اى لوقوع المنادى موقع
الكاف الاسمية التى فى ادعوك لان حرف النداء ناب مناب ادعو
والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فى ذلك واياك اما
المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع
لمعنى الخطاب وكونه عطف على وقوعه اى ولكون المنادى مفردا معرفة
مثلها اى مثل الكاف الاسمية افرادا وتعريفا اى فى كون كل منهما
مفردا معرفة وذلك اى المذكور من وقوعه موقع ذلك الكاف و
كونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت لان يا زيد كما قلنا
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف اعنى كاف ادعوك ككاف ذلك
لفظا ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابهة لكاف ادعوك

في الافراد

فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد
والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى
كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان
الخطاب مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشئ مشابه
له للشئ اذا اتحدت المشابهة وهى هنا كذلك وانما بنى على الحركة
حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى
المعرف نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا
فى نحو قبلك ومن قبلك وقيل واما المضاف والمشابه له فلم
يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المعرفة المفردة المشابهة
تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى وانما قلنا
ذلك يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة
ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل الذين هما اصل فى البناء فيكون المنادى مشابها
لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى ولا يبنى لمشابهة
الاسم المبنى الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس بالاصل فى البناء
والا لكان كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
وذلك مستبعد جدا **مثل يا زيد ويا رجل** هذان مثالان لما اى للمنادى
المنادى الذى هو مبنى على الضم بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة
كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام و
اولهما وهو زيد معرفة يكون علما قبل النداء وثانيهما وهو رجل
معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه ما كان قبل دخول حرف النداء

فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة

فلم يبنيا

افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا

عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف عليه لقصد تعريفه **ويا زيدان** هذا
مثال للمبني على الالف **ويا زيدون** هذا مثال للمبني على الواو لكون رفعهما
بالالف والواو **ويخفض** بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين والمستكن
فيه نائبه اى يجر المنادى لدخول ما هو من خواصها هم عليه وهو
اللام يكون معربا فيجر اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يا
لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون غيرها ولا
يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف العلم لانه لا يقال يا الرجل
في يا رجل لانه يكون نكرة ولا يقال ايضا يا الخير من زيد في يا خير من
زيد **بلام الاستغاثة** اى بلام يدخله اى المنادى وقت الاستغاثة
الاضافة لادنى ملابسة وهي اى هذه اللام لام التخصيص لا لام التعليل
لام التعليل خلافا لغيره ادخلت بالبناء للمفعول على المستغاث اى
على من اريد الغوث منه دلالة مفعول له للادخال اى لتدل اللام
على انه اى المستغاث مخصوص من بين امثاله واشباهه في
للغوث بالدعاء الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء
وطلب الغوث مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث
ولهذا اختيرت اللام للادخال على المستغاث من بين الحروف **نحو**
يا لزيد فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام والمستغاث له محذوف
اى يا لزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو
ادعو او اريد وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف الا انها
لا تزاد الا في احد المواضع الثلثة بالاستغاثة والتعجب والتهديد
سماعا ومعناه بالفارسية مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن و

عاجز شدن

انكه بفرياد رسى توابى مرد ضعيف را واغا نخ

وعاجز شدن از سبب انكه بفرياد رسى تو آن مرد ضعيف را واغما
فتحت هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر و
تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق حركتها عملها لئلا يلتبس المستغاث
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث يعني هذا كان كسر هذه اللام قياسا
مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان اللام فيه قياس
مطرد ايضا عند حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم للمظلوم
يعني ادعوكم لهذا الضعيف لينظروا فيه قياس وتعينوا اياه فانه
لو لم يفتح لام الاستغاثة في المستغاث بل كسر بناء على ما هو القياس
لم يعلم ان لفظ المظلوم في هذا المثال اى في نحو يا للمظلوم مستغاث او
مستغاث له مع ان المظلوم في هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم
مستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر دفع الظلم عن نفسه
فكيف يقدر على دفعه من غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام
فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه ليس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول
الامر ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكسر في المستغاث لان العمل
بالقياس فيما هو الحق وهو الاولى لان الحق من الاستغاثة هو المستغاث
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير لما عرفت سابقا
التي يفتح لام الجار معها نحو لك لان الاصل في كل كلمة كانت على
حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون
مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة
ففتح لام الاستغاثة في المستغاث ايضا قياسا لما قام مقامه
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فبقي على القياس

يعني اذا كان كسر هذه اللام قياسا نخ

يعني اذا كسر هذه قياسا نخ

لان كسر اللام فيه قياس

لهذا الضعيف لتنظروا في لتنظروا فيه وتعينوا اياه نخ

لما قام هو مقامه نخ

وهو كسرها اذا دخل على الضمير فان عطفت بناء الخطاب على المنادى المستغاث

باعادة لام الاستغاثة في المعطوف بغير يا نحو يا الزيد ولعمرو كسرت

لام الاستغاثة في المعطوف عملا بما هو الاصل في اللام وهو انه اذا دخل

على المظهر يكسر على ما سبق ولان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل

بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف

عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا وان عطفت انت مع اعادة

ياء ايضا فلا بد من فتح لام الاستغاثة في المعطوف ايضا اى كما لا بد

من فتح لامها في المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء

في المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم

فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح ان يكون قرينة

نحو يا الزيد ويا العمرو فكانه قال اولا يا العمرو فلزم الفتح وانما اعرب

المنادى اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد

والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها بعد دخول لام الاستغاثة

اما اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فكذلك لان علة بنائه وهي الافراد والتعريف

والخطاب كانت تلك العلة مشابهة الحرف وهو حرف الخطاب في ذلك

واللام الجارة من خواص الاسم لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر

مطلقا مختص بالاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف وان كانت

العلة موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر فيما يخالف

الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الاصل

فيه اى في الاسم وهو الاعراب فانجر بدخول الجار لفظا او تقديرا قيل

يعنى اعترض على قول المص ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع الخ

وانما اعرب المنادى اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهي الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول

للمنادى بلام التعجب والتهديد

قد يخفض وقد ههنا للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم بلام

التعجب والتهديد اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى تعجب المنادى

من المنادى وتهديده وتخويفه اياه ايضا اى كما يخفض بلام الاستغاثة

او تخويفه اياه نخ

فلام التعجب نحو يا للماء فكانك ابصرت ماء في مكان لا يرجى ولا يظن

وجوده فاعجبك فتناديه وتقول له تعالى فانك عجيب الشان لانه

عجب الشان نخ

يعرفك كل احد ويا للدواهي جمع داهية وهي المصيبة العظيمة

ولام التهديد نحو يا لزيد في مقام تخويف المنادى ولذا قال الشارح

فتلك لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد وفي هندى فالاول

يذكر عند العبور على ماء عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني

يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدايده انتهى قلتم فهما

فلم اهمل المص ذكرهما ولم يذكرهما وكيف يصدق الا مستغاث ههنا

للانكار يعنى لا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا لان

الضمير في ما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث

باللام والمستغاث بالالف فح لم يكن ما سواهما كله منصوبا لانه

ينجر بلام التعجب والتهديد مع انهما داخلان في ما سواهما اجيب

من هذا الاعتراض بان كلا اى كل واحد من هاتين اللامين

لام الاستغاثة يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة

وان كان مجازا كان حرف من حروف المشبهة بالفعل المهدد حال

كونه اسم فاعل من هدد يستغيث اى يطلب الغوث والعون بالمهدد

اى من المهدد حال كونه اسم مفعول فيناديه ليحضر المهدد ثم

ينتقم المهدد اسم فاعل منه اى فيأخذ انتقامه من المهدد

اسم مفعول نخ

معنى ط يأخذ من السين وهو الطلب والغوث يطلب الاستغاثة قال يطلب الغوث والعون

لم مفعول ويستريح المهدد من ألم خصومته فاستغاث بالكسر
بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح دفع الخصومة عن نفسه وطلب الرحمة
كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم
من المستغاث له فيستريح وكان المتعجب لم فاعل بالكسر يستغيث
اى يطلب الغوث بالمتعجب منه اى من المتعجب منه بالفتح لم مفعول
فيناديه ليحضر فيقضى منه اى من نفسه العجب ويتخلص ويتفرغ
منه اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام
التعجب ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المص جامعا ولم
ينتقض بقول من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد
فلم يتم قوله وينصب كليا واجيب عن لام التعجب بوجه آخر
اى بجواب آخر ذكره المص فى الايضاح شرح المفصل وهو اى
ذلك الوجه ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى محذوف مقدر
لانسيا ليس المنادى الداخل عليه لام التعجب الماء ولا الدواهى بل
المنادى الاسم المحذوف بقرينة وانما المراد من قولهم يا للماء ويا للدواهى
نحو يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى
تعجبوا للماء الذى فى مكان لا يرجى وجوده وتعجبوا للدواهى اى
المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى
دار السلام المحفوظة من الآلام التى هى دار الاسلام ولا يخفى عليك
ايها الطالب المتبصر ان القول والحكم بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام فيما يلى حرف النداء كقولهم يا للبهيمة بالكسر اى يا قوم احضروا
للبهيمة نسخة فرد

فيقضى وليتعجب منه الخ

فلم يتم قوله

للبهيمة وشاهدوها ظاهر لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى
على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا
ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى محذوف واما القول بحذف
على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها وهو كون المنادى
قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها اى حين كون المنادى محذوفا
كما هو الظاهر مما سبق فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجابه
المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع
كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما
يصح ان لو كان اللام مفتوحا وان كان مكسورا فلا يصح تأمل و
انصف ولم آل جهدك ويفتح بالبناء المفعول اى يبنى على الفتح و
وجوبا باللحاق اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقيموا الصلوة لدلوك
الشمس اى وقت طلوعها طلوعها اى وقت لحاق الف الاستغاثة
او لحوق الفها باخره اى باخر المنادى لاقتضاء الالف فى
كونها الفا وباقية على تلك الهيئة فتح ما قبلها اى كون الحرف الذى كان
قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخ اما ان يكون مضموما
او مكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول فى قال والثانى
ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا لام
فيه اشارة الى ان لا لنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه
والجملة حال لكن لا تقييدية كما قيل بل اتفاقى لا يجوز اجتماع
اللام والالف لكن لا يصح اى حين لحاق الالف لان اللام
يقتضى الجر اى جر ما دخلت هى عليه والالف يقتضى الفتح اى
دخل نسخة

قائما مقام الكاف بان المنادى
انه يفتح اللام معها نسخة

والجواب ما اجابه المجيب الاول

او وقت طلوعها اى لالحاق اى
وقت لحاقات الالف الاستغاثة

بل اتفاقية نسخة

اى فتح ما دخلت هى عليه فبين اثريهما يعنى باين اثر اللام وهو الجر
واثر الالف وهو الفتح تنافٍ بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل
تنافى بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا
لان الجر والفتح لا يجتمعان فى محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما
اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز
الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يا لزيداه ولكن يلغو احدهما
لعدم ظهور اثره **مثل يا زيداه** بالحاق الهاء به اى بالمنادى
للتوقف **وينصب** بالبناء للمفعول **ما سواها** اى يبقى المنادى
على ما ينصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد عليه ان
نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل اى ينصب المنادى (ان ينصب المنادى نسخ)
ما اى منادى سوى اى غير المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث سواء كان مع اللام او مع الالف لفظا تفصيل له
للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا اى نصبا
تقديرا مثل يا ابا العباس ان كان المنادى معربا يعنى ان كان
مما يمكن ان يكون معربا قبل دخول حرف النداء عليه وان كان
مبنيا قبل دخولها فهو مبنى على ما كان لان علة النصب اى
لان العلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا وهى اى تلك العلة
المفعولية اى كون المنادى مفعولا به متحققة موجودة (ان يكون المنادى مفعولا به نسخ)
فيه اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا
باللام والالف وما غيره مغير عن حاله وما نافية وغير فعل (مبتدأ / خبر)

ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله
فيما سواهما ومغير فاعل غيره والمراد بالحال ههنا اللام النصب
والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها يقتضى بناءه (بناؤها نسخ)
وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث بالالف
لانها تقتضى الفتح وليس فى ما سواهما (باللام) شئ منها فيبقى على ما كان
قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا وما سوى المفرد
المعرفة ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او
بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون
مضافا او شبهه فالقسمة اربعة اما ما لا يكون مفردا بان يكون اما
المنادى فيه مضافا او شبه مضاف وهو القسم الاول المنقسم
الى قسمين واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون المنادى فيه
معرفة وهو القسم الثانى واما ما لا يكون مفردا او لا معرفة وهو
القسم الرابع فالقسم الاول وهو اى القسم الاول ما لا يكون المنادى
فيه مفردا لكونه مضافا يعنى ما ينبغى فيه الافراد فقط لانه
مضاف معرفة سواء كان علما **مثل يا عبد الله** او غير علم مثل
يا عبد الكل والقسم الثانى وهو اى القسم الثانى ما لا يكون المنادى
فيه مفردا يعنى ما ينبغى فيه الافراد فقط لكونه شبه مضاف **مثل**
يا طالعا جبلا وهو اما ان يكون معمول الاول مثل يا حسنا وجهه
ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا (وهو شبه مضاف ايضا) واما معطوفا عليه عطف النسق
نحو يا ثلثة وثلثين (ويا) لان المجموع اسم العدد (العدد نسخ) معين واما نعت هو جملة
نحو يا حليما لا تعجل (يعجل نسخ) او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق عليك و(رحمة)
(وعليك نسخ) (الا)

ووجهه الله السلام فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد عليه
وهو شرط في عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من
جوّز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا
طالعا جبلا و القسم الثالث وهو اى القسم الثالث ما يكون المنادى
فيه مفردا ولكن اى الا انه لا يكون معرفة بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين
التعيين مثل يا رجلا مقولا لغير معين اشارة الى ان الظرف صفة
والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد اى لرجل غير
معين فيه اشارة الى ان غيرا صفة الموصوف مقدر وهذا اى قوله
لغير معين توقيت لنصب رجلا على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان
لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين لا
لا تقييد له على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد
النصب لان ما يكون قيدا للعامل يكون قيد العمل ايضا لا للنداء اى ان
المنادى المفرد النكرة اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين حتى يحتاج
الى التقييد مع انه نكرة والقسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ما لا يكون
المنادي مفردا لكونه شبه مضاف ولا معرفة لانه ليس فيه شيء من
انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة مثل يا حسنا وجهه بالرفع
لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر
يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه ظريفا صفة له
ايضا في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال
نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين ولم يورد المص لهذا القسم
اى القسم الرابع مثالا كما اورد امثلة الاقسام الثلثة حتى يستوفي كلام

مثالكما

بمثال كما هو دأبه في بعض القواعد اذ حيث اتضح انتفاء كل من
القيدين الافراد والتعريف بمثال يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد
بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين
سهل من باب ظرف اى صار يسيرا تصور انتفائهما اى انتفاء
القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد اى اتيان مثال له اى
للقسم الرابع على انفراده يعنى مستقلا مع ان المثال الثانى وهو ما لا
يكون مفردا لكونه شبه مضاف يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا
غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به
غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه تقديره يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا
كما سبق وهذه العبارة اى عبارة يا طالعا جبلا اعم من ان يراد بها
واحد معين فيكون مثالا للقسم الثانى او واحد غير معين وهو ليس
بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع فامثلة الاقسام الاربعة
باسرها اى بجميعها مذكورة فى هذا الكتاب وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث بالالف والمستغاث باللام ايضا اى كما
كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس
بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالعا جبلا ورجلا لغير معين
فلا حاجة الى ايراد واتيان مثال له اى لما سوى المستغاث على حدة
والاستقلال ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال
توابعه فقال وتوابع المنادى سيجيء معنى التوابع وتفصيله وتحقيقه في
بحثها المبنى صفة المنادى على ما يرفع به المنادى متعلق بالمبنى و
فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجى لانه لا يجرى الحكم الاتى في المستغاث

بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يا زيدا وعمرا لانه
المفردة بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما تفصيل للافراد يعنى
يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا
او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان
مضافا لفظا لكنه مفرد حكما على ما سيأتى وانما قيد المص المنادى
بكونه مبنيا ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى المعرب
سواء كانت مفردة او لا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ
فقط لان المعرب ليس له الا حال لفظ وهو النصب لفظا او تقديرا
فتابعه يتبعه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظ وهو الضم و
حال محل وهو النصب فيجوز فى تابعه الوجهان الرفع حملا
على لفظه والنصب حملا على محله وقيد نا خر المبنى بكونه اى بان
يكون بناؤه على ما يرفع به ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن
المبنى على الفتح لان توابع المنادى المستغاث بالالف لا يجوز
فيها اى فى تلك التوابع الرفع بل يجب فيها النصب نحو يا زيدا
وعمرا بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه او محله لا يقال يا زيدا
وعمرو برفعه لان المتبوع وهو زيد مبنى على الفتح يعنى وان كان
فى المستغاث بالالف له محلان الا انهما سيّان لان حال لفظه
الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال اخر يحمل
عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى المعرب
وقيد المص التوابع ههنا بكونها يعنى بان يكون مفردة لانها لو
لم يكن التوابع مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت تلك التوابع

مضافة بالاضافة المعنوية نحو يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه ويا زيد
وعبد الله وح اى حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية
لا يجوز فيها اى فى تلك التوابع الا النصب لفظا او تقديرا لان المنادى
اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كان مضافا يكون اولى بالنصب
وان الاصل فى التوابع المبنى ان يكون تابعا لما هو الاصل فى متبوعه
ولان تابع المنادى المبنى انما يتبعه فى لفظه اذا كان مثله فى الافراد و
وذا يفوت بالاضافة وانما جعلنا عن المفردة اعم من ان يكون يعنى
المفردة مفردة حقيقة بان لا يكون التابع مضافا معنويا ولا مضافا لفظيا ولا شبه مضاف مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس
بمضاف ولا شبهه او حكما اى مفردة حكمية بان يكون التابع مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما اى الحال والقضية لما انتفت فيهما
اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به الاضافة المعنوية
لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه بها لا يضاف بالاضافة المعنوية
فانتفت هذه الاضافة فيهما كانا اى المضاف اللفظى والشبه بالمضاف
فى حكم المفرد ليدخل تعليل لقوله وانما جعلنا فيها اى فى تلك التوابع
التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بها بالمضاف لانهما
اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به كالتوابع المفرد حقيقة حيث
لا اضافة فيها اصلا فى جواز الرفع فيه حملا على اللفظ وجواز النصب
فيه حملا على المحل لانه لما كانت اضافتهما كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما
جاز فى المفرد الحقيقى والمضارع للمضاف واذا كان المضموم كان فى حكم المفرد وكذا
المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون

ومضافا نخ

لا يضاف فى الاضافة فانتفت هذه نخ

او اذا كان تابعا للمضموم فى حكم المفرد نخ

فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا باللفظ لانه فى اللفظ مضاف
او شبهه نحو يا زيد الحسن الوجه بالرفع حملاً على اللفظ و يا زيد
الحسن الوجه بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية. و يا زيد
الحسن بالرفع حملا على اللفظ وجهه بالرفع لانه فاعل و يا زيد الحسن
وجهه بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف ولما لم يجر الحكم و ما
ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت
لدخولها على الماضى ولم يجىء من جرى يجرى كرمى يرمى سقط
الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجىء الآتى على وزن القاضى
صفة الحكم وهو الرفع على اللفظ او النصب حملا على المحل فى
التوابع كلها وهى خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبدل
وعطف البيان بل يجرى فى بعضها وهو النعت وبعض العطف
وعطف البيان والتاكيد قيل فى كله و قيل فى بعضه وبعض المعطوف
ولم يجر فى البدل كله وبعض التاكيد و لم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لابد فى بعضها من قيد وذلك البعض العطف فصل الحكم التوابع
الجارى بالنصب لانه وصف يجرى للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه
فاعل لقوله الجارى فيها اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع
الثلثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد فى رواية
وصرح عطف على فصل بالقيد وهو الممتنع دخول يا عليه فيما
هو المختار اليه اى الى القيد وهو العطف بالحروف فقال والعطف
على فصل او على صرح من التاكيد اى من التاكيد المعنوى قيل
لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاعم الاغلب حكم الاول اى حكم المؤكد
بالفتح اعرابا وبناء نصب على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون

المؤكد ايضا معربا نحو جاءنى زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان ا
المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثانى عين الاول لفظا
ومعنى نحو يا زيد زيد بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان الثانى عين الاول
كان حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد و
قد يجوز اعرابه اى ويجوز على قلة ان يكون التاكيد اللفظى معربا
لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض لا يسرى من المؤكد
رفعا ونصب على التميز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه
نحو يا زيد زيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى ونصبا عطف على
رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم ~~الاول ونصب~~ والنصب
فى الاول والثالث وكان حرف من حروف المشبهة بالفعل المختار عند
البعض ذلك اى الاعراب رفعا ونصبا و لذلك اى لكون المختار
عنده الاعراب رفعا او نصبا اطلاق التاكيد كما اطلاق الصفة
الصفة وعطف البيان ولم يقيد التاكيد بالمعنوى كما قيد
المعطوف بقوله بحرف اه والصفة مطلقا سواء كانت مشتقة
او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا وفيه
رد على الهندى حيث لا يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر واقل نصب العالم ورفعه فى يا زيد العالم
على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان التاويل فى
وصف المنادى المستغاث وعطف البيان كذلك اى مثل
الصفة يكون مطلقا مشتقا او غيره والمعطوف بحرف
الممتنع بالجر صفة المعطوف الا انه وصف يجرى دخول

كان حرف الاول كان النداء نخ

حملا على محله لفظه نخ

ولم يقيد التاكيد المعنوى نخ

سواء كانت مشتقة

رد على الاصمعى نخ حيث لا يجوز

بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه **يا عليه** اى
على المعطوف بحرف يعنى المراد بقوله المعطوف بحرف اه المعرف
بيا باللام لا مطلق المعطوف لان الحكم الآتى لا يجرى فى المعطوف
مطلقا ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر اشعارا
الى المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو
يا محمد والله لتعين الرفع فيه بخلاف البدل مطلقا والمعطوف
بحرف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما يجىء
ترفع بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى حملا
اى حال كونها محمولة او لكونها محمولة **على لفظه** اى على لفظ
المنادى المفرد المعرفة الظاهر صفة اللفظ اذا كان مبنيا
على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل او لفظ المقدر اذا كان مبنيا
على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل لان البناء المنادى المفرد المعرفة
عرضى غير اصيل فيشبه من حيث العروض لاعراب الاسم المعرب
يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك
البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة
فيجوز ان يكون تابعه اى تابع المنادى المفرد المعرفة تابعا
للفظه فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى
زيد العالم تابعا للفظه فيرفع **وتنصب** بالبناء للمفعول
والجملة عطف على ترفع حملا **على محله** اى محل المنادى المفرد
المعرفة لان حق تابع المبنى مطلقا سواء كان بناؤه لازما
او عارضا وسواء كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله

لان الاصل

على الضم لفظا

فيدفع كما نخ

ان الاصل واثر العامل ليس الا فيه **وهو** اى المنادى المفرد المعرفة
ههنا اى حين كونه منادى منصوب المحل بالمفعولية اى بكونه مفعولا به
لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع المحل فالحمل على ما هو
الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق نحو يا تيم بالبناء على الضم
لانه تعرف بالنداء مثل يا رجل اجمعون بالرفع حملا على اللفظ و يا تيم
يا تيم اجمعين بالنصب حملا على المحل وتيم اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى
لكونه اسم قبيلة ولذا صح تاكيده بصيغة الجمع فى التاكيد المعنوى و
نحو يا زيد زيد وزيدا فى التاكيد اللفظى على ما هو المختار عند المص
وعليه قوله ورؤبة انى دا سطا مطرن سطر القائل يا نصر نصر نصرا
ومثل **يا زيد العاقل** بالرفع حملا على اللفظ و **يا زيد العاقل**
بالنصب حملا على المحل فى الصفة واقتصر المص على هذا
مثالها اى على ايراد مثال الصفة حيث لم يورد مثالا لما عداها
مما يجوز فيه الوجهان تاكيدا للرد على الاصمعى ولانها اكثر
فائدة واستعمالا واشهر مما عداها على ما سيأتى ولانه يصلح ان
ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعراب على المعطوف عليه فقط
مثل يا زيد العاقل العاقل والمعطوف المذكور ان اجريا على المعطوف فقط
نحو يا زيد والعاقل والعاقل والتاكيد بتاويل حمل الوصف عليه فح
يكون الامثلة باسرها مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه
مفردا معرفة بالنداء بشر بالرفع حملا على لفظه ويا غلام بشرا
بالنصب حملا على محله فى عطف البيان ويا زيد والحارث ويا زيد والحارث
مثل قوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير فى المعطوف بحرف الممتنع

نحو يا تيم بالبناء على الضم نخ

ويا تيم اجمعين نخ

نحو يا زيد زيدا فى نخ

وعليه رؤبة انا واسطا
وسطر سطر القائل يا نخ
يا نصر نصر نصرا

ها

الممتنع دخول يا عليه في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك
في ايراد رفعه اولاً ونصبه ثانياً حيث قال في اللف ترفع وتنصب
والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه امام النحو والخليل هو الذي
قال في اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله
وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعباً من
سيبويه **في المعطوف** متعلق بيختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف
بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار
النصب فيها لانه وجهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة
منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعاً للمحل
قائم وما قام يقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى بالاتفاق واما
المعطوف فلكون حرف قائماً مقام العامل لكون المعطوف مستقلا
غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعاً غير مستقل
فصار محلاً للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين بحرف الممتنع دخول
يا عليه **يختار الرفع** اي يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى
الترجيح تعدى ههنا مع تجويز النصب المصدر مضاف الى
المفعول اي مع تجويز الخليل النصب في المعطوف لان الاختيار يستعمل
في تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر لان المعطوف بحرف على
المنادى في الحقيقة منادى مستقل لنيابة حرف العطف مناب حرف
النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيد وعمرو في
الحقيقة فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف على المنادى المبني على
حالة جارية عليه اي على المعطوف وتلك الحالة بناؤه على تقدير مباشرة

فلكون العطف مستقلا غير تابع

حرف النداء له اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف وهي اي تلك
الحالة على ذلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها يعني البناء على الضمة
كما في نحو يا زيد وعمرو او الالف كما في نحو يا زيدان وعمران او الواو نحو يا زيدون
وعمرون ولكن اي الا انه لما لم يباشره حرف النداء اي الا انه لما لم
يدخل حرف النداء لكون اللام مانعاً من دخوله جعلت تلك الحالة اي
البناء على الضمة او الالف او الواو اعراباً لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع
منه فصارت تلك الحالة رفعاً فصار المعطوف المذكور مرفوعاً اما
على الضمة او على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث والحارثان والحارثون
وفي الرضي فالرفع اولى تنبيهاً على استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل
انتهى **وابو عمرو** بن العلاء بالقصر النحوي القارئ وهو امام القراء
والنحو المقدم صفة ابو عمرو على الخليل عصراً وزماناً لا رتبة يختار فيه
اي في المعطوف المذكور **النصب** اي ترجيح النصب وهذا من عطف
معمولين على معمولي عامل واحد تامل مع تجويزه الرفع اي مع تجويز
ابي عمرو في المعطوف الرفع لما سبق فانه اي الشان لما امتنع فيه
اي في المعطوف المذكور تقدير حرف النداء الذي كان داخلاً على المعطوف
عليه بواسطة اللام اي بكون اللام فيه مانعاً من تقديره كما انه مانع
من دخوله لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلاً بل كان تابعاً
للمنادى فاستبعد ان يكون حركته كحركة ما باشره حرف النداء فله حكم
التبعية وتابع المبني مطلقاً تابع للمحل لما عرفت ومحله ههنا النصب
بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبني يجب ان يكون تابعاً لمحله
وههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى

فالرفع اولى بينهما على
استقلاله معنى لا فرد

من علماء النحو القارئ

قيل مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى معه والطير نصب
والطير وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
بفتحتى الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره اى كاسم الحسن اى كلمة
كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتاكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه
عنه فجواز نزع اللام عنه اى عن ذلك العلم يعنى كما جاز نزع اللام من
علم الحسن واثباته كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل الحارث وحارث
والخليل وخليل فكالخليل اى ابو العباس مثل الخليل فيه اشارة
الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف
بمعنى المثل تحوله يضحكن عن كالمبرد المنهم ويجوز ان يكون جارة اى
فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح
الثانى والمتبادر فى اختيار رفعه يعنى فى كون المختار عنده رفعه
لامكان جعله اى جعل المعطوف المذكور منادى مستقلا بنزع اللام
عنه فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير
دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يمكن دخول
حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهر كانت اعرابا رفعا والا عطف على
قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا
وبالعكس اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع
اللام عنه يعنى وان لم يخرج نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف
الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك اما فى العلم مثل النجم وابن
والكتاب وايام الاسبوع ومثل السبت والاحد والاثنين و
الثلثا والاربعا والخميس والثريا واما فى الصفة كالصعق حيث جعل

لما البلدة

اصابعة نخ

لما البلدة اصابته الصاعقة فيلزمها اللام فكابى عمرو اى ابو العباس
مثل ابى عمرو فى اختيار النصب اى فى كون النصب مختارا عنده لامتناع
جعله اى جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلا لعدم امكان نزع
اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله
ومحله هنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار
والمضافة بالرفع عطف على قوله المفردة هذا من قبيل عطف المرتين
على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف
عند سيبويه فيكون العامل هنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح اى وتوابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالرفع صفة التوابع بالاضافة
الحقيقية اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان
لما عرفت تنصب وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان
مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف لانها اى لان التوابع
المضاف بالاضافة الحقيقية اذا وقعت يعنى اذا كانت منادى بنفسها
تنصب لما سبق فنصبها اذا وقعت اى اذا كانت توابع اولى لان النصب
اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه ولان حرف النداء لا يباشرها
وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه والاصل فى
المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا مثل يا تميم كلهم
بالنصب ويا زيد نفسه فى التاكيد ويا زيد ذا المال ويا زيد مضارع المصر
ويا زيد كريم البلد فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله ويا زيد ابا عبد الله فى
عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه حال كونه مضا فا
بالاضافة الحقيقية لما سياتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن التعريف

اى وقوله المنادى المبنى

يا تميم كلهم نخ

يا زيد عبد الله نخ

مطلقا ولان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية لما قلنا
ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح له
كما مثل للاقسام الثلثة **والبدل** بانواعه **والمعطوف غير** بالرفع
صفة او بدل **ما ذكر** مبنى للمفعول اى غير المعطوف الذى ذكر
من قبل فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر
بقرينة المقام وهو المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعنى المعطوف الذى كان بلام التعريف فغير
اى غير هذا المعطوف هو المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا
عليه يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان
معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة مثل رجل وامرأة قوله و
البدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه **وحكمه** مبتدأ
ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين والذى
قال الشيخ اى حكم كل واحد منهما بحذف فى **حكم** المنادى اى حكم
المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه
اى واختار من قومه خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر
المبتدأ الاول **المستقل** وفسر الاستقلال بقوله الذى
باشر حرف النداء يعنى الذى دخل عليه حرف النداء وذلك اى
كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذى جرد عن التعريف
مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت لان
البدل هو المقصود من الكلام بالذكر والاول يعنى المبدل منه كا

كالتوطئة

(هامش: يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف)
(هامش: اى حكم المنادى منصوب نسخ)

(هامش: والبسط نخ)

كالتوطئة والبسط لذكره اى لذكر البدل فكان حرف النداء الداخل
على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى
المستقل والمعطوف المخصوص يعنى المجرد عن حرف التعريف منادى
مستقل براسه فى الحقيقة بحيث صار كانه لم يكن معطوفا لانه
قيام حرف العطف مقام حرف النداء فقولنا يا زيد وعمرو بمنزلة
يا زيد ويا عمرو والحال انه لا مانع من دخول حرف النداء عليه كلام
تعريف فيكون حرف النداء مقدرا فيه بقرينة المعطوف عليه فيكون
منادى مستقلا **مطلقا** اى حال كون كل منهما اى من البدل والمعطوف
المجرد عنه مطلقا فى هذا الحكم اى فى كونه كالمنادى المستقل غير
غير مقيد بحال دون حال من الاحوال الاربعة الافراد و
الاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله
سواء كانا اى البدل والمعطوف المخصوص مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او المبدل منه
والمعطوف عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور فى
الشرح او مضافين مثل يا عبد الله عبد الرحمن والاول مفرد
والثانى مضاف فيهما ومثالهما مذكور فى الشرح ايضا او
الاول مضاف والثانى مفرد مثل يا عبد الله زيد وزيد
فيكون الثانى مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو
يا خيرا من زيد طالعا جبلا او الاول مفرد والثانى مضارع
له ومثالهما مذكور فى الشرح او الاول مضارع له والثانى مفرد
نحو يا خيرا من زيد وعمرو ويا خيرا من زيد عمرو فيكون التابع

(هامش: لان قولنا يا زيد نخ)
(هامش: او المبدل والبدل والمعطوف نخ)
(هامش: الاول مضاف والثانى مبنى)

مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او
مضافين مثل يا غلام رجل غلام امرأة او وغلام امرأة او الاول
مفرد والثانى اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشمل
هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام
مقام ان يكون المتبوع مبنيا فالبدل اى فامثلة البدل مثل
يا زيد بشر وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد و بشر
اسمين لشخص واحد والا يكون بدل الغلط مثال لكون
البدل مفردا مبنى كما يبنى المبدل منه ويا زيد اخا عمرو فيكون
ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب ويا زيد طالعا جبلا مثال
المضارع له وهو بدل الكل ايضا ويا زيد رجلا صالحا مثال
للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه
اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على
ما سياتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرح فى زيد كل
مثال و امثلة الاقسام الثلثة تستفاد منها والمعطوف
يعنى وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم والبناء
فيهما و يا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا و يا زيد و
رجلا صالحا وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد
المشاكلة لان فى العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل و
لما فرغ من بيان احوال التوابع شرع فى بيان احوال المتبوع من
اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان
يكون موصوفا بابن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن

مضافا الى

مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى
المنادى واشار الى الشرط الاول بقوله والعلم اى العلم المنادى
المبنى على الضم لا على الالف ولا على الواو وحتى لو بنى على احدهما
لم يكن اختيار الفتح اما كونه اى كون العلم منادى فلان الكلام
فيه اى فى كون العلم منادى واما كونه مبنيا على الضم مع ان البناء
يشمل البناء على الالف والواو فلما يفهم بالبناء المفعول اى جعلها
فعلة تفهم من اختيار بيان لما فتحه المفهوم من قوله يختار
فتحه المنبئ صفة الاختيار من انباء اى علم ان العلم المخبر عن
جواز ضمه اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد
الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ما سبق فان جواز الضم لا
يكون ولا يوجد الا فى المنادى المبنى على الضم فان العلم لا يضاف
ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكرا والمستغاث باللام لا
لا يفتح وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم
لا غير و لا يكون فى المثنى ولا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح
يبنى جواز الضم لا غير والى الثانى بقوله الموصوف صفة العلم
بابن حال كون الابن مجردا عن التاء او حال كونه ملحقا بها اى
بالتاء من غير تغيير بنية الابن لانه لا يجوز الفتح فى نحو
يا هند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وبنت ومثناهما
وجمعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة اعنى ابنة مثل يا
هند ابنة عمرو و يا زيد بن عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة
وفاصلة بين الابن او الابنة وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم

بين جواز الضم لا غير نخ

هند ابنة عمرو والى الثانى لقوله نخ

وموصوفه كما مثلنا كما هو المتبادر الى الفهم نخ

لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى ابى ان يقع فصل بينهما
فيخرج عنه اى عن هذا الحكم مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع او النصب
حملا على اللفظ او المحل يا ابن عمرو وبالنصب لانه تابع مضاف فانه لا
يفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى
مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله مضافا اى حال كون ذلك الابن
او البنت مضافا يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن
الى علم آخر سواء كانا مذكرا او الاول مذكرا والثانى مؤنث
نحو يا زيد بن هند او العكس نحو يا هند ابنت زيد علمين
للمذكر يا زيد بن عمرو او للمؤنث يا هند بنت زيد فالاقسام
اربعة فكل علم يكون كذلك اى موصوفا بهذه الصفات يجوز
فيه الضم اى البناء على الضم سواء كان للمضاف اليه على لفظ الموصوف
نحو يا محمد بن محمد او لا كالامثلة السابقة لما عرفت من قاعدة
بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا الضم فيبنى
عليه لكن يختار بالبناء المفعول لكونه بمعنى يرجح فتحه اى فتح
ذلك المنادى على ضمه فيبنى على الفتح لكثرة وقوعه يعنى استعمال
المنادى الجامع لهذه الصفات يعنى الشروط الاربعة والكثرة اى
كثرة الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضى
تخفيف الفاظه فخففوه بالفتح يعنى بتبديل الضمة الى الفتحة
لانها خفيفة من الضمة التى هى حركته اى حركة المنادى الاصلية
لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا وفى الرضى فخففوه لفظا
بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا يحذف الالف ابن

فقط انتهى واذا نودى بالبناء للمفعول الاسم المعرف باللام اى
بلام التعريف اى اذا اريد نداؤه او اذا قصد نداؤه هذا من قبيل
ذكر المسبب وارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام
السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى
واذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة قيل مثلا اى
عند ندائه المراد من قوله مثلا ان هذا الكلام مذكور على سبيل
التمثيل لا التخصيص يا ايها الرجل مثل يا ايها النبى ويا ايها الناس
وغير ذلك بتوسيط كلمة اى مع هاء التنبيه بين حرف
النداء التى هى يا والمنادى المعرف باللام الذى هو الرجل وهذا
العمل مختص بكلمة يا لانها اصل فى هذا الباب فيتوسع فيها
الا يرى انها تستعمل فى الندبة خاصة والاستغاثة ويكون هى
محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا او هيا او ايتها الرجل و
كذا غيره تحرزا مفعول له لقوله بتوسط عن اجتماع آلتى
التعريف احدهما حرف النداء والآخر حرف التعريف فى محل واحد
بلا فاصلة بينهما فيضيع احدهما فيكون فى الكلام حرف بلا فائدة
وفى الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ
طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع
فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم
المبهم لشدة احتياجه الى مخصص الذى هو ذو اللام فوجدوا
الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة
اذ هى مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه ويا
اى كلام الرضى

بتوسط نخ

هذا الرجل بتوسيط هذا بينهما فقط للعلة المذكورة ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين اى وهذا بينهما معا وفي هذا الجمع زيادة التشريف الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فيكون الوسائط ثلثة الاثنان بالانفراد والثالث بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسط وخالصا له وهذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها والتزموا كانه جواب سوال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما كان في يا زيد الظريف وهو مخالف لما سبق من القاعدة المستمرة يعني العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعني جمهور النحاة رفع الرجل مثلا اى الاسم الجنس الواقع صفة لاى اولهذا وان كان ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان حقها جواز الوجهين الرفع بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى الاول الرفع والنصب كما مر في يا زيد العاقل لانه اى الرجل مثلا يعني الاسم الجنس الواقع صفة لاى او لهذا هو المقصود الاصلي بالنداء وما بينهما وسائط كما في البدل فالتزموا رفعه تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ما يرفع به فرفع ليكون حركته الاعرابية وهي الرفع موافقة للحركة البنائية وهي الضم التي هي علامة المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان منادى يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم فتدل عطف على قوله يكون اى فتدل حركته الاعرابية

واذا كان مرفوعا يكون موافقا للضم نخ

الموافقة لحركته البنائية على انه هو المقصود بالنداء وما قبله وسائل فقط واما الظريف في قولك يا زيد الظريف فليس بمقصود بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جئت للايضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب وهذا اى قوله والتزموا رفع الرجل او ما وقع صفة لاى منادى ولاسم الاشارة المنادى بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم المفردة ولهذا اى لكون هذا بمنزلة المستثنى لم يذكر المص هناك اى في بيان جواز الوجهين في صفة المفردة ما اى لفظة يخرج صفة الاسم المبهم المنادى عن تلك القاعدة والاسم المبهم اثنان اى ولاسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي ان يكون المص ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه وتوابع هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب بالجر عطف على قوله الرجل الذي هو مضاف اليه اى التزموا ايضا رفع توابع الرجل مثلا مضافة كانت تلك التوابع او مفردة كما التزموا رفع توابعه اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جاءني الرجل العالم وذو المال نحو يا ايها وياهذا الرجل الظريف ويا ايتها او يا هذا او يا ايهذا الرجل ذو المال فالواجب الرفع لا غير لانها اى لان هذه التوابع توابع منادى

مو

المنادى المضموم من غير المبهم نخ

بحث المبهم وتوابعه

معرب وأحد والمعرب لا محل له وليس له إلا الرفع وجواز
الوجهين في التوابع المفردة ليس مطلقا بل إنما يكون في توابع المنادى
المبني على الضم إذا كانت مفردة لأن له محلين أحدهما البناء على
الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد سبق تفصيله
وقالوا أي العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قولهم إذا نودي المعرف
باللام قيل با حد الوسائط الثلثة إلا لفظ الله بناء على قاعدة مفعول
مطلق لفعل محذوف جوازا أي بني هذا القول بناء على قاعدة تجويز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي أي تلك القاعدة اجتماع الأمرين في
لفظ واحد فإذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط
أحدهما أي أحد الأمرين كون اللام عوضا عن حرف محذوف عما دخلت
هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه إلا قليلا وثانيهما
أي ثاني الأمرين لزومها للكلمة أي لزوم اللام للكلمة التي دخلت
هي عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها يا الله لأن أصله الإله
معرفا باللام وأصله إله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح
ثم عرف باللام فصار الإله حذفت الهمزة الأصلية التي هي في الدليل
ما بين في علم الصرف وعوضت اللام عنها أي عن الهمزة المحذوفة
ونابت هي منابها ولزمت اللام الكلمة للعلمية ولنيابتها عن الحرف
الأصلي بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام يعني بلا
ضرورة شعرية لاه بلا لام لأنه لا يجوز حذف العوض مع المعوض و
قد يقال في غيرها يعني في ضرورة الشعر نحو سمعتها لاهي الكبار بضم
الكاف والتخفيف جمع كبير مثل طوال وطويل وفي الكهف والأكثر في يا الله

أي إعلام العجمة

قطع الهمزة للإيذان من أول الأمر أنهما خرجا عما كان عليه هو
في الأصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا مع اللام فتقع
ولما لم يجتمع هذان الأمران التعويض واللزوم في موضع
آخر بل اختص لفظ الإله باجتماعهما اختص بالبناء للفاعل هو
هذا الحكم بذلك الجواز الباء داخلة على المقصور إذ جعل ذلك
الجواز أي جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الحكم
أي بكلم الله يعني لم يدخل حرف النداء من كلمة ما فيه اللام إلا على
لفظ الله ولهذا أي للأمر المذكور قال المص خاصة وهي
مصدر على وزن كلم الفاعل مثل العاقبة والعافية أي خص خصوصا
خصوصا لامتناع المتوسط هنا لأن أيا يستلزم التعدد و
لفظها التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهذا موضوع للإشارة
الحسية وهو متعال عن أن يكون محسوسا في الدنيا وقوله
خاصة إشارة إلى ثلثة من أحكام اللفظ الله في باب النداء قطع همزته
لأنها في سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء و
اختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لأنه تعالى لا ينادى
بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسيط المبهم من أي أو هذا لاضمحلال
معنى التعريف عنه بالعلمية يقينا وأما مثل النجم والصعق والبيت
وغيرها مما فيه اللزوم لا التعويض وإن كانت اللام لازمة فيه
بحيث لا ينفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام نجم وصعق لكن ليست
اللام فيه عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هي عليه وأما الناس
جمع الإنسان وإن كانت اللام فيه أي في الناس عوضا عن الهمزة لكنه

التعدد وهاء نسخة

هذا لاضمحلال معنى نسخة

لانه يجتمعان فيه الاقليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصار
الاناس ففعل مافعل فى الله لكن ليست لازمة للكلمة لانها تنفك
عنها لانه يقال ناس بلالام فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال بلا
توسيط المبهم يالنجم ويالناس بل لا يقال الا بتوسيط المبهم قوله
ولعدم تعليل لقوله حكموا جريان وهو مصدر بمعنى الجارى هذه
القاعدة فى كلمة التى لان اصلها لتى ثم عرف باللام فصار التى وهى كلمة
من الموصولات واللام لازمة لها لانه لايقال تى لان تى اسم اشارة
والتى اسم موصول فى قوله من اجلك يا التى تيممت قلبى وانت بخيلة
بالوصل عنى والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت
من اجلك بكسر الكاف يا التى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به و
اشتهاره لان الندا لحبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لا
خفائه عن سماع احد والموصول مع الصلة صفة لها فكانه قال
ياسلمى او ياليلى التى تيممت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث
من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى وقفت قلبى وجزيته
وحزنته وملته اليك والواو فى وانت للحال وانت مبتدء وبخيلة
بالوصالة واللقاء الى معناه بالفارسية مرا اهلاك شدم
ازجهة عشق خودت اى آن كسى كه قلبرا ملايم وجذب كردى
وحالا تو بخيل كند وصل من و نكه داب ذ نفسى انشى ازمن
لان لامها اى لام التى ليست عوضا عن حرف محذوف فادخلت
هى عليه وان كانت اللام لازمة للكلمة اى الكلمة التى حيث لايقال
فى سعة الكلام تى لما قلنا حكموا عليه اى على قول الشاعر بالشذوذ

ويخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيممت بالوصل اى بالوصل او اللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصال او اللقاء الى معناه بالفارسية مرا اهلاك شدم مع

لان ماخالف

يكون شاذا والجواب نسخ

لان ماخالف القياس كون مردودا والجواب عنه ما قلنا والجار
فى قوله وفى الغلامان متعلق بقوله حكموا فى قولهم فى قول الشاعر
فيا الغلامان اللذان فرا تثنية فر وصلة الموصول وهو صلة صفة
للغلامان واجب بحذف المتوسط للاختصار تقديره فيا ايها الغلا ماذ
بقرينة فرا لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غائبا
اخرا اياكما ان تكسبا شرا وفى رواية تبغيا شرا لانتفاء الامرين
التعويض واللزوم كليهما حكموا بانه اى بان هذا القول اشد
بالدال المهملة اسم تفضيل والظ بالدال المعجمة كانهم توسلوا فى التفضيل
بصيغة اشد من الشدة ولم ينسبوا من الشذوذ لانه من العيوب
ولا يبنى منه اسم تفضيل شذوذا تمييز يعنى هذا القول اشد شذوذ
لانتفاء التعويض واللزوم معا من القول الاول لانتفاء التعويض
فيه فقط لوجود اللزوم فيه و لك اى وجاز لك لان اللام مشعر
الجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان
اصل الخطاب ان يكون المعين وقد يكون لغير معين فمن يصلح له
تيما وههنا كذلك على ما بين فى موضعه فى مثل يا تيم تيم عدى
اى كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة لا حقيقة وو
ولى اى وقع عقيب الثانى بلا فصل اسم مجرور بالاضافة هذا
تفسير المثل وبيان ان الحكم الآتى ليس مخصوصا لهذا التركيب بل يجرى فيه
وفى مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعملات فى الاول متعلق بجاز اى
جاز لك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب الضم اى البناء على الضم لكونه
منادى مفردا معرفة والنصب لكونه منادى مضافا اما الى

اما الى العدى المحذوف او المذكور وجاز لك فى الثانى اى فى الثانى النصب فحسب بفتح الحاء وسكون السين المهملتين كم من الكلمة الاقوال بمعنى انت يعنى وجاز لك فاته عن الجواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار اما الضم اى اما جواز البناء على الضم فى الاول فلانه منادى لدخول حرف النداء عليه مفرد لانه ليس بمضاف ولا شبهه معرفة اما قبل النداء او بعده كما هو الظ فحقه ان يبنى على ما يرفع به واما جواز النصب فيه فبنى على انه مضاف الى عدى بالتنوين المذكور صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما مر ان المنادى اذا كان مضافا ينصب وتيم الثانى صفة تاكيد لفظى او لتاكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول بحذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه ليس بمضاف فاصل بين المضاف والمضاف اليه وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه و التنوين معوض عنه و لا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى الصفة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظ صار الثانى كانه هو الاول فكانه لا فصل فكانه قال يا تيم عدى بلا تكرير وذلك العمل مذهب سيبويه فيبنى على انه مضاف الى عدى بالتنوين المحذوف صفته بقرينة المذكور فى الثانى لان التابع ان يحذف السابق بقرينة اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق وذلك العمل مذهب مبرد وانما اختلط سيبويه هو على هاوالسيرافى اجاز الفتح فى الاول

بمكان النصب

بمكان النصب وكان المص اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء على ان يكون الاول فى الاصل يا تيم بالضم تيم عدى بالنصب فيه ففتح يعنى فبنى على الفتح اتباعا لنصب الثانى كما فى قولك يا زيد بن عمرو لانه كان الاصل يا زيد مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون فى تيم الاول ثلث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا وتعيين النصب فى تيم الثانى لانه اى لان تيما الثانى اما تابع بالتنوين مضاف صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثانى من توابع المنادى المبنى المضافة فتنصب او تابع بلا تنوين بل مضاف الى مضاف اليه وهذا على ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى العدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثانى تابعا لمنادى المضاف منصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر وفى القاموس لا ابا لكم ولا اب لكم ولا ابك و لا اب لك كل ذلك دعاء فى المعنى لا محالة وفى اللفظ خبر اشهر قال الجوهرى هو مدح اى انك شجاع ماجد مستغن عن الاب اى عن الاهل و قال الازهرى انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد الشهر لا النفى الجنس وابا باثبات الالف مثل لا ابا له منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسياتى تفصيل لا يلقينكم فعل مضارع مذكر مؤكد بالنون الثقيلة

التثقيلة من القى يلقى من الالقاء والضمير عبارة عن المخاطبين و
هم تيم عدى اى لا يوقعنكم وسوءة على وزن سوءة المكروه وكل ما
هو قبيح وعمرو بالرفع فاعل لا يلقينكم والبيت لجرير الشاعر قاله
خطابا لبنى تيم ونصيحة لهم حين اراد عمر التيمى اى المنسوب الى بنى
تيم الشاعر صفة عمر ان يهجوه من هجو يهجو هجوا مثل غزو يغزو
غزوا والهجو القدح والذم فقال جرير خطابا لبنى تيم ونصيحة
لهم لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا على ان يهجونى يعنى لا تكونوا ساكتين
حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجونى وامنعوه عن هجوه
اياى فيلقينكم بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل
قوله تعالى تطغوا فيحل عليكم اى فان يلقينكم ويوقعنكم
فى سوءة اى مكروه وبلية تصل اليكم من قبلى وجانبى يعنى
المراد من المكروه والبلية من قبل جرير مهاجاته اياهم والمهاجاة
مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجية قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الى بنى تيم
والمعنى لا يوقعنكم عمر فى مكروه وبلية شديدة من قبلى لاجل
تعريضه لهجوى و والمنادى مبتدأ المضاف صفته الى ياء
المتكلم يجوز فيه اى فى ذلك المنادى وجوه اربعة خبره فتح
الياء بدل من وجوه بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اى احدها
والاول اولى مثل يا غلامى بفتح الياء وهو الاصل لان كل كلمة
وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال
تركبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر لئلا يلزم

الابتداء بالساكن والاصل بالحركة الفتح لخفته وثقل اخويه على ما
وضع على حرف واحد او سكونها عطف على فتح الياء والضمير للياء يعنى يرجع الى الياء
قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل فى البناء السكون ولثقل
التركيب بالاضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن ظ مثل يا غلامى
بسكونها او اسقاط الياء عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء
لكونها اصلا اكتفاء بالكسرة علة للاسقاط لان الياء لما كانت
متولدة عن الكسرة دليلا الياء احترازا عن نحو يا فتى و يا عصى
بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتا بحذف الياء لعدم القرينة
دلالة لانه لا يجوز اسكان الياء فى مثل يا فتاى على ما سيأتى فى قوله
واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق الى ياء المتكلم الى ان قال
فان كان آخره الفا ثبت والا ان قال والياء مفتوحة فى الصور
الثلث مثل يا غلام بكسر الميم وحذف الياء و قلبها اى قلب الياء
الفا عطف على اسقاط الياء وعلى فتح الياء لا سكونها يعرف بالتأمل
مثل يا غلاما بالالف هذا متفرع من القسم الاول لان اصله
يا غلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم و قلب الياء الفا
وهذان الوجهان اعنى اسقاط الياء و قلبها الفا يقعان غالبا فى النداء
واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان
كل واحد منهما اصل لان النداء موضع ومحل تخفيف لان المقصود
اى لان حق المنادى بالنداء لا النداء فقط بل غيره اى غير النداء
فيقصد المتكلم الفراغ والخلاص من النداء بسرعة ليتخلص المتكلم
منه اى من النداء ويتوجه الى ما هو الحق والمراد من الكلام

والخبر والامر والنهي وغير ذلك مما يبتني على النداء فخفف بالبناء
المفعول ياغلامي بوجهين حذف الياء بدل من قوله بوجهين و
ابقاء الكسرة دليلا عليه اى على حذف الياء في الوجه الثالث وقلب الياء
عطف على حذف الياء الفا في الوجه الرابع لان الالف والفتحة اخف من
الياء والكسرة فيه نشر على ترتيب اللف ولان الالف اكثر مدا من
الياء وهما اى هذان الوجهان وان كانا الاصل واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان اى لا يكون هذان الوجهان
واقعين في كل منادى كذلك اى الى ياء المتكلم قوله كذلك صفة
للمنادى واشارة الى ما قررنا بل يقعان فيما اى في المنادى
الذى غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر المنادى بها اى بتلك
الاضافة لتدل الشهرة والغلبة على الياء المغيرة كما هو المعلوم
من غير بالحذف في الوجه الاول والقلب الفا في الوجه الثاني
فلا يقال في عدوى بفتح الياء او سكونها يا عدو بالحذف و
الاكتفاء بالكسرة ويا عدوا بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء
الفا بل يجب ان يقال يا عدوى بالفتح والاسكان لان العدو
لم يغلب ولم يشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لا
يضيف عدوه الى نفسه غالبا وقد جاء حال كونه شاذا في
المنادى الذى غلب اضافته الى الياء يا غلام فاعل جاء باعتبار
المثل بالفتح اى بفتح الميم اكتفاء بالفتح عن الالف لان الفتحة
يكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما
وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف

دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف
واما فتح يا ابنى في نبيا قليس شاذ لكنه شذ يا غلام لاجتماع اليائين
و يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء كما انه يجوز ان
يكون بغيرها وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فيكون
هذه الجملة الاسمية معطوف على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون
بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء فيكون في خبر
الجواز اشهر الجواز ليس من كلام المص حتى يكون وقوع
قوله بالهاء في حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح
في هذه الوجوه الاربعة كلها وقفا اى في حال الوقف نصب
على الظرفية باعتبار المضاف تقول حال الوقف يا غلاميه
بالفتح ويا غلاميه بالاسكان ويا غلامه بالحذف ويا غلاماه
بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف وان كان شاذ فرقا بين الوصل
والوقف يعنى ذكان هذه الوجوه وصل الى ما بعدها بلا
فاصلة لا يلحق بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يلحق بالهاء
فيكون وجود الهاء دليلا على الفتح وعدمها دليلا على
الوصل قالوا اى العرب في محاوراتهم جمع محاورة اى في
مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم يا ابى
يا ابى ويا امى بناء على الوجوه الاربعة المذكورة في يا غلامى
كسائر اى كباقى ما اضيف الى ياء المتكلم يعنى قياس مطرد فيهما
ما في باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها
والقائها وقلبها الفا بلا هاء في الوصل ومع الهاء في الوقف فيكون

فى كل منهما ثمانية اوجه مع وجوه اخر جمع اخرى مؤنث آخر ذكره
صفة وجوه بعد صفة عليها اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية
لكثرة استعمال نداءها فى كلامهم لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه وكثرة
النداء يقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه آخر اذا كثرت الوجوه
كما اشار المص اليها اى الوجوه الاخر الزائدة عليها بقوله عطف على الوجوه الاول
ويا ابت ويا امت اى قالوا فى نداء الاب والام بطريق آخر يا ابت مكان
يا ابى ويا امت مكان يا امى ايضا اى كما قالوا الوجوه الاول بابدال التاء
المثناة من فوق بالياء المثناة من تحت والباء فى بالياء بمعنى من اى بجعل
التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفى الحاشية الباء صلة الابدال وانما
تدخل على المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
كما زعم انتهى وفى اللب هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها بدل فى بعض
المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم و
لكن عند الوقف تغلب هاء لكونها للتانيث وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء
مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى انتهى وانما
طولت لكونها عوضا عن الياء كتاء التانيث واخت عوضت عن الواو **فتحا**
وكسرا اى حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق حركة الياء واشار الى
ان قوله فتحا وكسرا حال مؤول بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره
الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانما
قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصلها
يا ابى ويا امى بفتح الياء والميم فى يا ابت ويا امت بعد الابدال الخفة
او حال كون التاء المبدلة مكسورة وهو احتمال المناسبة الكسرة الياء التى هى اصل
وهذا بناء على ان التاء مبدلة عن الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالها عن حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء او بدل

الكسرة فتحة للخفة ايضا وقد جاء بالضم اى البناء على الضم ايضا كما جاء البناء على الفتح
والكسر نحو يا ابتُ ويا امتُ بالبناء على الضم فيهما ثلث لغات البناء على الفتح او
الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم
على المستقبل لاجرائه بمجرى المنادى المفرد المعرفة لانه اذا ابدل الياء تاء
صار كانه لم يضف فجرى بمجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم يذكر
المص حيث قال فتحا وكسرا لم يقل وضما للقلة اى لقلة استعماله ولثقل
الضمة على الياء وان كانت مبدلة قالوا اى العرب ايضا فى نداء الاب و
الام بطريق آخر يا ابتا ويا امتا **بالالف** اى بالحاق الالف بعد التاء
فاشار الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وقول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا
فى نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف اى قالوا يا ابتا
بالحاق الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل ههنا جمعا بين العوضين التاء والالف
لا يجوز ان يكون لشئ عوضان وكما قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت و
تعويض الالف وحدها يا ابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا **دون**
الياء اى ياء المتكلم فيما قالوا يا ابتى ويا امتى كما لم يقولوا بالياء والالف او بالياء
والتاء والالف احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه اى فان
هذا الجمع غير جائز لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين
الشمس والقمر وقالوا اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعاد قالوا لارادة
الى ان له حكما خاصا لا يوجد فى غيره الاشاذا **وقالوا يا ابن ام**
ويا ابن عم خاصة اى خص هذا القول بهما خصوصا هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم يعنى بالمضاف اليه للمنادى والمضاف الى ياء الام والعم
اى لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ولا يقال يا ابن
خال بالفتح ايضا بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه الاربعة المذكورة
بالياء وبلا هاء لا اى ليس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام والعم

ط يعنى بالنظر الى المضاف اليه للمنادى
ولا المضاف الى الياء الام والعم نسخ

المضاف الى الياء ايضا كما هو الاصح بالنظر الى الام والعم فانهم يقولون عند ندبة بنت الام
المضاف الى الياء يا بنت ام بالفتح للاكتفاء المذكور وعند ندبة بنت العم المضاف الى الياء يا بنت عم
بالفتح ايضا على الوجوه الاربعة مع زيادة وجه خامس عليها والاكتفاء بالفتحة عند
حذف الالف من غير شذوذ فقولها عائل مثل باب يا غلامي فقالوا اي العرب يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء فيهما مثل غلامي وقالوا ايضا يا ابن عمي بسكون الياء فيهما مثل
غلامي بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما
مثل بالحذف والاكتفاء ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة
فتحة مثل يا غلاما وقالوا اي العرب ايضا بزيادة وجه آخر على هذه الوجوه الاربعة
والحال انه قد شذ اي قد كان شاذا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الالف المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة قبلها لكثرة الاستعمال
اي لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد في الالفاظ السابقة
ايضا ولطول اللفظ لانه جعل اربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف
اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحدة لانه جعل وثقل بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر
على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة مخصوصة بهذا
اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلة
الثلاثة شرط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتح فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف
يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف
الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذفها في نحو يا غلام ومما كان
من خصائص النداء وما يتعلق به اصالة الترخيم تغيير والنداء باب
تغيير لما مر ان النداء ليس بمعنى بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود قالوا
فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يوزن ما
بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث وبما تتم الكلمة بل
يجب ان يؤتى بسرعة لشرع في بيانه اي في الترخيم ليتكمل احوال المنادى فقال

فقال وترخيم المنادى الاضافة لمرخمية يدل عليه عطف قوله وفي غير
او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي وترخيمك المنادى جائز اي
واقع ثابت يعني ان الجواز ههنا وقوعي في سعة الكلام يعني ان الترخيم
مقيد بان يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة من غير ضرورة
والجاران متعلقان بالوقوع شعرية صفة ضرورة دعت اليه اي
الى الترخيم واقتضته فان دعت اليه ضرورة واقتضت ضرورته الترخيم
فترخيم المنادى واقع بالطريق الاولى فالترخيم في المنادى واقع سواء
دعت اليه ضرورة او لا وحصولا الى الترخيم في غيره اي غير المنادى واقع و
ثابت ضرورة اي لضرورة ليشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول
له الوقوع شعرية داعية اليه اي الى الترخيم كقول الشاعر وبارمت
ادمى تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم اي ادمية وهو اي
الترخيم في اللغة التخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخم الكلام ككرم
ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية التي صارت سهلة المنطق فهي
رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق وتخفيف
اي ترخيم المنادى حذف مصدر ترك فاعله ومفعوله في آخره اي في آخر
المنادى اي حذف شيء من آخر المنادى تخفيفا علة للحذف ولذا قال
الشارح اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مثل تجاور ساكنين و
اضافة وغيرهما مقتضية موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف و
في الرضي يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب
قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا
حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف

وهو العلة هذا كلامه فعلى هذا اى على تقدير ان يكون الضمير المرفوع
راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك
التعريف اى تعريف الترخيم وهو حذف فى آخره تخفيفا مخصوصا
اى خاصا بترخيم المنادى ولا يشمل الى غيره ويعلم منه اى من تعريف
ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم بالمقايسة
اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذف فى
آخره تخفيفا يكون ترخيم غير المنادى حذف فى آخره تخفيفا ويمكن
حمله اى حمل ذلك التعريف على تعريف الترخيم مطلقا سواء كان
المرخم منادى اولا بارجاع الباء متعلق بالحمل او بالامكان الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا وارجاع الضمير المجرور الى الاسم مطلقا
فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقا سواء كان واقعا فى المنادى او لا حذف
فى آخره اى آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اولا و
لكنه غير ملايم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى
اصالة وغيره تبعا لان الخصوص اولى من العموم لكن بالتفسير الاول
انسب بالمقام والثانى افيد بالمراد وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على تقدير الاول اى على تقدير كون التعريف مخصوصا ترخيم المنادى او
شرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى اى على تقدير
كون التعريف عاما لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى
لا شرط له لكونه ضروريا وانما ترخيم المنادى اذا كان فى سعة الكلام
فيحتاج الى الشروط لكون الحذف خلاف معقول وان كان فى الضرورة
الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا امور اربعة ثلثة

منها عدمية على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور اله
العدمية احدها ان لا يكون خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها
يكون ولا منزوبا وهى اى الامور العدمية احدها ان لا يكون المنادى
الذى اريد ترخيمه مضافا حقيقة اى اضافة حقيقية او حكما اى
اضافة حكمية كان يكون مضافا بالاضافة اللفظية او شبه مضاف
اذا كان الامر كذلك فقد دخل فيه اى فى قوله مضافا المنادى شبه
المنادى المضاف ايضا والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية اذ حكمها
انه لا يمكن الحذف اى الترخيم من الاول اى من المضاف حقيقة او
حكما لانه اى لان الاول الذى هو المضاف ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو
ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى يا غلام
زيد و يا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون
ذكر المضاف اليه ولا يمكن الحذف والترخيم ايضا من الثانى يعنى
من المضاف اليه لانه اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه ليس آخر
اجزائه نظرا الى اللفظ لان المضاف مستقل فى اللفظ الدالة على معناه
وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم
فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا ممتنع لما عرفت فامتنع
الترخيم فيهما اى فى المضاف نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ
بالكلية والاجمل ان لا يكون مضافا شرطا عدميا والثانية ان
لا يكون المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او
حكما مستغاثا لان اللام للتاكيد النفى مجرور صفة مستغاثا يعنى

اذ لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا باللام سواء كان مضافا مثل
يا لعبد الله او لا مثل يا لزيد لعدم ظهور اثر حرف النداء من النصب
بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة او البناء اذا كان
مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى
من غير ضرورة داعية اليه وهو لا يجوز فلم يرد من ورد يرد عليه
اي على المنادى المستغاث مطلقا الترخيم الذي هو من خصائص
النداء لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور
اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء ولانه اي لان زيدا ايضا لكنه
مفتوحا عطف على مجرورا اي لا يكون ذلك المنادى ايضا
مستغاثا مبنيا على الفتح بزيادة الالف اي الف الاستغاثة في آخره
لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة اي زيادة الف الاستغاثة
في آخره تنافي الحذف اي الترخيم والترخيم ينافي الزيادة فتنافيا
فتعارضا فامتنع الترخيم عنه ولم يذكر المص المندوب مع انه
من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة
وهي تنافي الترخيم لا يرخم ايضا اي لان المندوب غير داخل في
المنادى عنده اي عند المص على ما سبق حتى يحتاج الى اخراجه ههنا و
ما ابتدأ وقع صلة في بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه
الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط كان بجعله من الحروف
المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه من تصرف الناسخين حيث
وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين
المتعلمون يعني ان قوله ولا مندوبا لم يكن في اصل النسخ الذي كتبه

المص بل

المص بل الحقه بعض الطلبة مع ان وجه اشتراطه عند دخول في
المنادى ظاهر وهو اي وجه الاشتراط اعني اشتراط قوله ولا
مندوبا ان الاغلب والاكثر فيه اي في المندوب زيادة الالف او
الياء او الواو بدلا عن الالف في آخره لمد الصوت في الندبة اظهارا
للتفجع واعلاما للناس كما في المستغاث بالالف زيدت الالف
لزيادة الاستغاثة واظهارا لها فلا يناسبه اي فلا يناسب المندوب
الترخيم المستلزم للحذف المنافي للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستغاث
بالالف للتخفيف اما لمجرد التخفيف او لغرض آخر والثالث من
الشروط العدمية ان لا يكون المنادى الذي اريد ترخيمه جملة يعني
علما منقولا عن الجملة مثل تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها
علما مر لان الجملة المنقولة الى العلمية محكية اي ملفوظة بحالها
قبل العلمية فلا تتغير اي فلا تقبل التغيير من زيادة ونقصان على
ما سبق تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية
ببيانها والشرط الرابع وهو الشرط الوجودي احد الامرين
وجوديين يعني احدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون الشروط
الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة وهو اي احدهما ان يكون
المنادى الذي اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافا ومستغاثا وجملة
علما قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا ر
رجل لا يرخم ايضا وان وجد شرط الترخيم عدما لما سيأتي زائدا
على الثلاثة احرف لانه اذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط
او لا مثل يا عمر و يا زيد لا يرخم ايضا وان وجد تلك الشروط هذا

بدل جملة

خلاف الفراء والكوفيين فانهم يجوزون ترخيم المنادى الثلاثي اذا كان وسطه متحركا نحو يا عمر [illegible] الوسط [illegible] من المواضع [illegible] النقصان في [illegible] سيد عبد الله

عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
مثل يا عُمَ في يا عمر وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثي وان كان ساكن
الاوسط فيقولوا يا زَ في يا زيد لكونه علماً لان للعلمية ناسبها المحذ
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم والكثرة تقتضي التخفيف مع
انه قوله لشهرته علة للجملة الآتية وهي قوله فيما موصولة اي
مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول منه اي
من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله
دليل وهو مبتدا وهذه الجملة خبر لقوله مع انه على ما موصولة
الغي اي حذف مبني للمفعول منه ونائب ما استكن فيه راجع
الى الموصولة والمعنى بعد ان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف
بالترخيم ان الشان ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم
دليل اي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اي لا
لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو جعفر
لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على
المحذوف ولزيادته عطف باعادة الجار على قوله لان العلمية اي
ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اي على ثلاثة احرف لم يلزم
بالترخيم نقض الاسم الذي اريد ترخيمه عن اقل ابنية جمع بناء الاسم
المعرب اي عن اقل بنائه وهو ثلثة احرف لما تقرر ان اللفظ يحتاج
الحرف يبتدا به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل
بينهما فالزم بهذا ان يكون اقل بنائه ثلثة احرف بلا علة موجبة
الحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى

ويدوم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت واما يعني اذا
لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلث فالشرط ان يكون اسما
ملتبسا بهاء التانيث المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم و
ان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة بل كان اسم جنس سواء كان ما
ثنائيا كثبة وشاة او ثلثيا كطلحة وسلمة او غيرها كخضبة
الا انه اذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلحة
يا طلحة الا ان يكون مقام التاء الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق
التفرق باضباعا لان وضع التاء التي هي للتانيث على الزوال لانه
لانها ليست من نفس الكلمة بل الداخلة بها فكيف ويكفيه ادنى مقتضي
مقتضي للسقوط فكيف استفهام انكاري يعني فلم لا يكفيه ادنى مقتضي
للسقوط اذا وقع التاء العارض موقعا هو لام الكلمة يكثر فيه اي
في ذلك الموقع سقوط الحرف الاصلي المراد بالموقع الذي يكثر فيه
سقوط الحرف الاصلي ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى
واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف
العارض به وهو التاء يكون اولى ولم يبالوا اي العرب بالقادسية
بالف نداء شتنذ عربان بيقاء نحو ثبة كرة وجماعة وشاة كو
كوسفند بعد الترخيم اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه
على حرفين قوله على حرفين متعلق بالبقاء لان بقاءه اي بقاء نحو
ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك اي على حرفين والكاف متعلق بالبقاء
بالبقاء وقوله ليس لاجل الترخيم خبر لان بل حرف اضراب ومع التاء
متعلق بقوله ناقصا ايضا اي كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا وا

فالمعنى بل نحو شبة كان ناقصاً عن ثلثة احرف مع التاء كما كان ناقصا
عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص انما
لزم عن الوضع اذ التاء كلمة اخرى برأسها اى بذاتها وضعت للتانيث
لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا للاعراب ولا يرخم ايضا
المفعول لغير ضرورة شعرية داعية الى الترخيم منادى نايب الفاعل لم
يستوف مضارع مبنى للمفعول صفة المنادى اى لم يستكمل الشروط
المذكورة الاربعة ثلثة منها عدمية وقد فصلت وواحد منها وجودى
وبين الاما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب فان صاحبكم نعرفه
بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التانيث فالشرط الوجودى
عدمى وان الشرط العدمى عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا
انه رخم شاذا وجه شذوذه فالوجه والسبب فى ترخيم بدون شرط
كثرة استعماله منادى والكثرة تقتضى التخفيف فخففت بالترخيم لحذ ذكونه منادى
ولما فرغ المصنف من بيان شرائط الترخيم عدمياً ووجودياً شرع فى بيان كمية
المحذوف اى فى بيان مقدار ما يحذف من المنادى بسببه والمحذوف
بسببه ثلثة اقسام حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد فقال مصدرا
كلامه بالفاء التفسيرية فان كان فى آخره اى فى آخر المنادى الذى اريد
ترخيمه زيادتان اى حرفان زيدان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة
اى فى حكم زيادة حرف واحد فى انهما زيدتا معا يعنى دفعة واحدة
بحيث لا يأتى احديهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون دفعة
واحدة لمعنى واحد واحترز به اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عن
زيادتهما متفرقة بان يكون احديهما منفردة عن صاحبتها وان يكون لمعنى

لمعنى آخر

لمعنى آخر غير ما زيد له الاول نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
اى فى الاولى والثانية زيدتا لمعنى واحد اولا فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت
الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة التاء لان ما قبل تاء التانيث يكون
مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك كسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث
فصار ثمانية فيكون ح ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا و
ان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة
فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث فلم يحذف
للترخيم منهما الا الآخير يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التا
التانيث مثل ثبة وشاة كاسماء اذا جعلتها فعلاء تكون مثالا لما نحن فيه
مأخوذ من الوسامة مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف
ظرافة من وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدر سمة و
هى كى اى الحسن بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب
واسم الفاعل وسيم كما هو مذهب سيبويه اصله وسماء قلبت الواو
همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسماء بفتح العين ثم زيدت الالف الهمزة
فى آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء الا يكون مما نحن فيه
اذا جعلتها افعالا جمع فعل واسماء جمع اسم على ما هو مذهب غيره اى
غير سيبويه فاصله سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو
ثم جمع فصار اسماو مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف
بعد الف فصار اسماى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة
كسماء فصار اسماء فح يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبل مدة
زائدة ولذا قال الشارح لانه يكون ح اجنبى كونه جمع اسم كافعال جمع فعل

فعلى الاول يكون الاسم غير منصرف
لان التانيث القائم مقام العلتين
وعلى الثانى منصرف

من باب عَلِمَ اى باب ما يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة
لكونه مذهب سيبويه المختار عند المص اتا نه مثالا لهذا القسم ومروان بفتح
النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مَرْوٌ ثم زيدت الالف و
النون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ح ويكون تثنية مَرْو
بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى رجلا وكذا
فى آخره اى فى آخر المنادى الذى أريد ترخيمه حرف صحيح فيه شائبة
الالة قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة أو قبل ايراده جز
الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما
فى الجزاء واشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من
وجه لانهما يجتمعان فى نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون
الثانى فى نحو بصرى ويصدق الثانى دون الاول فى نحو منصور
اى صحيح اصلى لتبادره اى لمسارعة الاصالة الى الذهن اى الى ذهن
السامع عند سماع الصحة لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة
يعنى ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وانما
قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع
الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصالة فيخرج منه اى
من هذا القسم نحو سِعْلاة لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه
ليس باصيل بل زيد فيه للتانيث لانه لا يحذف منه الا التاء يعنى لا يرخم
من نحو سعلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بتاء التانيث سواء
كان زيادتها علما او لا والسِعلى والسعلاء بكسر السين فيهما الغول و[illegible]
سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يجئ على سعالى

بفتح الشين

بفتح الشين والعين وهو اى الحرف الصحيح بعد ان كان اصيلا اعم من
من ان يكون حقيقة كمنصور ومسكين وعمار او حكما فيشمل قوله
حرف صحيح مثل مَرْمِىّ ومَدْعُوّ فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر
اذا كان ما قبلهما ساكنا يكونان فى حكم الصحيح كدَلْو وظبى على ما
سيأتى تفصيله ولذا علله الشارح بقوله فان الحرف الاخير منهما
اى من قوله مرمى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى فى حكم الحرف
الصحيح فى الاصالة لما قلنا آنفا قبله اى قبل ذلك الحرف مدة بالرفع
لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل فى كمه
كتاب اى الف او واو او ياء ساكنة اى ساكن كل واحد منها حركة بناء
ما قبلها من جنسها خبره يعنى ان يكون الالف ساكنة وحركة ما
قبلها فتحة كعماد والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة كمسكين
والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحترز
بقوله مدة عن نحو دَلْو وظَبْى فانه ليس الواو والياء فيهما
حرف مد لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها
من جنسها عن نحو دُحَيِّل فى تصغير دَحْل بالحاء المهملة ونحو
وسِنَّوْر فان الياء والواو لا تسميان مدتين لعدم حركة ما
قبلها من جنسها والمراد بها اى بالمدة المدة الزائدة يعنى الواو والياء
الزائدتين لتبادرها اى لمسارعة الزيادة الى الذهن اى الى ذهن
السامع حين سمع المدة لغلبتها اى لغلبة الزيادة فى حرف المد و
كثرتها عطف تفسير فيخرج منه اى من القسم الثانى نحو مختار
ومنقاد فان حرف المد فيهما ليس بزائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء

وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو
الاصليين لان الثلاثي فيهما خيس وقود ثم نقل الى باب الافتعال
والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون فانه لا يحذف في سبب
الترخيم منادى من مختار اذا رخم الا الحرف الاخير وهو الراء لكونه من
القسم الذي بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو اى
والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور في
آخره اى آخر المنادى والحال عن المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل في المنادى
مقام في آخر المنادى يصح وان كان بالتاويل وهذا مثل قوله تعالى
اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفا
كمنصور مثال لكون المدة الزائدة واوا ومسكين مثال لما يكون
ياء وعمار مثال لكون المدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها
حرف صحيح اصلي وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة و
هي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم تعليل لكون الحرف في اكثر
من اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اى من هذا
القسم عدم فاعل يلزم النجابة اى بقاء المنادى على اقل ابنية المعرب
متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربعة وقد حذف
منه حرفان يلزم ان يبقى المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب و
هي ثلثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز وانما لم ياخذ
المص هذا القيد اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة في قوله زيادتان

زيادتان في حكم الواحدة بان يقال فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة
وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه
على اقل الابنية لانه نحو ثبون جمع ثبة بضم الثاء المثلثة بالفار
سية گروه اى گوسفند وقلون جمع قلة بالواو والنون او الياء
والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة
الصغيرة التي يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي
جالك وفي المفصل وذو من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مع
مغير اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون انتهى
يرخم مبني للمفعول بحذف زيادته وهي الواو والنون لانهما زيدتا
معا فكانتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول
كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم
سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية اولا لان بقاء الكلمة فيه اى في نحو
نحو قلون وثبون على حرفين بعد الترخيم ليس بالترخيم حتى يلزم
بقاء المعرب على اقل ابنيته بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان
كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة حذفتا بالبناء للمفعول جزءا
الشرطان اى الحرفان الاخيران في كلام القسمين الاول والثاني با
بالترخيم اما حذف الحرفين الاخيرين معا في القسم الاول وهو
ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة فلما كانتا اى فلعلة
كونهما في حكم الزيادة الواحدة فلما زيدتا معا حين الزيادة حذفتا معا
عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الزوجين
عن الرفيقين ولانه لما كانا في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف

الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذفه
من حرف واحد حكماً واما الحرفان الاخيران في القسم الثاني وهو
ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه لما
حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته اى مع كونه صحيحاً اصلياً
من حيث انه ان لا يحذف بلا علة موجبة حذفه المدة الزائدة الزائدة
اى وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه ونيادته لئلا يرد
من ورد يرد مثل وعد يعد المثل المثل بفتح الميم والثاء المثلثة اسم
صفة المثل اى المشهور بين العرب ومثل المشهور قولهم صلت
على الاسد وبلت عن النقد صلت بضم الصاد والمهملة والخطاب اسد
صولت بفتحتي الصاد والواو فاعلت كما بين في علم الصرف ومصدره
صولة وهي الحملة والجرءة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة
والخطاب لولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب واراده السبب
لان الخوف سبب للبول النقد في الصراخ بفتحتي النون والقاف نوع
ايكوسفند كوتاه دست وباى زشت روى يعني صغار
الغنم يعني اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشابه بالاسد و
اعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشابه بالغنم الضعيف
ولان حرف الصحيح الاصلي اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف
الزائد يكون الحي اولى بالحذف بالترخيم وان كان المنادى الذي
اريد ترخيمه مركبا ولما نشأ من اطلاق قوله مركباً انه يشمل
المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح
بقوله ويعلم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم انه اى ان المراد

بالتركيب ههنا ان لا يكون مضافاً ولا مشابها به ولا جملة يعني ان لا يكون تركيبا
تركيبا اضافيا ولا مشتبها به ولا اسناديا مثل خمسة عشر حال كونه منهما علما
علمين حذف الكلم الاخير بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير فيقال في ترخيم
بعلبك علما يا بعل بحذف الكلم الاخير وهو بك وفي ترخيم خمسة عشر
علما يا خمسة بحذف الكلم الاخير ايضا وهو عشر لتنزيله اى لمشابهته
الكلم الاخير منزلة تاء التانيث فكون كل واحد منهما اى من الكلم الاخير
وتاء التانيث كلمة على حدة صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعني فكما
ان التاء كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك الكلم الاخير كلمة برأسه
يدل على المعنى فكما تحذف التاء وحده بالترخيم كذلك الكلم يحذف وحده به
صارت تلك الكلمة وهي التاء وذلك الكلم بمنزلة الجزء مما قبلها وان كان
المنادى الذي اريد ترخيمه غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة كونها
ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزاء فانه باعتباره قسمان لا
اقسام كما بينا سابقا فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد وقال الم
المحشي قدر المضارع مع مضي اخواته الماضية لدفع كلمة الفاء فانها
لا يجوز في الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف
واحد اقول قد تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع
لان المص فيما سبق عبر بالماضي ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا
قليل فاختار الصيغة التي بعضها تفيد تقليله وهي المضارع وقد علم
احتياجه ايضا الى التقدير فالانسب بالمقام ما ذكره الشارح
لحصول الفائدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف واحد وهي
التخفيف وعدم موجب حذف الاكثر يعني اكثر من حرف واحدة

بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا مثل بعلبك او تعدادياً مثل ...

وموجب حذف الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلثة نحو يا
باحار – ويا مال في يا حارث ويا مالك فيه نشر على ترتيب اللف
فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود
بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما في الاقسام الثلثة
فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار
الجزاء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع في
بيان ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف لنسيا منسيا فقال
فقال وهو اى المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه
وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت لا به
يكون لعلة موجبة او المحذوف بالترخيم فيما ثبت لكن الشارح
اقتصر على الاول بقرينة في حكم الثابت لان الثبوت في الباقي اولى
منه في المحذوف فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة اى المنادى المرخم
بعد الترخيم على متعلق يبقى ما كان ذلك الحرف عليه الضمير المجرور
راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركة الثالث الضم والكسر
والفتح والسكون قبله اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما
قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يا بلب في بلبل وان كان مكسورا
يبقى على الكسر نحو يا حار في الحارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح
نحو يا مر في مروان وان كان ساكنا يبقى على السكون نحو يا ثمو
في ثمود على الاستعمال الاكثر فيقال اى اذا كان الامر كذلك فيقال او
عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل
المحذوف ثابتا فيقال في حارث يا حار بترخيم حرف واحد من

والاولى ان يرجع الضمير الى المحذوف في المنادى في حكم الثابت فح لا يحتاج الى قوله بجميع اجزائه

في ... المحذوف وهو ... الاكثر ... [illegible]

لانه من

لانه من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه باقيا على ما كان يا حاد عليه
قبل الترخيم لكون المحذوف كالثابت ويقال في ثمود يا ثمو بواو متطرفة
اى بوقوع الواو في الطرف بعد الضمة مع انه لم يوجد في كلام العرب
اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم
يلزم وقوع الواو المذكور في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم وقوعها قبله
قبله ويقال في كروان يا كرو بواو متحركة وقعت بعد فتحة مع انه
لم يوجد في كلامهم ايضا واو او ياء متحرك الا قلبتا الفا للعلة
المذكورة ولم يذكر المص ولا الشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد
الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة الثلثة واما بالضم لا
لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في الاستعمال منه وما هو الاقل فيه
لكلاهما سوى نحو يا قنب في قنبل ويا بلب بالضم في بلبل فانه
لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل وقد يجعل قد للتقليل و
يجعل مبنى للمفعول اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل لمقابلته
ما هو الاكثر استعمالا اسما المفعول الثاني برأسه الجار والمجرور
صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه شئ لا
حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد فيكون له في بنائه اى
في كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلا وتصحيحه لئلا يوجد في
الكلام اسم متمكن آخره واو ساكنة قبل ضمة حكم نفسه اى حكم الحرف
الحروف الباقية بعد الترخيم لا حكم الاصل لان المحذوف بالترخيم لما جعل
كان لم يكن صار ذلك الاسم كانه لم يحذف منه شئ فكان كانه وضع
هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح

وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلثة امثلة فقال فيقال الفاء
هرمثلها الفاء في فيقول ياحار في حارث بالضم اى بالبناء على الضم هذا
مثال لما يكون له في بنائه حكم نفسه كانه اسم مفرد ليس بمضاف
ولا مشبه به معرفة ليس بنكرة برأسه اى مستقل كان حروفه
عند الوضع ثلثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يا زيد فيضم اى فيبنى
على الضم ويا ثمى في يا ثمود هذا مثال لما يكون في تصحيحه حكم نفسه لانه
لما جعل ثمو بعد الترخيم اسما برأسه اى اسما مستقلا صارت
الواو طرفا اى وقعت الواو الساكنة في الطرف بعد الضمة اذ كان
كذلك فلا جرم لا لنفى الجنس وجرم بفتحتى الجيم والراء المهملة اسم
لا قلبت ياء آخرها وكسر ما قبلها لتسلم الياء فصار ثمى كما دلى في
ادل جمع دلو واحق في احقو ويا كرا في يا كروان هذا مثال
لما يكون له في اعلال حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر على خلاف
اللف لانه لما جعل كرو بعد الترخيم اسما برأسه اى اسما مستقلا كانه
لم يحذف منه شئ يعنى كانه ثلاثى الوضع ارتفع مانع الاعلال و
هو اى مانع الاعلال وقوع الساكن بعد الواو لانه اذا سكن
حرف الذى بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى و
يطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا و
جعل كرو كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوح
فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما بين في علم
الصرف وقيل يا كرى بالقلب وقد استعملوا كلمة قد ههنا للتقليل
وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على انه استعمال صيغة النداء يعنى

ياخاصة

ياخاصة في المندوب اقل منه في النداء لان استعمالها في النداء اكثر لكونها
موضوعة له كما ان كلمة وا للندبة وفي الحاشية لا وجه لايراد الـ
المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فا
فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول
اورد المصنف المندوب في اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مبا
مباحث تنبيها على ان المندوب داخل في المنادى عند بعض النحاة
وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن الـ
المنادى في نحو يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ا
ادرجه في بحث المنادى يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة ولم
يا بغلو وقد استعملوا في المندوب مع انها خص من قوله وقد استعملوا صيغة
النداء واظهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان الصيغة للنداء
اعتبرت للمندوب في المندوب لانه علة لقوله يعنى خاصة يعنى ا
اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء
لانه لا يحتمل لا يدخل عليها سواها يعنى لا استعمل في المندوب غير
كلمة يا من حروفه لكونها اشهر صيغتها جمع صيغة يعنى لكونه كلمة
يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او
النقصان وذلك لان استعمال الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى و
اليق بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى الا ترى انها مستعملة
في الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفي الثانى لان كل
منادى يدخل معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة
دون غيرها وفي النهى لان كل منادى يدخل معنى من المعانى كالاستغاثة

والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا بحيلة دون
اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه انتهى والمندو
اسم مفعول وبابه نصر في اللغة ميت يبكي عليه احد يقال ندب الميت
بكى عليه وبعده من العداى عيحصى محاسنه جمع الحسن بالضم
الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل
حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا في الصحاح ليعلم من
اعلم وفاعله النادب الباكي اي ليعلم النادب الباكي الناس بالنصب
مفعول ليعلم ان موته اي موت الميت المراد بالموت هنا معناه
المصدري لا الاسمي امر عظيم اي بلية عظيمة عامة للخلق لان
حيوته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في امور دينهم
ودنياهم فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول
ثان ليعلم قوله ليعذروه بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب
يقال عذره اي قبل عذره واعتذر اي بين عذره علة لقوله ليعلم
في البكاء اي ليقبلوا عذره في بكائه ولم يعترفوه ويشاركوه اي
ويكونوا شركاء معه في البكاء والتفجع عليه التفجع التوجع من
فجع يفجع قطع يقال فجعته تفجيعا وتفجع له عليه كذا في الصحاح
والمندوب في الاصطلاح هو المتفجع عليه اي الذي تفجع عليه اي توجع
لاجل وجوده النصب على التميز او عدمه فيه ورد على الرضي حيث
قال وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو
وامرضاه ووا ويلاه ووا ثبوراه لان الندبة في هذه المتوجع
الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه بيا او وا الباء للالصاق

صلة المتفجع عليه وفي تقديم يا اشارة الى استعمالها في المندوب
بالاصالة لا بالتبع بوا لكان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هي
الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى والمندوب وغيرهما با
الاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه اي اللفظ الذي
يتفجع به على عدم المندوب اي كونه معدوما وميتا عند النادب
حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكي عليه بقوله يا زيداه و
يا عمراه ويقول ميت وصرت معدوما كالميت الذي يبكي عليه اسم
النادب ويتفجع عليه والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده
اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود المندوب عند فقد النادب
المتفجع عليه عدما حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا
جنازته بل انما وصل عليه خبر موته بان مات المندوب في البلدة
التي لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته كالمصيبة وهي البلاء
والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب والحسرة الندامة و
الغمة لفوت شيء يقال حسر على الشيء حسرة فهو حسير اغتم على
فوته كذا في الصحاح والويل وهو العذاب اللاحقة صفة الثلثة
للنادب لفقد الميت اي لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده
الميت عدما حيث لم يشاهد فالحد اي حد المندوب وهو قوله يوتوريلي
المتفجع عليه بيا او وا شامل القسمي المندوب اي القسم الذي تفجع
على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل يا زيداه
ويا عمراه مثال لفقده عدما ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
مثال لفقده وجودا واختص بالبناء للمفعول المندوب بوا حال كونه

المندوب ممتازاً ومنفرداً به اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم
دخولها على المنادى عن المنادى وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بواو
بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان
البا التى هى صلة للاختصاص لا تدخل الا على المقصود عليه انتهى لعدم
دخوله عليه اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف
النداء خمسة ولم يعدوا كلمة وا منها واتفاقهم حجة قاطعة بخلاف
لفظ يا فانه مشترك بينهما اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله
على المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اى حكم المندوب اى حاله وشانه
فى الاعراب اى فى كونه معربا منصوبا والبناء اى فى كونه مبنيا اما
على الضم او الالف او الواو مثل وا زيدو وا زيدان و وا زيدون حكم
المنادى اى مثل حكمه اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه
اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من
قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض يعنى اذا وقع المندوب فى موضع
على صورة قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة ان يكون
مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة فحكمه اى فى المندوب و
شانه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
المنادى مفردا معرفة يضم يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف
والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب ومثاله
واذا كان المنادى مضافا او مشابها به ينصب كذلك المندوب مثل
وا عبد الله و وا طالعا جبلا و وا من حفر بئر زمزماه و وا من
قلع باب خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور

وذلك لانه

وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولاشتراكهما فى المعنى
المخصوص فكان فى حكم توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اى من التشبيه
المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى جواز فاعل لا
يلزم وقوعه اى وقوع المندوب على صورة جميع اقسام المنادى واقسامه
كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى
لانه لا يلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه
طابق النعل بالنعل ليرد اى حتى يرد انه اى ان المندوب لا يقع اى لا
يكون نكرة اذ التعريف شرط فى المندوب لانه لا يندب مبنى للمفعول
الا العلم المعروف اى العلم الذى اشتهر المندوب به قبل موته ليعذره
فى الندبة ويشاركوه فى المتفجع عليه وجاز لك فيه رد على الاندلسى
حيث قال ويجب مع يا لئلا يلتبس بالمنادى زيادة الالف اى زيادة
تلك الف الندبة فى آخره اى فى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى
الندبة لان زيادة الحرف يستلزم زيادة المعنى فان خفت انت وفى التعبير
فى الخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المد
لمد بته فيه ولا تنفك عنها لكون المد طبعا لها بخلاف الواو والياء
فانهما انما تكونان حرفى مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلهما
من جنسهما اللبس بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس
وبالضم بيرآهن بزكر فتن يقال لبس الثوب يلبس لبسا و
البسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا فى الصحاح وينصب بنزع
الخافض لان الخوف لازم اى فان خفت عن اللبس اى الالتباس ذلك
المنظ اى لفظ المندوب عند زيادة تلك الالف اى الف الندبة بغيره

يجب زيادة الالف فى صورة الندبة
مع يا دون وا لئلا يلتبس
بالمنادى لانه اذا قيل يا زيد يلزم
الالتباس واذا قيل يا زيدا
لم يلزم

اى ذلك اللفظ عدلت انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا
عن الالتباس وقصدت الى زيادة حرف المد لا عن الالف بدل
على المد المطلوب فى الندبة ولذا وصفه الشارح مجانس لحركة
اخر المندوب من كسرة بيان الحركة او ضمة لان المجانس للكسرة اليا
و للضمة الواو وهما اذا سكنتا كان وما قبلهما مكسورة ومضمو
ومضموما يكونا حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد بالاخر هو
الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى المكان لخطاب المؤنث
مفردا او جمعا بناء على تمثيل المص بهما او ضمير الغائب جمع المذكور
كما اذا اردت بالخطاب ندبة غلام امرءة مخاطبة قلت بالخطاب
ايضا عند الندبة واغلامكيه بابدال الالف ياء لانك لو تقول و
اغلامكاه لالتباس بندبة غلام رجل مخاطب لان الكاف فى
واغلامك اذا كان للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فيكون
حركة اخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما
سبق فيكون حركة اخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة و
اذا اريد الالف للندبة بفتح ذلك المكان لاجل الالف لان الالف لا
بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا عن
الالتباس واذا اردت انت ندبة غلام جماعة مخاطبين بكسر الياء
الباء الموحدة لانه جمع مخاطب قلت انت واغلامكموه بابدال الف
واوا اذ الميم اى ميم الجمع اصلها الضم لانها فى الاصل متحركة بالضم
بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهى انما تحصل بضم
الشفتين غالبا فناسب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو ولانه لو

واغلامكاه

واغلامكاه لالتباس بندبة غلام مخاطبين بفتح الباء الموحدة
للتثنية مخاطب ولا احتراز عن الجمع المذكر السالم وصفه بقوله اثنين
يعنى اذا زيد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل واغلامه
مكاه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة وعدل وعن الالف
الى الواو لان اخر المندوب ضمة وجاز لك الهاء ايضا يقال لها هاء
السكت الا اى الحاقها حذف المضاف بهذه المدات المثلاث الواو
والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف فى يا دون والثلاث ليس
بالمندوب بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما
فى حال الوقف لا فى حال الوصل ظرف لجاز المقدر او للمضاف المحذوف
لبيانها اى لبيان هذه المدات بكمالها لا سيما الالف لخفائها واذا جئت
بعدها بهاء ساكنة تثبت وتظهر كمال الظهور ولا يندب بالبناء له
المفعول من قسم المندوب المتفجع عليه عم قيد به بقرينة قوله
الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذا القسم لانه لا
يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه و
يا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى النص الندبة المتفجع عليه عدما
ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا فى الرضى واما
المتوجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة انتهى الا
العلم المعروف الذى اشتهر المندوب بين الناس فى حال حياته به سواء
اشتهر بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المص المعروف
المشهور ولم يقل الا العلم وقال الا المعرفة ليعذر بالبناء للمفعول
النادب اى ليعقل عذره بين الناس بمعرفة اى باشتهاره بينهم فى ندبته

متعلق بقوله ليعذره والتفجع عليه عطف على الندبة اى ليعذر النادب
وتفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذ كان الامر كذلك فلا يقال وا رجلاه
على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا وا مرتاه اذ ما اشتهر هذا اللفظ اى
بالفظ رجل بين الناس مندوب خاص يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال
شخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل يندب و قيل وا رجلاه
انتقل الذهن اى الذهن السامعين اليه اى الى ذلك الشخص لان المراد نقول
الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى حال حيوته كيف ما كان وفى الرضى
ونعنى بالمعروف المشهور علما او لا فلو كان علما غير مشهور ولم يندبه
فلا يقال وا هذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك
الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقوله
وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه الاشهادهما انتهى و
يعرف بالبناء للمفعول ونائبه الساكن فيه يرجع الى المندوب خاص
بانضمام اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا
اللفظ اى بقوله وا رجلاه ليعذر النادب اى ليقبل عذره بالندبة و
التفجع عليه وامتنع هذه مسئلة ابتدائية لبيان الحاق الف الندبة
بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا الاسم
المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال وا رجلاه لانه يلزم منه
ان يكون متفرعة لقوله ولا يندب الحاق الالف اى الف الندبة
بصفة المندوب اى باخر صفة بل يجب ان تلحق بالموصوف يعنى بل
يجب الحاقها باخر الموصوف مثل وا زيداه الطويل بالحاق الف الندبة
وهاء السكت باخر المندوب الموصوف وبين وجه امتناع الالحاق

بقوله لان اتصال الموصوف الصفة والصفة بالموصوف ليس كذلك
الاتصال كاتصال المضاف المضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لانه اى لان
المضاف اليه جئ به اى بالمضاف اليه خلافا ليونس اى حال كونه خالف يونس
خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس الى الجمهور ويجوز الى ان يسند
المخالفة اليهم بعونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها
الى جماعة فانه اى يونس يجوز من التجويز الحاق الالف اى الف الندبة
باخر الصفة اى باخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه
فيجوز عنده وا زيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا وا امير المؤمنيناه فا
فان اتصال الموصوف بالصفة مطلقا وان كان اى الاتصال فى اللفظ يعنى
وان كان الاتصال اللفظى بينهما انقص خبر كان لتمام الموصوف فى
وعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ
من المضاف كالتنوين و نونى التثنية والجمع على حذفها من الاتصال اللفظى
الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما قلنا انفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين
المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى
بين الصفة والموصوف الا انه اى الاتصال بين الصفة والموصوف اتم
اتم منه اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه من جهة
المعنى فالاتصال الاتم فى التركيب التوصيفى والاضافى كل منهما
اتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى
فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوز الحاق الالف باخر المضاف
اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال
اللفظى او المعنوى فجوز الحاقها فى اخر الصفة كما جوزه فى اخر المضا

لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز
مثل يا ايها الموضح مثناه ولم يجز
مثل وا زيد الطويلاه ح

المضاف اليه لاتحادهما لاتحاد الموصوف مع الصفة بالذات
يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر فان الطويل فى
قولك وا زيد الطويلاه هو زيد لا غير يعنى ان الطويل يصدق على
يصدق عليه زيد من الذات فاتحد من جهة المعنى ومن جهة
الاعراب ايضا وغيرهما على ما سيأتى فى بحث النعت بخلاف
المضاف والمضاف اليه سواء كان الاضافة حقيقة او غيرها
فانهما متغايران فى الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق
عليه الآخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب زيد
غير ذلك ذات غلام وضارب وان كان يصدق فى بعض
الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى
تامل وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين النعت
والموصوف وحكى مبنى للفاعل يونس بالرفع فاعله ان رجلا
له قدحان بتثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف
صغير يكفى ما فيه من الماء للواحد فقط وجمعه اقداح كذا فى المغرب
وفيه تفصيل فقال فى ندبتهما وا جمجمتى الشاميتيناه والجمجمة
بضم الجيمين وسكون الميم الاول وفتح الثانية وبعد الثانية
تاء الوحدة القدح من الخشب ويقال ايضا لعظم الراس المشتمل
على الدماغ ويقال لقبيلة من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد هنا
الاول واصله واجمجمتان فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتعب وسقط
النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضافة فصار
واجمجمتى المنسوبتين الى الشام لكونهما معمولتين فيها او

مجلوبتين منها والشام اسم بلدة مشهورة انما يقال لها شام لكونها
فى شمال القبلة وكانه مخفف من الشمال ويجوز لقيام قرينة
اى وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة حذف حرف النداء
وهى يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة
استعمالها دون غيرها لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد و
المتوسط دون غيرها لانها تستعمل اما فى القريب فقط كالهمزة
واما فى البعيد لا غير كايا وهيا واما فى المتوسط بحسب
كاى فيجوز فيها الذكر والحذف الا اذا كان حرف النداء يعنى يا
باخاصة مقارنا مع اسم الجنس يعنى داخلا عليه يعنى المصوبه اى
باسم الجنس ما كان نكرة سواء ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او
غير مضاف كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس
ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح
دخولها عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء تعرف اى صار ما
دخل عليه حرف النداء معرفة بالنداء اى بدخول حرف النداء لقصد
تعريفه كيا رجل ورجل لكونه مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول
حرف النداء عليه فيبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة او لم يتعرف
اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف ما دخل
عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون
معرفة فينصب مثل يا رجلا سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى
النكرة مثل يا غلام رجل او مشابها له مثل يا طالعا جبلا لان
نداءه اى لان نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم يعنى لم يكن كثيرا

مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من
يعرفه باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنس الا
نادرا فلو حذف منادى من قولك يا رجل او يا رجلا حرف النداء و
قيل رجل او رجلا لم يسبق من سبق يسبق وبابه ضرب الذهن اى
ذهن السامع او ذهن المنادى الى ندائه اى الى ان اسم الجنس الذى
حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يا رجل او رجلا فى يا رجلا منادى
حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد والاشارة اى والا اذا كان
مقارنا مع اسم الاشارة يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة
فانه لا يجوز الحذف لانه اى لان اسم الاشارة كاسم الجنس فى الابهام
فلو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا او
يا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم السامع الى
باحدها انه نودى اليه او اشير اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى
المستغاث سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف والمندوب
سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة
منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان المطلوب فيهما مد الصوت لانه
مد الصوت مطلوب فى الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا
لان المستغيث اذا مد صوته فيها يعلم المستغاث انه محتاج الى الاستغاثة
فليلحقه بسرعة فيعينه و مطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من حوله
منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب المندوب لان المقصود
الاصلى من ندبة الدعاء بالخير للمندوب والحذف اى حذف حرف النداء
او الندبة ينافيه اى يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف

الحروف

الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما
فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس
واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فبقى على هذا اى على ما استثنى
من العارف حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانية
اذا كان ما قبلها معرفة يكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه حر
اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال فيطول الكلام به وايضا اذا
كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه التى يجوز فيها حذف حرف
النداء العلم بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله
ويا زيد وسواء كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شئ عن حرف النداء
المحذوف ليكون كالعوض عنه كلفظة اللهم اذا جعل منادى ثم حذف
حرف النداء فانه اى الشان لا يحذف منه اى من لفظة الله حرف النداء
مقارنا مع شئ الا مقارنا مع ابدال الميم المشددة عنه اى حرف النداء
فى اخره نحو اللهم اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه
اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة على ما سبق الا انه
لما حذفت الصلة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا وكثرة ندائها
لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى
الاخر تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه تعالى وانما قدم حرف
النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين
ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة
وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتبت
بلفظ الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم وقد

يزدمافي آخره قال ماعليك ان تقول كما استحت او صلبت
يا اللهما او ودعلينا شيخنا مسلما او بغير بدل عن حرف النداء نحو
يوسف والاصح انه عجمي وقيل عربي والاصل يوسف من أسف
يوسف من الافعال الآ انه غير من الكسرة الى الضمة كما غير لانه
علام المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول ولا تذكره
وكمه فانك محق صادق اى يا يوسف فحذف حرف النداء بقرينة لم
المقام اختصارا لان المقام مقام النداء ولفظة اى واية عطف على لم
اى فيبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مطلقا بل اذا
وصف كل واحد منهما بذى اللام نحو ايها الرجل وايتها المرأة اى يا ايها
الرجل ويا ايتها المرأة حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من علم
فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهو ظاهر او اذا وصف
بالموصوف بذى اللام نحو اى هذا الرجل وايتهذه المرأة اى يا ايها
هذا الرجل ويا ايتها هذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول
الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما ازداد اللفظ ازداد الثقل فلا يجوز
الحذف اى حذف حرف النداء من اى واية ولا من ايهذا وايتهذه من
غير ان يتصل اى واية وهذا اى المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة
وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه و
اذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم الجنس ولو
وصف به صار ايضا معرفة فلزم ان يضاف اى واية وهذا و
هذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها والمضاف بالرفع عطف
اما على لفظة اى او على العلم اى فيبقى من تلك المعارف الاسم المضاف الى

المعنوية الى اى معرفة كانت من المعارف التي هي المضمر والعلم الخاص
والمبهم والمعرف باللام اضافة معنوية لانه يكون معرفة ايضا
فيدخل في المعارف التي يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامي افعل
كذا او نحو غلام زيد افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام ايتهذه ال
الرجل وغلام الذي كان عندنا امس في مقام النداء وبقي الموصولات
ايضا لانها من المعارف نحو من موصول منادى حذف حرف النداء
منه ابدا لا يزال محسنا صلته فائدة اولا فدعى يقول لنا احسن امر من
الاحسان الي وجعل ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء
بالاحسان يقتضي سابقية النداء واما المضمرات فشذ نداؤها و
ان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لانها لان العاقل الصاحي
لا ينادي نفسه فخرج ضمير المتكلم وفي المخاطب يجمع علامتا الخطاب
الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضي سابقية المرجع وهذا لا
الشرط فلما لا يوجد ولذا قال فشذ ولم يقل يجوز وما يكون نداؤه
شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه نحو يا انت ويا اياك و
يا اياى او يا هو او يا انا او يا نحن وشذ حذف حرف النداء من
اسم الجنس بكونه مخالفا لما هو القياس في قول القائل واصبح
ليل اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اى صر صبحا اشارة الى ان
اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول في الشيء اى
ادخل في الصباح كما في قولك اصبح الرجل وقوله هذا ايضا امر
من صار يصير على وزن بع يا ليل حذف حرف النداء وهو يا من
الليلة مع انه اسم جنس والقياس لا يحذف منه حرف النداء

لما عرفت شذوذ مخالفا للقياس قالت اى هذا القول ام جندب امرء القيس حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع كلبا فى طفوليته فلما عرس بها تفوح منه رايحة الكلب فلما اصبح احدث منه الطلاق قيل هى ام جُنْدُب والجندب بضم الجيم والدال وفتح الدال بويوك چكرگه انواعندن بر نوع در وسألته عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة كناية عن كثرة نومه وقلته وظبة حين كرهته متعلق بقالت وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشى وقيل يستعمل المغموم قياسا لمورده وشذ ايضا فى قوله افتد مخنوق من الافتداء وهو بالفارسية باز خريدن خود بخشيدن همرجيز شما يعنى بهب كردن بما مخنوق اى يا مخنوق قاله اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق شخص وقع فى الليل على رجل نائم مستلق يعنى على ظهره وهو سليك بن سلكة فخنقه بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان يخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغط سليك فضرط من خنقه فقال له ايضا سليك اضرط وانت الاعلى اى انضرط وانت تريد ان تخنقنى قاعدا على صدرى حذف حرف النداء عن المخنوق بقرينة المقام مع انه اسم الجنس والقياس ان لا يحذف منه حرف النداء شذوذ تمييز لان خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده وشذ

بيم الطلاق

ايضا حذفها فى اطرق كرا من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال له بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن كرا اى يا كروان على وزن نزوان طاير طويل العنق والرجل المنقار قيل يقال له بالتركى بالقجل كذا فى الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد هنا ويحتمل ان يكون الثانى فيه اى فى اطرق كرا او فى كرا من اطرق كرا شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس بدل من شذوذان بدل البعض او خبر مبتدا محذوف وهو احدهما وترخيم غير العلم واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتانيث لان فى ترخيم العلم ليس شرط وفيه شذوذ اخر وهو جعل اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانتفائه من قوله وقد يجعله اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا او لان جعل اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لان كونه قليلا لا يوجب شذوذيته قيل هى اى هذه العبارة اى اطرق كرا رقية وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى يرقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب يصيدون اى يصيد العرب بها اى بهذه الرقية والدعاء الكروان يقولون اذا ارادوها اطرق كرى اطرق كرا ان النعامة وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز

الكسر في ان والفتح يفرق بالتأمل في القرى خبن ان بضم القاف
والفتح الراجح قرية والقياس في جمعها قرى كظبية وظباء
والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة
وذرى ولحية ولحى كذا في الصحاح آخرها بغاثكم في ارضنا
مستنسر يستنسر فيسكن عن الحركة والطيران اذا سمع
الرقية اما لاصطفائه او لكمال حماقته ويطرق رأسه امتثالا
لامرهم حتى يصاد اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب او شبك او غيرها
ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا
لوروده والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك جسما واعبر خلقا
وصيدا قد اصطيد وحمل بالبناء للمفعول فيهما الى القرار وقسم فيها و
لحمل فلا تخلى من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية كى
خالى كذا شتشه نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه بس خلا
خلاص نمى شوى تو از دست ما ايضا اى كما لم يخلى النعامة
ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه
وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا مبينا بعلته
فقال وقد يحذف قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر
لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة المنادى سواء
كان مبنيا او معربا لقيام قرينة جوازا اى حذفا جائزا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا بفتح الهمزة واللام بناء على انه حرف تنبيه وحروف
ثلثة اما والا وهاء يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ
مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتي و

لفظ يا

اى يا قوم اسجدوا

لفظ يا حرف من حروف النداء ولذا كتبت منفصلة واسجدوا
امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قال ولذا كتبناه في اوله همزة
الوصل ابتداء ودرجا والقرينة الدالة على حذف المنادى جوازا
امتناع دخول كلمة يا على الفعل مطلقا لان النداء لما كان من خصائص
الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا
بالاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص
حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات والفعل عرض
ابقاء له فكيف ينادى بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد لا
لانه لا نداء اى لان قوله الا يسجدوا ح ليس من هذا الباب اى من
باب حذف المنادى جوازا فان ان بفتح الهمزة وسكون النون
التى هى مدغمة في لا لان اصله ان لا ناصبة للفعل المضارع لكونها
من حروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن
على ما سيأتي ادغمت نونها اى نون ان الناصبة في لام لا بعد قلب
النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا بدل النون من اللام في
لعن اصله لعل فصار الا متصلا ويسجدوا فعل مضارع مبنى
للفاعل ولذا كتب اليه متصلا بين يسجدوا بلا همزة سقط نونه
اى نون الجمع بالنصب اى بحذف الناصب وهو ان المدغمة في اللام و
في تفسير القاضى اى فصدهم لئلا يسجدوا او زين الا يسجدوا
على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان لا يسجدوا وقراءة
الكسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه ويا للنداء ومناداه
محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله الا يا اسمع نعظك بخطة

فقلت سمعا فاطق واصبى انتهى والموضع الثالث من تلك
بيانية المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به قياسا
فيها ما اى مفعول اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان
هذه القاعدة يجري في المفعول فيه ايضا كما سيأتي في بحث اضمر
اى قدر بالبنا للمفعول اى قدر كذلك هذا تفسير باللازم لان
الاضمار يلزمه التقدير عامله الناصب له فالاضافة عهدية والجملة
صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير الشريطة فعيلة كالذبيحة
كالذبيحة والنطيحة والشريطة بمعنى كلاهما واحد يعني كلاهما اسم
لا صفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم
لما ذبحت والنطيحة اسم لما انطحت بالنقل والثاني اسم من
غير نقل كالضرب والقتل واضافتها الى التفسير بيانية كما تم فضة
وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر مثل
هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا ههنا اى ما اضمر اى قدر
عامله الناصب له بناء اما مفعولها مطلق حذف فعل العامل
فيه اى يبنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والمعنى
على هذا الترتيب على شرط هو اى ذلك الشرط تفسيره اى تفسير
العامل اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح بما بعده اى
بفعل واقع بعد المفعول به وانما وجب حذفه اى حذف الفعل الناصب
له ح اى حين كونه مفسرا بما بعده احترازا مفعول له لوجب
عن الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا
المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج ح الى

تكلف

تكلف الاضمار ليكون اولا في الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل
تفصيل وتفسير وذلك لانه اوقع في الذهن وامكن في النفس
والمنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كذا افاده
الفاضل العلامة التفتازاني في مطوله فحكم الناصب ههنا ح
كحكم الرافع في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وهو
اى ما اضمر عامله الناصب له على شريطة التفسير كل اسم معرفة
كان او نكرة بعده فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية محلها الجر صفة لقوله اسم المراد
بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او بغيره وسواء
كان مبنيا للفاعل او المفعول او شبهه المراد به اسم الفاعل او اسم
المفعول المتعدي بنفسه او غيره احترز به اى بقوله فعل او
شبهه عن اسم لو لم يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد ابوك و
فان زيدا فيه كم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه
ولا يريد المص به اى بقوله بعده ان يليه الفعل يعني ان يقع الفعل
او شبهه حال كون الفعل او شبهه متصلا به اى بالاسم بحيث
لا يقع بينهما فصل بشيء من الاشياء والا لقال بعده ولم يقل ان
يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه
ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح بل يريد به ان
يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذي وقع بعده اى بعد
الاسم ليدخل فيه نحو زيدا عمرو ضربه تقديره عمرو ضرب زيدا
عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فه

فينبغي ان يقدر بالجملة التي فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلاهما وحذف
في الفعل وزيداً انت ضاربه تقديره انت ضارب زيداً انت ضاربه
او تضرب بتاء الخطاب زيداً انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل في
حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا في شبه الفعل مشتغل بالرفع
لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح ذلك
الفعل او شبهه كذلك عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ
والاعراض واليه اشار الشارح رحمه بقوله فارغا عن العمل ولا
يلتفت الى قول من قال ويمتنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض نحو
المجرور الثاني انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار
التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل اي من
العمل في ذلك الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا بضميره
اي بالعمل اي بعمل ذلك الفعل او شبهه في ضميره اي في ضمير يرجع
الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او
متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمر
فلا ينصب زيد فيه بل يرفع او في متعلقه بكسر اللام عطف على ضميره
اي بعمل ذلك الفعل او شبهه في متعلق ذلك الاسم لكونه مضافا الى ضميره
برفع اليه او بفتح اللام اي بعمل احدهما في متعلق ضميره اي ضمير
ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشي عصام بان يكون معمولا
اليه لمتعلق لمفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او
المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا
لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا

ضربت الذي

ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته و
على هذا فقس انتهى نعم ما قال وحاصله اي حاصل معنى الاشتغال
عنه بالضمير او المتعلق ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا كل واحد منهما
بالعمل اي بعمل في ضمير ذلك الاسم اي في ضمير راجع اليه او متعلقه بكسر
اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه فارغا
موضعا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لان المشتغل بشيء لا
يشتغل بالآخر ولذا قال لا بسبب آخر بحيث لو سلط مبنى للمفعول من التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لانه ما دام
مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع
عليه اي على ذلك الاسم يعني لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير
او المتعلق في ذلك الاسم لنصبه اي احد الامرين الفعل او شبهه
بعينه مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه او مناسبه عطف على
الضمير المستكن في سلط بعد تاكيده بقوله هو لان الضمير المستكن
لا يعطف الا بعد تاكيد بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن
انت وزوجك اي ما يناسبه اي فعلا يناسبه الفعل المفسر الناصب
وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا
عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما بالترادف
مثل زيدا مررت به او اللزوم مثل زيدا ضربت غلامه وحبسه
عليه وسيجيء معنى الترادف واللزوم قوله النصب جواب لو اي
لنصب احد هذين الامرين الفعل او شبهه الاسم بالمفعولية
لفظا بان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى

الفعل او شبهه والباء فى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه
هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كما هو الظاهر المتبادر من قيود المتن لان التبادر من
البعدية ان العامل ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما وقع
بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه
ما فسر وبين ومن التسليط ان يكون بمجرد دفع ذلك الاشتغال
لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن كون
التصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم
فعل او شبهه جنس فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه
فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله خرج اى خرج بهذا القيد عن
التعريف نحو زيدا ضربت وزيدا انت ضارب فانه ليس من
هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال
المذكور وبقيد تضمين الفراغ والاعراض عن العمل فيه اى عن
كل واحد من الفعل او شبهه فى ذلك الاسم والباء فى بمجرد ذلك
الاشتغال متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله
لا بغيره خرج اى خرج ايضا بهذا القيد نحو زيد ضربته فان
ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان بمجرد الاشتغال
لا يكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية
فيكون المانع الاشتغال مع رفعه بالابتدائية فان المانع من عمل
ضربته فى زيد وتسليطه عليه ليس مجرد اشتغاله بضميره
اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية فان عامل معنى الابتدائية

فيه اى فى زيد ورفعه بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عامل
معنى الابتداء عطف تفسير اياه اى فان رفع معنى الابتداء يعنى
العامل المعنوى زيدا ايضا اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره
مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته مانع عن ذلك اى عن العمل فى
زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا
ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غيره وبقيد النصب بالمفعولية خرج
عن هذا التعريف خبر كان وان كان مما اضمر عامله على شريطة
التفسير فى نحو زيدا كنت اياه فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب
لان تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية
خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام
ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم المنادى اهو
اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله
ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق
النصب ان المقام والبحث يا باه لكونه فى المفعول به وههنا اى
المستفاد من هذا التعريف صور بضم الصاد المهملة وفتح
الواو جمع صورة وهى المثال يقال صوره تصويرا اى مثله و
تصورت الشىء توهمت صورته فتصور لى والتصاوير
التماثيل اربع يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال
بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه احديهما اى احد
الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو سلط

عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الكلم بالضمير مصاحبًا
مع تقدير تسليط بعينه والثانية المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضمير ولو سلط مناسب بالترادف اشتغاله اى ذلك الفعل
بالضمير ايضًا مصاحبًا مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل
المفسر بالترادف والثالثة المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه
بضمير ومناسب بالتحرير باللزوم اشتغال الفعل بالضمير مصاحبًا
مع تقدير تسليط ما اى فعل يناسب الفعل المفسر باللزوم
فصار المشتغل بالضمير ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله
مشتغل عنه بمتعلق ولو سلط مناسبه باللزوم واشتغال الفعل
المفسر بالمتعلق مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم ولا يتصور
بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير
انقسم ثلثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى
صار امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابل
اعنى الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضًا حتى يصير
امثلة ثلثة تسليط بعينه وبمرادفه وبملازمه فتكون
الصور ستة ثلثة منها المشتغلة بالضمير وثلثة منها المشتغل
بالمتعلق فاجاب عنه بقوله فلا يتصور ح اى حين اشتغال الفعل
بالمتعلق الا تقدير تناسب تسليط الفعل المناسب باللزوم لانه
لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد
ضرب زيد حتى تكون التقدير ضربت زيدًا ضربت غلامه و
لا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون

بالمرور المتعدى بالباء لانه ليس لضرب غلام زيد مرادف فيقدر
فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل
بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لانه ضرب
ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبًا ولذا صارت اربعة
ولهذا اى ولعدم التصور المذكور اورد المص اربعة امثلة
ثلثة منها اى من تلك الامثلة للمشتغل اى للفعل المشتغل بالضمير
باقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط
بلازمه وواحد منها للمشتغل اى للفعل المشتغل بالمتعلق والاحسن
فى ترتيبها اى فى ترتيب الامثلة الاربعة ح اى حين يكون ثلثة
منها مشتغلًا بالضمير وواحد مشتغلًا بالمتعلق تاخير مثال
الفعل المشتغل بالمتعلق عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا
يقع فصل بينهما باجنبى لان الاشتغال بالمتعلق صار كانه
اجنبى عنها كما لا يخفى ووجهه اى وجه الاحسن فى الترتيب
وفى محشى عصام لان مقتضى مقتضى سوق كلامه
خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس
منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن
الفصل بينهما بما ليس منها ولما فعل المص ايضًا وجهان حسنان
الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست
عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط
باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى ونعم
ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرًا او اسما ظاهرًا

فالاحسن في الترتيب جمع الافعال الموقوفة على الترتيب في التسليط
بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلا فصل لمناسبة
الفعل الموقوف للمفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع
على الترتيب المستحسن فقال نحو زيدا ضربته مبتدء مثال الفعل
خبر المشتغل بالضمير المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا مع تقدير
تسليط بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كما
في الصور الثلثة الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب
زيدا ونحو زيدا مررت به وزيدا انت مار به مثال الفعل المشتغل
بالضمير المجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وجيء
ومنع وجلوس وقعود فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
بجاوزت لان المار بالشيء مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوزة
فكانا مترادفين ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا انت
ضارب غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي ولم يأت هاهنا مع تقدير تسليط
الخ الشيء بما سيقول في قوله ونحو زيدا حبست عليه لان العبارة
فيهما واحدة فيكون الثاني تفسيرا للاول واختصارا ايضا مثال
الفعل المشتغل بالضمير مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يعني فان حبس الشيء لاجل
الشيء لان على هاهنا بمعنى اللام التعليلية يلزم ملابسة الغير راجع
الى الشيء الاول المحبوس عليه لانه لا يحبس احد بدون تعلقه به

لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كان يكون رفيقا له او
مسكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا
لاجل زيد يؤذن تعلقه به ومناسبته له كما ذكرنا ولما فرغ من
تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاستشهاد بالامثلة
على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح
فقال ينصب بالبناء للمفعول زيد نائبه الواقع في هذه الامثلة اي
في كل واحد منها بفعل متعلق بينصب مضمر مقدر يفسره ما بعده
اي يفسره ويبين الفعل المضمر الفعل الذي وقع بعد الاسم المذكور
اي ضربت تفسير للفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله يعني
الفعل المفسر الناصب صفة بعد صفة للفعل لزيد متعلق بالناصب
بالناصب الذي كان في قولك زيدا ضربته ضربت خبر باعتبار
لفظ لقوله الفعل لانه مبتدء المقدر بالرفع صفة ضربت فان
الاصل فيه اي في قولك زيدا ضربته ضربت زيدا ضربته لان
زيدا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي وقع بعده
لم يقدر ان ينصب لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب
لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل هكذا اضمر بالبناء
للمفعول اي قدر ضربت الاول الناصب للاسم المذكور الموجود معه
مفسره بكسر السين اي كون الذي يفسر الفعل الناصب له موجودا
فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني حشوا اعني بقوله بمفسره
ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول
لاعني وعلى هذا القياس الذي جرى في زيدا ضربت والجار والمجرور

خبر مقدم والقياس صفة هذا جاوزت باعتبار القول مبتدا
اى قوله جاوزت المقدر فى قولك زيداً مررت به فان الاصل
جاوزت زيداً مررت به لما قلنا فانه اى فان جاوزت مفسّر
بفتح السين بما اى بفعل يرادفه يعنى يكون مرادفاً له اعنى بما
يرادفه مررت به واهنت عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان
اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه
احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه
ومنه قوله تعالى ان اوهن البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه
ايضاً اهنت زيداً ضربت غلامه فانه اى اهنت مفسّر بفتحها
بما اى بفعل يستلزمه اى بفعل يستلزم الاهانة اعنى بما يستلزم
الاهانة ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
غالباً لان بعض الاحبة الصادقين فيما يؤدبون غلمان اصدقائهم
اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التاديب صونا لعرضهم و
لذا قلنا غالباً لانه لا يوجد صديق كذلك الا نادراً بل لا يوجد اصلا
اصلا ولذا لم يقيده الشارح ولابست عليه عطف على اهنت من
لابس يلابس فالاصل ايضاً فيه لابست زيداً حبست عليه
لامر فانه اى لابست مفسّر بفتحها بما يستلزمه اى بفعل
يستلزم الملابسة والتعلق اعنى بما يستلزمه حبست عليه
لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه
بالامثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له اراد بيان انقسامه الى
خمسة اقسام واراد الشارح ايضاح التصريح بتلك الاقسام المعلومة

ضمناً فقال

ضمناً فقال ثم اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له
ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع
المظنة يقال مظنة الشىء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من
من ظن يظن وبابه رد اى فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر
اما للترديد والتقسيم المختار خبر ان او الواجب عطف على المختار
فيه اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل
المنازعة الرفع بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضاً على سبيل المنازعة
او النصب عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب
او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة او يستوى عطف
على اما على الواجب او على المختار لكونهما فى حكم الفعل لان الاسم الفاعل
او اسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة
فيصح العطف فيه اى فى ذلك الاسم الامران الرفع والنصب ولى هذه
الصور الخمس اشار المص وفصلها فقال ويختار قدم ما
يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب
ثم ما يجب فيه النصب فثم وثم الى ان ينتهى الاقسام لان جعل
ما هو ابعد من الثانى منه اهم وما شانه الاهتمام يكون
بالتقديم اهم فى الاسم المذكور اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار
على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان
فى ذلك نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب الرفع اى ان يكون مرفوعاً
بالابتداء اى بكونه مبتدا وفيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق

بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوي لانه يقال له الابتدائية و
انما قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رفعه بفعل كما ان ناصبه اذا نصب
فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا لان تجرده اى كون
ذلك الاسم مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اى بكونه
مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله ويرجح مبنى المفعول والنائب
به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مجرد مرجحا ومختارا
عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع المراد بخلافه
النصب يعنى اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة
عن الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله لان قرينتي
الصحة فيهما اى في الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده
عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية
التفسير بعد الاسم المذكور متساويتان لان وجود ماله صلاحية
التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصححة للنصب والقرينة المرجحة
المصححة للنصب هى الامور الآتية في قوله ويختار الخ فمتى لم ترجح
مبنى للفاعل شئ النصب بالنصب قرينة بالرفع لان فاعل اخرى صحة
قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من
الامور المرجحة له يرجح مبنى للمفعول الرفع نائبه بسلامته عن
الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما عن الحذف واذا
نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع مختارا
قوله يرجح الخ جزء الشرط نحو زيد ضربته فان تجرد زيد في هذا
المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء و وجود ماله صلاحية

التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساويا من الجانبين
واذا لم يرجح النصب شئ من الامور التى المرجحة له يكون الرفع مختارا
لسلامته عن الحذف فالقرينتان وان تساويا في الصحة الا ان قرينة
الرفع اقوى لما ذكرنا او مختار فيه الرفع بالابتداء عند وجود القرينة له
المرجحة من الجانبين يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند
وجود قرينة اخرى ترجح نصبه وكلمة اى الا انه يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب يعنى القرينتان
من الجانبين وان تساويا في الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون
اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى كاما تا بفتح الهمزة الداخلة
على ذلك الاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير حال
كونها مصاحبة مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان
المتبادر من الخبر خبر المبتدأ اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل
عنه اى عن الاسم المذكور طلبا اى فعلا يكون فيه معنى الطلب كالا
مر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون
رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم
واما زيد فاكرمته فالعطف على الجملة الفعلية قرينة ترجح النصب
يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف
المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح
نصب زيد لرعاية التناسب من الجملتين في كونهما فعليتين
وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة اما التفصيلية
التفصيلية قرينة ترجح الرفع فيوجد القرينتان المرجحتان

من الجانبين والمصححان ايضاً وهى اى قرينة الرفع اقوى من
قرينة النصب لانها اى لان كلمة اما لا يقع بعدها غالباً الا المبتدا
لتضمنها معنى الابتدا تقتضى ان يليها المبتدا غالباً على ما يبين فى الصنوع
وغيره بخلاف متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب عطف الجملة
الاسمية الغير المصدرة باما على الجملة الفعلية فانه اى فان عطف الجملة
الاسمية الغير المصدرة باما كثير الوقوع فى كلامهم وليس باكثر وانما
عطف الجملة الاسمية المصدرة على الجملة الفعلية اكثر وقوعاً فى كلامهم
عطف الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعاً فيه ومع اما كثير فكلمة اما
هى المرجحة للرفع مع انها اى مع كونها مرجحة للرفع مؤيدة [illegible]
بالسلامة عن الحذف ايضاً اى كما كانت مرجحة للرفع وانما قال المص
مع غير الطلب احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو لفيت القوم
اما زيداً فاضربه واما عمراً فلا تهنه واما بكراً فجزاه الله خيراً
فان المختار فى الاسم المذكور ح اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم
المذكور طلباً هو النصب اى نصب الاسم المذكور لا غير فان الرفع [illegible]
دفع ذلك الاسم يقتضى وقوع الطلب اى الجملة الطلبية خبراً وهو
اى وقوع الجملة الطلبية خبراً لا يجوز بحال من الاحوال لان ما يكون
خبراً يجب ان يكون موجوداً قبل الاخبار والانشاء كونه [illegible]
اثبات ما سيوجد لم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً
قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبراً الا بتاويل وهو مع هذا الا
اول فالخبر هو القول والانشاء يكون مقولاً به مثلاً اذا قلنا
اما زيد فاضربه فيؤل بقوله مقول فى حقه اضربه فالخبر هو

معول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التاويل
البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب ومثل اما
مع غير الطلب فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها اذا الواقع على الاسم
المذكور اى اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد هاهنا بالوقوع
وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة للمفاجآت و
سيجى تفسير المفاجآت فى بعض الظروف فى كونه من اقوى
القرينتين يعنى كما ان اما قرينة مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة
قرينة قوية مرجحة له مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتدا
ووجود ما له صلاحية التفسير له مصححة لنصبه والعطف
على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجآت قرينة مرجحة
للرفع وهى اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها [illegible]
بالسلامة عن الحذف فان المختار فيه اى فى الاسم المذكور الرفع بالا
بالابتدا فان اذا الكائنة للمفاجآت لا تدخل الا على الاسمية غالباً
لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجآت انما يكون فى
الفاء دون الفاء لانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء
الجزائية واجبة فى الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن
واجباً فيها فلا اقل من ان يكون مختاراً وما وقع جواب عن
سؤال مقدر وهو ان المصنف قال هاهنا ويختار بعد اذا
المفاجآت الرفع وقال فى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدا
فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه وما وقع فى بحث

الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فيجب
بعدها المبتدأ فالمراد بلزومها اى لزوم الجملة الاسمية بعدها الغلبة
وكثرة وقوعها بعدها يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا
الوجوب فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة
والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم
باللزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى
منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب
الاضمار على شريطة التفسير فح يستقيم الكلام ولما فرغ من بيان
قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان قرائن كون النصب
مختارا فقال ويختار النصب فى الاسم المذكور اى فى الاسم الواقع فى
مظان الاضمار على شريطة التفسير بالعطف اى بسبب عطف
الجملة التى هو اى الاسم المذكور واقع فيها على جملة فعلية متقدمة
صفة للجملة بعد صفة لا ايضاح لان العطف يستلزم التقدم
للتناسب اى لرعاية التناسب اى المناسبة بين الجملة المعطوفة
التى الاسم المذكور فيها والجملة المعطوفة عليها الجار والمجرور بيانية
لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة
فى كونهما متعلق بالتناسب فعليتين لانه اذا كان الاسم المذكور
منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة
عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت فزيدا لقيته بنصب
زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار
النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا

لعطفه على

لعطفه على ما يشابه الفعل ويختار النصب ايضا فى الاسم المذكور
اذا وقع بعد حرف النفى يعنى ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم
بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر مثل ما ولا وان بكسر
الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان انتم
الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان
تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى
منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى من الاسم اما
الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم
ولما ولن من هذه الجملة اى من حروف النفى التى يختار نصب
الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى اذ هى عاملة
فى الفعل المضارع ومختص عملها فيه دون الثلثة الاول لانها
تعمل فى الماضى ايضا ولا يقدر بالبناء للمفعول معمولها وجوبا
وجوازا لضعفها فى العمل حتى اختص فى الفعل المضارع ح
حيث لا تعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا يضرب ولا لما
عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بخلاف الفعل الناصب له وجوبا
وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلثة الاو
الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها جوازا
او وجوبا نحو ما زيدا ضربته فى تقدير ما ضربت زيدا ضربته
ولا زيدا ضربته ولا عمرا فى تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا
وانما اتى قوله ولا عمرا فى لا لانها فى الاصل لنفى الجنس فتقتضى
ان تدخل على النكرة فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضى لزم التكرار

جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق
ولا صلى وان زيداً ضربته فى تقدير ان ضربت زيداً ضربته يعنى ما
ضربت زيداً ضربته الا تاديبا الاستثناء مصروف الى الامثلة الثلثة
حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط
ليكون قرينة الى ان ههنا للنفى على قول من قال لابد فى كون
ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لا تحتاج فى كونها للنفى
الى القرينة ويختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان وقعا بعد
حرف الاستفهام وهى الهمزة وهل نحو ازيداً ضربته فى تقدير اضربت
زيداً ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل
عرض لا يستقر فالاستفهام عما لا يستقر يكون اولى وانما قال الهمزة
حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام لانه
يختار الرفع فى الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام مثل من اكرمته وما
صنعته وايهم يكرمه وغير ذلك لما مر فى زيد ضربته ولم يقل
الهمزة الاستفهام ليشمل الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيد ضربته
فى تقدير هل ضربت زيدا ضربته فانه اى فان هذا المثال يجوز
وان استقبحه النحاة يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا
يعنى حذف الفعل بعد هل ان يكون فى غيره فعل الا انهم استقبحوه
نصب لاقتضاء هل لفظ الفعل يعنى الدخول على لفظه اذ كان فى جزء
فعل ولم تقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام وزيد
بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن فى خبره فعل
يقنع بدخوله على الاسم مثل زيد قائم لانه اى لان هل بمعنى قد

التحقيقية فى الاصل يعنى فى اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلا يكفى فيه اى فى هل تقدير الفعل كما لا يكفى تقديره فى قد لان قد حرف لابد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لابد له من معطوف مذكور كذلك ما فى معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن هذا جائز على قلة لان المقدر كالمذكور تامل

ويختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان وقعا بعد اذا الشرطية المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه ووصفها بالشرطية احترازا عن اذا المفاجات على ما مر من انه يختار الرفع فيه بعدها الدالة على المجازات فى الزمان وفى الرضى والاكثر عند سيبويه و الاخفش كون ما بعدها فعلا اما ظاهرا نحو اذا جاء زيد او مقدرا نحو اذا السماء انشقت اى اذا انشقت السماء فقول المص واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختار بعدها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو وانما هى فى تضمن معناه كمن ومتى انتهى فاحب الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصالة نحو اذا عبد الله تلقيه من لقيه يلقيه ادركه وما به علم فاكرمه امر من الاكرام فى تقدير اذا لقى عبد الله تلقيه فاكرمه ويختار ايضا النصب فى الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان لا فى الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن اتسع فيها اى استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كففت بما نحو حيثما فهى

فهي كسائر الاسماء المجزوم المتضمنة معنى الشرط نحو متى نحو حيث
زيداً تجده فاكرمه في تقدير حيث اي في اي مكان تجده زيداً فاكرمه
ووقع قبل الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف
اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر يعني موضع وقوع الاسم
المذكور ايما اضمر عامله على شريطة التفسير ومكانه اذ كان قبل الامر
والنهي مثل زيداً اضربه مثال لما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيداً
اضربه وزيداً لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير لا تضرب
زيداً تضربه وانما اختير بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختاراً في هذه
المواضع الست هذا بيان لوجه اختيار النصب في الاسم المذكور في
هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية
لكون وجهه مذكوراً وهو رعاية التناسب بين المتعاطفين
ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد حرف الاستفهام وهي الهمزة
وهل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وان وبعد اذا الشرطية وبعد
حيث وما قبل الامر وما قبل النهي النصب بالرفع لانه مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله اختير في الاسم المذكور واحد هذه المواضع
الست اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان النفي والاستفهام في
الغالب يلحقان الافعال دون الذوات لان النفي والمسئول عنه في
الغالب يكون عرضاً غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث
مع عدم كونهما خبراً فيه واختير ايضاً فيما قبل الامر والنهي لئلا
يلزم وقوع الامر والنهي خبرين لما عرفت ان الامر او ما فيه معنى

الانشاء

الانشاء لا يكون خبراً الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند
وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل و
وجوباً فاذا نصب مبني للمفعول الاسم المذكور اي اذا جعل منصوباً
وقع فيها اي في المواضع المذكورة للفعل تقديراً فيكون عملاً بالاكثر
والا اي وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء فاذاً اي فلا يقع الفعل فيها
تقديراً ولا لفظاً لعدم الاحتياج اليه فيكون ذلك الاسم معمولاً بالعامل
المعنوي فلا يكون عملاً بالاكثر بل يكون عملاً بالقليل الغير المختار
فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملاً بالاكثر المختار و
كذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة
كذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بكسر
السين هذا التركيب تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو
الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس
مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة اي وقت خوف التباس
ما اي فعل هو مفسر بكسر السين في حالة النصب منصوب بقوله
مفسر لكن لا يكون التباسه من حيث هو اي ذلك الفعل مفسر
في هذه الحالة اي حالة النصب حيث لا التباس فيه لان التركيب
الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معاً على ما سيأتي في هذه
الصفحة بل ليس التباسه الا من حيث هو خبر في حالة الرفع
فاطلاق المفسر عليه في حالة الرفع مع انه ليس بمفسر في
هذه الحالة مجاز لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسراً
في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المفسر فلا يعلم ما

بالبناء للمفعول انه اى ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان
الاسم المذكور ح اما مبتدء او اسم لعامل يقتضى الخبر فى حال الرفع اى
رفع الاسم مع موافقته اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة
للمعنى المقصود من التركيب ومطابقاله او صفة عطف على قوله
خبر له اى فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة للاسم المذكور والخبر امر
آخر يعنى قوله تعالى عنه بقدر فى قوله تع انا كل شئ الاية مع
مخالفته اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا للمعنى
المقصود من التركيب فلدفع التباس اختير النصب فى الاسم المذكور
على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الاية
الاية مثلا ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز
وهو المفعول فى خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا
حال كونه ملابسا بقدر اى بقضائنا وتقديرنا فيدخل فى
عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالى عندنا
وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشئ و
بقدر خبرا فالمعنى ح ان كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة
العباد لان كل خلق شئ ح اضيف الى الله تعالى كاين بقدر اى
بتقديرنا وقضائنا فخرج ح افعال العباد عن كونها بتقدير
الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ و
ان الله على كل شئ قدير ولقوله تع والله خلقكم وما تعملون
يعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم
ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه واذ ذاته فلان

يكون فعله وعمله الاختيارى او الاضطرارى بتقدير الله وخلقه
وارادته اولى فالالتباس يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب
بالصفة او الخبر فى حال الرفع انما اى ليس الا هو بين خبرية ذات
ما اى بين كون ذات الفعل الذى هو مفسر بكسر السين على تقدير
النصب متعلق بقوله مفسر خبره ووصفيته اى وبين كون ذلك
الفعل وصفا فى حالة الرفع يعنى التباس ليس الا فى حال الرفع لا بينه اى
لا التباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا بوصف التفسير حالة
النصب وبين الصفة اى وبين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى لا التباس
فى حال النصب فان التركيب الواحد لا يحتملهما اى لا يحتمل ان يكون
الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرا له ايضا معا
اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية
بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون
تفسيرا فالالتباس انما هو فى حالة الرفع مثل قوله تعالى انا كل شئ
خلقناه بقدر ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل ا
اهنته لعدو لانه لو رفع كل فى هذين المثالين بالابتداء
وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود
من هذين التركيبين الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصـ
[illegible] والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك
الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب
لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس ينتصب بالبناء
للمفعول فى قوله تعالى على الاضمار بشريطة التفسير فيكون تقديره

انا خلقنا كل شيء بقدر ولو رفع كل فيه بالابتداء اى بكونه مبتدأ و
جعل الفعل المفسر وهو خلقناه خبراً له اى للمبتدأ كان هذا الحمل و
الاعراب ومعناه موافقاً للنصب اى لنصب كل فى اداء المعنى المقصود لكن
اى الا انه خيف لبسه اى التباس خلقناه بالصفة اى بكونه صفة
لشيء لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبراً للمبتدأ وهو اى كون
خلقناه صفة وبقدر خبراً له خلاف المعنى المقصود فينبغى ان يكون
النصب مختاراً حذراً عن التباس وليكون نصاً فى المعنى المقصود فح
يكون خبران جملة فعلية فان المقصود من هذه الآية الحكم على
كل شيء بانه اى بان كل شيء مخلوق لنا اى مخلوق بخلق الله تعالى
لا خالق غيره بقدر اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا
ومشيتنا لا ان المقصود منها الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر
يعنى ليس المقصود من هذه الآية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا
بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد و
انه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا فانه اى فان هذا الحكم يوهم كون
اى ان يكون بعض الاشياء الموجودة كالافعال الاختيارية للعباد
غير مخلوق لله تعالى عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها و
اما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى
الله عنهما علواً كبيراً لقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير وان الله بكل
شيء عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب
هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية كالضرب والمشى
والخياطة وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية للعباد انهم

كالقدوم والذهاب وغيرها

يقولون ان العبد خالف لفعله الاختيارى كالقدرية
فيكون خالقاً اله ويلزمهم تعدد الآلهة اذح يكون كل واحد الهاً
فيكون منافياً لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانية
تعالى وحرقاً لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين
الذين هم اهل السنة والدين ويستوى الامران الرفع بدل
من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاولى اولى
من الثانى والنصب فى اللم الذى وقع فى مكان الاضمار على شريطة
التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر فللمتكلم اى
لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل واحد منهما اى من
الرفع والنصب بلا تفاوت بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احد
احدهما على الآخر فى مثل زيد قام وعمراً اكرمته اى فى مثال او
رده سيبويه اى عنده اى عند زيد متعلق بالفعل المحذوف
او فى داره عطف على عنده ونحو ذلك والا اى وان لم يكن قوله
عنده او فى داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميراً الى زيد مقدراً
فى هذا التركيب فلا يصح العطف اى عطف جملة واكرمت عمراً
على الصغرى وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم
يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه
لعدم الضمير الواجب فى المعطوف عليه فى المعطوف وقد عرفت
فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت لا يصح

كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن
تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا
فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضاً وانما سكت عنه المص
اعتماداً على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فينبغي
ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين اى يستوي الامران
هذا تفسير لقوله مثل يعني ان استواء الامرين في المذكور ليس
مخصوصاً بالمثال المذكور بل يجري فيه فيما اذا عطف اى في التركيب
اذا عطف فيه الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق
بقوله اذا عطف ذات بالجر صفة جملة وجهين اى جملة اسمية
خبرها اى خبر تلك الجملة الاسمية جملة فعلية اذا كان الامر كذلك
فيصح رفعه اى رفع الاسم المذكور بالابتداء اى بكونه مبتدأ اذ
اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لمناسبة كون كل
منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح نصبه اى نصب
الاسم المذكور بتقدير الفعل الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع
بعده مفسر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية
لان الفعل لا بد له من الفاعل والجملة والوجهان الرفع والنصب
مستويان لا ترجيح لاحدهما على الآخر لحصول التناسب
فيهما اى في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على
الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية ف
فسبق الرفع اى في رفع الاسم المذكور في الابتداء تكون الجملة اسمية
لتركبها من اسم وفعل هو خبره فتعطف بالبناء للمفعول اى هذه

الجملة على الجملة الاسمية الكبرى التي هي جملة زيد قام وانما سميت
كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر
الاسمية وهي اسمية ايضاً فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز
نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين
وفي النصب اى في نصب الاسم المذكور يكون الجملة فعلية لتركبها من
من الفعل والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اى هذه الجملة على الجملة
الصغرى وهي اى الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت
صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط فعلية لتركيبها من
الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضاً
لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين فان قلت
لم يستوي الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان
السلامة من الحذف مرجحة للرفع اى لرفع الاسم المذكور فيكون
رفع الابتداء مختاراً فكيف يستوي الامران حتى يكون المتكلم
مخيراً في اختيار ايهما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف
مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختاراً لكن هي اى
السلامة من الحذف معارضة باسم مفعول اذا نصب الاسم
المذكور بقرب المعطوف عليه يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون
المعطوف عليه وهو جملة قام قريباً واذا رفع يكون المعطوف
يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيداً فقرب المعطوف
المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف
فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح

فى الجهة ينفى الترجيح فى الامر فان قلت لا نسلم ان السلامة من
الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم
المذكور لانه لا تفاوت فى القرب والبعد اى فى قرب المعطوف
عليه على تقدير النصب وبعده على تقدير الرفع بينهما اى بين المعطوف عليه
اذ الجملة الكبرى وهى جملة زيد قام ايضا كما ان الصغرى قريبة
من القرب ولذا فسره بقوله غير مفصولة عنها اى عن الجملة
المعطوفة عليها لان جملة وعمرو اكرمته متصلة بجملة زيد قام
فاستويا فى القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة
من الحذف مرجحة للرفع قلنا هذا اى عدم التفاوت فى القرب و
البعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى يعنى باعتبار انتهاء اعرب
الجملة الاولى اعنى جملة زيد قام لانه ح يرتفع القرب والبعد
واما باعتبار المبتدأ اى عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا
يبتدأ من قوله قام فالصغرى وهى جملة قام اقرب فيكون
المعطوف عليه قريبا فح يبقى المعارضة المذكورة سالمة اى
معارضة السلامة من الحذف بقرب المعطوف عليه فيستوى له
الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما
شاء ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور اى الاسم الواقع
فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا بعد حرف
الشرط او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين
زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك
ولم يذكر بذكر المص ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل

عن الفرع وانفها ما منه ولقلة استعماله والمراد به اى بحرف الشرط
ههنا اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان
واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما و
ان كان من حروف الشرط عند المص لان عنده حروف الشرط ثلثة
حيث قال حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا اذ ما
فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اسما
اثنان ان ولو فحكمها اى حكم كلمة اما ما سبق من اختيار الرفع
بيانا لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا مع
غير الطلب يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب واختيار النصب
اى وكون نصبه مختارا مع الطلب اذا كان ذلك مطلبا فهى مستثناة
ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان
حال الاسم الواقع بعدها قد علم وكذا اى كما يجب نصب الاسم المذكور
الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك يجب النصب اى نصب
الاسم المذكور الواقع بعد حرف التحضيض وهو اى حرف التحضيض
التحضيضات بعد هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل
فى الا وهى مخففة عنده على ما سياتى ولولا ولوما وانما
وجب النصب اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا بعدهما
اى بعد حرفى الشرط والتحضيض لوجوب دخولهما اى دخول
هذين النوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه ملفوظا
او تقديرا اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا
لفظا او تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من

لما دنى تاما وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف
التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرض
حرص لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونه غرضا
يمكن تحصيلها واما اللوم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار
لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله
لا يكلف فكيف يحض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضي
تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض
على ما فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في
الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهي للتحضيض
يعني الحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او تأويلا
نحو لولا تستغفرون الله ولولا اخرتني الى اجل قريب و
اما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط
عليه كذا اذا جعل علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك
حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد
الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل نحو
قولك ان زيدا ضربته ضربك في تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك
مثال لحروف الشرط وقولك الا زيدا ضربته في تقدير الا
ضربت زيدا ضربته مثال لحروف التحضيض وهذا نشر على
ترتيب اللف ولما فرغ من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختارا
والرفع فيه ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا

فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب
الرفع فيه كما قال ويجب فيه النصب لانه اذا وجب الرفع فيه لم يكن
مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل ازيد ذهب
به المبني للمفعول بدليل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل منه الجار والمجرور
في محل النصب لانه خبر ليس اي كل تركيب ظن في بادي النظر انه
مما اضمر عامله على شريطة التفسير واختيار النصب فيه وبعد
التحقق يعلم انه ليس منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير ما
فان زيدا منه اي في هذا المثال وان كان للوصل يظن مبني للمفعول
في بادي النظر بادي من بدأ الامر اي ظهر من باب سما اي في ظاهر
النظر ومن همزه جعل من بدء ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا
جائز ان انه اي ان هذا المثال مما اضمر عامله على شريطة التفسير
وانه مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن والمختار عطف
على محل انه اي ويظن المختار فيه اي في الاسم المذكور النصب والرفع
لانه نائب فاعل قوله المختار لوقوع الاسم المذكور فيه اي في ذلك
المثال المذكور بعد حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب
وههنا كذلك لكن استدركه بقوله وان كان يظن في بادي
النظر الخ يعني الا انه يظهر بعد تحقق النظر التعمق في الكلام او
الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاحه ايضاحه
يقال تعمق في كلامه اذا اتمه اي بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما
هو المراد منه انه اي ان مثل ازيد ذهب به ليس منه اي من باب

او من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان صدق للوصل بر
اى على ذلك المثال انه اى ان زيد فى ذلك المثال اسم بعده فعل وهو ذهب
به مشتغل عنه بضميره اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو
قوله به هذا بيان لقوله فان زيداً فيه وان كان فى بادى النظر لذلك
لكنه ليس بحيث اى ليس زيد بمكان لو سلط عليه اى على زيد
هو اى الفعل بعينه وهو ذهب به او مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول
لنصب اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو
اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه لان
ذهب به لا يعمل النصب لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب
بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا
لم يعمل النصب فكيف يعمل المبنى للمفعول وكذا اى كما ان ذهب به
لا يعمل النصب كذلك مناسب لا يعمل ايضا اعنى اذهب بالبناء للمفعول
لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا
فان قلت ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل المفسر بعينه
ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول الا يلزم ان لا يكون من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه لا ينحصر المناسب
ما يناسب ذهب به فى اذهب بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه
فليقدر مناسب آخر يعنى غير اذهب ينصبه حتى يكون هذا
المثال من ذلك الباب مثل يلابس فعل مضارع معلوم من لابس
لان الاذهاب المتعدى فى البنا بالباء يلزمه الملابسة او اذهب
حال كونه كائنا على صيغة الفعل الماضى المعلوم قلنا ان الذهاب

اذا تعدى بالباء يلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او مجهولا فيكون تقديره
اى تقدير المناسب لا تقديرا زيد ذهب به زيداً يلابس الذهاب به فيه
فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر وتقديره ايلابس الذهاب زيداً
ذهب به او زيداً يلابسه احد بالذهاب به تقديره ايلابس احد زيداً
ذهب به او زيداً اذهب احد فيكون الفعل الناصب له اذهب
بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد زيداً ذهب به فح يكون هذا المثال
من هذا الباب ومما يختار فيه النصب فلم يصح قول المص وليس
مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه فقد
صح تسليط ما يناسبه باللزوم قلنا المراد بالمناسب فى قوله او
مناسبه ليس المناسب مطلقا بل ما يرادف الفعل المذكور المفسر
او يلازمه اى يلازم الفعل المذكور المفسر مع اتحاد ما اسند اليه
اى بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى
واحدا فى هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا فالاتحاد اى
كون فاعل الفعلين متحدا فيما ذكرت انها السائل من المثال مفقود
لان المسند اليه فيما يرادفه او يلازمه الذهاب او احد وفى الفعل
المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد الاتحاد
فيه لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فى المسند اليه
اذا كان الامر كذلك يعنى واذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب
للعلة المذكورة فالرفع يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى
جواب لشرط محذوف اى يرفع زيد فى المثال المذكور وهو ازيد
ذهب به واجب بالابتداء اى بكونه مبتدأ معمولا بالعامل المعنوى

ونصب اى نصب زيد فى ذلك المثال غير جائز بالمفعولية اى بكونه مفعولا له
لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يجز تقدير الناصب فالاولى فى
التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا
يقع الفصل تامل فليس المثال المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لا يجوز تسليط الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او
اللزوم والحال ان تسليط احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء
المشروط فكيف يكون ذلك المثال مما اى من القسم الذى يختار فيه
فى ذلك القسم النصب اى نصب الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على
ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت
ان هذا التفسير للقسم ليس منه فينبغى ان يكون رفعه واجبا بالابتداء
وكذا اى مثل ازيد ذهب به فى عدم كونه من هذا الباب و وجوب رفعه
بالابتداء المانع قوله تعالى كل شئ فعلوه قوله وكذا خبر مقدم وقوله
تعالى مبتدء قوله كل شئ اه يصدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره الا انه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لفساد المعنى على
تقدير التسليط لانه يكون المعنى ح الناس فعلوا كل شئ فى الزبر
فيكون فى الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور ككتب
وكتاب هو المكتوب وهو فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب
اى فى صحايف اعمالهم والصحايف جمع صحيفة وهى الكتاب و
شئ كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا فى الصحاح فهو ان قوله
تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل لصار التقدير اى

تقدير قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر فعلوا اى الناس او الخلايق كل
شئ من خير او شر من اعمالهم فى الزبر يعنى اوقع الناس من كل شئ
من خير او شر فى صحايف اعمالهم فتعلق فى الزبر ان كان ظرفا لغوا
متعلقا بفعلوا المقدر الناصب كل شئ فسد المعنى اى معنى هذا القول
فح يكون المعنى على ما سبق اوقع الخلايق يعنى كل واحد منهم كل شئ من
الخير او الشر فى صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح لان صحايف
اعمالهم ليست محلا لفعلهم حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحايف
محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون لانهم اى لان الخلايف لم
يوقعوا فيها اى فى تلك الصحايف فعلا لا خيرا ولا شرا لا قليلا و
لا كثيرا بل الكرام وهى جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام
وهو بالفارسية خوش خوى وخوش سرشت الكاتبون و
هم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى و
ان عليكم لحافظين كراما كاتبين اوقعوا فيها اى فى الصحايف كتابة
افعالهم اى افعال العباد وان كان قوله تعالى فى الزبر ظرفا مستقرا مع
متعلقه المحذوف المقدر صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين ال
الصفة والموصوف مع انه اى كونه فى الزبر صفة لشئ خلاف
ظاهر الاية الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه
المقدر فى محل الرفع على انه خبر المبتدء ومع هذا يقع فصل بين
الصفة والموصوف باجنبى وان كان جائزا فات المعنى المقصود
من الاية اذ المقصود منها على ما قلنا ان يكون كل شئ مبتدء وجملة
فعلوه صفة لشئ وفى الزبر ظرف مستقر فى محل الرفع خبرا له.

فالمعنى على هذا ان كل شيء هو مفعول لهم اى العباد وكاين وثابت
في الزبر اى في صحايف اعمالهم مكتوب خبر فيها اى في تلك الصحايف
فح يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا قوله موافقا
اما حال عن المبتدا وهو قوله المقصود يعني المقصود من هذه الاية
هكذا حال كونه موافقا واما عن الضمير المستكن في قوله كاين يعني
ان كل شيء هو مفعول لهم كاين في الزبر حال كون ذلك الموجود
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر يعني عمل ابن آدم من
خير او شر قليلا او كثيرا مسطور يعني معلوم لنا لا يشذ منه شيء
عن علمنا الا المقصود منها ان كل شيء كاين بالجر صفة شيء في صحايف
اعمالهم مفعول بالرفع خبر ان لهم متعلق بالجر لانهم لم يوقعوا فيها
شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان المعنى
فالرفع يعني رفع كل شيء لازم وواجب على ان يكون كل شيء مبتدا مع
معمولا للعامل المعنوي والجملة الفعلية بعده وهي فعلوه في محل الجر
صفة لشيء هذا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو
ان يكون بعاطف واحد وهو جايز اتفاقا على مكياني وعلى ان
يكون الجار والمجرور في قوله في الزبر محل الرفع بناء على انه اى ان
ان الجار والمجرور او ان قوله في الزبر خبر المبتدا تقدير لي تقرير
قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شيء مبتدا هو مبتدا ثان مفعول
لهم خبر المبتدا الثاني والجملة الاسمية في محل الجر صفة لشيء
ثابت خبر المبتدا الاول في الزبر متعلق بقوله ثابت بحيث متعلق ايضا
بقوله ثابت لا يغادر مبني المفعول اى لا يترك من الشيء الذي هو

مفعول لهم

مفعول لهم كبيرة ولا صغيرة يعني كثيرة وقليله خيره وشره فيكون
موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على ان قوله
الص ونحو الزانية والزاني الاية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد تحقق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل الواقع بعده المشتغل عنه بضميره او متعلقه
اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل في الضمير او متعلقه امرا نحو زيدا اضربه
او نهيا نحو زيدا لا تضربه فالمختار فيه اى في ذلك الاسم النصب
وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا
تاويل على ما سبق والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الاية داخل خبر ان وهو مع اسمها وخبرها خبر لقوله
والظاهر تحت هذه القاعدة اى قاعدة ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل بضميره او متعلقه لو تسلط عليه هو او مناسبه لنصبه
ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر و
ان كان مصدرا بالفاء مع ان القراء جمع قارئ من قرء
كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح اتفقوا اى في هذا القول
على الرفع اى على رفع الاسم المذكور اتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا
القراءة من صاحب الشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما
بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم الا في رواية
شاذة عن بعضهم هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبا به اذا كان
الامر كذلك فاضطر النحاة لمخالفة قاعدتهم الماخوذة من العرباء
اتفاق القراء الماخوذ من صاحب الشريعة الى ان تمحلوا اى ذهبوا

الى بيان الحال الحيلة لا مخرجه اى لا مخرج قوله تعالى الزانية والزانى
عن القاعدة المذكورة وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت
ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهى فالمختار فيه النصب فالرفع
جائز غير مختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا اى الى ما احتالوا لنجاة
حيلة لا مخرج عنها اى لا مخرج قوله تعالى الزانية والزانى لا يلزم
القاعدة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا يكون [illegible]
القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان احدهما
ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه فقال
ونحو الزانية والزانى اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل
الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة معرفة
باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهبوا اليه من
التمحل فاجلدوا امر حاضر من جلد يجلد من باب ضرب
يقال جلده ضربه كل واحد منهما اى من الزانية يعنى المزنية
والزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلته ما بعده او
لاطاعتها لمن زنا بها اضافت كأنها هى فعلت ذلك الفعل
فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ والفاء مبتدأ ثان
اى فى نحو الزانية مرتبط بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو
مع خبره خبر المبتدأ الاول بمعنى الشرط يعنى الفاء ههنا لربط
الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فى الزانية ولذا
جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة الشرط لان الجزاء مرتبط به

فتكون الفاء رابطة بينهما عند المبرد فخرج هذا القول وامثاله
عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع ال
التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لكون الالف واللام
اللتان فى الزانية والزانى مبتدأ لان الالف واللام من الموضع
الموصولات على ما سيأتى الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا
استكرهوا ان ادخلوا على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى
الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سيأتى تحقيقه
موصولا صفة مبتدأ فيه اى فى المبتدأ معنى الشرط لما سبق ان المبتدأ اذا
كان موصولا صلته فعلية او ظرف يكون معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا
بمعنى الفعل كالشرط فيكون تقديره التى زنت اى مكنت نفسها بالزنا
والذى زنا اى والذى فعل ذلك الفعل فى يكون الزنى سبب الجزاء و
هو الجلد ههنا فخبر المبتدأ نحو هو قوله فاجلدوا كالجزاء مثل الذى يا
يأتينى فأكرمته اى فمستحق لاكرامك والفاء الداخلة عليه اى
على خبر المبتدأ مرتبطة بالشرط يعنى حيث لو ربط الجزاء بالشرط لل
لدلالته اى لدلالة الفاء على سببية اى على الشرط للجزاء لان الفاء وضعت
لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب
للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم يعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله
درهم حيث دخلت على قوله فله درهم للدلالة على ان الاتيان سبب
له حتى لو لم يأت لما استحق الدرهم ومثل هذا الفاء اى الفاء الذى وقع

جوابا للشرط حقيقة او حكما لا يعمل بعمل ما في حيزه فيما قبله لانها دليل
على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها
اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لان ينعكس الامر اى يكون شئ مما
قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعده اى بعد الفاء على ما اى على اسم وقع قبله اى قبل الفاء مع
ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان
قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو
سلط عليه او مناسبه فتعين فيه الرفع اذ فوجب فى ذلك الاسم الرفع
بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الاية خبره لان الانشاء يمتنع
وقوعه خبرا وان كان بالتاويل ولذا لم تقيد المص الجملة الواقعة
خبرا بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا التوجيه اقوى لعدم
احتياجه الى الاخفاء ولذا قدمه المص وكون الاية فيه جملة واحدة وفى
الاية جملتان مستقلتان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما
متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث
يكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها عند سيبويه اذ التقدير الزانية
مبتدء عنده محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاءنى زيد
يد ذلك ليصح حمل الخبر على المبتدء والزانى عطف عليه بالواو عطف
مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا والخبر محذوف جوازا بالقرينة
الحالية اى حكم مبتدء مضاف الى الزانية والزانى فيما موصول
يتلى بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها واقع ونائب

فى القران الذى يتلى ويقرء عليكم ايها المؤمنون بعد ظرف من الظروف
المكانية مبنى على الضم لكن هيهنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية
اى الان متعلقا بيتلى او بعد قول الزانية والزانى وذلك الحكم قوله
فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة
وقوله فاجلدوا جملة من الفعل والفاعل ثانية لبيان الحكم الموعود
فى الجملة الاولى والفاء فى قوله فاجلدوا عنده اى عند سيبويه ايضا اى كما انها
للسببية عند المبرد للسببية بمعنى بجواب الشرط اى مقدمة اذا ثبت زناهما
شهادة ذلك باربعة شهداء يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار
اى كذلك بشرطان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف
والاسلام والوطى بنكاح صحيح فاجلدوا وقيل الفاء هيهنا زائدة لتاكيد
لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود
فى الاولى او الفاء هيهنا للتفسير اى لتفسير ذلك الحكم وهذا نظير
جزء الجملة وهى قوله فاجلدوا وكل واحد منهما الاية لان المراد بالجزء
هيهنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة هو قوله
فاجلدوا لا يعمل فى جزء جملة اخرى لان جملة اجلدوا وكل واحد الاية
كونها مستقلا لا يعمل جزء منها فى جزء الجملة الاسمية المتقدمة التى هى قوله
الزانية والزانى فيمتنع التسليط اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم
المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور فلا يدخل هذا القول على كلا
التوجيهين فى الضابط اى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لعدم كون التعريف صادقا عليه فتعين الرفع اى فوجب رفع الاسم
المذكور على ان يكون مبتدء محذوف الخبر او على ان يكون مبتدء خبره فاجلدوا والخبر على مذهب سيبويه او

اوعلى ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتداء متضمنا لمعنى الشرط
فاجلدوا جزاء له في معنى الخبر على مذهب المبرد والا عطف على توجيه
المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح اى وان لم يكون الفاء في
قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد اوان لم يكن
الاية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا اى كما لم يكن
الفاء بمعنى الشرط فهى اى هذه الاية تكون داخلة تحت الضابط
لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزنية كل واحد اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه واذا كانت داخلة تحتها فالمختار فيها اى في هذه الاية النصب لكون
الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا
قبل الامر والنهى يختار فيه النصب واختيار النصب فيها باطل
لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفق
عليه يكون باطلا كما سبق لاتفاق القراء على الرفع اى رفع الاسم المذكور
في الاية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من جعل الفاء التى في قوله فاجلدوا
مرتبطا بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد وجعل الاية جملتين
مستقلتين كما هو مذهب سيبويه ليستقيم الرفع اى رفع الاسم المذكور
فيها فيكون لما اتفق عليه القراء وقيل في معنى قوله والا انه معطوف
على مقدر في الاقسام الثلثة يعنى ليس التراكيب الثلثة المتقدمة من
هذا الباب والا اى وان كان كل واحد منها من هذا الباب فالمختار
في الاسم الواقع في كل منها النصب اما اختيار النصب في الاول والثالث
فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر والنهى اما في الثاني فلا

فلالتباس

فلالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل في تركيب كل واحد
منها فتعين الرفع لما عرفت ايضا فيه والرابع اى رابع الاربعة
الرابع الثلثة يعنى انها باعتبار الحال لا باعتبار التصدير لما سيأتى
من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير
اى ما فيه التحذير سمى اللفظ المحذر به في نحو اياك والاسد مثلا
ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى صار نفس التحذير تسمية
باسم مدلول وانما وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيه اى في
هذا الباب لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير
لان مثل انما يقال عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف او القصد
الفراغ سرعة بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام وهو في اللغة
تحفيف شئ المصدر مضاف الى المفعول عن شئ يقال للشئ الاول
المحذر والشئ الثاني المحذر منه وتبعيده عنه اى تبعيد الشئ عن
الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعدته عنه وهو
في الاصطلاح النحاة وعرفهم معمول اى اسم عمل بالبناء للمفعول فيه
النصب بالرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية وقال المحشى نبه
بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل
الحذف والايصال وقيل من اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق
اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل الاثر بتقدير اتق ظرف مستقر
وقع صفة المصدر المعمول ومضاف الى المفعول اى معمول كائن بيان
بتقدير فيه فعل ناصب له بمثل اتق او بعد او نحو تحذيرا اى حذف
مبنى المفعول ذلك المعمول وبعد تحذيرا او تبعيدا فيكون قوله تحذيرا

مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب ضربا حذف فعل الناصب له جوازا
بقرينة النصب لان المنصوب لابد له من ناصب واذا لم يكن مكان
يكون محذوفا او ذكر بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون قوله تحذيرا على هذا مفعولا له اى ذكر
لان يكون محذرا حذف فعل الناصب ايضا فما بعده متعلق بقوله
تحذيرا اى فما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع ذلك المعمول
اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو ذلك والرافع بعده و
الاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل اياك
من الاسد او ذكر بالبناء للمفعول المحذر منه بالرفع لانه قائم مقام
المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع لانه قائم على انه نائب الفاعل
لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى اى
الذى حذر منه مكررا حال من قوله المحذر منه على ان يكون
الثانى تاكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه على صيغة الماضى
المجهول كما قلنا عطف على حذر او ذكر المقدر بالجر صفة لاحدهما على
سبيل البدل ولذا لم يكن اى على حذف المقدر او ذكر المقدر وقيل
مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل او لذكر المحذر منه
مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت و
يعفو عن ذكر العامل المنتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على ما
يستفاد من قوله او لذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول
لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذف
ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس

بمحذر بل

بمحذر بل محذر منه فان قلت قوله هذا اى على كون ذكر المحذر منه
معطوفا على حذر او ذكر المقدر لا بد له من ضمير يرجع الى المعمول
فى المعطوف مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر
اى المعمول مكررا كما كان ضميرا فى المعطوف عليه راجعا الى المعمول فى الموضعين
وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ او خبره او
معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص او ذكر المحذر
منه جملة معطوفة على جملة اخرى هى ذكر او حذف المقدر الذى هو
صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه على سبيل التحقيقة قلنا نعم فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه
لكنه اى الا انه خولف ووضع فى المعطوف الاسم المظهر وهو المحذر منه
موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير اى تقدير
الكلام اى كلام المص او معمول اى اسم عمل فيه النصب بتقدير اتق ذكر
ذلك المعمول مكررا لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه الا انه وضع
الاسم المظهر فى المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول
فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الحاقة ما الحاقة الاية اشعارا مفعول له
لقوله وضع بانه اى بان الضمير فى المعطوف محذر منه لا محذر كما فى
المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى
القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام
التحذير قوله وان تحذف مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وفى
الحاشية نبه بتكرير المثال على انه الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا
كان وقد يجئ منكرا نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الخطابية

الضمير الخاطب

على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو ونفسك والسيق والغايب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشوب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب ان هذا تحذيرا انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ في الغايب لان تحذير الغايب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه في هذا القسم اسما او فعلا هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما اى معنى المثال الاول على القسمين اما اذ يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل بعد نفسك بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا عن اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به منفصلا فقيل اياك عن الاسد واما ان يكون مؤخرا نحو بعد الاسد عن نفسك جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يجتمع الدلالة يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الارنب الحذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى يقال حذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعي ويجوز يجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال حذف بالعصا رماه بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمي بالاصابع وانسب بالمقام تامل قال عمر رضي الله عنه اياي وان تحذا احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون الراء

المهملة والنون بعد يقال له بالفارسية خرگوش وانما قال هذا حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك وهو اى الحذف في اللغة ضرب اى ضرب الارنب بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد في الموضعين المحذر منه هو الاسد في المثال الاول والحذف في المثال الثاني سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من تبعيد الاسد في قوله بعد الاسد عن نفسك او تبعيد الحذف في قوله بعد الارنب عن نفسك تحذيرها اى تحذير النفس وتخويفها منهما اى من الاسد والحذف لا المراد تحذيرهما اى تحذير الاسد والحذف منها اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما له روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل ومثل مثل الطريق الطريق والحية والحية مثال الثاني نوعيه اى نوعي التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا اثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع في جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا او متكلما او غايبا مثل اياك اياك واياي اياي واياه اياه وانا منها فانحو نفسك نفسك ونفسي نفسي ونفسه نفسه ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف ان تقديرا تق في اول النوعين من التحذير غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال

اتقيت من زيد و بترأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت
زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول الثن
فينبغي ان يقدر فيه اى في اول النوعين مثل بعد امر من التبعيد او
نح امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه
فينبغي ان يقدر فيه بعد او نح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحتها
عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب في قوله الطريق الطريق والحية الحية فانه لا يقال بعد الطريق
او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما
يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها موذية لان المعنى اى معنى قوله
الطريق الطريق على الاتقاء اى على اتقاء المخاطب من الطريق لا على تبعيده
لا على تبعيد المار السالك في الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد وا
فالصواب اى ما هو الاولى والاحق ان يقال اى ان يقول المص في تعريفه
معمول بتقدير بعد او اتق او نحوهما ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير
نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه في
التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغير
غيرهما فيقدر بالبناء للمفعول مثل بعد في جميع افراد النوع الاول مثل
اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثالا
له ويقدر ايضا مثل بعد في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك
فالنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي

بين جنبيك

بين جنبيك فان المعنى اى معنى نفسك نفسك بعد نفسك مما يو
يؤذيك يعني كن بعيدا عن نفسك التي هي من جملة ما يؤذيك ومما
بيان لكون النفس من الاشياء التي تؤذي المخاطب وتعليلا متعلق بقوله
بعد كما هو الظاهر لانه صح يكون النفس هو المحذر لا محذر منه مع ان
المقصود ان يكون النفس محذرا منه كالاسد ونحوه تمثيل مما يؤذيك
ويقدر مثل اتق في بعضها اى في بعض افراد النوع الثاني كالمثال المذكور
في المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه في معنى اتق الطريق اى اتق عن
الاشياء الموذية التي تكون في الطريق واحدا او متعددة فيكون
من قبيل ذكر المحل وارادة الحال قيل اى اعترض على قول المص اياك و
الاسد واياك وان تحذف لفظ الاسد في اياك والاسد ولفظ ان تحذف
في اياك وان تحذف خارج من النوعين اى من نوعي التحذير لانه ليس
محذرا منه ولا محذرا والتحذير في الاول ما يكون محذرا وفي الثاني ما
يكون محذرا منه فينبغي ان لا يكون لفظ الاسد تحذيرا لان ما يكون خا
خارجا من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك فانه اى فان لفظ
الاسد ايضا اى كما ان لفظ اياك تحذير تحذير لان التحذير في القسم الاول
لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون
داخلا في الاول النوع واجيب عنه بانه اى بان لفظ الاسد تابع للتحذير
لانه من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في
الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذر منه وهو من
الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه احضر فيكون قوله والاسد
محذرا منه وان كان معطوفا والتوابع اى توابع التحذير او توابع

كل متبوع خارجة عن الحدود سوى كان المحدود هو الحد او غيره
ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا علم خروج التابع عن حدود
المتبوعات بدليل ذكرها اى ذكر المص التوابع فيما بعد لانها لو كانت
داخلة فى هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها
فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها وتقول انت فى قسمى النوع الاول
وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة احصر فى التقدير
وان كانت اطنب فى الظاهر كلمة الاول ابلغ لان فيه تكرر التحذير
لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير
لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وحذف
ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يتسع المعطوف و
المحذوف معا فيقتصر على احدهما اياك من الاسد بالقصر على ذكر المعطوف
المعطوف عليه كما كنت انت تقول اياك والاسد بالقصر على ذكر المعطوف
وتقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك من ان تحذف
بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك وان تحذف
بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكون ما احصر فى
الظاهر وان كانت اطنب فى التقدير وفى المثال الاخير من النوع
الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة احصر من الثانى اياك ان تحذف
تقدير من الجارة اى اياك من ان تحذف فالذى بغير ان جاز فيه
الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر
ولا يجوز غيره تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه
الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه

مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان
يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف
ففى الاول حذف الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى
ثلثة اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخففة وان المشددة بفتح
الهمزة فيها قياس لان ان مخففة او مشددة حرف موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تاويل اسم فلما طال لفظا ما
هو اسم واحد فى الحقيقة او جاز فيه التخفيف قياسا بحذف
حرف الجر ولا تقول فى المثال الاول من النوع الاول اياك الاسد كما
تقول فى المثال الثانى اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة فى الاسم
الصريح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا واشار لشذوذه اى
ولشذوذ تقدير من مع غير ان وان واما قول الشاعر اياك اياك المراد
فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير من اى من اياك اياك من المراد وهو
الشاذ فشاذ او للضرورة اى فمحمول على الضرورة فان قلت قولك اياك
الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن بتقدير العاطف فيكون
اياك الاسد فى تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلثة كما جاز
فى الثانى وجوه ثلثة قلنا حذف العاطف فى هذا الباب اشد شذوذا
من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا لان حذف حرف الجر مطلقا سواء كان
فى هذا الباب او غيره قياس يعنى شايع كثير مع ان وان مثل قوله تعالى
افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان
المساجد لله الآية اى ولان المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره

اذا قرئ بالفتح شاذ كثير خبر بعد خبر هو في غيرهما اى في غير ان وانه نحو

قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر اى

بالله لافعلن واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا فكان شذوذه

اشذ كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت

لى وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان

المفعول فيه وبعض احواله فقال **المفعول فيه** اى الذى فعل فيه

او الذى فعل فيه فعل وهو مبتدا خبره محذوف اى ومنه بقرينة قوله

فمنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق وخبر مبتدا محذوف اى

هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او

مبتدا والجملة بعده خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف واعلم ان

المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها له بالاوانى التى تحل الاشياء

فيها **هو** مبتدا اى المفعول فيه **ما** اى اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما

سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره في المفعول به بقوله

اى اسم ما وقع **فعل** بالبناء للمفعول **فيه** المجرور يرجع الى الموصول

فعل بالرفع نائب الفاعل اى حدث اشار به الى ان المراد بالفعل ههنا

معناه اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث وفي الصحاح الفعل بالفتح

مصدر فعل يفعل وقرء بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات

الفعل بالكسر والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهى **مذكور** صفة

صفة فعل تضمنا نصب على التمييز او على المصدرية اى ذكرا تضمنيا

في ضمن الفعل الملفوظ مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر

مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فلما

بحث المفعول فيه

فيه ما حذف فعل الناصب له جوازا او وجوبا على ما سياتى في اخر هذا

البحث او شبهه بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا في ضمن شبه

الفعل كذلك اى يكون ما شابه الفعل ملفوظا او مقدرا مثل انا صائم

يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم

يوم الجمعة او مطابقة عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة اذ كان العامل

في المفعول فيه مصدرا مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل

يكره الصوم يوم الجمعة فقوله اى فقول المص ما فعل فيه جنس شامل

لاسماء الزمان كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان

مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها كلها اى كل من اسماء

الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا فانه اى الشان لا يخلو زمان

من الازمنة او مكان من الامكنة عن ان يفعل بالبناء للمفعول فيهما اى في

كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب فعل نائب يعنى لا يخلو زمان

او مكان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما

ويوجد سواء ذكر الفعل الذى فعل يعنى حدث ووجد فيهما اى في كل واحد

منهما لفظا او تقديرا او لا يذكر الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما

لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا وقوله مذكور خرج به ما

لا يذكر فعل فعل فيه اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف

الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو قولك يوم الجمعة

يوم طيب ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك

المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك

فانه وان للوصل كان يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب فعل فيه فعل

لا محالة لفظة لا لنفي الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى
لا شك لا محالة فيه اى لا شك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما لكنه
اى الآن ذلك الفعل ليس بمذكور لا لفظاً ولا تقديراً اما عدم كونه
مذكوراً لفظاً فظاهر واما تقديراً فلانه لما ارتفع اليوم في الاول
بالابتدائية والثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوي لم يبق
الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضاً لكن استدراك من قوله
خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه بقي مثل قولك شهدت يوم الجمعة داخلا
حال من فاعل بقي فيه اى في تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق
بالبناء للفاعل من الصدق وبابه ضرب عليه اى على يوم الجمعة انه
ما فعل فيه فعل مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ وهو شهدت
يعني يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعني لا يصدق
عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى ومن شهد منكم
الشهر فليصمه جمعناه ح بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را
يا اين معنى مغادر نشدم روز جمعه را اين معناكه عالم شدم روز
جمعه را م كفته شود حاضر شدم با جمعه را فان الشهود
يوم الجمعة وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة مفعولا
فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال
المذكور مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا فلم يكن التعريف مانعاً
لدخول ما ليس من افراد الحد ودخوله فيه فلو اعتبر بالبناء للمفعول في
التعريف قيد الحيثية بالرفع نائب اى مفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور كذا اعتبار قيد الحيثية خرج جواب لو

مثل هذا المثال يعني مثل شهدت يوم الجمعة وقولك ايضاً افضل الكنه يوم الجمعة
منه اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعاً لافراده ومانعاً لاغياره
فان ذكر يوم الجمعة فيه اى في المثال المذكور ليس من حيث انه فعل فيه
اى في ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون يوم الجمعة مفعولاً فيه للفعل المذكور
وهو الشهود بل لم يذكر الا من حيث انه وقع عليه اى على يوم الجمعة فعل
مذكور فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال ح مفعولاً به لا مفعولاً فيه فيكون
التعريف مانعاً عن دخول غيره فيه ولا يخفى عليك ايها الطالب ان
المص انه اى الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية في التعريف فيه
تتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل لا حاجة الى قوله
ان قول المص مذكور في التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات
قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى قول المص مذكور في
التعريف بناء على تقدير اعتبار آه لانه يكون تكراراً ولانه اذا ذكر قوله
مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضاً واجيب عنه
بانه ليس قيداً محتاجاً الشيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاح
تأمل الا الزيادة تصوير المعرف استثناء من قوله لا حاجة الخ لا يكون
الحاجة اليه الا الزيادة قوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله
المعرف بفتح الراء مصدر ميمي من التعريف لان المصدر الميمي واسم المفعول
واسم الزمان واسم المكان من المزيدات على الثلاثي يأتي على وزن مضارع
مجهول ذلك الباب على ما صرح به من علم الصرف فيكون المعنى الا الزيادة
صورة التعريف وقوله مبتدأ من زمان او مكان بيان خبره له
الفعل وقوله ما فعل فيه فعل الموصولة او الموصوفة فيه اشارة الى ان لفظة

ما يجوز ان تكون موصولة ومن موصوفة والاول اولى ولذا قدمه و
الان من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا و
اذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون
حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو الحال منه وعلى الثاني صفة بعد
صفة اشارة نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعني وانما جعل قوله من
زمان او مكان بيانا لما هو ليكون اشارة الى قسمي المفعول فيه وهما ظرف
الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما
اى من ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله و
تقسيم كل واحد منهما الى المبهم والمحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه
بالظاهر في بقوله وهو اى المفعول فيه ضربان عند المص واما عند الجمهور
فهو حد ليس الا وهو المنصوب بتقدير في احدهما ما يظهر فيه في وهو مجرور
بها كقولك سرت في يوم الجمعة فيكون السير واقعا في وقت من اوقات
يوم الجمعة وثانيهما ما يقدر فيه المفعول فيه الضمير راجع الى الموصول في
المحل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر وهو اى ما يقدر فيه في منصوب
بتقديرها اى بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا
في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه اختصارا في اللفظ و
هذا اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في خلاف
اصطلاح القوم اى النحاة وانما اعتبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار
عند الشارح ما ذهب اليه المص لانه كان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة
ظرف للسير ومحل له كذلك في قولك سرت في يوم الجمعة ظرف له ومحل
ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني فانهم اى القوم

لا يطلقون المفعول فيه على شيء من الاشياء الا على المنصوب بتقدير في و
لذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه تقدير في اى كونه منصوبا
بتقدير في فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب سماعا
بتقدير في واما المجرور بها اى واما الظرف الذي ينجر بلفظة في مثل
سرت في يوم الجمعة وصليت في المسجد فهو اى المجرور بها مفعول به
عندهم بواسطة حرف الجر كان المجرور بالباء في قولك مررت بزيد و
بمن والى في قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به لا مفعول فيه
وهذا الغير اى خالف القوم المص حيث جعل المجرور بها اى بلفظة في ايضا
لكنا جعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه وظن ان ما ذهب اليه المص
هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير
في يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل
كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود
ايضا لان صدق الحد على شيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء
فيصح اطلاق مفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب ولكن
لذلك اى ولاجل ان المجرور بها بقي مفعولا فيه عنده ايضا قال المص
وشرط نصبه ولم يقل شرطه كما قال القوم اى نصب المفعول فيه
اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ وقوله تقدير في
خبره اى ان تكون لفظة في مقدرة في النية يعني ان يكون محذوفة في
اللفظ ومقدرة في النية لانها اذا لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون
اسما محضا ويخرج عن معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل
اذ التلفظ بها يوجب الجر يعني لان كون حرف معلوم ملفوظة س

يستلزم جرما دخلت عليه اما لفظا او تقديرا او محلا واى ان يد نصب
يجب ان يقدر في وظروف جمع ظرف مثل قرون وقرن منافى
الزمان اضافة الدال المدلول في الاضافة لامية وقيل اضافة العام
الى الخاص مثل باب الساج وخاتم فضة فالاضافة بيانية كلها
بالرفع تاكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة مبهما بالنصب خبر
لكان كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كا
كالحين والوقت والزمان او محدودا فالمحدود منه ما اعتبر فيه
حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك تقبل اى
ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم ذلك اى تقدير في لان الزمان
المبهم منها اى من ظروف الزمان جزء مفهوم الفعل لان مفهوم
الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه اى فيصح اى
ينصبه الفعل بلا واسطة حرف بينهما كالمصدر اى كان المصدر
جزء مفهوم الفعل فنصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى
المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهوم الفعل ايضا و
لا يحتاج الى الواسطة للعمل في جزئيه والزمان المحدود فيه
من ظروف الزمان محمول عليه اى قد حمل على الزمان المبهم الذي هو
جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح
ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع لاشتراكهما
اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين في الزمانية
وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز احدهما عن
الاخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخر التحديد

اى كونه محدود

اى كونه محدودا نحو صمت دهرا مثال للزمان المبهم والدهر الزمان
وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا وافطرت اليوم مثال
للزمان المحدود وظروف المكان ان كان المكان يشير الى ان
الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث
فيكون ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتاويل العـ
القسم الثاني والنوع الثاني او بان يكتسب المضاف من المضاف
اليه التذكير او بان تانيث الظروف غير حقيقي لكونه بتاويل الجماعة
مبهما مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك قبل ذلك اى قبل المكان
المبهم تقدير في او النصب بتقدير في حملا بالنصب على انه مفعول له
لقوله قبل ذلك اى للمحمولية على الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم
الفعل لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل
والمكان المبهم مشتركين في الابهام اى في كون كل واحد منهما موصوفا
بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان
ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثاني اصالة
لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشتراكه في الابهام نحو جلست
يمينك وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما
يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من
الجهات الستة والا عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه
بقوله اى وان لم يكن المكان مبهما بل يكون المكان محدودا فلا
يقبل تقدير في اى الانتصاب بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في
الا لم يكن انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه

ولم يمكن ايضا حمله على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل ولم
لم يمكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحد اذ تم الان انتصاب المكان المبهم
المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج المفتقر لاختلافهما
اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المبهم المحدود ذاتا وصفة لان
ذات الاول الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود
فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله على حاله
الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة نحو جلست فى المسجد بالتمام
باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع
زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينتصب بتقدير
فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقد
بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى
هو جزء مفهوم الفعل والثانى فى الصفة والرابع وهو
المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له فى
الذات والصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة
فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها وفسر بالبناء للمفعول
من التفسير المبهم نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض
عن ذكر فاعله مع انه مذهب اكثر المتقدمين وعدم اتخاذه
مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر بما
يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل
المبهم من المكان بيان المبهم وهو ما له اسم باعتبار امر غير داخل فى

مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة
العلو وهى لا تدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد
يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وقيل ما سمى مدلوله بسبب
امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه بعد
ازاء وجه انسان فيشتمل الجهات الست وعند ولدى ووسط
بالسكون ونحو ذلك والموقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار
والمسجد والبيت بالجهات جمع جهة وهى الجانب الست
بلا تانيث المؤنث لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء
وهى اى الجهات الست امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء و
فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيمه الى الجزئيات
وما فى معناها وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء
وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها فان امام زيد مثلا قد سبق
اعراب مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه او وجه زيد الى انقطاع
الارض يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون
امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول
جميع ما يقابل حد راسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول
جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى فيكون كل واحد من الجهات
الست مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير اى تفسير المبهم من
المكان بالجهات الست بعض الظروف بالنصب على انه مفعول به نحو
لقوله لم يتناول المكانية باجتماع صفة الظروف الجائز بالجر ايضا نحو

بعد صفة لها ولم يغنيث لكون قوله ينصبها بالرفع فاعلا لها مثل قولك
مررت بمسجد جالس منشاحها على مكان يجيء قال جوابه لما اى المص حمل
مبنى للمفعول عليه اى على المبهم من المكان المفسر بفتح السين اسم
مفعول من التفسير بالجهات الست متعلق بالمفسر عند وتقدير
الرفع على انه مفعول ما لم يسم فاعله الحمل ومعناه الحوالى والجوانب
الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب
وينجر لفظا بدخول من الجارة عليه وحدها كقوله تعالى قل كل من
عند الله ولدى على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال
المال عندك فيما يحضر عندك وفيما في خزانتك وان كان غائبا
عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه
او في مكانه الذى هو جالس فيه الآن وشبههما بالرفع عطف
على قوله عند او لدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى
نحو دون يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان
تحت الشيء عنده وسوى يقال المال سوى زيد اى مكانه لان
سوى بمعنى المكان كما يجيء لابهامهما لابهامهما اى لابهام عند و
لدى اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقديرفي
فيهما كما جاز فيها الا ان الفرق انه يجب التقدير فيهما الا انه لا يقال
المال في عند زيد ولا في لدى زيد واما في الجهات الست فيجوز
لانه يجوز ان يقال جلست في امامك وفي يمينك كما يجوز ان
يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المص وجه حمل شبههما
اى شبه عند ولدى عليه اى على المبهم لان حكمه حكمهما اى لان حكم

ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا
لوجه التشبيه لا لوجه الحمل اى لتشبيههما لاجل ابهامهما في
المشبه حكم
لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا عصام

المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشتركان
في علتها ايضا فذكر علة المشبه به يغني عن ذكر علة المشبه لاشتراكهما
فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما
بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم
وعند ولدى وشبههما بتاويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين
وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع في بعض النسخ اى نسخ
الكافية لابهامها مقام لابهامهما بصيغة التانيث مقام التثنية
كما هو راجع الى الموصول الظاهر لكون وجه الجملة مذكورا في المحمولات
كلها لان الظاهر يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما و
يحتمل البعض ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون ح
علة التفسير والحمل كذا اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى و
شبههما حمل ايضا على المبهم من المكان المفسر بالجهات الست لفظ مكان
وما بمعناه كالمقام والموضع والمجلس اذ كان الفعل موقعا له في افادة
معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك وان كان المكان معينا بالاضافة
لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك
ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف
مكان كذا بل في مكان كذا لكثرته اى لكثرة لفظ مكان في الاستعمال
مثل كثرة الجهات الست فيه لا لابهامه اى لا لابهام لفظ مكان لما قلنا
انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان
يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام وكذا اى كما حملت
الاشياء الاول كذلك حمل عليه اى على المبهم من المكان ما اى المكان المحدود

ولا يقال كتبت مكانك عصام

الذى وقع **بعد دخلت** وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت
وفى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان
دخلت هى عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت
الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها
فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى
نحو دخلت الدار فان الدار مكان محدود معين لا فيه من لفظ
فى الا انه حذف منه لفظة فى اتساعا لكثرته فى الاستعمال اى لكثرة استعمال
المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا او لكثرته فى كل
يستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لابهامه مما قلنا اى ما بعد دخلت مفعول
على الاصح متعلق بقوله حمل اى حملا واقعا على المذهب الاصح اى القول الاصح
لا المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله فانه ذهب
بعض النحاة الى انه مفعول به لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا
يتعقل الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجرمى ان دخلت متعد وما
بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى لكن الاصح انه مفعول فيه لان دخلت
لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت
فى الامر ولا يقال دخلت الامر لانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة
فى والمفعول به ما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان
مصدره يجئ على وزن فعول وما يجئ مصدره كذلك يكون لازما
غالبا مثل القعود والجلوس والخروج والاصل استعماله اى استعمال دخلت
بحرف الجر بمعنى بلفظة فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان
محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعنى فى لكنه حذف

حرف الجر من

حرف الجر من اللفظ تخفيفا لكثرة استعماله وهذا اى كون ما بعد دخلت
مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما محل تامل فان الفعل ح
مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه ان كان لازما
بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا و
صمت يوم الجمعة الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به و
اذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة
امامك ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعنى لا يتم بفاعله
بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت زيدا لا يتم بدون و
بعد تمام معناه بهما اى بعد ما تم معنى الدخول بالدار يطلب المفعول فيه
كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول
ح متعديا والدار بعده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا لان الضرب
متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله
كما ان معنى الجلوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كما
كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه كما اذا قلت دخلت
الدار فى البلد الفلانى فى المحلة الفلانية فالظاهر ان الدار فى
هذا المثال مفعول به كزيد فى قولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحلة
الفلانية انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد خبر مقدم ذلك
اى كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه ان كل فعل لازما
كان او متعديا ينسب مبنى للمفعول والجملة صفة الفعل الى مكا
مكان خاص بوقوعه فيه كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا
يصح ان ينسب مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة

اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك
عندى انك منطلق الى المكان متعلق بينسب شامل بالجر صفة لمكان
له اى للمكان الخاص الذى وقع فيه ولغيره اى ولغير ذلك المكان
فانه اذا قلت ضربت زيداً فى الدار التى هى جزء من البلد فالمكان الخاص
ههنا للفعل هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك
الا فيها فكان الدار مكاناً خاصاً له والمكان العام البلد الذى الدار جزء
منه فكان البلد مكاناً عاماً لشموله لها وكون الدار جزء منه فكما
يصح ان ينسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه وتقول ضربت زيداً
فى الدار وصليت الصلوة فى المسجد كذلك اى مثل هذا يصح ان ينسب
الى المكان العام وتقول ضربت زيداً فى البلد وصليت الصلوة فى المدينة
الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة
فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل
يجعلون اصابعهم فى آذانهم وفعل الدخول فى قولك دخلت الدار
بالنسبة الى الدار ليس كذلك اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح
نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب
الى زيد لا يتعدى من ضرب زيداً يصح ان يقول ضربت زيداً ولا يصح ان
يقول ضربت القوم فكذلك الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت
الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيداً مفعول به له
كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا قال الداخل فى البلد الان
دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه
الان الدخول فى البلد لانه الان فى البلد والدخول انما يكون بعد الخروج

والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار فنسبة الدخول الى الدار فى
قولك دخلت الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت تلك الافعال
فيها يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة
الضرب الى زيد فكما ان زيداً مفعول به كذلك الدار مفعول به فلا يكون
الدار مفعولاً فيه بل مفعول به وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة
هذه النسبة ان يكون الدار مفعولاً به كالخارج من الدار من قبل ان
يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت فى الدار ولا يصح ان يقول
خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة فيصح ان يقول
صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا
ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل معناه اى
معنى كلامك قول المص على الاصح على الاستعمال الاصح فيكون قوله بناء على
هذا المعنى اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح
كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع فى
صحيح نحو سرت يوم الجمعة وجلست فى امامك وسرت فى وقت
ما وغير ذلك لكن الاصح استعماله اى استعمال دخلت بدون لفظة
فى كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فى الاختصار و
ايذاناً بانها نزلت منزلت الافعال المتعدية بنفسها وفى قوله اشارة
الى ان الاصل فى اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجوداً فى الطرفين مع
زيادة فى موصوفه مثل زيد افضل من عمرو ان الفضل موجود فى
زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو
ونقل عن سيبويه ان استعماله يعنى استعمال دخلت بفى شاذ لان ما خالف الاصح

يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون
ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بغير مفعولا فيه عند المصنف رحمه الله
وينصب بالبناء للمفعول اى المفعول فيه بعامل مضمر اى محذوف
جوازا بلا شريطة التفسير اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل
الناصب له على ما سبق اما قرينة مقالية نحو يوم الجمعة في جواب سؤال
بالمثل من قال سائلا متى سرت انت اى سرت انا يوم الجمعة فان يوم
الجمعة مفعول فيه حذف فعل الناصب جوازا وهو سرت بقرينة مقالية
وهي قوله من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد ان
يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة
اخرج يوم الجمعة و وينصب المفعول فيه ايضا بعامل مضمر اى محذوف
على شريطة التفسير وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له
قد اغنى عنه نحو يوم الجمعة صمت فيه اى صمت يوم الجمعة صمت فيه
فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول
دون الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا والتفصيل فيه اى
في كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير بعينه اى
موافقا لما سبق من غير فرق كما مر في المفعول به ويكون حكمه حكم ما
اضمر في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه و
اختيار النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين
في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم الاحد سافر فيه
عمرو ووجوب النصب في ان يوم الجمعة سرت فيه كذا قال السيد رحمه الله
المفعول له قد سبق اعرابه اى الذي فعل لاجله هو اى المفعول له

في اصطلاح

في اصطلاح النحاة ما اى اسم فعل بالبناء للمفعول لاجله الضمير راجع الى
الموصول اى لقصد تحصيله للمفعول له كما في ضربته تاديبا او
لسبب وجوده كما في قعدت عن الحرب جبنا يعني انه كما ان المثال
الاول فان التاديب اثر الضرب وفائدته او موثرا كما المثال الثاني
فان الجبن سبب موثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس
شامل للمفعول له وغيره وخرج به اى بقوله لاجله سائر المفاعيل
اى باقي المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه يعني من المفعول
المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان كل واحد
منها ما فعل لاجله بل فعل مطلق او فعل به او فعل فيه او
فعل معه فعل بالرفع نائبه اى حدث وفيه اشارة الى ان المراد
بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر كما ذكره مذكور بالرفع صفة
الفعل اى ملفوظ حقيقة كالمثالين مذكورين او حكما كما يحذف
الفعل الناصب المفعول له جوازا بقرينة مقالية كالمثال المذكور في
الشرح او حالية كما اذا قلت تاديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى
اتضربه تاديبا اى تريد ان تضربه تاديبا ولمن قعدت عن الحرب
جبنا يعني قعدت عنها جبنا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا
يعني اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قد فعله
الناصب له جوازا لان المقدر في حكم المذكور اما بالقرينة المقالية
كما اذا قلت انت مجيبا للسائل تاديبا في جواب من قال سائلا
لم ضربت زيدا او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف
جامعا فقوله اى قول المصنف مذكورا احترز به عما لم يذكر فعله حقيقة

ولا حكما مثل اعجبنى التاديب او اعجبنى تاديبك او عجبت عن تاديبك
وغير ذلك فانه فعل يقصد تحصيله لا محالة بفعل من الضرب وغيره
مما يفيد التاديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفى
الرضى فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لا لفظا ولا تقديرا
انتهى فان قلت كيف يصح الاحتراز به اى قوله مذكور عنه اى
عن مثل اعجبنى التاديب وهو اى الفعل الذى فعل لاجله اى
لقصد تحصيله مذكور فى الجملة اى فى بعض الامثلة كما فى
قولك ضربت زيدا لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال
يوذن ذكره فى مثل اعجبنى التاديب فيكون هذا المثال من قبيل ما
ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور قلنا المراد من قوله مذكور
معه كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترز عنه فلم
يذكر الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هو اى الفعل الذى
فعل لاجله مذكور معه اى المفعول له فى قولك ضربت زيدا تاديبا او
كون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يوذن ان يكون مذكورا فى ذلك
المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول قلنا
المراد بقوله مذكور معه اى مع المفعول له فى التركيب الذى هو المفعول له
يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى
تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله
معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور و
يردح اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى
التركيب الذى هو فيه نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت انت لاجله او

اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا الـ
التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بالرفع فاعل اعجبنى اللهم جرت
العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته
ضعف وكانه يستعان فى اثباته بالله تعالى كذا فى الحاشية
للمطول الا ان يراد بذكره اى بذكر الفعل الذى فعل لاجله مع المفعول
له ايراده بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل
الفعل مع المفعول له ان يوتى الفعل معه اى المفعول له العامل فيه اى
لكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم
مقام الفاعل لقوله ان يراد فعل هذا اى على تقدير ان يكون المراد
الذكر معه الذكر معه غرضا يعنى اثر الفعل مثل ضربته تاديبا
لان التاديب علة غائية للفعل واثر له قوله مثل مبتدأ وقوله
مثال خبر لما فعل اى المفعول له الذى فعل لقصد تحصيله فعل هو
اى ذلك الفعل الضرب الصادر عن المتكلم فان التاديب انما يحصل
فى هذا المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون اثرا له وغرضا كان
الاساءة فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه
فيكون اثرا له واما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب
جبنا لان الجبن علة للقعود وليس لغرض واثر له وفى الحاشية
اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من
وجه معلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدقته انتهى مثال لما
فعل اى المفعول له الذى فعل بسبب وجوده فعل هو اى ذلك الفعل
القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن

فيلزم هو متقدم على الفعل في الوجود و القائل اى الذى قال بكونه
المفعول له معمولا من معمولات الفعل مستقلا في كونه معمولا له غير
داخل في المفعول المطلق يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول
مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق و المفعول به و فيه و معه معمولات
مستقلة له و بهذا جعل المفاعيل خمسة يخالف خلافا فيه اشارة
ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق و الى ان المخالفة مسندة
الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما في هذا الفن الا ان
الاولى اسنادها الى الزجاج و جعل النحاة اصلا و لذا قال في الحاشية
و الاظهر ان يقدم يخالف الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة
اصل و الخلاف انما وقع منه انتهى ظاهرا و انما قال ظاهرا لانه
بعد التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى
صارت المفاعيل الآتى ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق و
انما الخلاف قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعل
حتى صارت المفاعيل اربعة و غيره مفعول له لا مفعول مطلق حتى
صارت خمسة و الخلاف انما هو في اللفظ فلا فائدة لقول من قال
لا فائدة لقوله ظاهرا الزجاج فعال من زجج يزجج اما لكونه صانعا
للزجاج و اما لكونه بايعه كما يقال قداد لصانع القدد و لبايعه
و كذا خفاف و بزاز فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر
اى مفعول مطلق لا مفعول له و لو قال فانه عنده مفعول مطلق
لكان اوضح و لكن عبر بالمصدر اختصارا من غير لفظ العامل فيه
مثل قعدت جلوسا فالمعنى عنده اى عند الزجاج في المثالين له

قوله يخالف ظاهره الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا بصيغة المجهول
والاظهر فاظهر ان يقدم يخالف الزجاج
هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل و الخلاف
انما وقع منه اى الزجاج

قوله و خلاف الزجاج و خلافا فالحجى
فانه محال فيلزمه التكرة حبيب الغفور

قوله
فانه عنده اى مصدر ذكر
من كون المتضمن عامل المفعول له تفصيلا و بيانا له
كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبته بالضرب تاديبا غفور

المذكورين

المذكورين في المتن و هما ضربته تاديبا و قعدت عن الحرب جبنا على
وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه و بابه و جعل الفعل العامل فيه
الان متعلقا لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب تاديبا و جبنت في
القعود عن الحرب جبنا و اما بتقدير مصدر من جنس الفعل الناصب
له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند الجمهور و مفعول مطلق عنده اى
الزجاج مثل ضربته ضرب تاديب هذه الاضافة من قبيل الاضافة السبب
الى المسبب او من قبيل اضافة المعلول الى العلة و قعدت قعود
جبن هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان
الجبن سبب للقعود عن الحرب و رد مبنى المفعول من رد يرد و
بابه بحذف قول الزجاج اى مقوله و هو ان المفعول له مفعول مطلق لا
معلول مستقل بان متعلق برد و صحة تاويل نوع بنوع آخر لا يدل
على تخليف حقيقة يعنى بان يكون تاويل المفعول له بالمفعول المطلق اما
بتقدير الفعل او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقة
نوعه حتى يدخل في نوع آخر و هو المفعول المطلق و يسمى بالمفعول
المطلق قبل التاويل و يكون اقسام المفاعيل اربعة الا يرى قوله الا
كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى و يرى
فعل مضارع مبنى للمفعول ان كان من نبه غايبا و مبنى للفاعل ان
كان مخاطبا فح يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق ان
صحة تاويل الحال بالظرف سوى كان الحال مفردا او جملة نحو
اتيك و الجيش قادم اى هذا الوقت واقعة و ثابتة من حيث
ان معنى قولك جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب قوله من غير

هذا المثالين ناظر ان المصدر حقيقة هو
المحذوف المذكور و اطلاق المصدر المذكور
لمناسبة على المحذوف كما في ضربت غفور

ان تخرج عن حقيقتها حالا من الضمير المستكن في الخبر يعني صحة تاويل
الحال المفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحة
غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعني لا يقال انها ظرف قبل
التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال لا تخرجها عن حقيقتها
ونوعها مثل جاءني زيد وقتا وقت التعليم اي جاءني زيد
حال كونه معلما **وشرط** مبتدء مضاف الى **نصبه** اي شرط انتصاب
المفعول له اشار الى ان الضمير المجرور يرجع الى المفعول له والى ان
النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط كون
المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا لا شرط كون الحكم مطلق مفعول
له فالمفعول له عند المص ايضا يعني كالمفعول فيه نوعان ما
قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم
حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط فالسمن بفتح السين
السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان
بضم السين وكعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب
نصر لته بالسمن فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال
لبايعه سمان كذا في الصحاح وما يستخرج من الحبوبات و
النباتات يقال له دهن والاكرام من اكرم في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزاين والمخاصمة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك
زيادة
زيدا ليس مجرورا باللام في المحل عنده اي عند المص مفعول له بناء
على ما يدل عليه حد وحد على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور و
ههنا فعل المجي لقصد تحصيل السمن وسبب وجود الاكرام

وفعل الخروج ايضا السبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد منها
مفعولا له وهذا اي ما قاله المص ههنا وهو قوله شرط نصبه
كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا اي ما قاله
ههنا ايضا اي كما ان ما قاله في المفعول فيه خلاف اصطلاح القوم
كذلك ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول له الا على المنصوب بعد
بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر
وهو اللام لفظا لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اي شرط كون الحكم
مفعولا له بتقدير اللام وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا
له ايضا وهو الحق كما سبق في المفعول فيه **بتقدير اللام**
اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ
لو كان مرادا لما صح نصبه كما في المصا الاضافة التي بمعنى اللام فان
اللام مراد فيها ليفهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ
اللام لانها اي اللام اذا ظهرت لفظا لزم الجر اي جر ما دخلت عليه
وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة وخص اللام بالذكر
الباء ههنا داخلة على المقصور اي واقتصر المص على اللام و
لم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير اللام وغيرها
مما يفيد العلية لانها اي لان اللام الغالبة اي غالبة الاستعمال في
تعليلات الافعال لان احد معانيها التي وضعت اللام لها
التعليل فكانها اصل في هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله
اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت في التعليل لكنها نيابة

قوله خص اللام بالذكر التعريض بوجه تخصيص اللام
هنا دون في في المفعول فيه فتامل

بة

عن اللام ومجاز عنها كما ان الا وان اصل فى حروف النواصب والجوازم
حتى جاز اظهارها وتقديرها دون غيرها على ما سيجى فلا يقدر غيره
اى غير اللام من من بكسر او الباء الجارة للالصاق او فى مع انها اى مع
ان كل واحد من هذه الحروف و داخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
مفعول ثان لرايته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل
متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى
وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله تعالى متصدعا
التصدع التفرق يقال تصدق القوم اى تفرقوا وبارسية بزاكنده
شدن مفعول ثان ايضا لرايته من خشية الله علة للتصدع بمن
الجارة اى لرايت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله
متصدعا اى متفرقا لخوف من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول
له بمن الجارة وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفى ارنا
الباء السببية ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى
اسرائيل طيبات احلت اى اشياء كانت حلالا عليهم وهى كل
ذى ظفر وشحو البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين فى
كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة وقوله عليه
السلام ان امرأة دخلت النار قوله ان مخففة من
الثقيلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدا دخلت
خبره والمبتدا مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول
النار فى هرة اى لاجلها اى لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن
تطعمها ولا ترسلها حتى تاكل من حشرات الارض فماتت من الجوع و

العطش

العطش وهذا مثال للمفعول له الذى بفى ولما كان تقدير اللام فى قوله
وشرط نصبه تقدير اللام عبارة عن حذفها اى اللام عن اللفظ وعن ابقا
ابقائها فى النية لا عن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية
معا لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام والحال انه
كان الاصل فى تعليلات الافعال ابقائها اى اللام فى اللفظ لان اللام وضعت
للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما
وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقائها فى النية اذا
كان كذلك فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط لكونه اصلا لان ما
يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل بل
الحاجة اليه اى الى الشرط انما يكون فى حذفها اى اللام من اللفظ لكو
لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط
ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ولهذا اى لكون
التقدير عبارة عن الحذف قال **وانما يجوز حذفها** اى اللام بوضع
المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف
والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ و
ابقاء فى النية كما قال به الشارح والحذف ترك فى اللفظ والنية معا
وفى قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشروط
المذكورة بالشرط جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود
المشروط كالوضوء للصلوة ولم يكتف المص فى التعبير بارجاع الضمير
الى الفاعل المستكن فى يجوز الى تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز
لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز

وقال هندى
وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه
على ان الاصطلاح بالاطلاق كما الخفى
[illegible]

اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصاً على مقصوده من بيان
شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصب
نصب بتقدير اللام انتهى فيجوز حذفها اى حذف اللام عند وجود
وجود الشرائط المذكورة كما يجوز ذكرها عند وجودها وشروطها
ثلثة احدها ما ذكره بقوله **اذا كان** المفعول له **فعلاً** اى واقعاً
على الحدث ولم يقل مصدراً كما هو عادة السلف لان قوله فعلاً
يغني عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور
ذلك المعنى حاملاً للشخص على الفعل فقوله فعلاً احترز به عما
اى عن الشيء الذي دخل عليه السلام اذا كان ذلك الشيء عيناً قائماً
بذاته لا معنى قائماً بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عيناً
لازم لفظاً لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون
اجنبياً فيلزم الواسطة وهي اللام نحو جئتك للسمن فان
السمن وان كان باعثاً للمجيء في الظاهر وعلة له الا انه لما كان قائماً
بذاته لم يدخل تحت المجيء فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله
لفاعل الفعل المعلل به بفتح اللام المعلل والجار متعلق بقوله
فعلاً اى اتحد فاعله اى المفعول له وفاعل عامله اى عامل المفعول
له يعني يقوم المفعول له والفعل العامل فيه شيء واحد حيث يكون
فاعلهما شخصاً واحداً كقيام الضرب والتاديب بالمتكلم في
قولك ضربته تاديباً وكذا الجبن والقعود في قولك قعدت عن الحرب
جبناً قائماً بالمتكلم وهذا احتراز عما اذا كان فعلاً لغيره اى
عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العامل

في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان
كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل احد هذا لا يدخل تحت
فعل ذلك فيكون اجنبياً فيلزم اللام نحو جئتك لمجيئك اى
لا اياى فان المجيء الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب ولم يتحد
فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله **ومقارناً له** اى للفعل المذكور
اى الفعل الذي اتحد فاعله وفاعل المفعول له **في الوجود** لان
الاصل في التعليلات ان يقارن العلة المعلول اى ما جعلت
علة له وذلك بان يتحد زمان وجودهما اى وجود الفعل والمفعول
له بعني يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحد
لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام
مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيداً امس نحو ضربته تاديباً
لان زمان الضرب الصادر عن المتكلم والتاديب الصادر منه
ايضاً واحد وهو زمان الماضي لان الحدث المعلل ههنا تفسير
للحدث المعلل فليس هنا حدثان في الحقيقة يعني يشتركان
فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذبته بالضرب
هو التاديب كذا في الرضا اذ لا مغايرة بينهما الا بين زمان الفعل
وزمان المفعول له الا بالاعتبار بان تقيد زمان الفعل مع
متنه على زمان المفعول له وانا نجد في الواقع والحقيقة او
يكون عطف على يتحد اى بان يكون زمان وجودهما اى زمان وجود
وجود واحد من الفعل والمفعول له بعضاً من زمان وجود
الآخر بان يكون زمان احدهما شاملاً او محيطاً لزمان وجود

الاخر سوى كان الزمان الشامل زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل العامل في المفعول له اعني القعود الصادر عن المتكلم بعض زمان المفعول له اعني الجبن القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط زمان وجود القعود لان الزمان الثاني جزء من الزمان الاول الجبن بالضم و السكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها و بعضهم يقول وجبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف فهو جبين وامراة جبان كذا في الصحاح او زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكون حاصلا في اثنائه وجزء من اجزائه واحترز المص بذلك القيد اي بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا له في الوجود عما اي عن المفعول له الذي اذا لم يكن اي الذي وجوده مقارنا له اي لزمان وجود الفعل في الوجود بان يكون زمان وجود الفعل حالا او زمان وجود المفعول له ماضيا نحو اكرمتك اليوم لوعدي اي باكرامي اياك امس فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه في الوجود التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا وانما اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط الثلث لانتصابه

بالللام لانه

... شهدت الحرب ايقاعا للصلح ... هذا التقريب
... [illegible] ...
... بالمقارنة في الوجود ...
من المقارنة في الوجود ...
قصد الفاعل ...

باللام لانه اي لان المفعول له بهذه الشرائط اي بوجود هذه الشرائط باسرها فيه يشبه المصدر اي المفعول المطلق الذي لم يحتج في نصبه الى الواسطة فيتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة حرف بينهما تعلق المصدر به يعني فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذي وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفي الرضي لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما اذا اختل من الاختلال شيء منها الا بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلثة من الشروط فاللام لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه **المفعول معه** قد سبق اعرابه اي الذي فعل مبني للمفعول بمصاحبته الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجيء والباء في قوله بان يكون متعلقة بالمصاحبة الفاعل الذي قام به الفعل العامل في نفس معه مصاحبا له اي للمفعول معه في صدور الفعل عنه اي عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستوى مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء او المفعول عطف على قوله الفاعل اي او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه اي على المفعول

مثل كفاك وزيداً درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه و
هو قوله وزيداً حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب
فقوله معه منصوب لفظاً للزوم ظرفية الا انه مرفوع تقديراً على
انه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول كما قلنا آنفاً اسند
بالبناء للمفعول الى الجار والمجرور اليه اى الى قوله معه لكونه مرفوعاً
تقديراً قوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور في قوله المفعول
به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في الكل راجع الى الالف واللام
لكون الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول اسما موصولاً بمعنى الذي والتي
واعتذر بالبناء للمفعول ايما بلين العذر عن نصبه اى عن نصب معه
مع كونه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول وما لم يسم فاعله
يجب ان يكون مرفوعاً لقيام مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع بما جوزه
اى بالقاعدة التي اثبتها بعض النحاة من اسناد الفعل بيان لما في
قوله بما يعني جوز بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه سواء كان مبنياً
للفاعل او للمفعول الى لازم النصب اى الى الظرف الذي يجب نصبه على الظرفية
و تركه بالجر عطف على قوله اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم
النصب اى من تركه لازم النصب وابقائه منصوباً جارياً اى يكون
جارياً و واقعاً على ما هو عليه في الاكثر اى على الحالة التي يكون
ذلك الظرف واقعاً عليها في الاكثر الاستعمال وهي النصب على الظرفية
واليه اى الى ما جوزه بعض النحاة و اثبته ذهب بالبناء للمفعول ونائب
فاعله اليه في قوله تعالى لقد تقطع التقطيع التفرق بالفارسية پراكنده
شدن بينكم حال كون هذا الفعل جارياً على قراءة النصب واما على

قراءة الرفع يعني برفع بينكم فليس مما نحن فيه وذكر في بعض الحواشي
ان هذا الرأي اى هذا التوجيه يعني اسناد الفعل الى لازم النصب وابقائه
منصوباً شريف اى مقبول وحسن جداً قوله جداً منصوب على انه
مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقاً الجملة ما هو
محط الفائدة وهو ما لزم نصبه على الظرفية قائماً مقام الفاعل
ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير يرجع الى مصدر الفعل وعن جعل
المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائباً مناب الفاعل وفي
حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة
المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلاً
انتهى وقيل الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله
وقد حيل ماض مبني للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بيني وبينه
يحول حولاً اى حجز وبابه قال كذا في الصحاح بين العير بالفتح الحمار
الوحشي والاهلي ايضاً والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثب
يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزواً بالكسر والمد اذا وثب عليها
وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين
نزوه على الانثى فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه اى في هذا القول
الضمير المستكن الراجع الى مصدره اى مصدر الفعل اى حيل
الحيلولة لان لفظ بين للزوم الظرفية اى لكونه دائماً منصوباً على
الظرفية لا يقام مقام الفاعل اى لا يجوز اقامة مقام الفاعل لان الفاعل
مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه
منصوباً على الظرفية ابداً يلزم ان يكون منصوباً ومرفوعاً في حالة

النزوان
ارکت و شیه بجوش لنم

واحدة وهو ممتنع فعلى هذا اى على الوجه الذى قيل معناه اى معنى
قوله المفعول معه الذى فعل فعل بمصاحبته بناء على ان يكون مفعول
مالم يسم فاعله لقوله المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى
مصدره الذى هو الفعل ويكون الضمير المجرور فى معه راجعا الى
اللام الموصول وهو الالف واللام فى قوله المفعول مذكور خبر لقوله
المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استيناف
بعد الواو ظرف المذكور احتراز اى قوله بعد الواو احتراز فيكون هو
خبر محذوف على المذكور اى الذى ذكر بعد غيره اى غير الواو كالفاء
وثم وحتى والباء فانها وان كانت يفيد معنى المصاحبة والمعية
الا انها لما لم يكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه
لمصاحبة معمول فعل لانه ما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل
رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية لكن
ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو
بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل
جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية فى المجئ سواء كان جا
جامعا او متفرقا اللام فى قوله لمصاحبته متعلق بمذكور بمعنى اللام
ههنا التعليل كقولك ضربت زيدا للتاديب اى لاجل التاديب اى
يكون ذكره اى ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل
والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة
مصاحبة المفعول معه معمول فعل وافادته اياها على المصاحبة
والضمير المجرور راجع الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اى ولاجل

افادة الواو له

افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع فى اصل الوضع
سواء خبر مقدم كان ذلك المعمول اى المعمول الذى كان المفعول معه
مصاحبا له فاعلا لا الفعل العامل فى المفعول معه له ولفظا كان او
فى تاويل المصدر مبتدأ نحو استوى الماء والخشبة اى فى العلو اى و
وصل الماء الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم يكن الخشبة ارفع
من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر
ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها
لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه او المفعول معه
ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو
الماء وفى الاستواء على ما ذكرنا وسواء كان ذلك المعمول مفعولا لذلك
الفعل نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول معه ههنا وهو زيدا
ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية
درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك وسواء كان ذلك الفعل اى الفعل العامل
فى المفعول معه لفظا اى لفظيا يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ملفوظا كما
كالمثالين المذكورين الذى ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل
والمفعول فان الفعل ملفوظا فيهما او معنى اى معنويا مستنبطا
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره نحو ما لك وزيدا
لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة لا
لاحتياج الاول الى الفعل وكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول
معه فى هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى و
هو الكاف فيما اصح من الفعل اى ما تصنع وزيدا وما تلابس

اما زنعمه

اى ما تصنع
سنك ايله زيدك ماتبعيكى دورهم زيد
اكتب نئه دن هكذا

وزيداً وغيرهما والمراد لمصاحبته اى المفعول معه لمعمول فعل فاعله
كان المجيء المعمول او مفعولاً لفظياً كان الفعل او معنوياً مشاركة
اى المفعول معه اى بعد الواو له اى لمعمول الفاعل والمفعول في ذلك
الفعل يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكاً للمعمول
في الفعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل
يعني يكونان في زمان واحد مصاحبين فيه نحو سرت وزيداً فان
المفعول معه فيه شريك المتكلم الذي هو الفاعل في السير في وقت
واحد وقع سيرهما معاً يعني حين وقع السير من المتكلم وقع
من المفعول معه في ذلك الزمان ايضاً وبالعكس او مشاركة في
ذلك الفعل في مكان واحد نحو لو تركت الرؤية بتاء التانيث لا
الخطاب والمتكلم مبني للمفعول الناقة نائبها وفصيلها اى مع ولدها
فصيلها في مكان واحد لرضعها جواب لو اى يرضع الفصيل الناقة
والمفعول معه فيه كان شريكاً لمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك
الفعل يعني في الترك يعني لو ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان
واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر
ان يرضعها ففي هذا المثال يكونان شريكين في الزمان ايضاً
لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس
الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالاً له يقال رضع
الصبي الصبي شير خورده كودك بالفارسية بچه شير
شير مادر كن ده شده فلا ينتقض تعريف المفعول معه بالمذكور
بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك في الزمان

الواحد والمكان الواحد نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمرواً
ومررت بزيد وعمرو فانها اى الواو في هذه الامثلة لا تدل الا على
المشاركة اى مشاركة المعطوف المعطوف عليه في اصل الفعل يعني
في المجيء والرؤية لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء بحيث ان
في الزمان واحداً ولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين
في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله
من الآخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة اعتراف به عن عبد القاهر
فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المع
المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مثلها
وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر مضمر تدل عليه الفعل الـ
السابق والواو نابت منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء
وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو
مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف على من له ذوق سليم
ان العامل في المفعول معه يعني الناصب له الفعل المقدر سواء كان
لازماً او متعدياً فيما كان ملفوظاً او معناه اى العامل الناصب له
يعني الفعل كان امراً معنوياً مستنبطاً من فحوى الكلام بتوسط
الواو التي بمعنى مع يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول
كان اداة الاستناد واسطة بينهما وانما وضعوا اى النحاة او العرب
لانه مفرد اللفظ بمجموع كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب
والنحاة ينقلون كلامهم الواو موضع مع اما لفظاً فكونها اى
الواو اخصر منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلا

فلا نسلم ان المصاحبة واصلها اى اصل الواو واو العطف لكن
فيها معنى الجمع المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقديم
المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقديم المعطوف
على ما عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع
فيناسب معنى المعية لها وفى الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على
ما عمل فى صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على صاحبه فلا يقال والخشبة
استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف
ساير المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين احوال
ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا او معنى
اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال
مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية فان كان وهذا الكلام
ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو فى اى مقام
يقصد لذكر بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا اى وجد يشير
الى ان لفظ كان ههنا تامة لا تحتاج الى الخبر فح يكون قوله
لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون
ناقصة وقوله لفظا يكون ح منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا
ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح فى التفسير
الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح
اى ما يدل على الحدث يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قايم
بالغير لا الاصطلاح ليعم ذلك الفعل الاصطلاحى وليشمل الفاعل مثل
انا سائر وزيدا والمفعول مثل انا مضروب وزيدا والصفة المشبهة

مثل انا ظريف وبكرا وغيرها اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل
اعجبنى سيرك وزيدا وعمرا لفظا اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا
وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا وجاز الواو للحال اى وقد جاز
العطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط اى لم يجب العطف
اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل ولم
يمتنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص
بين الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين
دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا فلا ينتقض
هذا الكلام بمثل ضربت زيدا وعمروا لوجوب العطف بقرينة المعطوف
عليه فيه اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان
ولعدا وزمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف فالوجهان — خبر مبتدأ محذوف اى فالوجهان جائزان
جواب الشرط اى العطف اى جعل الواو للعطف فح يكون ما بعدها مبتدأ
معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيهما هو العطف والنصب على
المفعولية اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا
لمعمول الفعل جائزان اذ لا مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف
لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض نحو جئت
انا وزيد وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر
جعل العطف ههنا متعينا لان الفعل وان كان قائما مقام التاكيد
الا انه لم يكن مثله من كل وجه بالرفع اى برفع وزيد على العطف اى
بناء على انه يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لما كان اكد
التاكيد بالمنفصل وزيدا بالنصب على المفعولية اى على ان يكون مفعولا

معه لمصاحبة معمول الفعل فى زمان واحد **ولا** عطف عطف على قوله جاز
اى وان كان مايدل على الحدث لفظا ولم يجز العطف اى عطف مابعد
الواو على ما قبلها بل يمتنع العطف لمانع **تعين النصب** اى نصب
ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه عند الجمهور النصب
مختار ههنا لا واجب فح يكون المراد بالتعين تعين الاستحسان
الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل
بلا تاكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
قبيح لا ممتنع على ما سيجئ **مثل جئت وزيداً** فتعين ههنا ان
يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه فان العطف اى عطف زيد
على الضمير المرفوع المتصل فيه اى المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة
بينهما يعنى لا يوجد الفاصلة التى يكون بتاكيد الضمير المرفوع المتصل
بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره كالفصل بينهما بالظرف ونحوه
وان كان اى وجد الفعل اى مايدل على الحدث سواء كان فعلا
اصطلاحيا او غيره كما سبق **معنى** تمييز او حال او خبر كان على
تقدير كونها ناقصة اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ من غير
تصريح به ولا تقدير وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه
اما ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول مالك وزيداً
لان الجار والمجرور متعلق بالفعل وبما فى معناه نحو ما شانك لانه
بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل
والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ما انت
وزيداً فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت لعدم الناصب

وضعف الدال

وضعف الدال عليه وهو ما والاستفهامية الى هنا كلامه **و**
جاز هو كالاول فى التوجه لانه ههنا سلب العام اى لم يمتنع
العطف اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان يكون له
العطف لا المصاحبة **تعين** جواب الشرط وقيل الخبر **العطف**
اى عطف ما بعدها على ما قبلها حيث اى لانه لا يحتمل الكلام
على عمل العامل المعنوى لضعفه عند جواز الحمل على عمل العامل
اللفظى بلا حاجة تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوى مع
جواز وجه آخر غير الحمل على عمل العامل المعنوى وهو اى وجه
الآخر العطف يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل ما بعد
ها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى
واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل
على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى
من المعنوى وعند وجود القوى لا تاثير للضعيف ولان معنى
الفعل غير بالغ درجة فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا
هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف **نحو**
مالزيد وعمرو والا عطف على جاز اى وان كان الفعل امرا
معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن لم يجز العطف اى عطف
ما بعدها على ما قبلها بل امتنع العطف **تعين النصب** اى جعل
الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى
حيث اى لانه لا وجه سواه اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بما
بالاقوى وهو هو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو

النصب على انه مفعول معه نحو مالك وزيداً وماشانك و
عمرواً انما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ما هو المراد المثال
الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام
والجار والمجرور كما فى المثال الاول ومع حرفيهما ايضا والكلم كما فى المثال
الثانى فانه امتنع العطف اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور
فيهما اى فى المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف على الضمير المجرور
سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كما فى المثال الثانى
بلا اعادة الجار فى المعطوف حرفا كان او اسما غير جائز كما سيجىء وههنا
لم يعد ولم يجز جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير
وعلى الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل
بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن
ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله ولم يجز عطف
عمرو على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى
ح ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب و
فات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا
الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح
بقوله اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر يعنى
مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب و
نفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب
ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال كما سبق انفا
قال الزمخشرى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف

فالتقدير وشان

فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان
فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى
يكون وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح
هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه
مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف
وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة الواردة لتعين العطف
او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم
الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص
بالاخرى لان المعنى اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ما
تصنع وما يماثله يلابس بالياء التحتانية او الفوقانية
فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة
او الاحالة على فهم المتعلم فمعنى ماشانك وزيدا قولك ما تصنع و
زيدا بالتاء المثناة من فوق من هذا التفصيل نشر على خلاف اللف
ومعنى مالك وزيدا ايضا اى كالمثال الاول قولك ما تصنع وزيدا
بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال
على الخطاب فيكون التفسير والا على الخطاب لان المفسر عين المفسر
وكذا ومعنى ما لزيد وعمرو قولك ما يصنع زيد وعمرو بالياء المثناة
التحتانية من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا
غائبا فيكون تفسيره كذلك الحال من حال الشىء يحول اى انقلب
سمى هذا القسم بها لانه منقلب ومتحول غالبا الماضى من الفاعل

بحث الحال

الخمسة شرع في الملحقات اي في بيان ما يلحق بها من حيث انها فضلة
جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيها
سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل او
المفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا وهي اي الحال
لان الحال يذكر ويؤنث ما اي شيء مفردا كان او جملة وان جعلنا
لفظ ما اعم من الاسم الحقيقي او الحكمي فسرها بالاسم بان نقول اسم
حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فلا وجه يبين
هيئة الفاعل اي وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءني زيد
راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء
عنه وهي الركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب عند
كون المجيء صادرا عنه او هيئة المفعول به حال وقوع الفعل
عليه نحو رايت زيدا فارسا اي من حيث هو فاعل يصدر عنه الفعل
او المفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبين جنس
شامل للمعرف وغيره فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كما
كالتمييز فان التمييز وان كان مبينا الا انه مبين الذات لا الصفة
سواء كان الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا وطاب زيد
نفسا سياتي وبالاضافة اي اضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول
به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ
او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك
الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم اخوك او
اخوك زيد العالم او ان زيدا العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم

اوكان زيد العالم

اوكان زيد العالم اباك او غير ذلك وبقيد الحيثية اي بقوله من
حيث هو فاعل او مفعول به يخرج صفة الفاعل مثل جاءني
زيد العالم او صفة المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا
العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم فانها اي صفة كل منهما
تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا اي سواء صدر عنه المجيء
او لا او سواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به
موصوف بالعلم مطلقا الا ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او
المفعول به من حيث الفاعل هو فاعل او المفعول به مفعول به وهذا الحد
التزديد اي الترديد المفهوم من كلمة او على سبيل منع الخلو يعني
ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول لا يكون
هذا الترديد على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال بتبيين هيئة الفاعل
الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما فلا يخرج عنه اي
عن التعريف مثل ضرب زيد عمرا راكبين فالاولى الجمع بينهما لانه احضر
ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا
راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب
كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة
او لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من
الفصلين فان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو
لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا
والمصعد هو زيد كذا في النحو بل هذا هو الاولى ليكون الاول للثاني

اي لا يخلو من ان يكون احدهما
اي الفاعل او المفعول لا يخلو

والثانى للاول وفصلاً اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت
مصعداً منحدراً على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل
على ما قلت لفظاً او معنى تمييز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او
خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال اى سواء كان
الفاعل الذى وقع الحال عنه او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظاً اى
لفظياً بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبراً والفاعل
اللفظى او المعنوى لا يكون الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه يعنى لا يكون الفاعل فاعلاً
ولا المفعول مفعولاً الا بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل
او المفعول به ملفوظاً ومنطوقاً لا غير فيكون الفاعل ملفوظاً و
منطوقاً والمفعول به كذلك من غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن
الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكباً او المفعول
المعنوى فيه ايضاً سيأتى تحقيقه يفهم ذلك المعنى الخارج
عن الكلام من فحوى الكلام فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك
فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصوداً او ممدوداً وفى الحديث
من اكل فى فحوى الارض لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا
فى الصحاح سواء كانا اى الفاعل والمفعول ملفوظين حقيقة كما
من قوله ضرب زيد عمراً راكبين او حكماً كما سيجئ الامثلة او
معنى معطوف على لفظاً اى كان الفاعل او المفعول به معنوياً وهما لا يكونا
الا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم هذا المعنى من فحوى الكلام بحيث لا يكون فاعلية الفاعل

او المفعولية

او مفعولية المفعول به باعتبار لفظه ومنطوقه اى باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام والمراد بالفاعل
الذى فى تعريف الحال او المفعول به الذى هو كذلك اعم يعنى ان
يكون كل واحد منهما اعم من ان يكون حقيقة او حكماً يعنى ان يكون الـ
الفاعل فاعلاً حقيقياً والمفعول مفعولاً حقيقياً كما مر فى الامثلة
المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلاً ومفعولاً حكماً
حكمياً كما يجئ من الامثلة قيد خل فيه اى فى تعريف الحال عن المفعول
معه لكونه اى لكون المفعول معه فى معنى الفاعل لمصاحبته اياه وفى
صدور الفعل عنه مثل جئت وزيداً راكباً ومثل ما شانك قائماً
فان قائماً حال عن الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائماً ومثل
استوى الماء والخشبة مقرونة او لكون المفعول معه فى معنى المفعول
لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيداً مقيماً درهم
وكذا المفعول المطلق يعنى يجوز الحال عن المفعول المطلق بشرط ان
يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عنه لكونه فى المفعول
به مثل ضربت الضرب شديداً فان شديداً حال عن الضرب وهو مفعول
مطلق معرف باللام ومثل جلست الجلوس كثيراً يعنى او
قعت الجلوس حال كونه كثيراً فانه اى ضربت الضرب شديداً
بمعنى احدثت الضرب شديداً فيكون مفعولاً به وشديداً حالاً
عنه وكذا اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن الـ
المفعول المطلق فيه يدخل فيه ايضاً الحال عن المضاف اليه اذا صح
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان المضاف

الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه اى
حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول وقيام المضاف اليه الذى
هو ذو الحال مقامه اى مقام المضاف فكانه اى المضاف اليه الذى
هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه الفاعل او المفعول
ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبتين
بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا فاعلين ولا م
مفعولين حقيقة او حكما نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى
مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه بفعله ملة وهو
مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا ونحو
ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه
لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان ياكل فهذان مثالان لكون
المضاف مفعولا واما مثال كونه للمضاف فاعلا فقولك نتبع ملة
ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة و
اما ان ياكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لفعل يؤكل
فانه يصح ان يقال بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها بل
نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال عن المفعول
به ويصح ايضا ان يقال بعد الحذف والاقامة ان ياكل اخاه
مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف الذى اضيف الى ذو الحال
فاعلا او مفعولا وهو اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول جزء
المضاف اليه الذى هو ذو الحال فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال
عن المضاف فكانه حال عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه و

ان لم يقع

وان لم يقع قيامه اى المضاف اليه مقامه اى المضاف لان جزء الشيء لا
يقوم مقامه بعضا او كلا كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع اى
محكوم عليهم بالقطع مصبحين اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا
دخل فى الصباح فح تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله مصبحين
مصبحين حال من هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المـ
ضاف اليه حال عن المضاف الذى هو جزء للمضاف اليه باعتبار ان الدابر
المضاف اليه اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع
الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه ما استكن فيه جزؤه اى جزء
هؤلاء فان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى
يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع
راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع
حكم الراجع فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون
المرجع ايضا كذلك فصار كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله و
قيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة
الحال لصاحبه فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء فى معنى مدبر كما هؤلاء
ولو قرئ يبتين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل
الذى هو من ابواب الخماسى او يبتين على صيغة المضارع المـ
المجهول من باب التفعيل الذى هو من ابواب الرباعى المزيد
فيه على الثلاثى وجعل الجار الذى فى قوله به متعلقا به اى

دابر
كوكو دن
منجر
اى انجا
كوكو

احد الفعلين على كلا التفسيرين والضمير المجرور راجعا الى الموصول
الذي عبّر عنه بقوله ما لا بالمفعول يعني لم يجعل الجار متعلقا
بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين دخل فيه
اي في تعريف الحال الحال عن المفعول معه او الحال عن المفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي
او الحكمي والى تعميم المفعول ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن
مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه
جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد في الافراد ولا يصح ههنا
اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال
عنهما الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه فاذا احتيج الى
التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى و
الاليق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار
بالمفعول اولى تدبر مثل ضربت زيدا قائما فان كانت قرينة
حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز ان يجعله لما عرفت
قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل
وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو عن المفعول ومنهم من يقول الحكم
الطريق مثلا ان يقول اقوم يقوم لا قائما للبس الا اذا علم
السامع ان القائم منهما وقيل انت مخير تجعله حالا عن ايهما
شئت هذا له مثال اللفظ الملفوظ حقيقة تمييز عن نسبة
المفعول الى نائبه فان فاعلية تاء المتكلم يعني كونها فاعلة

للفعل ومفعولية زيدا اي كونه مفعولا للفعل انما هي اي ما حصل واحد
من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام عنه اي عن الكلام وهما اي الفاعل
والمفعول ملفوظان في هذا الكلام حقيقة اي ملفوظا حقيقيا
يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا عن ايهما شئت اي من الفاعل
او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون
حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن زيدا اذ لم يكن القرينة
ليكون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق
آنفا و مثل زيد في الدار قائما مثال مثال اللفظ الملفوظ
حكما نصب على التمييز فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف اي
كونه فاعلا له وهو المستقل من عامله بعد حذفه للاختصار
لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر
بجملة عند الاكثر كما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في
الظرف يعني انتقل اليه بعد حذف عامله انما هي يعني ليس
تلك الفاعلية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه اي عن لفظ الكلام ومنطوقه والضمير
المستكن سواء كان استكنانه جائزا او واجبا ملفوظا حكما اي
يكون في حكم اللفظ كما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي
لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال و
راجعا الى الكلام وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكانه لفظا

حكماً وهذا زيد قائماً الظاهر انه اذا اعتبر العامل حروف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل
مثالاً للفاعل المعنوى اذا جعلت حالاً من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل
المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائماً حالاً من الفاعل المعنوى
المعنوى مثال للمفعول المعنوى لان مفعولية زيد اى كونه مفعولاً
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار لفظه ومنطوقه
منطوقه مبتدأ وخبر وجملة جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا
مفعول بل المفعولية ليس الا باعتبار معنى الاشارة والتنبيه
المفهومين من لفظ هذا لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة
للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولا شك انهما اى معنى
الاشارة والتنبيه ليسا انما يقصد المتكلم للاخبار بهما عن نفسه
حتى يقدر المتكلم فى نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيداً به لى
بما قدر فى نظم الكلام مفعولاً لفظياً لا معنوياً لانه اذا كان
قصد المتكلم هكذا يجعل زيد منصوباً لفظاً ويقول هذا زيداً
قائماً ولجعل نصبه دليلاً لما قصده بل مفعولية زيد يكون
زيد مفعولاً انما هى يعنى لا تكون تلك المفعولية الا باعتبار معنى
اشير وانبه الخارج صفة المعنى عن منطوقه الكلام المعتبر
صفة بعد صفة للمعنى لصحة وقوع القائم حالاً يعنى انما يعتبر
ذلك المعنى المعنى لان يصح ان يكون قائماً حالاً لان العامل فى الحال
الفعل وشبهه او ما فى معناه على سبيل منع الخلو لان الاولان مفقودان
ههنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو

معنى الفعل

معنى الفعل لم يصح وقوع قائماً حالاً لانه يلزم منه ان يوجد معمول
بدون عامل وذا باطل جمع اى مفعولية زيد فى المثال المذكور معنوية
لا لفظية لما عرفت وعاملها مبتدأ خبره قوله الفعل او
ما عطف عليه اى عامل الحال لان الحال مؤنث باعتبار انه صفة
وتذكر باعتبار لفظ اما الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او
منفصلة حقيقية يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما
يعمل فيها الا لم يوجد الفعل لفظاً او تقديراً لانه اصيل فى العمل و
فرد ايضاً وان معنى الفعل لا يعمل فيها ايضاً الا اذا لم يوجد واحد
منهما لفظاً او تقديراً الملفوظ يعنى يكون الفعل العامل فيها ملفوظاً
ملفوظاً حقيقة او المقدر يعنى يكون ملفوظاً تقديراً بان يكون
محذوفاً جوازاً او وجوباً كما سيأتى نحو ضربت زيداً قائماً
هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة وزيد فى الدار قائماً هذا مثال
الفعل الملفوظ تقديراً بقرينة ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل فى العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا
قال الشارح وان كان الظرف مقدراً بالفعل بناء على كونه اصلاً فى
العمل او شبهه اى بالشبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعنى الرفع و
النصب وهو من تركيبه اى من تركيب الفعل ان يكون مشتركاً
فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب كاسم الفاعل سواء كان
لازماً نحو زيد ذاهب راكباً فى مقام ذهب زيد راكباً او متعدياً
مثل زيد ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائماً وسواء كان
ملفوظاً تحقيقاً كالمثالين المذكورين او تقديراً مثل زيد فى الدار

فالعذ ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل على مذهب الكوفيين لان
الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق وكاسم المفعول اعاد الجار
لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان ملفوظا تحقيقا نحو
زيد مضروب قائما او ملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار جالسا ان
كان الظرف مقدرا باسم المفعول والصفة المشبهة ملفوظة كانت
نحو زيد حسن ضاحكا او مقدر نحو زيد فى الدار ضاحكا فى التقدير
حسن فى الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبنى ضرب زيد قائما وهذان
اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد و
متاخر الفوق عملها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه لما
سيجئ او الثالث اعنى معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متاخر
عنه لضعفه او معناه المستنبط اى المفهوم من فحوى الكلام اى من
معنى الكلام من غير التصريح به اى بالعامل او التقدير لانه اذا
صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه كالاشارة
التنبيه المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة فى نحو هذا زيد
قائما كما مر فى قوله وهذا زيد قائما وكالنداء والتمنى مثل ليت و
الترجى كلعل والتشبيه نحو كان وانما خص هذه الحروف الثلثة
من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تتضمن معانى الافعال المختلفة
غير التابعة بما ذكرنا فيصح ان يكون واحد منها مقيدا بحال باعتبار تلك
المعانى بخلاف الثلثة الاخر فانها لمجرد تاكيد النسبة او الاستدراك
الاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشى ولا اعمل الكل
ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفى لا

لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعى وفى الرضى فالاولى اه
اسالة ذلك على استعمال العرب وان لا يعمل فى نحو يا زيد قائما ويا رجل
منيما ويا ربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء
كان معرفة قبل النداء او بالاضافة وتعرف او مشبها به لان
التعريف او النكرة المخصوصة شرط فى ذى الحال وليت
لبن وليت زيدا عندنا مقيما ولعله ولعلل ولعل زيدا فى الدار
قائما وكانه وكانك وكان زيدا اسد صائلا فانها لتضمنها معانى
الافعال تعمل فى الحال الا انها لا تقدم عليها لضعفها فى العمل عما
سبق فان قيل لم لا يكون العامل فى الحال خبرها اذ كان غير جامد
اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا التمنى ويختلف المعنى فى
ليتنى صحيحا راجع الى اهلى وشرطها اى شرط الحال عند البصرية
لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة
حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير
يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ان تكون الحال نكرة
لان النكرة اصل لكونها مجردة عن العوارض والتعريف لا يكون
الا بقيد زائد على النكرة والغرض من الحال وهو اى الغرض
منها تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة الحدث اسنادية
كما فى جاءنى زيد راكبا او ايقاعية مثل رايت زيدا ماشيا
او اضافية نحو مررت بزيد جالسا الى صاحبها يحصل اى
الغرض بها اى بالنكرة والتعريف لكونه من العوارض والعارض
كالمعدوم زائد على الغرض والزائد لا يعتبر وفى الرضى والاولى ان

ان يبين الشيء اولاً ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد
ذلك الحدث وشرطها ايضاً ان يكون صاحبها اى قام الحال به سواء
كانت فاعلاً او مفعولاً حقيقة او حكماً معرفة لانه اى لان صاحب
الحال محكوم عليه في المعنى لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدء وخبر كما
قولك جاءني زيد راكباً زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيداً فارساً
زيد فارس وقت الرؤية فكان الاصل فيه اى في صاحب الحال
التعريف اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى غالباً خبر
يرجع الى تعريف صاحبها الا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها
لا غالباً اى ليس اشتراطه بكون صاحبها معرفة في جميع موادها
اى امثلة الحال بل اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة في
غالب موادها اى اكثرها يعني اكثر امثلة الحال الاكثرها وبيان
تلك اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها
ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين لان صاحب الحال اما
ان يكون معرفة محضة او يكون نكرة مخصوصة ولذا انقسم
انقسمت المواد على قسمين احدهما ما اى كلام او تركيب
يكون ذو الحال فيه اى في ذلك الكلام او التركيب نكرة موصوفة
لان النكرة لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف
في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون ذا حال كما كانت
تصلح ان تكون مبتدأ نحو جاءني رجل من بني تميم ومن فيه
بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له
فارساً اى يكون ذو الحال فيه نكرة او معنية غناء المعرفة اى

غناء غني

نكرة مفيدة فائدة التعريف لاستغراقها اى لاحاطة تلك النكرة
افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فتكون في حكم المعرفة نحو قوله
تعالى فيها اى في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان يفرق
كل امر حكيم امراً من عندنا اى تميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة
الحكمة الالهية حال كونه مأموراً من جانبنا فيكون النكرة مستغرقة
مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون
لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة ان جعلت امراً حالاً
من كل امر واما اذا جعلته حالاً من الضمير المستكن في المشبهة أي الحكيم
فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون ح ذو الحال معرفة
مثل قول الشاعر لا يركنن احد الى الاحجام يوماً نحو فابوم
يوم الوغى لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه او تكون
تلك النكرة واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم ايضاً جميع الا
الافراد نحو هل اتيك رجل راكباً او واقعة بعد الا لان
توجيه هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الاتي بعد قوله
او مقدماً فاعلاً لقوله او واقعة بعد الا وقائماً مقام فاعل
قوله مقدماً على سبيل التنازع نقضاً منصوب على انه مفعول
مطلق تقديره نقض نقضاً والجملة صفة الا للنفي متعلق للنقض
لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت كالمطلق
نحو ما جاءني رجل الا راكباً او مقدماً عطف على قوله واقعة او
على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال فيه مقدماً عليه الحال الثاني
او صاحب الحال مقدم

لان يتقدم عليه على ذي الحال يتخصص ذو الحال لما سيأتي نحو جاني
راكباً رجل و ثانيهما اى ثاني القسمين ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها
معرفة وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم لا
غيره و وقوع الحال في هذا القسم اى في القسم الثاني مشروط بان
يكون صاحبها اى صاحب الحال معرفة فقوله غالبا قيد لا
لاشتراط كون صاحبها اى صاحب الحال معرفة يعني كون
الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالباً لا مستوعباً الى
قيد لكون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حاله و
هو الاصل له في التعريف حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
معرفة المنتهية صله للغالبية عن تخلف اى تخلف كون
صاحبها معرفة في بعض المواد كالصور المذكورة في القسم
الاول تنافي الشرطية يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها
معرفة يكون منافيا لكونه الشرط لان شرط كون صاحبها
معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان ال
الشرط يجب ان يستوعبه المشروط و كون صاحبها
معرفة غالباً تنافي الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعني
تشعر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة محضة
كما مسّ الامثلة السابقة في القسم الاول وان كان قيد الشرط
فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب و يحتاج
عطف على يقال ان يصرف الكلام اى ان يخرج الكلام وهو قوله و

صاحبها

صاحبها معرفة غالبا عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها
على الاسم و معرفة بالنصب على الخبر وقد يكون هذا العطف
من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد و
يكون عطف مفرد على مفرد و يجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتدأ و خبرا فيه نشر على ترتيب اللف معطوفا من قبيل تعدد
المفعول الثاني او يكون بدلا منه او حالا فيكون من عطف جملة
على جملة قوله شرطها ان تكون نكرة و لما بين ان التنكير شرط
في الحال اعترض عليه بان تعرف الحال في بعض المواد تنافي الشرطية
الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله **وارسلها**
العراك اقول الحال المعرفة اما مصدر او غير مصدر والاول
اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو
مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجما الغفير وكقوله
عليه السلام يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول اى
مرتبين كذا في الرضي وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام
و معرف بالاضافة او ردنا الا مو نوقا به للاول من شعر لبيد
وللثاني مما شاع في المحاورات و يروى اورد ها العراك و
لم يذدها بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده ويذوده
طرده وذاد الابل من باب قال مساقها وطردها كذا في الصحاح
ولم يشفق من شفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما
واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد
واحد ذكره في اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف

الابل اتى ايسال
او الابل الوحشى
اغلاق الارسال

اى لم يخف على نغص الدخال النغص بالصاد المهملة والغين
المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل
نغص لمراد تام نادسيله وشرب تمام ناشدن كذا فى حاشية
البيت للبيد وهو من شعراء الاسلام يصف حمار الوحشى وهو
المذكور منه والاتن جمع اتان وهو الانثى منه الذى اما للعطف
للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون
مفعولا معه يقول اى اللبيد ويحتمل ان يكون بتاء الخطاب
لبيان اللغة ارسل حمار الوحشى الاتن لانه قادر على ضبطهن
بحيث يمنعهن عن التزاحم حذرا من تاديب اياهن وكان كلمة
التنبيه كالكلمة لان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال
يقتضى سبق القيد وههنا لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن
سبق لان القيد والارسال معا لم يوجد الا فى بنى ادم فاجاب
عنه بقوله وكان المراد بالارسال البعث او التخلية يعنى حالى
كوردن راه يعنى مزاحم ناشدن خار وحشى مراين را ه اب
انغور دن والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال
فالمعنى جعلها خالية على حالها بين المرسل بفتح السين وهو
الاتن وما يريد اى الحمار الوحشى والمرسل بفتح السين والموصول
ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى آبه
خوردن اى ارسلها يعنى ارسل حمار الوحشى
الاتن حال كونها معتركة مزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن
العراك اى لم يمنع حمار الوحشى الاتن عن الاعتراك والتزاحم

ولم يشفق اى لم

ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال يقال نغص البعير اذا لم
يتم شربه وكذا فسره الشارح بقوله اى لم يخف ذلك الحمار
على انه لم يتم شرب بعضها اى بعض الاتن الماء بالدخال اى بالمزاحمة
بالمزاحمة والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعده خاء
معجمة على وزن طراف هو ان الدخال فى اللغة ان يشرب البعير
ماء ثم يرد مضاعف مجهول من رد يرد مثل مد يمد من العطن
العطن بفتحتى العين والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب
من مبارك الابل اى المناخ يعنى جاص اشترجو باى يدكرو
يندكوردن الى الحوض متعلق بشرب يعنى ثم يعاد ذلك
البعير من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك البعير بين بعيرين
عطشانين لم يكن ان يشربا ماء يشرب ذلك البعير
المردود المدخول بين البعيرين العطشانين منه اى من الحوض
او من الماء ما عيشاه لم يكن ليشربه منه يعنى لعل ذلك البعير
لم يتم شرب الماء من الحوض ولعل المراد هذا جواب دخل مقدر و
هو ان معنى الدخال لم يوجد الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس
وههنا ليس كذلك وهو ظاهر ولم يصح معنى الدخال فاجاب
عنه بقوله ولعل المراد به اى بالدخال ههنا نفس متداخل بالتذ
كير صفة جرت على غير من هى له بعضها مرفوع فاعل متداخل فى بعض
اخر متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل
المراد به معناه المجازى هو تداخل بعض النفوس فى بعض او ان
اجاب عنه ايضا بان المعنى على نغص الدخال يعنى المعنى على حذف المضاف
مثل نغصه

من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم مشرب
بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم مشرب الماء وادخلها بين
معبرين عطشانين يتم شربه و مثل مررت به وحده مصدر
وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد عدة او وعدا من باب ضرب يضرب
وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية
ونحوه بالرفع عطف على مقدر يعني ونحو ارسلها مثل ما فعلته بناء
الخطاب جهدك بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشقة
وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تامل وكن منصفا متاول
خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف مبتداء ونحو ارسلها كما قلنا انفا
التاول التطلب يعني طلب مال الشي يصرفه عن الظاهر بالنكرة متعلق
بقوله فلا يرد مبني للفاعل يرد نقضا منصوب على الحال من الفاعل
اي لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا على قاعدة اشتراط كونها اي الحال
نكرة وتاويلها اي الحال المعرفة على وجهين على ما ذكره الشارح اه
احدهما اي احد الوجهين انها اي الاحوال المعرفة مصادر اي كل واحد
منها مصدر لافعال محذوفة اي لفعل محذوفة وجوبا سماعا وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال
المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا اي يعترك العراك وينفرد و حده
اشار الى ان العراك مصدر عن عرك يعرك من باب ضرب وكذلك وحده
مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد
المزيد فيه اي انفراده ويجتهد جهدك من اجتهد اجتهادا فهذه
الجمل جمع جملة الفعلية وهي يعترك وينفرد ويجتهد وقت احوال

اي وقت كل واحدة

اي وقت كل واحدة منها حالا بالضمير وحده كما يجي لان المضارع المثبت
اذا وقع حالا يكتفي فيها الضمير وحده ولا يجوز الواو وهذه المصادر
يعني العراك ووحده وجهدك منصوبة خبر على المصدرية يعني على
انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قال الزمخشري
وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل
او للنائب باسم المنوب ويقال لمثل هذا مجاز مرسل لان الحال في الحقيقة
عواملها المحذوفة وثانيهما اي ثاني الوجهين انها اي هذه المصادر
معارف باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد
تعريف ما دخل هو عليه موضوعة موضع النكرات فتكون احوالا
بانفسها من غير ارتكاب حذف شي الا انها مأولة بالمشتق لتكون في
صورة الاتفاق اي ارسلها معتركة متزاحمة ومررت به منفردا ما
فعلته مجتهدا فالصورة اي صورة كل واحد منها وان كانت معرفة
باللام او الاضافة فهي اي صورة كل واحد منها نكرة في التقدير نكرة ع
لكون اللام في الاول والاضافة في الاخرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام او الاضافة ع
اذا لم يكن للعهد يكون للاشالة كما ان المضاف الى المعرفة بالاضافة ع
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو حسن الوجه في صورة المعرفة لكونه مضافا اليها وفي
الحقيقة المضافة في المعنى نكرة لكونها في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد
ضارب عمروا وحسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه
وهو الوجه الوجيه لجريانه في الاحوال المعرفة كلها سواء كانت
مصادرا اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجريان الحال على ما
هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول فان كان صاحبها اي

صاحب الحال سواء كانت ن فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما نكرة
مخصصة احتراز عما اذا لم يكن نكرة مخصصة فانه لا يجب تقديم الحال على
صاحبه مثل جاءنى رجل من بنى تميم فارسا قد سبق لم تكن فيها اى
فى تلك النكرة شائبة تخصيص اى لم يكن فى النكرة شئ يفيد التخصيص
بما سوى التقديم اى سوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركة
بينهما اى بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا
احدها نكرة و الآخر معرفة مثل جاءنى رجل وزيد راكبين اراد
بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الو
الواو فيها غالبا وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها النكرة سواء
كانت فاعلا او مفعولا لتخصيص النكرة بتقديمها يعنى لتفيد النكرة
بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صا
صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدا
النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه لانهما اى
ذو الحال والحال فى المعنى مبتدا وخبر لان معنى قولك جاءنى زيد
راكبا وقت المجئ ولئلا يلتبس اى الحال عن النكرة بالصفة
فى حالة النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاقدم يعلم انه حال
او وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف و
الحال يجوز تقديمها على صاحبه معرفة كانت او نكرة لكونه فى المعنى
حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه فى مثل قولنا ضربت رجلا
راكبا لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول فى ان ملابسة ا
الركوب حالا لان الحال ما لم يتقرر او بعد لم يعم وتقرره فيكون

صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم
علم ان الضرب واقع على رجل فى ان ملابسة الركوب به يعنى قيل
تقرره ثم قدمت الحال على صاحبها النكرة فى سائر المواضع وان
لم يلتبس وهى حالة الرفع فقط لان فى حالة الجر لا يجوز تقديم ا
الحال وان كان ذو الحال نكرة يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع
على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم طرد
للباب والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى تعد بالتاء
الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا ا
لنفس المتكلم وحده نحو اكرم ولا يتقدم اى الحال فيما عدا فعل ماض
من عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه يرجع الى ما الا انها عبارة
عن التركيب اى فى تركيب مثل منصوب لانه مفعول له زيد قائما
كعمرو قاعدا يعنى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فى غير هذا الد
التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه فقدم
الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل
على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان
التشبيه دل على ان ثمه حدثا قائما بالمشبه به الا انها غير معلومين
مختلفين صفة لقوله حدثين تعد صفة بان يتعلق بكل منهما
حال الجهات لا يتعلق بالاخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه
لتبيينه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفى الرضى الا ان اداة التشبيه
لا تدخل بصيغتها على حدثين معنيين بل تدل بمعناها على حدثين
مطلقين لان معنى زيد كعمرو انه هناك حالة يشتركان فيها فلهما

حالتان متماثلان نحو اما تلك الحالة ماتى فغير مصرح بها فى اللفظ الى
هنا بحلاف فلبيانه باجىء بحال وضع بجنب المشبه وبحال اخرى
وضع بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عامله المعنوى
لتكون بجنب صاحبها قد عرفت فيما قبل مبنى على الضم لانه من الجهات
الست وهى اذا حذف ما اضيف هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم
على الصحيح اى فيما سبق العامل المعنوى وهو المستنبط من فحوى الكلام
من غير التصريح به والتقدير وعرفت فيما قبل ايضا ان ما هو مقدر به
بالفعل عند البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين مثل الظرف مثل
امام وخلف وفوق وغيرها سواء كانت ظرف زمان او مكان وما
يشبهه اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل
اعنى بقوله او ما يشبهه الجار والمجرور مثل زيد فى الدار خارج عن
اى من العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر داخل
فى الفعل اذا كان متعلقهما فعلا او داخل فى شبهه اى شبه الفعل
ان كان متعلقهما كاسم الفاعل فعلى هذا اى ما عرفت فيما
سبق العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج
عن العامل المعنوى وداخل فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا
يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه معنى الكلام اى
معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى ان الحال لا يتقدم على
العامل المعنوى اتفاقا اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب
بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة بخلاف الظرف خبر مبتدا
محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم متلبس

بخلاف الظرف

بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل فى الحال ظرفا او شبهه حيث
لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا فان فيه اى فى عدم تقدمها عليه خلافا
بين سيبويه والاخفش فسيبويه الفاء تفسيرية لا يجوزه اى لا يجوز
تقديم الحال على عامل الظرف [illegible] اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف
نحو زيد قائما فى الدار والمظروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز
عنده نظرا الى ضعف الظرف لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم
مقام شىء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه يتقوى بالاسم
عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا ويجوزه الاخفش مخالف
مخالفا لسيبويه لكن لا يجوزه الا بشرط تقدم المبتدا على الحال لانه
لما تاخر الحال عن المبتدا الذى صاحبه راجع اليه فكانه تاخر الحال عن
عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان
الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل
عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين
ايضا نحو فى الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين
وسيبويه مبتدا لان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد نحو زيد
قائما فى الدار واما مع تاخير المبتدا عن الحال فانه اى الاخفش مع
وافق سيبويه فى المنع اى منع تقديم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا
عن المبتدا مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو فى الدار زيد
قائما فلا يجوز تقديم الحال على ذلك العامل اى الظرف سواء كان الظرف مؤخرا
مثل قائما زيد فى الدار او فى الدار قائما زيد اتفاقا لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف
ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه

أصلا كوا مطلق

ولا قائما فى الدار

ویجوز اتفاقا مثل فی الدار قائما زید لانه لیس فیه التقدیم المذکور
ویحتمل معطوف علی قوله ان الحال لا یتقدم ای فعلی هذا یحتمل ان
یکون معناه ای معنی الکلام المذکور سابقا ان الحال وان کان مشابها
للظرف الواو للحال وان الوصلیة والجملة حال یعنی ان الحال حال کونه مشابها
للظرف لما فیه ای فی الحال من معنی الظرفیة بیان ما فی قوله لما وهو
تعلیل لمشابهة الحال الظرف الا یعنی لکن ای لکن بینهما ای بین الحال
والظرف فرقا من وجه آخر وهو ان الظرف یتقدم علی عامله المعنوی
یعنی اذا کان العامل فی الظرف معنویا مستنبطا من فحوی الکلام یجوز
تقدیمه علی عامله الفعل او شبهه سواء کان بعد المبتدأ نحو زید یوم الجمعة
عندک فی تقدیر زید عندک یوم الجمعة او قبله کقوله تعالی کل یوم هو
فی شان فی تقدیر هو ان الله تعالی شانه کل یوم هذا من باب ذکر الکل
وارادة الجزء یعنی فی کل ساعة وان کانت قلیلة ومثل قولک کل یوم
لک ثوب فی مکان الک ثوب کل یوم لتوسعهم ای النحاة فی الظرف لعموم
حاجة المخلوقات الیه وعدم انفکاکها عنه بخلاف الحال والحال لا یتقدم
علیه ای علی عاملها المعنوی لما عرفت هذا ای کون هذا الکلام علی
الاحتمالین کاین اذا لم یکن الظرف داخلا فی العامل المعنوی بل داخل
فی الفعل او شبهه کما سبق واما اذا جعلته ای الظرف داخلا فی العامل
المعنوی حتی یکون العامل فی الحال الفعل الملفوظ او شبهه الملفوظ
ایضا مع معنی الفعل فیکون العامل فیها الفعل الملفوظة او شبهه
کذلک او معناه کما ای کما شرح هو الظاهر فقط من کلامهم ای من
کلام النحاة لان العامل مستفاد من نحوه ایضا فیکون الظرف من جملة العامل

المعنوی فالمراد

المعنوی فالمراد هو الاحتمال الثانی وهو ان الظرف یتقدم علی العامل له
المعنوی بخلاف الحال لا غیر لان اللائق استثناؤه عن العامل المعنوی
ویقول ان الحال لا یتقدم علی العامل المعنوی الا الظرف فانه یتقدمه فعلم
من هذا ان الحال یتقدم علی عامله الفعل او شبهه ملفوظا کان او مقدرا
ولما فرغ من بیان تقدم الحال علی عامله وعدم تقدمه علیه اجمالا وتفصیلا
شرع فی بیان تقدم الحال علی صاحبه وعدم تقدمه علیه فقال وکما لا یتقدم له
الحال علی العامل المعنوی ویتقدم علی غیره من الفعل او شبهه کذلک تاکید
لقوله کما لا یتقدم لا یتقدم علی ذی الحال المجرور ویتقدم علی ذی الحال
المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه کتقدیم الجار علی المبتدأ کما سبق
انهما فی المعنی مبتدأ وخبر فاخذ حکمهما سواء کان بالاضافة او بحرف الجر
لان المطلق ینصرف الی الکمال وهو لا یکون الا التعمیم فان کان ذو
ذو الحال المجرور بالاضافة سواء کانت الاضافة محضة مثل قوله تعالی
واتبع ملة ابرهیم حنیفا او لا کما المثال الاتی فی الشرح لم یتقدم الحال علیه
اتفاقا ای باتفاق البصریین والکوفیین نحو جائنی مجردا عن الثیاب
ضاربه زید وذلک ای عدم تقدم الحال علی ذی الحال المجرور بالاضافة
واقع لان الحال تابع لانه عرض غیر متقرر لا یقوم الا بصاحبه وفرع لذی
الحال فی الوجود لان ذا الحال یوجد اولا ثم الحال یصدر منه ویقوم به
والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف لقیامه مقام ما لا یتقدم علی المضاف
وهو التنوین والنون وفی الهندی لانه ان تقدم فان وقع بعد الجار
لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حیث لا یجوز وقوع
المتبوع فلا یتقدم تابعه ایضا انتهی وان کان ذو الحال المجرور بحرف الجر

لذی

بحرف الجر فيه اى تقديم الحال على صاحبه المجرور خلاف بين البصريين و
الكوفيين فسيبويه واكثر البصرية عطف العام على الخاص لكون المجرور
مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه يمنعون تقديمها اى تقديم الحال
على ذى الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة فى عدم جواز تقديمها على
صاحبها المجرور بالاضافة وقد عرفتها فلا يفيدها وهو اى منع تقديمها
عليه المختار عند المص ولهذا اى لكونه هو المختار عند المص قال على
الاصح متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة سابقا ونقل عن
بعضهم اى بعض النحاة وهم الكوفيين وبعض البصريين الجواز
اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف استدلالا بقوله
دليل
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى وما ارسلناك لشئ
من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك كما
ولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة من
حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك و
معناه على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد الا بر
☆ اى آنجا دن سكر درحالى دبوبن آدميان همه يعنى از براى
☆ همه آدميان فرستاديم ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
حيث جوز الكوفيين وبعض البصريين تقديمها على صاحبها المجرور
بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور
بالاضافة بل اتفقوا على عدمه ان حرف الجر معد لانه قال من
اى الى المفعول
يعدى من باب التفعيل اخذ صت باقى الفعل يعنى يجعل الفعل
اللازم متعديا الى المفعول به كالهمزة والتضعيف يعنى كما ان الهمزة

اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف فى عينه الفعل يكون ذلك
الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة
الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به
كذلك حرف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه
فكانه اى حرف الجر من تمام الفعل وبعض حروفه كما ان الهمزة والتضعيف
من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث
انه لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمام الفعل وهو ظاهر ولا
يعنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف
الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت على معمول
الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه فان قلت ذهبت
راكبة بهند بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما
جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك يجوز فيما نحن فيه
فالمجرور بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه بحسب
الحقيقة ليس بمجرور بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب
فكذلك ههنا واجاب بعضهم اى بعض النحاة وهو الهندى و
الزجاج عن هذا الاستدلال اى عن استدلال الكوفيين على
على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الاية بجعل متعلق بقوله و
اجاب كافة حالا عن الكاف المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول
به وتاء كافة للمبالغة فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا
للتانيث كتاء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد

ملابسا بشيء من الاشياء الا حال كذلك مانعا للناس وزاجرا لهم
عن الشرك والمعاصي ومجادا فيه وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا
البلاغ واجاب بعضهم وهو الكشاف بجعلها متعلق ايضا بارسلناك
بجعل كافة صفة لمصدر محذوف ثم يكون كافة منصوبا على المصدرية
لا على الحالية فيكون المصدر للتاكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا رسالة
كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي وحاثة لهم على طلب الثواب
وعامة شاملة لهم واجاب بعضهم وهو محشي الضوء بجعلها اي
بجعل كافة مصدرا على وزن اسم الفاعل كالكاذبة والعافية اما بالفاء او
بالقاف فيكون كافة منصوبا على انها مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد
لشيء الا لكف الناس وتحشرهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة
الثلثة فيكون ظرفا لغوا والكل اي كل واحد من الاجوبة الثلثة تكلف سلفه
وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير مطرد
معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال و
الاستشهاد بالخافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون ا
الثاني فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان
اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثاني تكلفا تعسفا فلان كافة غير
مضافة لا مع الطالب بمعنى جميعا كذا قال البعض وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال على الهيئة مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة او جامدا يستفاد منه معنى قائم بالغير صح ان يقع
ذلك الدال على الهيئة حالا من غير ان يؤول الجامد الدال على الهيئة بالمشتق
ليحصل معنى النسبة ظاهرا لان المقصود من الحال اي المراد من ايراد الحال

بيان الهيئة

بيان الهيئة اي الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل
او وقع عليه وهو اي المقصود الذي هو بيان الهيئة حاصل به اي
بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود استويا
ايضا في وقوعهما حالا من غير تفرقة وهذا اي مذهب المص وهو
تجويز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالا مشتقا او غيره من غير
تاويل غير المشتق بالمشتق رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الا
لاشتقاق في الحال اي شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال في المعنى خبر
او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما وتكلفوا
في تاويل الجامد حيث وقع حالا بالمشتق لتكون الاحوال مطردة في كونها
مشتقة ومع هذا اي مع تجويز وقوع الجامد من غير تاويل فلا شك
ان الغالب في الحال الاشتقاق اي ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال في
المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يؤول به لما
يكون اقسام الحال مثل بسرا [illegible] رطبا في قولهم اي قول العرب هذا
بسر بضم الباء وسكون السين واحده بسرة مثل فعل وفعلة يعني
هو ما يفرق بينه وبين واحده التاء وهو ان البسر ما بقي في ثمره
على وزن فعلة بالفارسية [illegible] اطيب اسم تفضيل منه رطبا و
هو ما فيه حلاوة صرفة والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اكثر نفعا
له من نفسه حال كونه رطبا التمر له ست مراتب اولها طلع
والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالث بلح بفتح الباء الموحدة و
اللام واخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء
المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية

الايات فيهما اى بسرا و رطبا مع كونهما جامدين يعنى غير مشتقين
لانهما اسمان جامدان الاول على وزن فعل وقيل على وزن فرس و
الثانى على وزن صرد حالان لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير
مشتق لدلالتهما اى لدلالة الاول على صفة البسرية وهى الخشونة والثانى
على صفة الرطبية وهى الحلاوة الصرفة واذا كان دالين على الهيئة
القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين فلا حاجة الى تاويل
البسر بالمبسر بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا
لعلاقة المحلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل بالكسر مبسر وذلك
على ما عليها يكون الاطلاق مجازا لا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة
لانه بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى تاويل الرطب
بالمرطب بكسر الطاء وفتحها الاول ماخوذ من ابسر النخل اذا صار
ما عليه بسرا يريد به الفاعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اذا
صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه
مبسرا بالفتح والثانى مشتق من ارطب اذا صار ما عليه رطبا فهو
فهذا كالاول فى الاسناد فى الكسر والفتح قال الرضى وهو الحق لان
ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان
مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكليف لان الحال هو المبين
الهيئة فكلما قام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال
فلا حاجة الى تكلف تاويل بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا والعامل
فى رطبا يعنى فى الحال الثانى اطيب لا انه اسم التفضيل وهو
من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون ما

العامل فيه

العامل فيه شبه الفعل على ما سبق باتفاق النحاة اى العامل فى الحال الثانى
اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم والعامل
فى بسرا ايضا يعنى العامل فى الاول اسم التفضيل كما ان العامل فى الثانى
عند المحققين وتقدم بسرا يعنى الحال الاول على اسم التفضيل مع ضعفه فى
العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها
للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا ولقوة اسم التفضيل
لكونه شبه الفعل والمشبه باحد حكم المشبه به وجواز التقديم لانه اذا
تعلق بشىء واحد وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر حالان احدهما
البسرية والاخرى الرطبية باعتبارين متعلق بتعلق مختلفين اى الحال
الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا
تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار
الاخر بلزم جواب اذا ان يلى كل منهما اى من الحالين متعلقة اى
ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة والبسرية
يعنى الحال الاولى فيه تعلقت بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه و
مبينة للهيئة القائمة به من حيث انه اى المشار اليه به مفضل و هذه
الحيثية اى كون المشار اليه مفضلا وان لم يكن الواو للحال وان الوصل
معتبرة فيه اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال
كونها غير معتبرة بعد اضمار اى المشار اليه فى اطيب يعنى الا بعد ان
يكون ضميرا طيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون
المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ حكم الراجع
والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع لكنه اى الا ان الشان لما كان

المضمر مطلقاً سواء كان المراد به المضمر في اطيب او في غيره بل
بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضاً كالعدم والمراد بالمضمر ههنا ايضا
المستكن لا المظهر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر
كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا
حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم اقيم المظهر الذي هو اسم الا
هو اسم الاشارة مقامه اى مقام المضمر الذي في اطيب في كون ذا الحال
ووقوع الحال بعده بلا فاصلة واوجبوا ان يليه اى الحال ذلك
المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حقيقة الضمير في اسم التفضيل
والرطبية المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال
المذكور تعلقت به اى بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا عنه
ومبينة للهيئة القائمة به ايضاً من حيث انه المشار اليه مفضل
عليه باعتبار ان ضميرا منه راجع اليه ولذا قال الشارح وهو ان
المفضل عليه ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اى الحال ضمير منه
وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم
كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما
يجب ان يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا
ولاجل هذا قدم الحال الاولى على عاملها الضعيف وان كان حقه
التاخر قال الرضي واما الضمير المستكن الراجع الى لفظ هذا في افعل
يعني في اسم التفضيل الذي هو اطيب فانه اى الضمير المستكن فيه وان
كان الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة مفصلا في
الحقيقة لكنه اى الا ان ذلك الضمير لما لم يظهر اى لما لم يكن ملفوظا حقيقة

بل ملفوظا حكما

بل ملفوظا حكما كان كالعدم والمعدوم ليس بشيء فصار المفضل
اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه ومع هذا اى مع
كون الضمير المستكن في افعل كالعدم فلا ادري باسا بان يقال و
ان لم يسمع ان للوصل والفعل مبني المفعول زيد احسن قائما منه
قاعدا ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل
بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو
منه ولذا قال فلا ادري باسا حيث قيد الروية بالباس المقيد بالكراهة
قلنا ما لم يتميز كل واحد من الحديثين من الاخر في افعل
والة التشبيه وغيرهما مما يدل على حديثين حتى يجعل كل منصوب كل
واحد بجنب صاحبه المصحح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو حال كونه
راجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل وذهب بعضهم وهو
ابو علي واتباعه الى ان العامل في بسرا يعني في الحال الاولى لان الخلاف
فيه اسم الاشارة يعني العامل في تلك الحال يعني الفعل المستنبط من
اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه
في العمل فلا يتقدم معموله عليه اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا اى
كون العامل في الحال الاولى اسم الاشارة يعني معنى الفعل ليس بصحيح لانه
يلزم تفريق العامل في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم
الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الـ
الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل
فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل
لانه يمكن ان يكون المشار اليه بهذا التمر اليابس فيلزم ح تقييد

الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعنى فلا يصح تقييدها بحال البسرية
لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت
الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الحكم
الا فى حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال
هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة
مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل ولانه يصح حينئذ وقع
موقع اسم الاشارة اسم والمعنى يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة لا
يصح اعماله فى الجملة صفة الاسم اى لا يصح اعمال ذلك فى الحال بان
لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل المطلق اما الفعل او شبهه
او معناه على سبيل منع الخلو والجمع نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه
رطبا باقامة تمرة نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل زيد راجلا احسن
منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدا عن معنى الفعل والعامل
العامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل فى الحال فى المثال
المذكور فى المتن افعل لما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل
لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل فى الخبر الافراد شرع فى بيان
الحال الجملة عاما وهو الفرع فقال وتكون اى الحال جملة لان التقا
اى الجملة على الهيئة اى الصفة كالمفردات يعنى كما ان الاحوال
المفردة تدل على الهيئة الحاصلة بصاحبها كذلك الجملة تدل على
تلك الهيئة فتقع حالا امثالها وفى الرضى جوز كون الحال جملة فان
مضمون لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون

المفرد فيصح
المفرد

المفرد فيصح ان تقع اى الجملة حالا امثالها هنا يعنى كما يصح ان يقع
المفرد حالا ولان الحال حكم معنى المطلق غير متة والحكم الاحكام تكون
المفردة والجملة كما فى الخبر المبتدا وكن يعنى الحق الا انه يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب يعنى الاصل فى الجملة
الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عمن يعقل وعمن ليس من
شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملهما
ان الحال فى المعنى بمنزلة الخبر عن ذى الحال ولزوم المطابقة بينهما فى الافراد
واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه
مسند الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر واجزائهما عليه
او جعل الحال حالا عنه فى قوة الحكم بها عليها والجملة الانشائية التى
لا ثبوت لها الان لا يصح ان يحكم بها على شى وان كان فاعلا لانها
لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشى للشى فرع لثبوته فى نفسه و
هى لا ثبوت لها فى نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع
حالا عن شى كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ولما كانت الجملة مستقلة
فى الافادة لاشتمالها على الاسناد المقتضى المسند فيه والمسند و
الا كانت كذلك لا يقتضى ارتباطها يعنى تعلق بغيرها لان المستقل
فى الافادة لا يقتضى التعليق بغيره ويكتفى بنفسه والحال مرتبطة
بغيرها لكونها عرضا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص
وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل
يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة لصا
لصاحبها فاذا وقعت الجملة الخبرية التى من شانها ان تكون

صادقة ومحتملة الكذب حالا لا بد لها اى لتلك الجملة لكونها
مستقلا فى الافادة من رابطة مربطها الى صاحبها حيث انكف
لجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهى الرابطة صهنا
اثنان الضمير والواو انما يطول الجملة الحالية بالواو ولان الحال يجى بعد
تمام الكلام فالمتيح فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى
اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع
المطلق ليوذن فى اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال بل انها
تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولواحقه و
الجملة الخبرية الحالية اما اسمية ان بدئت باسم لفظا او تقديرا
او فعلية ان بدئت بفعل موضوع للخبر وتلك الفعلية اما ان
تكون فعلها مضارعا مثبتا بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته
او يكون فعلها مضارعا منفيا بان يكون مضارعا اريد نفيه او ان
يكون فعلها ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه اى الاقسام المذكورة
خمس جمل جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع فى
بيانها تفصيلا وبيان الربط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية
فالاسمية قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لدلالتها
على الدوم والثبات وكون البحث الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة
ليس الا اسما بخلاف الفعلية اى الجملة الاسمية الحالية يشير الى
ان اللام للعهد الخارجى والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا ملتبسة
بالواو والضمير اذا وقعت حالا مع حال موكدة للجار والمجرور
اذ للمعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف

اى حال كونهما مصاحبين فى الارتباط لا الاستقلال لان المعية
فى معنى المصاحبة لقوة الاسمية فى الاستقلال لتركبها من الاسمين
وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرير فناسب
ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة ايضا لان الشئ اذا كان قويا يلزم
ان يكون الرابطة فيه اقوى حتى يخرج عن الاستقلال ويربط لما قبله
طوعا وكرها وهذا النوع ثلثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان
ان يكون متكلما نحو جئت وانا راكب او مخاطبا وجئت وانت
راكب او غائبا مثل جاء زيد وهو راكب ويحتمل ان يكون
لمبتدا مؤخر او خبر مقدم فح يكون ثلثة اقسام اخر او الجملة
الاسمية الحالية ملتبسة بالواو وحدها اى حال كونها منفردة
فى الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل على الربط فى
اول الامر لان الواو تؤذن فى اول الامر ان الجملة مرتبطة
لما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع فى اول الكلام و
لانها للجمع المطلق فى اصل الوضع فاكتفى مبنى للمفعول بها اى الواو
اى بالواو منفردة مثل قوله عليه السلام كنت نبيا اى اعطى لى اسم
النبوة وادم بين الماء والطين اى حال كون ادم غير مخلوق وانما
قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام
يقتضى هذا ذهابا الى المجاز الاولى مثل اعصر خمرا واعلم ان اجتماع
الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن
اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط لما مر ان الاسمية فى غاية القوة
لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا

في غاية القوة ليتطابق وهذا اى الرابط في الجملة الاسمية الحالية
ملتبس بالواو وحدها كما في النوع الثاني وملتبس بهما بالواو
مصاحبة بالضمير بلا انفراد احدهما عن الاخر كما في النوع الاول انما
يكون في الحال المنتقلة بالغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها
اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان
الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة واما في الحال المؤكدة يعني ان
ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو والجار
يعني في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعني عدم جواز الواو
في الجملة الاسمية الحالية المؤكدة منها تقول هذا بتاء الخطاب هو الحق
لا شك فيه ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد
الوجوه وذلك اى عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع لان الواو
كونها في الاصل للعطف وهو دليل التغيير لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
بالفتح والكسر هاهنا مطلقا يعني سواء كانا في الحال او في غيرها لشدة الا
الاتصال والامتزاج بينهما لان الثاني عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل
بينهما كتخلل بين العصا ولحائها او الجملة الاسمية ملتبسة بالـ
بالضمير وحده اى حال كونه منفردا في الربط على ضعف متعلق بقوله
او بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء اى في ابتداء الجملة
بل قد يقع في الاول ويدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع
في الوسط بل قد يقع في الاواخر فلا يدل على الربط في اول الامر و
لهذين الوجهين قيل انه على ضعف وان الوجه الاول يستلزم
الضعف اطرادا للباب نحو كلمته فوه الى في اى جعلته حالا من ضمير

الضمير

الجزء الخزيمة اولد وغوحال دين تكلم ابدئم

الفاعل فالرابط

الفاعل فالرابط الضمير المتكلم في قوله الى في وان جعلت من ضمير المـ
المفعول فالرابط الضمير الغائب في قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على
بدئه وقول الشاعر ولاجنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق
فلا بد من الواو على الاصح الاصح فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام
باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاءني
زيد هو راكب واما في الاخر وهو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة
اقسام مثل رجعت عودي على بدئي ورجعت عودك على بدئك ورجع
عوده على بدئه فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لا
لاشتراكه بالواو في دلالته في اول الامر على الربط والثاني اضعفها
لبعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة
الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما والفعل والمضارع المثبت اى الجملة
الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط فيها
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال
والاستقبال ملتبسة بالضمير وحده اى منفردا واما قوله قمت و
اصك وقوله وحشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فبتقدير
وانا اصك وانا ارهنهم واذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخله الواو
مثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون الاية لمشابهته اى المضارع
المثبت لفظا في الحركات والسكنات وعدد حروفه ومعنى يعني في
الحدوث والتجدد لاسم الفاعل المستغني اذا وقع حالا عن الواو
متعلق مشابهة
واكتفائه بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديري في الحال
المفردة يغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وهذا النوع ينقسم ثلثة

لم تؤذونني

المضارع المثبت مشابها لاسم الفاعل

اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاءني زيد يسرع وجيت تسرع وجيت
اسرع وماسواهما اى ماسوى الذى هو غير الجملة الاسمية الحالية
باقسامها وانوعها والجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت الواقع
حالا بالضمير وحده من الجمل جمع جملة بيان لما فى قوله ماسوى الـ
المشتملة صفة الجمل على الجملة الثلث المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى
المنفى ملتبسة بالواو والضمير معا اى مصاحبين فى الربط من
غير انفراد احدهما فيه او ملتبس باحدهما يعنى بالواو وحده
و بالضمير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
استقلالها اى استقلال واحد من الانواع الثلثة لكونه فعلا
يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا او منفيا كالاسمية يعنى
كما كان منفيا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة
استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها
مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل
واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احد
وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضم
الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية
او فعلية سبعة وثلثون قسما تدبر ولا تكن من الغافلين
وكن من المنصفين فمثال المضارع المنفى باقسامه الثلث نحو
جاءنى زيد وما يتكلم غلامه بالواو والضمير معا او جاءنى زيد
ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو
ومثال الماضى المثبت باقسام الثلث ايضا نحو جاءنى زيد وقد خرج

غلامه بالو

المشتملة على المضارع المنفى وان كان بالواو خلافا للاندلسى فانه قال لا يجوز من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضى اذا انتفى المضارع و لزمه الضمير او الواو والغالب تجرده عن الواو الاغلب مجرده عن الواو

غلامه بالواو والضمير معا او جاءنى زيد قد خرج غلامه بالضمير وحده
او جاءنى زيد وقد خرج عمرو ومثال الماضى المنفى الواقع حالا باقسام ايضا
نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءنى زيد ما
خرج غلامه بالضمير او جاءنى زيد وما خرج عمرو بالواو وحده اعلم
ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد والاثنين فى الماضى
المثبت وفى البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما
كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية
وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتاج الماضى
المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا
البصريين فقال ولابد فى الماضى المثبت الواقع حالا لا المنفى فانه لا
يشترط فيه دخول قد عليه اذا وقع حالا كما هو المحكى لان النفى يستمر
من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول
المفعول الذى هو عامل فى الحال فيقارن زمان الحال زمان الحال
زمان الفعل فاذا قلت مثلا ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا
لان النفى يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقارن زمان الحال
زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه
من دخول لفظ قد المقربة صفة قد زمان الماضى الواقع حالا
بالنصب لانه مفعول المقربة الى زمان الحال وهو ان صدور الفعل عن
الفاعل او وقوعه على المفعول الجار المتعلق بقوله المقربة لغة تمييز عن
النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة لتقريب زمان الماضى
المقربة
الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قد ركب فان لفظة قد دخلت على الحال

لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقارن الركوب المجئ
فيكونان فى زمان واحد على الماضى متعلق بالدخول المثبت الواقع حالا
ليدل مجهول من دل يدل به الضمير يرجع الى لفظة قد والجار والمجرور
فى محل الرفع لانه نائب على قربه متعلق بقوله ليدل زمانه اى زمان
الماضى المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل متعلق بقوله قرب
زمانه عن ذى الحال اذا كان ذو الحال فاعلا او زمان وقوعه عليه اى
وقوع الفعل على ذى الحال اذا كان ذو الحال مفعولا بتجوز اى دلالة
تجوز او دلالة تجوزية يعنى دلالة لفظة قد على هذا القرب
مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوى لكون
مطلقا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه اى مضى
الماضى المثبت الواقع حالا انما هو بالنسبة اى بالقياس الى زمان
العامل فى ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد
قد ركب بالقياس الى زمان المجئ العامل فيه يعنى ان زمان الركوب
سابق على زمان المجئ فيفهم منه ان المجئ بلا ركوب وليس
كذلك بل المجئ ليس الا مع الركوب فلا بد من دخول قد عليه حتى
تقربه اى لفظة قد زمان الركوب اليه اى الى زمان المجئ فيقارن
اى يقارن زمان العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضى
حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد
عليه وهذا اى كون قد لازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا
ملتبس بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد
على الماضى المثبت اذا وقع حالا لا يوجبونه ظاهرة ولا مقدرة بل يوقعونها

حالا بغير

حالا بغير قد كما توهم يوقعون الماضى المنفى حالا بغير ها كما عند البصريين
لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن
زمان العامل بنفسه ولهما كانت متعلق بقوله المص ولا بد لا بقول الشارح
اى لفظة قد ظاهرة فى اللفظ بان يكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا
نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه بالضمير وحده او قد ركب غلامه
او قد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة منوية بان تكون محذوفة
فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق
نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت فجملة
حصرت صدورهم حالا من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه
المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة
اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم منحصرة يعنى خائفة لان
الخوف سبب الحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب
والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية
امدند شانها سمان ودحال آنكه تنك بود دلهاء ان جماعت وهكذا
مثله قوله نحو وقالوا هذه بضاعتنا ردت اى قد ردت وهكذا
اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما اى سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة
منوية او محذوفة نسيا منسيا لان قد حرف والحرف لا نا سبيله
اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا
ليس بمذكور فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بحذف الموصوف
وجعل هذه الجملة صفة له اى قوما حصرت صدورهم فيكون جملة

حصرت صدورهم صفة موصوفة محذوفة فتكون الجملة هي قرينة على
لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه
ولما يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف وهو اى الموصوف
المحذوف الحال بتأويله بالمشتق فيكون للمعنى او جاؤكم حال كونهم
مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد يؤل بجعله اى جعل قوله جملة
دعائية بمعنى دعاء عليهم وانما لم يشترط ذلك اى دخول قد فى الماضى
المنفى اذا وقع حالا لا استمرار النفى من وقت الانتفاء بلا قاطع يعنى
بلا مناقض وهو الايجاب لان النفى يستوعب الازمان فيشمل
المنفى زمان الفعل اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول
لفظة قد عليه ولو يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ فرغ من
بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف
عامل جوازا او وجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه
ومثال الثالث نحو الهلال بينا نحو هذا الهلال بينا فقال و
يجوز حذف العامل بلا الجنس ليشمل العوامل الثلثة فى الحال
سواء كان مفردا او جملة لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه
حالية يعنى الحال صاحب الحال ووصفه كقولك للمسافر اى
الشارع فى السفر المبتدئ له اى للسفر يريد بتفسير الاول معناه الحقيقى
وبالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب
فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب او بعلاقة
الاولية راشدا مهديا اى سر امر من سار يسير من باب
يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا راشدا

مهديا بقرينة حال الخاطب وهو الشروع او التهيؤ المراد بالرشد الى
الرشد بنفسه مهما امكن المهدى اذ لم يكن الراشد بدون الهداية
وقوله مهديا اما صفة لراشدا كانه هذا لانه فتفردت الهداية فى
صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفا له الا ان القصير لما لم يوصف
جعلت الهداية وصفا لما قام وهو الراشد او حال بعد حال فكان
الهداية لم تحصل الا عند التسير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعنى
متتابعة فيكون ذو الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة
وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى
الاول فيكون صاحبه ما استكن فى الاول والعامل ايضا الحال
الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى
التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف او لقيام قرينة مقالية
كقولك راكبا من اللام متعلق بالقول يقول كيف جئت اى على اى
حال ووصف جئت اى جئت راكبا ثم حذف الفعل بقرينة السؤال
المحقق وهو قوله كيف جئت ومنه اى من حذف عامل الحال بقرينة
السؤال المحقق قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
جمع عظيم اى الظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا
عن العلم بعلاقة الجزئية لان الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه
المتفرقة فصارت ترابا بلى حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى
قادرين وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو
قوله ايحسب الانسان اى بلى نجمعها قادرين اى نعم ايها الجاهل نجمع
تلك العظام المتفرقة فتنافرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين

على جمعها واجبا حا وتعذيبا وما ذلك على الله بعزيز التعابير عن الـ
الواحد بلفظ الجمع تعظيما باقامة الواحد مقام جمع متعارف البلغاء
في التكلم وما يتبعه كما في نحن فيه لا في الخطاب ولا الغيبة كذا في
الهوادي ويجب حذف الفعل العامل لقيام قرينة في بعض الاحوال
المؤكدة لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف
وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل في بعضها لا في كلها و
هي اى الحال المؤكدة مطلقا اى سواء حذف عاملها اولا وسواء كان
حذف العامل واجبا او جائزا هي اى الحال المؤكدة مطلقا لا تنتقل
عن صاحبها ما دام موجودا لان الحال هي الهيئة الطبيعية في
ذي الحال يعني الخلقية وهي لا تقبل الانتقال ما دام صاحبها موجودا
كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال
ولهذا تسمى موضحات مؤكدة وانما قال غالبا لانها تقبل الزوال الا انه
نادر بخلاف الحال المنتقلة تنتقل عن صاحبها حالكونه موجودا
كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة و
الحال المنتقلة قيد لعاملها لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى
صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فلذا
فيكون قيدا له بخلاف الحال المؤكدة لان الغرض منها بيان الهيئة
الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون
تاكيدا مثل زيد ابوك عطوفا وانما وجب حذف العامل لان
في الابوة ما يشعر به العطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغني

بقوله ابوك

بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا
مشعرا بالعطوفية كان قرينة العامل فحذف وجوبا ورعا للاختصار
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل فيه ما
دام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا ينتقل منه في غالب
الامر وان كان منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص اي
احقه مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثل على
الاستقبال لا على المضي بفتح الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثيا
من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق او ضمها اي ضم الهمزة بناء على انه
مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق
مثل اصر يصر الاول ماخوذ من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت
منه اي من الامر على يقين يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين
اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكون
حالا منه او الثاني ماخوذ من احققت الامر بهذا المعنى السابق حال
كونه ملابسا بعينه يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه
على يقين ولم يبق لي منه شبهة او بمعنى اثبته يعني الاول بمعنى اثبته
من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي
بعلاقة السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون لمتعاه
تبعه اي تحققت ابوته لك وصرت منه اي من كونه اباك على
يقين او اثبتها من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته
لك كذلك اي تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي
شبهة عطوفا اي حال كونه ان الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها

يكون حالا مبنيا للمفعول قد سبق وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب
يوسف السكاكي احق التقديرات التي يجوز ان يقدره في هذا المثال
عندي ان يقدر قوله يحنى فعل مضارع معلوم من حنى يحني مثل رمى
يرمي من باب ضرب اي يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحني
عطوفا وعلى هذا يكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل
المقدر وهو لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين الفاعل
المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره
فهذا التقدير مروي عن سيبويه يعني تقديرا حقه وقال الزجاج لا تقدير
فيه ولا حذف بل العامل في الحال الخبر الجملة لتاويله بالمسمى نحو زيد ابوك
في معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا التاويل غير صحيح بل التاويل
الصحيح زيد مربيك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه
مذهب سيبويه وهو المحقق الجريان في قوله وهو الحق مصدقا لما معهم
وفي مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا الا انه لا يقال مثله الا لمن
اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود و
عمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة
لحذف العامل في الحال فحذف وجوبا احتصارا واعتمادا بدلالة تضمنه
الخبر كذا في الرضي ولما فرغ من بيان حذف العامل جوازا ووجوبا شرع
في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم يحتج الى الشرط الجوازي ذكره
او لاكتفاء بالقرينة او لان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيانه
شرط وجوب الحذف فقال وشرطها اي شرط وجوب حذف
عاملها قيد بحذف الاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله ان تكون

مقرية لان

مقررة لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها الا شرط الحال
اي مؤكدة هذا تفسير باللازم لان التقرير الذكر بعد مرة او جعل الشيء
في قراره فيلزمه التاكيد لمضمون الجملة وهو مصدر مضاف الى الفاعل
مثل ابوك زيدا او الى المفعول احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اي اجزاء
الجملة كالعامل في اي كما يؤكد العامل الذي في قوله تعالى انا ارسلناك
للناس لان كونه عليه السلام رسولا اي مرسلا فهم من قوله انا ارسلنا
لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل
بالكسر لا سيما تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فاكده بقوله رسولا
فهو حال عن المفعول ومع هذا يكون تاكيدا للارسال فانه لا يجب حذفه
بل لا يحذف اصلا اسمية احترز به عما يؤكد اذا كانت فعلية فانه لا
يجب حذف عامله فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا
لا يجب حذف عامله بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثل و
قم قائما واقعد قاعدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما
بالقسط انه اي قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله
تعالى شهد الله الاية لا القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة
الفعلية التي هي قوله شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد ههنا
اي في وجوب حذف عامل الحال المؤكدة من قيد آخر غير القيدين
الاولين وهو اي ذلك القيد الموجب ان يكون عقد تلك الاسمية
التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من اسمين لا اي ان يكون تركيب
الجملة الاسمية المؤكدة مضمونها بالحال من اسمين لا يصلحان اي

لايصلح كل واحد منهما للعمل فيها اى فى الحال بان لايكون المسند فيها فعلا و
لاشبهه ولامعناه لما سبق ان العامل فى الحال مطلقا اى سواء كان موكدا
او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن والاى وان لم
يجب ذلك القيد لكان عاملها اى عامل الحال المؤكدة مذكورا لفظا
فكيف يكون حذفه اى حذف ذلك العامل واجبا اوجائزا لان الموصوف
بالذكر لايوصف بالحذف نحو الله شاهد قائما بالقسط وفى بعض
النسخ وكان المص اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يؤخذ المص هذا
القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا
ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه يكون ذلك الاسم شبه فعل
او معناه فلما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع
فى بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان فى البيان لان التمييز
لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة ولان بعضها
يكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا فقال التمييز بالا
تفعيل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره بامر يختص به المراد
به هاهنا المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم
ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس
الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب هذا
الكلام مميزا لقوله تعالى والقران الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثاني
الثاني حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف المبتدأ
اى من الملحقات او هذا بيان ويجوز حذف احدهما احتصارا
فى اللفظ وعلى هذين التوجيهين يكون قوله مايرفع خبر مبتدأ محذوف

ويقال التبيين و التفسير والتمييز بالكسر والانسب للتعريف ولفتح الباء لدفع الابهام عنه عصلى

الاسم الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو ... او مقدرة نحو ... (marginal note, partly illegible)

اى هوما اى الاسم الذى يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول
من جملة المتعارف ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان
تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول يرفع الابهام
صلة او صفة واحترز به اى بقوله يرفع الابهام عن البدل بما
باقسام الاربعة فان المبدل منه فى حكم التنحية اى فى حكم الازالة
من البين فى المعنى فهو اى البدل ليس يرفع الابهام عن الشيء لانه
لانه ليس فى شيء ابهام حتى يرفعه بل هو اى البدل ترك مبهم
وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة و
لذا قيل ترك مبهم وايراد معين وهو البدل لانه يراد ويقصد
ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى مقصود المستقر اسم فاعل
من استقر ولذا قيل اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له
لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام
لايكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه
لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات
واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره
من حيث انه موضوع له قوله فان المستقر علة لقوله اى الثابت
الخ وان كان بحسب اللغة للجار والمجرور حال من اسم كان هو ضمير
الفصل لان الخبر معرف باللام الثابت خبر كان والجملة خبر
ان والواو زيدت لتاكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان
حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت المستقر مطلقا اى
حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا

قوله فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له لعل الموضع شامل للموضع من النوع المجازى لان ابهامه العدد والكيل والوزن اذا اريد بهما المحدود

لكن اى الآن المطلق اى المذكور مطلقا غير مقيد منصرف الى الكامل له
لتعذر الحمل بالاطلاق لانه يشتمل الاستعمالى وهو اى الكامل الابهام
الوضعى لا الابهام الاستعمالى واحترز به اى بقوله المستقر عن الابهام
الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع
له نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية صفة يرفع ابهام قوله
عينا الذى لم تكن فيها وضعا بل استعمالا لكونه اى الابهام فى عينا غير
مستقر بحسب الوضع اذ لا ابهام فيه وضعا بل تنشاء اى تولد
منه وحصل فى الاستعمال يعنى استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع
له يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه
لمعنى معين منه او من واضع اخر ان يضع ذلك اللفظ المعين لمعنى اخر
معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عينا يحصل
الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك
العارض فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارض لا الوضعى لما عرفت
انه ليس فيه ابهام وضعى وكذا اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام
الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اى بقوله المستقر
الاحتراز عن اوصاف المبهمات يعنى عن اوصاف اسماء الاشارة
فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف
نحو هذا الرجل وهذه المرأة فان لفظ هذا مثلا اما موضوع
لمفهوم كلى وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا له
لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله اى
استعمال هذا فى جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق

وهو موضوع

وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته
يعنى زيد وعمرو ورجل ومرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى
وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهى
ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس
وهذا الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزئى منها اى من المفهوم الكلى
فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر و
للفرس بوضع اخر الى غير ذلك ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى من حيث
انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو
المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير ولا ابهام ايضا فى واحد
من جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل و
الغلام وغيرهما بل الابهام انما نشاء له اى للفظ هذا من تعدد
الموضوع له على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى او الابهام انما
انما نشاء له من تعدد المستعمل فيه على الاول اى على انه موضوع لمفهوم
كلى فيكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له فهو
فتوصيفه اى توصيف اسم الاشارة بالرجل اى جعله موصوفا بالمعرف
باللام يرفع هذا الابهام يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل
فيه بناء على الاول والموضوع له بناء على الثانى لا يرفع الابهام الواقع
فى الموضوع له من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع
كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود
وكذا اى كما احترز به عن نحو رايت عينا جارية وعن صفة المبهم
كذلك يقع به الاحتراز به عن عطف البيان الذى هو فى مثل قولك

ولا ابهام فى هذا المفهوم بحيث يجعل انه يلزم
ان لا يصح جئتك رجلا على انه تمييز من
كم ذ على ما اتفقوا عليه ولا يصح كون
ذ عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازى
فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف
ذ مع جنس فى المبهم بحيث صار موصوفا له
فصح التمييز عنه وكذا فيما
ذ اراد الله بهذا مثلا تعارف
بعد ماذا فى المبهم عصام عه

اقسم بالله ابو حفص عمر وفي عكسه في قوله جاني يعقوب ابو
يوسف فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين يعني
قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه كما ان اباه حنيفة و
نعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف
الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في
الاول ايضا علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية
امير امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضه وعمر علم اصطلاحي له فلا
ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا الا انه لا تعدد في الموضوع له لكن
اي الا انه لما كان في عمر اشتهر من ابي حفص لاشتهاره رضه بالعلم دون
الكنية نال بذكره اي بذكر عمر بعد ذكر ابي حفص الخفاء الواقع
في ابي حفص لعدم الاشتهار يعني زال الخفاء الناشي من كونه
غير مشهور مثل اشتهار عمر لا انه زال الابهام الوضعي بذكر عمر اذ
ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان فيه
انما نشاء من عدم الاستعمال والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام
الابهام في القسم الاول انما نشاء في الاستعمال باعتبار الموضوع له وفي
الثاني انما نشاء فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه و
في الثالث انما نشاء من عدم الاشتهار فافهم عن ذات متعلق بقوله
يرفع لا يرفع الابهام عن وصف وفي المحشي فرق عن النعت والحال
والتمييز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما
يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الذات
وبيان انه من اي جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل في

رجل ورطل زيتا

رجل ورطل زيتا البيان ان الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه و
احترز به يعني احترز المص بقوله عن ذات عن النعت والحال عا
فانهما اي النعت والحال يرفعان اي يرفع كل واحد منهما الابهام
المستقر الواقع يعني الابهام الثابت في الوصف مثل ان رجلا في قولك
م جاني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام
في وصفه فلما قلت جاني رجل عالم زال الابهام الواقع في
الوصف لا يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع في الذات لان كل
واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو
الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات
وهو المميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة الى ان التمييز هو ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الذات
الذات الوصف لا يكون تمييزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام
المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر
ايضا لكن عن الوصف ان الوضع اي واضع الالفاظ لما وضع الرطل
بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين مثلا لنصف من بفتح الميم
وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما فلا شك ان الموضوع
له اي ان المعنى الذي وضع الرطل له معنى معين وهو نصف من مميز
عما هو اقل اي عن المعنى الذي هو اقل من النصف اي من نصف المن كا
كالربع اي لربع المن وخمسه وسدسه وذلك المعنى مميز ايضا
عما هو اكثر منه اي من نصف المن كمن ومنين فبقي ان المعنى الذي
وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين ولا ابهام فيه

احسن معنى الرطل لانه نصف المن الا من حيث ذاته اى جنسه
اى جنس المعنى الموضوع له يعنى ليس فيه ابهام الا من حيث
ذاته وجنسه الذى هو الموزون فانه لا يعلم مبنى المفعول منه
اى منه نفس الرطل حال كونه بحسب الوضع اى بمقتضى الوضع له
اذا قيل عندى رطل رطل انه اى المراد من الرطل كائن من جنس
العسل او الخل او غيرهما من الموزونات فيحصل ابهام فى ذاته و
جنسه و الا عطف على قوله الا من حيث يعنى ولا ابهام فيه اى
فى الرطل الا من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه
فانه اى الحال والشان لا يعلم مبنى المفعول منه بحسب الوضع اذا
قيل هذا رطل او عندى رطل انه اى ذلك الرطل بغدادى او مكى يعنى
اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد او الى
مكة فيحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث
وصفه فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوصفى
اى الابهام المنسوب الى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبنى
المفعول بصفة او حال يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان تكون
ذا الحال تابعة له لتبين ما هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفى
الثابت فيه فيقال لفلان رطل بغدادى او مكى او يقال اشتريت
هنا هذا الرطل بغداديا او مكيا وان اريد رفع الابهام الذاتى
اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الجنس قيل زيتا قال الشارح
فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من
التوابع وان الثانى من الذوات فزيتا فى قولك رطل زيتا برفع

الابهام المستقر عن الذات والجنس لا النعت والحال عطف على
قوله قوله زيتا لانه مرفوع مبتداء ونصبه محكى لا على الذات كما هو
المتبادر لان التعليل بقوله فانهما يعنى يرفعان الابهام عن الوصف
كما عرفت مذكورة او مقدرة بالجر فيهما صفتان لذات اشارة
الى تقسيم التمييز على سبيل منع الخلو والجمع فالذات المذكورة ما تم
باحد المتممات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون
التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما
بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا والذات المقدرة ما قدر فى
الجملة الجملة او مضاهيها او الاضافة على ما سياتى نحو طاب زيد
نفسا فنفسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب
زيد فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ
غير معلوم ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدرة فى
اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدرة فيه ما فسر بالتمييز لا
لان النسبة الطيب الى زيد لم يعلم امن جهة النفس ام من العلم
او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس
واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ
المقدر ما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا
عنه لان التمييز ما يميز الشئ المقدرة فالاول الفاء للتفصيل و
اللام للعهد الخارجى اليه اشارة الشارح بقوله اى القسم الاول
من التمييز وهو اى القسم الاول منه ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفع عن مفرد المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف

ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير
يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف معطوف على
الموصول اى ويعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط
ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة ثم
القسم الثانى تامل والصنف مقدار على وزن مفتاح بالجر صفة
لمفرد وهو اى المقدار ما يقدر به الشئ يعنى معيار كل شئ اى
يعرف به اى بذلك المقدار قدره اى قدر الشئ ويبين مبنى المفعول
وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس غالبا اى
فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار فى غالب المواد اى فى غالب
الامثلة واكثرها اى رفع الابهام مبتدأ مضاف الى المفعول مطلقا
اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى
الجملة او فى غيرها يتحقق للجملة خبره اى يوجد ويحصل فى ضمن هذا
الرفع الخاص وهو الرفع عن مفرد مقدار فى اكثر المواد وذلك اى
يتحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع
وثابت لان الابهام فيه اى فى المفرد المقدار اكثر من كون الابهام فى
غير المقدار او الجملة لان المقدار ههنا كثيرا ما يستعمل بالتنوين او
نونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثير استعماله باحد هذه
الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية
والجمع بدل عن التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل غالبا والاضافة
ههنا ايضا للتنكير ولو كانت للتعريف لما احتاج (او التنوين) ما تم بها الى التمييز

الى التمييز

الى التمييز والمفرد المقدار اما متحقق يعنى موجود فى ضمن عدد و
هذا من ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص للعام
فكلاهما واحد نحو عشرون درهما مثال للتام بنون الجمع وكذا اخ
اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع
وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه وتمييز العدد اما واجب الجر
وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب
النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان عقودا
او ما بينهما فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره عطف على قوله
فى ضمن العدد اى والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن غير العدد
كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو رطل زيتا فان الرطل قد سبق
انه نصف المن وقد سبق ايضا معنى المن والرطل واما تام بنون التثنية
نحو منوان تثنية منا بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان
الاول افصح للتخفيف سمنا بفتح السين المهملة وسكون الميم دهن
يخرج من السمسم السمسم وكالكيل عطف على قوله كالوزن
باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة لتغايرهما
المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا
واما بنون التثنية نحو قفيزان برا البر بضم الباء المنقوطة الموحدة
من تحت وتشديد الراء المهملة بالفارسية گندم وكالذراع
معطوف اما على كالكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة
الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الزاء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة
وبعدها الف على وزن قرام ما يذرع به وهو ايضا اما تام

بالتنوين نحو ذراع اثوابا واما بنون التثنية ذراعان اثوابا و
كالمقياس وهو كالاولين في العطف واعادة الجار وهذا القسم
مايتم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا نحو على التمرة مثلها
زبدا واما مثنى مضافا نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالزاء
المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف والمراد جواب
عن سؤال مقدر وتقديره ليس في هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين
مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله
والمراد بالمقادير التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان
كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة في
هذه الصور المذكورة في الامثلة هو المقدرات في اكثرها والمقيس في بعضها لان قولك عندي عشرون درهما في العدد وماتم
بنون الجمع ورطل زيتا في الوزن وماتم بالتنوين وذراع ثوبا في
الذراع وماتم بالتنوين ايضا وعلى التمرة مثلها زبدا في المقياس وما
ماتم بالاضافة فالمراد مبتدأ بها اي بكل واحد منها يعني بالاول المعدود خبره والمبتدأ مع خبره خبران في قوله لان قولك وبالثاني
الموزون وبالثالث المزروع وبالرابع المقيس لاغيرها اي لاغير
ها وان كان المراد هؤلاء يحصل الابهام لامحالة لان المعدود مثلا
لايعلم من اي جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما يزول الابهام وحينئذ يحصل المرام وكذا غيره وانما اقتصر
اقتصر المص على الامثلة يعني ان المص اورد لما يرفع الابهام عن
مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهي نحو رطل

زيتا ومنوان

زيتا ومنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع ان ما يقدر به الشيء
ويعرف به قدره ويبين خمسة كالطبق ولم يورد لكل واحد منها
مثالا حتى تكون الامثلة خمسة لاستغنائه لان اي للمال والشان كان
مطمح مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو من
من باب فتح يقال طمح يطمح بصره اي ارتفع والمعنى كان ارتفاع
نظره ومقصوده وغاية مراده التنبيه بالنصب خبر كان على
بيان مايتم به المفرد المقدار لكون الابهام لايحصل في هذا القسم
الا فيه ومايتم به المفرد المقدار غير العدد ثلثة على بينه الشارح
والاول هو التنوين لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها
عما بعدها كما في رطل زيتا والثاني النون يعني نون التثنية وهي
لما كانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها
عما بعدها ايضا كما في منوان سمنا والثالث الاضافة والمضاف
اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام
والانقطاع كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا اي لكون غاية نظره
التنبيه على البيان المذكور لم يستوف من الاستيفاء وهو
الاتمام سقط ياءه بالجزم اقسام المقادير بايراد لكل واحد
مثالا على حده واقسامها كما سبق غير العدد اربعة ومعه خمسة
لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور وكرر بعضها اي بعض
اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثلا لما يتم بالتنوين
وبعض الاخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره
لكان احسن لانه اوردهما من جنس واحد المشاكلة وعدم

معنى تمام الاسم باحد التمامات الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي
ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافة اى اضافة الاسم
معها اى مع تلك الحالة او الاسم التام باحد الاربعة مستحيل
الاضافة يعنى يكون اضافة محالا مع التنوين و نونى التثنية
والجمع لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده والاسم
ايضا مستحيل الاضافة مع الاضافة لان المضاف مرة لا يضاف
مرة ثانية لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او
التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة مرة لم يبق
الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور
لانه يلزم واحد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة
الاولى وكل منهما باطلان فاذا تم الاسم اى الاسم المفرد المقدر
باحد هذه الاشياء شابه ذلك الاسم الفعل اذا تم بفاعله وشابه
الفعل به اى بالفعل كاد ما تماما فالاسم التام باحدها شابه الفعل
التام بفاعله فى كونه كل منهما تاما فشابه التمييز الاتى بعده
اى بعد الاسم التام المفعول لوقوعه اى لوقوع التمييز بعد
تمام الاسم كما ان المفعول حقه وان كان مقدما لفظا على الفعل ان
يقع بعد تمام الكلام لكونه فضلة فى الكلام فالتمييز شابه المفعول
فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان
كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم فينصبه اى التمييز
ذلك الاسم التام باحد الاشياء الاربعة الواقع قبله اى قبل التمييز
ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب

الفعل التام بالفاعل المفعول لمشابهته اى لمشابهة الاسم التام الفعل
التام بفاعله فى كون كل واحد منهما تاما وهى هذه الاشياء يعنى
التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة انما قامت كل واحد منها
مقام الفاعل وشابهت كونها فى آخر الاسم التام كما ان الفاعل عقيب
الفعل يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو
الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل الا يرى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان ان للوصل يتم بها الاسم و
كان ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابه والجملة حال من
قوله لام التعريف اى حال كون الاسم تاما بها فلا يضاف الاسم معها الا
لغاء تعريفية بمعنى تمام الاسم لا ينتصب التمييز عنه خبر ان فى قوله
الا يرى ان التمييز معه يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينتصب له
التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد
يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام
كما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنونى
التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم
زوالهما باللام فيبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا
والعشرون درهما وسكت الشارح فى محل البيان عن البيان
فلا يقال عندى الراقود خلا ولا عندى الرطل زيتا ولا عندى
الملاء عسلا فى القاموس الراقود الدن الكبير الطويل الاسفل
يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل مصر
يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا

لان عادة الناس ان يستيغوا الدن بالقاسلان يجعلوا فيه الحل م
فيفرد مبنى للمفعول اى التمييز المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع
والاضافة ايضا وان كان الو للحال وان للوصل والجملة حال اى
حالكون الكلم التام مثنى او مجموعا يعنى لا يطابق التمييز ما انتصب
عنه بل يكون مفردا سواء كان الكلم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا
ان كان اى التمييز الذى يجب افراده جنسا قوله ان شرط جزاؤه
اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون
الجزاء محذوفا بقرينة قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا
يفرد وهو اى الجنس ما يتشابه اجزاؤه المتكثرة والمتفرقة
يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم يتشابه ا
اقسام ويكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فى مكان
وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى ويقع ذلك الجنس
حال كونه مجردا عن التاء التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة
فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير على القليل متعلق بقوله يقع و
الكثير باعتبار الحقيقة والمراد الكثير فى مكان واحد وفى امكنة شتى
فلا حاجة الى تثنيته اى الى تثنية التمييز اذا كان الكلم التام مثنى
نحو عندى رطلان خلا وجمعه اى لا حاجة ايضا الى جعل التمييز
جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود
يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب
اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام كالماء و
التمر والضرب مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والعلم والزيت

والحل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة ا
الاجزاء المجتمعة بخلاف رجل وفرس فان كل واحد منهما لا يتشابه
اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا فى مكان او فى امكنة
بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة الا ان يقصد مبنى
للمفعول الانواع نائب الاستثناء مفرغ اى يفرد التمييز ولا يطابق
الكلم التام فى الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه ا
الاجزاء فى جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع غير يكون
التمييز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الكلم التام مثنى و
يجمع ان كان جمعا اى ما فوق النوع الواحد وفى الهندى وانما
اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد بالجمع
الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى
والشارح اختار الثانى فيشمل قوله الانواع المثنى ايضا كما يشمل
الجمع بصيغة يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس ما
فوق النوع الواحد لا يدل لفظ الجنس عليهما اى على الانواع
يعنى على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا
فاذا لم يدل فلا بد من ان يثنى عند قصد النوعين او
يجمع اقصد الانواع قيل اى اعترض على هذا الاشياء بان يقال
وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء بقوله الا ان يقصد
الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على
قصد الانواع حيث لا يتجاوز الى قصد المرات نظرا اى فى هذا
التخصيص نظر فكان على المص ان يقول الا ان يقصد الانواع

اوالمرات لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جِلستين بكسر الجيم للنوع
وطاب زيد جِلسات بالكسر ايضا جاز ايضا ان يقال طاب زيد
جَلستين وجَلسات بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول عشرين
ضِربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلثون ضَربات بالفتح
للعدد ويمكن ان يجاب عنه اى عن هذا الاعتراض بان المراد اى بان
مراد المص بالانواع حصص الجنس اى ما يحتمل اليه الجنس لان
الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد
حصص الجنس فيهم هذا الجواب من قول المص انكان جنسا سوا
كانت تلك الحصص بالخصوصيات الكلية كما فى الانواع او
الشخصية كما فى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات
كما يدخل الانواع ويجمع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى
التمييز واليه اشار الشارح بقوله اى يورد التمييز على ما فى
الواحد فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى جوازا
تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد الجمع حيث لم
لم يقصد به الوحدة نائبه لان يقصد مبنى للمفعول فى غيره اى
غير الجنس يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتشابه
اجزائه طابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فى الرضى نحو عندى
عدل بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان
الثوب ليس جنسا بحيث يتشابه اجزائه فعند قصد
الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل ثوبين

وعند قصد الجمعية

ويمكن عذر بان المراد بالانواع حصص الجنس اذ يقال
هذه بعيدة ومع ذلك الاولى ان الحصص
افراد الجنس بدل الحصص لان الحصص
لا تطلق فى المتعارف الا على الفرد
الاعتبارى الذى يحصله العقل
من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة
الى معنى ولا تطلق على
الفرد الحقيقى عصم

يحصل من الجنس الخارجيات ...

عدل بوطى بردنك
بوطى
يوزدك

وعند قصد الجمعية يجمع نحو عندى عدل اثوابا الثوب فى
اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمى العروض به لانه
يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجوع اليه
كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة ثم الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف
والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالمتميز وفى الثانى
بالمميز يعنى بعد ما علمت المميز فاعلم انه ان كان اى المفرد المقدر
فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من المتمم الى قسمين لانه اما
لازم او غير لازم والثانى ما كان تاما بتنوين او بنون التثنية
على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة او المعنى
عطف على مقدر فالمعنى هكذا او المعنى ان وجد التمييز فعلى هذا
هذا يكون كان تامة والضمير للتميز وعلى الاول للمفرد فيكون
الجار حالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين المفرد او
بنون التى للتثنية فالاول انسب للمقام فلذا قدم ولما كان
فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله فانه لما تم الاسم المفرد بها
اى احدهما اما بالتنوين او بنون التثنية الآكد لانه لا يجوز
الجمع بينهما اقتضى التمييز هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام
فلا يقتضى مثل زيدون وزيدان جازت الاضافة جواب ان كان وغيرها
اى جازت اضافة المفرد المقدار التام باحدهما الى التمييز اى الى مميزه
اضافة بيانية لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجئ ان
المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم
فضة باسقاط متعلق بقوله الاضافة التنوين ونون التثنية

ببسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهي دليل الاتصال فلا يجتمعان
فيسقطان عند الاضافة جواز شايعا يعني جواز اضافة المفرد الى
المقدار التام باحدهما شايع لانا درك كثير يعني جواز الاضافة كثير في
كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال لحصول
الغرض من ايراد التمييز وهو اى الغرض رفع الابهام الذي
كان في المفرد المقدار التام باحدها بذلك متعلق بالحصول اى باضافة
المفرد الى المميز والتذكير باعتبار اللفظ كما يحصل باعتبار
النصب بلا بس مع زيادة التخفيف بحذف التنوين ونون
التثنية نحو رطل زيت بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب و
منوا سمن بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا فالاول مكان
تاما بالتنوين بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلو والجمع
بينه بقوله والا معطوف على قوله وان كان اى وان لم يكن المفرد المقدار
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية وذلك بان يكون المفرد المقدار
تاما بنون الجمع او الاضافة التي لا يتعرف المضاف بها لانه ان تعرف
بها لا يقتضي التمييز لعدم احتياجه مثل غلام زيد فلا يجوز الاضافة
اى اضافة المفرد التام باحدهما بشيء من الاشياء الا بقلة في نزر
اى فيما تم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه وان قل نحو عشرو درهم
في عشرون درهما اما عدم جوازه في الاضافة اى فيما تم بالاضافة
فلئلا يلزم اضافة المضاف لانه لا يخلو اما ان يضاف مع بقاء المضاف
اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف
اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه

اذا اضيف

ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ما تم
بالاضافة لا يجوز اضافته واما عدم الجواز فيما تم بنون الجمع
فلانه لا يخ اما ببقاء النون او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز
اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها
مع الاضافة واما الثاني فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون
الجمع الى غير المميز يعني ما ليس مميزا نحو عشريك لان المضاف
فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة
وعشري رمضان اى اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز
ان يكون رمضان مميزا له لانه يكون معرفة فيصلح ان يكون
مثالا لما نحن فيه واما ان اريد عشرون رمضانا اما باعتبار مضي
عشرين دهر سنين يكون تمييزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه ونظر ان
الشارح على الاول ولهذا اورده مثالا بالاتفاق متعلق بالجواز
لكثرة الحاجة اليه اى كثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان
الفقير صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال
الثاني فلو اضيف ايضا اى كما اضيف الى غير المميز الى المميز
لزم الالتباس اى التباس ما ليس مميزا بالمميز في بعض الصور
لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان وقيل عشرو
رمضان بالاضافة انه اى المتكلم بهذا الكلام اراد عشرين رمضانا بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى بالفارسية
بست رمضان از سال بست انچه سال يك در بست
سال سبب سال بست رمضان شود الا انه يجب ان يقال

رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا او
انه اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون ح رمضان تمييزا
بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشروك وسستوك فيكون له
المعنى بالفارسية دون ذيك رمضان شود فلا يضاف ماتم سو
بنون الجمع في غير صورة الالتباس ايضا اي كما لا يضاف في صورة الـ
الالتباس الا اذا اضيف ملابسا على قلة ليكون الباب اي باب
ما تم بنون الجمع اقرب الى الاطراد في عدم الاضافة اقول ههنا
ثلث صور احديها جائزة بلا خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز
نحو عشريك وسيتك كما مر وثانيها جائزة على قلة وهي ان يضاف
الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشر درهم وثالثها عدم الجواز
للالتباس وهي ما يصلح ان يكون مميزا او غير مميز مثل عشرو
رمضان وعن غير مقدار عطف خبر مبتدا محذوف تقديره
قوله عن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي القسم
الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة كما يرفع الابهام
عن مفرد مقدار غالبا كذلك تاكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع
الخ يرفع اي الابهام عن مفرد غير مقدار قليلا اي ما لا يعرف به
قدر الشيء به ولا يبين اي ما ليس بعدد مثل عشرين ولا وزن
مثل رطل ومنوان ولا ذراع مثل ذراع ثوبا ولا كيل مثل
قفيزان وقفيز ولا مقياس مثل ملؤه عسلا وفي الوضع
وغير مثل المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه
اصله للبيان ويكون ذلك مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو

خاتم حديدا

خاتم حديدا وباب وثوب خزا وان لم يغير تسمية البعض
بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجر انتصاب
الثاني على التمييز الى ههنا كلام نحو خاتم حديدا فان الخاتم مفرد
غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين مبهم باعتبار
الجنس اي باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس
اتخذ من حديد او من فضة او ذهب او غير ذلك تام بالتنوين
ههنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة
نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين
ايضا فاقتضى تمييزا يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان
الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتمييز الآتي بعده يشبه المفعول
فانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول والخفض اي خفض التمييز
فيه اشارة الى ان اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او معنى
عن اضافة باضافة متعلق بالخفض غير المقدار اليه اي الى التمييز اكثر
من نصبه استعمالا اي انجرار التمييز الذي يرفع الابهام عن
مفرد غير مقدار باضافة اليه اكثر في الاستعمال من
انتصابه لحصول الغرض اي لحصول المقصود من التمييز وهو
رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان
التمييز منصوبا او مجرورا ملابسا مع زيادة الخفة على ذلك
بسقوط التنوين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان و
لقصور غير المقدار عن طلب التمييز لكونه غير مقدار وانما
جعل انتصاب التمييز في المقدار اكثر لانه لان الاصل في

في المبهمات المقادير لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها
وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصا على انه مميز والنصب
اصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة وغيرها اي غير المقادير
ليس بهذه المثابة اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف
المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس في
الحقيقة تمييزا فيكون الخفض في غير المقادير اولى انحطاط رتبة
الفرع من رتبة الاصل فان قلت قد التزم الخفض في العدد
من الثلثة الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها
من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم
الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف وقد
فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من
بيان القسم الاول وبيان قسمي المفرد المقدار وغيره اراد ان يبين
القسم الثاني ويفصله فقال **والثاني** اي القسم الثاني من التمييز
واشار بقوله من الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا
اعيد صريحا او ضمنا معرفا يكون الثاني عين الاول وهو اي القسم
الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن
ذات مذكورة يرفعه اي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام
عن نسبة في كلام تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية او
اضافية كان الظاهر اي كان المقتضى الظاهر ان يقول المصنف في
تعبير هذا القسم الثاني عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لان
الابهام الذي يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة

ولان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة لكن اي الا ان المصنف
عدل عنه لانه لما كان الابهام الذي في طرف النسبة المراد بالطرف
ههنا الذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة يستلزم خبر
كان الابهام فيها اي في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطر
الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهام ما حصل
منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام
النسبة ولما كان دفعه اي دفع الابهام عن النسبة يستلزم
لرفعه اي رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم
لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي
هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في
الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة
للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار ينتفي
النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك قال جوب
لما عن نسبة مقتصرا عليها اي على النسبة يعني اخرج كلام على خلاف
مقتضى الظاهر تنبيها عليه لقال لكونه يعني اخرج على ان مقابلة
ما في هذا القسم اي في القسم الثاني للمفرد المذكور في القسم
الاول انما هي اي ليس تلك المقابلة الا بمجرد النسبة
اي بمجرد كون الابهام في النسبة لا غير لان الابهام الذي يقتضي
التمييز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا
يسري الى النسبة مثل عندي رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط
وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني

وان كان الابهام ايضاً في الطرف الا انه لما لم يكن مذكوراً بل كان مع
مقدراً استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا
ولاشعار هذه المقابلة اقتصر على النسبة في جملة اي يرفع الابهام عن
ذات مقدرة في نسبة كما يثبت في جملة اى يرفع عن ذات مقدرة في نسبة
كائنة في جملة اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة او ما ضاهاها
اى ما شابهها اى الذى شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه
عطف على جملة اى القسم الثاني يرفع الابهام عن مقدرة في نسبة كائنة
كائنة فيما يشبه الجملة وهو اى ما يشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن
في ممتلئ الذى نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا واما
اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا فعيونا تمييز عن نسبة التفجر
الى ما استكن فيها او الصفة نحو زيد حسن وجها فوجها تمييز
عن نسبة حسن الى ما استكن فيها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى
زيد او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا فان ابا تمييز عن نسبة الطيب
الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع او
الجر وكذلك اى كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما يشبه
الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اى كل اسم او حرف يستفيد
منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه نحو حسبك
زيد رجلا اى يكفيك زيد رجلا ويا له زيد فارسا اى استغرب
زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا

في قوله يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا
زيد بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة و
شبهها حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض
محال التمييز في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال
بالمثال على ترتيب اللف فقال نحو طاب زيد نفسا هذا مثال الجملة
لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز
الذى هو نفسا فيه اى في المثال المذكور خاص بالمنتصب عنه
وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن
الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب اليه طاب فاذا ظهر
صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد فالشيء لما لم يعلم
ما هو لزم تفسيره فقد بقولنا نفسا فقيل طاب شيء زيد
نفسا فقدر ذلك الشيء اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب
طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا هذا مثال لما يشبه الجملة لان
لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهى
مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الإلهام الا انها تشبهها والتمييز فيه
يعني ابا فيه اى في هذا المثال يصلح ان يكون لما انتصب عنه وههنا ما
انتصب عنه وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون
نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجح خوش زيد از ان روى كه
که ... بدرست ويصلح ايضاً ان يكون لمتعلقه بفتح اللام اى متعلق زيد
يعني ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون ح نسبة الطيب الى زيد مجازا
مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجح

خويش زيد از ان فربى كه بدربست وحيث علة لقوله فهذا
لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها في كون الابهام في
النسبة والتميز يرفع الابهام عنها فهذان المثالان اعني طاب زيد
نفسا وزيد طيب ابا في قوة اربعة امثلة باعتبار ان ما هو تميز
للاول حيث لا فرق بينهما فكانه قال المص طاب زيد نفسا
وابا وزيد طيب نفسا وابا هو فقوله وابوة ودارا وعلما
عطف على نفسا وابا اى عليهما بحسب المعنى اما بحسب اللفظ فهو
معطوف اما على الاول اعني نفسا لكونه اصلا لان المثال الثاني
معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لقربه وهذا رد على
الهندى حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على
ذلك في الاصل وهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين فهو
مختص بالاخير كما قال الهندى اذ كان الامر كذلك فهو
اى المص بحسب الحقيقة ونفس الامر اورد لكل من التميز
الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة [illegible] امثلة يعني انه
اورد المص للتميز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتميز
الواقع فيما ضاهاها خمسة امثلة ايضا ولما ورد انه ليس
من دأب المص ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد لكل
منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتميز بين الامثلة
حتى لا يكون فيها تكرار مثال فقال فالنفس عين لانه قائم بنفسه
غير اضافي لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه
بلا احتياج الى شئ خاص بالمنتصب عنه والدار عين لانه قائم به

ان يكون تميزا للثاني ايضا وما هو تميز للثاني يكون تميزا للاول حيث صح

بذاته غير

بذاته غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى الشئ فهو اى الدار
قالب فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه وهو
متعلق بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبه بالمنتصب عنه فيكون
نسبة طاب الى زيد مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم
بنفسه اضافي لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر والى
ان معنى الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه يحتمل
لهما اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه وان يكون لمتعلقه ايضا مر تحقيقه
والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها بل تقوم بالاب ولان
تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الابن لان معناها صفة
تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه والعلم
ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير
اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى العلم الوضوح
والانكشاف وكل واحد منهما من الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب عنه
ويرفع عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحالية
لان كل واحد منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية
ولذا احتصا بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة
لكونها اصلا في المعطوف عليه او عطف على قوله ما ضاهاها لكونه
لقربه باعادة الجار وانما اعادها لبعد المعطوف عليه وفصل
كثير بينهما مثل اعجبني طيبه نفسا فنفسا تميز عن النسبة الاضافية
لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتركه ولم يورده مع
انه اورد سائر الامثلة لانه اى نفسا اظهر التميزات لانه

عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيرها من
الامثلة ولا خفاء به اى فيه اى في كونه تمييزا وهو لم يورد
الامام ان كونه تمييزا خفاء وابا وابوة ودارا وعلما اورد
هذه الامثلة ولم يترك واحدا منها ولولا ذكرها لكان التمييز
الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية على وفق ما قبله لئلا
يتوهم انها لا يجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة ويختص
بالنسبتين الاوليين وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة قيد الصفة بالمشتق لانها
لانها قد لا يكون مشتقة كالابوة والعلم يعني ان الاصل في التمييز
ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه
لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد من
ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما
في حكمها كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها
على الذات في الجملة وايضا اى كما انه اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة
لما اورده صاحب المفصل اى هذا القول وهو قوله لله دره
فارسا مثالا للتمييز المفرد اى للتمييز عن المفرد بناء على ان يكون
الضمير الغائب فيه اى في دره مبهما لعدم ان يكون له مرجع وتاما
بالتنوين المقدر في تقدير دره شيء كرب شيء كضمير ربه رجلا
مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه ويكون عطفا على
ان يكون فارسا تمييزا عنه اى عن الضمير اراد جواب لما اى اراد
المص ان ينبه على انه اى فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة كما

فيصلح ان يكون

يصلح ان يكون تمييزا عن مفرد بناء على ان يكون الضمير المضاف اليه
معلوما معينا بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق
معين كقولك جاءني زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى
لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا والابهام لا يكون
الا في نسبة الدر اليه اى الى الضمير مثل اعجبني طيبه ابا والدر في
الاصل في اللغة ما ينزل من الضرع وهو اللبن وفيه اى في
المعنى اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يرفع الجوع والعطش
وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم
به فكان معظما مرغوبا عندهم فاريد به الخير هذا اشارة الى
المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير
وهي النفع واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادرار اى الانزال
يقال بالفارسية سر نجتن بار است ثم نقل منه الى اللبن لانه
ينزل ايضا سر نجتن شير است ثم نقل منه الى الخير بعلاقة
النفع اى لله خيره فارسا وههنا كناية عن الفعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله
تعالى منشئ كل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه بمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله
كذا في الرضي فالفارس اسم فاعل على وزن فاعل من الفراسة ما
بالفتح اى بفتح الفاء على وزن ظرافة مصدر فرس بالضم
من باب ظرف اى حذق وبابه ضرب اى مهر وكمل والكسر لغة
فيه ايضا بامر الخيل بالفارسية نيك شناسي در كار اسب

اى عارف من احوال الفرس

بعنی اسب سنا سی نیك می كوین یعنی فعله یكون فی امر الخیل
یعنی فی معرفة مرضه وجودیة وقیمت لله ای طلبا لمرضاة الله
تعالی لا لغرض دنیوی واما الفراسة بالكسر ای بكسر الفاء من
باب سهل فمن التفرس و الادراك والاذعان یقال تفرس اذا
اذا تفكر ثم ان كان او رد ثم ههنا اشارة الی ان المعطوف
یغایر المعطوف علیه لان البحث ههنا كان عن التمییز من حیث انه
انه مختص بالمنتصب عنه ومن یحتملهما ویختص بالمتعلق وثم كان
البحث عن الذات المقدرة فی جملة او ما شابهها او اضافة الی التمییز
بعد ما لم یكن نصا فی المنتصب عنه ای بعد تمییز لم یكن مختصا
لما انتصب عنه كالنفس الشرط بهذا القید لرفع ما او رد علیه
بالنفس فی قولك طاب زید نفسا فان التمییز فیه لم یصح جعله
لما انتصب عنه مع انه لا یصلح جعله لمتعلقه لما اسما لا صفة
كالابوة والعلم یصلح جعله اذ ذلك الاسم لما انتصب عنه احتراز
عن الذات والمراد بجعله لما اطلاقه علیه كالاب فانه لم یصح
اطلاقه مثل زید اب والتعبیر به ای بذلك الاسم عنه ای عما
انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زید اب وله شرطان احدهما ان
یكون اسما لا صفة والثانی صحة اطلاقه علیه والتعبیر عنه به الا
ان یكون الاطلاق نصا فی المنتصب عنه جاز جواب الشرط ان یكون
ذلك التمییز تارة منصوب علی الظرفیة ای فی مرة والجمع تارات
ویتركب ویحذف منه التاء یقال فعله تارة له ای للمنتصب عنه
كزید فی طاب زید ابا فما انتصب عنه هو ما نسب الیه عامله وهو

الشیء المقدر

الشیء المقدر وجعل زید ما انتصب عنه من باب المجاز لان اد
التمییز لم ینتصب عنه الا انه لما كان سبب النصب حیث انتصب
انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل الیه سمی منتصبا عنه مجازا
كذا فی الهندی بان یكون الاب تمییزا برفع الابهام عنه ای
عن زید وتارة اخری ای فی المرة الاخری یكون لمتعلقه بفتح اللام
المتعلق زید وذلك المتعلق هو الاب فیكون زید متعلقا بالكسر
له ویعلم ذلك بان یكون الاب تمییزا برفع الابهام عن متعلقه
ثم یكون الاسناد الی زید مجازا بعلاقة الجزئیة لان الطیب فی
الحقیقة قائم بالاب وذلك ای كون التمییز تارة تمییزا برفع الابهام
عما انتصب عنه وهو زید وتارة عن متعلقه انما یعلم
بحسب القرائن والاحوال یعنی ان دلت القرائن والاحوال
علی ان نسبة الطیب الی زید حقیقة یكون الاب تمییزا عنه
وان دلت علی ان نسبة الطیب الیه مجاز بعلاقة الجزئیة یكون
تمییزا عن متعلقه مثل ابا فی طاب زید ابا فانه ای الاب لم یصلح ان
یجعل عبارة عن زید بان یقال زید اب فجاز ان یكون الاب
تارة ای فی مرة واحدة تمییزا برفع الابهام عن زید لوجود
شرطه وهو كونه اسما یصح جعله لما انتصب عنه اذا ارید اسناد
الطیب الی زید باعتبار انه ای زید ابو عمرو فح یكون ا
اسناد الطیب الی زید حقیقة لان الطیب فی الحقیقة قائم به ویترجم
بقولنا خوش اسب زید از روی كه او پدر هست وجاز ان
یكون الاب تارة فی مرة اخری تمییزا برفع الابهام عن متعلقه ما

باعتبار ان الطيب مسند الى متعلق وهو اى المتعلق ابوه فى يكون
اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما يتوهم صحة لان الابن
جزء ابيه وان كان المنفصلا وبترجم خوش است زيد از
روى كه مر زيد را پدر ست والا عطف على قوله ان كان اى وان لم يكن
التميز بعد ما لم يكن التميز نصا فى المنتصب عنه اى حاصا له لانه ان
كان حاصا له لا يجرى الحكم الاتى عليه كالنفس فانه حاص له و
لا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يحص له الحكم بالنصب لانه خبر لقوله
وان لم يكن يصح جعله صفة لقوله لهما لما انتصب عنه لان
التميز اما اسم لا يصح جعل له كما لدار والعلم واما صفة كالابوة
فهو اى التميز على كلا التقديرين لمتعلق اى لمتعلق ما انتصب عنه
اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق
لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى مو
صوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى
بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب
اليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث حاصة
اى بحسب هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا نحو طاب
زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء اى الدار والعلم والابوة
ليست نصا فى المنتصب عنه لانها لا تدل على ذاته حتى تكون نصا
كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاشياء وصف
له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اى جعل كل واحد منها
له اى لما انتصب عنه بالتعبير عنه بها اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد علم

النفس مختص بالمنتصب عنه اى زيد
والتميز كلا مختص بالمنتصب عنه اى زيد
وللمتعلق اى كطاب والابوة والعلم
والدار مختص بالمتعلق ومنه
اى كطاب وفيهم

بل يقال زيد ذو علم

بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا زيد
دار بل يقال زيد ذو دار فهى اى هذه الاسماء مخصوصة لمتعلق
زيد وهو اى ذلك المتعلق الذات المقدرة فى جملة طاب زيد اعنى الشئ
المنسوب الى زيد المغاير له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ
منسوب الى وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره فسر بقوله
ابوة وعلما ودارا فيطابق التميز مطلقا فيهما اى فى الصورتين
اى فيما هى فى صورة جاز ان يكون التميز فيهما تميزا لما انتصب عنه
سواء كان التميز نصا فيه وخاصا له مثل طاب زيد نفسا او كان
التميز محتملا له بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وكان ايضا
محتملا لمتعلقه بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا وفيما اى فى
صورة تعين ان يكون التميز خاصا فيها لمتعلق بكسر اللام اى
لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب
زيد ابوة وعلما ودارا ما موصولة او موصوفة قصد بمعنى
المفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته فى محل النصب على انه
مفعول يطابق او شيئا قصد من وحدة التميز بيان لما و
تثنيته وجمعيته اى ان كان المقصود الافراد يؤتى التميز به
مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان للجمع يؤتى به سواء
كانت اى كل واحد منها من تلك الامور اعنى وحدة التميز و
تثنيته وجمعيته لموافقة ما انتصب عنه اعنى زيدا فى الامور
الثلاثة الافراد والتثنية والجمع مثل طاب زيد نفسا وابا وابوة
وعلما ودارا وطاب الزيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين

ودار بين وطاب الزيدون نفوسا وآباء وابوات وعلوما ودينا
اوالمعنى عطف على قوله الموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك
الامور الموافقة معنى كائن فى نفسه اى نفس التمييز مثل قولك
طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط فيجرى باقى الامثلة فيه
ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد وطاب زيد ابوين اذا اردت
اباه وجده سواء كان الجد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقه
يشتمل كليهما وطاب زيد آباء جمع اب اذا اردت اباه واجداده
المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او قبل الام او
من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها
سوى ما كان حاصلا للمنتصب عنه فعلى كل من التقديرين اى على
تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او المعنى فى نفسه اذا قصد
وحدة التمييز اورد التمييز مفردا ليطابق ما قصد اى المقصود
واذا قصد تثنية اورد التمييز تثنية واذا قصد جمعية
اورد جمعا ليطابق المقصود فيهما فان صيغة المفرد وان كانت
تصلح ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح ان تطلق اى صيغة
المفرد على المثنى اذا قصد الاثنينية والمجموع اذا قصد الجمعية
فلا بد ان يكون التمييز مثنى اذا قصد الاثنينية او جمعا اذا
قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغته الا اذا كان التمييز
عن النسبة جنسا استثناء من عموم الاحوال فيطابق التمييز
فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا
لما سبق ان المراد من الجنس ما يتشابه اجزاؤه ويقع بمجرده

عن التاء

عن التاء على القليل والكثير كالحلم فانه اذا قصد تثنية اى
التمييز او جمعيته اى التمييز لا يلزم اى لا يجب ان يثنى ذلك
الجنس ليطابق ما قصد او يجمع ذلك الجنس ايضا بل انه
يكتفى ان يؤتى به اى يؤتى بالتمييز حال كونه مفردا لصحة
اطلاقه اى لكون صحة اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا
على القليل لكونه مفردا والكثير لكونه جنسا لان الجنس لكونه
جنسا يحتمل الكثير فلا حاجة الى تثنية اى الى ان يكون التمييز
تثنية اذا اريد تثنية سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه
او المعنى فى نفسه او جمعيته اى الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد
جمعية سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما بمعنى
الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان علما مع كثرة
علومهما او جمعا نحو طاب الزيدون علما مع كثرة علومهم الا ان
يقصد مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التمييز
وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على
القليل والكثير فى جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع
الواحد فح يثنى التمييز اذا قصد اثنينيته ويجمع اذا قصد جمعيته
بالتمييز الذى هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء منه الانواع
نائب المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على ما اشرنا اليه واشار
الشارح بقوله من حيث امتيازاتها اى الانواع النوعية اى من
حيث الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك
الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية فانه لا بد اى

مثل تخود مردة بالافراد
مثل النوع ملابق

اى حين قصد الانواع من اثنينية اى من جعل التمييز مثنى او جمع
اى من جعله جمعا نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما
فيه نشر على ترتيب اللف اذا اريد ان متعلق بفتح اللام الطيب
اى ما تعلق به يعني ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين و
الزيدين وفي بعض النسخ ان تعلق الطيب بصيغة المصدر
كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول من كل واحد من الزيدين
الزيدين او الزيدين بنوع اخر من العلم يعني ان الطيب اسند الى
زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد اخر بسبب
كونه عالما نوعا اخر منه الى غير ذلك فان صيغة المفرد تعليل
لقوله فانه لا بد له اى كون التمييز مفردا عند قصد الانواع لا
تفيد ذلك المعنى المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد
من الاثنينية او الجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف
على قوله ثم ان كان وفي الرضي قسيم قوله وان كان اسما يصح
الصفة لم يحتج لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم
لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ
ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى تكون جنسا
الى هنا كلامه التمييز صفة مشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول
الصفة المشبهة واسم التفضيل مثل لله دره فارسا فالفارس
اسم فاعل صار تمييزا او صفة مؤولة بها اى بالمشتقة يعني
لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل
نحو كفى زيد رجلا فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا

الله المكان تمييزا اقل بها فان معناه كفى زيد كاملا في الرجولية بفتح
الواو وضمها سيأتي كانت الصفة صفة اى مختصة له اى لما
انتصب عنه لا تكون محتملة ولا مختصة لمتعلقه بفتح اللام لان
الصفة لكونها عرضا لا تقوم بنفسها تستدعي موصوفا تقوم
هي به فالمذكور وهو المنتصب عنه اولى بالموصوفية فتكون
صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف
اخر فاذا قيل طاب زيد والدا يجعل تمييزا عن نسبة الطيب الى
زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقة كان الوالد زيدا لا امه
متعلقه لما سبق ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور
لائقا لان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره فيكون
الوالد صفة ولا يحتمل ان يكون الصفة صفة والده بل يكون
مخصوصة لزيد بخلاف الاسم فانه لكونه اسما دالا على الذات
بحيث موصوفا لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون
له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا في طاب زيد ابا او زيد طيب ابا
وطبقه الواو في وطبقه بمعنى مع والطبق بكسر الطاء وسكون
الباء مصدر بمعنى المطابقة واما نحو طبق بفتحتين فهو الحال
نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى حالا عن حال
الغير وهو مفعول معه لمصاحبه فاعل الفعل الذي هو كان
مثل استوى الماء والخشبة اى كانت الصفة التي تكون تمييزا
صفة مختصة له اى لما انتصب عنه مع مطابقتها اياه
اى مطابقة التمييز الصفة ما انتصب عنه او مطابقته اياها

اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني الى انه
مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولى
بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة الموصوف وهو ما انتصب
اولى من عكسه يعني مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع
لا بالعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي هو طبق بمعنى الفاعل
كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب
والواو تكون للعطف اى لعطف الطبق على خبر كانت وهو
قوله صفة وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو
الاولى اى كانت الصفة صفة مختصة له ومطابقة اياه و ح
يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير و
المراد بالمطابقة ههنا اى في مطابقة احدهما بالاخر الاتفاق
اى موافقة الصفة ما انتصب عنه في احد الامور الخمسة في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا في كلها في
تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد في كل تركيب منها اثنان
لكونها على نوعين لا المطابقة في الوصف النحوي وان كانت
صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو
كانت كذلك لاتفقت في الاعراب ايضا وليس كذلك
لانها ليست موافقة له فيه ولا في التعريف والتنكير مع انها
صفة قائمة به لكونها اى لكون الصفة التي هي التمييز حاملة
اى مسندة لضميره اى لضمير ما انتصب عنه يعني لكونها صفة

قائمة به لان

قائمة به لان الوالد به مثلا قائم به وصفة تكون قائمة بالموصوف
ومسندة الى ضميره يجب ان يكون موافقة له في الامور المذكورة
والا لم يكن الضمير موافقا للمرجع مع انه يجب الموافقة و
احتملت عطف على الجزاء اعني كانت اى الصفة المذكورة في
نحو كل تمييز كذلك للحال ايضا اى كما كانت تمييزا وانما
قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لما يجيء لاستقامة
المعنى اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة على الحال اى على
ان يكون حالا مبينة للفاعل او المفعول نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه اى زيدا فارس هذا تفسير على انها
تمييز لان من البيانية لا تراد الا في التمييز لان من بيانية
والتمييز ايضا للبيان فيناسب البيان والاكثرون على
انها هي تمييز او حال كونه فارسا هذا اشارة الى ان تلك
الصفة تكون حالا وقال بعضهم هي حال اى ما اعجبه في حال
فروسية ورجح المص الاول حيث قال لان المعنى مدحه
مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال
فروسية لكن زيادة من فيها اى في تلك الصفة نحو لله
دره من فارس والاصل فارسا بالنصب وقولهم عز
فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه له
بالفرح مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر
من قائل والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية
لما سبق فقيل عز من قائل يؤيد التمييز فقوله زيادة من مبتدا

تؤيد هذه الجملة خبر اى ترجح جانب التمييز وفيه اشارة
الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز لان من تزاد
فى التمييز وصفها بالزيادة مع انها هاهنا بيانية لانها مما لا تحتاج
الى اتيانها بل انما اتيت لتاكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينافى
هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه لا فى الحال كما سبق لان من جهة
البيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان يزاد من فى التمييز لتاكيد
البيان كما زيدت فى تمييز الخبرية والاستفهامية فى نحو قوله
تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم من ملك وفى قول الشاعر وكم ذا
عنى من تحامل حادث وسورة ايام حززن الى العظم وحال و
ان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة من تبين
الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا
يقال مررت برجل من راكب فلا يتناسبها ولهذا لا تزاد فى حاله
ايضا الحكم ان زيادة من البيانية ترجح التمييز لا الحال المقصود من
قولهم طاب زيد فارسا مدحه اى مدح زيد بالفروسية وهذا لا
يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا
المدح والحال لا يبقى الا التقييد العامل به دون المدح لان الحال
الفروسية اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون
ح مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح اذ قد تقدم
مبنى للمفعول حال الفروسية اى حين كونه موصوفا بها بغيرها
من الصفات الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس
ولو كان فارسا حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم كونه راكبا لانه

بتقييد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم اولا
التمييز الى قسمين اى الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا
الاول الى اربعة اقسام باعتبار متماته الاربعة التنوين و
التنوين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثانى ثلثة
اقسام عن جملة ومشابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون
كون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء
كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال ص
ولا يتقدم التمييز مطلقا على عامله مطلقا اما اذا كان عامله اسما
تاما كما فى قسم الاول فلا يتقدم عليه بالاتفاق يعنى من غير
خلاف لاحد فلا يقال عندى درهما عشرون ولا درهما عندى
عندى عشرون ولا يقال ايضا عندى زيتا رطل ولا زيتا عندى
رطل وكذا غيره لان عامله الذى عمل فيه ح اى حين كونه اسما تاما
تاما باحد المتممات الاربعة اسم ومع هذا جامد غير مشتق
ضعيف العمل لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه
مشابها له مشابهة تامة ولانه مشابه الفعل الاصل فيه على ما سبق
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه وقد ذكر فى القسم الاول من التمييز
ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله
والتمييز الاتى بعده مشابه بالمفعول الاتى بعد الفاعل فنصب المفرد
التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول فلا يقوى
للمفرد التام باحدها ان يعمل فيما قبله اى فى التمييز الذى تقدم عليه
فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا

واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما في قسم الاولى الثاني من
التمييز ففي تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اى اصح المذاهب ا
اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره
المص ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد اولا ان الجمع اذا دخل الالف
واللام يضمحل معنى الجمع ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه
اى في التمييز من الفعل الصريح مثل طاب في طاب زيد فارسا و
الغير الصريح كاسم الفاعل وغيره مما ذكر فيما سبق اراد بهذا
التوجيه الفعل اللغوى ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحى و
الغير الاصطلاحى لا لان الاختلاف كما كان في الفعل الاصطلاحى
كذلك في غيره لا فيه فقط فلابد من التعميم والذى ذكر في امتناع
تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا
يقتضى تاخيره والتقديم ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام
اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن في ذهن السامع فضل تمكن و
بين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله لكونه اى التمييز
عن النسبة من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا
اى طاب ابوه اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتاكيد اما
الاول فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في
النفس واما الثاني فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال اولا
والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل نا
ناد بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا او لانه ليس فاعلا
للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا جعلته اى جعلت الفعل

العامل فيه

العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر فيكون فاعلا للفعل بعد
نفسه نحو وفجرنا من التفجير الارض عيونا لان التمييز ههنا
يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا
جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيونا اى انفجرت
عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء اى ما ينبع من الارض اى
شققنا الارض فسالت عيونا اى عيونها او لانه اذا
جعلته اى جعلت الفعل العامل فيه متعديا بحذف في لان بحذف في
الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا نحو امتلاء على
وزن افتعل الاناء ماء لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه
لان الماء مالئ لا ممتلئ فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء
الاناء فيكون الماء ممتليا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا
اى ملاه اى ملاء الماء اى ملاءه الماء اى الاناء فانقسم التمييز
عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعد
او لمتعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل في كلها والفاعل لا يتقدم
على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدا فكذا ما هو بمعنى الفاعل وهو
التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم وههنا اى في قوله [illegible]
امتلاء الاناء ماء لا في مطلق التعليل يعنى في جعل الفعل اللازم متعديا
لان يصير التمييز فاعلا له بحث وبه هو اى ذلك البحث ان الماء
الذى كان تمييزا في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي
الحقيقة الجارى والسائل الماء وكذا ههنا مثل [illegible]

مثل امتلاء ماء الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من ...
من غير حاجة الى جعله متعديا بحذف الزوايد لان الملوح فاعل
مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او
حقيقيا كذلك ههنا فلا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف
زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا لانه
ان لم يجعل لان ما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازا
بل يكون مفعولا وعلله بقوله لان المتكلم بهذا الكلام ما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان
يجعل فيها ويكون مظروفا بها ولو كان اسناد الامتلاء الى
ذلك البعض على سبيل التجوز اى المجاز بعلاقة المحلية وقدره
اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى
الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلاء الاناء ووقع الابهام جواب
لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس من تقدير الفاعل المجاز
فيه اى فى قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شئ
امتلاء لا جرم لفظ لا النفى الجنس وجرم لم ومنه اى مبين
المتكلم ذلك الابهام وبينه بقوله ماء اى بجعل ماء تمييزا
خبر اى لا شك بينه فهو اى قوله امتلاء الاناء ماء فى معنى
امتلاء ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبتت
الربيع البقل فالماء فى قولك امتلاء الاناء ماء فاعل معنى وان
تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم
الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا وذلك

لاجرم اى لاشك

اى كون الماء

اى كون الماء فى قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا بعينه يعنى كونه ملابسا بعينه
وذاته مثل قولك ربح زيد من باب علم تجارة فان التجارة فيه
تمييز عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى يرفع
الابهام عن شئ مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ
منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لا محالة ففسر بقوله تجارة
وكذا تقدير ذلك الشئ ووقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله
تجارة فكانه الاصل فيه ربح تجارة زيد والفاعل يعنى
فاعل ربح فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان للوصل
اسناد الربح اليه اى الى زيد حقيقة اى اسنادا حقيقيا و
اسناده اليها اى الى التجارة مجاز اى اسنادا مجازيا بعلاقة
السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه
اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما
لا يتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى
عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون
التمييز فاعلا له بنفسه وبهذا اى بهذا الجواب وهو اسناد
اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجاز والتجارة فاعل
مجازى بعلاقة السببية يندفع ما اى الذى يورد على
قاعدتهم المشهورة وهى اى تلك القاعدة ان التمييز عن
النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية
لا الاضافية لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة

ذكر الفاعل والمفعول اما فاعل اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية
في المعنى او المفعول اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية من
بيان لما في قوله ما يورد ان التمييز في هذا المثال اي مثال نحو
زيد تجارة و امثاله اي امتلأ الاناء ماء لا فاعل ولا مفعول
لا لفظا ولا معنى فلا يطرد تلك القاعدة حيث لم يكن شاملة
لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة
كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا
مطلقا والمطلق يقبل التعميم خلافا مفعول مطلق حذف
فعله الناصب له وقوله للمازني والمبرد متعلق به فالتقديم
خالف المازني والمبرد خلافا للجمهور والكسائي ايضا
فانهما اي المازني والمبرد يجوزان تقديم التمييز على الفعل
الصريح مثل طاب وغيره وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى
قوة العامل لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا
لم يمنع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهر واما في
الاخرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما في حكم المضارع
في العمل فيعملان متقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس
على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام الا ان الحال مبين
الصفة والتمييز مبين الذات بخلاف الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم
التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه
معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق وتمسكا اي المازني

والمبرد في

والمبرد في هذا التجويز اي في تجويز تقديم التمييز على العوامل
المذكورة بقول الشاعر اتهجر سلمى وفي رواية ليلى والهجر
المنع اي اتمنع بالفراق متعلق بالتهجر على تضمين معنى الرضى
حبيبها مفعول اتهجر اي اتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه
عنها حيث لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها وما نافية
كاد فعل من الافعال المقاربة والضمير المستتر فيها فاعلها وهو
ضمير الشان نفسا تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى بالفراق
متعلق بتطيب وتطيب فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب
والمعنى وما كاد الشان اي وما قرب تطيب اي ترضى سلمى
نفسا اي نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعني لا يقرب نفس
سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران
بناء على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه اي حين كون
الضمير فيه مؤنثا يكون في كاد ضمير الشان كما قلنا لتذكيره اي
لكون الضمير فيه مذكرا اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق
بالفراق فتقدم ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشان
لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى وما كاد نفس
نفس وهو ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن فيه
الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها حال كونه
مقدما عليه اي على الفعل واما بناء على تقدير تذكير الضمير
اي على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في تطيب بان يكتب تا
بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت فضمير كاد المستكن فيه يكون

راجعا للحبيب ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره
نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى الى الضمير المستكن فيه اى وما
كاد الحبيب نفسا تطيب اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى يرضى
بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون
معنى البيت ح لانه هجرانى لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وا
انفصاله عنها بل تريد ان يكون معها اناء الليل واطراف النهار وما
تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها و
انفصالها بكون مراده ان يكون معه ليلا ونهارا وتسمح نفسه
ان ينفصل عنها طرفة عين فالتمسك على جواز تقديم التمييز على
عامله الفعل الصريح ح اى حين كون نفسا تمييزا عن نسبة كا
كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل ح فى الضمير هو كاد و
هو مقدم عليه وعلى لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه
معارض بمثله فى المنع وان تعارض دليلان فى الاجازة والمنع
كان الاصل المنع عملا بالاصل وما قيل رد على الهندى ان
اذ القائل هو يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث اى ان
تانيث الضمير فى تطيب ايضا اى كما كان على تقدير تذكيره على
هذا الوجه اى على الوجه المذكور والجار فى بان يكون متعلق بقوله
ان يحمل تانيث الضمير المستكن فى تطيب الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس فيكون ح لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا اى الله
اذ المعنى اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه وما كادت نفس
الحبيب تطيب بالفراق فيكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى

الضمير المستكن

الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى تكلف وتعسف
غير قادح فى التمسك به على جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح ا
اما كونه تكلفا فبارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس
واما كونه تعسفا فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح
فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر
اذ التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه
غير قادح فى التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب
الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا
هو الاولى لان الضمير التمييز يوافق لما انتصب عنه وان يكون
مشتقا فى التذكير والتانيث وحال الضمير فى تطيب مؤنث والتمييز
كذلك ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون
تمييزا عنه عن نسبة كاد وهذا اخفى تامل وكن من المصنفين و
لا تكن من المتعصبين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على
اسمى الفاعل والمفعول والمشبه فالقياس على هذا القول
لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه المناسبة
قيسا على مطلق الفعل تامل المستثنى وانما ذكره عقيب التمييز
لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما
الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة و
مجاز فى الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجازى فى المستثنى
المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا فى عدم تقديمهما على عاملهما
اى ما يطلق مبنى المفعول عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة

النحاة فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جوز ذلك في
بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز على قسمين و
لما كان معلومية اى معلومية المستثنى او معلومية ما يطلق عليه لفظ
المستثنى بهذا الوجه اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى
في اصطلاح النحاة الغير المحتاج الى التعريف لكونه معروفا في
اصطلاحهم كافية في تقسيمه اى تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة
كما كانت كافية لان يكون الشئ مبتدأ تكون ايضا كافية في تقسيمه
فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان قال الشيخ هو المذكور بعد الا او احدى
اخواتها مخالفا لما قبلها وبنفيا واثباتا قسمه اى المستثنى اولا
الى قسمين وعرف كل واحد منهما اى بين القسمين لانه
لان ماهية كل واحد منهما مختلفة فلا يمكن جمع مختلفي الماهية
في حد لان مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا
والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في
حد كذا في الرضى لان لكل واحد منهما اى من القسمين احكاما
خاصة اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج لا يمكن اجراؤها اى تلك
الاحكام عليه اى على كل قسم الا بعد معرفته اى بعد ان يكون
معلوما ومعروفا فقال متصل ومنقطع من باب تعدد الخبر
بالعطف صدق المتضادين على واحد نوعى او جنسى في
حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم و
جاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان
فقير وبعضه غنى وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على

واثباتا لكن المصرح بانه
ليس مفهوم عام بل هو لفظ
مشترك بين المتصل والمنقطع
فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق
فلذا قسمه اولا ثم بحكم اللفظ
المشترك
في المنقطع مجاز ومنهم من قال الرضي
وقيل المراد اداة
الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى

الواحد الش

الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او بغيره مثل زيد عالم جاهل
وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال فالمتصل الفاء للتفسير والتفصيل
قدمه في اللف والنشر لكونه اصلا في هذا الباب كما ان التمييز
عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج
فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصول
سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة
او اكثر نحو لفلان على عشرة الا تسعة دراهم الا واحد او متساويا
مثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة واحترز به اى بقوله المخرج عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع فانها وان وقعت بعد الا واحدى
اخواتها الا انها غير مخرجة من متعدد اى من شئ متعدد اى شئ
شئ ذى عدد جزئياته بالرفع على انه فاعل متعدد لاعتماده على
الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات ظاهرا نحو
جاءنى القوم الا زيدا او غير ظاهر نحو ما جاءنى الا زيد بالرفع بدل من
احد او الا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن
متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع في حيز النفى فيعم
الافراد واستغرق معنى لان النكرة في حيز النفى تفيد الاستغراق
معنى لان النكرة في حيز النفى تفيد الاستغراق كما لو اجزائه
عطف على جزئياته اى من شئ متعدد اجزائه وان لم يكن متعددا
جزئيا مثل اشتريت العبد الا نصفه فان العبد وان لم يتعدد
جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزائه لانه يمكن
ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او ببعض سواء كان ذلك الشئ

باعتبار الحكم والمراد عن متعدد
غير داخل فيه باعتبار المفهوم
اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول
فيه قبله فلا تناقض لو كان
من جهة الجزئيات كجاءنى
القوم الا زيدا او اجزائه
من متعدد اى عن المراد
منه بان يكون المستثنى قرينة
انه ليس المراد جميع افراد
المتعدد كما هو مدلول
اللفظ لا عن حكم حتى يلزم
التناقض بادخاله في الحكم
واخراجه بل الحكم على
المتعدد بعد اخراج
المستثنى عن عمومه

المتعدد اجزائه او جزئياته لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم
الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد بالرفع لانه اذا كان
المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب
المستثنى على حسب العوامل على ما يجيء اى ما جاءنى احد الا زيد على البدل
من احد والا زيدا على الاستثناء منه بالا متعلق بقوله المخرج غير الصفة
لانها اذا كانت صفة يكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء واخواتها
اى اخوات الا اى اشباهها وهى حروف الاستثناء وادوات على
معنى ما به يستثنى فى الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهى
الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا و
ليس ولا يكون ولاسيما وبله وبيد بمعنى غير ولا فى قوله تعالى
لما عليها حافظ وكذا قال السيد بن على واحترز به اى بقوله
بالا واخواتها عما يخرج بحرف العطف مثل لا فى نحو جاءنى القوم
لا زيد ومثل لكن فى نحو ما جاءنى القوم لكن زيد جاء او بلكن
الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن زيدا لم يجئ والمستثنى
المنقطع هو المذكور اى الاسم الذى ذكر بعدها اى بعد الا او
احدى اخواتها غير مخرج من متعدد اى من شىء متعدد جزئيا
جزئياته او اجزائه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم
دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه
فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه
اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع
التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج

او لا فلدفع

او لا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا و
ليتقابل هذا القسم القسم الاول واحترز به اى بقوله غير مخرج
عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون قيدا احترازيا ايضا فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا فى المتعدد فى قصد المتكلم قبل الاستثناء منقطع لـ
فقد لصدق التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذى لم يكن
داخلا من جنسه اى جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه
ملفوظا فى كقولك جاءنى القوم الا زيدا فان زيدا فيه مستثنى
منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك مشيرا
بالقوم فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجى
والعهد الذهنى بقرينة المقام او غيره الى جماعة خالية عن زيد
فيكون المعنى جاءنى هذه الجماعة الخالية عن زيد الا او مقدرا
نحو جاءنى الا زيدا فى تقدير ما جاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا
فيهما او لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو جاءنى
القوم الا حمارا فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا
ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف
كل قسم على حدة شرع الان الى بيان اعرابه وهو النصب لانه
لانه من المنصوبات وهو فى مواضع الاول ما يكون النصب فيه
واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الا
الاستثناء فى كلام موجب فقال وهو اى المستثنى مطلقا متصلا
ومنقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم
المجاز حيث علم مبنى المفعول او لا منصوب على الظرفية بوجه وهو

كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى بعنى
تقسيم الى قسمين كما عرفت هناك وعلم ثانيا بما يتفطن مبنى
للمفعول له ثانيه من بيان ما فى قوله بما تعريف قسميه اى قسمي
لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى
المذكور لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا
فلا استخدام اعنى به المذكور بعد الا او احدى اخواتها اى اخوات
الا سوى كان المستثنى مخرجا عن متعدد جزئياته او اجزائه او كان
المستثنى غير مخرج ولهذا اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكور
وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه لم يعرفه اى لم يعرف المص
المستثنى مطلقا على حدة كما هو دابه حيث عرف الكلمة اولا
ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا عرف الكلام وفيه اشارة الى
تعريفه ممكن كما بيناه سابقا رو ما اى طلبا للاختصار لا
لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا
وان كان فيه فائدة منصوب سواء كان متصلا او منقطعا
وجوبا تمييزا او منصوب على المصدرية اى نصبا واجبا بدليل
كونه قسيما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا
وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما اذا كان
المستثنى واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير وسوى ونحوهما
مثل سواء وحاشا فى قوله لانه اذا كان واقعا بعدهما لا
يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا غير
الصفة صفة الا قيد به اى بقوله غير الصفة وان لم يكن الواقع

بعد الا التي

بعد الا التى تكون للصفة بمعنى غير داخلا فى المستثنى لنا ان يدخل بحث
مبنى للمفعول عنه اى عن عدم دخول ما بعد الا للصفة فى المستثنى
ويكون عدم دخوله مصرحا فيه ردا على الهندي حيث قال
قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التى للصفة ليس
بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وللرضى رحمه ايضا حيث
قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما
كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فى كلام متعلق بما تعلق به
قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام موجب
بفتح الجيم من اوجب اى فى كلام ليس بنفى فيه ولا النهى و
لا الاستفهام كما ولا والهمزة لان الاستفهام [illegible] فيما جعل به
فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى والنهى
فى ان يكون ما دخله غير موجب نحو جاءنى القوم الا زيدا بنصب
زيدا لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب
وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا
لهما واحترز به اى بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب
عما اى عن مستثنى اذا وقع فى كلام غير موجب بان يكون فيه نفى
او نهى او استفهام لانه ليس ح اى حين وقع فى كلام غير موجب
واجب النصب بل يكون جائز النصب ومختار البدل
او يعرب على حسب العوامل على ما يجيء كما فى موضع
ولا حاجة الى هاهنا اى فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا الى القيد
اخير اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا

القيد ان المذكور ان سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد به
موجب تام لئلا يرد قرات الايوم كذا وهو ان يكون الكلام الموجب
تاما بيان للقيد الاخر بان يكون المستثنى منه مذكورا لفظا فيه
اى في كلام موجب ليخرج تعليل المنفي لا النفي يعني يحتاج الى قيد
اخر بان يقال في كلام موجب تام ليخرج عنه قولك قرات الايوم
كذا فانه اى يوم كذا فيه منصوب وجوبا لكن على الظرفية اى
على انه مفعول فيه لقوله قرات لكن هذا الكلام غير تام لانه
على الاستثناء اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى لان الكلام اى
كلام المص تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اى
لان المقصود ههنا في كونه اى المستثنى منصوبا مطلق اى
سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على
المفعولية او الخبرية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اى ليس
المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى مطلقا بدليل عطف
قوله او كان بعد عدا وخلا وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا
وجوبا على قوله كان فيكون التقدير هو منصوب وجوبا اذا
كان واقعا بعدها فما وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على
الاستثناء بل على المفعولية او على الخبرية الا ان يقال الاستثناء من
قوله ولا حاجة ههنا قيد اخر الحاجة الى هذا القيد وهو ان يكون
المستثنى منه مذكورا او ان يكون الكلام تاما انما هو لاخراج
مثل قرئ على البناء للمفعول الايوم كذا فانه اى كذا مرفوع
وجوبا لا منصوب مع انه واقع بعد الا في كلام موجب

على ذلك القايل

على ذلك القايل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الايوم
كذا مكان قرات الايوم كذا الا ان المص لم يتعرض لهذا القيد
بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله في كلام موجب ان
يكون تاما ولذا افرده بالتنكير والعامل في نصب المستثنى اذا
كان المستثنى منصوبا بعد الا ولذا قال على الاستثناء لا على غيره
كالمفعولية والخبرية فان عامله هو الفعل ليس الا عند البصرية
فالمبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به
لكونها نائبة عن استثنى وقال الكسائي هو منصوب اذا
انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جائني القوم
الا زيدا جائني القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل
فيه على المذهب المختار اما الفعل المقدم بتوسط الا كما ان
ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المقدم بواسطة الواو
او معنى الفعل بتوسط الا المفادة من الكلام لانه اى ان
المستثنى شيء يتعلق بالفعل المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل
الاتي او يتعلق معناه اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى
الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جائني القوم الا زيدا اى جائني
القوم استثنيت زيدا منهم يعني اخرجته وصرفته عن
حكم المجئ تعلقا معنويا اذ له اى للمستثنى نسبة وتعلق الى
ما اى المستثنى منه نسب اليه احدهما من الفعل او معناه
اما نسبة في المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما في المنقطع
فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والا فبعلاقة

الماكية او غيرها والحال ان المستثنى قد جاء بعد الا تمام الكلام
كما ان المفعول يجى بعد تمام الكلام فتشابه به من الحيثية المفعول
فى كونه فضلة عاما او بالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بوسط
فينصب كما ينصب المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا
لانه مع تعلقه منصوب منصوبا على انه خبر كان اى المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه د
و واقعا بعد الا سوى كان المستثنى واقعا فى كلام موجب او غيره
اى او كان واقعا فى كلام غير موجب نحو جانى الا زيدا القوم
مثال لما كان واقعا فى كلام موجب و تقدم المستثنى على المستثنى منه
وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجى
بعد الحكم على المستثنى منه كما ان الحق المفعول ان يجى بعد الفاعل
لان مرتبة المخرج ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه جوزوا
تقديمه لكثرة استعماله وما جانى الا زيدا احد مثال لما يكون
غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على
الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما
بعده وذا غير جائز لامتناع تقديم البدل على المبدل منه لان البدل
تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون
منصوبا على الاستثناء قوله بعد كلمة كان ههنا فى هذا القسم و
فى قسم المنقطع لان الثلثة مشتركة فى وجوب كونها واقعة
بعد الا ومنصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف على قوله مقدما
لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا والى هذا اشار الشارح بقوله

اى المستثنى منصوب

اى المستثنى منصوب ايضا اى كما كان منصوبا فى القسمين
الاولين وجوبا اى نصبا واجبا اذا كان المستثنى منقطعا وانما
بعد الا سوى كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل
جانى القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جانى القوم الا
حمارا او غير موجب سوى كان ايضا من جنسه مثل ما جانى
القوم الا زيدا او لا نحو ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر متعلق
بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف
اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما
فى القسمين الاولين اى فى اكثر اللغات فيه اشارة الى
ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله اكبر اى اكبر كل شى
فى قول وهى اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل ياخذ حكم ما اضيف
اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا مؤنث لغة اهل
الحجاز بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاء معجمة على وزن
طراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزا عن الاعداء والمهالك
بالحجز المنع فانهم اى اهل الحجاز قبائل جمع قبيلة وعلى وزن
فعيلة وهى الجماعة يكون من الثلثة فصاعدا من قوم شتى
مثل الروم والزنج والعرب والعجم قبل ومنه قوله تعالى و
حشرنا عليهم كل شى قبلا اى قبائل كثيرون فيكون بعضهم
اكثر من بعض والناصبون يعنون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوا
ينصبوه بل جعلوه بدلا او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اى اكثر
النحاة ذهبوا الى اللغة الحجازية لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط

لم يوجد في الصحيح من كلام العرب فالمنقطع مطلقا اى سواء
كان قبله لم يصح حذفه او لا منصوب عند هم اى الحجازيين اذ لا يتصور
اى لا يمكن فيه اى في المستثنى المنقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء
الا بدل الغلط وهو اى بدل الغلط لا يصدر اى لا يتلفظ الا
بطريق السهو والغفلة اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا
فيما تلفظ به وغافلا من مراده ومقصوده والمستثنى والمستثنى
المنقطع انما يصدر ممن يصدر عنه بطريق الروية بفتح الراء وسكون
الواو والتخفيف والفطانة فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل
الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان
يكون مدلول الثاني مدلول الاول مثل جاءني زيد اخوك واما بدل
البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثاني جزء الاول ويكون مفهوما في
ضمنه واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يبقى نفس السامع عند
ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل
بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون
بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم عنه وهو البدل
اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد واذا انتفى البدلية
لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء واما بنو تميم فقد قسموا
المستثنى المنقطع على قسمين لانه لا يخلو اما ان يكون قبل المستثنى
لم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه او لا احدهما اى احد
هذين القسمين ما اى مستثنى منقطع يكون قبله اى قبل ذلك
المستثنى لم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه متعد ذا كان نحو

ماجاني القوم الاحمار ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه
يعني القوم واقامة المستثنى مقامه يعني ح ان المراد بالاقامة ان
يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ماجاني الاحمار او
غير متعدد مثل ماجاني زيد الا عمر فههنا اى في هذا القسم يجوز
يجوز على البدل لان المبدل منه في حكم التنحية في المعنى فيجوز حذفه
واثباته فيكون بدل الغلط لانه يجوز في فصيح الكلام [illegible]
نجم بدر شمس وثانيهما اى ثاني القسمين ما اى مستثنى لا
يكون قبله اى قبل المستثنى لم يصح حذفه بل يجب ان يكون مذكورا
فهم اى بنو تميم ههنا اى في هذا القسم يوافقون للحجازيين في
ايجاب النصب اى في ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن
حذف المستثنى منه جائزا اذ لا يمكن اقامة المستثنى مقامه لم
يوجد شرط البدل لما سبق شرطه ان يكون في حكم التنحية ويكون حذ
وذكره سواء كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا لنفي الجنس
وعاصم مبني على الفتح اسم لا لانه منصوب محلا اليوم منصوب على
الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق باسم لا اى
اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم
فاعلا الا من رحم من موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح
بقوله اى من رحم الله وفيه اشارة الى ان الفاعل الفعل ما استكن فيه
يرجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا
يجوز حذفه وللمص سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه
فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم لان من كان عاصم الله لا محالة فيكون

معصوما ومن رحم الله ايضا لا محالة يكون مرحوما فلا يكون
المعصوم داخلا في العاصم لان العاصم فاعل ومن رحم الله مفعول
والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل فيكون
مستثنى منقطعا فيكون من رحم في محل النصب على الاستثناء ونحو
لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا عمرو
كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم
ومنه قولهم ما زاد الا نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم
اي معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الله الراحم
اي الله اي لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب
على الاستثناء اذا كان بالا فلا يخ اما ان يكون المستثنى مقدما على
المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم الثاني وان لم يكن
مقدما فلا يخ اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان
من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث او كان
بعد خلا وعدا نبه باعادة لفظ كان على ان المعطوف يغاير المعطوف
عليه في النصب لان نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية
وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال
في الاول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو الا اي المستثنى منصوب
وجوبا اي نصبا واجبا ايضا اي كما ان كان واقعا بعد الا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر
وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره اذا جاوز مثل جاءني
القوم عدا اي جاوز زيدا فالمستثنى منصوب وجوبا ايضا

اذا كان واقعا بعد خلا اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو
قلبت الواو فيهما الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من خلا يخلو خلوا
مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم في الاستثناء وغيره
نحو جاءني القوم خلا زيدا والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن
ولذا قال الشارح وهو اي لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا
ولم يبينه الشارح لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه
كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك في الاصل
اي في استعماله في الاستثناء او غيره لازم الا انه قد يتعدى الى
المفعول به بمن كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها
بالحروف الجارة نحو قول العرب اذا خربت الدار خلت الديار مع
نادر من الانيس بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير
بمعنى ناصر اي الساكن والمؤانس او كان ما يونس به
ويقال وما في الدار انيس اي احد كذا في الصحاح وقد يتضمن
معنى المفعول اي خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعل هذا او
خلاك ذم بمعنى جاوزك فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا
جاوز زيدا وقد يحذف الجار الذي هو من ويوصل الفعل الذي
هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى المفعول به بنفسه فيكون
المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال
والتزموا اي التزم النحاة هذا التضمين اي جعله بمعنى جاوز
او الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار المعدى للفعل
وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور و

يجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول
به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا احد
التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع فى باب الاستثناء
بمعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء ليكون ما اى المفعول الذى
وقع بعدهما منصوبا صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب لا
ان نصبه محلى لا لفظى واما اذا التزموا احد الامرين ليكون نصبه
صريحا كان الواقع فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب
اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب
وليكون اشبه بالا وفاعلهما اى فاعل عدا وخلا لانهما حينئذ
فعلان ماضيان لابد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما
يستكن فاعل فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لا
لازم فى باب الاستثناء لما يجى راجع لانه لابد له ايضا من مرجع
لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب اما الى المصدر الفعل
المتقدم كائنا ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الى اسم
الفاعل منه اى من الفعل المتقدم او الى بعض مطلق من المستثنى
منه وعلى التقادير الثلثة يكون المرجع مذكورا معنى انما لا
يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض
القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا فى الرضى
وقيل ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب
كما فى قوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل
فى معنى واريد به ههنا هذا المعنى والتقدير اى فى كل واحد منهما

على التاويلات

على التاويلات الثلثة جاءنى القوم عدا مجيئهم زيدا او خلا مجيئهم
زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المقدم او جاءنى القوم
عدا الجائى منهم زيدا او خلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير
راجعا الى اسم الفاعل منه او جاءنى القوم عدا بعض منهم زيدا اى
كلهم زيدا او خلا البعض منهم زيدا اى كلهم لما سبق ان البعض
البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخرين منهم
ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق ان
الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها وهما اى هاتان الجملتان
اى كل واحدة منهما فى محل النصب على الحالية من المعمول المتقدم
ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المذكورة واما ان وقعت
بعد نكرة محضة مثل ما جاءنى احد عدا او خلا زيدا وقيل لا
موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهى حرف لا
محل لها منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من
الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول معهما
اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا الا بالضمير وحده مع ان الماضى
اذا وقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالا فترك
الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز فيه لفظة قد ولا الواو
اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقعت حالا يلزم فيه عند البصرية
البصرية اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب
ان يكون مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت ليكونا
اشبه اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة بالا فى عدم الفصل

بينهما وبين المستثنى منه التي هي الاصل في باب الاستثناء لكونها
موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع
لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاوبد لامنها لعلاقة
لعلاقة ما في الاكثر اى النصب اى نصب المستثنى بهما اى بكل
واحد منهما انما هو في الاكثر الاستعمال فيه اشارة الى ان الجار و
المجرور خبر مبتدء محذوف والى ان اللام في قوله في الاكثر عوض
عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء
بخلاف الاقل في نصب المستثنى هناك خلافا لانهما و
فعلان ماضيان كما عرفت فيما والفعل الماضي ينصب ما
بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه فان كان مفعولا
به وكان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الا و لا
يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءني القوم زيدا الا فكذا
ما كان في معناها ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرف
ايضا ولذا قال وقد اجيز الجر اى جر المستثنى بهما اى بكل
واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب الاخفش
لان سيبويه انكر الجر بعدا لانه فعل متعد بنفسه قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما اى بكل منهما وقال ايضا لم ار
احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها اى عدا
بعض ما ذكر بخلا في جواز الجر بهما والسيرافي تبع في هذا
سيبويه وفي الاصل الاخفش الا ان النصب اى نصب المستثنى
بهما اى باحدهما اكثر من الجر وما عدا وما خلا عطف على قوله خلا وعدا

ولم يعد لفظة

ولم يعد لفظة ما كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على
المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظة ما وعدمها الا ان
النصب ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر اى
المستثنى منصوب ايضا اى كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا و
خلا اذا كان واقعا بعد ما عدا وما خلا لان لفظة ما فيهما
مصدرية وحروفها ثلثة ما وان وان مختصة بالافعال اى
الاولان تختص بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية
فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختصا بها لان المصدر لا
يوجد الا بالافعال نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما
رحبت اى برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير
لكم وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما بالجملة الاسمية
نحو يفعل في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضي نحو جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمرا وما فيهما اما حرفية وهي ثلثة اما نافية
وهي لا تصح ههنا لان المعنى بالايجاب دون السلب واما
كافة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما و
اما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد
الا فيها وههنا كذلك كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية
وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست
باحدهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية
او شرطية وهي ايضا ليست باحدهما لوجوب الصدر فيهما و
اما تامة او صفة وعدم كون احدهما ظاهر لوجوب كونهما

فى الاخر حقيقة او حكما فظهر انها لا تكون اسمية لان انتفاء الا
الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لا وجود للعام الا
فى ضمن الخاص والافراد فتعين ان يكون مصدرية تامل و
انصف ولم ال الجهد فى تقديره اى تقدير المثال الاول جاءنى القوم
خلو زيد بالاضافة الى المفعول والثانى جاءنى القوم عدو عمرو
بالاضافة اليه ايضا بالنصب فيهما على الظرفية اى على ان كل واحد
منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل بتقدير المضاف
اى جاءنى القوم وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم او بعض منهم
او مطلق منهم او وقت خلو مجيئهم من زيد والاختصار بناء
على ظهوره قياسا على ما سبق او جاءنى القوم وقت مجاوزتهم
او مجاوزة الجائى منهم او مجاوزة مجيئهم عمرا على قياس ما سبق
وهذا المعنى اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر و
الظرفية كونها جزء الفعل ولمناسبة ما سبق فى عدا وخلا
من كونهما منصوبين على الحال فقط او على الحالية عطف على قوله
على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما
على ان يكون حالا بجعل المصدر اى الذى هو خلو وعدو بمعنى
اسم الفاعل لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المص كما سبق واما
عنده فان ما دل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم
يدل عليها احتيج الى التاويل بالمشتق عنده ايضا اى جاءنى
اى جاءنى القوم خاليا بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد
او خاليا الجائى منهم من زيد او جاءنى القوم مجاوزا بعضهم

عمرا او بمجاو

عمرا او مجاوزا مجيئهم عمرا او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم
يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم كما ذكرناه
فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا مما سبق فى خلا وعدا
الا لكونه غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجر اى
جوز جر ما بعدهما بهما اى بكل واحد منهما بناء على ان لفظة ما
فيهما زائدة لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المص هذه الرواية كما
ذكرناها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله ولعل
هذا اى هذا النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اى لم
يتحقق ثبوته عند المص اصلا او ثبت عنه الا انه لم يعتد به
اى لم يعده مشتايعا به لان زيادة ما فى الافعال لم يسمع
اصلا لا فى الاول ولا فى الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ما
وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا مثل فبما رحمة و
مما خطيئاتهم وعما قليل ولهذا اى لكل واحد من هذين الامرين
لم يقل وما عدا وما خلا فى الاكثر كما قال فيما سبق او كان بعد ما عدا
وما خلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده ايضا وكذا اى كما كان
المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب
اذا كان واقعا بعد ليس الا انه ثمة منصوب على المفعولية و
ههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة التى
الناصبة للخبر نحو جاءنى القوم ليس زيدا اى ليس الجائى منهم
او بعض منهم زيدا وكذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا بعد
لا يكون لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى

على انه جزءها نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرا اى لا يكون غ الجائى
منهم او بعض منهم بشرا وانما يكون النصب اى نصب المستثنى
واجبا اذا كان واقعا بعدهما اى بعد ليس ولا يكون لانهما من
الافعال الناقصة الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون
الا خبرا لهما فينصب على الخبرية ويلزم اى ويجب اضمار اسمهما
اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب
الاستثناء يعنى اذا كان اداة استثناء ليكون اشبه بالا التى
هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون
الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان
فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو
اى الاسم ضمير مستكن فيهما راجع الى اسم الفاعل الماخوذ من الفعل المذكور
المتقدم او راجع الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر
ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما
صح فى الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءنى القوم لا يكون المجيئ منهم
زيدا وليس المجيئ منهم زيدا اذ لا يقال المجيئ زيدا الا ان يقال
المصدر هاهنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فح يصح و
هما اى ليس ولا يكون فى التركيب مع اسمهما وخبرهما فى محل النصب
على الحالية اى على ان يكون كل منهما حالا اى معمول الفعل المتقدم
اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع منفى
والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين
يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل

ان يوصف بليس

ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو
جاءنى الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وما استثنى امراة لا تكون
فلانة وليست فلانة ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير
وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا
ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا
لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لا
لان فى فعليتهما خلافا حتى جاز الجر بهما ولم يجز فيهما بشئ سوى
النصب فلما فرغ بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت
مخصوصة له اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية
اراد ان ينبه انها هل يتصرف اولا فقال واعلم انه اى الشان
لا يستعمل هذه الافعال اى الافعال الناصبة للمستثنى الا فى المستثنى
المتصل الغير المفرغ فاستعمالها فى الاستثناء مشروط بشرطين
احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى الاستثناء
المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام
مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية
او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها
وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تاويلا
فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون من
جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام
مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد
له مرجع صريحا ولا يتصرف ببنى المفعول فيها لانه ايضا يتقدم المستثنى

عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال قوية في العمل ولا مانع في التقديم
ولا يكون لها مضارع في الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية
وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون و ما كان و لم يكن ولا الى مجهول
انها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه
ولانها اى هذه الافعال قائمة مقام الا لانه الاصل في هذا الباب
وهي نائبة عنها لما عرفت وهي اى كلمة الا لكونها حرفا لا
يتصرف فيها لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه و
نائبا منابه والثاني من المواضع المذكورة ما كان النصب فيه
جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن
فيه شرط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون متاخرا
عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او
مؤول ويجوز فيه اى في المستثنى اى المتصل ليخرج المنقطع
والمقدم النصب اى نصب المستثنى على الاستثناء ويختار
البدل اى جعل المستثنى بدل البعض عن المستثنى منه فيما بعد
بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف محاط بعد
ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا
او صل في المسجد في مكان كذا اى في المستثنى الذي وقع بعد
الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او حال من الضمير المجرور في قوله فيه فيكون كلمة ما في قوله فيما موصوفة
وعبارة عن محل واقع بعد الا على ما فهم من تفسير الشارح
اى حال كون المستثنى واقعا في محل اى مكان يكون ذلك المكان

بدل ولا يمكن الغلط في كلام الفصحاء ... بدل الغلط
لان مبناه على الرؤية كما تقدم عنهم

بدل البعض من الكل

متاخرا عن

متاخرا عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد
ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن
المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثاني
خاصا قوله هذا احتراز عما اذا كان اى عن المستثنى الذي كان واقعا
بعد سائر ادوات الاستثناء اى بعد باقي كلمات تستعمل في الاستثناء
سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا مثل عدا وخلا وغيرهما
من الافعال والاسماء التي تستعمل فيه في كلام غير موجب حال
ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب و
هذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كما هو
كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو
الشرط الثاني من تلك الشروط واحتراز به عما اذا وقع اى عن
مستثنى وقع في كلام موجب فانه اى المستثنى الواقع فيه
منصوب وجوبا كما مر تفصيله والحال انه قد ذكر المستثنى منه
فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى
ان الماضي المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث
من تلك الشروط فهذه احوال ثلث متداخلة احترازية
عما اذا لم يذكر المستثنى منه يعني عن الكلام الذي لم يكن المستثنى
منه فيه مذكورا فانه اى الشان اى حين كون المستثنى منه غير
مذكور في الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل اى على ما
اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ما سياتي و وقع في
بعض النسخ اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع

قوله ولم يشترط لكن لابد من الشرط ان لا يكون متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا لم يكن البدل البدل مختار

او ان الا زيدا لكلام تضمن الكلام مع نحو ... ما قام القوم الا زيدا في جواب من قام اقام القوم الا زيدا فان النصب هنا اولى ليطابق الجواب السؤال عبد الغفور

قوله ويعرب على حسب العوامل اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه مجرور بعامل لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد ... اذ لم يذكر ... بقوله اذ كان الكلام غير مذكور ... ابدا يعرب بعامله عاما عبد الغفور

نسخة على ون نكرة اسم ما ينسخ منه ذكر المستثنى منه مكان
وذكر المستثنى منه بالواو بغير واو متعلق به الظرف وهو
الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء على انه اى قوله ذكر المستثنى
منه صفة بعد صفة لقوله كلام غير موجب لكن بتقدير ضمير
فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة
يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية اى
فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقال المحشى عصام
لا ينبغى ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة
حالا ليوافق النسختان فى المعنى لانه ح لابد من اعتبار ضمير
فى المستثنى منه راجع الى المستثنى و ذلك يكون مسندا اليه
صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال ويقال
المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضماير من الامور المهمة لاسيما فى
التعريفات ولم يشترط وقع لا يراد انه كما اشترط القيود
الثلثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط
ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على
المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على
المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا
حتى يكون البدل المختار افعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب
عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم
يشترط ههنا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا مقدما على المستثنى
منه

منه لان حكمها

منه لان حكمها قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما على الاستثناء
فى قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر فاكتفى بذلك
اى بما ذكر فيما سبق ولم يأخذهما فى القيود نحو ما فعلوه الا قليل
بالرفع اى برفع قليل على البدلية اى بناء على ان يكون بدل البعض
من ضمير فعلوه وهو الواو والقى هى علامة الجمع وما فعلوه
الا قليلا بالنصب اى بنصب قليلا على الاستثناء ايضا لان
المستثنى وهو قليل وقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير
موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط
باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان
الثانى وهو البدل هو المختار كما يجئ هذا مثال حال الرفع واما
حالة الجر فنحو ما مررت باحد الا زيد بالجر يعنى بجر زيد على البدلية
يعنى على ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد
كان تقديره ما فعلوه الا قليل الا فعله قليل لان البدل يتكرر عامل
المبدل منه فى البدل والا زيدا بالنصب اى بنصب زيدا على
الاستثناء اى على ان يكون مستثنى من احد واما مثال حالة
النصب فنحو ما رايت اى ابصرت لان الرؤية ههنا
ليست من افعال القلوب احدا الا زيدا يعنى نصب زيدا
لازم اما ان يكون بطريق البدلية وهو على طريق ان يكون
بدلا المختار او ان يكون بطريق الاستثناء اى بطريق
ان يكون مستثنى وهو جائز وغير مختار فالبدلية يجوز
ان تعتبر فى الاحوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل

مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال وانما اختار والبدل
في هذه الصور اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود
هذه الشروط المذكورة لان النصب على الاستثناء اى نصبه
الكلم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى انما هو اى ليس
الا بسبب التشبيه اى تشبيه المستثنى بالمفعول في كون كل واحد
منهما فضلة وخاصا بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة
الا ولان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل لا بالاصالة عطف
على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة ولان
الاعراب فيه بواسطة الا كما قلنا واما اعراب البدل من الرفع
والنصب والجر فليس الا بالاصالة لما سبق ان البدل يكون
بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا واسطة ولا شك ان
الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذي
لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما
امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف
في عامل البدل واما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والا
الثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الا
الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين
ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان
فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص
ولا يجوز فيه الا وجه واحد ويعرب اى المستثنى على حسب
العوامل بحسب بفتحتين القدر اى على قدرها فان قدرها

ثلثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن
الانواع الثلثة منه اى بما اى بشيء من الرفع او النصب او الجر يقتضيه
اى يطلبه العامل فيها اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولام
الجنس اذا دخل على الجمع تضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس من
الرفع بيان لقوله ما في قوله بما والنصب والجر المقصود انه يرفع
ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الا زيد وينصبه
ان كان تقتضي النصب ويجر ان كان يقتضي الجر نحو ما رأيت
الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل
بشرطين احدهما اذا كان المستثنى منه في الكلام غير مذكور لانه
ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون
نصبه واجبا واما في كلام غير موصوف موجب وقد علم انه
يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل ويختص
ذلك اى المستثنى باسم المفرغ الاصل في لفظ التخصيص والخصوص
والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني
ما الخاصة فيقال فيقال المال بزيد ان المال دون غيره الا ان
الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة نحو
كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وههنا داخلة على المقصور
لان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى لانه اي
الشان فرغ مبني للمفعول من باب التفعيل له اى للمستثنى
العامل عن المستثنى منه يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه
بحذفه ليعمل في المستثنى فقط فالمراد بالمفرغ ههنا المفرغ له بناء

على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفى العامل واما المفرغ له
فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول من اشترك المشترك
فيه الذى وقع فيه الاشتراك وانما المشترك لمن كان شريكا وهو
اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب فيه اشارة الى
ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان
ذا الحال الضمير المستكن فى قوله يعرب الراجع الى المستثنى وهذا
هو الشرط الثانى واشترط ذلك اى كون المستثنى واقعا فى كلام
غير موجب ليفيد اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجار
متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام فائدة صحيحة لا
لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا
او سقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس
الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس
من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء له
المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غيره له
الكلام الموجب مثل ما ضربنى الا زيد والشرطان قد وجدا
فيه اذ يمتنع ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد لان معناه ما
ضربنى الا زيد لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيد فانه لم
يضربنى فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان
يضرب كل احد المتكلم الا زيد لمكان الاستحالة ولا قرينة
تدل على الخصوص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من نحو الكلام
السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من

الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى
منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى
ذلك الكلام فيعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب
ايضا الحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام
غير موجب كثير بخلاف اعرابه فى الكلام الموجب فانه
قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا
توجد الا بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت اما من الثبوت
مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول على سبيل
العموم بان يوجد ذلك فى كل فرد ونوع الا نوعا واحدا نحو
قولك كل حيوان وعرفوه بانه جسم نامى حساس
متحرك بالارادة يحرك من التحريك فكه الاسفل وهو
اللحى يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند المضغ
المضغ يقال مضغ الطعام اذا لاكه فى فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع الا التمساح والحكم بتحريك الاسفل
عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل
كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل
العموم لا لما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت
الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد فى جميع النيل الا
من مدينة اسيوط وهى فوق مصر باثنى عشر فرسخا و
تحتها مثل ذلك فهذا الماء لا يوجد تمساح لانه قد طلسمه الفلاسفة
المتقدمون حفظة منهم على اهل المصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر

جلده

التماح
سمك

اى المستثنى منه غير مذكور
بقرينة كل حيوان قرينة يدل
اى يحرك كل حيوان فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح
النيل

اى نيل مبارك
اى الماء

وحيا ومتما جاوز التمساح هذا الموضع مات واحتوى على
ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات او يكون هناك
اى في الكلام الموجب قرينة اى علامة ظاهرة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه الذى هو مذكور في الكلام لما مر ان اعراب المستثنى
على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا اى جزما بلا شك نصب
على التمييز مثل قرأت الا يوم كذا فان يوم كذا منصوب على الظرفية
بقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين اى
اى قرأت القراءة اى صدرت مني القراءة كل يوم بحيث لم يترك
يوم الا يوم كذا اى الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك لد
يظهور انه اى الشان لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا
لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قد مضى
وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبي وبعضها سيأتي
وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الم
الماضية لا الآتية والحاضر ويريد ايضا ان قراءتي مستمرة متصل
بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يتأتى
في الايام الآتية بل لا يريد بكلام هذا الا ايام الاسبوع بضم الهمزة
وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين والباء الموحدة من
تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء ويقال له بالفارسية
هفته يعني قرادن ايقاع كنيم در هر هفته يك مكن بل روز رائه
هفته يعني قرأت ايقاع نمي كنيم لا جمع سبع بفتح السين وحكو

يظهر

وسكون الباء

وسكون الباء يعرف بالتامل او ايام الشهر او مثل ذلك اي
ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او
خمسة ايام او اكثر من الشهر من الشهرين او ثلثة اشهر او
اربعين يوما او خمسين او ستة وستين او غير ذلك مما
يمكن اعتباره ولقائل خبر مقدم ان يقول مبتدأ كما لا يستقيم
المعنى الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون
للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت
معنى الشرط لا فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في الكلام الموجب في بعض الصور مثل ضربني
الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب
الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء في قوله
فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب في
الفعل لا يستقيم المعنى اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الكلام الموجب ايضا اى كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الكلام الموجب نحو ما مات الا زيد اذ لا يصح ان
يقال ما مات احد او ما مات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذ لما كان
الحال والشان كذلك فينبغي ان يشترط في غير الكلام الموجب
ايضا اى كما اشترط في الموجب استقامة المعنى اى معنى الكلام
على تقدير عموم المستثنى منه فينبغي ان يقول ويعرب على حسب
العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم
المعنى حتى يكون القيود ثلثة وايضا اى كما ورد هذا الكلام

فالسؤال يرد ايضا انه لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم المستثنى منه بايام الاسبوع الا ههنا دخلت على
المقصود عليه يعني مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا
يوم كذا مثلا قد سبق وجه انتصاب مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد وذلك التخصيص يكون بان يخصص المستثنى منه
بكل واحد من جماعة مخصوصين يعني يكون المستثنى منه عاما
لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل
في تلك الجماعة اذ كان هناك اي عند الاستثناء من الكلام الموجب
قرينة حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال
الشكاية ضربني الا زيد فان حالة يدل على انه لا يريد كل احد عاما بل
يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير
ضربني كل احد من محلة كذا الا زيدا او مقالية كقول المضروب
لمن قال من ضربك من محلة كذا ضربني الا زيد اي ضربني كل احد
من تلك المحلة الا زيدا اذا عرفت هذا فلا فرق بينها وبين الصو
الصورتين اي بين قوله ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله
قرأت الا يوم كذا فيجوز في كون كل واحد منهما جائزا مع
القرينة الدالة على جوازهما وغير جائز بدونها اي بدون ال
القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة
تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا فهو
جائز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب واجيب عن الاعتراض في
الافضل بان المعتبر في بناء الاحكام ونصب الدلائل في هذا الفن

هو الغالب

هو الغالب معنى والغالب في الايجاب يعني اذا كان
الكلام موجبا عدم استقامة المعنى على العموم اي على كون المستثنى منه
عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقتضي التكلم د
ولا يستوعب الازمان والغالب في النفي عكسه يعني الغالب فيه استقامة
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان اشتراك جميع افراد الجنس
المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس
اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان و
الجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس
الاعلى كالجوهر في انتفاء متعلق بالاشتراك تعلق الفعل بها اي
بتلك الافراد اي لان كون جميع افراد الانسان مشتركة في تعلق
الفعل بها نفيا ومخالفة عطف على اسم ان اي ولان مخالفة واحد اي
فرد واحد اياها اي افراد الجنس في ذلك متعلق بالمخالفة اي
في انتفاء تعلق الفعل بها مما يكثر ويغلب عطف تفسير خبر ان قوله
مما يكثر مثل ما ضربني الا زيد فان تعلق الضرب بكل احد انتفاء و
تعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون
الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا عن احد
معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رأيت
الا زيدا وما مررت الا بزيد واما اشتراكها اي اشتراك جميع
افراد الجنس في تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد ثبوتا ومخالفة
عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد اياها اي الافراد في
ذلك اي تعلق الفعل فيما يقل الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر

كما في المثال المذكور في المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لانه تعلق
القراءة فيه جميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل
واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث
لم تقع فيه وبان الفرق عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار
اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح اه
يعني واجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح اه
بان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا الذي ذكر في المتن مثالا
مثالا لاستقامة المعنى وبين قولك ضربني الا زيد الذي حكم بعد
صحته ليس اي الفرق بينهما بشيء من الاشياء الا بظهور قرينة
دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع بالجر صفة
سببية لقوله بعض دخوله بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع و
الضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اي ذ
دخول المستثنى فيه اي في المستثنى منه في الاول متعلق بالظهور اي
في المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذا قوله الفرق لم ان قوله
ليس الا بظهور اه صرحا لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل
ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك وعدم ظهورها عطف على
قوله ظهور قرينة اي ليس الا بعدم ظهور قرينة دالة على ان
المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في
المثال الثاني وهو قوله ضربني الا زيد فلو قام اي وجد في المثال
الثاني الذي هو ضربني الا زيد ايضا كما وجدت قرينة في المثال
الاول وجدت في المثال الثاني قرينة ظاهرة الدلالة مضافا اليه لقوله ظاهرة

وهي صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل
حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه كما اذا قيل للشاكي والمتظلم حيث يقول اني
مضروب ومظلوم من ضربك من القوم على ان يكون الكلام للعهد
الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا
فيهم ولذا قال الشارح اي القوم الداخل فيهم زيد مرفوع على انه فاعل
لقوله الداخل فقلت في جوابه ضربني الا زيد اي ضربني كل احد من
القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الا
زيد فانه لم يضربني فالظاهر بناء على السؤال المحقق ان ذلك
اي قول في جوابه ضربني الا زيد ايضا اي كما ان قوله قرأت الا
يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال مما يستقيم
فيه المعنى وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع
الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اي الا ان الغالب في
في مثل هذا المثال عدم وجدان قرينة كذلك اي قرينة مقالية تدل
على ان المستثنى بعض معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا في
الكلام الموجب والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة
القرينة هو الاول فالغالب فيه اي في الكلام الموجب عدم استقامة
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير الموجب
استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في
الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو
الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى

فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا على حسب العوامل
دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال ومن ثمه
متعلق بقوله لم يجز اى من اجل ان المستثنى المفرغ اى المفرغ له
لما سبق انه كان من قبيل الحذف و الايصال لا يكون اى لا يوجد
فى الكلام الموجب بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب الا
ان يستقيم المعنى اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فان لم
يقع المستثنى المفرغ فى الموجب لم يجز توسط الا بين اسم الافعال
الناقصة التى هى مصدرة بحرف النفى و بين خبرها مع بقاء العمل
فيهما رفعا و نصبا مثل ما زال زيد الا عالما وما برح زيد الا
مقيما و ما فتئ عمرو الا مسافرا و ما انفك زيد الا نائما اذ معنى
اى لان معنى ما زال اى الفعل الذى فى اوله حرف النفى ثبت لان ما
فى النفى نفى النفى اثبات فيثبت لان معنى ما مات ثبت وو
وجود لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه و
اذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد وما
توجه النفى ههنا الى النفى نفاه بقى اصل الفعل و هو الثبوت
فيكون معنى ما زال واخواته ثبت و دام فيكون المعنى اى
معنى ما زال زيد عالما ثبت زيد دائما اى حال كونه دائما و مستمرا على جميع الصفات سواء كان متقابلة او غير متقابلة
من قبلها الا على صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال
لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة
كالقيام والقعود و الحمرة و السواد و غير ذلك و لانه يكون مثل

ضربنى الا زيد

ضربنى الا زيد فكما لا يستقيم هذا لما عرفت كذلك لا يستقيم
ذلك وقال الشارح الرضى فى هذا المقام لتوجيهه و تصحيحه يمكن حتى
ان يحمل الصفات المستثنى عنها العلم على ما اى على صفة يمكن
ان يكون زيد لم يكون عليها الجار و المجرور خبرها والضمير المجرور
راجع الى الموصول بتاويل الصفة و الجملة ان يكون فاعل يمكن وهى
صفة ما او صلتها مما لا تناقض بيان لما فى قوله على ما يمكن
اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى
شخص واحد و يستثنى من جملتها العلم كما يقال مثلا ثبت
زيد دائما على جميع الصفات المشبهة فيها يعنى الصفات التى لا استحالة
فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها
على كمال حمقه و بلادته او يحمل عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل
ذلك اى مثل ما زال زيد الا عالما على المبالغة فى نفى صفة العلم
عن زيد اى مبالغة فوق ان يقال امكن فى زيد ان يجمع جميع
الصفات المتقابلة و المضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها
لم توجد فيه كانك قلت الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل
صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على
على النار فى قول ايها المخاطب امكن ان يحصل فيه اى فى زيد على
سبيل الفرض و التقدير جميع الصفات الغير المتقابلة التى يستحيل
اجتماعها فى محل واحد الا صفة العلم واى مبالغة فوق ان
يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه امكن ان يجتمع الصفات المتقا بلة
المستحيل الاجتماع و لا يمكن ان يوجد فيه شئ من العلم انتهى

كلام الرضى ههنا وعلى التقديرين متعلق بقوله يندرج اى وينتج
ويندرج يعنى ويدخل قوله مانال زيد الا غالما على التقديرين اى
على التقدير الاول والتقدير الثانى فى صورة الاستقامة اى استقامة
المعنى ولا يخفى اى لا يكون خفيا على المتفطن اى المتفكر بجودة عقله
وقوة ذكائه ان امثال هذا الشان يمكن بمثل هذه التاويلات اى بهذين
التاويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه ا
التاويلات بصيغة الجمع اشارة انه ينحصر الى ما نقله الرضى بل
يجوز ان يؤول بتاويلات آخر ادراج بالرفع فاعل يمكن وهو
خبر ان وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا
يخفى جميع المواد الايجابية اى جميع الامثلة التى تكون موجبة
غير سالبة ولا فى معناها عند ارادة الاستثناء الى صورة الاستقامة
اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ادراج
فيوجد المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب
او موجبا فلم يصح قول المص بل قول النحاة فى هذا الموضع
وهو فى غير الموجب كما قال بناء التوجيه الاول مثلا فى قولك
ضربنى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك
بيان لمن فيكون التقدير نحو ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب
ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره او المعنى
المقصود عطف على قوله المراد منه اى من قولك ضربنى الا زيد بناء
على التوجيه الثانى انه المبالغة فى غلق بضم الغين المعجمة مصدر على وزن
دخول مضاف الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اى غلبة

جاز بالتؤيل
والا فلا كم ضربناه

ا المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم على ضربى متعلق
بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء
دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء
فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المص انه لا
يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب
فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره و
يحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل
هو المختار كما سبق اراد ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل
حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل
بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة الم
الموجب على حسب العوامل وليكون الاقسام الثلثة المستثنى
متوالية بلا فصل بينهما فقال واذا تعذر البدل اى امتنع ان يجعل
المستثنى بدلا من حيث حمله اى حمل البدل الذى هو المستثنى
على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه الملفوظ او
المقدر فعلى الموضع اى يحمل المستثنى الذى هو البدل على موضع
المستثنى منه اى على محله لا على لفظه اى لا يحمل المستثنى على المستثنى منه
اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه
المحلى ويجعل بدلا منه عملا بالمختار وهو البدل بقدر على قدر الامكان
اى على ما امكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى والتقديرى
متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار
لان المختار ما دام يكون لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر

فى اربعة مواضع ذكرها المص بالامثلة الا انه جعل القسمين
المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون
الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلثة واورد لكل واحد منها
مثالا الاول ما اذا كان البدل منه فيه مجرورا بمن الاستغراقية مثل
ما جاءنى من احد الا زيد فان لاحد حالين لفظه حاله ومحله والحال
الاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء فزيد بدل مرفوع
لفظا محمول على موضع احد اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على
انه فاعل جاء لا المجرور لفظا محمولا على لفظه اى على لفظ احد لان
البدل من لفظه متعذر كما يجى والثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا
لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا
او مشبها به مثل لا احد فيها اى فى الدار فان لا فى هذا المثال ثلثة
احوال لفظه حاله وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصب
على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد
بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر
سيان كما يأتى الا عمرو فعمرو فى هذا المثال بدل مرفوع محمول على
محل احد وهو المحل البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله القريب
والثالث ما اذا كان المبدل منه فيه غيرهما ولا المشبهتين بليس
مثل ما زيد شيئا فان لشئ حالتين لفظه حاله وهو النصب بما و
محله وهو الرفع بالابتداء الا شئ لا يعبأ به مبنى للمفعول من
عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع وبه نائبه اى لا يعتد به
مبنى للمفعول ايضا فشئ بدل مرفوع محمول على محل شيئا الا منصوب

محمول على لفظه اى على لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر وقوله
لا يعبأ به ليس موجودا فى كثير من النسخ سبق تفسير قوله
الشئ لانه لا حاجة اليه لان مقصوده منه مجرد التمثيل الا المعنى حتى
يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ عن نفسه وهو غير
جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها وعلى ما وقع فى بعضها
اى بعض النسخ فهو مبتدأ صفة الشئ المستثنى خبره وعلى متعلق
بالخبر اى قوله لا يعبأ به صفة الشئ المستثنى بناء على ما وقع فى
بعضها قيل فى توجيهه انما وصفه به مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا لئلا
يلزم استثناء الشئ عن نفسه اى استثناء نفس الشئ بحيث لم يبق
بعد الاستثناء فى محله شئ وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء
ان يبقى بعد الاستثناء شئ فى محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا
لما بقى وههنا لم يبق شئ بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان
لفلان على مائة الا مائة واما اذا وصف يكون الشئ مخصوصا
بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان
على مائة الا مائة جيدة ولا يخفى انه اى الشان لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اى على المستثنى منه صفة مثل ان
يكون عظيما او كبيرا او شريفا او غيرها من الصفات غير الشيئية
او لا يزيد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون
الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما وحصل المستثنى بما اى شئ لا يزيد
عليه صفة غير الشيئية فيكون الشئ الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا
فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناؤه منه كما

فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان يكون جيدة و
ردية ومتوسطة وتكون عارية عنها الامانة واردت
بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء
المائة الثانية عن الاولى لكان هذا الاعتبار ادق لانه لا يطلع
عليه ولا يفهم الا اولى الالباب والعطف لان المعنى اذا كان دقيقا
يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابعة على ما قلنا ما كان
المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتاكيد غير الموجب مثل ما
او ليس زيد او هل زيد بشىء الا شيئا على ما فهم من الوضع و
لما فرغ من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل
منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب اللف و
بين الشارح ما يتعلق بحرف التعليل فقال وانما تعذر البدل
حملا على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه فى الصورة الاولى من
الصورة المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف جر
يعنى بمن الاستغراقية لان من الاستغراقية قيد بالاستغراق
ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات
عند الاخفش والكوفيين ايضا الا ان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
اى باتفاق النحاة بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا
فيه اشارة الى ان صيغة افعل ههنا للصيرورة مثل اغد البعير
اى صار ذا ماشية لانتقاض النفى الذى هو فى ما جاءنى بالا التى
الاوضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
يعنى اذا كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون

منفيا وههنا ما قبلها منفى تكون الاثبات ما بعدها بنقض النفى
الذى فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله
لانها اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى النفى
لتاكيد النفى لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا
يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تاكيد
النفى المستغرق ولا نفى حاصل بعد الانتقاض اى بعد
انتقاض النفى بالا حتى يؤكد من الاستغراقية فلو ابدل المستثنى
على اللفظ اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر وقيل
ما جاءنى من احد الا زيد بالجر اى بجر زيد حملا على لفظ احد
لكان هذا القول اى المستثنى فى قوة قولنا جاءنى من زيد لان
البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه والعامل فى المبدل
منه لفظة من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير
ما جاءنى من احد الا جاءنى من زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات
وذلك اى زيادة من فى الاثبات غير جائز لما سبق انها انما تزاد
لتاكيد النفى ليستغرق النفى جميع افراد المنفى مثلا اذا قلت
ما جاءنى من رجل فمعناه ما جاءنى من واحد الى اقصاه واذا
لم يكن نفى لم تزد لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زيدت
تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار
بقدر الامكان وانما تعذر البدل حملا على المبدل منه فى الصورتين
الاخيرتين الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية ما زيد شيئا
الا شىء لا يعبأ به لانه اى الشان لو ابدل المستثنى على اللفظ اى حملا

على لفظ المستثنى منه وقيل فى كيفية ابداله لا احد فيها الا عمرا
بالنصب اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا
شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا لان فتحة احد وان كانت
بنائية الا انها شبيهة بالحركات الاعرابية فى حصولها بالعامل فى
كونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى
زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ لانها اى فتحة حصلت
بكلمة لا فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك فهى اى تلك الفتحة فى
العروض والحصول كالنصب الحاصل بالعامل فكما يحمل على ذلك
النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة فلا يبدح اى حين كون لا ثم
محمولا على اللفظ اى على لفظ احد من تقدير لا فى المستثنى المحمول على
لفظ احد حقيقة تمييز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لانه
لكون البدل بتكرير العامل او حكما عطف على حقيقة اكتفاء بعامل
المبدل منه واستصحاب اثره الى البدل لتعمل لفظة لا فيه اى فى البدل
هذا العمل اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان الموضع
لا تبنى بعد الا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا
عن البناء او النصب ان حمل على محل القريب وذا ايضا غير
جائز لان لا لا تعمل فى المعرفة كما يجى واذا لم يجز التقدير حقيقة او
حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول
بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار
بقدر الامكان وكذا اى كالحال فى الحال فى قوله ما زيد شيئا الا شيئا
لانه لو نصب وحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو الشئ الاول

ولفظ النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب
لابد من تقدير ما فى المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتعمل لفظة ما
فيه اى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تعد
ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على اللفظ فوجب ان يحمل على المحل
ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وما ولا لا تقدران هذا من
قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد
اى وكان ما ولا لا تقدران مبنى للمفعول فى المستثنى المحمول واعلم
انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر
لكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما فى المعطوف فلكون
حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل
فلكونه مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية
وفى سائر التوابع العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
بحكم الاستصحاب فى سراية حكم العامل فى المتبوع اليها
لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص او
توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب
بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء
بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول
بقوله لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل فيه وفى بعض
النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول
يعرف بالتامل والى المذهب الثانى بقوله او حكما اذ اكتفى بمبنى
للمفعول بدخوله اى بدخول العامل على المبدل منه واعتبر مبنى
له ايضا سرايته حكمه اى حكم العامل اليه اى الى البدل وان كان

فى هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقوما
بينه بقوله فانه اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار
السراية فى قوة التقدير لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه
كان مقدرا حال كونهما اى ما ولا عاملين فى المستثنى المحمول على
البدل فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز ا
انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لو
لقوله تقديرا على تضمين معنى الجعل بعده اى بعد الاثبات
يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى الذى هو علة لعملهما
بالا لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكون
ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك لانهما اى ما ولا
عملتا فى اسميهما وخبرهما للنفى اى لاجل النفى فكان النفى سببا
للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس
وان والحال انه قد انتقض النفى الذى كان سبب العملهما ومدار
الحمل بالا لما سبق انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات ما
بعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم
الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا وحيث اى ولما تعذر فى
هاتين الصورتين يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى ما زيد شيئا
الا شئ البدل على اللفظ اى حملا على لفظ المستثنى منه حمل المستثنى
على المحل اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان
وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ
والخبر غلبت على عامل الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى
اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا

كان اللفظى

كان اللفظى حرفا ضعيفا فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على
محل اسم لا التبرئية ونعت اسمها على محله فعمرو فى المثال الاول
بدل مرفوع على انه محمول على محل احد يعنى محل البعيد وهو اى
المحل البعيد فى احد الرفع بالابتداء لتخصصه بالعموم لوقوعه فى خيز
النفى مثل ما احد خير منك كما سبق وشئ فى المثال الثانى بدل مرفوع
على انه محمول على محل شيئا وهو اى محل شيئا الرفع بالخبرية على
انه معمول بالعامل المعنوى كما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى
اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا فان قلت لا احد
فى هذا المثال اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو محلان اعتباران
للعامل اللفظى والعامل المعنوى من الاعراب محل قريب بدل
من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف وهو
اى ذلك المحل فيه نصبه بكلمة لا التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى
يكون منصوبا بلا محلا او محل بعيد عطف على قوله محل قريب
على التوجيهين وهو اى المحل البعيد فيه رفعه بالابتداء
يعنى بالعامل المعنوى كما عرفت سابقا فلم اعتبروا اى النحاة
حملا اى البدل المستثنى على محله البعيد وجعلوه مفرعا الا القريب
يعنى لم يعتبروا المحل القريب ويجعلوه بدلا منه لانه اذا كان
لشئ اعتباران قريب وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار
لقربه فاعتبار المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاولى والاليق
وذا غير جائز قلت هذا اى باعتبار محله القريب كاعتبار لفظه
غير جائز لان محله القريب انما هو يعنى ليس الا العمل لا فيه

بمعنى النفى والحال انه قد انتقض بالا فاذا اعتبر محله القريب
وجعل بدلا منه يلزم ان تعذر لا فيه حقيقة او حكما لزم اد
اذا حمل على لفظ وهى لا تعذر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب
سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبر فيه كما لم يعتبر لفظه فوجب
ان يعتبر محله البعيد وهذا اعتبار محل القريب بخلاف محله البعيد فانه
فانه اى الشان لا دخل للعمل لا فيه بل العمل فى ليس الا للعامل المعنوى
فحمل عليه عملا بالمختار تعذر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى
بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصورة كلها
لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى خبر النفى
فعمت ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزء منه وبدل
البعض ما يكون جزء من المبدل منه نحو مثل ضربت زيدا راسه
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله
ما زيد شيئا الا شيئا تقديره ومثل زيد شيئا الا شيئا حال
كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من ليس التى
هى من الافعال الناقصة للخبر لا بقوله لانهما عملتا للنفى والا
لا كتفى بقول ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالفة بينهما
ح يكون ليس لا غير واما فى الاول فالمخالف كونه بدلا من
اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه
ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا
الا كان شيئا لان النفى لما انتقض فى ما ولا بالا على الخلاف
كما
لانه اى ليس فالتانيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس فى اسمها

لان النفى لما انتقض بالا
بالا بقى اصل الفعل وصار ليس
بمعنى كان مع انه انتقض النفى فيه اى
فى ليس ايضا اى كما انتقض فى ما ولا
صح

وخبرها

فى اسمها وخبرها عاملة للفعلية لا للنفى لانها فعل ماض متصرف
ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف
مثل نعم وبئس ومعناها النفى وضعا مثل زال وامتنع و
بفعليتها تعمل الرفع والنصب كساير الافعال المتعدية فبانتقاض
النفى ليس سببا لعملها لا ينتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاض
ايضا كما اذا كانت تعمل قبله فعلا الذى موجود انتقض معنى النفى
اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى ينتقض الا
معنى النفى فى عملها اى عمل ليس يعنى لا يؤثر انتقاض النفى
بالا فى عملها حيث لا يبطل عملها بعده لبقاء الامر اضافة المصدر
المصدر الى الفاعل العاملة هى صفة جرت على غير من هى له
ولذا ابرز ضميرها اى ليس لاجله متعلق بقوله العاملة
اى لاجل ذلك الامر وهو اى ذلك الامر الفعلية لانه وان
انتقض النفى بالا بقى فعليتها التى كانت لعملها ومن ثم اى
ومن اجل ان عمل ليس فى اسمها وخبرها للفعلية اى لكونها فعلا و
هو الاصل لا لاى عملها للنفى اى لكونها بمعنى النفى وعمل ما ولا
المشبهتين بليس وان يلابس بالعكس اى عملهما للنفى لا
للفعلية جاز توسط كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع عمل
فيهما ولو كان عملها للنفى لا للفعلية لما جاز توسطها بينهما
لانتقاض النفى بالا نحو ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى زيد
وفى قائما رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع توسطها بين اسم ما وخبر مثل

ما زيد الا قائما باعمال لفظ ما في زيد وقائما رفعا ونصبا كما كان
قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لا امتنع هذا ولم
يعمل وامتنع ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كان في النفي
بين ما ولا وبين ليس لكون نفي ما شبهتاه لكونهما مشابهتين
بليس فكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فالحكم
بامتناع ما زيد الا قائما على امتناع لا رجل الا حاضر بالطريق
الاولى لان عملها اي عمل ما فيه اي في الاسم والخبر وانما افرده لكون
كونه ظاهر والعمل فيه انما هو اي العمل فيه للنفي والحال ان النفي قد
انتقض نفيها بالا فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني فيجب
ان يقال ما زيد الا قائما بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما يتوسط الا
بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب
على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز
النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل
شرع في بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر و
قدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه خلاف في انجراره وقد
القسم وهو القسم الرابع من المستثنى فقال و المستثنى
مخفوض فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله
منصوب في اول باب الاستثناء اي المستثنى مجرور وجوبا اذا
كان واقعا بعد غير وبعد سوى كائن بكسر السين المهملة وهو الاشهر
لكونه اخف وضمها اي وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل
اثقل مع القصر فيهما وبعد سواء بفتح السين وهو الاشهر فيها لكن

الفتح اخف

الفتح اخف مع طول اللفظ وكسرها اي السين وهو المشهور
لكون الكسر في الاصل فقيل الا ان في سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه
حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيهما وانما الخبر اليه
المستثنى اذا كان واقعا بعد احد هذه الادوات لكونه اي
المستثنى مضافا اليه لانها لازم الاضافة والمستثنى مخفوض
ايضا اذا كان واقعا و بعد حاشا اعاد ليكون قوله في الاكثر
مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد لتوهم
ان الخبر اكثر في الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان في قوله
او كان بعد خلا وعدا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية
لا على الاستثنائية وانما انجر بعدها لكونها حرف جر في الاكثر
استعمالاتهم وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته نحو حاشاي
بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون
لانه لا يقال وما في بل يقال وما ني فكما انه يلزم ان يقال حاشاني
وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان فعلا يصح د
دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا
متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها
نحو حاشا لله واجاز بعضهم اي جوز البعض النحاة النصب اي
نصب المستثنى بها اي بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وا نصبه
بعد خلا بناء على انها اي بكلمة حاشا فعل ماض مبني للفاعل متعد
بنفسه مثل عدا فاعله مضمر اي ضمير مستكن فيه راجع الى الله تعالى
وان لم يسبق ذكره لفظا او معناه ولكنه سابق حكما لتعينه

في القلوب ومعناها سواء كانت فعلا او حرف جر تبرية المستثنى
المصدر مضاف الى الفاعل اذا كان حرف جر او المفعول اذا كان
فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى التي ما يقوم مقام الفاعل
عما اي عن الفعل الذي نسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه
اسنادية نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب وحاشا زيد
بالجر اي تبرئ زيد عن ضرب عمرو واي تبرئه بالتشديد الله بالرفع
فاعله عن ضرب عمرو او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اي
تبرأت عن ضرب زيد او حاشا زيدا اي تبرأت عن ان يكون
مضروبا واعرب كلمة غير المستعملة فيه ولم تبن وان تضمن معنى الحرف
وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث لا
تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة
لها اي في المستثنى وان كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان
استعمال غير فيها معنى حقيقيا اذ هو اي غير حين ان تكون
مستعملة في الصفة تكون باعراب موصوفه لاشتراط المطابقة فيه
نحو جاءني رجل غير زيد كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على
الاستثناء حال كونه مقيسا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه
كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول في الكلام الموجب التام او مقدم
المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما
يجب المستثنى بالا عليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز فيها
النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت
في القسم الثالث يعرب بما اقتضاه العامل من الرفع او النصب والجر

كما كان

كما كان حال المستثنى فيه كذلك او مثله كل قسم لا يخفى على المتامل
الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على
الامكان نحو ما جاءني من احد غير زيد وكذا غير من الامثلة
فكانه اي واظهر انه لما انجر به اي بغير المستثنى للاضافة اي
لاضافة غير لا اليه لكونه اسما لازم الاضافة انتقل اعرابه اي
اعراب المستثنى بانواعه اليه اي لفظ الى غير يعني لما اضيف الى
المستثنى وجعله مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب
وغير اي كلمة غير مبتدء وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما
خصصه الشارح في الاصل اي في اصل وضعه صفة يعني دالة على
معنى قائم بالغير وهو المغايرة لدلالتها اي لكونها دالة على ذات
مبهمة اي ذات موصوفة بها باعتبار قيام معنى المغايرة بها
اي لكون الغير بمعنى المغايرة يعني مغاير بمجردها الموصوف بها
بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغير دخلت بوجه غير
الوجه الذي خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة لما قبلها وان
اضيفت الى المعرفة كما تقول جاءني رجل غير زيد مغاير له
في الذات واستعمالها اي استعمال كلمة غير على هذا الوجه اي معنى
الوصفية كثير في كلام العرب وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة
لان الشيء اذا كان اصلا في شيء يكثر استعماله في ذلك الشيء لكنها
اي لان كلمة غير حملت على الا واستعملت كلمة غير مثلها اي مثل
كلمة الا في الاستثناء حال كون هذا الاستعمال واقعا على خلاف
الاصل يعني اصل غير لان اصلها ان استعمل في الصفة لما عرفت

وذلك اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع وثا
ثابت لاشتراك كل واحد منهما اى كل من كل واحد من غير والا مشتركا
فى مغايرة ما بعده لما قبله يعنى لان ما بعد الا مغاير لما قبلها وما
بعد ايضا مغاير لما قبله فلما اشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل
واحد منهما مكان الاخر كما حملت الا الجار والمجرور صفة مصدر
محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا عليها اى على كلمة غير
واستعملت فى الصفة فى معرب ما بعدها على حسب العوامل ان
كان مرفوعا فمرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا
فمجرور لكن اى الا انه لا يحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا وجد
شروط ثلثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الاصل فى
الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان
الشئ اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتيج
الى شئ ولذا لم يحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير
فلكونها غير اصيل فى الصفة وصفتها ثابتة بكثرة الاستعمال
فيها فكان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى
نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن
اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعف
اى كلمة الا تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية اى واقعة بعد شئ منعد
فيه اشارة الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى كما سيبين الشارح
فوجب ان يكون موصوفها اى ما وصف بالا مذكورا لفظا لان الا
فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها

فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل لا مقدرا
اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام كما ان مو
موصوف غير كما يكون مذكورا غالبا وقد يكون مقدرا فى
غير نظم الكلام مثل جاءنى غير زيد فى تقدير جاءنى رجل غير زيد
وبعد ما كان الموصوف مذكورا وجوبا يكون اى الموصوف
متعددا مثنى او مجموعا وانما شرط ان يكون متعددا ليوافق
حالها اى حال الا حال كونها صفة حالها اى حال الا حال كونها
اداة الاستثناء يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها
فى الاستثناء اذ لا بد لها حال كونها مستعملة فى الاستثناء من
مستثنى منه متعدد اى ذى عدد ولفظا او تقديرا لكونها
اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفها متعددا ليوافق
حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر له الموصوف انحطاطا
لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فلا تقول فى الصفة سواء كان
فى كلام موجب نحو جاءنى رجل الا زيد او غير موجب نحو ما جاءنى
ما جاءنى رجل الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثناء المتعدد اعم
من ان يكون جمعا لفظا اما مكسرا مع زيادة كرجال وافراس او
مع نقصان ككتب وزيد او مصححا نحو مسلمون ومسلمات
او يكون جمعا تقديرا والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل فى
معنى الجمع كقوم ورهط ونفر وانام والمقصود اعم من ان يكون
مستثنى فان المستثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى
لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين

وليس المستثنى باثنين فينظر في حمل الا على الاستثناء فيه
الى حملها على غير فيدخل فيه اى في قوله الجمع ما اذا كانت الا فيه صفة
مثل ما جاءنى رجلان الا زيد اي غير زيد منكور بالجر صفة لجمع
وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكرت بالكسر
نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكرت واستنكرته كله بمعنى اى منكر
لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا لا يعرف باللام فيه اشارة الى
قوله منكور احتراز به عن المعرفة باللام حيث اى لانه اما ان
يراد به اى باللام العهد الخارجي او الذهني او يراد به الاستغراق
فيعلم التناول اى تناول المستثنى منه للمستثنى قطعا اى جزما و
يقينا على التقدير الاستغراق فيدخل المستثنى في المستثنى منه
قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا ينظر الى اخراج الا عن معناه
الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان
الانسان لفي خسر الا الاية ويعلم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به اى باللام الى جماعة تكون زيد المستثنى منهم اى على
تقدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعة التي يكون
زيد المستثنى من جملتهم نحو جاءنى القوم الا زيدا فيحكم السامع بحمل
الا على اصلها من الاستثناء فعلى هذا التقديرين فلا يتعذر الاستثناء
المتصل فلا يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا انه لما تعذر
عن ان يكون مستعملة في معناه الحقيقي وهو الاستثناء وعدم
التناول عطف على قوله التناول اى ويعلم عدم تناول المستثنى منه
للمستثنى قطعا اى جزما ويقينا بناء على تقدير ان يشار به

باللام

اى باللام الى جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون
اللام للعهد في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا
فيهم بل خارجا عنهم فيصح فلا يتعذر المستثنى المنقطع فلا يجوز
حمل الا على غير لان الحمل بالحقيقة اولى عند جواز الحمل بها ولم يرد
الشارح ان يكون اللام للجنس لان اللام الجنس اذا دخل على
الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا يكون الا في
للمفرد الا للجمع فلم يوجد شرطه ان الا للصفة حملا على غير فلانه
فعلى تقول جاءنى الرجال الا زيد على ان يكون اللام للجنس
كما لا تقول جاءنى رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام
للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا و
ما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا غير
محصور بالجر صفة لقوله جمع والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية
عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء
كانت مفردة نحو ما جاءنى رجل او كانت مضافا اليها كل
نحو جاءنى كل رجل او كل رجال واما بعض منه اى من الجنس
معلوم العدد وذلك لا يكون الا بالتعبير باسماء العدد نحو
له على عشرة دراهم او عشرون او مائة او الف وان الاستثناء
مما كان لا يتعذر وانما اشترط ان يكون المستثنى منه غير محصور
لانه اذا كان المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا
باللام الاستغراقية او غيرها او على ان يكون المستثنى منه

محصورا على احد الوجهين اى على ان يكون المستثنى منه بعضا
منه معلوم العدد وجب دخول ما بعد الا فرد اى فى المستثنى منه
المحصور على احد الوجهين لان المقصود من المحصر ان يدخل فى
المحصور افراد لا يكون محصورا ما لم يكن افراده محصورة فيه
يعلم دخول المستثنى منه قطعا نحو كل رجل الا زيدا جاءنى او
جاءنى كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كلا اذا
اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى منها خارجا
ولذا صح قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة فى
المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح استثناء المتصل
و لداى لفلان على عشرة مقدم على الجار والمجرور حال من الضمير
الظرف اى حال كونها لازمة على عشرة مبتداء الا درهما هذا
مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد وانما يصار عند وجود
هذه الشرائط الثلثة ان يكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا
غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين
فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام الى حمل الا على غير
اى الى ان يكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة مثلها على
خلاف وضعها لتعذر الاستثناء الذى هو المعنى الموضوع لكلمة الا
عند وجودها اى عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء
المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب
عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول
جماعة غير معينة حيث لا يجزم فيها تناول المستثنى وعدم تناوله

أي دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتعذر الاستثناء فلا يبعد عنه فتأمل

فيتعذر فيه

فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها
على غير واستعمالها فى الصفة وان مجازيا وانما قلنا فى صدر هذا
الكلام اى فى قوله اذا كانت تابعة لجمع ان الا لا تحمل بمعنى المفعول
على غير فى الصفة غالبا فقيدناه اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق
بقولنا غالبا الفاء فى قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة
المفسر بعد مرتبة المفسر لا نداى لان الشان قد يتعذر الاستثناء
فى المحصور اى فى المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعا
نحو ما جاءنى مائة رجل الا زيدا اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور
ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا
يتعذر الاستثناء بل يصح فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحد
او الا رجلا فى المستثنى المتصل والاحمار فى المستثنى المنقطع و
لكن اى الا انه لما كان ذلك اى تعذر الاستثناء فى المحصور و
عدم تعذره فى غيره نادرا لم يلتفت المص اليه اى الى القيد المذكور
فى بيان هذه القاعدة اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها
على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه
قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء ايضا الكلام على الغالب مما
يكثر ويغلب نحو قوله تعالى فى نفى تعدد الالهة لو كان فيهما اى فى
السماء والارض افردهما باعتبار الجنس اى فى خلقتهما والتعريف
فيهما الهة اى لو كان فى السماء الهة متعددة يتصرفون فيها ما
خلقا وايجادا او عدلا اما او فناء فى الارض ايضا الهة اخرى
متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والايجاد الا

والاحياء والاماتة وغير ذلك جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى
المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق
بالحق والمستحق ولذا لا اله فيها اي في اله على عدد محصور فان الا
الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون
مثلا النكرة وقعت في سياق النفي او سورة الكلية كل او في بعض من
معلوم العدد وفي الهة لا يكون بشيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر
وان كانت متعددة الا الله اي غير الله وقال سيبويه لا يجوز حمله
الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يجز
لعدم الدخول بيقين ولا يصح البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون
الكلام غير موجب ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي وايضا انما يجوز
فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذي هو الاستثناء
فكيف يجوز الخلف الذي هو البدل لفسدتا اي لخرجتا اي
السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم
الخروج هو لازم التعدد عن النظام والكلام مبني على الاستعارة التبعية
اي لهلكتا اي خرجتا عن الانتظام اي الانتساق يقال انتظم
الامر اذا انتسق اي انتظام واجتمع وبقي على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ
اذا جمعته وبابه ضرب كذا في الصحاح فالا اي كلمة الا في هذه الاية
صفة لما قبلها لكونها بمعنى غير يوجد شرط كونها صفة لانها
اي كلمة الا تابعة لجمع غير مذكور غير محصور على احد الوجهين
وهي اي ذلك الجمع في التانيث باعتبار الخبر الهة وانت قد عرفت
انه ليس في الهة حصر على احد الوجهين ويتعذر الاستثناء

الذي هو الاصل

الذي هو الاصل في الا لعدم دخول الا في الهة لانتفاء شروط دخوله
وهو الاستغراق او للعهد او الحصر وليس في الهة شيء منها فلم
يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجود دخول المستثنى في المستثنى
منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل
ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين وفي الاية مانع
آخر اي غير المانع الاول عن حمل الا على الاستثناء الذي هو الحقيقة
في الا وهو اي ذلك المانع انه اي الشان لو حملت مستثنى عنها اي عن
تلك الهة الله لفسدتا لكنهما لم تفسد فلزم ان يكون فيهما
الهة غير الله المستثنى عنها الله بل فيهما الهة داخل فيها الله
فلا يكون الاية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له وهذا المعنى
لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله لانه اذا لم
يفسد لزم ان يكون فيهما الهة داخل فيها الله وهذا شرك محض
وبهذا المعنى لا يثبت وحدانية الله تعالى مع ان الاية مسوقة لا
لاثباتها لجواز ان يكون اي حين يكون معنى الاية هكذا فيهما
الهة غير مستثنى عنها الله يكون الهة فيهما متعددة فيلزم
تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة بخلاف
ما اي المعنى الذي اذا كانت الا فيه للصفة حال كونها بمعنى غير
فانه اي الحمل على غير بمعنى الصفة يدل على انه ليس فيهما الهة غير
الله يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد وانه لم يكن
فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة وحيث لا يكون جمعا
ولا مثنى لانه كما لا يلزم الفساد من الجمع يلزم من المستثنى

ايضا فلزم ان لايكون الاله واحدا لان التعدد اى تعدد الاله فيهما
يستلزم المخاصمة اى المنازعة والمجادلة ولايخفى ان وصف الجمع
بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءني رجال غير
زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث هو الجمع غيره
كذا في الحاشية ولان العقل لم يجوز المواطاة في كل الامور في كل الازمان
بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس
الا **وضعف** بالضم حمل الا على غير اعنى ضعف اخراج الا عن
معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في معنى المجازي
الذي هو الحمل على غير **في غيره** متعلق بقوله ضعف اى في غير جمع
منكور غير محصور يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور
لصحة الاستثناء ولان الحمل بالمعنى الحقيقي هو الاولى اى
حين كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور وقد ذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير
محصور ايضا من غير ضعف مع صحة الاستثناء الذي هو
معناه الحقيقي لانه يجوز الحمل بالمجاز حين يمكن الحمل بالحقيقة
قال سيبويه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتاني
احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فح يجوز النصب
على الاستثناء او يختار البدل لانه من القسم الثاني وعليه اى
على ما ذهب اليه سيبويه اكثر المتاخرين لكونه اماما في هذا
الفن وهو قدوة تمسكا مفعول له او حال اى متمسكين
دليل

بقوله اى

بقوله اى بقول عمرو بن معدى كرب وهو جاهل لا يقول بفناء
العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية قال ابو سعيد
قائل هذا البيت جاهل لا يقول بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز
انهما لا يفترقان ما دامت الدنيا باقية فاذا فنيت افترقا ويكون
من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا في اللباب وكل مبتدا مضاف
الى اخ مفارقه اما مبتدا الضمير راجع الى المضاف اليه واخوه فاعله
لاعتماده على المبتدا واما خبر مقدم واخوه مبتدا مؤخر والجملة
خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران لعمر
ابيك مبتدا مضاف الى ابيك وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك
وذاته ما اقسم به ان الامر في الواقع كذلك الا الفرقدان بالفتح و
الكسر نجمان قريبان من القطب بحيث يكونان في شماله بحيث
لا يفارق احدهما عن الاخر فالفرقدان في البيت بالرفع صفة للمبتدا
وهو كل اخ لا استثناء منه والا اى وان كان استثناء منه لوجب ان
يقال الا الفرقدين بالنصب لان نصب التثنية بالياء والمستثنى
اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما
رفع علم ان الا محمولة على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير
الجمع المنكور وحمل المص ذلك اى هذا البيت على الشذوذ و
قد قال اى المص بعد ما حمل على الشذوذ في هذا البيت شذوذان
اخران اى غير الشاذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط
احدهما اى الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه اذا كان
صفة للاخ لقيل الا الفرقدين بالجر لان [illegible] المطابقة بينهما في

فى الاعراب شرط فلما قيل الا فرقدان بالرفع علم انه صفة المضاف دون
للمضاف اليه والمشهور فى الاستعمال وصف المضاف اليه كقوله تعالى وجعلنا
من الماء كل شيء حي لان الحي بالجر صفة شيء اذ هو المقصود من
الكلام ولفظة كل ليست الا لافادة الشمول فقط لى شمول المضاف فه
اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما اى
ثانى الشذوذين الفصل بالخبر وهو قوله مفارقه اخوه والفصل
بالقسم ايضا بين الصفة وهى الفرقدان والموصوف وهو كل و
هواى الفصل بينهما قليل لان الصفة والموصوف لما تنزلا منزلة
الشيء الواحد فى الصدق وعليه كون الصفة عين الموصوف بيان
يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغايرا فى الصفة اللفظ جاز الفصل
بينهما باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا واعراب سوى
وسواء النصب على الظرفية اى على ان يكون كل واحد منهما
مفعولا فيه للفعل المقدر اى بناء مفعول له لقوله النصب او
حال منه اى مبنيا على الظرفية فيهما كل منهما بمعنى المكان منصوبا
بتقديرفى احدهما لفظا والاخر تقديرا كما ينصب لفظ مكان و
فى الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى مكان سوى مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى
الوصفية اذ معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار
مسوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما قام
مقامه انتهى قيس عليه سوى الاتحادهما فى المعنى لانك اذا قلت

جائني القوم

بالجر

جائني القوم سوى زيد او سواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب
اضافة الى المعارف ولم يجز جائني القوم سوى او سواء رجل و
هو ظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها فكانك قلت
جائني القوم مكان زيد حيث هو لم يجئ الا ان كل واحد منهما
ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جائني القوم سوى او سواء
زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا الان معنى الظرفية وما
قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من
صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هى على حالها
على الاصح اى بناء على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين و
الاصح هو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم اصله لانه مان سقوط
التنوين بالاضافة الى الظرفية لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية
باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية ويجعلا اسمين
برأسهما والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا باقتضاء العوامل
كغير اى كما تصرف فى غير رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل
متمسكين بقول الشاعر وهو سهل بن شعبان اوله فلما
اصبح الشر وامسى وهو عريان اى فلما اظهر الشر وكشف
واستقر واشر ولم يبق سوى العدوان سوى مرفوع تقديرا على
انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدو يعدو
وعدوا انا مثل غفران اى ولم يبق غير العدوان دناهم جواب
لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر

من باب ضرب اوله واستعيله اصله دينناهم مثل بعينا فانه
فاعل مثل جا دينناهم كما دانوا اى كما ضلوا الا ان يدول انقص
واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس
بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ
سوى العدوان بل بقيت العدواة فقط لانه يجوز تقدير موصوف
سوى كما جاءنى غيرك وزعم الاخفش ان سواء بالمد اذا اخرجوه اى
اذا اخرج الكوفيين سواء عن الظرفية ينصبوه ايضا اى كما نصبو
ح كونه ظرفا استنكارا للرفع باعتبار اصله وانما حصل الرفع فى
سواء بالمد لكون نصبه لفظيا ولم اذا رفع يكون ايضا لفظيا
واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاثر
فيه فيقولون جاءنى سواك بالنصب وان كان فاعلا لجاء ويد
يفعلون ايضا فى الذى سواك بالنصب وان كان فاعلا للظرف
للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد
على شئ ومثل هذا اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية وينصبونه
فى استنكار الرفع اى فى استنكار رفعه فيما اى الظرف الذى يتعلق
باستنكار غلبه عليه انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى خبر او مبتدأ
موخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى لقد تقطع
بينكم بالنصب اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله تقطع اى
لقد تقطع وصلكم وانصابكم ومثله قوله تعالى ومنهم دون
ذلك وتقول ايضا فى فوق السدس دون الربع ولما فرغ
من المنصوبات بالحقيقة والملحقات شرع فى بيان المنصوبات

بالملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهرا ولذا
ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن رسم المفعول
لم يسم مفعولا بل شبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول
يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالمفعول المتعدى شبه
ما عمل فيه بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه اما داخلة
تحت كان او فى قوله واخواتها اى اشباهها ونظائرها وستعرفها
فى قسم الفعل ان شاء الله تعالى اى ستعرف على اخوات كان وتفصيلها
فى بحث الفعل هو فصل او مبتدا راجع الى خبر كان والجملة المسند
اى الذى اسند بعد دخولها اى بعد دخول كان وما يشتق منها
وبعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمراد ببعدية المسند
لدخولها اى لدخول كان واحدى اخواتها ان يكون اسناده اى اسناد
خبر كان او احدى اخواتها الا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر
الى الفهم الى اسمها متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى اسم كان واقعا
وثابتا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك البعدية
انما يتصور اى لا يمكن ان يوجد البعدية الا بعد تقدير الاسم والخبر
اى الا الخبر لا اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية المقدم اسم مفعول من قدم
بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد على تعريفه اى تعريف الخبر اى
قبل ان يكون خبر كان او احدى اخواتها الا يكون ذلك الاسناد بعد
دخولها اى دخول كان بل لا يكون الا قبله اى قبل الدخول فيه رد
على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم مع انه ليس
بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان فلا ينقض

اى الا بعد ان يكون الكل
اسما لها والخبر خبرا لها
فالاسناد الواقع الثابت
باين اجزاء الخبر اذا صح

التعريف اى تعريف خبر كان واخواتها بمثل اى بما اسند الى ما ليس
بالعلم كان سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابوه او كان زيد قائما ابوه
ولا بمثل يعنى او اسما مثل كان زيد ابوه قائم بان يقال وتعلق متعلق
بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفصيله يصدق على
الفعل الذى هو يضرب والاسم الذى هو قائم فى هذين المثالين المعرف
بالفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى فى الزوايد يجى على وزن
اسم مفعول منها اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند
بعد دخول كان واخواتها وليسا اى ليس يضرب وقائم من افراد
المعرف بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفصيل اى الذى عرف وهو
خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فاندفع مثل هذا الاعتراض
بقول الشارح فالاستثناء الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقدير
لا يكون بدخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان
موجودا قبل دخوله ولم ينفسخ بدخولهما ويمكن ان يقال وكان وجه
ثان فى جواب هذا النقض الذى اورده الرضى ان المراد بدخولها
ورودها واستيلاؤها العمل يعنى لرفع الاسم وبنصب الخبر فيما او
ردت عليه كما سبقت الاشارة اليه يعنى كما بين فى خبر ان واخواتها
فى المرفوعات وقد حقق هناك فليرجع اليه وههنا بما وردت على مجموع
نصب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب ونحوه حتى يرد ما ورده
مثل كان زيد قائما فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال
الاسناد الاصلى بالعامل المعنوى بدخول العامل اللفظى وامره
اى امر خبر كان واخواتها اى حاله وشانه كامر خبر المبتدا

اى كحاله وشانه فى اقسامه من كونه مفردا وجملة او معرفة او
نكرة واحكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا او منفيا ومحذ
وفا او مذكورا وشرايطه من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة على
ما سبق فى بحث المبتدا والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة
والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة
نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا و
لكنه استدرك من التشبيه المفيد التسوية بينهما ايضا
ويتقدم خبر كان على اسمها حال كونه اى كون الخبر معرفة حقيقة
تمييز مثل كان المنطلق زيد او حكما كالنكرة المخصصة مثل قولك
كان خير من حال رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدا معرفة او
نكرة مخصصة فيجب تقديم المبتدا على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها
لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب لانه فى الاول رفع وفى
الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس
احدهما بالاخر فيجوز التقديم والتاخير فى الخبر مع ان الاصل و
الاولى هو الثانى لكونه مسندا وذلك الى جواز تقديم الخبر على الاسم
اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت اذا كان الاعراب
فيهما او احدهما لفظيا هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما
ينبغى ولا بد من تقييده نحو كان المنطلق زيد مثال لما كان اعرابهما
لفظيا او كان هذا زيدا مثال لما كان اعراب احدهما لفظا لان
تخالف اعرابهما بالرفع والنصب دافع للبس فيجوز التقديم و
التاخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل وههنا

ويكون وقوعه بالعمل الاصلى حكم ... ار اشتغ عنه
كونه تعرفه جلها ما فاعل تقديمه فانه لسببه ... الكر
... اصطلاح الخبر

ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظي او نحو
تقديري او محلي فكان ثلثة اقسام ومعمولا كان اثنان اسم وخبر
واذا ضرب الاثنان في ثلثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان
نحو كان المنطلق زيد والاول لفظي والثاني تقديري نحو كان زيد
الفتى وبالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظي والثاني محلي او
بالعكس نحو كان زيد هذا او هذا زيدا وفي هذه الاقسام
الثلثة يجوز التقديم والتاخير لعدم الالتباس واما تقديريان و
اما الاول تقديري والثاني محلي او بالعكس وفي هذه الثلثة لا يجوز
التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب
لفظا والقرينة وجب الاسم كما يجب في الفاعل بخلاف المبتدا والخبر اذا
كانا معرفتين او متساويين في التعريف او لا يجب تقديم المبتدا على
الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره لدفع الالتباس فان الاعراب فيهما
اي في المبتدا والخبر لا يصلح للقرينة يعني للدلالة على احدهما مبتدا و
الاخر خبر لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة اما بالواو وبلا
للبس واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدا والمؤخر خبرا
بهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان
يكون الاول هو الاولى وهو ظ لمن له قلب سليم وكذا اي كما كان
تقديم المبتدا على الخبر واجب اذا انتفى الاعراب اللفظي لا يطلق الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر
هناك اي عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جميعا لا يجوز تقديم
الخبر على الاسم بل تقديم الاسم كما بيناه لك انفا نحو كان الفتى هذا القبعـ
بيتين

القبعثري

القبعثري موسى او كان هذا ذلك و قد يحذف جوازا لكونه معا
مقابلا للوجوب حذفه في قوله ويجب حذفه عامله اي عامل خبر كان
وهو اي عامل خبر كان لفظ كان لا غير كان واخواتها يعني ان هذا
الحذف ليس يجري ويتعدى الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان
فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال اي الافعال الناقصة الناصبة
لخبر الا كان فاختص الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني
انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها
تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب و
فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة الاصل اوسع في مثل
متعلق بقوله وقد يحذف الناس مبتدا اللام فيه للجنس والاستغراق
مجزيون خبره باعمالهم متعلق بالخبر لقوله تعالى لكل نفس تجزى
بما كسبت ولما قيل وللعباد افعالها يثابون وعليها يعاقبون
يعني افعال الاختيارية ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي الوضع و
اعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو ولا تحلق وان
راجلا ولو فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو ادع رجلا ولو
راجلا وان راجلا انتهى ومن قوله اطلبوا العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم بالصين او وان كنت بالصين وتصدقوا ولو
بظلف محرق واولم ولو بشاة ويجوز في مثلها اي مثل هذه
الصورة المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال وهذه الصورة
وان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك وهي
اي الصورة المذكورة ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم يعني ان

ان يكون موكبة و مصدرة بحرف الشرط التي هي ان وبعد حرف الشرط
يكون اسم وبعد هذه الاسم ان يكون اسم آخر مصدرة بالفاء الجزائية نحو الناس مجزيون
مقتولون بما قتلوا ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذلك
غيره اربعة اوجه يجب القسمة العقلية على ما اشار اليه المصنف
نصب الاول على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط
لانها تقتضي ان تدخل على الفعل فيكون النصب مشعرا به ورفع الثاني على
ان يكون خبر مبتداء جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة
اسمية ايضا وهو نصب الاول ورفع الثاني اقواها اي اقوى الوجوه
الاربعة الحاصلة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية
جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس وهو
حذف المبتداء نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير لان
الجزاء مرتب على العمل في الخيرية لانه لا يجزى بالشر في مقابلة الخير وما
ربك بظلام للعبيد فحذف كان و اسمه للدلالة حرف الشرط لانه لا يليه
الا الفعل والمبتداء ايضا للدلالة حرف الفاء عليه بما قلنا انها اكثر في
الجملة الاسمية ونصبهما اي نصب الاسم الاول والثاني ايضا نحو ان خيرا
فخيرا بناء على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان
لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل ايضا اما حذف فعل الجزاء لا بد
له من الفاء فحذف كان مع اسم من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن
الجزاء ايضا لكون الشرط والجزاء [illegible] ورفعهما اي رفع الاسمين
الاسمين معا ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير بناء على ان
رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ورفع الثاني على انه خبر

مبتداء محذوف

مبتداء محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في فجزاؤه راجعا الى
العمل اي فجزاء العمل لان المجزي هو العمل وعكس القسم الاول يعني
رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره
ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف اسمه وهذا القسم اقبح
الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما
يكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير
عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف لمخالفة الاصل الذي هو
الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون
الحذف فيهما قليلا او المخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان
الاول خالف في الجزاء فقط والثاني خالف في الشرط دون غيره و
فوق هذا الوجوه الاربعة المعنى و الاستعمال وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته يعني ما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه
الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين
ويجب الحذف ولم يقل وقد يجب لانه ههنا مسبوق لان المعطوف في
حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف بالكلام وانما وجب الحذف ههنا
الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي
الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها وخبرها وفي الثاني
حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض وفي الثاني مع عوض و
لذا وجب اي يجب حذف عامله اي عامل خبر كان بمعنى كان وحدها ايضا
بعون معوضا عنها في مثل اي فيما عوض عن كان بعد حذفه كلمة ما الزائدة

فيكون الحذف قياسا لا سماعا أما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت
منطلقا وانما صرح ههنا اصله دون القسم الاول للاختلاف فيه دون
الاول وتنبيها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال المحشى
وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لانه
ههنا دعاه الى الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال
كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه على ان اما هنا مفتوحة وانما اختار مع
ان اما المكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها الكثيرة التى لا
صرح ابن مالك انتهى فاصل اما انت عند البصريين لان كنت متعدية
باللام الجارة وهي متعلقة بقوله انطلقت حذفت اللام الجارة جوازا
قياسا لان حذف حرف الجر من ان المصدرية والمشددة قياس فبقى
ان كنت ثم حذفت كلمة كان وحدها بدون الضمير من كنت اختصارا
فانقلبت الضمير المتصل بكنت بعد حذفها منفصلا لكيلا يجىء ان حذف الفاعل
وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر وزيدت لفظة ما بعد ان
في موضع كان بعد حذفه ليكون عوضا عنها اى عن كان فصار ان ما
انت وادغمت النون اى نون ان بعد قلبها ميما في الميم اى ميم ما لقرب
النون من الميم في المخرج وابقى الخبر اى خبر كان على حاله منصوبا وكذا
الاسم منصوبا او مرفوعا بعامله المحذوف فحصل ذلك التركيب بعد هذا العمل
اما انت منطلقا انطلقت برفع الاسم ونصب الخبر كان لم يحذف كان و
هذا العمل على تقدير فتح الهمزة في اما انت واما تقدير كسرها اى كسر
الهمزة كما هو عند الكوفيين في التقدير اى فاصل اما انت ان كنت بحرف
الشرط لان الهمزة فيهما مكسورة منطلقا انطلقت فعل مبنى للمفعول

نائبه قوله ما على مبنى ايضا اى بالاول نائب بمعنى فعل بالثاني ما فعل في
الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام النون بالميم و
انفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من غير فرق بين العملين في الموضعين
الا حذف اللام من الثاني اذ لا لام فيه اى في الثاني فيحذف
فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال
على الماضي فيهما واقتصر المص في بيان اصله على الاول اى على ان يكون الهمزة
مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة لانه اى لان
الاول اشهر ولان الفتحة اخف اسم ان اورده بان عقيب باب كان
لكونه مشابها بالفعل المتعدى مثل بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه اكثر و
امالا التى لنفى الجنس وما ولا المشبهتين بليس فمشابهة الاول الفعل
بالواسطة والاخريين به بالتعجب بالضعف لكونه غير منصرف وهو
ليس واخواتها اى امثالها واشباهها وستعرف في قسم الحرف
لم تعرض عن قرب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهها
بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضى وهو المرفوع لا في كونه فضلة يتم الكلام
بدونه وقد مر تحقيقه في المرفوعات هو فصل او مبتدأ وما بعده خبره
والجملة خبر لقوله اسم ان المسند اليه اى الذى اسند اليه بعد دخولها
اى بعد ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم واعلم انه يجوز حذف خبرها
ظرفا كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم ولدا او غيره كقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه
اذا كان ضمير الشان في الضرورة او غيرها كقولك ان زيدا قائم في انه زيد
قائم وكقولك وليت و نعت اللهم ساعد اى وليت و يجوز حذفه ايضا

اذا لم يبق ضمير الشان الا ان حذف ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة
وغيره وبما عرفت الباقية متعلق بقوله اندفع من معنى البعدية بيان
ما في قوله بما والدخول فيما سبق في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات
وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات
صريحا بل ادرجه في الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه
ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام يحذف اسمها وفيه نظر
اندفع انتقاض هذا التعريف اى تعريف ان ههنا اى في المنصوبات
ايضا اى كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان في محله ومحله
بمثل ابوه في قولك ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قائم ابوه
بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق
انه اسم ان واخواتها يعني اندفع هذا بما عرفت المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا النفي الجنس مشابهة
بان وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه و
فصل اول من فصلين وقوله لنفي الجنس احترز به عن لا التي بمعنى ليس
والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا اى لنفي صفة الجنس
وحكمها بحذف المضاف لان المنفي بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك
لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لا ظرافة لغلام
الرجل فكان المنفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا وانما لم يقل اسم
في هذه المواضع اسم لا النفي الجنس مع انه احصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما
قال صاحب اللباب ههنا اسم لا لنفي الجنس لقلة النصب في اسم لا هذه لان اكثر
كلها ولا اكثر من المنصوبات كما ان اسم ان واكثره منها فلا يصح جعل

اى جعل اسمها

اى جعل اسمها مطلقا اى سواء وجد شرط نصبه او لا من المنصوبات
لا حقيقة نصب على التمييز ولا فائدة لتاكيد النفي في قوله ولا يصح بان
يكون كله من المنصوبات وهو ظ ولا حكما عطف على حقيقة بان
يكون اكثره من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم
الكل فيكون كله من المنصوبات كما في البابين بل المنصوب من اقل مما
عداه اى من غير المنصوب لان ما دخلت هي عليه ثلثة اقسام على ما يأتي
والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات بيان ما في ما عداه فان بعضها اى
بعض ما عداه فتانيث الضمير باعتبار المعنى وان للوصل لم يكن كله اى
كلا لبعض من المنصوبات لفظا او تقديرا لكن اى الا ان اكثر منها اى
كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب
لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها قائلي
فاعطى للاكثر حكم الكل وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا فعد من
المنصوبات الكل منها اى جعل كلها من المنصوبات تجوزا يعني بمجاز
بعلاقة الجزئية وفي الرضي لان كلا منه في المنصوبات وجميع ما هو
اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني انتهى فلا يعد المبني
من المنصوبات ولا يبعد تزييف لما سبق من غير المنصوب منها
والمنصوب في لا النفي الجنس اقل اى يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
او تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبا ابني رجل
موجودان وشبهه بالجر عطف على المضاف اى وكشبيه المضاف
نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبني على الفتح اه

اى على ما ينصب به نحو لا رجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا
لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل
ظريفا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يكن يعتبر الاعراب
المحلى لما جاز الحمل عليه واما ما هو مرفوع لفظا او تقديرا اذ يمكن الوقوع
بعد هذه معرفة نحو لا زيد او مضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل
بينها وبين ذلك الاسم نحو لا فى الدار رجل على ما يأتى فليس لها الا
هذه لعدم عملها من النصب او البناء فيه اى فيما كان مرفوعا بعدها الا
العمل فيه ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه
منصوب لفظا وتقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه بان يقال اسم لا
لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها خرج به اى بقوله بعد دخولها
مثل ابوه اى ما كان مسندا اليه قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا
بدخولها بل بقى على ما كان عليه ايضا فى غلام رجل ابوه قائم وفى
غلام رجل قام ابوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول او البعدية
وهذا القدر اى مقدار ان يقال هو مسند اليه بعد دخولها كاف فى
حد اسمها كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر
مطلقا اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا لكنه اى الا انه
لما اراد حد المنصوب بها منه اى على هذا الحد قوله يليها ليعين ما
هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلثة الاول ان يقع بعدها فصل بينهما
بقوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا يشير الى ان الضمير المستكن فى
يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا اى يقع المسند اليه
بعدها اى بعد لا هذه بلا فاصلة بينهما بشىء لان معنى الولى الاتصال

يكون بلا فصل

يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله نكرة والثالث ان يكون
مضافا او مشبها به اى بالمضاف واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة ما
باسمها يكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط
المشروط فى تعلقه متعلق بقوله او مشبها اى فى تعلق المضاف بشىء
هو اى ذلك الشىء من تمام معناه اى يكون ذلك الشىء متمما لمعنى
ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن يذكر لا يتم معناه ويكون ناقصا بغير
يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل فى
المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف
يتم المضاف اليه ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين
درهما لك هذه المذكورات من القيود الثلثة التى هى الولى والتنكير
والاضافة او شبهها احوال مترادفة اى متتابعة بعضها اثر
بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة من الضمير المجرور فى اليه
فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
المسند فيكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل والحال الاولى التى
هى قوله يليها منه اى من ذلك الضمير لان الاولى صفة المسند
المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها
وان وقع بينهما فصل اى الحال الاولى حال من الضمير المجرور فى
قوله دخولها الراجع الى لفظة لا فيكون الحال بجنب صاحبه وهذا
اولى فيكون الراجع الى ذى الحال ضمير المفعول لان الولى ليس
وصفا للاول لكان المعنيين واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال
[illegible] المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى

فی الحال هو العامل فی ذی الحال وما بقی ای والحال ان الباقیات حالان من
الضمیر المرفوع المستکن فی یلیها الراجع الی ذی الحال علی التقدیر الاول وح
یکون الحال الاخیران متداخلین لان الحال الاول اذا کان حالا من الضمیر المستکن
فی الحال الاول یکون متداخلا لا مترادفا کما سبق لیکون الحال یجب صاحب و
العامل فیهما هو یلیها لما قلنا انفا مثل مبتدا مضاف لا غلام رجل حذف خبر
(غلام رجل)
لانه یحذف کثیرا وهذا مثال لما کثر مثال خبر لا یلیها نکرة مضافا وقع
فی بعض النسخ قوله لا غلام رجل ظریف فیها یعنی یذکر خبر لا هذه وقد
عرفت تفصیلا فی بحث المرفوعات تحقیق قوله فیها ان اردته فارجع
الیها بقیته لئلا یطول الکتاب و مثل لا عشرین درهما لک بذکر الخبر
علی قلة لان ذکره خبر لا هذه قلیل مثال لما یلیها نکرة مشبها بالمضاف
سبق تفسیره وقوله لک بناء علی النسخ المشهورة وهی ما یکون
فی حذف خبر لا هذه کثیرة من تتمة اما المثالین کلیهما بشهرتهن
الکلام ان الخبر فی المثال الاول محذوف بقرینة کونه مذکورا فی الثانی
لان الخبر المذکور فی الثانی یصلح ان یکون خبرا للاول ایضا فیکون
تقدیر الکلام لا غلام رجل لک فلا یستبعد کما قاله البعض بل مراد الشارح
بیان ان الاول علی الاستعمال الاکثر والثانی علی الاستعمال الاقل تدبر و
کن منصفا ولما فرغ من بیان شرائط ما یکون اسم لا منصوبا
اراد ان یبین کونه مبنیا الا انه قدم بیان النصب لکون الاعراب
اصلا ولانه فی بحث المعرب ایضا فقال فان کان ای المسند
الاول البناء ایضا شروط ثلثة ان یلی المسند الیه لفظة لا وان یکون
مفردا غیر مضاف ولا شبهه علی ما فهم من بیان المصنف الشارح

ای ایضا بقوله ای

ایضا بقوله ای یلیها لما قال الاستعمال وفی قوله ای المسند الیه اشارة الی ان ال
الضمیر المستکن یرجع الی قوله المسند الیه فی التعریف لا الی قوله المنصوب
بلا لانه لا یکون مبنیا فلو رجع الیه لا یستقیم ای ان کان المسند بعد دخولها
ای بعد دخول لا علیه غیر واقع علی الاحوال المذکورة لانها شروط کونه
منصوبا بل کان المسند الیه بعد دخولها مفردا بانتفاء الشرط الاخیر
فقط ولم ینتف الشرطان الاولان وهما الاولى والتنکیر وهو ای الشرط
الاولى
الشرط الاخیر کونه ای المسند الیه مضافا او مشبها به لان المراد بالمفرد هنا
ما لیس بمضاف ولا شبهه لان المراد بالمفرد ههنا ما لیس بمضاف ولا
شبهه کما سبق الشارح بتفسیره نفسه ای یلیها نکرة غیر مضاف ولا مشبها به
قد سبق تفسیرها وبیان اعرابها قوله لیترتب علیه ای علی الشرط متعلق
بمفهوم الکلام ای انما فسرناه بقولنا ای المسند الیه لان المنصوب لا یبنی
واذا رجع الیه کان المستکن فیه الی المسند الیه ایضا یترتب علیه الجزاء ا
بالشرط ترتبا تاما فهو ای الاسم المسند الیه مبنی علی ما ینصب به
من الفتحة والالف او الیاء او الکسرة لکن لا یبنی علی الالف لان ما
بالالف لا یکون الا مضافا نحو اباه فبقی ما به البناء ثلثة فانه ای
المسند الیه ولو کان مفردا معرفة ولم یکن بعد الافراد نکرة
او کان مفرد نکرة ولکن کان مفصولا فحکمه غیر ذلک کما یجیء و
قوله علی ما ینصب به ای علی ما کان ینصب به المفرد قبل دخول لا
هذه علیه یشیر الی ان هذا الکلام یعنی اطلاق النصب علیه بمجاز
بعلاقة الکونیة لان وجود هذه الشرائط لا یکون منصوبا بل لا یکون
الا مبنیا والی ان ینصب مسند الی ضمیر المفرد وهو ای ما کان ینصب به

المفرد والفتح في الواحد لان الاعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء
كان الواحد منصرفا نحو لا رجل في الدار او غير منصرف نحو لا امير
في الدار والكسر عطف على الفتح في جمع المؤنث السالم لان نصبه محمول
على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل
المبنيات سواء كان البناء عارضا او لا لانها من خواص المعربات نحو
لا مسلمات في الدار والياء اي بفتحه بلا تنوين والياء المفتوحة
ما قبلها في المثنى اي في التثنية والياء المكسورة ما قبلها في الجمع المذكر
السالم فان كلا منهما مبني على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا
للمبرد فان عنده لا يبني المثنى والجمع على الحاحدة لان النون كالتنوين
دليل الاعراب نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ونعني اي يريد
المص بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له اي مشابه للمضاف فيدخل فيه اي
في قوله المفرد المثنى والمجموع على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما
ذكرنا وانما بني اي المسند اليه بعد دخول لا هذه عند وجود الشروط المذكورة
لتضمنه معنى من الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه لا يجتمع مع التضمن
وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لـ
للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب لانه اي لان قوله لا من
رجل في الدار جواب لمن يقول سائل هل من رجل في الدار حقيقة او
تقديرا افرضا فحذفت لفظة من من الجواب فتضمن معناها فبني
لان المبني هو كل اسم ناسب مبني الاصل وبينوا وجه المناسب
بستة اوجه على ما يجي مبني تحقيقا تعليلا للحذف يعني ان حذف من من
الجواب المجرد التحقيق وانما بني اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل في

البناء السكون

البناء السكون فرقا بين البناء الاصل والبناء العارض وعلى ما ينصب
به ليكون البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في
الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم الذي
يستحقها النكرة في الاصل قبل البناء يعني ليكون اسم لا هذه مبنيا على
حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لا
هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم
الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على
ما استحقه في الاصل ليكون الحركات البنائية والحروف البنائية موا
موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبني المفعول اي الاسم المـ
المضاف ولا الاسم المضارع له على ما سبق لان الاضافة لما كانت من خواص
الاسم و... توفيه يعني تعريفا او تخصيصا او تخفيفا ترجح اي
الاضافة جانب الاسمية فيصير الاسم اي اسم لا هذه بها اي بالاضافة معه
مائلا اي متوجها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب لان الاسم معه
مطلقا اصيل في الاعراب لوجود المعاني المقتضية للاعراب الفاعلية
والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب هاهنا مؤكد بالاضافة التي
هي من خواص الاسم ولان لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر
لانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا ذلك مستكره جدا فوجب
ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان اي المسند اليه عطف
على قوله فان كان مفردا بعد دخولها اي بعد دخولها لا هذه عليه مفردا
موقوفة بانتفاء شرط النكرة لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضاف
اليه او كان المسند اليه مفصولا بينه الظرف مرفوع محلا على انه مفعول

ما لم يسم فاعله اى بين ذلك المسند اليه وبين لا عطف على المجرور في بينه
باعادة الجار في المعطوف بانتفاء شرط الاتصال يعني يقع فصل بينهما
لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل منع الخلو اى لا يخلو من
ان المسند اليه مفردا معرفة ومفصولا او مفصولا ويجوز ان يكون له
المفصول مفرد معرفة ايضا ولو كانا اى المعرفة والمفصول ملا يستبين
مع انتفاء شرط كونه اى المسند اليه مضافا او مشبها به يعني لا يكون المع
المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به او لا ينبغي هذا الشرط بل يكون
كل منهما مضافا او مشبها به وهي اى هذه الصور ست صور جمع
صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول
اما مفردا او مضافا نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان والثاني
اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد زيد في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل

في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة صح

ولا امرأة بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان والاول ايضا اما مفرد
مفصول او مضاف مفصول نحو لا في الدار زيد ولا عمرو ولا
في الدار غلام زيد ولا عمرو بالجر فصارت صور المعرفة
اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور
النكرة اثنين فقط وهي ليست الا مفصولين فصارت الجميع
ستة فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد
اراد ان يكون صور المفصول اربعة وغيرها اثنين ولذا
قيل اربعة منها في المفصول واثنان منها في المعرفة ولكل وجهة

وجب جواب الشرط في جميع هذه الصور الست الرفع فاعل وجب
اى رفع الاسم الذي وقع فيها على الابتداء اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل
المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي واما وجوب
الرفع على الابتداء في المعرفة مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت
او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة فلامتناع نفوذ اثر لا النافية
للجنس فيها اى في هذه المعرفة فان الشرط لا يوثق في مدخولها من النصب
او البناء هو الجنس او الاضافة والمعنى وذا غير موجود في المعرفة مطلقا
متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيهما
اثرت في الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكونها لا عملت
دون خل المبتدأ واما وجوب الرفع بالابتداء في المفصول وهو في النكرة
المفصولة وهذا التعليل يجري ايضا في المعرفة المفصولة فلضعف لا
هذه عن التاثير مع الفصل الا ان الشرط على ما سبق في تاثيرها اعرابا او
بناء الاولى فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيها هو بعيد عنها و
التكرير اى وجب تكرير اسم لا في اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على
الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه لكن الى الا انه يكون التكرير
مطلقا بحيث لا يجب ان يكون بعينه اى يشترط ان يكون الثاني عين الا
الاول مثل ان يقول لا زيد في الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم الا
التكرير الشخصي مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق ولذا قيل المراد التكرير النوعي
لا الشخصي اما وجوب التكرير في المعرفة مطلقا مفردة كانت او مضافة
مفصولة او غير مفصولة ليكون التكرير كالعوض عما في التنكير من
بمعنى بيان الماهية قرينة على نفي الاحاد لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد

وذا لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى
لان في المعرفة نفي الفرد لا نفي الاحاد فينبغي ح التكرير ليكون عوضا عما
فات او بالتكرير يوجد في الجملة نفي الاحاد لان في التكرير التعدد و
اما وجوب التكرير في النكرة المفصولة وان وجد فيها نفي الاحاد حملا على
صورة الولي ليكون هذا الكلام مطابقا لما اي سوال حقيقي او تقديري
هو اي حو هذا الكلام جواب له من مثله بيان لما في قوله لما
هو قول السائل تحقيقا او تقديرا او فرضا اهل في الدار رجل ام
امراة واجيب لا في الدار رجل ولا امراة فكرر في الجواب ليكون
مطابقا للسوال لان فيه يجب التكرار وهذا التعليل اي المطابقة
بين السوال والجواب جار على وزن غاز اي مجري في المعرفة
باقسامها الاربعة ايضا اي كما هو جار في التكرير فكانه قيل ازيد
في الدار ام عمرو فاجيب لا زيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره
من الامثلة ونحو قضية بالرفع لانه خبر مبتدا محذوف اي هذه
هذه قضية حذف المبتدا لورود الاستعمال عليه مثل قوله
من غير رام اي هذه رمية من غير رام اي هذه رمية ولا ابا
حسن لها الواو للحال ولا لنفي الجنس وابا حسن اسمها
ولها الجار والمجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير من
مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيهما معنى الاشارة والتنبيه
المفهومان من لفظ هذه اي لهذه القضية قول الصحابة
رضي الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء ومعناه الحكم
وليس علي رضي حاضرا هنا اي هذه قضية لا قاضي بمثلها
عنه

لما

لقوله عم اقضاكم علي وافرضكم زيد كذا سمعته هذا اي قول المص
ونحو قضية ولا ابا حسن لها مثال قيل جواب سوال مقدر بان
يكون الواو فيه للاستيناف على قولنا متعلق بقوله دخل وان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج
مثل هذا القول منه فان لا لم لا وهو قوله ابا حسن فيه ان
في هذا القول معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي وهو ما صدر
بالاب او الام وهي من احد اقسام العلم لان اقسامه ثلثة كنية
ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله ابا حسن معرفة
والحال انه لا رفع فيه ولا تكرير فانه ينتقض التعريف به اما
عدم التكرير فيه فظ واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن
بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيف الى غير ياء المتكلم يكون رفعها
بالواو وكما سبق بل هو اي قوله ابا حسن منصوب لان نصبها ايضا
يكون بالالف غير مكرر وهو ظ فاجاب المص عنه حين اي عن الدخل
المقدر بانه اي بان هذا القول متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على
التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك اي
التاويل اما بتقدير المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اي ولا مثل ابي حسن لها فيكون مبنيا على
الفتح لان المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
فيكون اسم لا هنا من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبني على الالف التي
هي احت الفتحة وح قوله ابا حسن على تعريف والمراد به علي رضي الله عنه

بطريقة بحيث تحتاج الى حكمة عدل متنازع على رضه ج

فالمعنى هذه قضية ونحو الحال انه لا مثل لها او بتاويله بفيصل على وزن
حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل على على
رضه من قبيل رجل عدل لاشتهاره على رضه بهذه الصفة اى بالفيصل
بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى المحاكمات على ما قال النبى صلى
الله تعالى عليه وسلم اقضاكم على رضه فكانه قيل هذه قضية لا فيصل لها
فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما
قالوا لكل فرعون موسى يعنى من قبيل ذكر العلم وارادة الصفة المشتهر
صاحبه به ويقوى هذا التاويل اى تاويل الثانى ايراد حسن بخوف الله
ونصب ابا ايضا لان اشتهاره كنيته بالرفع والتعريف اللامى يعنى
ابو الحسن مثل ابو الخطاب محمد رضه لان الظاهران تنوينه للتنكير
لانه لو لم يكون للتنكير لما عرضوا على ما هو المشهور فى التزامهم
بنزع اللام ليس الا لقصد التنكير فا وانما قال لان الظاهر لجواز ان
ايراده بالتنكير ايضا كنية له رضه الا انه الظاهر ايراده باللام ومثل
لا حول ولا قوة الا بالله الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى
المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عم الحول
ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة
ولا طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه
وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله
تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاعة لنا على ميثاق الدين
مما امرنا الله تعالى اى فيما كررت فيه لفظة لا هذا تفسير للمثل يعنى
ان هذه الاقسام الاتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع يوجد

يوجد شروط

يوجد شروط ثلثة ان يكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف
بالعطف وان يلى كل منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله
فيما كررت فيه لا والثانى ان يقول على سبيل العطف والثالث بقوله ج
وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل بينهما وبينها واما افراد تلك
النكرة فيستفاد ايضا من المثال يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ
اى بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه وبيان الحال فانها اى فان
الوجوه فى هذه الصورة بحسب التوجيه تزيد كما فى اثناء الوجوه
الوجوه مستفيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تفيد فانها على
ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول
صارت خمسة وفى الثانى زيدت عليه واما عند العقل اما مبنيان
واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم
يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما
الحول الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو
اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى فالقياس ان يكون ستة
وانما سقط ما كان الاول فيه معربا والثانى مبنيا لعدم وجود
شرط نصبه كما سبق الوجوه بحسب اللفظ خمسة الاول من تلك
الوجوه فتحهما اى فتح الاول والثانى يعنى بناؤهما على الفتح
اى لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح فيهما بناء على ان
يكون لا فيهما اى فى كل واحد منهما لنفى الجنس فيبنى اسمها على الفتح
كما انفردت كل واحد منهما عن صاحبه او لا قوة مع ان لا فيه
لنفى الجنس واسمها مبنى عطف على لا حول عطف مفرد بدل من

قوله عطف بدل البعض على مفرد لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك
لاقوة وخبرها اى خبر لاحول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل المحذوف
اى لاحول ولاقوة موجود الا بالله والخبر لفظ وهو قوله الا بالله هو
الله المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام
متعلقه لانه ظرف لابد من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون جملة
واحدة فيكون فى قوة لاشئ لنا الا بالله او عطف جملة على جملة
عطفه على قوله عطف مفرد اى لاحول موجود الا بالله ولاقوة موجود
موجود الا بالله فحذفت خبر الجملة الاولى استغناء عنه اى عن خبر
الجملة الاولى بخبر بقرينة كون خبر الجملة الثانية مذكورا واختص
واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية لا
ليكون السابقة قرينة للاحق ليكون اوقع لافيه اجمالا وابهاما وثانيا
تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ اذا المساق بعد الطلب
اعز من المساق بلا تعب الثانى من تلك الوجوه فتح الاول
يعنى بناء الاول على الفتح ونصب الثانى اى لاحول ولا قوة الا
بالله واما فتح الاول اى اما كون الاول مبنيا عليه فلان لا الاولى
لنفى الجنس وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح واما
نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة زائدة لتاكيد النفى لان
المعطوف على المنفى يكون منفيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف
مزيدا وفائدتها التاكيد للنفى المستفاد لولاه كما فى قولك
ماجاءنى زيد ولا عمرو ولانه اذا قيل وعمرو بدون لا احتمل
عدم مجيئهما معا ومجئ كل وايضا وزيد لا فيه فيكون نصبا والثانى معطوف

قوة معطوف

قوة معطوف على الاول الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه في
فيكون اى ذلك الثانى منصوبا حملا على لفظه او على محله القريب لما سبق
ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو
مرفوع لمشابهة حركته حركة الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز
الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية وهو ان يقدر لهما اى
للاسمين المعطوف احدهما على الاخر خبر واحد لان العامل فيه لا
الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدر
لكل واحد منهما خبر على حدة لان الثانى وان كان معطوفا على
الاول بحسب لفظه الا انه يجوز ان يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد
كما يجوز فى اسمها المبنى ويخبر بمحله البعيد فيكون هذا القول
جملتين بان يكون عطف مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان
على معمولى عامل واحد بعاطف واحد قد مر ذكره غير مرة والثالث
فتح الاول يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى
ورفع اى رفع الثانى نحو لاحول بالفتح ولا قوةٌ بالرفع الا بالله
اما فتح الاول اى اما كونه مبنيا على الفتح فلان لا الاولى لنفى الجنس
وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى
ان تبنى على ما ينصب به وهو الفتح لوجود شرط واما رفع
الثانى اى اما كونه مرفوعا فلان لا الثانية زائدة لتاكيد النفى لما
قلنا فيما سبق والثانى وهو قوة معطوف على محل الاول لان لفظه
ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى النظر لانه اى لان
الاول مرفوع فى الاصل بالابتداء اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل

فعلى الاصل وهو الاولى والاوجب عطف بدل من قوله عطف بيد
تفسير له او خبر مبتدا محذوف اى هو عطف مفرد على مفرد دون ذلك
لكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفى بكون الخبر الاول اى لا حول
موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو
ليكون جملة واحدة او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لهما
خبر واحد ويكتفى بكون الخبر الاول اى لا حول موجود الا بالله ولا
قوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو ليكون جملة واحدة او
عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لكل منهما اى من الاول والثانى
خبر واحد لان لا الاولى عامل لفظى يحتاج الى خبر اخر مستقلا فيكون
جملة اخرى ولذلك لهذا كان هذا الكلام جملتين عطف الثانية منهما
على الاول و الرابع من تلك الوجوه رفعهما اى رفع الاسمين معا
بالابتداء لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى قولك هل
ما احد خير منك على ما سبق نحو لا حول ولا قوة بالرفع على ان يكون
كل منهما مبتدأ لما اى لان هذا الكلام جواب قولهم ابغير الله خبر
مقدم حول وقوة مبتدأ مؤخر والثانى معطوف على الاول سواء
كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا فجاء الجواب بالرفع فيهما
اى فى حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول له لان المطا
مصدر ويجوز ان يكون حالا من من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع
فيهما حال كونه مطابقا للسؤال لما عرفت انهما مرفوعان فى سؤال
ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة ويجوز
الامران ههنا اى فى القسم الرابع ايضا اى كما جاز فى الاقسام

قلنا ... الا بالله لانه ح

الاول اى

الاول اى اما ان يقدر لكل منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود
الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر
لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف
مفرد على مفرد وهو الاصل كما فى السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة
ولان تقليل الكلام اولى و الخامس من الوجوه الخمسة رفع الاول
يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء على ان لا هذه يكون بمعنى ليس مثل
ما فى ولا يكون لنفى الجنس على ضعف فان عمل لا حال كونها بمعنى ليس
قليل لقلة مشابهة لا بليس وتورث الضعف كما ان كثرة المشابهة
تورث القوة كما فى ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها له
وفتح الثانى ان يكون الثانى مبنيا على الفتح نحو لا حول بالرفع ولا قوة
بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لا فى الثانية لنفى الجنس فى
قوة بعدها نكرة مفردة قد وليها فيكون مبنية على الفتح كما فى
قولك لا رجل فى الدار وضعف مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز
ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى وجه مرفوع ضعف رفع الاول
فى هذا القسم وهو ان يكون لا فيه بمعنى ليس بانه متعلق بالتضعيف
يجوز ان يكون رفعه اى رفع الاول لا للغا عمل لا اى تاثيرها فى مد
مدخولها اعرابا وبناء بالتكرير اى بسبب ان يكون ما دخلت
عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تنعزل عن
العمل فيه على انه مبتدأ نكرة تخصصت بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع
فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفعه بهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه
فى الكلام المعجز الكونها بمعنى ليس يعنى ليس رفع الاول ههنا

ثم ان رفع الاول بناء على ان لا بمعنى ليس لا لنفى الجنس لكن على ضعف ح

بقة

لكون لا هذه بمعنى ليس كما بل لكونها معزولة عن العمل بسبب
التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اى تكريرلها كما فى صورة
الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع فقط اى سواء توافق
الاسمان الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك
لا زيد فى الدار لا عمرو وكما فى قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة او لا كما
هذه الصورة الخامسة وقد حصل التكرير ههنا اى فى هذا القسم
فرفع الاول لا يكون ضعيفا او لا دخل فيها اى فى صحة الغائها بالتكرير
لتوافق الاسمين الواقعين بعدهما فى الاعراب قوله ولا دخل لا فيه
لنفى الجنس ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به والتوافق
الجار والمجرور خبرلها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا
يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الغاء يعنى يصح
الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فيه او لا وفى الرضى واعلم
لا الاولى للتبرئة ملغات لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط
الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها لا ان يتوافق الاسمان
بعدهما فى الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا
تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكر المص من قوله ورفع الاول
على ضعف لكونها بمعنى ليس فان لا معه تضعف هذا الوجه
هو مثل الوجه الرابع الى ههنا كلام فهذا اى القسم الخامس
ما اجرى فيه هذا القسم على التوجيه الاول اى
كونه فيه الاولى بمعنى ليس او على ان يرفع الاول بناء على ان يكون
بمعنى ليس متعين بعطف جملة على جملة لان فى عطف المفرد على

يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير
جائز فى العطف المذكور لان العامل لا بمعنى ليس يقتضى رفع
الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم
وبنائه ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف
المذكور فتعين العطف الاول نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة
موجود الا بالله والا اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل عطف
مفرد على مفرد يلزم ان يكون قوله الا بالله يعنى الخبر المتعلق به قوله
الا بالله منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى
ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا
لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان
يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه الثانى هو ان يكون رفع
الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل يحتمل ان
يكون هذا القول من قبيل عطف مفرد على مفرد لان الاول
مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والا
بالله خبر الاول فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على
جملة كما هو الظ يعلم وجهه مما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول
والعطف الثانى على المتامل الصادق واذا دخلت الهمزة الاستفهامية
على لفظة لا التى يكون لنفى الجنس كما هو البحث فيها لم يتغير العمل
مبنى للفاعل من غير تغير من التفعيل العمل مفعوله اى عمل لا يتغير
لان اللام للعهد اى تاثيرها فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه
اللغوى وهو التاثير او لان هذا تقرير باللازم لان العمل يلزمه

التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم في
مدخولها اي فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر اعرابا تمييز
وبناء يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا
يكون ايضا بعده معربا في الاول ومبنيا في الثاني لان العامل لفظيا
كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا لا
يتغير عمله اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما
بدخول كلمة الاستفهام عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير
ما دخلت هي عليه وعدم تغير اثر لا فيه اولى والزم بخلاف ما
اذا دخل الجار عليها نحو ان تبني بلا جزم وجدته بلا مال فانه
يتغير عملها وانما خص الهمزة بالبيان لانها لما تغير عملها بدخول
الجار قد علم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خص
بالبناء و معناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس
احد ثلاثة اشياء اما الاستفهام حقيقة نصب على التمييز لان الهمزة قد
تدخل على شيء مجازا فتقول الا رجل في الدار من غير تغيير تاثيرها
من البناء والاعراب في مدخولها حال كونك مستفهما وقال المحشي
الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة وقيل
تخصيص الثلثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها
لانه لا خلاف فيها انتهى واما العرض بسكون الراء مجازا نحو الا
تنزل عندي عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان
مجهولية الشيء كما هو بسبب الاستفهام سبب للعرض فاستعمل احد
السببين المتحدين في السبب في الاخر ولم يذكر سيبويه ان حال

الا المستعملة في العرض كحاله قبل دخول الهمزة لانها اذا كانت
عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء الا
لان العرض لا يكون الا في الافعال لا يقال الا تنزل في العرض كحالها
قبل دخولها الهمزة وتبعه جزولي بالجيم المفتوحة والزاء المعجمة
المفتوحة والمص لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دوا
دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم
انه معنى مجازي ورد ذلك اي ذكر السيرافي او كون حال ما في
العرض كحالها قبل دخول الهمزة الاندلسي بفتح الهمزة وسكون
النون وضم الدال المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة و
قال هذا اي كون حالها فيه كحالها الاول خطاء بفتح الخاء والطاء
مع القصر عند الصواب يعني ليس بصواب لانها اذا كانت عرضا
بدخول الهمزة عليها كانت من حروف الافعال يعني من الحروف التي
التي تقتضي الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط مثل ان ولو وحروف
وحروف التخصيص مثل هلا والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضي
الافعال لفظا او تقديرا او لا تدخل على الاسم فيجب انتصاب الاسم
الواقع بعدها اي بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حرف
الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل
الناصب له نحو الا زيدا تكرمه في تقدير الا تكرم زيدا تكرمه على ما
سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون
مفسرا يكون حالها كما قال السيرافي ولا وجه لقول من قال في
وجوب الانتصاب بحيث يجوز ان يكون بعد كلمة الافعال لانه

بل ذكره السيرافي يعني ذكر السيرافي ان حال الا في العرض

نحو الا زيد يزيل وينزل الان يتكلف ويقال اداه وجوب اتصال

الاسم في الاضمار على شريطة التفسير وأما **التمني** نحو الاماء

اشربه بحيث لا يرجى ماء قيد به لان عند رجاء الوجود يكون الاستفهام

على حقيقة فلا يكون التمني لان ما لا يرجى لا يستفهم ان لا يقال لاحد

قصير على حقيقة فيحمل على التمني مجازا بجامع الطلب لان في التمني معنى

الطلب كما في الاستفهام وكما في قوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل

الى نصر بن حجاج واما قوله يدل على تحصيله شعر الا رجلا جزاه الله

خيرا وفي الرضي وعلى الالفاظ في الا التي نحو الا رجل جزاه الله خيرا

وروى الا رجل بالجر اي الا رجل فهذه اي كلمة الا في هذا البيت عند

الخليل بن احمد الذي هو امام النحو ليست لا الداخل بالنصب صفة

نسبية كلمة لا عليها حرف الاستفهام بالرفع لانه فاعل لقوله الداخل مثل

قولك هند جائل وشاهدها ولكنه اي الا انه حرف موضوع للتحضيض

مستقلا برأسه مثل الا وهلا وغيرهما فكانه اي فكان الشاعر قال

الا ترونني بضم التاء من الاراءة أصله تريوون فاعل بحذف الهمزة

والياء فصار ترون بضم التاء والراء ثم لحقته ياء المتكلم ونون

الوقاية فصار ترونني رجلا جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل — مفعول به يعني هلا ترونني رجلا جزاه

الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة

للسبب وبقرينة كلمة التحضيض لما عرفت انها من دواخل الافعال و

لذلك اي لكون الا حرفا برأسه من حروف التحضيض والاسم بعدها منصوب

بالفعل المحذوف نصب رجلا فيه ونون وفي الرضي واعلم ان معناها اذا

دخلت في الماضي التوبيخ واللوم اللوم على ترك الفعل واذا دخلت

في المضارع

في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي اي المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب

على انه ترك الفعل في الماضي الى ههنا كلامه وهي كلمة الا عند يونس لا التي

دخلت عليها همزة الاستفهام يعني مركبة من همزة الاستفهام ولا النفي

الجنس فكانت بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه فكان القياس ان يبنى له

النكرة الواقعة بعدها كون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال الا

رجل بالفتح بلا تنوين لكونه مبنيا لكنه اي الا انه نون اي جعل رجلا في

رجل في قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منونا بالضرورة

وزن الشعر لان وزنه في كل مصرع مستفعلن مستفعلن فعولن

واذا لم ينون يكون الاول انقص بحرف لان التنوين تعد حرفا عند

الشعر لعلى ما سبق من قوله صبت على مصايب لو انها صبت على الايام

صرن لياليا ولما فرغ من بيان المنصوبات بلا التي لنفي الجنس ولحوالده

الثلاثة من كونه منصوبا مبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال توابعه

من الصفة وغيرها ليستوفي احوالها فقال **ونعت** مبتدأ اسم لا بحذف

المضاف **المبني** بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اي الذي هو قسم

من اقسام قسم لا الا انه على ما عرفت ثلثة لا نعت اسمها المعرب

احترز به عن نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا محالة معرب اما منصوب

حملا على لفظ المنعوت وهو ظا واما مرفوع حملا على محله لان الم

الموصوف اذا كان معربا لا بد ان يكون الصفة ايضا معربة واما

اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا **الاول** بالرفع اي هو

بالرفع صفة للنعت لا بالجر صفة الاسم لان المقصود بيان احوال النعت

النعت لا الابهم فيكون القيود قيود اله لا لانه اى لان النعت الثالث
وما بعده يعنى الثالث والرابع وغير ذلك احترز به عن النعت الثانى
مثل لا رجل ظريف اما مبنى على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا
ونصبا كما سيجئ لانه نعت الاول كريم بالرفع او كريما بالنصب فى الدار
خبر لها معربا بالنصب لانه حال من ضمير مبنى المستكن فيما الذى هو
خبر لقوله فى نعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لا بد مبين هيئة
الفاعل او المفعول به وقدم عليه ليكون القيود متوالية مجتمعة
بلا فصل واقع بينها ما ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك
الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال
فى المعنى صفة والعامل فيه مبنى لما تقرر ان العامل فى الحال ما هو العامل
فى ذى الحال احترز به عن النعت المضاف او المضارع مثل قولك لا رجل
حسن الوجه او لا رجل خيرا من زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب
رفعا ونصبا كما سيأتى يليه فعل مضارع معلوم حال بعد حال من ذلك
الضمير ايضا وقدمت كما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ لكان
اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول لا المبنى او صفة مفرد اى
يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبنى لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة
احترز به عن المفصول اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت
فصل بشئ نحو لا غلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصبا او
رفعا ولا يجوز البناء اصلا وهذا القيد يعنى الولى يغنى
عن القيد الاول فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى
الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فتدبر

فيكون احدهما

فيكون احدهما مغنيا عن الاخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا
نسب الاغناء اليه مع القول يغنى عنه ايضا لانه ذكره ههنا ولم
يكتف بذكر الاول اسما ما وليكون تاكيدا له مبنى خبر على الفتح حملا
على المنعوت يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك لما ان الاتحاد
بينهما فى الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت
فاتحادهما لم يبين يلزم ان يكون الشئ الواحد مبنيا ومعربا والاتصال
ايضا لما عرفت ان من شرط الولى بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل
وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة تميز لان النفى فى قولك لا رجل
ظريف قائم يعنى نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد
الرجل الا ان لبناء النعت اربع شرايط ان يكون النعت المبنى بلا واو
ان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما وان
يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشرايط يتحد النعت
مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا السراية اليه
والمبنى فى قوله اى فى قول المصنف ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على
الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه اى المبنى بالاصالة هو المذكور
سابقا فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد
الخارجى وبان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة لا بالتبعية
فلا يراد انه الثانى اذا كرر المبنى الذى هو اسم لا هذه ويبنى
المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له ثم جئ بنعت وجعل
نعتا للثانى بناء على ما هو ظ لا يجوز بناؤه اى بناء النعت بل
يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء مثل لا ماء ماء باردا

بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على محل البعيد مع انه يصدق عليه اى على قوله بارد انه اى البارد نعت المبنى الاول مفرد يليه يعنى يصدق هذه الشرائط المقتضية بناء النعت الموجوده هى فيه ولا يصح بنائه فان بارد الذى فى هذه المثال نعت للتابع يعنى الماء الثانى لا المتبوع يعنى لا الاول كما هو الظ بين المنعوت لئلا يقع الفصل بينهما لان الماء الثانى وان تاكيد للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول ولا جعل ذلك النعت نعتا للمتبوع على خلاف الظ فليس النعت مما يليه اى يلى النعت المنعوت لتوسط التابع بينهما يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت ومعرب سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا له وكلا اولا لان الاصل فى التوابع كلها تبعيتها المتبوع فى الاعراب دون البناء سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بالرفع او النعت الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح كما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف لكون اللام اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى رفعا منصوب على المصدرية او على نزع الخافض اى برفع حملا لكونه محمولا على محله البعيد ونصبا عطف على رفعا حملا اى لكونه محمولا على اللفظ اى لفظ اسم اسم لا المبنى وهو الفتح او على محله القريب وهو النصب بناء مثل لا رجل فان اسمها المبنى على الفتح ظريف وهو بالفتح يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بنائه عليه وظريفا

بالرفع حملا

بالرفع حملا على محله البعيد وظريفا معرب بالنصب حملا على لفظ او على محل القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب الكف وهو فوق بك بعينه والا عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كانت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشرائط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله اى وان لم يكن النعت كذلك اى وان لم يكن نعت اسم لا متصلا بالصفات المذكورة بان لم يوجد شروط الاولى مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم يوجد الشروط الاربعة فيه باسرها سواء وجد بعضها اولا فالاعراب اى فحكم الاعراب اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لا غير قدره المبتدا بقرينة حرف الجزاء وقال لا غير اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع يعنى فيما سبق اعرابه على المحل البعيد الذى هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وهما ظاهران وقس من امثلته اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شروط البناء فى بيان فوائد القيود وانما اورد هذا بعد قوله والا ان قلت وكن على بصيرة والعطف اى عطف على شئ على اسم لا المبنى الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لا يكون فيه مكررا وبين الشارح تلك الشرائط

بقوله اذا كان المعطوف نكرة مثل لا غلام لك وفرس وكان تلك المعطوف
معطوفا بلا تكرير لا في المعطوف فانه اى الحال والشان اذا كان ال
المعطوف معرفة سواء كان علما مثل غلام لك وزيد او مضافا
مثل لا غلام لك او عبد الله وجب رفعه اى رفع المعطوف او موصوفا
بالكلام نحو لا غلام لك والفرس لانك لو نصبته حملا على اللفظ او
على المحل لكانت لفظ لا عاملة في المعرفة وذا محال لما عرفت انها
لا تعمل الا في النكرة المضافة او المشابهة بها واذا كان لا مكررا في
المعطوف مع افرادها وتنكيرها مثل لا رجل ولا امرأة فحكمه اى
حكم هذا المعطوف على ما علم من قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من انه
ان يكون خمسة اوجه من حيث اللفظ لان ذكر على وجه التمثيل لا الحصر
فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شروط وهو ان يكون لا مكررة
بطريق العطف وقيل كل واحدة منهما نكرة مفردة بان يحمل
متعلق بالعطف وهو مبني للمفعول ونائب ما استكن فيه راجع الى
المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور على اللفظ اى لفظ الاسم
لا المبني صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة ان فتحه
بشبيهة بالنصب فيجوز الحمل على لفظه ويحمل المعطوف منصوبا
وان يحمل المعطوف عطفا على ان يحمل باعادة الجار لو قوع
الفاصلة وعلى المحل اى محل الاسم لا المبني والمراد به هنا المحل البعيد
وهو رفعه بالابتداء ويحمل المعطوف مرفوعا جائز فالوجه
النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائز
على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون ال

ايضا منفيا ولا يجوز فيه اى في هذا المعطوف البناء كما جاز في
الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور
الامور الثلثة الافراد والتركيب والولي وهذا لم يوجد هنا
للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا في عرفهم لما يجيء وان جاز في
النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او
كان في حكمه كما في النعت وههنا لم يله ولم يكن في حكمه مع ان
الاصل هو الاعراب لمكان الفصل بالعاطف اى بواسطة العاطف
فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع
الفصل يمتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد
الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف في حكم المتصل بان يكون الواو
زائدة لتاكيد المعطوف كما في عطف الصفات بعضها على بعض
مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدبير وكما في
النداء مثل يا زيد وعمرو لانه في حكم يا عمرو وان تكن الواو
فيه زائدة لمظنة الفصل اى لان هذا محل يظن فيه الفصل
بلا الزائدة المؤكدة مثل الجميع فيه ولا خلة ولا شفاعة
بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا
اذ المعطوف على المنفي مطلقا يزاد فيه اى في المعطوف على المنفي لفظة
لفظة لا كثيرا اى زيادة كثيرة كتاكيد النفي نحو لا حول ولا قوة
لان لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا
مثل لا اب وابنا وابن فيه نشر على ترتيب اللف لانه ا
الاول منصوب والثاني مرفوع عطفا على اللفظ وعلى المحل و

يجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا فى قول الشاعر ولا
اب وابنا مثل مروان وابنه لا فيه لنفى الجنس والاب
لكونه نكرة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطفا على اللفظ
والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد
على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون
الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى لا اب موجود وابنا
موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى
الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان و
الابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان
يوتى بالمشبهات ثم بالمشبه بها كقول الشاعر كان قلوب الطير
رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى اذ هو بالمجد
بالمجد ارتدى وتأزرا الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الا
ردتلبه الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردا مهموز اللام
بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاء معجمة
وبعده راء مهملة اذ قوى يقال تأزر فى الامر اذا قوى يعنى
لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف فى تأزرا
للاشباع كالف استقلا انتا فى قول الشاعر لا للتثنية واما سائر
التوابع اى باقيها من التأكيد اللفظى او المعنوى والبدل و
عطف البيان فلا نص عنهم فيها يعنى لم يصرحوا حكمها كما
صرحوا النعت والعطف بالجر لكن اى الا انه ينبغى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان

كل منهما

كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا
كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك
ولا ماء ماؤك وكذا تأكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان
نحو لا رجل ابو عبد الله كذا اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى
ذكره الاندلسى حيث قال اما اما البدل وعطف البيان والتأكيد
اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى
حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة
نحو لا رجل صاحب لى الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل
فكانه قال لا صاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين
المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء فى لا ماء ماء باردا فيبنى البدل
والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا معرفة ~~نكرة~~ ومثل لا ابا له و
لا غلامى له بلا فصل بينهما الا انه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك او
لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون
فى الثانى لانه ينتفى المشابهة بالمضاف والاثبات والحذف
لا يكونان الا بالمشابهة به اى كل تركيب المراد بالتركيب لا مع اسمها
وخبرها ولذا قال الشارح يكون فيه اى فى ذلك التركيب بعد لا
التى لنفى الجنس لام الاضافة سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او
متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط
ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى او جمعا على حده نحو
لا ناصر له ولا مجيرى له او اجرى مبنى للمفعول على ذلك الاسم اى
كلمة لا لنفى الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف هذا بيانه اللفظ م

فى نحو اب فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا يقطع
عن الاضافة على الصحيح ومن حذف النون اى نون المثنى والجمع نحو
غلامين اراد به المثنى والجمع على حده واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص
بالاب والاخ كما شرح المتوسط لهما واما حذف النون فيعم لكل مثنى وجمع
على حده حيث قال فى المثنى والجمع فى الاب والاخ من بين الاسماء الستة
اذ اوليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة لحذف نونى المثنى والجمع و
اثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك
ولا ابا له ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا فقوله مثل لا ابا له مبتدا
وجائز خبره اى يجوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف
النون ويجعل معربا منصوبا يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين
ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة وقعت بعدها بلا
فصل ويقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الفتح على الفتح و
كذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى ويقال لا غلامين له ولا مسلمين
وجمعا بالبناء على الياء فيكون اسم لا التى لنفى الجنس فيهما اى فى
مثل هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم وهو الفتح فى
الاول والياء فى الثانى لوجود شرط البناء التى هى الافراد
والتنكير والولى ويكون الجار والمجرور فى مثل له فى محل الرفع خبرا
لها اى لكلمة لا التى لنفى الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان
الآن لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الآن ولا غلامين
موجودان لفلان الآن فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس
الغلامين له الآن والحال انه قد جاء ملابسا على قلة لا على حد

الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا
ابا له وحذف النون مثل لا غلامى له ولا مسلمى له وجعل معربا
منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله جاء فى مثل اب له ونحوه و
باسقاط النون فى مثل غلامين ولا مسلمين كما فى حال الاضافة
يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة ما
يكون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا
رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان لوجود شروط النصب
التى هى الاضافة الى النكرة والولى تشبيها مفعول له لقوله جاء ن
اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة
حال والاول اوجه له الجار والمجرور متعلق بالتشبيه اى تشبيه
اسم لا هذه التى فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف الى شىء
بالمضاف متعلق بالتشبيه ايضا واجراء احكام الاضافة بالنصب
عطف على قوله تشبيها وبيانه لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى
من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه اى على اسم لا هذه با
باثبات الالف فى البعض وحذف النون فى البعض فيكون اسم لا
معربا منصوبا وذلك التشبيه اى تشبيه اسم لا هذه فى هذين
التركيبين اى بالمضاف فيه اشارة الى ان اللام فى قوله لمشاركته علة
للتشبيه ووجه التشبيه لان وجه التشبيه يكون علة للتشبيه كقولك
زيد كالاسد فى الشجاعة وهى علة التشبيه زيد به اى لمشاركته
اسم لا حين يضاف بالاظهار اللام متعلق بقوله يضاف اى لام
الاضافة المقدرة بينه اى بين المضاف وبين ما يضيف اليه له اى

للمضاف بدون اظهارها يعني لمشاركته لهما في تركيب لا اباله
ولا غلامي له للمضاف الذي وقع بعد لا في قولك لا اباه ولا غلاميه
في اصل معناه اي في معنى الاصلي اي في المضاف من حيث هو
مضاف يعني الاضافة وهو اي الاضافة الاختصاص فالتذكير
باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل
معنى المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب
بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة
فبقي ابوك تخصيص اصلي لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة
واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو في اصل معناه فلما
ثبت الالف في اباك ثبت في ابا لك فكما ان في الاول معرب كذلك
الثاني معرب كذا في الرضي او المعنى عطف على قوله اي لهما لا في تقدير
قوله تشبيها له من حيث المعنى تقدير المعنى هكذا او المعنى ان نحو
لا اباله ولا غلامي له جائز باثبات الالف في الاول وحذف النون
في الثاني على خلاف الظ لما عرفت ان الظ لا اب له بدون الالف
ولا غلامين له باثبات النون تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
التركيبين وهما قولك لا اباله ولا غلامي له حيث لا اضافة فيه
اي في مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بما يشابهه اي المضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة يريد به ان المراد بالمضاف معناه
المجازي وهو التركيب الذي فيه الاضافة لعلاقة الجزئية لا معناه
الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما في التفسير الاول فيكون
المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني يشبه تركيب لا ابا

له بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل
فاثبت الالف وحذف النون كما اثبت وحذف في المشبه به لمشاركته
لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين الغير المضاف فيهما
اسم لا له اي لما يشتمل على الاضافة اي لتركيب يكون اسم لا فيه
مضافا في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
اي ذلك المعنى الاختصاص فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين
الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشي لا فرق بين التوجيهين
في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة
تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضمير له الى المضاف
في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع
عليه لخصوص المورد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين
التركيبين وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه
الا ان بين الاختصاصين اي الاختصاص المفهوم من تركيب
لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب
يكون اسم لا فيه مضافا تفاوتا يعني فرقا فان الاختصاص المفهوم
المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره اي من
الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لا فيه مضافا لان
المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين
التنوين او النون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف
اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف
لا اباله ولا غلامي له لان الثاني اجنبي من الاول والاختصاص انما

يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاحد
الاختصاص في الاول اتم ومن ثمه قد سبق تفسير غير متوغ اى
لاجل ان مثل هذين التركيبين يعنى باثبات الالف وحذف النون
انما هو لتشبيه اسم لا الذى هو غير المضاف بالاسم الذى هو المضاف
فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب يكون فيه بعد اسم لا هذه حروف
حروف الجر من غير اللام نحو لا اباً فيها ولا رقيبى عليها و
لا غلامى بها لعدم الاختصاص فى مثل هذا التركيب لان المضاف
قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفى المشاركة له فى اصل
المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شيء اذا اضيف اليه انما هو بابوته له اى
يكون الاب اباً له وهذا الاختصاص اى المفهوم من اضافة الاب
الى شيء ثابت للاب بالنسبة الى الدار لان الاب من حيث انه اب
لا يكون اب الدار فكيف يوجد بعد الاختصاص بالنسبة اليها
فلا يصح اضافته الى الدار واذا لم يصح اضافته اليها فكيف
يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار يعنى
لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا اباً فيها له فتثبت له
الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها لمشاركته له
او لمشاركة تركيب لا اباً فيها التركيب يضاف فيه الاب اليها فى اصل
معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف على ان يكون
اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى
اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما

غير جائز حقيقة كما انه ليس بمضاف ظاهراً بل المعنى المراد
صفة المعنى المستفاد المفاد بلا اضافة صفة للمعنى فيهما متعلق بقوله المراد
بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع فى هذين التركيبين على تقدير
الاضافة متعلق بالفساد الاتى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا
اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافاً لما يأتى
وهو اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة نفى ثبوت جنس
الاب فى الاول ونفى ثبوت جنس الغلامين لموجب متعلق بالثبوت
بالثبوت الضمير المجرور وصف به احترازاً عن الضمير المستكن فى
الظرف بالاستقلال متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال
بقوله من غير احتياج الى تقدير خبر سوى ما يتعلق به الظرف
بخلاف ما اذا كان مضافاً فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون
المعنى ليس جنس الاب ثابتاً لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين
له وهذا المعنى اى نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لموجب
ذلك الضمير يفسد على تقدير الاضافة اى على تقدير ان يضاف
اباً او الغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدة من وجهين
اما اول اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه
الاول فنصب قوله اولاً على الظرفية فلانه معنى هذا التركيب
وفى بعض النسخ هذين اى التركيبين على تقدير الاضافة لا
اباه ولا غلاميه لما عرفت ان اللام فيهما زائدة وانه يجوز
حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير وهذا التركيب لا
يتم الا بتقدير الخبر لانه لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون

يحذو فاً بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى
تقديره لان قوله له يكون خبراً فيتم الكلام بدون التقدير
اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجود ان فعلى هذا يكون لا
عاملة في المعرفة وذا غير جائز واما ثانياً اى اما فساد المعنى
على تقدير الاضافة في الوجه الثاني فلان المراد من هذين
التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت جنس الاب او نفي
ثبوت جنس الغلامين له اى لمرجع الضمير لما عرفت ان
هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور
خبر لها لان المراد نفي الوجود عن ابيه المعلوم او نفيه عن
غلاميه المعلومين لما عرفت ايضاً انه اذا كان اللام زائداً يجوز
حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير له
الخبر الذي هو موجود فيعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي الوجود
عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا
يناسب وضع لا لانها لنفي الجنس ويخالف ايضاً القاعدة
المذكورة وهي وان كان اسمها لا معرفة وجب الرفع والتكرير
خلافاً لسيبويه قد سبق نعيب قوله خلافاً والخليل بن احمد
استاد سيبويه وجمهور النحاة هذا من قبيل عطف العام على الخاص
اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله في هذا
الفن صار كانه ليس منهم وانما خص المص سيبويه بهذا الخلاف الباء
داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة
لله تعالى مع ان غيره يخالف لانه العمدة والمقتدى فيما بينهم
او مشهور

لخلافه خلافهم فذكره يغني عن ذكرهم لانهم تبع وكثيراً ما
يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع او لان المقصود من قول المص
بيانه الخلاف فبيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لا سيما ان
يذكر من مكان عمدة فيما بينهم لا تعيين المخالفين لان ذكر جملة
المخالفين باسرهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد عليه بقوله
فمذ سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان اسم لا هنا في مثل هذا
التركيب مضاف الى المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار
المعنى متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم
وغلاميه المعلومين فح يكون اسم لا معرفة ولا يجب الرفع و
التكرير لشبهة التنكير بصورة الفصل باللام واقحام اللام
عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه
النهر اى ادخله بين المضاف والمضاف اليه تاكيد علة للاقحام
للام المقدرة لان الاضافة ههنا بمعنى اللام كما يجيء ان المضاف
اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء
من حق لا ان لا تدخل الا على المنكر بسبب اللام التي هي علامة
في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في الظاهر
وان كان في الحقيقة مضافاً فتدخل لا ح على المنكر بحسب الظاهر
وحكم المص بفساده لما عرفت وفي الرضي ثم اعلم ان مذهب الخليل
وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى
فقيل اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان
اللام ههنا ايضاً مقدرة وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك اللام المقدرة

كيتم الثانى فى قوله وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل لهم ما الذى
حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة تاكيدا دون
سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا انتصب هذا
المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفاً وحق المعارف المنفية
بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا
انتهى ويحذف اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية فيها
على حذف المبتدا حذفا كثيراً يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدر
ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا الا ان الاكثر من صيغ
الاحيان مثل لا عليك اى فى تركيب ذكر فيه الخبر اى لا باس عليك
لمن له خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف الاسم
الا مع وجود الخبر لفظا كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظا
لئلا يكون الحذف اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء
مهملة وهو الاذهاب والتنقيص ومنه اجحفته اى اذهبته كذا
فى الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم
كثيراً ويحذف الخبر ايضا كثيراً فتبقى لا العاملة بدون المعمول و
هو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما
كان او خبرا ليكون المذكور قرينة للمحذوف وقولهم
او قول العرب لا كزيد اورده ايذانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل
حذف الاسم مناسبا للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا ان
جعلنا الكاف اسماً بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما

وحرفاً جاز

وحرفاً جاز ان كزيد لها يعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا
محلا على انه اسم لا وان يكون الخبر اى خبر لا محذوف فا اى لا مثله
اى لا مثل زيد موجود فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى
يقتضى منفيا او قرينة حالية وجاز ايضا ان يكون قولهم كزيد
خبر لها فيكون الاسم محذوفا بقرينة حالية اى لا احد مثل زيد
وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه
الاول الا انه اخره لكيلا يكون قريبا لما يكون الكاف فيه حرفا لان
فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر
محذوفا وان جعلناه اى الكاف فى ذلك المثال حرفا عملا بالظاهر
المتبادر فالاسم اى اسم لا محذوف لان الحرف مع متعلقه يجوز
ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع
متعلقه اى لا احد كزيد اى لا احد كائن كزيد خبر ما ولا او فعلهما
فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس
وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات
المشبهتين وصفهما بها لبيان وجه عملهما عند من يعملهما به
ليس الا المشابهة فى النفى متعلق بالمشابهة والدخول على الجملة
الاسمية وقد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات بليس متعلق بالمشابهة
والباء داخلة على المشبه به هو فصل او مبتدا المسند اى الاسم
حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما بعد دخولهما اى دخول ما و
لا يعنى بعد دخول واحد منهما خبره اى خبرية ما ولا لهما متعلق بالخبرية
والضمير المجرور راجع الى اسمهما اى كون الخبر خبرا لهما لا قدر المضاف

ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما
عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله وكذا كلمتين
اسميهما اى اسم ما ولا لما والتانيث باعتبار الجزو ولان التانيث امر
هاتين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما
فيه ظاهرا وهو ظاهر لغة حجازية وخص المنصوب الخبرية بالذكر
الباء داخلة على المقصود مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم لان
اعمالهما فى الاسم والخبر وجعل عطف تفسير لقوله اعمالهما اسمهما و
خبرها اسما وجزالهما فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما
لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من الظهور باعتبار الخبر لان الخبر
منصوب بهما اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما
عاملين فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولها فلا يظهر
اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر
الجزء منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل
فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى
لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين واما بنو تميم وهو
مذهب الكوفيين فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لعدم اختصاصهما
اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما
مشابهين لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما
النفى لا العمل فلا يجعلون الخبر اى ما هو الخبر عند اهل الحجاز
ومذهب البصريين خبرا لهما ولا الاسم اى ولا يجعلون ما هو الاسم
عندهم اسما لهما بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل

الحجاز بل هما اى ما يقابل لها اسم وخبر عند اهل الحجاز مبتدأ وخبر
عند بنى تميم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفى مضمون
مضمون الجملة لا غير بناء على ما كان اى الاسم والخبر عليه قبل دخول
دخولهما عليهما لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتداء
وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير الحمل بعد
بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب
الى السلب ولما بين ان ما ولا تعملان فى الاسم والخبر رفعا ونصبا
لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين
واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابه بليس واراد
الشارح بيان ما هو الراجح والمختار من المذهبين فقال
ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل اى هى التى انزل عليها
عليها القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما فيه هى المشابهة
بليس وهذا فى محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها
ولما عملت فى بشر علمت ايضا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع و
النصب عند من يجوز عملها وما هن امهاتهم جمع ام وهى
الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء
حذفا غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد
له وقيل الامهات الناس والامات البهائم فى الصحاح وهذا
صريح فى كونها عاملة رفعا ونصبا واما لا فمقيس على ما لكونهما
لكونهما شريكين فى المشابهة بليس ولما بين كون ما ولا
عاملتين وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه اراد

ان يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال **واذا زيدت**
لفظة **ان** بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها النافية لا الشرطية
لان لها صدر الكلام **مع ما** اي بعدها اي بعدما بلا فصل لان مع
يجيء بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا اي بعد العسر
لانه لا يكون مع العسر يسر وانما يكون بعده نحو ما ان زيد قائم
قيل انما اختصت لفظة ما بالذكر مما ذكر بها عن لا لانها اي لانكلمة
ان لا تزاد مع لا اي بعد لا في الاستعمال وهي اي كلمة ان بعد ما
زائدة عند البصريين لتاكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى
ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر
اي ما انتم الا بشر وما وضع للنفي اذا جيء بعد حرف النفي
يكون للتاكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز ونافية مؤكدة
من غير ان يكون زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي
نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي
المعنى الا مفصولا بينهما كما في قولك ان زيدا القايم كذا في الرضي
او انتقض النفي الذي يكون علة وسببا لعملهما **بالا** اي
بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا
حاضر **او تقدم الخبر** على الاسم اي نفس الخبر ظرفا كان او غيره
الا عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف
نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين واجيب بان المعنى
فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها في سياق

فعملها قائم نحو ما زيد الا حاضر

النفي **بطل العمل** جواب اذا زيدت اي عمل لفظة ما في الاسم والخبر اذا
كان مع كل واحد من هذه الامور الثلثة التي هي زيادة ان بعدها و
توسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب
رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل ما دام مركبا تركيبا
اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت
ان لا تزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن
الفرع اما بطلان عمل ما اذا زيدت ان بعدها فلانها عامل
ضعيف لكونه حرفا غير اصيل في العمل الا انه عمل لشبهه بفعل غير
متصرف وهو ليس والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير
المتصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة
فلما فصل بينها وبين معمولها اي ولما وقع الفصل بينها و
بين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان وان كان فيها معنى النفي لم تعمل
لكون الولي شرطا فيها ولكراهة ابوا ان النافية في
موضع العامل واما بطلان عملها اذا انتقض النفي الذي هو علة
وسبب لعملها لما عرفت بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر
فلان عملها في اسمها وخبرها لمعنى النفي فلما انتقض ذلك النفي
بتوسط الا بينهما بطل العمل اي عمل ما ولا في الاسم والخبر لان
انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما
بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاسنادي
يظهر العامل المعنوي لكونه منسوخا به واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر
على الاسم فيهما فلتغير الترتيب الذي هو شرط في عملها لانحطاط الرتبة

الفرع عن رتبة الاصل واشعار الفرعيتهما مع ضعفهما في العمل
لما عرفت غير مرة وانك بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ
والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر واما بان الاسم مبتداء و
الصفة خبر مقدم لانه ح يكون من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران
قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن اراد ها فليرجع
اليها **واذا عطف عليه** اى على خبرما اى اذا وقع عطف شى على خبرما
سوا كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا
يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزاد **بموجب** بكسر الجيم من اوجب
لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف ينتقض نفي المعطوف عليه فيكون
المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المص بقوله بموجب انه من قبيل
عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدا محذوف
مثل ما زيد قائما لكن قاعد اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل
عطف الجملة على الجملة اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي اى بعاطف
يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل
بضده وهو اى العاطف الذى يفيد الايجاب اثنان بل ولكن
لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيد ان ايجاب الحكم
في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد لان افاد ايجاب المسافرة
لزيد ولكن المعطوف لعمرو **فالرفع** اى فحكم المعطوف الرفع قيل
المبتداء بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء
وقوله لا غير ايذان بالرفع مخصوص بالمعطوف بالحمل على

الحمل

المحل لان الجزاء اذا عرف باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون منصوبا عطفا
على اللفظ لكونهما اى لكون بل ولكن بمنزلة الا الاستثنائية في نقض النفي
يعني كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذى هو علة
الاعمال كذلك لا تعملا فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي
ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان
المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ماهو شبيه بها فقال
المجرورات هو تبين شرحه عما ياتي في بحث المرفوعات ومن ا
راد فليرجع اليه **ما اشتمل** اى اسم لان البحث فيه اشتمل سوا كان
ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا ومحلا وانما فسرنا الكلمة ما بالاسم
ليخرج من الخروج الحروف الاواخر جمع اخر صفة الحروف التى لا
محل الاعراب صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل
عصا ورحى لان الحرف الاخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا
بمحل الاعراب اذ لو كان محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا و
تلك الحروف مثل الدال في زيد والواو في عمرو لانه يقال الدال في زيد
مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن لا يطلق عليها اى على تلك
الحروف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا بل انما
يطلق احد هذه الانواع الثلثة اصطلاحا على نفس الاسم لا غير
لانها اى لان هذه الانواع الثلثة اقسام الاسم يعني او صافه لان الاسم
لا يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق
ان يتصف باوصاف الاسم **على علم المضاف اليه** اى علامة المضاف
اليه فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة

المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مذكر لا يعقل
جمع مرفوع المرفوعات لان الجماعة مذكر لا مؤنث
في الايراد السؤال والمطابقة في الاسم الذى من ذوى
العقول والمرفوعات ليست من ذوى العقول
والمذكر الذى من ذوى العقول يجمع
بالواو والنون او الياء والنون والمذكر
الذى لا يعقل يجمع بخلافه او يجمع بالالف
والتاء كالصافنات
وغير ذلك

من حيث هو مضاف اليه يعني ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه
بل الوصف يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اي علم المضاف
اليه الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا الفعل المعنى المصدري و
هو ثلثة ولذا قال الشارح سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او
الفتحة نحو غلام احمد او الياء كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء
الستة المذكورة في اول الكتاب لفظا او تقديرا فيضرب الاثنين الى
الثلثة وقد سبق امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري فمثل
غلام فتى وحبلى وابن العباس ولم يذكر الجر المحلي لانه لا يكون بـ
بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهؤ
لاء بهذين مثنى وانما قلنا في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث
المضاف اليه فقيدناه بقيد الحيثية لان الجر مطلقا سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف اليه
كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلق لا يكون علامة الا لما وجد فيه
معنى من المعاني المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف
بالفاعلية او المفعولية او الاضافية فيكون الاعراب لبيان وصف
لا الذات بل بحيث كونه مضافا اليه لما قلنا والمضاف اليه اي هذا
اللام واذا كان للعهد وقد سبق اعرابها مرادا مختصا بما عرفه به
اي بالمضاف اليه الذي عرفه المص به وهو التعريف الاتي بقوله
والمضاف اليه كل اسم اه لكن المشتمل على علامة اعم منه اي متحقق
من المضاف اليه الذي عرفه المص ومما هو مشبه به اي اعم بشيء
يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه

قيل الجواب

قيل الجواب ان يوجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء فيدخل في تعريف
المجرور وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد
سواء كان زيادته سماعا مثل قولك بحسبك درهم وكفى بالله الاصل
فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد معنى الكفاية فيهما
او قياسا مثل ما جاءني من احد
وما زيد بقائم او صح
اوليس زيد بقائم وكذا اي كما يدخل في التعريف ما كان مجرورا
بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة اللفظية لان
المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فالجر
ليس بمقصود لان المعنى على ان الاضافة فجر كلا جر وفي الرضي و
عمل الجر ههنا المشابهة المضاف اليه الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون
لاجل الاضافة فما يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة
الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلي و
المجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث
وان لم يكن اي ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع
داخلا في تعريفه اي في تعريف المضاف اليه والمضاف اليه اظهر
في مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني
غير الاول اذ كان المقصود من الاول العموم ومن الثاني الخصوص
واما ان كان مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف
اذ كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرفة
اذا اعيد معرفة يكون الثاني عين الاول لا سيما المص خالف الجمهور
الجمهور في تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلي لا يسمى
مضافا اليه عندهم والمص سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده

نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلي
وهو اى المضاف اليه ههنا اى في هذا التعريف غيرهما اى غير المضاف اليه
الذى هو المصطلح المشهور بينهم وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر
بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف عندهم ما نسب اليه
بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلثة لا تكون مضافا اليها
عندهم وذهب المص في ذلك اى في مخالفة الجمهور او في اصطلاح
اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره من مذهب سيبويه لما
عرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا والمراد بحرف الجر غير
الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون اليه عنده ايضا وانما
اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور اصلا و
حالا والمجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره
الا بحسب الصورة ايضا اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر تقديرا كل اسم حقيقة كزيد في غلام زيد و
مررت بزيد او حكما ليشمل قوله كل اسم الجمع جمع جملة التي يضاف
اسماء الزمان فعلية كانت نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم و
يوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية نحو اذ الخليفة عبد الملك
فانها اى تلك الجمل في حكم المصادر لان الجملة هي جملة لا تكون مضافا
اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم لكونها تاولت
به اى يوم نفع الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ الخليفة عبد الملك
نسب مبني للمفعول اليه اى الى الاسم شئ وانما قال شئ ليعم الاشياء

الاسم والفعل

الاسم والفعل ولذا قال الشارح اسما كان الشئ المنسوب الى ذلك الاسم
نحو غلام في غلام زيد او كان فعلا نحو مررت في مررت بزيد او
اسما ايضا نحو انا مار بزيد بواسطة حرف الجر احتراز عما نسب اليه
شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول لفظا او تقديرا
اى ملفوظا كان ذلك الحرف اى الحرف الذى صار واسطة فيه اشارة
الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه
مع اسمه كثير شايع وتقديرهم في مثل هذا العطف لفظ كان قرينة
دالة عليه والى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول كما في اذا
كان المنسوب فعلا مثل مررت بزيد او اسما نحو مار بزيد
او مقدرا ولم يذهب الى كون انتصابهما على الحالية لتعسر تقدير
العامل ولان تقدير كان اسهل حال كونه ذلك المقدر مرادا
يريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لا انه خبر كان المقدر والخبر
في حكم المفعول به فيكون حالا عن المفعول به حكما والعامل فيه كان
من حيث العمل لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على حاله
ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى بابقاء اثره وهو الجر
والعامل ههنا اما المضاف لما حصل في التركيب معنى حروف الجر قوى
بكون العمل فعلا او الحرف المقدر واشار الشارح الى الثاني بقوله من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد و
اما من نحو خاتم فضة واما في نحو ضرب اليوم على ما يجئ
احترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر
مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما في الاضافة لم ينصب

بل حذف نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة وضربته تاديباً
فانه اى الحال والشان وان نسب اليه اى الى يوم الجمعة الصيام لكن
لوقوعه فيه وكونه محلاً له بالحرف المقدر وهو لفظة فى لانه كان
فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع فى
جزء منه حذف فى دفعاً لهذا الابهام وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه
فصار اليوم ح معيار الصوم كله اى كل ذلك الحرف غير مراد
لا لفظا ولا تقديرا اذ لو اريد لا لتجئ اليوم به اى بالحرف لفظا ليكون
الالتجاء علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم يجر بل انتصب علم انه
ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان
يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال فالتقدير اى تقدير الحرف اى
كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد شرطه
اى شرط هذا التقدير ان يكون المضاف اطلاق المضاف مجاز
بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا والا يلزم
تقدم الشئ على شرطه وذا غير جائز اسما اذ لو كان المضاف
فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف الذى صار واسطة لان الاضافة
لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فيلزم فى الفعل
ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير و
الذكر فيه كما فى الاسم نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل
نحو انا مار بزيد مجردا اى منسلخا يعنى اريد بالتجريد
الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المص ان
يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى

مجردا هو عن تنوينه وان كان التنوين مقدرا مثل كم رجل
وضاربك وضاربه وضاربنى وحواج بيت الله فان
التنوين مقدرة فيها ظاهر عنه التنوين بالرفع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا هو العائد الى الموصوف
محذوف وهو عند ال وما قام مقامه اى مقام التنوين
من نونى التثنية والجمع على حدها بيان لقوله ما قام
لاجلها علة الانسلاخ اى لاجل الاضافة لا لغيرها كالتقاء
الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف
وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون
اى نون التثنية والجمع على حدها دليل تمام ما هى فيه اى دليل
على تمام الاسم الذى التنوين او نون فيه لان التنوين انما
وضعت للانفصال الانقطاع وكذا ما قام مقامه فلما اراد
اى النحاة ان يمزجوا من مزج بالجيم والزاء المعجمة والمزج الخلط
الاختلاط اى ان ارادوا النحاة الكلمتين واتصال احديهما
بالاخرى مزجا يكتسب به اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة
الاولى من الكلمة الثانية التعريف اذا كانت الثانية معرفة
او التخصيص اذا كان نكرة فى الاضافة المعنوية او التخفيف
وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاوليان مخصوصان بها لان
او لمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظ
ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيهما نقصان لان المعنى على الانفصال
لم يوجد الا فى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما

امتزجا امتزاجاً تاماً اكتسب الاولى من الثانية التعريف
اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف
لانه فيهما ايضا فالايلزم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة
و نكرة حيث صارت كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام التنوين
الماقل وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما في
الاضافة اللفظية حذفوا من الكلمة الاولى علامة تمام الكلمة التنوين
او النون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين او النون في الو
الوسط و لفات الغرض المطلوب المقصود وهو التعريف
او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة
فتضيع الاضافة فوجب ان يحذف العلامة وتمموها بالثانية
اي وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هي به
لانه لما حذف ما تحت هي تمت هي به صارت ناقصة ولما قامت ال
الثانية مقامه صارت متممة للاولى و مكملة لها ثم اي بعد
علمك المضاف اليه عند المص ما هو وشرط تقدير الحرف المتبادر
من تبادر تسارع اي المفهوم اولا من هذا التعريف اي
تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا مرادا نظراً منصوب بنزع الخافض اي بانه ينظر الى كلام
القوم وفسر كلامهم و مرادهم بقوله حيث ليسوا اي ليس القوم قا
قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية لكون الانفصال فيها
لفظا والمعنى على الانفصال و لذا لم تفد التعريف ولا التخصيص
كالمعنوية فالاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان لفظا

اليه وان كان مجرورا لفظا كلمة اما منصوب او مرفوع انه اي ا
ان هذا التعريف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قوله المتبادر
مبتداء وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس في الاضافة اللفظية
حرف الجر لا لفظاً ولا تقديراً فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف
اليه بحرف الجر لفظاً او تقديراً مرادا لكن الظاهر من كلام المص في المتن
اي في متن الكافية والتصريح في شرحه له اي شرح المص لهذا المتن ان
التقسيم اي تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتي وهي معنوية
ولفظية بارجاع ضمير المرفوع في الاضافة بتقدير حرف الجر الى الاضافة
المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اي ليس ذلك التقسيم الا للا
للاضافة بتقدير حرف الجر ففهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا
بتقدير حرف لكن المص لم يبين تقدير حرف الجر فيها كما بين تقديره
في الاضافة المعنوية بقوله وهي اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في
بشروط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
للايضاح كما هو دابه في وضع القواعد والاصول لا في المتن لفظه
لا دلالة والظرف متعلق بقوله لم يبين ولا في شرحه ولم ينقل عنه اي
عن المص شيء فيه اي لم ينقل عن المص في تقدير حرف الجر فيها شيء
يعني صراحة واشارة من سائر مصنفاته اي من باقي الكتب المصنفة
فبقي امر الاضافة اللفظية في حق تقدير الحرف مبهماً ولكن المحشي
عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من
التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيد تقسيم المص الا
الاضافة الى المعنوية و الى اللفظية وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة

الى مفعولها يعني في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله مثل قولك
ضارب زيد بتقدير اللام متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول
لتقوية العمل حيث زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في ردف
لكم لان الصفة ههنا متعدية بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة
اى ضارب لزيد لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه
وما كان كذلك يكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد وتكلف
بعضهم في اضافتها اى في اضافة الصفة الى فاعلها مثل قولك
الحسن الوجه بتقدير من البيانية متعلق بتكلف فان ذكر
الوجه الذي هو في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية له فتدخله
لتاكيد البيان كما تزاد في التمييز في قولك ‌ لله دره من فارس
وقال البعض من قائل لتاكيده ايضا فانه في اسناد الحسن في قولك
زيد الحسن الى زيد منه قبيل ذكر موضع الحسن ابهاما فانه
لا يعلم منه انه اى شيء منه اى من زيد حسن يعني لا يعلم من قولك
زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف من او
صافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود و
المراد واذا ذكر الوجه بقولك زيد حسن الوجه تبين المراد فكانه
قال زيد الحسن من حيث الوجه كما في قولك طاب زيد من حيث
النفس ويحتمل ان يكون الاضافة ههنا بمعنى في لان المضاف اليه
محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف يكون الاضافة
بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه

كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد فيه
فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم
فجاز ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم فان
قلت هذا اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه في الحقيقة
والواقع تخصيص لان الحسن كان عاما شايعا قبل الاضافة
كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادة
الاضافة التخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد شيئا من الاشياء الا تخفيفا في اللفظ فقط وفي هذا
المثال قد افادة الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت
ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون في الوجه وغيره كما ان
الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كما
كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لا نسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص
لانه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل الذي
هو الوجه لان الفاعل مما يخصص [illegible] لانك اذا قلت قام
مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من
زيد وعمرو وغيرهما فلما قلت زيد خصصه به كذلك الوجه في قولك
الحسن وجهه تخصيص الصفة بكونها قايمة به فلا يكون التخصيص
مما تفيده الاضافة لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل ثا
فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ في جانب
المضاف اليه اى ومعنوي اى الاضافة بتقدير حرف الجر فالضمير

فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير بشرط ان يكون
المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ما سبق غير مرة
معنوية اى منسوبة الى المعنى اى معنى لفظ المضاف لهو دا لتوها
اليه من التعريف والتخصيص لانها اى لان هذه الاضافة تفيد مو
معنى فى المضاف تعريفا بدل من معنى بدل البعض من الكل او
تخصيصا عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية اه
المعنى الذى فى المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لا
لان كون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب ا
الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى فى
المضاف واذا نسب اليه ولفظية اى منسوبة الى اللفظ اى لفظ
اى لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها اليمين
التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افدته وهو التخفيف
ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف فقط يعنى فائدتها منحصرة فى لفظ
دون المعنى يعنى لا يفيد شيئا زائدا على المعنى الاول لعدم سرايتها
اليه اى الى تسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال لما كانت
فى اللفظ فقد نحصر فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر
الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية
اراد ان يفصل كل واحد منهما ويبين انواعها وشرائطها و
فوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دابه فقال مصدرا
بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام العهد الخارجى على سبيل
ترتيب اللف والنشر فالمعنوية التى هى قسم من من ا

الاضافة اى

الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة
كثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الحمل
فيها على الاصل علامتها قدره ليصح الحمل بقوله ان يكون
وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان يكون لا
يخفى على من له ادنى تأمل المضاف فيها غير صفة والصفة
المنفية ثلثة والا قال الشارح كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلث مضافة
بالجر صفة الصفة الى معمولها اى فاعلها بدل البعض من معمولها
او مفعولها واذا اضيفت يصير مضافا اليه فح يكون التعبير
التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل او المفعول مجازا باعتبار الكونية
مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم وهى على ضربين اما ان
يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح سواء لم يكن
المضاف فيها صفة كغلام فى قولك غلام زيد واما ان يكون لم
المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث
لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل الاضافة ولا بعدها وهو قول
الشارح او كان المضاف صفة اسم فاعل او اسم مفعول او الصفة
المشبهة ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها بل
لم يكن مضافة الا الى غيره اى غير المعمول كمصارع مصر بالتنوين
لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع هو
مضاف الى غير معموله وهو المصر فانه ليس معمولا له بل معموله
من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف المضاف

مثل ضرب اليوم وكريم البلد والاضافة ايضا بمعنى في لان الكريم
لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة الى غير
معمولها واحترز به اى بقوله مضافة الى معمولها عن ان يكون المضاف
صفة مضافة الى مفعولها نحو ضارب زيد فانه في الاصل ضارب زيدا
بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو
حسن الوجه فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على
ما سيجئ لهما زيادة تحقيق وهي اى الاضافة المعنوية بحكم
الاستقراء ثلثة اقسام فالحصر استقرائي لانها اما بمعنى اللام
سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه
فناسب الاضافة ان يكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام
الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معه محلولا له
للمضاف اليه مثل قولك دخان النار فيما اى في المضاف اليه الذى
هو غير جنس المضاف بالنصب لانه مفعول عد وهو فعل
متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول وظرفه عطف على جنس
المضاف ان ظرف المضاف اى لا يكون المضاف اليه على المضاف في
التركيب الاضافي صادقا على المضاف اى لا يصح حمل المضاف
اليه على المضاف وغيره عطف على المضاف يعنى ولا يكون المضاف
اليه صادقا ايضا على المضاف ولا ظرفا له اى ولا يكون المضاف اليه
ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه ولا غيره نحو غلام زيد فانه
المضاف اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف الذى هو الغلام ولا
كونه صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال

الغلام زيد

الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر ولا ظرفه
لعدم الحلول فيه وهو الظاهر فاضافة الغلام اليه اى الى زيد
بمعنى اللام يعنى بكونه الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له اى غلام
لزيد او بمعنى من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه فيها
يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا
تبين ان ما قبلها من اى جنس فتناسب في جنس المضاف
يعنى في الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف و
يصلح ان يتخذ منه المضاف بالحمل صفة المضاف اليه كما هو المتبادر
المتبادر عليه اى على المضاف اى في المضاف اليه الصادق على المضاف
يعنى يصح حمله عليه وعلى غيره اى على غير المضاف بشرطه متعلق بقوله
الصادق ان يكون المضاف ايضا اى كالمضاف اليه صادقا على
المضاف اليه وعلى غير المضاف اليه يعنى ان الفضة في
قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير
الخاتم يعنى على ما لا يكون من الفضة كذلك الخاتم يصدق
على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة
ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب
خاتم وهذه الدراهم فضة فيكون بينهما اى بين المضاف
والمضاف اليه في هذه الاضافة عموم وخصوص من وجه و
اعلم ان النسب الاربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين
على ما يصدق عليه الاخر او يصدق فالاول التباين كالا
الانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما

نسب اربع

يصدق عليه الآخر أو لا فالأول التساوي كالانسان و
الناطق والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه
الآخر من غير عكس او لا والاول العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق
عليه الانسان بلا عكس والثاني العموم والخصوص من وجه
كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثاني والثالث ما
يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان الاسود والجماد
الابيض التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق و
العموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان
فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان
من اراد تفصيله فليرجع اليه وامّا بمعنى في في ظرفه اى
في ظرف المضاف اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا
له بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية
لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له والحاصل اى حاصل
البيان في هذا المقام يعني حاصل ان يكون الاضافة المعنوية
لامية وبيانية وظرفية وبيانه ان المضاف اليه فيها الخ
اما مباين للمضاف بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر
كالانسان والفرس لما عرفت من النسب الاربع وح اى حين
ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف على ما قلنا ان كان المضاف
اليه ظرفا له اى للمضاف بان يكون زمانا او مكانا باعتبار وقوعه
فيه فالاضافة بمعنى في لما قلنا الا اى وان لم يكن المضاف

اليه ظرفا

اليه ظرفا للمضاف حين التباين فهي اى فالاضافة بمعنى اللام فحصل
القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية واما مساو له بمعنى اما
ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق
عليه الآخر بان كان اللفظان مترادفين كليث واسد وجبس ومنع
او اعم عطف على مساو يعني يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره مطلقا
يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه
كاحد اليوم فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم
خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه فالاضافة على الـ
التقديرين اى على تقدير المساوات بينهما وعلى تقدير ان يكون الـ
المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك
اذا قلت مررت بالاسد لم تحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد
عند تعداد الايام لم تحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد
باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين واما اخص مطلقا
يعني يكون المضاف اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما بالعموم
والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه كيوم الاحد قد عرفت
ما بينهما من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم مخصوص يبين ما
يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس
ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير
خاصا بالاضافة وشجر الاراك وهي جمع اراكة وهي في الاصل شجرة
مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به تنبت في ديار العرب يجلب
منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها كالمسواك ...

فتكون خاصاً والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان
دوام واستمرار او لا فيكون عاماً يصير خاصاً بالاضافة الى نوعه
مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك فالاضافة ح ان
يكون المضاف اليه خاصاً مطلقاً بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان اخص
مطلقاً صار كانه مباين للمضاف ولم يكن ايضاً ظرفاً له فكانت فيه
بمعنى اللام ولم يكن هذا قسماً آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى
يكون المضاف اليه فيه مباين ولم يكن ظرفه قسماً واحداً واما اخص
من وجه فان كان المضاف اليه اصلاً للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ
منه كالخاتم والفضة والباب والساج فالاضافة فيه اى فى هذا القسم
بمعنى من البيانية لان المضاف اليه يبين المضاف لكونه
جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضاً للبيان فهذا القسم
قسم ثالث فصار اقسام الاضافة المعنوية ثلثة اقسام والا
اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه
فهى اى الاضافة على هذا التقدير ايضاً اى كما ان المضاف اليه اذا
لم يكن اصلاً للمضاف كان مبايناً له وليس بظرف له فكانت
بمعنى اللام كما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن
ايضاً ظرفاً له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا فاضافة
خاتم الذى هو متفرع الى اصله الذى هو فضة فى قولك خاتم
فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضاً متفرع
منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية
واضافة الاصل مثل فضة الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى اللام لانه

ليس اصلا

ليس اصلا لها ولا ظرفاً واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اذا
اضافة الخاتم الى الفضة كثير شايعاً لان اذا اضافة الفرع الى الاصل لم
يات له مثالاً لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادراً
لان اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله
اتى له مثالاً فقال كما تقول عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين
الناس فضة خاتمك خير يعنى جيده من فضة خاتمى او بالعكس
نحو فضة خاتمى جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما
تقول حديد سيفى جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية
منقسمة ثلثة بالاستقراء وكان تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها
البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم
منها وهو اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبهاً واعلم ايها
الطالب المنصف انه اى الحال والشان لا يلزم اى لا يجب فيما هو
بمعنى اللام اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام ان يصح التصريح بها اى
باللام قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذا الاضافة
تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لا يلزم
اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفى افادة الاختصاص الذى
هو مدلول اللام فقولك فى اضافة العلم الى الخاص يوم الاحد وعلم
الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام كما عرفت سابقاً والحال انه لا يصح
اظهار اللام فيه اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد
باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد غلام لزيد وهذا الاصل
الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكتفى فيها افادة

معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية
لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان
يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح ا
ظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج مبنى منزل
فيه اى فى مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثل ان
يقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة
المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك
اى يوم مخصوص
اليوم الى اسمه وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار
كون الفقه جزءً منه فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية و
خص به وكذا يتجه الاشكال فى مثل قولك كل رجل وكل واحد يعنى ان
لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالاضافة الى ما يفيد اختصاص
فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولواحد لان اضافة العام الى
الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام
مخصوصاً به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة
المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة فى الاستعمال و
لكن اكتفى ببيان ما هو القليل فى الاستعمال على منوال بيان غير الـ
المنصرف فيما سبق وهو اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال اى
اى استعمالات النحاة الفاظ العربية لان الضرب مثلاً فى قولك ضرب
اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازاً بعلاقة الـ
الزمانية فاضافة الشىء الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما
المضاف فى اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى

البيانية متفرع منه فيكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة
فى هذا الفن هو الاولى وردها اى ورد الظرفية اكثر النحاة فى الاضافة
بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف
ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً كغلام رجل فان معنى قولك ضـ
ـرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه اى بسبب
كونه الضرب واقعاً فى اليوم كقولك للعرب كوكب الخرقاء لسهيل
اى كوكب له اختصاص بالمراة بملابسة انها تسرع للتهيئ لاسباب
الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور
فصار كان الكوكب مختص للمراة الخرقاء حتى يقال الكوكب مختص
لها فان قلت فعلى هذا اى على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى
الاضافة اللامية يمكن رد الاضافة التى تكون بمعنى اللام فتكون ا
لاضافة المعنوية قسماً واحداً فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل
الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين
المبين بكسر الياء المنقطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين
والمبين بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضاً لان الخاتم عام صالح لان
لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تختص بالاضافة
اليها كالغلام المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص
بالفضة باعتبار نوعه منها قلت نعم يمكن رد الاضافة التى بمعنى من
الى الاضافة بمعنى اللام كذلك الاختصاص لكن اى لكن انه لما كان
الاضافة بمعنى فى يعنى الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها
ردوها اى رد النحاة هذه الاضافة الى الاضافة التى تكون

بمعنى اللام تقليلاً انصب على العلية لقوله ردوها للاقسام اى
لاقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكاب الـ
التكليف فيما اقل استعماله واما الاضافة التى تكون بمعنى من البيانية
فهى كثيرة فى كلامهم اى كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة
بمعنى اللام كثيرة فيه فالاحط بها اى بالاضافة بمعنى من ان تجعل قسما
على حدة اى برأسها من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لانه
ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسماً برأسه ولانه يلزم ارتكاب
مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا
اردت هذه الاضافة ايضاً يلزم ارتكاب مجاز فى امور شتى
ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع عن ايراد امثلتها
ذاهباً الى الصنعة البديعة التى هى كون النشر على ترتيب اللف
ليفيد زيادة معرفة بها كما هو دابه فقال نحو مبتدأ غلام زيد
مثال الجز للاضافة التى تكون بمعنى اللام لان المضاف اليه وهو
زيد ليس جنساً للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضاً فتكون للخ
لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط اى غلام مخصوص
لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة التى تكون بمعنى من البيانية
لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه اى
خاتم متخذ من فضة ومصنوع منها ونحو ضرب اليوم مثال
للاضافة التى تكون بمعنى فى لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث
وقع فيه ولذا قال الشارح اى ضرب واقع فى اليوم فاضيف الى
زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون

الاضافة ظرفية بمعنى فى ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية و
تقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو
اما لفظى وهو التخفيف ولكنه لم يبين لوضوحه لان المعنوية
تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف
او تخصيصه فقال وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفاً اى تعريف المضاف
فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان
يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفاً من المضاف اليه او
يكون المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على
ما سيأتى من انه المختار مصاحباً مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة
التركيبية التى هى غلام زيد فى الاضافة المعنوية التى يكون
المضاف معرفة معها فلا يرد بالاضافة المعنوية التى تفيد
التخصيص موضوعة وضعاً نوعياً للدلالة على معلومية المضاف
لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج
لان لفظ المضاف اليه لما امتزج المضاف حتى تنزل منه منزلة
التنوين يجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على
قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف اليه المعرفة لا
ان عطف على قوله ان الهيئة اى لان نسبة امر الى معين
الى موضعين كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد يستلزم اى
توجب تلك النسبة معلومية المنسوب ومعهوديته اى كونه
المنسوب معلوماً ومعهوداً كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث
تفيد معهودية المضاف فان ذلك اى فنسبة امر الى معين

تستلزم معلومية المنسوب عين لازم كما لا يخفى وجهه لانه لو
كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوب الى المعين وليس
كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع
الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المع
فعلم المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا
الوضع فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد وله غلمان كثيرة من
غير اشارة الى واحد معين من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما لكو
كونه اعظم غلمانه او اشهرهم او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب
بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه فلا يكون هيئة
التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف ومعهوديته قلنا
ذلك اى ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة المعنوية
التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكونه هيئة
التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه
المعرفة لانه ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال
لا يزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك
وقوله كما جبل له اى كان المعرف باللام يعنى الاسم المعرف بلام تعريف
الجنس المنزل منزلة النكارة فى اصل الوضع لواحد معين
من الجنس حتى يقع صفة المعرفة نحو زيد العالم ثم قد
يستعمل اى المعرف باللام بلا اشارة الى واحد غير معين على
خلاف الوضع كما فى قوله اى قول الشاعر ولقد الواو للقسم

والمقسم

والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما
فى قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وحده من مر
على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لؤم يلؤم
مثل سئال يسئال وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس
يسبنى من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع
لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه و
هو مجهول غير معين و مثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
وذلك اى ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين جار على خلاف وضعه وما كان على خلاف الوضع لا يعارض
الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه
غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم
لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة
او لا قوله وليس يجرى هذا الحكم اى حكم افادة هيئة التركيب
الاضافي تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب سؤال
مقدر تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوعة
لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير و
مثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف
اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير و
مثل واما قال الشارح فى نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك و
شبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المص
هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب

اى مثل وغير

والآلكن فان اضافتهما لا تفيد التعريف اى لا تجعل كل واحد منهما مع
معرفة وان كان مع المضاف اليه المعرفة اى وان كان كل واحد منهما مشتملا
مضافاً الى المعرفة لتوغلهما فى الابهام لان مغايرة ذات زيد فى قولك
جاءنى زيد وغير زيد ليست صفة تخصيص ذاتاً دون ذات لان كلا
من الوجود موصوف بهذا بمغايرة زيد وكذا مثلية فى قولك جاءنى
مثل زيد لا تخصيص ذاتا وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء قد توغل
فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو
غيرك ومثلك وكل ما كان بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك
وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست بصفة تخصيص
ذاتاً دون اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة
وكذا مماثلته لا تخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك الى هنا
كلامه الا ان يكون المضاف اليه اى الذى اريد اضافة غير او مثل
اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية ضداً واحداً كالسكون فانه
له ضداً واحداً وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك
يعرف مبنى المفعول اى ذلك الضد بغيرية اى بكونه غيراً اى اذا
اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه وكقولك عليك بالسم من اسماء
الافعال اى الزم بالحركة وداوم عليها فان الحركة مع الحركة غير
السكون فانه الله لا يحب الباطلين وغير ههنا بالجر صفة
الحركة المعرف باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة
الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده وقيل

الحركة كونان فى آنين بمكانين والسكون كونان فى آنين فى مكان
واحد وكذلك اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه
كذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء كالعلم
كابى حنيفة وابو يوسف والشجاعة نحو على بن ابى طالب وخالد بن
الوليد فقيل له اى للشخص المشتهر فى ذلك الشىء جاء مثلك كان
مثل معرفة بالاضافة اليه كما اذا قيل لابى حنيفة او لعلى رضى الله عنه
جاء مثلك او شبهك اذا قصد بالمثل الذى يماثله فى الشىء الفلانى
يعنى العلم والشجاعة وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً
اى تخصيص المضاف اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصاً بالمضاف اليه
بعد ان كان عاماً يقبل الخصوص مصاحباً مع المضاف اليه النكرة
مطلق فى افادتها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل فان التخصيص
فى عرف النحاة تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام الذى اريد اضافته قبل
اضافته الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة يعنى يصلح
لان يكون مملوكاً لفرد من افراد الانسان رجلاً كان او امرأة غير
مختص لواحد منهما فلما اضيف الى رجل كقولك غلام رجل وصار
مملوكاً له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام
امرأة وحده وقلت الشركاء فيه اى فى غلام المضاف الى رجل لانه لم
يعرف بل صار خاصاً بفرد من افراد الرجال من غير تعين ولما فرغ من
بيان فائدتها ايضاً شرع الى بيان شرطها لانه اخره لكون المقصود الاهم
الفائدة فقال وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية ومبناها وما
تتوقف عليه تجريد المضاف اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية ط

التعريف بالعوارض لا حقيقى

فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى لقربة ما اريد اضافته
لا مطلقاً بل اذا كان معرفة باى وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن
شانه ان يضاف لان ما لا تقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس
من شانه الاضافة ولا يضاف ايضاً **من التعريف** الذى يصح
تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام المشخصة
فان كان ما اريد اضافته ذا اللام كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل حذفه
لامه او حرف ندائه وان كان علماً مثل زيد وعمرو نكر ذلك العلم اولا
بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم سبق تفسيره فى آخر
بحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه بذلك
سبق هذا ايضاً هناك وان لم يكن ما اريد اضافته معرفة من
المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن
التجريد لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود
والمراد عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد هٰهنا القربة الاسم عن
التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف
الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف
اى وجوده مجرداً وعارياً من التعريف عند الاضافة سواء كان ما
اريد اضافته نكرة فى نفسه كغلام من غير احتياج الى تجريد او كان ما
اريد اضافته معرفة جرد من التعريف عند الاضافة على احد
التوجيهين السابقين وانما وجب التجريد فى الاضافة المعنوية
ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة التى يجوز اضافتها بعد
التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها لو اضيفت

الى النكرة

الى النكرة من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة لكان هذا العمل
اى اضافة المعرفة الى النكرة طلباً للادنى وهو التخصيص الحاصل
بالاضافة الى النكرة مع حصول الاعلى وهو التعريف لان التعريف
تعيين والتخصيص تخصص لا تعيين ولا شك ان المعين اقوى
من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جداً لانه ليس
من شان العاقل ان يتعب نفسه فى طلب الادنى مع وجود الاعلى
عنده ولانها لو اضيفت الى المعرفة على سبيل الفرض مثل الغلام
زيد بالاضافة لكان هذا ايضاً تحصيل الحاصل
وهو لا يحصل وفى الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة
تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلاً له
للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص
مع زيادة وهى التعيين انتهى فتضيع الاضافة على كلا
اى ضياع الاضافة اى زوال
التقديرين حيث اى لانها لا تفيد تعريفا اى تعريف المضاف مع
المعرفة ولا تخصيص اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى
المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد
التعريف ولا تخصيص لان شرط افادة التعريف ان المضاف نكرة
والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة
فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلابد من التجريد فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وجعلها علماً فى الامتناع يعنى كما
اى وجب
يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضاً لان العلة المذكورة فيهما سواء
نحو النجم والثريا تصغير ثروى تانيث ثروان مثل عطشى

اى هذا الامثلة النجم والثريا والصعق وابن عباس
يجوز اضافة المختص الابع
وهو علم ... وضع الثاني ... وضع الاول

وعطشى وشوان ونحوه وهى الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء واو غمت احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علماً لنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس رضى الله عنه والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علماً لعبد الله بن عباس رضى الله عنه لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنه هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس رضى الله عنه فلزوم تعريف المعرف متعلق بقوله لا فرق فما بالهم اى حالهم وشانهم جوزوا هذا اى جعل المعرفة علماً دون ذلك ولم يجيزوا اضافة المعرفة الى المعرفة او النكرة واى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء قيل لانهم انى هذه الامثلة يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس رضى الله عنه وامثالها حتى يلزم تعريف المعرف اى جعل المعرفة معرفة بل فيها اى فى هذه الامثلة زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام فى الثلثة والاضافة فى الاخير وحصول عطف على زوال اى فيها حصول تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها فانها اى فان هذه الامثلة حين صارت اعلاماً لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعاً ثابتاً ازالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعاً ثابتاً ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا

غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل انما يلزم تبديل تعريف بتعريف آخر يعنى زوال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزوم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنسخ وانما اجازه اى التركيب الذى فيه اضافة المعرفة بالاسم اجاز الكوفيون من تركيب بيان لما فى قوله وما الثلثة الاثواب وشبهه حيث اضيف الثلثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد وشبهه بالجر عطف على الثلثة الاثواب من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده بلا تجريده ووجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود وبالنسبة وانما جئ المضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته لا تعريفاً مستعاراً من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضاً ويقل به احد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياساً فيصب على التمييز واستعمالاً اما ضعفه قياساً فلما ذكرهم من لزوم بيان ما تحصيل الحاصل لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل واما ضعفه استعمالاً فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام

من ذي اللام عند الاضافة وهم يقولون قوم غير فصحاء
قال ذو الرمة ايا منزلتي سلمى سلام عليكما اهل الازمن اللائي
اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار
الثلثة التي يوضع القدر عليها واضيف على الاثافي واضاف
الثلثة الى الاثافي بعد التجريد والديار جمع دار جمع كثرة و
القلة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور
كاسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء
اي الخالي والديار الخاليات عن الماء وعن انواع النبات
ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الانسان والحيوان وقوله
الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك
خمسة الاشبار واما ما جاء في الحديث اي الخبر المنقول
عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله عليه السلام
بيان ما بالالف الدينار باضافة الالف المعرف باللام
الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف
جوزه اي تصدقوا فعلى البدل اي فيحمل على ان الدينار
بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير بتعريف
ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم او على انه عطف بيان
لانه يجري مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف
لم يعلم ان الالف ما هو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له
دون الاضافة اي لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا

يوضع القدر عليها اي الاحجار الثلاث وهو الحجر الثالث جاجيق جاجاق

تجريدكما

تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اختيارا غير الفصيح
وهذا ليس من شانه بحر البلاغة رشحة من امواجه
صلوات الله عليه وعلى انه عليه الاضافة اللفظية علامتها
اي قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف
اليه معمولا لذلك المشتق يعني فاعله او مفعوله قبلها ثم
يضاف الى احدهما فانه لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم يكن
الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله ان
يكون المضاف فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية صفة مشتقة
والمتفق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله
واسم مفعول المضاف الى نائب والصفة المشبهة المضاف الى
فاعلها احترز بهذا القول عما اي عن المضاف الذي اذا لم يكن
صفة بل كان اسما محضا نحو غلام في قولك غلام زيد وخاتم
فضة واشار الى الثاني بقوله مضافة صفة الصفة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية
احترز بهذا القول عما اي عن المضاف الذي اذا كانت فالتانيث باعتبار
باعتبار المعنى مضافة الى غير معمولها يعني صفة الى الاجنبي بحيث
لم يكن معمولا لها فتكون المضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة
اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة
نحو مصارع في قولك مصارع مصر وكريم في قولك كريم البلد فان
المصر والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل و
ان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا

الى ظرفه مثل ضرب اليوم مثل ضارب في قولك ضارب زيد
هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لانه كان في الاصل
ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف
للتخفيف و نحو حسن في قولك حسن الوجه هذا من قبيل ا
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها لانه في الاصل كان حسن
وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في
الصفة فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن
ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من
الجانبين على ما يجيء ونحو معمور الدار ولم يمثل له للمص و
لا الـ من ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفى بقوله
حسن الوجه تامل ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة من
الفوائد الا تخفيفا لا تعريفا يعني لا تفيد تعريف المضاف
اليه ان كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعني لا تفيد ايضا
تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس
الا التخفيف لكونها في تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال
لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا
ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد اذا
كان فيها الاتصال المعنوي لم تفد شيئا من التعريف او التخصيص
بل لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فيه اشارة الى ان
فائدة الحصر لا تفيد شيئا من المعنى فسر الفائدة المعنوية لو
افادتها بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بان

ما يسقط من اللفظ كما في ضارب زيد يسقط من معنى
ضارب شيء من مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين
الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الـ
الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد بل المعنى
في الاضافة اللفظية على ما كان عليه من الفاعل والمفعول قبل
الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية
فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع والنصب فيها اولى ليظهر
اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي و
لهذا جاز اضافتها ايضا و الاظهار فوعيتها فالتخفيف اللفظي
في هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما يقتضيه
الفعل اما ان يكون ذلك التخفيف في لفظ المضاف فقط بحيث
لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه و يكون بحذف التنوين اى
تنوين المضاف حقيقة يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الـ
المضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة مثل ضارب زيد
او حكما بان ساقطا قبل الاضافة بجعل غير منصرف فانه
تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل حواج
بيت الله فان حواج جمع حاج اصله حواجج على وزن مساجد
واساور سقوط التنوين لكونه غير منصرف الا انه ثابت
حكما تسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمركم او بحذف
عطف على قوله بحذف التنوين نوني التثنية والجمع المذكر السالم
مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما عطف على قوله اما في لفظ

الاضاف اى اما ان يكون التخفيف فى لفظ المضاف اليه فقط
بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون بحذف الضمير اى ضمير المتصل
المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف واستتاره يعنى لا بحذف
نسيا منسيا بل يجعل مستترا فى الصفة لكونه رابطا للصفة
والموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الى الصفت بلا رابط
رابط فتفتح على ما سياتى فى تحقيقه كالقائم الغلام
كان اصله القايم غلامه برفع غلامه على انه فاعله والضمير
فيه راجع الى الموصول حذف الضمير من غلامه للتخفيف واستتر
عطف تفسير للحذف فى القايم لئلا يخلو عن الفاعل اذا
اضيف لان المستتر اخف البارز ولانه اصل واضيف ا
القايم اليه اى الى الغلام للتخفيف اى كل ذلك لا يعقل الا
للتخفيف فى المضاف اليه فقط فصار القائم الغلام بالاضافة
الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه واما فى
المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ المضاف اليه والمضاف و
هذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف معا اى حال
كونهما متراجين وحصول التخفيف غير مختص باحديهما نحو
زيد قائم الغلام اصله قائم بالتنوين غلامه بالرفع لانه فاعل
والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قايم الى الفاعل
الذى هو غلام بناء على العمل السابق فالتخفيف فى المضاف الذى
هو قائم حاصل بحذف التنوين فى التخفيف فى المضاف اليه اى هو
الغلام حاصل بحذف الضمير منه واستتاره اى ينقل الضمير

الغلام وجعله مستكنا فى الصفة لانه المستتر اخف من البارز
فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخران لا يكونان الا فى
الوصف اللازم لا المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا
النقل مثل ضارب زيد ومن ثمة اى ومن جهة واجل وجوب افادة
الاضافة هذا التركيب من قبيل متابع الاضافة مثل قول
الشاعر حمامة جرعى صومة الجندل اسجعى ومنه قوله تعالى
رحمت رجلك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم
المعنى اللفظية التخفيف والمصدر وهو الافادة جاز لفاعله
وناصب مفعوله ومن جهة وجوب انتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع
فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله جاز
تركيب يكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة النكرة نظرا
الى وجود التخفيف وانتفاء افادة التخفيف مثل مررت برجل
حسن الوجه بالجر الحسن على انه صفة لرجل باضافة الصفة الى
معمولها فاعلها المعرفة وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة
ايضا نكرة لانها فى الاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون
المعنى على الانفصال ولذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه
مرفوعات فى الاصل فمن جهة واجل انها اى الاضافة اللفظية لم
تفد تلك الاضافة تعريفا اى تعريفا المضاف اذا كانت المضاف
اليه معرفة جاز هذا التركيب وجوازه مبنى على الامرين
وجوب الافادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم

افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضاً وامتنع التركيب لكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل مررت بزيد حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لزيد لزيد المعرفة فلو افادت الاضافة اللفظية تعريفاً اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لم يجز التركيب الاول لنزوم كون المعرفة صفة للنكرة وهو غير جايز لعدم المطابقة فيه تعريفا و تنكيراً لانه يكون المضاف معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة واجاز تركيب الثاني لكون المعرفة اذن اى حين افادة تعريف المضاف ان يجوز والمراد هذا جواب السؤال المقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل [illegible] الحصر المذكور وجوزه هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا يتعلق له بعدم افادتها التخصيص لان المشار اليه بثمه وهو اى المشار اليه بثمه مجموع امور ثلث لا كل واحد منها وجوب بدل من امور بدل البعض افادة الاضافة اللفظية التخفيف بالنصب لانه مفعول و انتفاء التعريف عطف على وجوب وانتفاء التخصيص يستلزم اى المشار اليه بثمه وجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدء وهو قوله والمراد جواز التركيب الاول وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول ويستلزم ايضاً امتناع التركيب الثانى وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى امر الثانى ولا يلزم من ذلك اى من كون المشار اليه

اى تعريف المضاف اذا كان انتفه حسن رجل الحو اى يجوز صفة جايز اولمان اى يدى فى الاول

صفة المعرفة لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابق تعريفا فينبغى ان [illegible] صح

بثمه مجموع امور ثلث ان يكون فاعلا لا يلزم لكل واحد منها من تلك الامور الثلثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص دخل بالرفع لانه اسم ان يكون فى ذلك الاستلزام يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لانه المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم انتفاء الثانى التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز و الامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص بل يجوز ان يكون الاستلزام باعتبار بعضها اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه بثمه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام فلا يرد مبنى المفعول للفاعل من ورد يرد ورودا انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص لا النفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمه فى ذلك الاستلزام اللام فى انتفاء متعلق باسم لا مرفوع محلا على انه فاعل تقديره لا دخل انتفاء التخفيف موجود وكاين فى ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كاين فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل ولا يرد ولا يفهم لك ان يكون اللام فيه للتعليل تامل ولم الجهدك ومن جهة واجل انها اى ان المضافة اللفظية تفيد تخفيفا فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول و الثانى على الثانى وانه ايضاً مما يدل على ان الاضافة اللفظية

تفيد التخفيف في اللفظ فقط جاز تركيب يكون المضاف اليه صفة
معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل الضاربا زيد والحسنا وجه
او جمعا على حدة مثل الضاربو زيد والحسنو وجه لحصول المقصود
من الاضافة اللفظية وهو التخفيف في اللفظ بحذف التنوين ه
فيهما بالاضافة كما سيجيء وامتنع تركيب يكون المضاف اليه صفة معرفة
معرفة باللام والمضاف اليه لم مجرد عن اللام سواء كان علما
او لا مثل الضارب زيد والحسن وجه لعدم حصول التخفيف
المقصود من الاضافة اللفظية لان تنوين الضارب في هذا التركيب
انما يسقط الالف واللام اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام
للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل اجتماعهما فاذا
دخلت اللام يزول التنوين لا للاضافة لان الساقط اولا
او لا لا يمكن سقوط ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة
فائدة فتضيع فوجب ان يمتنع اضافته ولا شك انه لا دخل
في هذا التفريع اى في هذا التركيب الاول وامتناع الثاني
لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص كما لا دخل لانتفاء
التخصيص وحده في التفريع وههنا لا دخل لانتفائهما معا
لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه بل يكفي فيه اى في هذا
التفريع وجود التخفيف في اللفظ فقط لان التركيب
الاول جائز والثاني ممتنع لحصول الخفة وعدمها سواء
انتفاء التعريف او لا وعلى هذا اى على انه لا دخل فيه انتفاء
التعريف ولا انتفاء التخصيص كان انسب والاولى تقديم

هذا التفريع على التفريع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضاربا
زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل
حسن الوجه وامتنع ومررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع
وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل التفريع الاول وهو
افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا فتقديم التفريع
على المصرح يكون اولى من تقديم التفرع على المضمن ولان ما نحن
فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب
بان النفي مقدم على الاثبات فالتركيب الذى في الاستدلال مرعى فيما
فعله المص لكنه اى الا ان المص آخره اى آخر هذا التفريع لكثرة
لواحقه لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيء
اذا كثر البحث فيه يجب تاخره للبحث فيه خلافا للفراء اى خالف
الفراء الجمهور فيه خلافا فانه يجوز تركيب الضارب زيد
استدلالا باحدى ادلة اربع فصلها اما فانه اى لان الفراء توهم
الشارح بعضهم
ان دخول لام التعريف على الضارب في ضارب زيد انما هو بعد
الاضافة اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم ا
اضيف اليه فحصل التخفيف جدا بحذف التنوين من المضاف
بسبب الاضافة فلم يكن الاضافة ضايعة ثم عرف باللام يعني
ذهب لا لان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا
التركيب وعلى هذا لا يكون الاضافة ضايعة ابقاء وان كانت
مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائه لانه دخول
اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء

واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف اللفظ ان يقول دخول
اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف و دفع بان التعريف
غير مناف لكونه موصولا بل الموصول ايضا من المعارف واجاب
المصنف نفسه عنه اى عن هذا الدليل فى شرحه على كافيته بانه اى
بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام غير مستقيم بل
سقيم لان القول بتأخر اللام عن الاضافة المتقدمة صفة
اللام حسا تمييز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى
ان اللام محسوس و ملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة .
متعلق بالمتقدمة بمجرد ادعاء حيث لا دليل له ظاهرا ولا حجة
يستند به ومع هذا هو مخالف للظاهر لانا نرى ان اللام سابقة
على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بحذف
التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها
بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفى اللام وان لم يكن دليل
قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا و
لان اللام لتحقيق ذات الكلم والاضافة لتحقيق ما يعرض و
هو التخفيف و تحقق الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم
الذات على صفاته واما لما وقع فى شعر الاعشى وهو الاعشى
لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شبكور
من قوله بيان ما فى قوله لما الحجب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المجرورة بكونه
مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لانه

العطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير فصيح
المعنى باعتبار العطف اى باعتبار عبدها بالجر على المائة لان
المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب عبدها فهو اى الواهب
عبدها يكون من باب الضارب زيد يعنى فى كونه المضاف صفة
مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد فكما لا يمتنع ذلك
اى الواهب عبد حيث اتى به بعض البلغاء حتى لو كان ممتنعا لما
اختاره البليغ وان كان بواسطة العطف لا يمتنع هذا اى الضارب
زيد فاجاب المص نفسه عنه اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر
الاعشى على جواز الضارب زيد بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف
الى المفعول مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة يعنى
ان هذا القول ضعيف فيه اشارة الى انه ضعف من الضعف
لا من التضعيف كما ذهب اليه البعض لا يقوى فى الفصاحة
بحيث يستدل به على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحا
فكيف يقوى فيها حتى يستدل به لما عرفت من امتناع بيان
لما مثل الضارب زيد اراد المثل صفة مفردة معرفة باللام
اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو لعدم الفائدة المطلوبة
اما فى المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعا فى هذه الاضافة و
عدم الفائدة فيها ظاهر ولا يخفى عليك ان فيه اى فى هذا الجواب
شوب مصادرة على المطلوب يعنى انه فى هذا الجواب رائحة من
مراجعة على المدعى المصادرة جعل الدعوى جزءا فى الدليل
ز دلوم اى ظلوم

اى جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع ان
الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا • اللهم هذا اعتذار
منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة والندرة
ويقال متصلاً بالاستثناء فى الاكثر لنفى الاثم والخطاء الحاصل
بنفى الكل واثباته والواقع خلاف نحو ما جاءنى القوم اللهم الا زيد
فمعنا لا تؤاخذنى يا رب فان كلامى الاول غير تام بل يحتاج الى
الاستثناء فهنا استشاد من ان يكون فيه شوب المصادرة الا ان
يقال المراد به اى بقوله وضعف انه اى هذا البيت ضعيف فى الا
الاستدلال به يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلاً
على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فلا
يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب اذ لا نحكم فيه اى فى
هذا البيت على الجر لانه لو لم يصح فيه ان وعبدها مجرور
معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبد
فيكون مثل الضارب زيد فانه يحتمل النصب اى نصب وعبدها
حملاً على المحل اى محل المائة لانها منصوبة محلاً لكونها مفعول
الواهب وهذا التوجيه اولى لانه الاصل فى التوابع بتبعيتها
لمتبوعاتها فى محلها الا مرى انه لو وصف المائة لانتصب
الوصف حملاً على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب او
حملاً على انه مفعول معه بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته
لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه او لانه عطف

على قوله اذ لا انفى

على قوله اذ لا نفى فيه فيكون علة اخرى للاستثناء قد يتحمل مبنى
للمفعول من التفعل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه مبنى
للمفعول ايضاً من التفعل الموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله قد يتحمل فى نائب الثانى ما استكن
فيه للفعل بالعطف لان الشئ اذا كان بعيداً عن العامل يتسامح
فيه كما فى رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ولان مذهب
سيبويه هكذا حيث جاز هذا التركيب اى تركيب رب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث ولم يجوز ان يدخل رب ويا على المعطوف نحو
رب سخلتها ويا الحارث الحارث بادخال رب ويا على سخلتها و
الحارث بدون العطف لان رب لما كانت موضوعة للتقليل
تقتضى ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان
السخلة تطلق على ولد الضان او المعز ذكراً كان او انثى لا
ان حال صغره لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم والبيت
بتمامه اى بما ذكر قبله وما لم يذكر من المصراع الاول والثانى
٥ الواهب المائة الهجان وعبدها عوذاً تزجى اطفالها اى ممدوحه
فيه اشارة الى ان المبتدء محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة
السخاوة الواهب المائة اى الذى يهب المائة سلعة
فساعة يعنى فى كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد والعدد
ههنا للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة
و لا اقل وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبداً يتعهده
بمائة من الابل الحديثات النتايج مع اطفالها وهذا اعتنى

من المائة اذ المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان
الهجان وعبدها اى البيض جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكر
والمؤنث مثل احمر حمر الا انه كسر الفاء لاجل الياء من النوق
جمع ناقة بضم النون وسكون الواو ويستوى فيه اى في الهجان
الجمع والواحد كالفلك لانه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون
جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على
وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون مفردا و
الهجان صفة المائة باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية
فيها بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب
المص واما بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا
الاشتقاق فيه فالمعنى المائة البيضى من النوق او بدل عنها
بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه للمدح
بان ما وهبه كثير وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح ليس
فى الاول او من قبيل الثلثة الاثواب يعنى من قبيل اضافة
العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا
التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا كما هو مذهب
الكوفيين حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد عنه وعبدها اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة
الى كمال اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها اى راعيها
شبهها له اى لتشبيه الراعى بالعبد لقيامه اى الراعى بحق خدمتها
اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها

لان الراعى

لان الراعى قائم لخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو
المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة و
فيكون العبد مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى او
عبدها حقيقة تمييز فيكون اضافته اى اضافة العبد الى المائة
لادنى ملابسة اى لعلاقة كونه عبدا لمن هو صاحبها
وهذا شايع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وخذ طرفك
وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان
الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ
كهود فى جمع هائد من عوذ يعوذ وبابه قال يقول حديثات
النتاج حال من المائة فيكون مبينا لهيئة المفعول لان المائة
مفعول الوهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان
المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى
القلوب يكون هبته احسن فهبته يكون افضل
تزجى بالزاء المعجمة والجيم حال كمثله على صيغة المضارع المعلوم
المذكور من ازجى يزجى اى يسوق يقال ازجى اى ساق و
التزجية ايضا السوق وفاعله المستكن فيه ضمير العبد يرجع
راجع الى العبد لان السوق فعل قايم به والجملة حال منه
بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفى فيه
بالضمير وحده كما سبق فيكون مبينا لهيئة الفاعل لان العبد
مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل
او مفعول معه واطفالها اى اطفال المائة جمع طفل كقفل واقفال

وهو المولود وولد كل وحشية ايضاً قوله اطفالها منصوب على المفعولية اى على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضاً زيادة
مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق او حال كونها على
صيغة المجهول يعني على انه مبني للمفعول اطفالها مرفوع
لفظاً بناء على انه اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله يزجي
ثم يكون الجملة حالاً من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها
خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة
الهجان اطفالها او يساق المائة اطفالها وحقيقة الامر اى
حقيقة كون الفعل مبنياً للفاعل والمفعول منصوب او مبنياً للمفعول
وهو مرفوع لا تنكشف اى لا تتبين ولا تتوضح لنا الا بعد موقف
حرف الروي الضمة والفتحة وحرف الروي ما تكون في كل بيت
وهو ههنا قوله لها من القصيدة يعني ان كان حرف الروي
في سائر الابيات مضموماً فاطفالها مرفوع فيكون الفعل
مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحاً فهما منصوب ثم يكون
الفعل مبنياً للفاعل لان رعاية السجع السجع امر لازم فاذا
عرفت يقيناً ينكشف الحال ويتبين ويوضح المال واما
عطف على اما الاول تعرضه عند شرح قوله خلاف للفراء لانه اى
الفراء قاس جواز الضارب زيد على الضارب الرجل حيث
جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة فكذلك
لك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس ايضاً جواز
تلك الاضافة على قوله الضاربك حيث جازت هذه الاضافة

بدون التخفيف فكذلك يجوز فيما نحن فيه فاجاب المصنف عنه
اى قياسه على الاول بقوله وانما جاز الضارب الرجل
المراد به ههنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام
المضاف الى اسم الجنس المعرف به او اسم المفعول المتعدي
المعرف به المضاف اليه ايضاً يعني كان القياس عدم
جوازه اى عدم جواز اضافة الضارب الرجل لانتفاء
التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين
لزوال التنوين باللام وحصول التخفيف ههنا اما بحذف
التنوين والتنوين قد حذف باللام لان التنوين مع اللام
لا يجتمعان لان التنوين للتنكير غالباً واللام للتعريف واما
بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر لكنه اى الا انه
جازت الاضافة فيه مع التخفيف حملاً على الوجه المختار في
الحسن الوجه يعني جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس
الى نفسه بل لكونه محمولاً على غيره فقوله حملاً مفعول له
للفعل المذكور في قوله وانما جاز وهو اى الوجه المختار فيه جر
الوجه بالاضافة لحصول الخفة المطلوبة منها في جانب المضاف اليه
فكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ما هو مقتضى
الظاهر وفيه اى في قوله الحسن الوجه وجهان آخران اى
غير الاضافة رفعه بدل البعض في قوله وجهان او خبر مبتدأ
محذوف اى احدهما على الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح
لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ونصبه عطف على رفعه على التمييز

على التوجيهين على التشبيه بالمفعول لانها لا انه لا تنصب المفعول
به الا ان الفاعل شبيه بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر
فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير فيكون
احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع
عليه لان ما هو الاحسن يليق ان يحمل عليه غيره ووجه الحمل اى
وجه حمل الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه اشتر
اشتراكهما اى اشتراك هذين التركيبين في كونه المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام اى في كون المضاف
فيهما صفة معرفة باللام وهذا الاشتراك يقتضي ان ياخذ
تركيب الاول حكم تركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن
فيه التخفيف وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد و
الحسن الوجه وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضا
زيد الى قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن
قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكو
مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل
اولى ولهذا قال الشارح هذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه اى قياس الضارب زيد عليه اى
على الحسن الوجه قياس مع الفارق او قياس بلا مناسبة لعدم
المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية
ايضا فصار القياس كقياس العجب بالنون والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت يعني

لعدم التخفيف

لعدم التخفيف وكذا شبهه اى شبه الضاربك وهو اى شبهه اسم
المضاف الى ياء المتكلم نحو الضاربني والمضاف الى ضمير الغائب
نحو الضاربه وغيرهما من التثنية في الصفة والضمير معا وفي
احدهما فقط نحو الضارباهما والضاربانا والضاربكما والضا باه
والضارباى والضاربانك والضاربانهما والضاربانكما والجمع في
الصفة والضمير معا او في احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة
التثنية فيمن قال متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح
بقوله وانما جاز اى في قول من قال قدر المضاف لان الجواز في
القول لا في القائل وقيل الاظهر ان يجعل في بمعنى عند لمناسبة الظ
الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه يعني بمن قال سيبويه واتباعه
يعني ان سيبويه قال ان الضارب في الضاربك وامثاله مضاف والضمير
مجرور مضاف اليه انه اى الضارب في قولك الضاربك وامثاله
مضاف كما قلنا دون من قال انه اى الضارب في الضاربك وامثاله
غير مضاف فقياس الفراء الضارب زيد على الضاربك وامثاله
ممنوع عن اصله والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل
على الاضافة والتنوين فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال
الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطها يسقطها
لان التنوين للانفصال لا للاضافة لانه ليس فيه اضافة حتى
تسقط التنوين لاجلها ثم عطف على قوله دون من قال بقوله
فانه اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول
لا يحتاج جوازه اى جواز الضاربك وامثاله الى حمل لان الضمير

ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيا اشارة الى دفع
قياس الغريب الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو
مع كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه
كما قلنا حملا اى للمجهولية فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر
مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر وهو وانما
جاز لوجود شرط نصبه اى كونه محمولا على ضاربك فى صحة الا
الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاتحد فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعنى جاز فان فاعله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا
هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلثة شروطا ان يكون
مصدرا او فعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارنا له فى الوجود
وهى ههنا باسرها موجودة وقال المحشى كانه عدل من قوله حملا
على المختار فاخر التاويل الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من
النسيان اقول اذ كان فى الكلام شيئان او اشياء فى التاويل سواء و
الاحتياج اليه فالاولى ان يؤخر التاويل لان المؤخر يكون
دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان
من عاب يعيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز
عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه وبيانه اى بيان الحمل ووجهه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين كضارب مفردا او اسماء المفعولين
كمضروب مفردا حال كون كل منهما مجردة عن اللام مفعولا انها متعلق
با وصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد كانت تلك المفعولات
مضمرات متصلات يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل

باحدهما

باحدهما التزموا الاضافة جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل
واحد من اسماء الفاعلين الى معموله المضمر ولم ينظروا الى تحقق
التخفيف يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمه
فقالوا ضاربك ومضروبك وضاربه وضاربنى وغيرها مثنى و
مجموعا لا سقوط النون فى ضاربوك وضارباك والتنوين فى
ضاربك لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التنوين والنون
مشعر لان تمام الكلمة والضمير المتصل فى تتمة الاول فلا يجوز
الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف بالاضافة فى احد
الجانبين بل التخفيف فى جانب المضاف انما حصل بنفس اتصال
الضمير لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا
كما فى الفعل مثل يضربك ثم اعتبروا الاضافة ليحصل كمال الا
الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة وان كان
الاضافة لفظية ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك و
شبهه اى حصول التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان
الساقط اولا لا يمكن اسقاطه وجوزوا اى جوزوا الضاربك
وشبهه بدونه اى من غير ان يحصل التخفيف حملوا الضاربك
وشبهه فى كونه جائزا بدون التخفيف عليه اى على ضاربك و
بين وجه الحمل لان الشئ لا يحمل على شئ ما لم يكن بينهما مناسبة
بقوله لانهما اى ضاربك والضاربك من باب واحد حيث كان
كل واحد منهما اى من المضاف والمضاف اليه اسما فاعلا الضمير
انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان المحلى

باللام او لم يكن مضافاً الى مظهر متصل وارادايضاً بالمضمر
بالمضمر المتصل ان يكون ضميراً متصلاً غائباً كان او مخاطباً
او متكلماً محذوف اصفة لقوله اسماً فاعلاً جرت على غير من
هي له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به
ولكن اجرى عليه تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة
يعنى ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول
اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع
اتحاد الجزئين يعنى اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسماً
فاعلاً والمضاف اليه ضميراً متصلاً ولهذا حمل الضاربك وامثاله على
ضاربك ولم يحملوا الضارب زيد عليه اى على ضاربك لانه لم يجز ان
يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلاً لانهما اى الضارب زيد وضاربك
ليسا من باب واحد لان المضاف في الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف
اليه علم ظاهر حو زيد مثلاً وفي الثاني صفة مجردة عنه والمضاف اليه
ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يتحقق الحمل بدون
المناسبة والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلاً لا للاضافة يعنى ليس سقوط
التنوين في ضاربك لاضافة الصفة لانها اى التنوين انث الضمير
باعتبار انها حرف او كلمة لو اسقطت مبنى للمفعول للاضافة
يعنى لو كان سقوطها لاضافة الى الضمير لكان جواب لو وهي وقع
جوابها في محل الرفع جزاء ان وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله
والدليل ينبغى ان يتصور بنى للمفعول ذلك اى حصول

التنوين ووجودها اولاً منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة
على وجه متعلق بيتصور يكون الضمير فيه مضمراً منفصلاً منصوباً
بالمفعولية لا متصلاً منصوباً بها ثم يضاف الصفة الى الضمير و
يسقط التنوين للاضافة ويقال ضاربك بالاضافة كما يتصور
في الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولاً منوناً والمضاف اليه
منصوباً بالمفعولية مثل ضارب بالتنوين زيداً بالنصب على المفعولية
ثم يضاف اى ضارب الى زيد مثلاً ويقال ضارب زيد بالاضافة لحصول
التخفيف بها ولم يتصور ضاربك يعنى لم يرد ضارب ك
بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد في
استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولاً ثم الاضافة
وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه ان لم يكن كذلك
لزمهم ان يكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل
به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد
ضاربك فعلم انها انما تسقط لاتصال الكاف مثلاً لان اتصال
ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير ولو قال لاتصال ل
لكان اولى لعمومه اعلم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان
الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها
لا للاختصاص لا للاضافة ولقائل خبر مقدم ان يقول مبتدأ مؤخر
لم لا يجوز قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل على ما الاستفهامية
الجار يعنى حرف الجر فرقاً بينها وبين ما الشرطية ومثله قوله تعالى
فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون ان يكون اصل ضاربك

ضارب اياك لا ضاربك المنفصل حقيقة بالتنوين كما سبق غير من
ان التنوين يمنع الاتصال كسا لو مو الغة ثم اى بعد ان يكون الا
الاصل فيه هذا الماء اضيف يعنى ضارب الى الكاف فحذف التنوين
وصار الضمير المنفصل متصلا بعد الاضافة لا قبلها فحصل ضاربك
بالاضافة والاتصال وحصل التخفيف بالاضافة من المضاف بحذف
تنوينه ومن المضاف اليه بالاتصال لانه اخف من الانفصال جزما
اى قطعا وجزما ثم بعد هذا حمل الضاربك وان لم يحصل ا
التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين عليه اى على ضاربك لانهما
من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا ومعنيا فالى نهم
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما اى حذف تنوين كل منهما
قبل الاضافة فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة
الا للاضافة عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف
تنوينهما لاجل الاضافة واما فى ضاربك فظاهر مما سبق واما فى
الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان منونا حذف للاضافة
حكما كما فيه حقيقة ولم يحملوا الضارب زيد عليه اى على ضاربك
لانهما ليسا من باب واحد كما كان الضاربك وضاربك من باب
واحد فصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيدا اسما ظاهرا
واجيب عنه بانه لا بد فى الاضافة اللفظية وجود الانفعال بلا
اضافة كحونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا
او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم
يوجد ايضا ضاربٌ اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصا

الاتصال اصل

الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن
العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال فهنا لم يوجد شئ مما
يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك والاضاربة
اياك فما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة
على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
شرع الى انها تكون اشارة الى القواعد منبهة على ما حملنا اولا
فقال واعلم فيحصل لك علم يفيد اليقين انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان نحو قوله الضارب الرجل وقوله الضاربك
حملا على نظيرهما اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه
ونظير الثانى من قوله ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله حملنا جمع
جواب عن استدلالات متعلق بالاجوبة الفراء على الجواز
متعلق بالاستدلالات الضارب زيد كما سبق من انه استدل اولا
على جوازه بشعر الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل
وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك عن جانب المص متعلق بالا
بالاجوبة كان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها
عن استدلال الفراء حال كوننا على موافقته اى موافقين بعض
الشارحين ولكن جاد لك ان تجعل كل واحدة منها اى من تلك
الامثلة اشارة مفعول ثان الى مسئلة متعلق بقوله اشارة
على حدة حال من الواحدة المضاف اليه الحل اى حاصل كون كل
واحدة منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة مناسبة صفة
لمسئلة الحكم بامتناع الضارب زيد يعنى تكون تلك المسئلة

دالة على امتناعه ايضا فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني معنى الضعف في هذا الشعر انه اى الشان ضعف
عطف الاسم المجرد عن اللام المضاف الى ضمير المعطوف عليه على الاسم
المحلى به المضاف اليه صفة بالرفع لانه قائم مقام فاعله قوله المضاف
لانه صفة جرت على غير من هي له مصدرة باللام وانما ضعف
لانه بتوسط العطف يصير ذلك الكلام مثل الضارب زيد كما
عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته
ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم
على الضارب زيد به فيما سبق بل حكم عليه بالضعف حيث قال و
ضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه
لانه لا يلزم من العطف على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف
المعطوف عليه في جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف
اذا كان في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا
المعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه وح اى حين
كان اشارة الى مسئلة على حدة يندفع ما فيه اى في قوله
وضعف الواهب المائة اه من توهم بيان لما شائبة له
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول اى على كونه جوابا
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعله
جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما
نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به وانتاج

عطف على

عطف على قوله وضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة
ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى لكل من
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر يعني يجوز ان يضاف
الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم يحصل لم
التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لا
اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى
الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة
الى الضمير وتضمن عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد
من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من
المسئلتين الاخيرتين الرد على الفراء في الاستدلال بهما لانه
لما لم يكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كا
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير و
لما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية
اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجابه ما يرد عليه فقال
ولا يضاف موصوف الى صفته اى الى الصفة القائمة به او
بغيره لانه كما لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم في قولك
جاءني زيد العالم لا يجوز ايضا في قولك جاءني زيد العالم ابوه
حال كونه مصاحبا مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي اى
بقاء المعنى الذي استفيد بالوصف اى التركيبي بحاله لان لم
يحصل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي يعني لان
الوصف التركيب الوصفي معنى وفي التركيب الاضافي
وصف

في معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام الاخر يعني ان معنى
التركيب الوصفي لا يقوم و لا يستفاد من التركيب الاضافي
وبالعكس لان معنى التركيب الوصفي الاتحاد في المعنى والا
تفاق في الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفاً
له او الخمسة اذا كان وصفاً لسببه وان يكون الثاني تابعاً
للاول ومبيناً له ومعنى التركيب الاضافي ان يكون الثاني
مغايراً للاول في المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور
والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكماً
فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف
موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفي ولهذا المعنى
اي العلة المذكورة في عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير
تفرقة لا يضاف صفة الى موصوفها واللزوم تقدم الصفة
على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة
لا يجوز تقديمها الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع باضافة
الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف
بعد التجريد لان التجريد شرط في الاضافة المعنوية ولا جرد
قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة
قطيفة جرد ثم قدم الصفة واضيفت الى موصوفها
ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد
على التوصيف فيهما خلافاً للكوفية حيث جوزوا اضافة
الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها فان مسجد الجامع

بالاضافة عندهم

بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع بالتوصيف وجرد
قطيفة بالاضافة ايضاً بمعنى قطيفة جرد بالتوصيف من غير
فرق لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما
في الثاني وبحذف اللام كما في الاول وهذه الفائدة اذا حصلت
يجوز الاضافة كيف ما كان يرد فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستئناف
جواب عن سؤال مقدر على القاعدة الاولى صفة القاعدة تأنيث الاول
وهي اي القاعدة الاولى قوله اي قول المص لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع بالاضافة وجانب الغربي
بها ايضاً وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في
كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع صفة المسجد لبيان ان في المسجد معنى الجمعية لان
الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع الجماعة
والافعال التي في الصلوة والغربي صفة الجانب لبيان
ان فيه معنى هو الغربية والاولى صفة الصلوة لبيان معنى
قائم بها وهو الاولية والحمقاء صفة البقلة لبيان معنى
قائم بها وهو الحمق كما ان العالم في قولك جائني زيد العالم لبيان
معنى قائم به وهو العلم وقد اضيف بعد التجريد اليها موصوفاتها
موصوفاتها يعني قد اضيف الى الغربي بعد التجريد عن اللام
الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب
اضيف الى الغربي والصلوة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء
وهذا السؤال المقدر واجيب عنه بان مثل هذا التركيب يعني

كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى الصفة متاول
اى التاول التطلب يعنى طلب الحال بالتصرف عن ظاهره فمسجد
الجامع بالاضافة متاول بمسجد الوقت الجامع بتقدير الموصوف
المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيم الصفة مقامه واخذ
فاحدهت حكمه فيبان كانه مضاف اليه فى الظاهر وفى
الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف وذلك اى هذا
التاويل يحتمل معنيين احدهما اى احد المعنيين ان يكون
الوقت الموصوف اى المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام بحيث
يكون كانه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور
فى المحذوف لفظا كالثابت ويكون اى المسجد مضافا اليه اى الى
الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت يعنى للوقت المقدر
كما كان الحال كذلك اذ لو كان الوقت مذكورا لفظا فيندفع
الايراد المذكور بوجهين فاحدهما ان الجامع ليس مضافا
اليه للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر وثانيهما
ان الجامع لا يكون صفة للمضاف وهو المسجد بل انما يكون
صفة للوقت المقدر وثانيهما اى ثانى الوجهين ان
يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوفا فالمراد به هنا
ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم
الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار
كانه ليس بمحذوف فكان مذكورا حكما وهاهنا ليس كذلك
والجامع اى ما كان صفة قائما وهل امن قبيل عطف شيئين

على معمولى

على معمولى عاملين واحد بعاطف واحد مقامه اى مقام ذلك المحذوف
حال كونه منطويا اى مشتملا عليه لان النائب مناب الشىء يو
يؤدى مؤداه ويغنى عنه فيكون الجامع القائم مقام الموصوف
المحذوف بمنزلة الصفات الغالبة لما اضيف الى موصوفها لان
الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بعلاقة تكون منـ
منزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية كالحكيم
والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن فى قوله تعالى يس و
القرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكيم و
العظيم فى الحقيقة صاحبه كذلك هاهنا الموصوف بالجامع
فى الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا جعل وصفا للمسجد
مجازا فيضاف اليه المسجد الموصوف به اليه اى الى الجامع عند
بحذف اللام عنه فقيل قول اضيف الموصوف الى الصفة
فيندفع الايراد المذكور بوجه واحد وهو اى ذلك الوجه ان
الجامع ليس صفة للمضاف الذى هو المسجد فى الحقيقة لانه
مضاف اليه له والمضاف اليه الموصوف فى الحقيقة هو المحذوف
المحذوف وهذا قائم مقامه وعلى هذا القياس اى القياس
الذى اجرى فى المسجد الجامع صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
حيث يتاول التركيب الاول بقوله صلوة الساعة الاولى
والثانى بقوله بقلة الحبة الحمقاء وهى واحد حب الحنطة
ونحوها كتمرة وتمر الا انها بالكسر بزور الصحراء مما له
ليس بقوة للبشر وهذا لان ما كان قوة للبشر لشرفه

استحق الفتحة لانها اشرف لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة
استعمال الدايضاً وانما وصفوها بالجمع لانها تنبت فى مجارى السيول
ومواطئ الاقدام وماينبت حهنا يكون سريع الزوال
ولوكان لها ادراك فالنبت فى الارض الخالية فانتهت الى
غايتها على الاحتمالين المذكورين اى على احتمال ان يكون
الموصوف مقدراً فى نظم الكلام ويكون المضاف مضافاً اليه
الصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين وان يكون نسي
محذوفاً نسياً منسياً فيكون الصفة صفة مجازية فيندفع
الايراد بوجه واحد وقال الرضى ويجوز عندى ان يكون امثاله
اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان
نجعل الجامع مسجداً مخصوصاً والغربى جانباً مخصوصاً و
الاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من
الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة و
البقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون
صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنب و
جانب الغربى كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه
اختار الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة الاولى هى اول
ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت الظهر وانه
اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعة اديت
الصلوة فيها بالجماعات لكن استدراك من قوله وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وعلى الاحتمالين اى الا ان هذا التاويل

المراد به التاويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما
هو المتبادر من كلمة هذا لا يتمشى اى لا يجرى فى المثال
الاخير وهو قوله جانب الغربى فانه اى الشان لا شك ان
المقصود من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اى جعل
الجانب موصوفاً بكونه منسوباً الى الغرب للايضاح لان الجانب
اسم الجنس وان كان معرفاً باللام يحتمل ان يكون يميناً وضده
ومشرقاً وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود
وتضح لا توصيف عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود
ههنا توصيف مكان هو اى المكان جانبه اى جانب المكان فالضمير
فالضميران راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب
اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ كان
المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب
الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس
بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب اللهم الا ان يقال هناك
اى فى الموضع الذى اعتبر جانباً مكانان جزء يكون مشمولا
وكل يكون شاملاً له فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو
اى ذلك المكان جزء وهو الموصوف فالاضافة اى اضافة
الجانب الى ذلك الجزء بيانية لان بين المضاف والمضاف اليه
عموماً وخصوصاً من وجه والمكان الذى اعتبر الجانب با
بالنسبة اليه اى الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصول الكل
فيكون ح من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فيكون

قطيفة خاولو قدقيتان خاولو سجاق اولو اولا جود قلى اولمايه

التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى و
يرد على القاعدة الثانية وهى اى تلك القاعدة قوله ولا يضاف
صفة الى موصوفها مثل جرد جمع اجرد مثل احمر حمر فى الخلاصة
حرقة رنيشه ان لهنيكى وفرتودكى قطيفة على وزن
وظيفة وهى ذات وبر ريش واخلاق جمع خلق بكسر اللام
يقال ثوب خلق اى بال ثياب جمع ثوب مثل دار وديار

خلق اسكمك اواسكيمك

فان اصلهما اى اصل هذين التركيبين قطيفة جرد وجرد
ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسبة الافراد لمطابقة
لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة
على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو
كونه بلا ريش وثياب اخلاق لبيان معنى قائم بالثياب و
هو كونها خلقة ثم قدمت الصفة فيهما على الموصوف
واضيفت الصفة اليه اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد
من التركيب الوصفى واجيب عنه اى عن هذا الايراد بانه
اى بان مثل هذا متاول يعنى اول مثل هذا بجعله من باب اضافة
العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة
الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال هذا متاول بانهم اى
بان النحاة او بان العرب حذفوا قطيفة يعنى حتى حذفوا
الموصوف من قولهم قطيفة جرد حذفا لازما بحيث
لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قوله جرد كانه اسم غير صفة
فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لا لان الصفات

لكونها عرضا

لكونها عرضا قائما بالغير لابد لها من موصوف مذكور او مقدر
يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة
وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر
عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصد
قصد التخصيص ليكون مميزا لكونه صالحا لابهامه وشيوعه
لان يكون قطيفة وغيرها يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على
كلما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة
او لا كالسمك مثل خاتم وباب فى كونه اى فى كل من خاتم و
باب صالحا لان يكون صفة وغيرها يعنى لان يكون اصله فضة و
ذهبا ورصاصا ولان يكون الباب ساجا وغيره اضافوه اى
جردا الى جنسه وهو ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة
القطيفة الذى يتخصص به اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس
فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد
عنه كما اضافوا خاتما وبابا الى فضة وساج فليس اضافته
اى اضافة جرد اليها اى الى القطيفة من حيث انه اى جرد صفة
لها اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال بل
اضافته اليها من حيث انه اى الجرد جنس مبهم يقبل التخصيص
اضيف اليها للتخصيص حتى لو لم يضف يبقى عمومه ولم يعلم من
اى جنس وعلى هذا القياس قوله اخلاق ثياب يعنى كان
فى الاصل ثياب اخلاق تحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم
يلتفت اليه اصلا حتى صار اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا و

غيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الجنس الذى يتخصص به
باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من
حيث انه جنس مبهم اضيف اليه لتخصص ولا يضاف
مماثل اى مشابه الى المضاف اليه اى لا يصير مضافا اليه على تقدير
الاضافة بمجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر
خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فى العموم مثل كل وجميع
فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم
والخصوص الى ذلك المضاف اليه متعلق بقوله ولا يضاف وهذا
ايضا من قبيل المجاز الاول سواء كان اى المضاف والمضاف اليه مترادفا
بحيث يكون معناهما واحدا كليث واسد فى الاعيان جمع عين
وهو ما يقوم بذاته كزيد ورجل والجثث بضم الجيم وفتح الثاء
المثلثة جمع الجثة وهى شخص الانسان فهو اخص من الاعيان
لان الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق
وحبس ومنع فى المعانى جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والا
حداث جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطلب الا
انه يختص بالمصادر فيكون المعانى اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق
ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته ولانفهامه من امثلة الى
التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لمثال العموم ايضا بان
يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته
متروكة او غير مترادفين بل يكونان متساويين فى الصدق
يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر كالانسان الناطق

الانسان

الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق والناطق فمعناه ذات
بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر لصحة
الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف
احد هذه الامثلة الى الآخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد
ليث ولا حبس منع ومنع حبس ولا انسان ناطق وناطق
انسان باضافة فيها لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه من تعريف
المضاف او تخصيصه لا الاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف
التنوين منه فيكون فى نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا
قال الشارح فى ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة فى ذكره فانك اذا قلت
رايت ليث اسد بالاضافة لا تفيد من هذا القول الا ما
تفيد اى ما تفيده من قولك رايت ليثا بدون ذكر الاسد الذى
يكون مضافا اليه واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد و
اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه اى فى ذكر الاسد لانه ليس
فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون
فى كلامه لغوا لا فائدة فيه لان يكون سببا لحمل على السفه و
الجنون بخلاف اضافة العام الى الخاص جعله متعلق بقوله
لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اى ايهم المماثل كليث
واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدراهم
ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشىء بل بالاضافة يصير
خاصا فى مثل كل الدراهم وعين الشىء اراد بالمثل كل تركيب
اضافى اضيف فيه العام الى الخاص فانه اى المضاف وهو كل عين

فيهما يخصص اى يصير خاصا لكونه علماً بسبب اضافته الى
المضاف اليه الخاص ولا يبقى على عمومه بل يكون خاصاً سواء افادت
الاضافة التعريف اى تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف
باللام المفيدة تعريف ما دخلت هى عليه والاضافة معنوية
والتخصيص اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس والحكمة
لفظ الحل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون
بمعنى جميع الدراهم لان الحل اذا اضيفت الى المعرفة يكون بمعنى
الجميع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه
واما اعمية العين عن الشئ اى كون العين عاماً والشئ خاصاً اذا
كان اللام فيه اى فى الشئ للعهد اى للعهد الخارجى والذهنى بحسب
القرائن كما تريد مثلا زيداً فتعقل عين زيد او عمرو ظاهرة لا
تحتاج الى البيان واما اذا كان اللام فيه للجنس ففيهما اى
فى اعمية العين عن الشئ خفاء قلنا العين قبل الاضافة ما
يقوم بذاته سواء كان موجوداً او معدوما فيكون العين عاما او
الشئ فى عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما اضيف
العين صار خاصاً فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشى يزيل
تزيل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما
جاء من جعل الشئ شاملاً لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة
انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضافة جاز ان
يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشئ
الذى لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا اينما

ويرد على قولهم اى قول النحاة او العرب لا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه فى العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه قولهم
سعيد كرز بضم الكاف ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة
اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه
الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا سعيد كرز واما
اذا كان مضافاً اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلاً فقيل
هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله جزاء وعطف
بيان له فان سعيد كرز اسمان لمسمى الا ان الاول اسم والثانى
لقب واحد تاكيد له كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى
الآخر يعنى اضيف الاسم الى اللقب فاجيب عنه بانه اى مثل هذا
هذا القول متاول يعنى يجعل هذا القول بجعل احدهما اى احد
اللفظين يعنى الاسم على المدلول والمسمى والآخر اى اللفظ الآخر
يعنى اللقب على اللفظ والدال فكانك اذا قلت جاءنى سعيد
سعيد كرز بالاضافة قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ اى من
مدلوله ومسماه ولم يقولوا جاءنى كرز سعيد باضافة الا
اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلاً واللقب عارضاً والاصل فى
مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد
وضرب اليوم وغيرهما من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد و
حسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه لان
قصدهم بالاضافة التوضيح اى توضيح المضاف اليه اذا كان المضاف
اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة هو واللقب اوضح من الاسم

غالبا لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه يكون اشهر
فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون اقل استعمالا فاوضحه
بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما يجاب اضافته وما لم يجز
شرع فى بيان الحروف الاواخر جواز اثباتها وحذفها فقال
اذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة فيه حرف
ما ليس فى آخره حرف علة واو او ياء او الالف سواء كان قبله
او فاء صحيح مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن
اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا او تقديريا او الملحق
اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى يجرى مجراه وهو اى الاسم
الملحق به ما فى آخره واو او ياء قبلهما اى قبل كل واحد منهما
حرف ساكن سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا كمرمى
ومغزو او غير كظبى ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما
قلنا انفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وان
كان ملحقا بالصحيح فى تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب
فيه لفظا لان حرف العلة بعد السكون هو اى الاحرف العلة
الواقعة بعد الحرف الساكن لا يثقل عليها اى على تلك الحروف
الحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يثقل على حرف الصحيح
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة المصدر مضاف الى فاعله
وناصب لمفعوله يعنى لا يثقل الحركة على الحرف العلة التى
وقعت هى بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة
ثقيل فلا تثقل ولان حرف العلة التى وقعت بعد السكون مثل

اى مثل حرف

اى مثل حرف العلة التى وقعت بعد السكون فى الوقوع بعد ا
استراحة اللسان يعنى ان حرف العلة الواقعة بعد الحرف السا
الساكن كحرف العلة الواقعة فى الابتداء ولا يثقل عليها اى على
حرف العلة الحركة بعد السكون يعنى فى الابتداء سواء كان ضمة
نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان
الفاء واوا نحو وعد او ياء نحو يسر كذلك اى كما لا يثقل الحر
الحركة مطلقة على الحرف الواقع فى الابتداء مطلقا لا يثقل بعد
السكون اى بعد الحرف الساكن الى ياء متعلق بقوله واذا الحق
اضيف المتكلم كسر آخره جزاء الشرط وهو واذا اضيف
للتناسب يعنى ليناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء
اصلها الكسر لتولدها منه مثل ثوبى وداري فى الصحيح
يعنى هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس فى آخر
كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء فى الاول والراء فى
الثانى ومثل ظبيى ودلوى فى الملحق به هذان مثالان لما الحق
به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء وما قبلها ساكن وآخر الثانى
واو كذلك والياء الواو للحال او العطف الجملة الاسمية على
الفعلية كقول الشاعر كلمن يمر عليها وهو منطلق يعنى الياء
اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيه للعهد و
اما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين مفتوحة
او ساكنة او ههنا للتخيير وقد اختلف مبنى للمفعول
فى ان ايهما من الفتحة والسكون الاصل والصحيح من الاقوال

الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها
دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل
المختار عند المص الفتح اذ الاصل في الكلمة التي وضعت على حرف
واحد هو الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه و
همزة الاستفهام ولام الامر وامثالها لئلا يلزم الابتداء بالساكن
اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف حقيقة
تحقيقاً فيما اذا كان في صدر الكلام او حكماً عطف على حقيقة اي
فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء
والاصل فيما اي في الكلمة التي بني على الحركة الفتح لعدم تحمل
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه
على حرف واحد فالحمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل و
السكون انما هو عارض للتخفيف وهو انما يكون اذا كانت
الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها
والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج
الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن
ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما
الى ياء المتكلم وفرغ ايضاً من بيان حال الياء حين كونها مضافاً
اليها شرع في بيان اسم المعتل حين اضافته اليها فقال
مصدراً بالفاء التفصيلية فان كان آخره اي آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي اريد اضافته اليها الفاً يعني
اذا لم يكن آخره صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو من ان يكون الفاً

اووأواً اوياء

اوواواً اوياءً فان كان الفاً تثبت فعل ماض او مضارع
مجزوم او غير مجزوم اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب اي لعدم ما يوجب انقلابها اما و
واواً وهو انضمام ما قبلها او ياءً وهو انكسار ما قبلها
لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقلب واواً او ياءً و
ههنا ليس بشيء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت
منقلبة عن واو او ياء نحو عصاى ورحاى او الف تأنيث
مثل حبلاى وبشراى والف التثنية كمسلماى وغلاماي
وهذيل مبتدأ لانها علم قبيلة وهي قبيلة من قبائل العرب
تقلبها من قلب يقلب من باب ضرب متعد الى مفعولين
وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل
به اي تقلب قبيلة هذيل يعني اهلها الالف حال كونها
اي حال كون الالف لغير التثنية ياءً مفعول ثان لقوله
تقلبها المشاكلة ياء المتكلم المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفا
الفاعل متروك اي لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مسـ
مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها وتدغم
الياء المقلوبة بعد القلب في الياء اي في الياء المتكلم لاجتماع حرفين
من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام
للتخفيف بقلب الالف نحو عصيّ بقلب الالف واواً لان اصلها واو
فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة
والسابق ساكن تقلب الواو ياء ورحيّ وفي الوافية لان اصل هذه

عصا وهو
عصاى
رحاى
ذكرهمان
دنيك

الالف اما الواو والياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم
تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء تقلب
الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء ولف التثنية لا اصل لها من
واو ولا ياء فترد اليه الى هنا كلامه ولا تقلب الف التثنية
ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم كغلاماى فيكون الف التثنية
متفقا عليه فى عدم القلب حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره
اى بغير المرفوع بسبب القلب اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف
اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل
وان كان اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وذلك المنقوص با
بالواو نحو غاز او بالياء نحو راض وفى المثنى والمجموع على حد
نصبا وجرا ادغمت تلك الياء فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين اى
الحرفين المتجانسين فيما هو كالكلمة الواحدة لان المضاف و
المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف ما يدل على الاسم
الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقى ما قبلها
بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوص
لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمىّ مثنى و
مجموعا نصبا وجرا اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم
اسقط النون يعنى نون التثنية والجمع للاضافة اى لاجل
الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل
الانقطاع والانفصال وادغم الياء فى الياء لاجتماع المثلين فيما
هو كالكلمة الواحدة فصار بعد هذا العمل مسلمىّ بفتح الميم

مثنى وكسرها

مثنى وكسرها جمعا وقاضىّ ورامىّ وغازىّ وداعىّ بكسر
ما قبلها والادغام وان كان آخره اى آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم واوا وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون
رفعا قلبت الواو وقت الاضافة الى الياء ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون يعنى الجمع المذكر السالم رفعا
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء كراهة اجتماع الواو والياء
والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام و
تبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى
لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من
فكه وفى الرضى وانما لم [illegible] اجتماع المتقاربين فى اللين
فخففا بالادغام انتهى وادغمت الياء المقلوبة من الواو فى الياء
يعنى فى ياء المتكلم وكسر ما قبلها اى كسر الحرف الذى قبل الياء
المنقلبة لتسلم لانها اى لان الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت
يجب بقاء الضمة قبلها تغييرها لا محالة الى الواو لان الياء
الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيما تغير فيلزم
انكسار ما قبلها فحرك ما قبلها يعنى تبدل حركة ما قبلها
بالحركة المناسبة لها اى للياء وهى الكسر لتسلم الياء لان انكسارها
يوجب سلامة الياء فقيل مسلمىّ بالكسر وان كان قبل الياء
التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم او الواو كذلك فتحة يعنى
ان كان الحرف الذى قبل الياء او الواو مفتوحا قبل الاضافة
الى الياء بقى ما قبلها اى ذلك الحرف الذى قبل الياء مفتوحا مثل

بعد الاضافة على حاله ولم يعبر لئلا يلتبس التثنية بالجمع
لو كسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف
المقلوبة من الواو في غيرها كفعلك في مسلمين مثنى مسلمي
بالفتح وفي مصطفون واعلون في جمع مصطفى واعلى مصطفى
واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لتدل
لدلالتها على الواو لخفة الفتحة لثقل التركيب والصيغة ولان
المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما وفتحت الياء
اي ياء المتكلم وقت كونها مضافا اليها في الصور جمع صورة
الثلث بالتانيث لان العدد يتبع موصوفه في التانيث على
سيناني اي في صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا
للساكنين او للزوم التقاء الساكنين احدهما آخر الاسم المضاف
من الفاء الالف والياء او الواو والثاني ياء المتكلم ان لم
يتحرك مبني للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء
المتكلم يعني اذا لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء
الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت
لم يلزم واختير بكلمة الفتحة من بين الحركات وان كان
المناسب الكسرة لمناسبة الياء لخفتها لما مر ان الاصل في
الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة واما الاسماء
هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او واوا
او ياء فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان
كان في آخرها الحروف الثلث في الاحوال الثلث او من له
او

واذا اضيف الاسم

واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح
بعد حذف الآخر ولذا اورده باما الاستينافية الستة
التي مر البحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال
حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم ومكبرة وموحدة وفي الرضي
وهي باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن
الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في
هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين ضرب
اعرابه على عين ولامها محذوف وهو قولك فم وحده وضرب اعرابه لام
الكلمة وهي الاربعة الباقية انتهى فاخي وابي قدم الاخ
مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه البعد عن خلاف
المبرد وراسخ في الحكم اي فالحال في نحو اخ جواب منها اي من الا
الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد منها الى ياء المتكلم ان يقال تقدير
مبتدء وخبرا وجعل اخي وابي مفعولا للخبر ليصح الحمل على
قوله الاسماء الستة مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وهو لام
الكلمة يعني الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال بجعله اي
بجعل المحذوف الباء متعلق بقوله بلا رد نسيا بسكون
النون وفتحها وسكون السين منسيا تاكيد له مثل قوله تعالى
وكنت نسيا منسيا لانه اذا جيز الحذف حال الافراد
فحال الاضافة الحذف اولى لانه اثقل من الافراد ولاجرائها
بعد الحذف مجرى الصحيح واجاز المبرد فيهما اي في اخي
وابي اخي وابي قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم برد لام

واصلها اخوو وابوو اضيفا الى ياء المتكلم وكان اخى وابى عند البعض بلا رد علة ورد عند المبرد مضافا الى ياء المتكلم الى الاصل وهو العاو ثم قلبت ياء وادغمت في الياء لاجتماعهما احدهما بالمتكلم والثانيها موزن قلب عن العاو فصار اخى وابى عند المبرد

بلا رد اى ... الاصل ... او ... فكانا ... ابى

الفعل يعنى لام الكلمة فيهما وهى اى لام الفعل الواو وجعله
اى جعل الواو ياء وادغام المنقلبة عن الواو فى الياء اى فى ياء
المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل
وتمسك اى المبرد فى ذلك اى فى رد لام الفعل حين اضا
اضافتهما الى ياء المتكلم بقول الشاعر واَبِيَّ مالك ذو المجاز
بدار الواو للقسم وما حرف نفى مشابه بليس وذو
المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتاكيد النفى ودار خبر
ما ولك صفة بدار اى والله ما ذو المجاز بدار مخصوصة
لك ولا نفقة اقوله قلبه احلك ذو المجاز وقد دنى و
قد اى قضاء يعنى بتقدير الله وقضائه سبيله احلك
انن لك واسكتك ذو المجاز اسم سوق فى الجاهلية
كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون و
يتفاخرون ومعنى ادرى اظن وارى بصيغة المجهول وحمل
المبرد فى ذلك الاخ على الاب لانه لم يجد عليه شاهد
من كلام العرب وجعل هذا الفعل شاهدا لهما صراحة
واشارة لتقاربهما اى لتقارب الاب الاخ لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة واخرهما حرف علة
يعنى الواو المحذوفة واما معنى فلقيام الاخ مقام الاب
عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس واجاب المصنف
عنه اى عما استدل به بان ذلك خلاف القياس واستعمال
الفصحاء يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء

الذين يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف
القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا
وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو
اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على
خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر
ولان اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه
يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر مع انه يحتمل
ان يكون المقسم اى ابِيّ جمع اب يعنى ان الاب يجمع جمع
المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون
كما يقال اخوون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا
ثم يكون محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه فاصله
ابين جمع سلامة وحالة الجر مطلق ان الواو للقسم سقطت
النون فى الاضافة يعنى لاضافته الى ياء المتكلم فاجتمعت
ياءان احدهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضا
الاضافة فادغمت الياء الاولى التى هى حرف الاعراب فى الياء الثانية
التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
والاول ساكن والثانى متحرك فادغم فصار ابِيّ واستدل
الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو
والنون بقوله وقد جاء جمعه اى جمع الاب هكذا اى جمع السلامة
بالواو وبالياء والنون فى قول الشاعر فلما تبيّن من التغول

وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون الثقيلة فعل
ماض جمع مؤنث اصواتنا جمع صوت وروى اشياخنا
جمع شيخ بكين وهو ايضاً فعل ماض جمع مؤنث جواب لما و
فدينّنا من التفدية فعل جمع مؤنث وفاعل ومفعول بالابنا
الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الابا
والامهات ايضاً اى لما سمعن وعلمن اصواتنا تنازعا اى
الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيداً
بكين وقلن لنا اى خاطبين لنا لان الفعل اذا تعدى باللام
يكون بمعنى المخطاب آباؤنا فداه اسم يريد انهن لما سمعن
وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلة لنا
آباؤنا فداؤكم حتى يستنقذ من ايدى من اخذ هن او
اذا هن وتقول صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى
وابى تحرزاً عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال با
يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضاً
مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى
الا بحذف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى اى من تميم
قائلته خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة
هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى مثله
صيغة الخطاب دفعاً لما يتجه ان الصواب وتقولين به
بصيغة التانيث واحترازاً عما قال الهندى كما نقلناه

آنفاً

آنفاً لامتناع اضافة الحم الى المذكر لان الحم قريب المرأة من
جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والا
الاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكا
التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجرد التمثيل
فيجوز اى يكون القائل مذكراً كما جاز ان يكون مؤنثاً فلا يصرف
نقله عما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب حمى وهنى
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وهو لام الفعل
فيهما وانما فصلهما اى حمى وهنى عن اخى وابى مع ان الاولى
ان يذكرهما متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان
اختلفا فى الحرف الاول لانه لم ينقل مبنى للمفعول عن المبرد
فيهما اى فى حمى وهنى فى المشهور مما يخالف مذهب الجمهور
كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه
لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى ابى وا
لا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما
لفظاً ولا معنى وهو ظ ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة
الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه الثقل ايضاً والمقصود من
الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاحرى وان نقل
عنه اى عن المبرد بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك ذلك الخلاف
الا انه ليس بمشهور فى الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد فى كون
لامهن واواً والمحذوف منهن ايضاً اللام عند الانفراد وكون
اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين

على الاب ايضاً ويقال ولم يقل ههنا وتقول تقتنياً الا ان الظاهر
ان يذكر ههنا وتفعل وفي السابق يقال متماثل في فم في حال
الاضافة الى ياء المتكلم لان اصله فوه كشيء لان وزن الاسماء
الستة فعل كفرس حالة الافراد الا فوك فانه بالسكون كشي
لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام
حرف علة دليل على ان يكون العين متحركة لان اللام قد يحذف
او يسكن في بالرد اى رد العين المقلوبة كما ترد عند الا
الاضافة الى غير الياء والقلب اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة
والادغام لما مر مرة في الاكثر متعلق بقوله يقال اى في اكثر
موارد استعمالاته اى في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافاً
الى ياء المتكلم وفمي بلا رد ولا قلب ولا ادغام في بعضها
اى يقال فمي في بعض موارد استعمالاته ابقاء مفعول له لقوله
يقال فمي في بعضها لوجود شرط نصبه كما مر للميم متعلق لقوله
ابقاء المعوض عن الواو عند قطعه اى عند قطع لفظ الفم عن
الاضافة مطلقاً سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او
غيره وانما عوض بها عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين
آخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها
الواو في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم
على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب رد هذه
الواو ولما فرغ بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء
اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقاً فقال

واذا

واذا قطعت على صيغة المجهول لا الخطاب هذه الاسماء
الخمسة عن الاضافة مطلقاً لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة
ولذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ستة قيل عند التعداد مع
مقطوع عنها اخ واب وحم وهن وفم بلا رد بل بالحذف
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه ا
اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب يعني ان كان اعرابها
بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر
بالحركات الثلث في الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل له
لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم لا غير الياء اعني فوك
وفاك وفيك وقيل ومن البدايع في الفم كونه كمدلوله
دائراً بين الفتح والضم والكسر واقول وبالله التوفيق هو
لعبده رفيق وانما جاز في فم الحركات الثلث دون اخواته لان مدلوله
لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلث الانفتاح والانضمام
والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون
اللفظ متحركاً دليل على كون المعنى متحركاً ايضاً كالحيوان والجولان
وحيدي وكان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح
لكن فتح الفاء في فم سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة
مكسورة افصح منها اى الضم والكسر لخفة الفتحة والموافقة
اخواته لان الفاء فيها مفتوح لا محالة وفي الموافقة اما
كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء فيه مفتوحاً في الاصل
اما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة يعني المبدلة واما الكسر

فيه فلانه لما عوض الواو ميماً فكانت عوضت ياء فكما انه اذا
عوضت ياء وكسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميماً انتهى وفي فم
ست لغات ابتداء منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها
اقلها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وثانيها حال الـ
القطع عن الاضافة مطلقاً وثالثها قوله وجاء حم مثل يد
مطلقاً يعني حال الافراد والاضافة الى غير اليا فيقال هذا حم
حمك ورايت حماً وحمك ومررت بحم وحمك بحذف اللام
نسياً منسياً ورابعها قوله ومثل خبء بسكون العين
وبالهمزة يعني يقلب الواو همزة لمناسبة التقابل في المخرج
لان الواو شفوية والهمزة من اقصى الحلق فيقال هذا حمء
او حمءك ورايت حمأ او حمءك ومررت بحمء او حمءك وجاء
جاء مثل دلو بابقاء الواو على حاله واسكانه ما قبلها مطلقاً
فيقال هذا حمو وحموك ورايت حمواً وحموك ومررت بحمو
وحموك فالاعراب في هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلقاً
يعني بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جراً حال الافراد
والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيح الآخر و
الاخير ملحقاً به وسادسها جاء مثل عصا بالالف المقدرة
والملفوظة فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك و
مررت بحما وحماك والاعراب في هذا النوع بالحركة تقديراً
لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة
في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب

مطلقاً اي جواز حم تفسير لمفهوم الاطلاق لا لبيان
اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام
الاربعة مثل هذه الاقسام الاربعة مطلق غير مقيد بحال
الافراد او اضافة بل يجيء هذا الوجوه فيه اي في اضافة حم
في كل واحد في حالتي الافراد والاضافة من غير تفرقة بينهما و
اما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير
ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظاً عند القطع عن الاضافة مطلقاً
او تقديره عند الاضافة الى وثالثها قوله وجاء هن
مثل يد مطلقاً اي في الافراد والاضافة الى الياء او الى غيرها الا
انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديرياً وعند غيرها
لفظياً يقال هذا هن ورايت هناً ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك اورد المثالين مخالفاً لما سبق تفنناً
واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلث الاعراب بالحركة
لفظاً عند القطع عن الاضافة والاعراب بالحركة تقديراً عند
الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها
هذا عند المص وان كان فيها اختلافات وذو اصله عند
الفراء ذوو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفرس
لا يضاف الى مضمر ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو
وفروعه عن المثنى والجمع والمؤنث الى المضمر ويستفاد
ايضاً ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميراً متكلماً
او مخاطباً او غائباً ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الا

على الاطلاق فيهما لانه وضع وصلة نصب على التمييز الى الوصف
باسماء الاجناس متعلق بالوصف يعنى وضع لان يكون وسيلة
الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا ان
يصفوا شخصاً بالذهب مثلاً فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى
رجل ذهب او زيد الذهب فجاؤا يعنى فوضعوا ذو واضافوه
اليه فيتسر لهم بعد ذلك فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب او زيد
ذو الذهب والضمير ليس باسم جنس حتى يضاف اليه ولان
المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل
بذو الى الوصف بهما وقد اضيف اى ذو اليه اى الى الضمير على
سبيل الشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذاً وذلك لان
ضمير الغائب لما كان اسم الجنس فى الابهام اجازوا اضافة
ذو اليه الآن مرجعه لما كان سابقاً كان ضمير الغائب فى حكم
المعرفة ولاجل هذا صار اضافة اليه شاذاً كقول الشاعر انما
المعروف مالم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس
ذووه جمع ذو خالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول
وهو قوله ذا الفضل وكقوله صبحنا الخزرجية من صفات البار
ذوى ارقتها ذووها ولو قيل لا يضاف ذو الى غير اسم الجنس
يعنى ولو قال المص مكان وذو ولا يضاف الى مضمر وذو لا يضاف
الى المضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه
لكان قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم
لان ذو لا يضاف الى العلم والى اسم الاشارة وكانه اى

خفض المضمر

خفض المضمر بالذكر الياء دخلت على المقصور لكونه فى صورة
الاضافة الى المضمر فى اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو
لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انما
كان بالاضافة اليه الا انه نفى ما هو الاشمل وهو اضافته الى
المضمر مطلقاً ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى
وليحصل فائدة اخرى وعلى عدم اضافته الى المضمر مطلقاً لانه
كان لبعض تلك الاسماء يعنى الاسماء الستة غير ذو حكم خاص
لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل
رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى والرد والقلب والا
الادغام فى الاكثر فى فمى عند اضافته اى اضافة ذلك البعض الى
ياء المتكلم فنفى المص اضافته اى اضافة ذو الى المضمر مطلقاً يعنى
سواء كان متكلماً او مخاطباً او غائباً يعنى ان المناسب للمقام
النظر الى اضافته الى المضمر الخاص اى الى ياء المتكلم لكن
المص عدل الى نوعه وهو المضمر نفياً مفعول له لقوله فنفى لا
لاختصاصه اى ذو متعلق بقوله نفياً لا علة لقوله فنفى بحكم
خاص متعلق بالاختصاص وداخله بالمقصور لان المقصور
المقصور عليه وهو لفظ ذو والمعنى لاختصاص حكم خاص
بذو باعتبار اضافته اى اضافة ذو اليه اى الى الياء كما اى كحال
واحد من اخواتها حكماً خاصاً باعتبار اضافته الى الياء و
كانه قال وذو لا يضاف الى مضمر فضلاً عن ان يكون له حكم
خاص عند اضافته الى الياء ولا يقطع عطف على قوله لا يضاف

مبنى للمفعول مثله اى ذو عن الاضافة اى لا يقطع ذو عن ان
يكون مضافاً الى اسم الجنس كما ان اخواتها قطعت عن الاضافة
مطلقاً واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطعت كما اذا اصد
اضيفت الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله لان جعل
اى جعل ذو وصلة الى الوصف باسماء الاجناس يعنى لان اجرا
ماهو الغرض والمقصود من وضعه ليس الا باضافته اى ذو
اليها اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض من وضعه
الا باضافته اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلثة مع ملحقاتها
ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان ما يتبعها فقال
التوابع وهى الاسماء التى لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهى جمع تابع لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ
تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قيا
قياساً مطرداً صيغة المذكر الذى لا يعقل كما مر فى
المرفوعات منقول عن الوصفية الى الاسمية فصار
كان اسم على وزن فاعل والفاعل الاسمى يجمع على فواعل لان
الفاعل الوصفى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات
اقول اى النقل لان الفاعل الوصفى ايضاً يجمع هذا الجمع الا
ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون
جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل كالكاهل وهو
هو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع ف

التوابع

فانه اسم

فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع على الجمع
الكواهل والمراد بها اى بالتابع ههنا توابع المرفوعات على
ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث
الاسم والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم
حقيقةً او حكماً فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى
معطوفات على ما له اعراب فلا ينقض حدها اى حد التابع
بخروج نحو ان فى ان وضرب و ضرب عن حد التوابع بان يقال
يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق بل
باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس
له اعراب لعدم كونهما اى كون كل منهما اى من نحو ان ان
وضرب وضرب من افراد المحدود والمحدود ههنا التوابع
وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض
الحد بخروج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود
لا يكون مناقضاً كل ثانٍ اى متاخر يعنى قوله ثان بمعنى المتاخر
بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلاً فى المعنى
المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقاً
بواحد وهذا المعنى داخل فى متاخر لانه ايضا ما يكون مسبوقاً
مسبوقاً سواء كان بواحد او باثنين فصاعداً متى لوحظ
ذلك المتاخر مع سابقه كان المتاخر فى الرتبة الثانية منه
اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقاً بلا فصل بسابق
آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى

فصاعداً ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتباره
ثانياً في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر والصفة الثانية
في الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة في الذكر و
اول كلامه وهو قوله اي متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره
وهو متى لوحظ مع سابقه آه الى الدفع الثاني انتهى فتدبر فيه
اي في حد التوابع التوابع الثاني من التوابع الخمسة والتابع الثا
الثالث فصاعداً ملتبس اي ملابس باعراب يريد ان الباء
فيه للمصاحبة سابقه اي كان الثاني ملابساً باعراب اللفظ
السابق عليه لفظياً كان اعرابه او تقديرياً او محلياً على ما يجيء
اي بجنس اعراب على حذف المضاف سابقه يعني ان كان جنس
اعراب السابق يكون اعرابه رفعاً ايضاً وان كان نصباً فنصباً
فان جراً فجراً بحيث يكون اعرابه اي اعراب الثاني من جنس
اعراب السابق كما قلنا آنفاً ناشئ كلاهما اي اعراب السابق و
المسبوق من جهة واحدة لا من جهتين شخصية لا بحسب
الجنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة
مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ مع زيد لكونه
الموصوف به في انه موصوف والعالم وصف له قائم به
كان العالم في الرتبة الثانية منه اي من زيد لان الصفة لكونها
موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف
بمرتبة في وصف الاول او بمرتبتين او اكثر واعرابه اي اعراب العالم

من جنس

من جنس اعرابه اي اعراب زيد لان الصفة يجب ان يكون
على اعراب موصوفها لكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل واحد
منهما اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناشئ اي حاصل
من جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفاً له وقائم
قائمة به يكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم
به واما اذا كانت الصفة وصفاً لسببه وقائمة به لا يكون له
كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئاً
من جهة واحدة لان الصفة ح قامت بسببه ونشأت
عنه فان قلت اذا كانت كذلك كانت الصفة السببية خا
خارجة عن التعريف فلا يكون جامعاً قلت لانها وصف مجازي
لا حقيقي فلا يضر خروجها وهي اي الجهة الواحدة الشخصية
فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد الموصوف في قولك
جاءني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه اي الى زيد مع
تابعه العالم الا ان المجيء منسوب الى زيد بالاضافة والى العالم
بالتبع لا اليه مطلقاً سواء كان زيد موصوفاً بالعالم اولا اذ لو
كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف
فقوله كل ثان جنس يشمل التوابع المقصود من التعريف مؤخر
مؤخرات كانت بهذه الامور او مقدمات الى ان المراد
بالثاني ثانوية الثاني في الرتبة لا الذكر على ما عرفت و
خبر المبتدأ مؤخراً عن المبتدأ او مقدماً عليه وجوباً او جوازاً و
خبر كان وان واخواتهما اي اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان

اوعليها اولا وسواء قدم على سلم ان اولا وثانيا في مفعولي ظننت
واخواتها واعطيت واشباهه اخر او قدم وكذلك يشمل كل
ثاني وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرها
لان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة
الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان وقوله باعراب
سابقه يخرج الكل غير التوابع لانها هي المقصودة منه الخبر
المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وثاني وثالث
مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا
عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا
لان كل واحد منها باعراب سابقه وقوله من جهة
واحدة يخرج هذه الاشياء المتنشاة لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء على مذهب المنصور اعني التجريد
عن العوامل اللفظية للاسناد لكن اي الا ان هذا المعنى اي
التجريد عنها للاسناد من حيث انه يقتضي مسندا اليه
ليوجد ما يدل على الذات صار التجريد عنها عاملا في المبتدا
لما مر ان المبتدا دال عليها اما تحقيقا او تاويلا وهذا
المعنى ايضا من حيث انه يقتضي مسندا ليوجد ما يدل
على امر نسبي صار التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل على
الامر النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع المبتدا والخبر من
جهة واحدة بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدا من جهة كونه
مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا فان كان

اعرابهما

اعرابهما من جنس واحد وكذا اي كما ان الابتداء اعني التجريد
عنها للاسناد عامل في المبتدا والخبر من جهتين كذلك
افعال القلوب منها ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه
يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه
ويكون قائما به ومن حيث انه يقتضي مظنونا يعني ان يكون وصفا
يمكن ان يظن عمل اي ظننت في مفعوليه يعني عمل في المفعول الاول
من حيث انه مظنون فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه
مظنون فليس انتصابهما اي المفعول الاول والمفعول الثاني
من جهة واحدة بل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعراب
متفقين مثل ظننت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه
مظنونا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مظنونا لما عرفت
وكذلك اي الافعال التي هي يتعدى الى مفعولين ثانيهما غير
الاول كاعطيت مثل اعطيت زيدا درهما فانه من حيث انه
يقتضي آخذا يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم مقام الفا
الفاعلية بها وهو الاخذية ويقتضي ايضا ماخوذا يعني ما يدل
على ذات يمكن انه يقوم بمعنى المفعولية بها وهو الماخوذية
عمل اعطيت في مفعوليه فليس انتصابهما اي انتصاب كل واحد
منهما من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان الاعراب المعتبر في
هذا التعريف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه
بالنسبة اي بالقياس الى اللاحق وهو التوابع سواء كان الاول
والثاني او غيرهما وهو الثالث فصاعدا والسابق اي ما سبق بلا

نا انتصابهما ح

فصل سواء كان المتبوع او لا خبر ان اعتم من ان يكون الاعراب فيهما
لفظياً مثل قولك جاءني زيد العالم او يكون فيهما تقديرياً نحو جاءني
فتى القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي او بالعكس اي او ان
ان يكون الاعراب فيهما محلياً نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما
لفظي او تقديري او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها
واضحة على الفطن حقيقة او حكماً تفصيل للاعراب اي سواء كان
ذلك الاعراب حقيقياً او حكمياً فلا يرد مثال المحلي في الاول نحو جاءني
هؤلاء الرجالُ فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكماً لا
لفظاً ولا تقديراً بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله
ومحله الرفع ولذا وجب الرفع ومثال الاعراب الحكمي في الاول ايضاً
يا زيدُ العاقلُ فان ضم زيد وان لم يكن اعراباً حقيقة لكنه في
حكمه ولذا جاز الوجهان في صفة المفردة على ما سبق واذا لم يكن
في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملاً على اللفظ ونحو لا رجلَ فان فتح
رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا جاز حمل ظريفاً على اللفظ
بالنصب ويجوز فيه البناء ايضاً حملاً على المنعوت والرفع حملاً
على المحل البعيد كما سبق ثم اي بعد ما علمت الجنس والفصل
وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف اعلم ان لفظ كل ههنا اي
في تعريف التوابع ليست في موقعها وموقعها ما يكون المراد منه
احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام
حساس متحرك بالارادة لان التعريف اي تعريف اي جنس
واي نوع انما يكون تعريفاً للجنس كالحيوان والتوابع وبالجنس

الطرفان متعلقان بالتعريف مثل جنس نام اه وثان باعه
باعراب اه ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لا يكون
التعريف للافراد مثل زيد ورجل لان التعريف لا يكون الا بذكر
الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون
التعريف بها فالمحدود ههنا بالحقيقة التابع الذي هو حد التوابع لان
الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظاهر التوابع والحد ههنا
مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلما دخل
عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد بالافراد لان كلمة كل تقيد
في مدخولها عموم الافراد وشمولها اذ كان نكرة لكنه استدرك
من قوله ليست في محله وجواب له وتنبيه على فائدة دخول كل
هي صدق المحدود على كل افراد الحد يعني الا انه لما ادخل
عليه اي على التعريف المذكور كل افاد الضمير المستكن الراجع الى الدخول
المستفاد من ادخل اي افاد دخول كل صدق المحدود صريحاً
لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع
على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالا
بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد فيكون
التعريف مانعاً عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الا
الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها الا ان الدال على شيء ليس له
ان يدل على غيره والظاهر انحصار المحدود فيها اي في افراد الحد
لعدم ذكر غيرها اي غير افراد الحد فيكون الحد جامعاً لافراده
لانحصار المحدود في افراد الحد فيحصل لنا حد جامع لافراده

ببسبب انحصار المحدود فيها ومانع عن دخول غيره فيه بسبب
صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره يكون مجموعه
ومنعه كالمنصوص عليه اى كمعنى الحد جامعاً لافراده ومانعاً عن
دخول غيره صار يدخل كل على الحد منصوص ومصرح واذا لم تد
يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوصاً ومصرحاً بل متضمناً و
لما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع الى تعريف انواعها كما
هو دابه فقال النعت والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه
لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم في قولك
جاءني زيد العالم هو زيد لا غير والاكثر التعال الا واحد اقو قد
فائدة وكونه مذكوراً سابقاً صريحاً في قوله ولا يضاف صفة
دون غيرها تابع لانه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها
يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنساً وقوله مبتدأ
خبره قوله الآتى احتراز يدل على معنى في متبوعه صفة التابع
اى يدل ذلك التابع حقيقياً كان او سببياً بهيئة تركيبه مع متبوعه
والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور يرجع
الى التابع اى دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف
كونه مركباً مع متبوعه على حصول متعلق بقوله يدل معنى في متبوعه
مطلقاً اى دلالة مطلقة يدريان انتصاب مطلقاً على المصدرية
اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من
ذلك تانيث مطلقاً لكون موصوفه مؤنثاً لان المحذوف ليس
كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل

مطلقا صفة الدلالة وهو لا يساعده العبارة لانه ح يجب تانيث
تانيث مطلقاً الا قوله الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او
بتانيث ما لابد له في الدلالة على معناه من التاء لان لقوله هذا
وجهاً غير مقيدة تفسير للاطلاق بخصوصية بفتح الخاء ان
كان الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية
ومضافة الى مادة من المواد بيانية يعنى دلالة النعت على معنى
حاصل في متبوعه مطلقة بحيث يعم بجميع الامثلة غير مخصوصة
ببعض الامثلة كما في البدل وغيره احتراز عن سائر اى
باقى التوابع لما مران السائر بمعنى الباقى فلا يرد عليه اى على تعريف
النعت البدل في مثل قولك اعجبنى زيد علمه فان علمه بدل الاشتمال
عن زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه
كما يجى والمعطوف في مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه فان علمه
في المثالين وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالة عليه ليست
مطلقة بل دلالته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى
جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبنى زيد داره
وداره ولا للتاكيد لفظياً كان او معنوياً في مثل قولك جاءني
القوم كلهم او جاءني زيد زيد ولكن كان دلالة التاكيد على معنى
في متبوعه ابهام بثبته بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول
في القوم يعنى لما قيل جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم
كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقة او مجازية اندفع ذلك
التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية او مجازية فلما

اكد زيد الثانى اندفع وعلم ماهو المراد منها الحقيقة فان دلالة
التوابع فى هذه الامثلة من البدل والعطف والتاكيد على حصول
معنى من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير فى المتبوع متعلق
بالحصول انما هى اى ليس دلالة تلك التوابع الا بخصوص مواد
اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها فلو جردت تلك
الامثلة عن هذه المواد بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور
فيها كما يقال اعجبنى زيد غلامه مكان اعجبنى زيد علمه او
اعجبنى زيد وغلامه مكان اعجبنى زيد وعلمه او جاءنى زيد
نفسه بدل جاءنى القوم كلهم لا تجد بالخطاب لها اى لهذه
الامثلة دلالة على معنى فى متبوعها بصيغة الجمع المؤنث اى
فى متبوع كل واحد منها اما فى الاولين فظاهر لان الغلام
يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن
ان يدل على معنى فى متبوعه واما فى الثالث فلان لفظ نفسه
لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد فى هذا
المثال لان معنى النفس مطلق الذات الا انه بالاضافة الى
ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كانه
قال جاءنى زيد زيد بخلاف نحو جاءنى القوم كلهم فانه
يدل على معنى حاصل فى القوم وهو الشمول كما عرفت بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على معنى فى متبوعها اى فى متبوع الصفة فى اى مادة
الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل

الصفة هو

الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش
العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا
كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان عامل الثانى
يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر فى قولك جاءنى
زيد العالم جاءنى تقديره جاءنى العالم والاول اولى لان المنسوب
الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده
فان المجىء فى قولك جاءنى زيد الظريف ليس فى قصدك منسوبا
الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظريفة وكذا
الحال فى جاءنى زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة فى ايراد
الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت
الصفة دفعه بقوله وفائدته اى فائدة النعت غالبا
اى فى غالب الاحوال تخصيص فى النكرة وهو فى عرف النحاة عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرة كرجل عالم فان رجلا كان
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله او توضيح
فى المعرفة وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف
كزيد الظريف فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار
تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال
الحاصل فيه وقد يكون اى افادة النعت لمجرد الثناء
اذا كان الوصف معلوما قبله ذكره والثناء بالمدح ببيان
صفة الكمال من غير قصد بيان لقوله المجرد تخصيص كما فى
الاول او قصد توضيح كما فى الثانى بان لا يكون الموصوف

نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن
التوصيف لمجرد الثناء كما سبق نحو بسم الله الرحمن الرحيم
بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظة الله تعالى لا يطلق على غير
تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضا
واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او هما مرفوعين
بتقدير المبتدأ فلا يكونان مما نحن فيه كالاوصاف الجارية
على التقديم تعالى او قد يكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص
او توضيح ولا يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم
والقدح نحو اعوذ من عاذ به يعوذ وبابه قال لجاء اليه بالله
بالله اى التجأ واعتمد اليه تعالى واعتصم من الشيطان
شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن
فعلان من الشيط وهو الهلاك الهلاك فعلى الاول
منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على انصراف الاول
على عدم منع الثاني ما روى انه جاء رجل اسمه
حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان ام لا فقال الملك
ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بان ان
اكرمه فكانه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف
والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهله فيكون من الحين
فينصرف الرجيم فعيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو
ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة في كونه
ملعونا ومطرودا او قد يكون النعت لمجرد التاكيد اى تاكيد

معنى الموصوف

معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او
التزاما مثل مثل نفخة واحدة اكد اذ الوحدة المذكورة
تفهم من التاء والبناء في نفخة لان التاء للوحدة كتاء تمرة والتاء
ايضا بتاء الوحدة كضربة بالفتح فاكدت الوحدة المفهومة
من التاء والبناء بالواحدة وانما اورد مثالا التاكيد دون
البواقي لزيادة الايضاح لان الوصف للتاكيد نادر وتلك كثيرة
بحيث لا يحتاج الى التمثيل او قد يكون الوصف للتعميم نحو كان
ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات او للكشف نحو
الجسم الطويل العريض العميق الا ان المص لم يتعرض لهما لد
لدخولهما تحت قوله او لمجرد التاكيد ولما كان غالب مواد الصفة
الصفة المشتقات خبر كان اى لما كان اكثر امثلة الصفة
مشتقا كاسم الفاعل وغيره توهم كثير جواب لما من النحويين
بيان لكثير ان الاشتقاق شرط في النعت لكونه دلالة
المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضي
بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو
مررت برجل اسد حتى تاوّلوا غير المشتق الواقع صفة
كالاسد في هذا المثال بالمشتق ثم جعلوه وصفا يعني اولوه
اولوه بما يليق بالمقام ولم يكن عطف على الجملتين على جملتي
لما اى ولما لم يكن رده يجوز العطف على معمولي عامل واحد وهو
هذا اى شرط الاشتقاق في الصفة وتاويل غير المشتق
بالمشتق مرضيا ومقبولا للمص رده بقوله والافضل

لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص
المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التو
التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره اى لا فرق لان الفصل فى
اللغة القطع فلازم الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفى
الجنس وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع
متعلقه خبرها اى لا فرق كائن بين ان يكون مشتقا
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او
غيره اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات فى صحة
متعلق بلا فرق وقوعه اى وقوع غير المشتق نعتا مفعول الوقوع
الذى هو مضاف الى الفاعل اى المشتق وغيره سواء فى وقوع
كل منهما نعتا اذا وضعه كان وضعه اى وضع غير
المشتق يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق
لغرض المعنى وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض
ما يترتب وجوده على شئ ويقصد به اى لغرض الدلالة
على المعنى الواقع فى المتبوع عموما اى دلالة عامة او وضعا
عاما اى فى جميع الاستعمالات فيه اشارة الى ان نصب عموما
على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية
كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل
خبرا او حالا او نعتا مثل تميمى فان النسبة الى بنى تميم
لم تنفك عن المنسوب ما دام منسوبا فى جميع الازمان
يريد بالمثل الاسم المنسوب وذى مال يريد ايضا ذو وضع

فان المعنى
التميمى

التميمى
فان التميمى كونه اسما منسوبا يدل وضعا اى فى جميع الازمان سواء
ذكر متبوعه او لم يذكر على ان لذات ما اى لذات من الذوات
نسبة الى قبيلة بنى تميم فيقع صفة لذات وجد فيه هذا المعنى
من غير تاويل بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل
تميمى او معرفة نحو زيد التميمى وذو مال كونه بمعنى الـ
الصاحب وضعا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع صفة
لتلك الذات من غير تاويل ايضا او خصوصا عطف على عموما
اى اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى فى بعض الاستعمالات
يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بان يكون ما وصف
به مذكورا لفظا بان يدل فى بعض المواضع يعنى عند ذكر الموصوف
على حصول معنى لذات ما وحده اى حين كونه دالا على حصول
معنى لذات مما يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات لوجود شرط و
هو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع وكون
موصوفه مذكورا لفظا وفى بعضها اى بعض المواضع لا يدل
على ذلك اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم متبوعه لا لفظا ولا
تقديرا لان المراد به ح الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد
الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع لوجب ذكره واذا كان
لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فح لا يصح جعله نعتا
مثل مررت برجل اى رجل ولكن بشرط ان يضف الى لفظ
موصوفه وان يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس
فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فى شانه

اى كامل فى الرجولية بفتح الراء ان كان الياء مصدرية وضمها ان
كانت لنسبة فاى رجل باعتبار دلالة فى مثل هذا التركيب اى
تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه على كمال
الرجولية يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى مو
موصوفها يصح ان يقع نعتا لما قلنا فاى رجل مبتدا لو
يصح ان يقع نعتا خبره والياء فى باعتبار متعلق بقوله
يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا
باعتبار دلالته على معنى الكمال وفى مثل اى رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى اى معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر
شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدا
والظرف خبره فلا يصح ان يقع نعتا لعدم كونه المراد دلالة
على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط
ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل وقع صفة لهذا الدلالة
على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل على ذات
مبهمة لكون وضع اسم الاشارة ليس الا الدلالة على الذات
المبهمة والرجل يدل على ذات معينة لكون اللام فيه للتعريف
فيكون ما دخلت هى عليه معرفة وخصوصية الذات المعينة
فى الرجل باللام التعريف بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة
فى هذا فيدخل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات
المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت
بهذه الذات المعينة فلهذا اى لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة

فى هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة للايضاح
وفى الموضع الأخر بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى
مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير التى لا تدل
الرجل اى مثل جاءنى الرجل بدون ذكر هذا قبلها او الخل حامض
والعسل حلو على هذا المعنى دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل
فى المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم
الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى فى
المتبوع وذهب بعضهم اى من القائلين باشتراط الاشتقاق
فيه الى ان الرجل فى المثال المذكور بدل من اسم الاشارة بدل الكل
لا صفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف
يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول
وذهب بعضهم اى منهم الى انه اى الرجل عطف بيان لانه تابع
غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان
للايضاح والاكثرون منهم المص على ان ذا اللام وصف لاسم الا
الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات
المبهمة وهو الذات المعينة كما سبق وهذا حد النعت ومثل
مررت بزيد هذا فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه
صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه وكذا
فسره الشارح بقوله اى مررت بزيد المشار اليه فكما يصح
ايضا ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الا
الاشارة لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير

او الى مثله مما يجيء ان الموصوف اخص من الصفة او مساو
وفي الثلثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما
في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة فيها
اى لفظ هذا في هذا الموضع اى في موضع يلى فيه اسم الاشارة لذات
المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به يدل على معنى
حاصل في ذات زيد وذلك المعنى هو المشار اليه فوقع اسم الاشارة
صفة لذاى لزيد لايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح
وفي الموضع الاخر التي لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اى على معنى
حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط نحو
مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل لا يصح فيهما ان يقع صفة لعدم
كون المقصود الدلالة في غيره اذ لو كان مقصود الوجب ان يلى
ما يوصف به فلما لم يله علم انه لا يراد منه معنى الوصفية و
لما فرغ من بيان ما هو حكم الافراد فقال وتوصيف النكرة
او ما في حكمها من ذي لام يقربه فرد مبهم كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني لا المعرفة لان الجملة من حيث هي جملة
نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف و
التنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا بالجملة الا مطلقا
بل بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة فيوجد التطابق بينهما
لان الدلالة على حصول معنى في متبوعها اى الصفة كما توجد
اى الدلالة على حصول معنى في المتبوع في المفرد الذي
يكون صفة كذلك تاكيد لقوله مما توجد اى الدلالة ايضا

في الجملة الخبرية

في الجملة الخبرية فيصح ان يقع صفة كما يصح وقوع المفرد
المفرد وانما قيد الجملة الواقعة صفة بالخبرية احترازا عن الجملة
الانشائية لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما
في النكرات او توضيحه كما في المعارف فوجب ان يكون
الوصف موجودا في الحال والسابق ايضا حتى يخصص او
يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق
بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان
ان تقع صفة لانتفاء الفائدة لان الانشائية لا تقع صفة الا
قلنا الا بتاويل بعيد قيده بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة
صفة ايضا مؤولة ان الجملة التي لها محل من الاعراب في تاويل
مفرد مسبوك منها الا ان ذلك التاويل فيها قريب كما
اذا قلت في توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر جاءني
جاءني رجل اضرب اذ ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل
زائدة لتحسين الكلام اى مقول في حقه اضربه فلما توهم
منه اى المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله
اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا تكون الجملة الانشائية
بعد التاويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله
مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف
الجملة ويلزم فيها اى في الجملة الخبرية الواقعة صفة الضمير
ولم يقل ويلزم عائد كما قال في الجملة الواقعة خبرا فلا بد من
عائد لان المبتدا دائما مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا

او محذوفاً كفى بالربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان
يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضاً وجب ان يكون الرابط
ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه
لضعف الرجع الى تلك النكرة لا الى غيرها لفظاً او تقديراً و
الضمير مثل واتقوا يوماً لا تجزي نفس الآية اي فيه الربط
اي يربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة
به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة نحو
جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها اي في الجملة التي وقعت
صفة الضمير الرابط الراجع الى تلك النكرة بل يكون خالية عنه تكون
تلك الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة من حيث انها
جملة مستقلة في الافادة لا يقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها
على الاسناد التام المقتضي المسند اليه والمسند فلا بد من
رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجها الى شيء قبلها كيلا تكون
اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المص فلا تمتنع
ان تقع صفة لها اي لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى في شيء
قبلها بسبب كون الرابط مفقوداً مثل جاءني رجل زيد عالم و
يوصف مبني للمفعول بحال الموصوف الجار والمجرور نائب
سواء كان مفرداً او جملة الا انه اذا كان مفرداً يقع صفة للمعرفة
والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة كما سبق
وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة اي بحال
قائمة به اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة

نحو مررت برجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولو
وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسماً وفعلاً اي في
الحسن بضم الحاء حال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن
عرض لا يقوم بنفسه و يوصف بحال متعلقه بكسر اللام
اي بحال متعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الوصف بحال
المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقاً وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف
يدل عليه اول قول المص بقوله يعني بصفة بصفة اي
اعتبارية تحصل له اي للموصوف بسبب متعلقه لان
وصف المتعلق لما حصل بتاديب الموصوف وتعليمه اياه
واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه يجوز هاهنا الوجهان
الوصف المفرد والجملة اذ كون الرجل حسن الغلام
معنى فيه اي معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف
وصفاً له اعتبارياً اي مجازياً لانه بحسب الحقيقة
وصف الغلام فالاول اي النعت بحال الموصوف اي
بحال قائمة به يتبعه لاتحادهما في الصدق حيث يصدق
احدهما على ما صدق عليه الاخر فكانهما شيء واحد فلزم المـ
ـطابقة في هذه الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلاً معرفة
ونكرة في حالة واحدة اي يتبع الوصف الموصوف في عشرة
امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر

الشارح بقوله يوجد منها في كل تركيب من التراكيب العربية
اربعة لان الشيء الواحد لا يكون واحداً وتثنيةً وجمعاً و
مذكراً ومؤنثاً ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضداداً وان
هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث
فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة في الاعراب سو
كان في كليهما او سواء في كليهما لفظياً او تقديرياً او في احدهما
لفظياً والآخر تقديرياً او بالحركة او بالحرف رفعاً ونصباً وجراً
والنصب على الظرفية باعتبار المضاف اى في كل الحالة الرفع و
النصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث يعني اذا كان احدهما مذكراً
يجب ان يكون الآخر مذكراً ايضاً واذا كان احدهما مؤنثاً
يجب ان يكون الآخر ايضاً مؤنثاً وكذا الحال في البواقي الا اذا
كان استثناء في قول الشيخ يوجد منها في كل تركيب اربعة اى
الوصف يستوي فيها اى في الصفة المذكر والمؤنث لان الصفة
اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلاثة
منها لانتفاء التذكير والتانيث في تلك الصفة المساوات بينهما كـ
كفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكراً نحو رجل صبور
بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين
المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن في الفرق بين فاعل
والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع

الالتباس

الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه ح يكون من عداد الاسماء و
فعيل ايضاً بمعنى مفعول بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الـ
الموصوف قرينة كرجل جريح وامرأة جريح واما اذا لم يذكرها
فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفاً للبس نحو مررت
بقتيل فلان وقتيلة وجعل الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف
في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضاً في الفاعل طلباً للعدل يعني
لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان
في فعول ثقلاً لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه
في الافعال كلها والخفة فيه مطلوب ولا شك ان الاستواء خفة
فاعطي لما هو كثير الاستعمال او كان الوصف صفة مؤنثة تجري
على المذكر اى تجعل صفة المذكر وتطلق عليه كعلامة ونسا
ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة
بمعنى كثير النسبة ورجل باجة وهو الذي جمع كل شيء والثاني
اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اى يتبع الوصف
الموصوف في الخمسة الأُوَل بضم الهمزة وفتح الواو جمع أُولى
مؤنث اول وهي اى الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف
والتنكير يعني اذا كان الموصوف معرفاً يكون الصفة ايضاً كذلك
كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها و منكراً
يكون الصفة ايضاً كذلك نحو جاءني امرأة جائل وشاحها وكذا
البواقي ويوجد منها اى من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان
لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ومعرفة و

نكرة لكونهما اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع
واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثاني موصوفه في هذه
الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا اكتفى في
المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ولا يتبع لزوم
الوصف الموصوف في البواقي من تلك الخمسة الامور العشرة التي
كان الوصف قد طابق الموصوف فيها اي في القسم الاول وهو اذ
البواقي ايضا اي كالامور التي طابق الوصف الموصوف فيها
يعني كما كانت خمسة خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث يعني ان الموصوف في هذه القسم ان كان مذكرا لا يجب
ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة امرأته
وان كان مؤنثا لا يجب ايضا تانيثه مثل مررت بهند
بهند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف
في هذا القسم في الخمسة الباقية كالفعل في انه تدور به
تانيث وتذكير وهذا نظرا على الاسناد الى الفاعل ولا
يكون تابعا لموصوفه فيها لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة
الفعل يعني ينظر الى فاعله اي فاعل الوصف فان كان فاعله مفردا
مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموعا كذلك افرد الوصف
سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او
مثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما او مجموع نحو مررت برجال
كريم اباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو ثني او جمع حين كون
فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظ كما افرد الفعل عند

كون فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون
وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل واقع بينهما
طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتانيث وان كان
الموصوف بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث
وجوبا تمييزا عن النسبة كما يطابق الفعل فاعله الظاهر وجوبا بالعلة
المذكورة في التذكير والتانيث مثل قام زيد وقامت هند وان
كان فاعله اي فاعل الوصف الثاني مؤنثا غير حقيقي او
حقيقيا الا انه مفصولا عنه حيث وقع فصل بينهما يذكر و
يؤنث ذلك الوصف يعني يتخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي
ومفصولا ووجوب التانيث انما يكون ان كان الفاعل مؤنثا
حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان
غير حقيقي او مفصولا جوازا لما فرغ من بيان تشبيه النوع الثا
الثاني بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب الف
فقال تعدادا ايضاحا لها او زيادة في التفهم مررت برجل قا
قائد غلمانه كان مثل مررت برجل يقعد غلمانه ومررت
برجلين قاعد غلاماهما كان مثل مررت برجلين يقعد غلاماهما
ومررت برجال قاعد غلمانهم كان مثل مررت برجال يقعد غلما نهم
ومررت بامراة قائم ابوها اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه
الامثلة اوردت لتانيث الفاعل فيكون مغايرة للمعطوف
عليه كان مثل مررت بامراة يقوم ابوها ومررت برجل قائمة
جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان مثل مررت برجل

تقوم جارية ومررت برجل معمورة ومعمورة داره مثال لكون
الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء
التحتانية او الفوقانية ولم يات له نظيرا من الفعل التعليلية
بالسياق والسباق ومررت برجل قائم او برجل قائمة في الدار
جارية مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفعل كان هذا مثل
مررت برجل يقوم او تقوم بالتذكير والتانيث في الدار جارية
فان قلت منشا هذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع
الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في
الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع ان
في الاول ايضا يجوز ان لا يصير الوصف فيها كالفعل فكان على
المص ان يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال
الموصوف او متعلق فاذا كان كذلك فان قلت اذا نظرت يا
ايها الطالب المستفيد حق النظر منصوب بنزع الخافض
اي بحق النظر اي بعين الانصاف من غير تعنت ولا عناد
في اساليب الكلام وسياقه وسباقه وجدت النوع الاول
وهو الوصف بحال الموصوف له اي بحال قائمة به ايضا اي كا
كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف في الخمسة
البواقي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير كالفعل في انه يرد
تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل له
لان فاعله اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف الضمير المستكن
فيه لكونه مشتقا او في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا

فضمر اما بارز او مستكن وفي الصفات لا يكون الا مستكنا لان
كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجيء الراجع الى موصوفه
للربط والفعل اذا اسند الى الضمير الراجع الى شيء قبله يكون مفردا
اذا كان مرجعه مفردا ويلحقه
يلحقه اي الفعل اي الف الضمير في التثنية اذا كان مرجعه مثنى
لوجوب مطابقة الضمير مرجعه ويلحقه الواو اي واو الضمير
اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا في الجمع المذكر العاقل و
يلحقه النون اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا في جمع المؤنث السالم لان
النون علامة جمع المؤنث كما ان الواو علامة جمع المذكر العاقل و
يؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا في الواحدة
المؤنث ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا و
لما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي
كالفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضا فقال فله
فلذلك المذكور قلت بناء الخطاب مررت برجل ضارب
في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب ومررت برجلين
ضاربين في التثنية مثل مررت برجلين يضربان ومررت
برجال ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون
ومررت بامرأة ضاربة في الافراد والتانيث ومررت بامرأتين
بامرأتين ضاربتين في التثنية ومررت بنسوة ضاربات
في الجمع المؤنث كما تقول في الفعل اذا اسند الى الضمير مررت
برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت برجال يضربون

ومررت بامرأة تضرب ومررت بامرأتين تضربان ومررت
بنسوة تضربن هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم الباء ههنا دخلت على المقصور لان المقصور عليه
ههنا هو الثاني في والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعني التبعية
للموصوف في الخمسة الاول وكونه كالفعل في البواقي مختصا
بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم في النوع الاول
ايضا كذلك من غير تفرقة قلنا في جوابه المقصود الاصلي في هذا المقام
في تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعيته بيان النسبة الوصفية
الوصفين اي الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه
الى الموصوف متعلق بالنسبة بالتبعية متعلق بها ايضا في الاول
وعدمها اي عدم التبعية في الثاني يعني بيان تعلق الوصف و
ارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة وعدم
تعلق الثاني وارتباطه له بالتبعية فيها بل في بعضها ولما كان
الوصف الاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الوصف
الموصوف في الامور العشرة المذكورة سابقا وكان يوجد في
كل تركيب منها اربعة كما سبق وكان الوصف الاول لا يخرجه منشابهته
اي مشابهة الوصف الاول للفعل في الخمسة البواقي عن هذه متعلق
بلا يخرج التبعية يعني تبعية الوصف الموصوف في الامور
العشرة لما عرفت اي لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق
والمعنى حتى كانهما صارا شيئا واحدا اكتفى جواب لما اي
فيه اي في الوصف الاول بالحكم عليه اي على الوصف الاول بالتبعية

اختصارا او اعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه
فكانه مسند اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف الثاني فانه قائم
بسببه لا بموصوفه فانه اي المص لما حكم عليه اي على الوصف
الثاني بالتبعية اي بان يتبع الوصف الموصوف في الخمسة الاول
الاعراب بانواعه الثلثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا
سببيا وهذا القدر يوجب الى المتابعة فيها لانها اعني الخمسة
امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر
فانها امور قوية تقتضي مناسبة قوية لم يكتف المص فيه اي الوصف
الثاني بالحكم بعدم التبعية فيها فانه اي الحكم بعدمها فيها غير
مضبوط لان في الافراد بعضها يناسب كما اذا كان الفاعل مثنى
او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير او التانيث كما اذا كان
الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها
جاز الحاق التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع
الفصل او مؤنثا غير حقيقي بدونه بل بين المص ضابطة عدم
تبعيته له اي تبعية الوصف للموصوف بكونه اي بكون
الوصف الثاني كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
حاله اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اي ليعلم انه يكون
حال الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان
يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به قال ومن ثم
اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه لان الصفة اذا اسندت الى الاسم

الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها صارت كالفعل ولو لم تكن
كالفعل كان تابعاً للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه
لمطابقته للموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة
كما يحسن قام رجل يقعد غلمانه وحسن ايضاً ان يقال قام رجل
قاعدة غلمانه لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون
التانيث حقيقياً لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه
اصلاً لان الفاعل وهو غلمانه مؤنث لان الجمع كلمة يجوز الجماعة
يكون مؤنثاً الا جمع المذكر السالم سيأتي الا انه غير حقيقي لان
ان تانيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا كما حسن
ان يقال قام رجل تقعد غلمانه بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوقها
للتانيث لانها قد يكون للتذكير كما في المخاطب المذكر وضعف
قام رجل قاعدون بالحاق علامة جمع المذكر وهي الواو و
النون في الرفع غلمانه ولو لم يكونا كالفعل لامتنع لانه يلزم
منه تعدد الفاعل بلا عطف لانه اي لان مثل هذا التركيب
بمنزلة قام رجل يقعدون غلمانه الا ان ضعف قاعدون غلما
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية و
الجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعتا علامتين لهما ولم يكونا صالحين فاعلا اذ لو كان
كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر بل هما حرفا اعراب
سواء كانا في المشتق او غيره ولحاق مصدر من لحق على وزن

ذهاب

ذهاب المجموع كالحوق ومضاف الى الفاعل علامتي المثنى
اي الالف والمجموع اي الواو في الفعل المسند الى ظاهرهما اي
المثنى والمجموع اشعاراً من اول الامر ان فاعلهما مثنى او
مجموع كما انث الفعل المسند الى الظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل
ايذاناً من اول الامر الى ان فاعله مؤنث ضعيف اي جائز
مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف
ويجوز من غير حسن لكون الصفة جمعاً ولا ضعف لعدم
شبهه الفعل ان يقال قام رجل قعود غلمانه لعدم جريانه على
الفعل لانه جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان كان
لو سلم كان قعود جمعاً اي جمع قاعد كشهود وجلوس و
سجود ايضاً كما ان قاعدون جمع قاعد لانك اذا كسرت من
التكسير الاسم المشابه للفعل لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته
جمعاً مكسراً خرج ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصاً
بالاسم لفظاً من موازنته اي الاسم المجموع المكسر الفعل و
مناسبته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها
اقوى وجوه المشابهة لان الفعل لا يكسر لانه لا يقبل
التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم لانه يقبل التغيير فلم يكن
قام رجل قعود غلمانه بالجمع التكسير مثل قام رجل يقعدون
غلمانه في الضعف لعدم مشابهته له فلم يبق منه الضعف
ولم يكن حسناً ايضاً لعدم مطابقته موصوفه ولا يؤذن تعدد
الفاعل بلا عطف ضمناً وان لم يوزن لفظاً الذي صفة الاسم

للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون صفة للمشبه به وهو قوله قعود غلمانه اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه في الظاهر متعلق باجتمع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الا استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان يؤول باحد الوجوه الثلثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول ان تخرج الواو سواء كانت في الاسم او الفعل من الاسمية الى الحرفية يعني انه يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الذي اللذي بجموع بين اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلثة لانه يلزم منه الفاء الحذف او يعني الثاني ان يجعل المظهر الواقع بعده بدلا من المضمر يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ما سياتي وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الفا هو الحرف الا انه يشعر به او يعني الثالث ان يجعل الفعل مع فاعله خبرا مقدما على المبتدأ الذي هو الاسم المظهر لانه ح يجعل مبتدأ او ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا ما لا توصيفية فقال والمضمر مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا لا يوصف

مبني للمفعول نائب ما استكن راجع الى المضمر يعني المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بشيء بمثله وبغيره لانه لم يوجد معرفة مساوية في التعريف اوضح منه حتى يوصف به للايضاح ولان المتكلم متصلا كان او منفصلا وضمير المخاطب ايضا كذلك كل واحد منهما اعرف المعارف واوضحها فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما سبق انه مخصوص بالنكرة فالتوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما اي الضمير المتكلم والمخاطب الى التوضيح لما عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم تحتج فيهما الى التوضيح فلان الاحتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون الا في النكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين واوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام مما يجوز توصيفه دفعه بقوله وحمل عليهما اي على المضمر المتكلم والمخاطب وفي عدم التوصيف ح ضمير الغائب فانه كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعني كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائي توصيفه تمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل او على انه هو اسم من اسماء الله فح يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما فح يجوز توصيفه وحمل على الوصف الموضح فاعل من اوضح في عدم جواز التوصيف الوصف المادح اي كون

اى كون الصفة للمدح والوصف الذام اى كونها للذم وغيرهما من
كونهما للتاكيد يعني كما ان الضمير بانواعه لا يوصف للتخصيص و
التوضيح لا يوصف ايضاً للمدح والذم والتاكيد لان هؤلاء
فروع الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف
التوضيح والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم ا
الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة الفرع ادنى من
مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقاً طرداً للباب ولا يوصف
اى لا يكون الضمير مطلقاً متكلماً كان او مخاطباً او غائباً صه
صفة شئ تخصيصاً او توضيحاً او غير ذلك كما لا يكون موصوفاً
لانه اى الشان ليس فى المضمر معنى الوصفية بل ليس فيه
الا الدلالة على الذات فقط وهو اى معنى الوصفية الدلالة
اى دلالة اللفظ على قيام معنى بالذات مثل احمر مثلاً فانه
يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد فى
المضمر لانه اى المضمر لا يدل الا على الذات كالاسم الجامد
مثل زيد ورجل وفرس لا يعني لا يدل على قيام معنى بها اى
بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا اعرف
منه فلو وقع نعتاً لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساوياً وكانه اى اظن انه لم يقع فى بعض النسخ اى
نسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل اكتفى فيها عنه بقوله
والموصوف اخص او مساو المتبق انه لا اخص من الضمير

حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا
لا يقع صفة لشئ ولهذا اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به
فيه اعتذر الشارح الرضى اى بين عذر المص فى عدم ذكر قوله
ولا يوصف به وقال اى الشارح الرضى لم يذكر المص فى المتن
بعد قوله والمضمر لا يوصف انه اى المضمر لا يوصف به يعني
ان المص بين ان الضمير لا يكون بشئ ولم يبين انه لا يكون
صفة لشئ ايضاً بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضاً لانه
اى الشان يتبين ذلك اى عدم كونه صفة بقوله والموصوف
اخص او مساو فانه لا شئ اخص من الضمير ولا شئ
مساو له حتى يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف
اخص منها او مساوياً لها علم ان المضمر لا يكون صفة لشئ
لانه لا يوجد فى المعارف اخص او مساو له على ما سيأتي حتى
يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم
بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من
الصفة مثل جاء فى زيد العالم او مساوياً لها والصفة مساوية
له ايضاً مثل جاءنى الرجل الفاضل او يكون الصفة اخص منه و
هذا القسم لا يجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون
المقصود انقض من غيره اى الموصوف المعرفة وصفة بالمعرفة
لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون
مساوياً لها اشد اى اقوى اختصاصاً بالتعريف يعني تعريف
الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت

على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى والمعلومية
من الصفة يعني يجب ان يكون الموصوف اعرف منها اى من
الصفة لانه الموصوف المقصود الاصلي في التركيب الو
الوصفي فيجب ان يكون الموصوف اكمل من الصفة في التعريف
او يعني ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون مساويا لها لانه
اى الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف
ادون منها يعني لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها و
المنقول اى الذي نقل عن سيبويه وعليه اى على ما نقل عنه مشاهير
النحاة اى مشاهيرهم ان اعرفها اى اعرف المعارف واقواها
المضمرات بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع لتكون دلالة عليها
ثم الاعلام الشخصية ثم اسم الاشارة مفردا كان او مثنى او
جمعا مذكرا كان او مؤنثا ثم المعرف باللام كذلك والموصولات
فبينهما اى بين المعرف باللام وبين الموصولات مساوات
من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف
او للجنس وكذا الموصول واما الثاني فلان اللام الموصولة
ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات هنا مثل الذي والتي
واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات
في نحو الضارب ابو عمرو اخاك اما كون المضمر اخص من غيرها
فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغير
دون غيرها من المعارف وحمل الغائب عليهما لكون من جنسهما
ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقي فلكو

وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال لما صار ادنى رتبة
من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة
فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله الاجناس
فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط
على ما يجيء في فعلك والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا
الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه
وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الـ
الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساوات ومن ثمه
اى ومن اجل اى ولاجل لان من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى
اللام التعليلية ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اى المعرفة بلام التعريف لا يوصف يعني
لا يكون موصوفا بشيء من الاشياء الا بمثله اى ذى اللام
الاخر اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا
وصفه بالاخر لئلا يتوهم انه موصوف بعينه او لم يوصف
ذو اللام الا بالموصول سواء كان الالف واللام مثل جاءني
الرجل الضارب ابو عمرو او غيره فانه اى الموصول ايضا
اى كذى اللام مماثل لذى اللام يعني كما ان ذا اللام مماثل لذى
اللام الاخر حتى يكون صفة له كذلك الموصوف مماثل لذى
اللام فيكون صفة له لما عرفت ما بينهما اى بين الموصولات
وبين ذى اللام من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر اى

جاءني الرجل الذي كان عندك امس مثال لكون المعرف
باللام موصوفاً بالموصول ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي
تفرون منه الآية او لم يوصف ذو اللام الا بالمضاف
المماثل اي مثل المعرف باللام الذي هو الموصوف يعني يكون
موصوفاً بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما بلا واسطة
يعني لا يكون بين المضاف الذي هو صفة وبين المضاف اليه
الذي هو المعرف باللام واسطة نحو جاءني الرجل صاحب
الفرس والباء في قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بواسطة
يعني يكون بينهما فاصل نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس
لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه يعني ان تعريف المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه
على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره فعند سيبويه تعريف
المضاف في مرتبة المضاف اليه لانه اخذ منه واكتسبه لان
الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذه فلا اقل من ان يكون ادون
ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة فلو
لم يكن تعريفه مساوياً لتعريفه لكان الكلمة الواحدة انقص
واتم في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف
المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد
فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف المضاف
اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفاً كما
ان الضمير لا يكون موصوفاً ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان

لان المضاف الى الضمير يقع موصوفاً مثل قولك جاءني غلامك
الظريف ويقع صفة ايضاً مثل جاءني غلامي صاحبك قلت
لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساوياً له في التعريف
ان يكون مساوياً له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة
ولا موصوفاً مثله لان المشابه لشيء في وصف له لا يكون
مشابهاً له في جميع اوصافه وفي الرضي المضاف الى الضمير ينعت
بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى
العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم و
الى كل من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت
فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول فينعت
بهما الى ههنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة
الا للمضاف الى المضمر ايضاً واما المضاف الى العلم والى غيره من
المعارف الباقية فلا يقع موصوفاً بالمضاف الى المضمر كما ان العلم
وغيره لا يقع موصوفاً بالمضاف اليه واما المضاف الى ذي اللام و
الموصول فلا يكون موصوفاً بالمضاف الى الضمير والى العلم والى
اسم الاشارة واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون
ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب
البناء من كاف الخطاب مع انه بناؤه لا يكون بناء لازماً بل يكون
عارضاً فيجوز ان يتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه بخلاف

سابقًا اى باقى المعارف فانها اى المعارف الباقية اخص من
ذى اللام وكذا من الموصول لما عرفت ما ينقل عن سيبويه وما عليه الجمهور
فلا تكون وضعًا له لئلا يكون المقصود ادنى من غيره فلو وقع
نعتًا لغير اخص مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم
مثل جاءنى زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرف
باللام مثل جاءنى الرجل صاحب زيد فهو اى الاخص الواقع صفة
لغير الاخص كالمثالين المذكورين محمول على البدل دون الصفة
صاحب هذا المذهب يعنى سيبويه وانما التزم جواب عن سؤال مقدر
وهو انه يلزم من ان يكون النعت اخص او مساويًا ان يجوز
وصف باب اسم الاشارة لا انه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول
وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز
وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق المنع بقوله وانما
التزم وصف وصف باب هذا حين اريد وصفه اى جعله
موصوفًا اى باب اسم الاشارة سواء كان مفردًا او مثنى او جمعًا مذكرًا
او مؤنثًا بذى اللام اى بالجنس المعرف بلام التعريف والباء
فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل مررت بهذا الرجل وبهذه
المرأة او بهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال والنساء مع ان القياس
الذى سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من المعرف باللام
والموصول والمضاف الى احدها ومساويًا لاسم الاشارة المضاف
لاسم الاشارة يقتضى جواز وصفه اى ان يكون موصوفًا بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدها معنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم

الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويًا
لبعضها فينبغى ان يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه
لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف باللام للابهام
علة للالتزام الواقع فى هذا الباب اى باب اسم الاشارة
بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى لكنه
المقتضى لكم فاعل صفة بعد صفة للابهام لبيان الجنس يعنى
يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعيًا ان يبين بجعل اسم الجنس
المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة فاذا اريد رفعه
اى رفع ذلك الابهام لا يتصور اى لا يمكن ان يرفع بمثله اى باسم الاشارة
لانه مبهم مثله ومثل الشىء لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشىء
فامتنع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح لابهامه ولا يليق
ايضا ان يرفع ابهامه بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف
اليه كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة
فامتنع توصيفه ايضًا باحد هذه الاشياء الثلثة لانه اى طلب
رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون كالاستعانة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لان التعريف ليس فى ذات
هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام
اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعانة من المستعير
والسؤال من الفقير محال وما علق بالمحال يكون محالا فتعين لرفع
الابهام الواقع فى باب اسم الاشارة ذو اللام اى الاسم الجنس المعرف
باللام لتعينه فى نفسه يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف

فيكون معرفة بنفسه فيكون ذا دلالة على الجنس فيليق ان يرفع الابهام
المقتضى لبيان الجنس وحمل الموصول عليهما عرف من المساوات
بينهما ولانه اى الموصول مع صلته مثل ذى اللام فيأخذ حكمه فيليق
ان يرفع ذلك الابهام ولانه اى الموصول مع صلته مثل ذى اللام
فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذا الابهام ولانه معرفة بلا واسطة
ودال ايضاً على الجنس مثل مررت بهذا الذى كريم اى الكريم فيكون
المعنى مررت بهذا الكريم ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب
هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس الباء متعلق بقوله لرفع
ضعف وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس
مبيناً ولم يمتنع لكونه معرفاً باللام نحو مررت بهذا الابيض
لانه اى لان الابيض وصف عام من حيث ان له دلالة على
الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين
به ضعف توصيفه به كما قلنا انفاً لا تبين به جنس المبهم اسم
المشار اليه لان الابيض وصف عام لا يختص بجنس آخر يعنى لا
يكون مخصوصاً بجنس كالانسان والفرس بل يصلح ان يكون وصفاً
لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج
ايضاً الى التفسير فكيف يرفع ابهامه وحسن وصف باب
وصف اسم الاشارة [illegible] بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام
لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل مررت بهذا العالم
والاصل فيه ان يكون العالم وصف الاسم الجنس المعرف الذى وقع
كاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا انه

الجنس حذف

الجنس حذف من البين اختصاراً وجعل العالم وصفاً لاسم
الاشارة لقيامه مقامه لانه اى الشان يتبين به اى بجعل العالم
وصفاً لاسم الاشارة ان المشار اليه اى ما اشير اليه بهذا انسان
لان العلم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضاحك والكاتب بل المشار
اليه بهذا رجل لان لفظ هذا مذكور ووضعاً ايضاً مذكور فعلم
بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجا
لرجال لان بصيغة التذكير لا يشارك الى المؤنث ووصفه
التذكير ايضاً كالمكون صفة للمؤنث العطف اورده عقيب
النعت لان فى العطف معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة
مشتقا هالان بالعطف النحوى ينثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف
والمعطوف عليه فى العامل او العمل ويوجد ايضاً فى بعض حروفه
لجمع فناسب الصفة لان الصفة يجمع مع الموصوف و
تحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات وكلتى المتواله
مثل الصفة يعنى المعطوف بالحرف فيه اشارة الى ان المصدر
بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا مطلق
العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال
له عطف النسق على وزن سمك يقال نغر نسقاً اذا تساوق
اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد تابع جنس
شامل للتوابع مقصود اى قصد فيه اشارة الى ان المقصود بمعنى
عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث
واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسر بالمعنى الاكثر لانه

بمعنى الماضي بل لقصد التحقق والثبوت نسبة اى نسبة المع
المعطوف الى شئ مثل زيد قايم وذاهب ونسبة شئ اليه
اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو بالنسبة الواقعة
فى الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية
اوغيرها والكلام اخباري اوانشائى فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من لفظ المقصود الذى ذكر متنا يعنى ان الباء
متعلقة فى الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق فى الحقيقة
بالمصدر لكونه اصلا وفى الظاهر بالفعل الاصطلاحى
والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور فى
قولك زيد فى الدار خبر فى الظاهر والخبر فى الحقيقة ما يتعلق به
وقيل ان مقصود لكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان
يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من
الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة فحصل
للمقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا لانه
اذ لو كان مراد المص كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة
بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا با
بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة الى
المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لان
عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ او نسبة شئ اليه
وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود
ايضا نسبة المقصود الى شئ او نسبة شئ اليه لان الجا

والمجرور

والمجرور يكون فى محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار الشارح
بقوله اى قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه فيكون المعنى العطف
تابع مقصود نسبته مع متبوعه فح يستقيم الكلام والحمد لله
فلهم الصواب واليه المرجع والمآب مع متبوعه قوله مع ظرف
مستقر او صفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون
مع بمعنى فى اى تابع قصد نسبة حال كونها مع متبوعه او الت
الكائنة مع متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذا ا
اشار الشارح بقوله اى كما يكون هو اى التابع والمعطوف
مقصود بتلك النسبة اى النسبة الواقعة فى الكلام يكون
متبوعه اى متبوع التابع ايضا اى كالتابع مقصودا بها اى
بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا فى الزمان الا ان
النسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا
نحو جاءنى زيد وعمرو ورايت زيدا وعمروا ومررت بزيد
وعمرو فعمرو فى هذه الامثلة تابع لانه ثان باعراب سابقه
من جهة واحدة ولانه معطوف على زيد بحرف الواو وقصد
نسبة المجئ فى الاول والمفعولية فى الثانى ونسبة
الممرورية فى الثالث اليه اى الى عمرو بنسبة المجئ الباء
متعلق بقصد الواقعة فى الكلام اى فى قوله جاءنى زيد
وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة وكما ان
ان نسبة المجئ اليه اى الى عمرو او المفعولية او الممرورية اليه
مقصودة كذلك تاكيد لا استثنية نسبة اى نسبة المجئ الى زيد

الى زيد الذى هو متبوعه اى متبوع عمرو ايضاً اى كما ان تلك
النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى مقصودة الى زيد الا ان له
بين القصدين فرقا لان القصد فى النسبة الى الاول كان
بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعاً اليه ولما بيّن فوايد
القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع فى
بيان فوايدها ايضاً من حيث انها جنس وفصل فقال
فقوله فى التعريف مقصودٌ بالنسبة احتراز عن غير البدل
لان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام من التوابع الباقية له
التى هى الصفة والتاكيد وعطف البيان لانها اى لان هذه التوابع
غير مقصوده بالنسبة فى الكلام لانه لم ينسب اليها شئ ولا
هى الى شئ بل المقصود بالنسبة فى الكلام متبوعاتها اى متبوع
كل واحد منها وانما جئت هى اما للتخصيص كما فى الصفة اذا
كان الموصوف نكرة او التوضيح كما فى الصفة ايضاً عند كون
الموصوف معرفة وكما فى عطف البيان او التقرير والشمول
كما فى التاكيد او غيرها لا لقصد النسبة اليها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه اى البدل المقصود فى الكلام دونه
اى دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعنى ليس المبدل منه
مقصوداً بالنسبة فى الكلام بل انما جئ به ليكون توطئة و
وسيلة الى ذكر البدل قيل اى اعترض على هذا التعريف بانه
غير جامع لافراده لانه يخرج مع متبوعه عن التعريف المعطوف
فاعل يخرج بلا مثل جاءنى زيد لا عمرو وبل مثل جاءنى زيد بل

عمرو اوما جاءنى زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتاً ولكن
مثل جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ او ما جاءنى زيد لكن عمرو جاء
وام مثل ازيد فى الدار ام عمرو واو مثل جاءنى زيد او عمرو لا
لان المقصود بالنسبة فى الكلام معها اى مع احد هذه الحروف
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما اى ليس كلاهما
مقصودين بالنسبة فى الكلام لان المقصود بالنسبة فى الاول
وهو المتبوع لا غير وفى الثانى المقصود هو التابع فقط والحكم
المتبوع فيه فى حكم المسكوت عنه وفى الثالث كذلك لان الاستدراك
كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل فى الاضراب وفى الاستدراك
لا ولكن المقصود هو الثالث الثانى والمقصود فى النسبة فى
الحروف الباقية وهى ام واما واو احد الامرين مبهماً فلم يكن له
المعطوف باحد هذه الحروف داخلاً فى التعريف لعدم صدقه عليه
مع انه من افراد المحدود واجيب عن هذا الاعتراض بان المراد
بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة فى الحكم الكلام ان لا يذكر للتوطئة
ذكر التابع اى ان لا يكون المتبوع مذكوراً لتوطئة ذكر التابع
التابع بل يكون ذكره مستقلاً والمراد ايضاً بكون التابع
مقصوداً بالنسبة فى الكلام ان لا يكون كالفرع على المتبوع فى النسبة
كما فى النعت والتاكيد وعطف البيان من غير استقلال بل يفيد
من غير ان يكون مستقلاً فيهما بل يكون للايضاح والتقرير و
الشمول ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
ست اى باحدها مقصودان بالنسبة فى الكلام معاً اى حال

كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيها لان المعطوف عليه
في العطف بلا مقصود ثبوتها والمعطوف ايضاً لكن نفيا وفي
المعطوف ببل مقصود ثبوتاً والمعطوف عليه مسكوتاً وفي لكن
كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتاً والآخر نفياً اما الاول
واما الثاني بلا شك وفي الثلثة الباقية كلاهما مقصودان
ايضاً الا ان احدهما ثبوتاً والآخر نفياً لكن مبهماً فثبت ان المعطوف
والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام
بهذا المعنى المذكور والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح
من كون المتبوع مقصوداً ان لا يكون مذكوراً لتوطئة ذكر
التابع ومن كون التابع مقصوداً ان لا يكون فرعاً للمتبوع بل يكون
كل واحد من التابع والمتبوع مستقلاً في ان يكون مقصوداً
بالنسبة في الكلام ولما تم الحد اي حد المعطوف بما ذكره المص من
التعريف جمعاً ومنعاً اي حال كونه جامعاً لافراده ومانعاً عن
دخول غيره اورده لزيادة التوضيح اي لزيادة ايضاح
العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلاً توسط احد الحروف
بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافاً
وفي الرضي ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق
ذكره تمام حد انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان
الاحكام وابتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلاً
تكميلاً للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبين
ما هو المختار في الحروف ايضاً وهو كونها عشرة بقوله

يتوسط بينه اي بين ذلك التابع والجملة الفعلية اما صفة بعد
بعد صفة لقوله تابع واليها اشار الشارح بقوله اي بين ذلك
التابع واما حال من المستكن في قوله مقصود وبين متبوعه اي
متبوع التابع احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسيأتي
تفصيلها في قسم الحروف اي في بحثها وبيان الفرق بينها
مثل قام زيد وعمرو مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه وانما فصل بينه وبينه لبيان الحكم وهو قوله يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال
بجنب الممثل لان بيان الحكم لكونه موضحاً كالتتمة للتعريف و
يجوز ان يجعل مثالاً للتوسط والاولى ان يجعل مثالاً لكليهما و
لذا اخر المص ولم يكتف في تعريف العطف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة بل عرفه اولاً بقوله
العطف تابع بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله
يتوسط بينه وبين متبوعه اه لان الحرف التي للعطف قد
تتوسط بين الصفات المراد بالحروف ههنا التي تكون لمطلق
الجمع وهي الواو وحده ولم يبينه الشارح لوضوحه واكتفاء بالمثل
وقد تتوسط ايضاً بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على
ان يكون رجله بدلاً من زيد لا عطفاً على يده لانه لا يصح ان يكون معطوفاً
لا بدلاً مثل جاءني العالم والشاعر اي الذي يكتب الشعر و
ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر والدبير بكسر الدال
المهملة وبعدها باء منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة ها

فادسي المقتطا الكاتب الذي يكتب الكلام المنثور ويؤلفه فالصفة
الداخل عليها اى على الصفة حرف العطف بالرفع لانه فاعل قوله الداخل
مثل قولك هند جائل وشاعرها ولا تقول هند جائلة وشاعرة
كالشاعر والدبير في قولك هند جائي زيد العالم والشاعر والدبير
لها اى لتلك الصفة جهتان اى حالتان معتبرتان احديهما اى احد
الجهتين كونها اى ان يكون الصفة التى دخل عليها حرف العطف صفة
لزيد يعنى ان الصفة الاولى التى لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة
له تابعة له الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها بتبعية للمعطوف
عليه اى بواسطة تبعيته والتقدم والتاخر انما هو فى الذكر فقط
ويعلم كونها صفة له لو حذف الحرف لجاز ايضاً ولو كان عطفاً
لما جاز حذفه واخريهما اى الحالة الثانية كونها معطوفة اى ان
تكون الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو
للعطف على الصفة المتقدمة عليها تابعة خبر بعد خبر لكون
او حال من اسمها المضاف اليه لها اى التبعية للصفة المتقدمة عليها
فتكون تلك الصفة من جهة وعطفاً من جهة كالخبر المتعدد
بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر وح يصدق
على هذه الصفة اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف من جهتها
الاولى اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه انها
اى هذه الصفة تابعة متبوعة يدل على معنى فى متبوعاتها مطلقاً
لانها صفة لزيد يعنى ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة
لزيد الا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من حروف العطف

فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها الا انه يتوسط
متعلق بقوله لا يلزمه حرف من حروف العطف بين الشيئين مطلقاً
لا يلزم خبر انه اى لا يجب ان يكون عطف الثانى على الاول بل يجوز
عملاً بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز ان
تكون الواو ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية
وجواب لاما وجزاء للشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ لان
توسط بلا حرف فلحق وح يكون قوله ولا يلزم من الالزام
لا من اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها الا انه يستلزم اى لا
يستوجب فلو لم يكن قوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لدخل هذه الصفة اى الصفة التى
دخل عليها حرف العطف من جهتها الاولى فى حد العطف
المعطوف مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق
الحد بدون صدق المحدود فلا يكون مانعاً لاغياره وهى
الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه الصفة من هذه الجهة
اى الحالة الاولى ليست معطوفة فى الارادة والقصد بل صفة
كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك فلم يبق
الحد مانعاً لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه
كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف
هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه
دليل من الثقات فاجاب عنه مؤيداً بقوله وقد قيل جواز

جواز الزمخشري وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه وقوع
الواو العاطفة التي لمطلق الجمع بين الصفة والموصوف لتاكيد الـ
لصوق مصدر لصق اي الاتصال اي لتاكيد اتصال الصفة ا
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كائنه وجب في
مواضع متعلق بيجوز عديد فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
والمؤنث صفة مواضع اي في مواضع معدودة التي هي من الـ
الكشاف يعني كانت تلك المواضع في الكشاف ومنها قوله تعالى
ويقولون سبعة وثامنهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة
فدخلت الواو عليها لتاكيد الاتصال وحكم المص يعني ابن الحاجب
في شرح المفصل اي في شرحه وسماه بالايضاح في مباحث الـ
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها اي لتلك القرية منذرون اي انبياء كانوا
ينذرونهم وهم لا ينذرون صفة لقرية فالتقدير الا قرية
لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التي
للجمع المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها
منذرون واعلم ان هذه الاية ليس فيها الواو لانها بدون الواو
وهذه الآية في سورة الشعراء فالاية هي قوله وما اهلكنا
من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والاية
التي وردت فيها الواو هي في سورة الحجر هكذا وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآية فيها
كما في سورة الحجر وما ورد من الشارح ان يكون هذه النسخة

واما النسخة الاولى فهي سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له ادنى
نظر صائب فلو اكتفى المص في تعريف العطف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرفه بقوله
اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه اي
في هذا العطف مثل هذه الصفة يعني الصفة التي يدخل عليها
حرف من حروف العطف لتاكيد اللصوق فلم يكن التعريف
مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وذا
غير جائز ونقل عن المص يعني ابن الحاجب انه اي الناقل قال
في امالي الكافية وهي اعم كتاب كتب على الكافية ان مثل العاقل
يعني الصفة التي يدخل عليها حرف العطف في قولك جاءني زيد
العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحـ
الحروف العشرة فصدق عليه هذا القول وليس بعطف على
التحقيق بل كونه معطوفا ليس الا من حيث اللفظ بدخول
حرف العطف منه وانما هو اي العاقل باق على ما كان عليه
في حال الوصفية وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه
مطلقا وانما حسن دخول العاطف عليها مع ان القياس
عدم دخوله لان العطف يقتضي تغاير المعطوفين لنوع
من الشبه بالمعطوف اي لمشابهة الصفة المعطوف في كون
ما بعد كل منهما مغايرا لما بينهما اي بين الصفة والموصوف من
التغاير لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ
زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص

ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت
ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير
المعطوف عليه لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه
المناسبة ادخل عليها حرف العطف فلو حد العطف كذلك يعني
مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لدخل فيه اي في هذا الحد بعض الصفات كما
مر من المثال مع انه اي البعض ليس بمعطوف فلم يكن الحد مانعا
لاغياره وقال المحشي عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان في الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا
من وجه الى هنا كلامه قال بعضهم فيه اي فيما قيل من انه
اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه او لا يقول تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها
حرف العطف نظر لان الحروف المتوسطة بينها اي بين الصفات
عاطفة كما ان الحرف المتوسط بين غيرها كذلك ولا يلزم
انتفاء دلالتها اي دلالة الحروف المتوسطة بينها فيها اي
في الصفات التي دخلت هي عليه على ما تدل تلك الحروف عليه في
غيرها اي في غير الصفات من الجمع بيان لما في قوله على ما تدل كما في
الواو والترتيب كما في الفاء وغير ذلك مع الترتيب والتراخي في
جعلها اي جعل تلك الحروف غيرها عاطفة في الصفات وجعلها
عاطفة في غيرها اي في غير الصفات ارتكاب امر بعيد وهو

المعنى المجازى

للمعنى المجازى لان كونها لتاكيد اللصوق معنى مجازى لها لا معنى
حقيقي وانما وصفه بالبعد لان ما لا يكون حقيقة يكون بعيدا
عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز وجه
آخر فيه اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه اي
الى ارتكاب الامر البعيد وفيه لما بحث ان الحرف المتوسط بين
الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها
الجمعية مطلقة فقط ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون العطف
في المواضع كثيرة من كونها للابتدائية والحالية والمصاحبة و
غير ذلك فلتكن هاهنا لتاكيد معنى الجمعية وهي توجد في جمع
صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد
العالم العاقل بل الانسب ان يزاد الواو فيها لبعد الصفة عن
الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعضها على بعض على اربعة
انواع عقلا عطف ظاهر على الظاهر وعطف مضمر على مضمر
وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر وفي عطف بعض
بعضها شروط اراد ان يبين العطف بينها وشرطها فقال
واذا عطف على الضمير المرفوع لا المضمر المنصوب متصلا كان
او منفصلا ولا المضمر المجرور فانه لا شرط للعطف فيهما
المتصل بارزا كان المضمر المتصل او مستترا لانهما في الحكم الآتي
سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما لا المضمر المرفوع
المنفصل لان الحكم الآتي لم يجر عليه اكد مبني للمفعول من التاكيد
التاكيد اي اكد المضمر المرفوع المتصل بالمضمر منفصل اولا

منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه ثم اى بعد التاكيد به
عطف عليه اى على المضمر المرفوع و ذلك اى التاكيد اولاً ثم العطف
عليه واقع لان المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا كالجزء
مما اى من الفعل الذى اتصل ذلك المضمر به لفظاً تمييز ولذا وجب
اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما
هو كالكلمة الواحدة من حيث انه اى ذلك الضمير متصل
لا يجوز انفصاله لان الاصل فى الضمير الاتصال و الانفصال
خلاف الظ فلا يعمل به ما لم يكن مقتضيا له ومعنى عطف على
قوله لفظاً من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذى
يكون ضميراً متصلاً كالجزء من الفعل الذى اتصل به لان الفعل
محتاج اليه لانه يقوم به و يسند اليه ولاجل ذلك جعل جزء منه
فلو عطف عليه اى على المضمر الذى كان جزء منه بلا تاكيد بالضمير
المنفصل كان ذلك العطف فى الامتناع كما لو عطف على بعض
حروف الكلمة وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى
ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما
ليس بكلمة فاكد ذلك الضمير بضمير منفصل اولاً اى
قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه
فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة لانه
اى الشان بذلك اى بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل
بالفعل وان كان للعوض كالجزء مما اتصل به من حيث
الظاهر والجزء ادنى حالاً من الظ القوى فلا يحسن ان

يكون القوى

يكون القوى تبعاً للضعيف الذى لا يستعمل بنفسه منفصل
خبر ان من حيث الحقيقة وكلمة مستقلة بنفسه يعلم هذا
بدليل افراده اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة
واما بالزاء المعجمة فى آخره عما اى من الفعل الذى اتصل به الى الضمير
المرفوع بتاكيده اى بتاكيد الضمير متعلق بالافراد لان التاكيد
عين المؤكد كما ان المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك
المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل
جزء منه لمكان الاختصار فيحصل له اى لذلك الضمير بسبب التاكيد
بالمنفصل نوع قوة واستقلال فيحسن العطف عليه كما يحسن
على اسم الظ ولما توهم انه يجوز العطف ايضاً على التاكيد لانه عين
المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضاً على التاكيد بل هو اولى القرب
لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب
اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله والتحقيق
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد بل يجب ان يعطف
على الضمير المرفوع المتصل لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان
يلزم من عطفه على هذا التاكيد ان يكون هذا المعطوف ايضاً اى
كما كان المعطوف تاكيداً قوله كان فى كان ههنا زائدة والمعنى
فيلزم انه وهو كون المعطوف تاكيداً باطل لما سبق ان التاكيد عين
المؤكد وانت خبير ان المعطوف عليه لفظاً و معنى فلا يصح ان
يعطف على التاكيد فيجب ان يكون معطوفاً على الضمير المتصل
كما سبق فان كان الضمير المرفوع ضميراً منفصلاً لعارض الانفصال

نحو ما جاء ضرب الا انت او الا انا او الا هو وزيد فان انت و
ان كان مرفوعا الا انه منفصل بالا عن الفعل لغرض لا يكون
الا به وهو حصر الفعل على الفاعل لم يكن ذلك الضمير كالجزء من
الفعل لفظا وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى التاكيد
لانتفاء احد شرطي العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظا و
العلة ان يكون جزء من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئي
العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا ان كان الضمير ضميرا متصلا
لكن لا مطلقا بل يكون منصوبا نحو ضربتك وضربته وضربتني
وزيدا لم يكن الضمير المنصوب كالجزء من الفعل معنى وان كان
جزء لفظا على العكس الضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيه
اي في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى
التاكيد بمنفصل بل يحسن العطف فيهما بلا تاكيد و
لا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير
المنصوب المتصل فلانتفاء احد شرطي العلة وهو الاتصال
معنى لان انتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا
المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد لا حاجة فيه الى التاكيد
لان اعادة الجار فيه حسن لما سياتي مثل ضربت انا او
انت وزيد مثال لما يكون فيه المضمر المرفوع بارزا وزيد
ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا
ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التاكيد
بمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التاكيد متقدما

على العطف

على العطف ومتاخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضرب انا و
زيد وجه نحوا ضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان
الدعى على الحكم في الثاني طردا للباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل
انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل الا ان يقع
فصل اشار بقوله اكد او لا بمنفصل يعني اكد ذلك المضمر او
او لا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الا وقت
وقوع الفصل بشيء بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه اي
على المضمر المرفوع المتصل من مظهر او مضمر فيجوز ح تركه اي ترك
التاكيد بمنفصل اكتفاء ولحصول الغرض والاختصار ايضا لانه قد
طال الكلام بوجود الفصل ولو جيء بمنفصل لكان اطول والطويل يكون
اثقل وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى
اولى واحرى فحسن الاختصار طلبا للتخفيف لكلامه بترك التاكيد به
والاكتفاء بالفصل القايم مقامه لاغنائه عنه سواء كان الفصل قبل
حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد ومثله قوله انا لمبعوثون
او اباؤنا مثل الاولين لان الهمزة فيه قبل الحرف او بعده اي بعد حرف
العطف كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا وما كان فيه ابهام بينه بقوله
فان المعطوف في الاية هو اباؤنا لا مرادهم نسبة عدم الاشراك الى انفسهم
والى ابائهم يعني عدم الشرك موروث لنا من ابائنا ولفظة لا في ولا
اباؤنا زايدة بعد حرف العطف الذي هو الواو لتاكيد النفي مثل قوله ما جاءنا
من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني من زيد ولا عمرو فيكون
لفظة لا فصلا بعد حرف العطف وانما قال يجوز تركه ولم يقل يجب

لان الفصل اذا قام مقام التاكيد فكان ينبغي ان يقال يجب فانه اى الحال
والشان قد يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل حال كونه ملابسا
مع الفصل الا انه بالمعطوف عليه الزوم البعيد بالفصل اما بالفصل
قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون او
بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا
او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلثة وقد لا يؤكد بل
يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب معك وقوله تعالى
سيصلى نارا ذات لهب وامراته والامران اى اجتماع الفصل مع التاكيد
وانفراد الفصل وحده متساويان فلذا قال فيجوز ترك التاكيد
اكتفاء بالفصل هذا اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به عند تمام
البحث والشروع الى مناسبة ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين
انها خلافية والتاكيد مستحسن لا واجب قطعا كما يفيده قوله
اكد مع جواز الترك فقال واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران متساويان
لوقوع كليهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى
لكونه اكثر وقوعا ويجوزونه اى البصريون العطف المذكور بلا
تاكيد بالمنفصل وحده او مع الفصل و لا فصل وحده او مع التاكيد
لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وان بعض
حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لا يجوز العطف عليه
اصلا كما لا يجوز العطف على ما هو جزؤها حقيقة لكن الا ان العطف
بلا تاكيد ولا فصل ايضا يكون على قبح لمخالفته ما هو الاولى والاحسن

ولولا انه

ولولا انه قبيح لوقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز
واذا لم يقع علم انه قبيح لا انه مجهور اصلا بحيث لا يجوز ان
يرتكب والكوفيون يجوزون اى العطف بلا تاكيد ولا فصل بلا
قبح لان ذلك الضمير وان كان كالجزء فيما اتصل به الا انه كلمة
بنفسه كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما
عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم واذا عطف على
الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه
لا منفصل له يسمى اعيد الخافض اى الجار اى جار المعطوف
عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما
فى المرفوع المتصل حرفا كان ذلك الخافض او اسما لان اتصال الضمير المجرور
سواء كان مجرورا بحرف الجر او بالاضافة بجاره اشد واقوى واكد
من اتصال الفاعل المتصل اى الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا
يوجد اتصال الفاعل بالمنفصل بالفعل الا فى الضمير واذا عرفت الفاعل
باللام وقيده بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا سواء كان
اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا جاز انفصاله لما اذا كان ظاهرا فظ لان
الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايضا انا بانه
مستقل بنفسه والمجرور لا ينفصل من جاره اصلا سواء كان
ضميرا او لفظا فكره العطف عليه اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض
كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد ولا فصل او بلا احدهما
اذ يكون هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج كالعطف على بعض
حروف الكلمة كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والكلام على

على الحرف ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم
اعادة الجار بجواز وجه آخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف
عليه كما يحمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله وليس للمجرور ضمير منفصل
لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا كما يجيء وجهه في بحث المضمرات
المضمرات حتى يؤكد به اي بالضمير المجرور المنفصل اولا اي قبل
العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل عرفته سابقا
ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا
فليؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا وفي استعارة المرفوع
المرفوع له اي جعل الضمير المرفوع المنفصل تاكيدا للضمير المجرور
مذلة اي ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو
عكس المقتضى المعقول ومخالف ايضا للقياس وتوهم ايضا
انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام
المجرور ابتذال فليكتف بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل
دفعه بقوله ولا يكتفى بالفصل لقيامه مقام الاصل لان الفصل لا
لا تاثير له بمعنى لا وجود للفصل الا في جواز اي الا عند جواز ترك
التاكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز له
لعدم وجوده وعدم جواز الخلف هو الاولى للاختصاص اي انه
يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر التاكيد والفصل ايضا يكون
الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه اي لعدم الضمير المنفصل فيه لا يتصور له اي للفصل انزال
عمل لان الفصل خلف من الاصل والاصل لما لم يكن وجوده والخلف

اولى بعد الجواز فكيف يكتفى به اي بالاصل المنفرد اما ههنا انكان
اي فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يجز فكيف
يجوز خلفه لانه نائب عنه واذا تعذر الامور المذكورة كلها
فلم يبق لنا شيء الا اعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل
حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما مضافا نحو المال بيني و
بين زيد ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه
والمعطوف في هذين المثالين وامثالهما هو المجرور فقط
والعامل مكرر ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح
العطف وجره اي جر المعطوف بالعامل الاول كما في عطف الاسم
الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثاني كالعدم
لانه لا احتياج له في المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا ليصح العطف
وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول مثل قولك ما زيد قائما
ولا رجل حاضرا معنى اي من حيث المعنى لانه زيد من الزائد
لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك بدليل قولهم المال بيني وبينك
لان بين لا يضاف الا الى الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة
لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد كما في
واية وكلا وكلتا فكانه ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل
شريكه واضاف ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز
والافتراق وقيل جره اي جر المعطوف في مثله بالعامل الثاني
وقيل جره اي جره كما في الحرف الذي زيد سواء كان سماعا كما في
كفى بالله شهيدا وما في بحسبك درهم او قياسا كما في قولك

حل زيد بقائم وما زيد بقائم وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم
اعادة الجار اذا اريد العطف على الضمير المجرور فى المعطوف
حال السعة والاختيار من غير ضرورة شعرية داعية اليها مذهب
البصريين لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
حال السعة واما عند غيرها فيجوز عندهم تركها اى ترك
الاعادة كما جاز عندهم ترك التاكيد ومعا عند العطف على المضمر المرفوع
المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لا فى حال الاضطرار
كذلك يجوز تركها لكن اضطرارا لان الضرورة تقبح المحظور
وجاز الكوفيين ايضا ترك الاعادة فى حال السعة كما جاز
اتفاقا حال الاضطرار حال كونهم مستدلين بما وقع فى حال بعض
الاشعار مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما
بك والايام من عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله
بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة
الجار جائز فيصح لما اختاره الشاعر فاسد حال السعة انما
لم يكن فى الشعر لانه اذ كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون اولى
واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح
لان وقوع مثل هذا العطف فى العطف الضرورة فلا يستلزم
جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا يكون
الواو للعطف بل يكون للمصاحبة وما بعده مفعولا معه وقال
المحشى عصام فيما اشعار لضعف استدلالهم يعنى قول الشارح مستدلين
بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا

بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تسألون به والارحام واجيب
عنه ايضا بانه يحتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو
فيه للقسم او بالنصب عطفا على المحل الجار والمجرور كقولك
مررت بزيد وعمرا او على الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوا
فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى او على تقدير
تقدير وصلوا الارحام فان قيل كيف جاز تاكيد الضمير المرفوع
المتصل سواء كان بارزا فى نحو القوم جاءنى كلهم او القوم جاؤا
انفسهم او اجمعون وضربت انت او سكنا نحن وزيد ضرب
هو والابدال منه اى من الضمير المرفوع المتصل نحو اعجبنى جمالك
فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربتنى الحمار فى
الغلط من غير شرط تقدم التاكيد بالضمير المنفصل ولا الفصل
الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان له
بلا تاكيد ولا فصل فلم لم لا يجوز العطف ايضا وجاز له
ايضا اى كما جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيد الضمير المجرور
بلا شرط شىء من التاكيد بالمنفصل والفصل فى نحو مررت بك
نفسك وبه نفسه وهذا لا يكون الا فى التاكيد المعنوى لانه لا
يقال مررت بك انت او اياك ويكون النفس والعين بشرط
ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا غائبا يضاف اليه
مثل مررت به نفسه والابدال منه اى من الضمير المجرور نحو
عجبت بك جمالك فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم
مررت بهم كلهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حمار فى

اللغلط من غير اعادة الجار اى جار المبدل منه في البدل ولم
يجز العطف في الاول اى في الضمير المرفوع المتصل الا بعد التاكيد بالضمير
المنفصل وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل والفصل معا
ولم يجز العطف في الثاني اى في الضمير المجرور الا مع اعادة الجار
اى جار المعطوف عليه في المعطوف اسما كان او حرفا واما التاكيد و
الابدال في الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التاكيد والفصل و
الاعادة قلنا في جوابه التاكيد عين المؤكد بالفتح لفظيا كان او
معنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التاكيد بالمنفصل او الفصل
لزيادة ارتباطه والبدل في الاغلب لانه اما ان يكون كل المتبوع في بدل الكل او يكون بعضا اى للمتبوع في بدل البعض او
يكون متعلقة بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه في بدل
بدل الاشتمال والغلط قليل نادر وهو وان لم يكن كلا وبعضا
او متعلقة فالقلته لا حكم له طرد اللباب فيهما اى التاكيد والابدال
ليسا اجنبيين لمتبوعيهما اما التاكيد اللفظي فلانه عين المؤكد
لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا
الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتاكيد المعنوى عين المبدل
منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو
لما تعلق ~~احوالبعض~~ احوالبدلين بالاخر تعلق الكلية والحالية
ليسا اجنبيين ولا منفصلين عنهما اى عن متبوعيهما لعدم
تخلل اى دخول فاصل كحرف العطف بينهما اى بين الابدال و
التاكيد وبين متبوعيهما وهذا ليس الا اتصالا فلا حاجة في

في ربطهما

٥

في ربطهما الابدال والتاكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة كما
كالتاكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما في
في العطف على الضمير المجرور بخلاف العطف فان المعطوف
منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا
للاخر معنى من حيث ان المعطوف في الاغلب مغاير المعطوف
عليه مثل جاءني زيد وعمرو ومع هذا يتخلل بينهما اى بين المعطوف
والعاطف فكان احدهما اجنبيا للاخر فلا بد فيه اى في العطف
من تحصيل مناسبة زائدة على المناسبة الكائنة بينهما من الصد
الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل او الاكتفاء بالفصل في المرفوع
اى عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا وباعادة الجار
عطف على قوله بتاكيد المنفصل في الضمير المجرور ليخرج تعليل
لقوله فلا بد فيه الخ اى الى اخره الضمير المتصل المرفوع الذي يكون
هو المعطوف عليه عن صرافة متعلق بقوله ليخرج الاتصال قوله
صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن دراية اى
ليخرج الضمير المتصل المرفوع من كونه محضا متصلا محضا
او يناسب عطف على يخرج اى وليناسب ذلك الضمير المعطوف
اى الاسم الذي يعطف عليه اى الضمير المرفوع المتصل ويكون كانه
منفصل بتاكيده اى بتاكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق ا
بالفعلين بالضمير المنفصل ويقوى هذا تعليل لقوله وباعادة
اللام الجار في المجرور فالاول ويقوى مكان يقوى باعادة

اللام التعليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون
ح من توابع ليخرج لا انه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج
وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علته
مستقلة لقوله بتاكيد المتصل بالمنفصل في المجرور مناسبة اي مناسبة
للمعطوف المجرور المعطوف عليه المجرور اه المصدر ههنا جاء لفاعله
وناصب لمفعوله بانضمام الجار متعلق بالمناسبة او بقوله يعود
اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه اليه اي الى المعطوف المجرور
كما في المعطوف عليه اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم
يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان
ايضا لما سبق في حكم الصفة في الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعني
ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع
ولهذا سكت عنهما والمعطوف في حكم المعطوف عليه
يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه يجب
ثبوته للمعطوف ايضا لئلا يكون في العطف فائدة فيما يجوز له
اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال بيان لما في قوله فيما له
العارضة له اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم يكن في
ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او
النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه
مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه زيد جئت لابقال وعمرو وقعد
عمرو عطفا على قام ابوه بشرط ان لا يكون ما يقتضيها اه الخ

الذي في

الذي في المعطوف عليه يقتضي الاحوال منتفيا اي منفيا في المعطوف
لانه اذا كان منتفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه وانما قلنا
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العا
العارضة له اي للمعطوف عليه من حيث نفسه اي نفس المعطوف
عليه كالبناء يعني لا يلزم من كون المعطوف مبنيا ان يكون ال
المعطوف عليه ايضا مبنيا والاعراب اي لا يجب ان يكون المعطوف
معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون
معربا لا نوعه فان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيهما فيهما حيث
فيهما حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا ومنصوبا او
مجرورا اذا كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظ والتعريف
يعني يعني لا يجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون ال
المعطوف عليه معرفة والتنكير يعني اذا كان المعطوف عليه
نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة والافراد اي لا يلزم ان
يكون الثاني مفردا ان كان الاول كذلك والتثنية والجمع يعني
لا يجب ان يكون المعطوف تثنية او جمعا عند كون المعطوف
عليه مثنى او مجموعا فان المعطوف فيها اي في هذه الاحوال
ليس في حكم المعطوف عليه كما قلنا في ذيل كل واحد منها وانما
قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا
عما اذا كان المعطوف معرفا باللام والمعطوف عليه منادى
مبني على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والحارث او
معرفة بالنداء مثل قولنا يا رجل والحارث او كان المعطوف عليه

اسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل ولا غلام فان الحارث مثلا معطوف
على الرجل مثلا وليس في حكمه اي في حكم الرجل من حيث تجرده عن
اللام لان الرجل في يا رجل مجرد عن اللام واما الحارث فمحلى به فلا يكون
في حكمه من حيث التجرد فان ما اي الذي يقتضي تجرده عن اللام هو اي
الشيء المقتضي اجتماع اللام وحرف النداء اداة التعريف واللام اداة
اداة التعريف والاجتماع اي اجتماع التعريف بلا فاصلة ممتنع لانه يكون
احدهما لغوا لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو وهو اي
اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في المعطوف فانه ليس فيه حرف
النداء حتى يقتضي تجرده فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول
حرف النداء عليه لما قلنا اما نحو رب شاة وسخلتها لفظة اما
ههنا للمنافية يعني جواب عن سوال نشأ عن قوله بشرط ان
لا يكون ما يقتضيه منتفيا في المعطوف لا يخفى على من له قلب
سعيد والقى السمع وهو شهيد السخلة بفتح السين و
سكون الخاء ولد من الغنم من الضان والمعز الى اربعة اشهر
ذكرا كان او انثى وجمعه سخل وسخال فبتقدير النكرة الفاء جواب
اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو لقصد عدم التعيين
لان الضمير وان كان معرفة وما اضيف يكون ايضا معرفة الا انه
لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعنوية انما تفيد تعريف
المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت
للجنس فلا تفيده كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله اي رب شاة
وسخلة لها او نحو عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله

كما عرفت

كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه
لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كانت مرجع الضمير الى
الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه ليس براجع الى
الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون
قرينة لكون المراد منه شاة ما على نكارة الضمير الذي اضيف
اليه السخلة كربه رجلا في تقدير رب شيء رجلا على الشذوذ
لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا
لوضعه يكون شاذا اي رب شاة وسخلة شاة يعني كما قلنا الضمير
المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا
فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي
المذكورة سابقا الا انه الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه
موضوع لذلك واما اذا كان عبارة عن شيء لا بعينه لكن من
جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ وكذا اي كالحكم
كالحكم المذكور سابقا المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه الا
ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما
ذكره المص في المتن يكون عاما في احوال عارضة له اي للمعطوف عليه
بالنظر الى نفسه اي ذاته ووصفه او الى غيره اي غير نفسه اي
ما قبله ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف
يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان
مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فلذا اي لان الحال
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادهما

في الافراد والتعريف وجب بناء المعطوف كما وجب بناء المعطوف
عليه في قولك يا زيد وعمرو لان ضم زيد اي لان بناء المعطوف عليه في هذا
المثال بالنظر الى ما قبله اعني حرف النداء لانه يقتضي بناء المنادى
والى ذاته ووصفه اعني مفردة معرفة في نفسه وذاته وعمرو المعطوف
مثل زيد في كونه مفردا معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد
بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذا عكسه مثل يا رجل و
زيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا
وامتنع بناؤه اي بناء المعطوف اذا كان مضافا في مثل قولك
يا زيد وعبد الله او شبه مضاف مثل يا زيد وخيرا من زيد او نكرة
لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى مضافا
او شبهه او نكرة لم يبن المعطوف فان المعطوف في هذا المثال اعني
عبد الله لكونه مضافا ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة و
عبد الله مضاف فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه
واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجب النصب
فيه اولى وكذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك يا رجل و
لا غلام زيد عندي لان نصب اسم لا ليس الا بالنظر الى لفظ لا بل با
النظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على ما سبق
وهو مفقود في المعطوف ومن ثمه اي ومن اجل اي و
لاجل لان من في مثل هذا المقام مستعار بمعنى التعليل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه لا مطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين لا
المذكورين فيما اي في حال الذي يجوز اي يجوز فيه ويمتنع لم يجز

مثل يا زيد

العطف

العطف على خبرها الحجازية بالجر او النصب في تركيب كان خبرها
هذه مجرورا بالحرف الجر الزائدة ما زيد بقائم او منصوب مثل
قائما ولا ذاهب بالجر والنصب عمرو الا الرفع في ذاهب ففي رفعه
وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف
النفي وهو لا لغوه لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر
وثانيهما انه خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا كانت
طابقت مفردا جاز الامران اذ لو نصب ذاهبا عطفا على قائما
او خفض عطفا على بقائم بالحان اي ذاهب معطوفا على قائم او
قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كما ان
المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه وهو اي كون ذاهب عمرو خبرا
عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المستكن في المعطوف عليه
العائد الى اسم ما اي لخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان
ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعده في وجه وضميرا مستكنا فيه
راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع
الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد لا
ليس الا فتعين الرفع اي رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ مؤخر هو عمرو اختار هذا التوجيه وان احتمل وجها اخر
كما ذكرنا لان ليكون المنفي بجنب المنفي في الجملة الاولى من زيد هو
القيام وفي الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة
لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو وذاهب
لتوهم انه عطف مفرد على مفرد ويكون عطفا على يكون اي ف

ويكون هذا الكلام اعنى ولا اذهب عمرو من قبيل عطف الجملة على
الجملة الاسميتين والحال انه لا مانع منه اى من هذا العطف كما
كان فى عطف المفرد على المفرد بانه عطف على خبره منصوبا وبجوز
مع انه رفع لعمرو ولما كان لقائل ان يقول فيه اشارة الى انه
ان قد قال المص وانما جاز لها جواب عن سوال مقدر هذه القاعدة
اى القاعدة التى يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع منتقضة بقولهم اى بقول العرب الذى لهم موصول يطير
من طار يطير من ضرب فاعله المستكن يرجع الى الموصول والفعل
مع الفاعل صلته والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه مبتدا
فيغضب من غضب يغضب من باب علم زيد فاعله الذباب على
وزن سوال لهم لا يذهب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر
المبتدا فان يطير فيه ضمير مستكن يعود الى الموصول كما قلنا و
يغضب المعطوف صفته لان يغضب منصوب باعتبار اللفظ
اى لفظ يغضب عليه متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى
يطير ليس فيه اى فى يغضب ذلك الضمير اى الضمير الى الموصول
كما فى المعطوف عليه الذى هو يطير لان يغضب رفع لزيد فوجب
ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف فى حكم المعطوف
وقد جاز بالاتفاق فاجاب عنه بقوله اى بثلثة اجوبة التى
انفهمت بقوله وانما جاز مع ان القياس ان لا يجوز الذى يطير
فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء والتانيث باعتبار
كونها حرفا التى وقعت فى هذا التركيب بينهما فاء السببية بالا

بالاضافة

بالاضافة اى لانها فاء لها نسبة الى السببية فيه اشارة الى ان
اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام الاستغاثة وبين
الملابسة بقوله بان يكون معناها اى معنى الفاء فى هذا ال
التركيب السببية يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى
هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب
زيد كما ان الاتيان فى قولك الذى ياتينى فله درهم سبب لاستحقاق
الدرهم حتى لو لم يات عمالم يستحقه قطعا لا العطف اى يكون
معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول
يعنى هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف فلا يرد هذا القول
نقضا اى حال كونه ناقضا على تلك القاعدة والجواب الثانى هو
ان يكون معناها اى معنى الفاء مع العطف اى عطف ما بعدها
على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان
تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف
عليه سببية لان المعطوفين بطريق السببية بمنزلة جملة واحدة
فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشارح لكنها
اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية تجعل الجملتين
كجملة واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط و
الجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت
الثانية جزء من الاولى فيكتفى بالربط الذى كان فى الجملة الجملة
الاولى والمعنى اى معنى هذا القول على تقدير ان يكون الفاء للسببية
والعطف الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب يعنى الذى يكون

طير انه سبب الغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط
تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة
ان يكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية او يفهم
منها سببية الجملة الاولى للجملة الثانية لكون الفاء مستعملة في السببية
ايضا فيقدر الضمير في الجملة المعطوفة ليصح العطف لما عرفت ان
الفاء لمجرد العطف فالمعنى اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء
لمجرد العطف الذى يطير فيغضب زيد عقيبه بسببه اى بسبب طيرانه
الذباب فالاولى من هذه الثلثة الجواب الثانى لان في الطرفين الفاء
احد معنى العطف في الاول ومعنى السببية صريحا في الثالث واما
في الجواب الثانى رعاية كلا المعنيين واعطاء لكل ذى حق حقه
فكان اولى ويمكن عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف
بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف
باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال ان
يقدر فيه اى المعطوف الضمير راجع الى الموصول اى الذى يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب وان عطف اى اذا اوقع العطف فيه اشارة
الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره
على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير و
النزوان اى اوقع الحيلولة بناء مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق
الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس
الا العطف على معموليهما لان المعمولين لا يعطفان على عاملين بل على
معموليهما قال رضى وقيل منصوب على المصدرية اى عطفا مبنيا

او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى على وجود عاملين
قدر مضاف لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود بان
متعلق بقوله اوقع عطف الاسمان على معموليهما بعاطف واحد
مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين فيه
كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكر اخوه في الاول وقولك ان
زيدا ضرب عمروا وبكرا خالدا في الثانى تامل وقال بعض شارحى
اللباب اى شارحى هذا الكتاب لانه اللباب لان اللباب يوزن العباب
لب الشئ اذا كان لهم جنس او شارحى المسمى باللباب ان كان لهم
كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم
يصح مطلقا عند سيبويه الاظهر عندى ان العطف ههنا اى في هذا
البحث لا مطلقا محمول على معناه اللغوى لما عرفت ان العطف في اللغة
الامالة اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا اى الاسمان معموليهما
بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف
المعنى اللغوى او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر
والاولى ما ذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح واكثر الشارحين
على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى
قول المص وهو ان عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المعنى اللغوى
والمصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف
على معناه الاصطلاحى وانما قال على معمولى عاملين بناء على ما ذهب
اليه الاكثر الشارحين وفيه اشارة على انه الاولى عند الشارح اعلى
عامل واحد اى ولم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد فانه

اى هذا القول جايز اتفاقا لان حرف العطف انما وضعت لان تقوم
مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان
قولك جاءني زيد وعمرو اصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الفعل
الثاني واقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه وللافادة معنى الحرف
من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا عالما وعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر [illegible]
محمدا كريما وان زيدا قايم وعمرو ذاهب وما زيد قايما وبكر قاعدا و
غير ذلك ولا على اكثر اى ولم يقل على معمولي عوامل اكثر من اثنين
فانه اى هذا العطف لا خلاف في امتناعه لان الحرف الواحد
لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا
البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على
معمولي او ثلثة معمولات عامل وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف
على معمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم يختلف فيه وهو العطف
على معمولي عوامل مختلفين اى غير متحدين ذاتا وعملا وذلك
لا يكون الا بان يكون العامل الثاني غير عين العامل الاول وذلك اى قوله
مختلفين كاين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وان زيدا قايم وان عمرا قاعد من هذا الباب اى من باب
العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل فيه في الحقيقة اذ العامل في هذا المثال وامثاله هو
العامل الاول فقط والعامل الثاني تاكيد له لان العامل الثاني اذا
كان على لفظ الاول كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز عاملان في معمول واحد

عالما

ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب

فيرجح الاول

فيرجح الاول لسبقه ويكون الثاني تاكيدا له من غير ان يكون له مدخل
في العمل لا يكون هذا من باب التنازع لانه في التنازع يشترط ان
يكون من غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك
ذلك العطف اى العطف المختلف فيه مبتدا كما وقع خبره ظاهرا
لا في الحقيقة في قولهم اى قول العرب ما لفظة ما هذه المشابهة
بليس كل سوداء بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير منصرف وهي الشونيز
بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي قره جاورت وفي
الحديث الشونيز فيه دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان
علي رضي الله عنه يستعملها في كل داء وبصبه حتى في الرمد يعني اذا
رمد عينه اكتحل بها فبرا من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام تمرة
خبره ولا بيضاء ولفظة لا ههنا فانه عطف على بيضاء على سوداء
والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيها ما زايدة لتاكيد النفي
مثل قولك ما زيد قايما ولا عمرو حاضرا وبيضاء بالمد كحمراء وهي الفضة
الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل شحمة وهي
ههنا الكماة البيضاء التي يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله
بيضاء الشي الابيض اى ولا شيء ابيض يوجد شحمة الارض وهي
معطوفة على تمرة الذي هو خبرها وههنا العامل لفظ ما و
كل وقد عطف على معمولي الثاني الاول وعلى معمول الاول الثاني
بحرف واحد كما وقع في قول الشاعر وهو ابو دواد اكل امرء
الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى الحال ان المسؤل
عنه بها ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرء مضاف اليه لكل

البيت الى لو دو تعقد اصله تتعقد والمتفق اكل الاشتراط
م الاكادينة وكل مفعول تحسبين والياء فاعله وامرء مفعول
الثانى ونار معطوف على امرء وناراً على امرء الثانى والاشتراط مذكور فى الشرح
لجلبى رحمه الله

وتحسبين فعل مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب وقد وقع مفعوله
وامرءً مفعول ثان له اى تحسبين كل امرء امرءً اى اتظنين ان كل
ما هو فى شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ما هو فى زى الرجل
ليس برجل ونارٍ بالجر عطف على امرء الاول الذى هو مضاف اليه لكل
توقد فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تتوقد قد حذف احدى التائين
كما فى قوله تعالى وناراً تلظى والجملة اصله تتلظى والجملة صفة للنار
بالليل الباء فيه للظرفية كالباء فى قولك جلست بالمسجد ناراً بالنصب
عطف على المفعول الثانى لتحسبين وقد عطف فى هذا البيت
معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف
واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختصه الشاعر الفصيح
فهذا العطف اى عطف معمولين على معمولين عاملين مختلفين و
ان كان جائزا بحسب الظاهر اى بمقتضى اللفظ المتبادر من قول العرب
وقول الشاعر لكنه اى الا ان هذا العطف لم يجز عند الجمهور اى
عند اكثر النحاة حقيقة بحسب الحقيقة اى بمقتضى وضع
حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد لا
لان الحرف الواحد من حروف العطف لم تقو اى لم يقدر لضعفه
وكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء يعنى
ان الفراء خالف الجمهور فى تجويز هذا العطف خلافا فانه
اى الفراء يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة والواقع لان
حرف العطف لا يمكن بل وضعه ليس الا للنيابة عن
العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما

جاز ان ينوب مناب عامل واحد لا يجوز مناب اكثر من عاملين
عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم
مقام العوامل كما جاز اى العطف المذكور عندهم بحسب الصورة
عنده ايضا ولا يقول عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز
او حال من فاعله لان المضارع المثبت يجوز ان يكون حالا بالواو و
الضمير الامثلة الواردة من العرب كالمثال الاول من شعراء ال
العرب كالمثال الثانى عليها اى على صورة العطف على معمولى
عاملين مختلفين بحسب اللفظ ولا يقتصر الفراء عطف على
قوله ولا يقول او يجوز او حال بعد حال اى العطف المجوز عنده
على صورة السماع وهى الصورة الآتية فى المتن كما اقتصر الجمهور
عليها بل يعمها اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع
وغيرها اى غير صورة السماع وعدم جوازه مبتدأ فيه اشارة
الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلق
بقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء ذلك العطف مع خلاف
الفراء جائز اى وقع خبره فى جميع المواد والامثلة عند الجمهور
غير سيبويه الا فى تقديم الجار على نحو فى الدار زيد والحجرة بضم
الحاء وسكون الجيم عمرو والا فى تقديم الناصب على الجار نحو ان
فى الدار زيدا وفى الحجرة عمرا وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين
فلان العامل فى زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل
فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم
والمثال الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما

لما لم يظهر العامل المعنوي كان كالعدم فكانه كان عطفا على
معمولي عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين
في هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد في الدار لم
يجز عندهم ايضا والمثال الثاني محمول عليه كما سبق يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع كما في الصورة الاولى او تاخير
المنصوب كما في الصورة الثانية لمجيئه في كلامهم اي نكون
مثل هذا العطف في كلام العرب فوقوعه فيه سماعي واقتصر الجواز
اي جواز العطف في هاتين الصورتين على صورة السماع بحيث
لا يتجاوز عنها بان يقاس عليها غيرها لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع وهو ما تقديم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب
والعطف على معمولي العاملين مطلقا خلاف الاصل فاذا طرد في
صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها خلافا
لسيبويه يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء
مطلقا في عدم تجويز مثل هذا العطف فانه اي سيبويه لا يجوز هذا
العطف اي في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب
كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع بحسب الحقيقة وان كان
بحسب الظاهر جائزا في هذه الصورة اي المذكورة انفا التي
جوزها الجمهور ايضا كما لا يجوز الصور التي جوزها الفراء
مخالفا للجمهور للعلة المذكورة ههنا وهو قوله لان الحرف الواو
لم يقو ان الجمهور يقوم مقام العاملين بل يحملها اي يحمل سيبويه
الصورة التي جوزها الجمهور والفراء ايضا على حذف المضاف

اى الجار

اي الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء
شحمة واصل قوله اكل امرئ تحسبين وكل نار توقد بالليل نارا
واصل قوله في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وان في الدار زيدا وفي
الحجرة عمرا فحذف الجار في الكل اختصارا او اكتفاء بما ذكر في
المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار وابقاء المضاف اليه
اي المجرور على اعرابه الاول وهو كثير كما في قوله تعالى تساءلون
به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وعلى قول الشاعر
فاذهب فما بك والايام على تقدير وبالايام وكما في حذف حرف
القسم مثل قول الخالق الله بالجر على تقدير والله وغير
ذلك مما لا يحصى في كلامهم ونحو يريدون عرض الحيوة الدنيا
والله يريد الاخرة كما جاء ذكر المضاف في بعض القراءة اي عرض
الاخرة لان القراءة يوضح بعضها بعضا فاعلم ان في هذا العطف
يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلثة مذاهب احدها
احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب
الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل
المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب
سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفي غيرها يقول
بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب
الثلثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العوامل الضعيف لا
يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين التاكيد اما مصدر
من اكد واما مثال واوي من وكد ومعناهما لغة واحد

وهو التحقق او ذكره عقيب العطف لان في التاكيد اللفظي قد يذكر
حرف العطف لتاكيد اللصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى
كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون تابع جنس يشمل ال
التوابع كلها يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع
يعني في ذهن السامع يعني يجعل ذلك التابع حاله اي حال
المتبوع ثابتا مقررا عنده اي في ذهن السامع اي يجعله متقررا
متحققا بحيث لا يظن به غيره يعني كان محتملا عنده قبله
الذي ازال الاحتمال او يجعل تقرره في النسبة متعلق بقوله يقرر اي
في كونه اي المتبوع منسوبا مثل قوله عليه السلام ايما امرأة
نكحت بغير اذن مولاها فنكاحها باطل باطل او منسوبا
اليه مثل قطع الامير نفسه او جاءني زيد زيد فثبت عنده
اي عند السامع وتحقق ان المنسوب كالمثال الاول او المنسوب
اليه كالمثال الثاني في هذه النسبة اي النسبة المذكورة في الحد
التعريف هو المتبوع للاغلب لان المراد من التاكيد على ما فهم
من تعريفه ومن معناه اللغوي انما هو تقرير المتبوع وتقويته
تحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر و
محقق وذلك يشير الى فائدة احدها اما الدفع ضرر
ضرر الغفلة عن السامع حين كونه غافلا عن النسبة في
البين الى التكلم لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يكرر
يقال جاءني زيد نفسه او زيد زيد قتيل قتيل او ثانيها الدفع ظنه
اي ظن السامع بالمتكلم الغلط في كلامه فيؤكد المتكلم

لدفع ظن السامع في حقه الغلط والخطاء وذلك الدفع اي كل واحد
من الدفعين يكون بتكرير اللفظ اي لا يكون الا بتكرير اللفظ الم
المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط نحو ضرب ضرب زيد
وهذا مجرد تمثيل لان البحث في الاسم او اشارة الى ان التاكيد
يجيء في الافعال ايضا وان كان البحث في الاسم يدل عليه قوله
ويجري اي التاكيد مطلقا في الالفاظ كلها او بتكرير
لفظ المنسوب ان كان كل واحد من الظن والغفلة فيه فقط
مثل ضرب زيد زيد او بتكرير لفظهما جميعا ان كان الظن او
الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد او ثالثها الدفع
ظن السامع به اي متكلم تجوزا اي ظن السامع ان المتكلم
اراد بهذا اللفظ المعنى المجازي لا الحقيقي لا يقال التجوز في
كلامه اي تكلم بالمجاز لان الحقيقة وذلك على قسمين اما ان
يكون يظنه في المنسوب نحو قطع الك زيد قتيل قتيل لانه لما قيل
قتيل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فاكد بقوله
قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل معناه المجازي
لا الحقيقي وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظورا
شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد المعنى المجازي و
هو التاديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على
الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوي من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل
فيجيء اي حين توهم السامع هذا المعنى ايضا تكرير اللفظ اي لفظ المنسوب
حتى لا يبقى السامع شك واعتذار في ارادة المعنى الحقيقي اي في ان

المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الى المعنى الحقيقي قطعا وهو الموت بسبب
الغير او اما ان يكون في المنسوب اليه فانه اى الشان ربما اى كثير
اما ينسب الفعل الى شيء والمراد والحال ان المراد منه نسبته اى نسبة
الفعل الى بعض متعلقاته كما في الافعال المنسوبة الى السلاطين
والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يجعلون الامور الى
من يتبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابناءهم مع ان التذبيح ليس
بقائم وبنى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة كما في
قطع الامير اللص فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بامر من
امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية اى قطع غلام
بامره فيصح اى حين توهم السامع هذا المعنى تكرير المنسوب
اليه لدفع توهم السامع لفظا اى حال كون المنسوب اليه
ملفوظا في تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا في النسبة فقط كما
في قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير او نفسه
لا من يقوم مقامه نحو ضرب زيد فانه اذا قيل ضرب زيد بدونه
تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد
او مجازية والفاعل غير زيد واذا ما قيل ضرب زيد زيد علم ان
النسبة حقيقية والفاعل هو زيد اى ضرب زيد لا من يقوم
مقامه ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازا بانه
بعلاقة الامرية او تكريره عطف على قوله تكرار المنسوب اليه
اى يصح مع تكرير المنسوب اليه معنى وذلك يكون بالنفس
والعين بشرط ان يضاف الى ضميره نحو ضرب زيد نفسه او

عينه

عينه فيكون الاسناد ايضا حقيقيا او في الشمول اى التاكيد الذى
الاصطلاحى قسمان الاول ما يقرر امر المتبوع في النسبة الاسنادية
او غيرها بالتفصيل الذى ذكرناه او الثاني ما يقرر امر المتبوع ايضا
لكن في شمول المتبوع افراده يعنى شمول الامر المنسوب الى المتبوع
بحيث لم يشذ فرد منها مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التاكيد
بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء منهم
والتاكيد باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة لا على التعاقب
بعد افادة شمول الافراد دفعا لظن السامع بالمتكلم تجوزا
اى تكلما بالمجاز لا في نفس المنسوب اليه اى عطف على قوله في
شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيئا
في نفس المنسوب من دفع ضرر الغفلة عن السامع ورفع
ظنه بالمتكلم بل لا يقرر الا في شموله اى المتبوع يعنى الامر
المنسوب الى المتبوع لافراده فالشمول لا يكون الا في المنسوب
اليه فانه اى الشان كثيرا منصوب على الظرفية او على المصدرية
ولفظ ما صلة له قد يسبق غير مرة ينسب الفعل اسناديا او
غير اسنادى الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله بنوا
فلان مع ان القتل لم يصدر الامن واحد منهم مع انه يراد النسبة
الى نسبة الفعل الى بعضها اى الى بعض الافراد كالمثال المذكور فيندفع
هذا الوهم بذكر كل مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلها
واجمع مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا واخواته
اى اخواته كل واجمع منهما مثل كلهما وكلهم وكلهن وكتع وابتع .

والبصع وتثنيتهن وجمعهن مذكرا او مونثا وكلاهما مثل
جاءني الزيدان كلاهما وثلاثتهم واربعتهم مثل جاءني القوم
ثلاثتهم واربعتهم حين كون السامع عالما بان الجائين
ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة بما
يضاف العدد الى الضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها
ولا يوكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر
التاكيد والا لم يكن تاكيدا كذا في الرضي ونحوها فهذا اي
تقرير المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع
الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لافراده واذا عرفت هذا
اي كونه جامعا لافراده فنقول في بيان فوائد القيود فقوله
تابع جنس يشمل التوابع كلها واخرج المص الصفة و
العطف بالحرف والبدل عن حد التاكيد بقوله متعلق با
باخرج يقرر امر المتبوع واما البدل اي اما خروج البدل
والعطف بالحرف فظاهر وجه خروجهما اما اخراج
العطف فلانه لما كان واحدا دالا على معنى غير ما دل عليه المعطوف
عليه في مثل جاءني زيد وعمرو ولم يكن فيه تقرير ولا شمول
لا في النسبة ولا في غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود
في الكلام الثاني والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم
يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول
الاول كما في بدل الكل ولان التقرير مبني على ان يكون التابع
والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة الا ان التابع مقصود

ويدل الثاني

ويدل الثاني على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود في البدل واما
الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير
سواء كانت في النكرات او المعارف على ما يدل عليه وافادتها اي
افادة الصفة توضيح متبوعها في بعض المواضع كما اذا كان معرفة
ليست بالوضع فالتوضيح فيه ليس الا لعارض الاستعمال فلا
وصفة افادتها
يكون الصفة لتقرير موصوفها لا في النسبة ولا في الشمول واما
عطف البيان فهو التوضيح متبوعه كالصفة الموضحة فهو يقرر
يقرر متبوعه ويحققه لكن لا اي لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع في
النسبة والشمول بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كانت منسوبا
اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق ا
امر ابي حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد
ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد بهذا اي بيان فوائد القيود
وحاصل ما ذكره المص في شرحه على الكافية وهو اي التاكيد قسمان
لفظي مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني رجل رجل لعدم الفائدة
فيه الا في المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد اي منسوب
الى اللفظ سمي لفظيا لانه نفس اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ اي لفظ المتبوع ومعنوي وهو ايضا مختص بالمعارف
مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين اي منسوب
الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى لا من اللفظ ووجه الحصر انه
لا يخ اي لا يخلو اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لا
فان كان الاول فهو التاكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التاكيد المعنوي

وسمي معنويا لانه لا يقرب الا المعنى فاللفظي الذي هو قسم
منه اي مطلق التاكيد تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول
فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق
بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل ومعاده
اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير حقيقة تبيين نحو جاءني زيد زيد
ورايت زيدا زيدا ومررت بزيد زيد او حكما كما اذا وقع الضمير
المنفصل تاكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد
ضرب او بارزا نحو ضربت انت ضربت انا او منصوبا نحو
ضربتك اياك وضربته اياه فان ذلك اي مثل هذه الامثلة
في حكم تكرير اللفظ اي اللفظ المتبوع وان كان الثاني مخالفا للاول
لفظا لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل اذ الضرورة اي
ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول حقيقة حال كونه
متصلا لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول
مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر
جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان ويجري
اي التكرير مطلقا الاصطلاحي واللغوي فيصح قوله في الالفاظ
كلها على عموم للتكرير اي لا يجري التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي وهو ما عرفه المص جعل الضمير المستكن في يجري
راجعا الى التكرير مطلقا ليبقى قوله في الالفاظ كلها على عمومه لان
التاكيد الاصطلاحي لا يجري في الالفاظ كلها بل يختص في الاسماء

فقط سواء

فقط سواء كانت تلك الالفاظ اسماء لفظيا او معنويا مثل جاءني
زيد زيد او جاءني زيد نفسه او افعالا مثل ضرب ضرب زيد
عمروا او حروفا مثل ان ان زيدا قائم او جملا اسمية نحو زيد
قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او مركبات
تقييدية اي غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل
غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك او غير ذلك المذكور
الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التاكيد مكمل للاول
والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف
ولا يناسب ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجوز ذهب
زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو نفس زيد والمضمر
يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت
انت او انا [illegible] ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن في يجري
الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي اي ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي
بقرينة المقام بان الانسب بالمقام ليس الا هذا التفسير لان
البحث في التاكيد اللفظي لا في مطلقه اي التكرير وان كان المعنى الاول
افيد وتخصيص الالفاظ بالاسماء عطف على ارجاع الضمير اي ولا
يبعد ان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية
ويكون التاكيد ايضا بحالها تاكيدا لما هو المراد والمعنى ويجري
التاكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون المقصود من
هذا التعميم اي بذكر الالفاظ العامة لغير المراد عموم اختصاصه عد
اي ان لا يكون التاكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا بالفاظ مخصوصة

من الاسم بل يجوز في اي كل اسم كان لانه قال في الاسماء لتوهم
اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوي فعبر عنها بلفظ
عام لئلا يتوهم الخصوص كالتاكيد المعنوي و التاكيد المع
المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة لان كون
الشيء محصورا يستلزم العدد والحد وهي مبتدا اي الالفاظ
المحصورة ثمانية وتنقسم ثلثة اقسام ما يؤكد به المثنى خا
وهو كلا مضافا الى المضمر و ما يؤكد به الجمع بحسب الافراد
وهو كل واجمع واتباعه و ما يؤكد به الجمع والمفرد و
المثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين نفسه
وعينه و قد تزاد الباء فيهما فيقال جاءني بنفسه و بعينه و
كلاهما فكله واجمع واكتع وابتع وابصع هذا المجموع جز
مثل السكنجبين خل وعسل وماء بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة واللغة الفصيح ان يكون ابصع بالصاد المهملة قيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلث وهي اكتع وابتع وابصع في
حال الافراد اي عند عدم كونها تاكيدا بل تذكر مفردة مثل حسن
بسن لانها لا معنى لها عند انفرادها وعدم كونها
صفة وهذا غير صحيح لانها اذا لم تكن لها معنى تكون من
الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها في باب التاكيد الا ان يقال
ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام لانه يقال اتى عليه حول كتيع
اي تام من باب فتح فتكون اكتع بمعنى اتم لان الكتع هو

التام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال و
اجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء في نقرة الجبل اي اجتمع
فيها و بابه فتح ايضا وابضع بالضاد المعجمة مشتق من بضع
اي روي فتمتق من باب علم من الري وهو ضد العطش
لا من الرواية من باب ضرب فتح ايضا وابتع من البتع وهو
طول العنق كالابل مع شدة مغرزه اسم مكان من غرز يغرز
من باب ضرب وهو مكان تغرز فيه العنق وهو لا يتصور
بحسب الحقيقة الا في الابل وفي غيره لا يكون الا على سبيل المجاز
لان المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليها القدم وقت
الركوب و لذا خص بالابل ويمكن استنباط اي استخراج مناسبة
خفية لا تدرك الا بالتامل التام و لا بد ذكرها الا الاذكياء
ذكياء بين هذه المعاني الوصفية اللغوية وبين معناها
التاكيدي بالتامل الصادق والعقل الناقد والذهن الثاقب
قيل لاشتمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب
العموم المستلزم بتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام
ومعناه التاكيد العموم وهو التمام الافراد والاجزاء فتوجد
المناسبة بينهما واما ابضع فلان معناه الري وهو شرب الماء
على وجه التمام ومعناه التاكيد العموم وهو تمام الافراد و
الاجزاء المناسبة بينهما حاصلة فاما ابصع فلان معناه
السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيد العموم وهو
هو والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه

الطول مع الشدة ومعناه التاكيدى ايضا قوى عام ولا طول
فوجد المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التاكيد ا
المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا بالفاء فقال فالاولان
على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين فى
المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك و ا
الاستعمال فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وان اختلفا لفظا اى النفس والعين يعمان اى يقعان
على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يعنى يؤكدان كل
واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما باختلاف
صيغتهما اى صيغة النفس والعين افرادا تمييزا وحالا و
تثنية وجمعا و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع و
المؤكد بفتح الهمزة تقول جاءنى زيد نفسه او عينه فى
المذكر الواحد يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا و تقول
جاءتنى هند نفسها باختلاف الضمير وحده فى المؤنث
الواحدة يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا تقول جاءنى
الزيدان او الهندان انفسهما باختلاف الصيغة والضمير
معا بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وهذا
اصل فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية لاتصال التام بين
المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيين المتحدين يعنى
فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما وان كان
معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما

فى موضع

فى موضع قلبا فلا يجوز نفساهما وحكى ابن كيسان عن
بعض العرب نفساهما وعيناهما موضع انفسهما واعينهما
اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى و
جاءنى القوم انفسهم باختلاف الضمير وحده فى الجمع المذكر العاقل
يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل و
غير العاقل من المذكر يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير
عاقل يؤكد بالتاء الجائى فى الجمع المؤنث العاقل تقول
اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر
جار مجرى المؤنث لقصوره مثله والثانى المسمى المص ال
النفس والعين اولين تغليبا فى الذكر فى الاول لانى الذات
لانه غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى
وبالاثنين الثالث فغلب ما هو المذكور اولا على ما
هو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن
يعتبر فيه الخفة فى اللفظ كعمرين لابى بكر وعمر والذكورة
كالقمرين للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب
والام وسيأتى له زيادة تحقيق سمى الثالث ثانيا للمثنى
وهو كلاهما تقول جاءنى الزيدان كلاهما للمذكر يعنى
اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر وكلتاهما للمؤنث اذا
كان المتبوع المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتنى الهندان
كلتاهما والباقى من الالفاظ التاكيد المعنوى بعد الثلثة
المذكورة التى هى النفس والعين وكلاهما مؤكد لغير المثنى

وهو خمسة مفرداً كان ذلك المؤكد او جمعاً مذكراً كان او مؤنثاً
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد الكائن في كله نحو
قرأت الكتاب كله لكن بشرط ان يكون مفرداً مذكراً او الكائن
في كلها اذا كان المتبوع المؤكد مفرداً مؤنثاً نحو قرأت
الصحيفة كلها او الكائن في كلهم عند كون ذلك المتبوع
جمعاً مذكراً عاقلاً نحو اشتريت العبيد كلهم او القوم
كلهم او الكائن في كلهن اذا كان المتبوع جمعاً مؤنثاً
نحو طلقت النساء كلهن او جمعاً مذكراً لكن غير عاقل
نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن و
باختلاف الصيغ عطف على قوله باختلاف الضمير يا
باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء
جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيع في بيعة في
الكلمات البواقي وهي اي الكلمات البواقي اربعة
اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اشتريت
العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع مذكراً واحداً
و اشتريت الجارية جمعاء بالمد في المؤنث الواحدة يعني اذا كان
المتبوع مؤنثاً واحداً او الجمع يعني اذا كان جمعاً مذكراً عاقلاً نحو
جاءني الرجال جمعاء او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعاء الا
الا انه لم يؤكد مثل هذا الجمع والابتاويل الجماعة بشرط ان
يكون مكسراً و جاءني القوم اجمعون في الجمع المذكر يعني اذا
كان المتبوع جمعاً المؤكد جمعاً مؤنثاً وما في حكمه من جمع المذكر 5

لغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم وكذا اي
مثل اجمع وما تفرع منه اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ويشترك
هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصريين
لان التاكيد للرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها و
ذا لا يتحقق الا في المعارف ولا يؤكد بكل و اجمع وما يتفرع
منها بالضمير والصيغة وما لحق باجمع من اكتع واخويه
لانهما فرعهما بذكر الاصل عن الفرع الا ذو الاجزاء مفرداً كان اي
ذو الاجزاء كالعبد او جمعاً كالقوم اذ الكلية في كل و الا
الاجتماع في اجمع و اخواته لا يتحققان اي لا يوجدان الا فيه
اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلية وفي اجمع والجزء
الاجتماع لان كلاً واجمع يستلزمان التعدد بمواردها و
صيغتهما فلا يمكن ان الا فيما يقبل الافتراق والاجتماع او في
اجزائه ولا حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الا
ذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الا
الانسان كله من غير ان يراد به الا تلك لان الكلي ما لم يلاحظ
افراده مجتمعة ولم تصير اي الافراد اجزاء من مجموع المؤكد
لا يصح تاكيده بكل اجمع لعدم وجوب شرط كونهما تاكيداً و
هو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث
اي في مكان يصح افتراقها وامتيازها حساً نصب على التمييز
او على المصدرية اي افتراقاً حسياً المراد بالحس ههنا الحس

الحس البصر والافتراق الحسي في الكلام ما يشاهد بالحس
ثبوت الفعل لبعض دون بعض كالمجيء القوم في جاءني القوم
فانه يشاهد بالحس البصر ثبوت المجيء لبعض القوم دون ال
البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت للكل فردا فردا
واكد باجمع ليعلم يقينا ان المجيء ثابت للكل فردا فردا واكدها
باجمع ليعلم ان المجيء ثابت لهم دفعة في ان واحد او حكما
عطف على حسا والافتراق الحكمي ما يكون الافتراق فيه بحكم
العقل بحيث لا يكون للحس البصري دخل كاجزاء العبد فانه
بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض
الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح
تاكيده بكل واجمع ليكون في التاكيد بكل واجمع واخواتهما
فائدة لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التاكيد
باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءني زيد كله واجمع لانه اذا
جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون
بعض حتى يكون في التاكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا
ذوا اجزاء مثل اكرمت القوم كلهم وهو نظير ذي اجزاء
يصح افتراقها حسا وهو ظاهر واشتريت العبد كله
اجمع وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه
يجوز اشتراء بعضه دون بعض الا انه لا يصح افتراقه
حسا وحكما بالنسبة الى بعض كالمجيء والذهاب فلا يقال
جاءني العبد كله ولا ذهب العبد كله فان العبد قد يتجزى في

الشراء

في الاشتراء اي بالنسبة الى الاشتراء والبيع فيصح تاكيده
اي تاكيد العبد بكل واجمع ليفيد الشمول اي شمول الاشتراء
اي جميع اجزاء العبد في تاكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول
في ان واحد ليس بمتفرق بخلاف جاءني زيد كله واجمع
لعدم صحة افتراق اجزائه اي اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء
المنسوب اليه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء لما عرفت انه اذا
جاء جاء كله فلا يكون في التاكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجيء فائدة و
اذا اكد الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
لا المنفصل بارزا كان ذلك الضمير المرفوع المتصل او مستكنا
وجوبا او جائزا بالنفس والعين اللذين هما من الفاظ ال
التاكيد المعنوي اي اذا اريد تاكيده بهما اي تاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر
المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
ومثل قوله واذا نودي المعرف باللام اكد جزاء الشرط
ذلك الضمير اي الضمير المرفوع المتصل اولا منصوب على الظرفية
اي قبل تاكيده بالنفس والعين بمنفصل متعلق بضمير
مرفوع منفصل مماثل ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل
بالنفس والعين لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما
الى الضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكدان كان الضمير المؤكد مخاطبا
يضاف الى المخاطب اما بارزا مثل ضربت انت نفسك
او عينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك او عينك

وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربتُ انا نفسي
زيدا واما مستكنا نحو اضربُ انا نفسي زيدا وان كان غايبا
فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه فنفسك
المضاف الى المخاطب تاكيد لتا الضمير المتصل المخاطب الذي
في ضربتَ بعد تاكيدها اى تا الضمير بضمير منفصل وهو قوله
انت اذ لولا ذلك اى لانه لو لم يكن يؤكد الضمير المرفوع المتصل
بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اى لم يعلم ان الكلام مبني
على التاكيد اولا اذا وقع اى النفس والعين تاكيد المستكن
جوازا كان نحو زيد اكرمني هو نفسه او عينه او وجوبا
نحو تكرم انت نفسك او عينك فلو لم يؤكد الضمير المرفوع
المستكن في اكرمني بضمير مرفوع منفصل اى بقوله هو
ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد اكرمني نفسه او
عينه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فح لا يعلم ان
هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه
او انه خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان
الخبر الخالي عن التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل
المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد
يعتمد عليه ولما وقع الالتباس اى التباس التاكيد بفاعل او
الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة اى في صورة كون الضمير
المرفوع مستكنا لا بارزا اجرى مبني للمفعول بقية الباب اى
الضمير المرفوع المتصل البارز عليه اى على مثل هذه الصورة يعني

وجب التاكيد

وجب التاكيد بالمنفصل اولا فيما ليس ايضا لبسا ليطرد الباب
وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور
كما اشار بالجواز تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين
بلا تاكيدهما اى بلا تاكيد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب
المنفصل وهذا من باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل
له لانهما ليسا كالجزء مما اتصل كالمرفوع لكونهما فضلة يتم
الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا يستكنان
حتى يجب التاكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طرد
الباب كما في المرفوع نحو ضربتك نفسك وعينك في المنصوب
ومررت بك نفسك وعينك في المجرور لعدم اللبس
اى لعدم التباس التاكيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول
والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار
مط في الكلام وقيده ايضا بالمتصل احترازا عن الضمير المرفوع
المنفصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل سواء كان
متكلما او مخاطبا او غايبا بالنفس والعين بلا تاكيده اى التاكيد
الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اى بضمير مرفوع منفصل من
جنسه وقوعه نحو انت نفسك او عينك قائم وانا نفسي
او عيني حاضر وزيد هو نفسه او عينه حاضر لعدم اللبس
اى لعدم التباس التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا
بارزا كان كالمظهر في الاستقلال وعدم الالتباس فلا احتاج
الى التاكيد والاختصار مط وانما قيد هذا التاكيد يعني انما خص

بالنفس والعين ولم يبينه مطلقا لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل
بكل واجمع وما يتفرع منها لان كل واحد منها غير مستقل لانه لم
يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال
في سعة جاء كلهم واجمعون بلا تاكيده بالمنفصل اى من غير
تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو جاءني اا
القوم جاء في كلهم اجمعون بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاءوهم
كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل الذى هو الضمير
المرفوع المرجع الى القوم لان لفظ كل واجمعين يليان العوامل
قليلا نصب على التمييز او على المصدرية يعنى لا يقعان فاعلا لـ
لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون وانما جاء كلهم القوم
او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين فانهما يقعان
فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد
من التمييز بين كونهما تاكيدا او فاعلا فانهما يليان اى يقعان
بعدها على الفاعلية كثيرا يعنى يوجد في كلامهم تاكيد الضمير
المستكن فلو لم يؤكدا ولا بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل
كما عرفت سابقا واكتع مبتدأ واخواته اى اخوا اكتع بالرفع
عطف عليه لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت النون
بالاضافة الى الضمير كما سبق يعنى ابتع وابصع اى هؤلاء
الكلمات اتباع بفتح الهمزة جمع اتبع كفرس وافراس على
ما هو المشهور يعنى المشهور ان فعلا متحرك العين
ان يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك

مثل قولك

مثل قول واقوال ولان المبتدا متعدد بالعطف فينبغى ان يكون
خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع
فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه لاجمع متعلق بقوله اتباع
يعنى يستعمل هذه الكلمات الثلث اعنى اكتع وابصع وابتع
بتبعية لاجمع الذى هو في الاصل بما هذه الكلمات اتباع له
لا بالاصالة اى لا يستعمل في معنى التاكيد بالاصالة بل انما تستعمل
فيه تبعا لاجمع لكونه اى لكون اجمع اول منها اى من هذه
الكلمات الثلث على المقصود اى لكون دالة اجمع على ما
هو المقصود منها ابينه من دلالة هذه الثلث وهو اى المقصود
الجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له
معنى عند عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها
فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك فلا
يتقدم يعنى اكتع يعنى اكتع واخواته يعنى ابتع وابصع
في الذكر والترتيب عليه اى على اجمع لو اجتمعت هذه الكلمات
الكلمات الثلث معه اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع
على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون
اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها وذكرها مبتدأ اى ذكر
اكتع مع اخويه يعنى اكتع وابصع دونه اى دون ذكر اجمع
يعنى من غير ان يكون اجمع مؤكدا ضعيف خبره فلا يقال جا
جاءني القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا
على ضعيف لعدم ظهور دلالتها اى دلالة هذه الكلمات الثلث على

على بعض الجمعية المقصودة من هذه لما سبق وللزوم ذكر ما من
شانه التبعية بدون الاصل يعني يلزم ذكر الفرع بدون
الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا يخالف لما اتفق عليه
الجمهور وفي الرضي واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعون ثم اخواته من اكتع
اكتعين الى ابتعين فتقديم النفس على اخواتها اولى اما
تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها
حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارية المخصوصة
واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامدا او اتباع المشتق
الجامد اولى الى هنا كلامه البدل اورده عقيب التاكيد
لمناسبة كونه ضد له في المقصود لان المقصود هاهنا الثاني و
ثم الاول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن
الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المص والمناسبة بينهما ظاهرة تابع
جنس يشمل التوابع كلها مقصود بما نسب مبني للمفعول الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق
بالمقصود لانه عند وجود شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول
بنسبة ما نسب الى المتبوع بحذف المضاف دونه اي دون المتبوع
ظرف او حال اي حال كونه متجاوزا عن المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع اي النسبة الماخوذة في الكلام اسنادية او ايقاعية
او اضافية مقصودة ابتداء منصوب على الظرفية اي مقصودة في
اول النسبة بنسبة ما نسب اليه اي الى المتبوع لانه اذا كان كذلك

البدل

فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود بل يكون النسبة اليه
اي الى المتبوع توطئة وتمهيدا او مقدمة للنسبة الى التابع حقيقة
كما في الابدال الثلثة بعد او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يحصل
توطئة حقيقة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه
في حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتمكين في حق البدل
وانما كانت توطئة ليكون في النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا
تفسير وتفصيل ليكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت
سواء كان ما نسب اليه اي المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعني
اسنادية مثل جاءني زيد اخوك او ايقاعية نحو ضربت زيدا
اخاك او اضافية نحو مررت بزيد اخيك واحترز المص بقوله
في التعريف مقصود بما نسب الى المتبوع عن التوابع الثلثة النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها اي لان هذه التوابع الثلثة ليست
مقصودة بما اي بنسبة ما نسب اليه اي الى المتبوع بل المتبوع مقصود بها
بالاصالة والاستقلال وانما جيء التابع فيها للايضاح والتقرير
وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع اي
المعطوف عليه فيه اي في العطف بالحرف مقصود بما اي نسبة
ما نسب اليه اي الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل
والمبدل منه هو الثاني لا الاول فافترقا ولا يصدق حد اي حد
البدل على المعطوف ببل سواء كان في كلام موجب نحو جاءني زيد
بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني زيد بل عمرو لان متبوعه
اي لان متبوع المعطوف ببل مقصود بالنسبة ابتداء ثم بدا له

دية

اى ظهر له حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى الاول فاعرض عنه لى
عن هذا الحكم او الرأى وقصد المعطوف وعطف ببل فكلاهما اى المعطوف
والمعطوف عليه ببل مقصودان بهذا المعنى يعنى الاول
مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى
مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول فى الاعراض عنه
لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل
فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد
فان قيل هذا الحد اى حد البدل لا يتناول اى لا يكون شاملا
البدل الذى وقع بعد الا يعنى البدل الذى وقع بعد الا فى كلام
غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا
فى بحث المستثنى بالا مثل ما قام احد الا زيد وما رأيت احدا الا
زيدا وما مررت باحد الا زيد فان زيدا فى هذه الامثلة بدل من احد
بدل البعض من الكل حملا على لفظه والحال انه ليس نسبة ما
نسب اليه اى الى احد من عدم القيام بيان ما فى قوله ما نسب
مقصودة خبر ليس بالنسبة الى زيد لان النسبة القيام الى احد
مقصودة نفيا والى زيد ايجابا والشرط فى البدل ان يتحد
النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا بل
النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد وهو مبدل منه
نسبة القيام الى زيد الذى هو البدل وههنا ليس كذلك
قلنا ان النسبة فى الاول سلبا وهى عدم القيام وفى الثانى اثباتا
وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف

جامعا قلنا ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة الشخصية بل
الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان ما نسب الى المتبوع ههنا اى
فى المستثنى الذى يختار فيه البدل القيام فانه اى الشان نسب اليه اى الى المتبوع
جنس القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه اى حال كون القيام
معينا بجنسه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيكون فيهما نسبة
فى الاول سلبا وفى الثانى ايجابا وذلك القدر لا يضر البدلية
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع يعنى
يصدق عليه تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا
فان النسبة الماخوذة فى الحد اى فى حد البدل اعم من ان يكون بطريق
بطريق الاثبات فيهما او النفى فيهما او الاثبات فى احدهما والنفى فى الآخر
لكونهما مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد
الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر من ان يكون بالايجاب
او السلب ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى الشئ نفيا النسبة
الى الشئ آخر اثباتا مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور نسبة القيام
الذى نسب الى احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر
غير مرة ويكون الاول توطئة الى الثانى يعنى يكون النسبة الى الاول
توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة لا شخصها
وهو اى البدل اربعة انواع وقيل فى وجه الحصر ان
البدل لا يخ اى لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا
فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخ ان يكون بعضه اولا فان
كان فهو الثانى والا فلا يخ اما ان لم يكن اجنبيا عن المبدل منه

اولا وان كان فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي و
قيل في وجهه وجوها آخر فليطلب في المطولات فهذا تقسيم ا
لجنس الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل
يعني كلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء بدل الكل اى بدل هو كل المبدل
اى عينه ولكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث فقط لا التعريف والتنكير كما سيجيء وبدل
البعض اى بدل هو بعض المبدل منه يكون جزء منه فالاضافة اى
الاضافة الى الكل او البعض فيهما اى في هذين النوعين مثلها اى مثل
الاضافة التي هي خاتم فضة يعني يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة
حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه
او بعضه وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا وانما قال غالبا ليلا يخرج
عنه مثل اعجبني زيد علمه او حسنه لانه لا لبس فيه الاشتمال بمعنى
ان يكون البدل مسببا للمبدل منه في محل محيط المبدل
وهو حال فيه عن اشتمال احد المبدلين على الاخر انما يكون المعتبر
اشتمال البدل على المبدل منه يعني يكون البدل شاملا للمبدل منه و
محيطا له وينتقل بانتقاله نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب
شامل لزيد ومحيط به او بالعكس يعني يكون المبدل منه
شاملا له او محيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجبني
زيد علمه فان جسم زيد شامل لعلمه ومحيط اياه وينتقل بانتقاله
بانتقاله واما لا ينتقل به نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه فان الشهر يشمل القتال الذي فيه لان الزمان ليشمل

ويحيط

ويحيط الافعال التي حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل
بانتقالها وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط الذى
هو سبب البدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل لما ان
الغلط سبب فسمى باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم
اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل
مكان بحمار ثم تداركه فقال حمار فيكون الغلط في المبدل
منه لا في البدل كما قلنا آنفا فالاضافة اى اضافة البدل الى الاشتمال
والغلط في النوعين الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب لما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك
سبب له لادنى ملابسة اى لادنى علاقة وهي كون احدهما
شاملا للآخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتمال والملابسة
السببية فيهما ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة
الحمل اما في الغلط فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل
المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام
لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة ثم
فيورد ح مثل هند نجم بل شمس كانه اخطا في
التشبيه فتداركه فالاول اى البدل المطلوب فيه اشارة الى ان
اللام للعهد الخارجي او معينة عن الاضافة مدلوله مدلول
الاول لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهارا للمغايرة اذ لو
قيل كذلك يرجع الضمير الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك
يعني يتحدان اى البدل والمبدل منه ذاتا يعني ان الذات الذى دل عليه

البدل هو الذات الذى دل عليه المبدل منه لا غير لا ان يتحد مفهومًا
هما لانه لا يلزمه اتحاد مفهوميهما بل هو قد يكون نحو زيد ضربته
اياه كثيرا اما لا يكون ليكونا اى البدل والمبدل منه مترادفين
لاتحادهما مفهومًا نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك
وان اختلفا مفهومًا لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم
لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثانى الشخصية

الحمد لله على التمام وعلى نبيه الصلوة والسلام
قد وقع الفراغ عن تسويد هذه الحاشية
المباركة فى يوم الاربعة بعد العصر فى
اواسط من شهر محرم الحرام من
شهور تسع وثمانين ومائة
بعد الالف

سنة ١٠٩٧

